

فتادی عالمگیری

الفصل الرابع والثمانون في المتفرقات
 قوله لا خير بمرتك داري خذ بهما واحدا بكذا سنة مجازا او قال اجرتك داري هذه
 سنة يومك كذا في باقي السنة بما لا يمكنها سنة كان عليه اجر مثله في يوم واحد ولا ينبغي له ذلك
 كذا في قوله وانه اخذ سمعا وقال لهم اجره فقال لا يريد اجر اكن اعمل خشة لمقبض سماعة
 شجاع وقيل ان يريد اجر اقلو كان الخشة انقبض فيمده عند الناس يجب اجر المثل كذا في
 قوله لا كذا في وجيز العرودي في الفيتاري العتابة ولو دفع الى رجل سماعة لمعنى
 وقال لهم اجره فقال لا يريد الاجر كمن اعلم في خشة لمقبض سماعة فلما اعلم به طلب الاجر
 فان كان الخشب الذي طلب منه قيمة فهو اجارة فاستأجر في التنازل خانية
 على استاجره رامة معارضة فثبت المحل فتابه حتى هرب الناس ولم يقدر السجائر
 على الانتفاع خوفا على نفسه من النائية قالوا لا يجب الاجر وهكذا كان عافتي والذي
 كذا في الطهين ثم انما اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس
 نظر الطراد منه في الطريق فان كان الصبي عاقلا اضابطا يمكنه حفظه لا يضمن
 وان لم يكن ضابطا ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط البراءة في سئل ابو بكر عن رجل
 دفع الى خياط ثوبا ليخيط له ثوبا اوجبه ولم يشاركه الاجر فلما فرغ منه اعطاه
 صاحب الثوب زيادا على اجر مثله هل يطيب له ذلك الزيادة في قوله ان يجني فدهم
 يطيب له في قياس قول الجي يوسف محمد ان كانت الزيادة اكثر من اجر مثله بما لا يتجاوز
 الثواب في مثله لا يجوز قال الفقيه عندي ان الزيادة جارية في قولهم جميعا وفي كذا في التنازل
 خانية

في الكرم

قال للخطا خطه يا جرح قال لا اريد الاجر فخطا لا يستحق الاجر كذا في وجيز المكرم
 اذا دفع اليه خياط ثوبا فخطاه ولم يشترط الاجر الاجرة الا اذا قال لا اريد من الاجر
 كذا في السراجية في الكتاب من شرح الكافي اذا قال للمحال اعمل هذا اليه يعني او قال
 للخطا خطا ان كانت الخطا معدومة فبانه يخطه باجر والمحال كذا في جيبه لا يروى الا اذا
 كذا في المحيط البرهاني دفع الى قصار ثوبا لم يفسله وتصادق على ان الدفع قد حصل
 ولم يشترط استئذنه يذكر الشيباني هذه المسئلة في الاصل وذكر في النوادر ^{في قول}
 كان القصار متبرعا ولا اجر له وعلى قول الشيباني ان ان اتخذ كانا وانصب
 لعمل القصار باجر يجب الاجر والا فلا وعليه الفتوى وكذا حكم الصباغ ^{وضابطه} ^{في قول}
 كذا في جواهر الاخذ الي وفي اجارات المنتقى سئل محمد عن رجل دفع الى قصار ثوبا
 ليقصره فقصره وقال قصرت بغير اجر وضع قال اما في قولك اذا لم يرد قصار
 قد نصب نفسه للقصار له اصدقه وافهمه كما اصدق رب الثوب في هذه الصورة
 اذا قال للقصار قصرت لي بمانا وقال القصار قصرت باجر واما على قولك
 القول قول القصار كما ان عند القول قول رب الثوب اذا قال للقصار قصرت
 بغير اجر كذا في التنازع خاتمة وفي نكاح النوازل اذا لم يرد الاجر يحمل على الاجازة
 بالعرف كذا في الخلاصة وفي باب الاجر من حرف الكافي اذا دفع الرجل الى رجل ثوبا او فنة
 وامره ان يصوغه قلبا او ابريقا فصاغه كذا في اختلافنا قال الدافع علمني
 بغير اجر وقال الامام علي عليه السلام باجر ذكر في الرواية ان القول قول الدافع وفي الشرح عن ابو

ان هذا الرجل اذا كان اعلم على باب دكانه بعد اتمته ونحو ذلك بحيث يعلم انه لا يعمل الا باجر
 فاقول قول العامل وان لم يكن شئ من القول قول الدافع وعن محمد بن ابراهيم اذا كان هذا الرجل
 وبين العامل خلطة واعضاء بحيث اعتادا انهما لا يعقدان كل مرة ولا يشترطان شربا
 فانه به قول العامل وان لم يكن بينهما خلطة على نحو ما ذكرنا فالقول قول الدافع وكذلك
 لو اختلفا في مقدار الاجر فالقول قول الدافع كذلك المحيط البرهاني اذا استقرض
 من غيره كرجلة وقال المحققون في بدوهم فلو كان ذلك قبل ان يقبضها المسترض
 فذلك باطل ولا اجر له فريض كذا في التلخيص قال لا اجر قرضي عشرة اقضه برضا قرضه
 واستاجر من يحمله فاجر جمال على مقرضه وهذا لو قال له مستقرضه استاجر من يحمله
 فعمل اما لو قال لمقرضه استاجر لي من يحمله فعمل مقرضه الاجر لان هذا
 مستقرضه وينبغي ان يكون فلو استقرضه استاجر من يحمله كقول استاجر لي
 من يحمله اذا كان بعد ما سلم مقرضه الاقضية الى مستقرضه قال نحو الدين ولو لم سلم
 اليه وقال له مستقرضه استاجر لي في جوابه كذلك ولو لم يكن حاله معينا لا يرجع مقوله
 على مستقرضه بجر سواد قال استاجر عالا ولم يزد او قال استاجر لي حمالا كذلك اللهم
 وسئل ابو القاسم عن استقرض من آخر نحوتم حنطة فاستاجر المقرض من يحمله على الكراء
 قال لا يصح له فريض الا اذا قال له المستقرض استاجر لي من يحمله فاجر على المقرض وله الرجوع
 على المستقرض كذا في ماوي ^{الكر} فتاوي قال للمقرض اسكر ذري هذا الى ان اقصيك
 الدين او اركب حمالي هذا فهو اجارة فاسبق ان قال له وقت الاقراض لا قبل او ^{بعاء}

ولو ان المقرض سلم هذا الحمار الى السرج ففرضه الذئب ضمن المقرض قيمته كذا في وجهه المذكور
 وذكر في الفصول الاستدراكي المقرض اذا استعمل حمارا مستقرضه يجب اجرا له كذا في وجهه المذكور
 المستقرضه درهم فاعطى مقرضه حمارا ليس له مستعملا الى شهرين حتى يوفيه درهمه
 فالحمار عند كسب اجارة فاسد يجب عليه اجرة مثله ما استعمله كذا في اللهم رجلان تقرض
 درهم واسكن المقرض في داره عوضا عن منفعة القرض لا يجاننا فيجب اجرا للمثل كذا في فتاوى ^{مختار} بها
 وسئل عن اه على رجل مال فاستاجر المقرض دارا المستقرض مدة معلومة باجر معلوم
 وجعل الاجر بعض الدين فصاحا ومضت مدة الاجارة هل للمقرض ان يحبس الدار
 بالدين ومتى سكنه ^{الدار} هل عليه اجرة قال ليس المنع ولا اجرة عليه بعد انقضاء ^{الاجارة} مدة
 كذا في المحاوي للفتاوي وذكر في هداية المفتين نقل عن صاحب المحيط هروية اجرة
 اصل برابر شود اجرا لازم فيشود ونقل ايضا بهذه العبارة عن صاحب المحاوي ^{في} بقره فتاوى
 وجده ايضا بخط الامام مولانا شمس الدين الاصبهاني نقولا عن صاحب المحيط كذا في خبر
 رجل اقترض انسانا درهم او دنانير واراد ان يسكن دارا مستقرضه بغير اجرة مستاجر المقرض
 دارا المستقرض مدة معلومة سنة او اكثر باجر معلوم ثم بيع من المستقرض ثيابا يربى ابتلاك
 الاجرة حتى يصير الاجر قصاصا بمن عاب عن المقرض كذا في خبر ^{الدين} الاصبهاني دارا
 لم يولد كرب في هذه الارض بجهة المراجعة فذكر بها فله اجرة مثلها كذا في قية النبي
 لو استقرض رجل درهم من رجل وقال اسكن حماري هذا فان لم ارد عليك درهم
 لا اطلبك باجرة الحانوت والاجرة التي تجب عليك عبثا انك قد دفع المقرض الدار

وبما نحوت. فاما ان كان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقراضه المال فالاجرة واجبة

على المقرض يريد به اجر المثل وان كان ذكر ترك الاجرة قبل الاستقراض او بعد فلا اجرة

على المقرض وبما نحوت عند عاربه وقيل الصحيح انه يجب اجر المثل في الوجهين كذا في جامع

وفى كبرى قال فخر الاسلام وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية رجل اقترض انسانا درهم

ثم ان المقرض اجده بميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال ابو القاسم ان لم يكن

بميزان قيمة ولا استاجرة اذ لا يجب على المستاجر شي كذا في فتاوى قاضي خان ^{المقرض} ما يستاجر

على حفظ عين مقوم قيمة ازيد من الاجرة كالسكين والمنشط والمعلقة كل شهر بكذا

اختلاف فيه الا انه لا يجوز ان يكون اكثر من اجرة مستقرضه لا عام محمد بن المذاهب

ما يحب الكامل مولانا حسام الدين عليا باد وجلال الدين ابو الفتح محمد بن علي صاحب

وقد وقع في الجواز حلة الا يتم رجاء على انه يجوز مع الكراهة وافي الامام ابو القاسم

ان هذه الاشياء ان كان مالها استاجرة اذ بمنزلة هذا ولا قيمة لها يستاجر المحفظ لا يجوز

ولو زاد على مقدار الاجرة قيمة يجوز اذ لم يكن منسوطا في العقد وقال القاسمي

يدعي الدين والامام نجم الامامة البخاري لا يجوز هذه الاجارة ولا يجب الاجرة كذا في ذخيرة

المستقرض من صواب كذا في قيمة المستقرض من رجل مالا وكتب بالقرض صكا

فعلى المقرض ودفع اليه منسوطا واستاجره لحفظ المنشط كل شهر بكذا كما هو لليهود

فجعل المقرض صكاصك المقرض في المنشط وحفظها ما يجب الاجرة ولا يصير ضمانا

المستقرض كذا في خزائن ائمتين ولو دفع المقرض اليه قبالة وادخلها في المنشط

وحفظهما القرض لاجله ولو استاجر على حفظ الخط لم يجز لان حصة طائفة لا تملك لاجل بقية
 ولو ملك المثلث او السكين واختلفا بعد السنة ففعل المقرض عليك بعد السنة وقال
 المستقرض عليك منذ سنة فاقول للمستاجر لانه سكر زيادة الاجر ولو دفعه الاجير
 الي اعدائه تدوالي من في عياله ليحفظه بحسب الاجر ولو دفع الي غيره لا شيء له ولو استاجر
 له حفظ بنفسه وبسيد من شاء فالشرط جائز ويصير الثاني وكسلا بالاحفظ ولو ادعى
 له المستاجر ان يدفع بهذا السكين ففعل المقرض لاجله زمان الاستماع كذا وقينة
 المستقرض من آخره مما يرد دينار وكتب اليه منك الاقرار بهذا المقدار واستاجر
 المقرض كل شهر بكذا كما هو المذهب كذا ففعل المقرض قبل قبض المال ثم المقرض
 لا يدفع الا اربعة وخمسين دينارا ومضى على ذلك شهرين والمقرض مقرض
 بجميع ذلك بحسب الاجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط خمسين في
 لا يدفع الي المستقرض بخلاف ما اذا قرض بعض مال القرض مثل النصف وضمت
 مدة بعد ذلك فان المقرض لا يتمكن من مطالبة الاجرة كاملة للمدة التي بعد
 قضاء النصف كذا في خزانة المفتين دفع العين المستاجر لحفظه الي من في عياله
 ليحفظه بحسب الاجر لان الاجير اذا لم يشترط عليه ان يعمل بنفسه ان يعمل
 والعين وان كان امانة عنده والموع لا يلي الا بداع لكنه امانة ضمانا الضمينة
 بخلاف القصدي كذا في وجيز الكردري المستقرض والمقرض عقد عقد الاكنا
 المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في وكان السكوك وامر المستقرض

كتاب الوثيقة بالقرض وبذل الاجارة وترك المقرض العين المستاجر على حفظه بعد ما قبضه
من المقرض عند الكتاب ليكتب ما هيته واحدا من مستقص في الوثيقة نفسه على ذلك
اشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهة من الزمان والعين عند حل يجب الاجرة ^{الحفظ}
ثلاث المدام لا اجاب بعض الائمة يجب لان الشرط على الاجير وهو المقرض ^{الحفظ}
وكان له ان يحفظ بيد كل من بعده وقد اتم هذا الكاتب على ذلك حريت ترك
منه كيف وانه يعلم المستاجر ورضي دفع المقرض العين المستاجر على حفظه
الي من ليس في عياله وامر بالحفظ فحفظه زمانا يجب له لتلك المدام اجرة على المقرض
كذا في ذرارة المقتنين استقرض من رجل واستاجره على حفظ العين ثم مات احد ^{حزن} المعتا
بطلت في ماله وبقيت في قسط الي كذا في وجيز الكردي ولو وكل المقرض
رسالة اجرة المقرض لحفظ سكية كل شهر ولم يقل كذا فاستاجره كل شهر بدم
لم يجز على الموكل كالوكيل بالشئ لا يملك بعين فاعش والوعين الاجرة او يعهم
بان يقرأ على اية اجرة ثبتت ولو استاجره لحفظ سكية سنة كل شهر بعشرين ^{دينارا}
ليس له فتحها بل مضى المدام وان لحقه ضرر لكن ضرر بابل منفعة الحفظ كاستجار ^{النياب}
واقص ار بطمان بخلاف المكتب اذا حضر من اراد المكتبة اليه ولو استا ^{حزن}
لحفظه اليه كل شهر كذا في الفسخ في اليوم الذي يهل فيه الهدل بالبحضرة المقرض
ولو استاجر رجلين او ثلثة لحفظ السكين فحفظها احدهم فعليه كل الاجر
انا كما نواشركا في تة هذا العمل والافضليه كن استاجر رجلين يحملان

خسبة الى منزله ببيعهم فحلها احدها كذا في قسمة المنيعة قال رضي الله عنه الخبير الاول
في الاجارة مائة يارزده كذا في جواهر الفتاوى اذا استقر على الوصي او المتولي الاجارة
والوقف وعقد الاجارة المهرومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف والصغير
قال بعضهم ان لم يجد بدا منه يتعدى الى الوقف وما زاد الله غير كما اذا انفق بعض مال الوقف
او الصغير على النظام فليس مال كذا في وجيز الكردري دفع الى آخر مال وامر
بان يدفع الى فلان قرضا ويعقد له عقد الاجارة المرسوم ^{تدفع} الوكيل المالك
الى المستقرض وقد استاجر المستقرض الوكيل على ان يحفظ عينا دفعه اليه كل شهر
ثم مات المستاجر الوكيل لا يفسخ الاجارة بموته لانه من عقده الاجارة بقاء وهو الوكيل
وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول العمل وهو الحفظ
والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذلك في خزائن المفتين ولو وكل بان سيرة ترضى
الاجارة المهرومة على ان يخرج الموكل عن عهده كل ما لزم عليه ففعل فالاجارة المستقرضة
على الوكيل كذا في وجيز الكردري رجل استاجر من آخر دارا بمائة دينار فلم يسكنها
حتى امره رب الدار ان يعطى رجلا عشرة دراهم من اجرة الدار على ان يكون
رب الدار على القابض ثم استقضت الاجارة بينهما بموت احدهما لاسباب
للمستاجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان المستاجر قد قبل المشارة
من اجرة الدار رجع على الاجر بما اعطى وان نقدا فخل لم يرجع على الاجر الا بمثل
ما امره بالاداء ويرجع الاجر على المستقرض بمثل ما قبض المستاجر كذا في الذخيرة

وإذا وجب للأجير على المستاجر ما في الأرض أو نحوه فقال المستاجر للأجير احتسب هذا
 من مال الاجارة وفارسي ضرور ولزمال اجارت فقال الاجير ورفتم فقد اتفق
 الاجارة بقدر كذا في المحيط البري في جاد بائال الى المقرض ليؤديه وينفخ الاجارة
 العمهودة فتواري المقرض أو كفل بنفسه عند ان كان له يوافي عند فعله الا ان
 فباء به فتواري النكول له او خلف بطلان امرام تراج له يؤديه اليوم الالف في بالما
 فتواري البائين ان علم انفق ففسدة قصده الا حرام ينصب وكيل ايسلم له المال
 وينفخ الاجارة ولا يكون كفا بالمال ولا يطابق امرام ترفان لم يعلم قصده لا ينصب
 ولو نصب وكيل مع هذا وسلايب ينصب الاحكام المذكورة وينفذ القضاء ^{بذلك} الكوثر
 كذا في وجب انكردي سئل عن الوصي اذا اجر عقار اليتيم باجرة المشي من معلومة فبلغ ما
 رأت المدعي عمل له فنفخ الاجارة في باقية المدة ام لا اجاب ايس له فنفخ الاجارة في باقية المدة
 والاجارة ما ضيقني تساهيها والله اعلم كذا في واقعات ري بن نجم المصري ساجدة
 يدي حانوت رجل في الشارع فاجرها واخذ الاجرة فهي للمعا قد كل شهر يد رهم
 وقال الفقهاء هذا اذا كان ثمة بناء حتى يصير غاصيا عندهما وعندي الصحيح هو الاول
 كذا في منكردي رجل استاجر ارضا موقوفة على مسجد اجارة شرعية فعمل بها
 وحصل له من مالها اكثر من الاجرة ان كانت التساهي اجرة مثله في وقت العقد
 طامب له الفضل كذا في جوهر الفتاوى سئل عن استاجر ارضا ليرعى عظامه معلومة
 ثم بدله ان يترك الزرع اصلا هل له فنفخ الاجارة اجاب نعم له الفسخ بذلك كذا في واقعات

لو كان للمساكين جوع على الاجور ديار والام
 فقضاها يجوز وان لم يمس فمقتضاها المنة

زين بن نجم المصري

وسئل عن مستاجر أحدث في المستاجر بناء أو غرسا ثم انقضت مدة الاجارة
قلت قيمته او كثرت ان لم يأخذ المالك بالقيمة قيل فان فعل ذلك، ما ذن^{الاج}
قول وان كان قال وذكر في الشرب ان من رضي باجراد غير الماء في ارضه او بمورد
في ارضه فاطلق له ذلك انه يملكه لانه يمنع من ذلك لا نه غير لازم كذا في النسف
سئل عن رجل استاجر ارضا وقفا من الناظر من معلوم هل ان يفرس فيها
الايجار بغير اذن الناظر ام لا بد من اذنه اجاب له ان يفرس بدون اذن الناظر
اذا لم يضر الفرس بالارض كذا في واقعات زين بن نجيم المصري وفي نوادر
عن ابي يوسف رجل استاجر من اخر ارضا على انها عشرة اجرة بعشرة دراهم
فزرعها ثم وجدها خمسة عشر جريبا او وجد بعد اجرة قال فله الاجر الذي
سمي لو قال كل جريب بدرهم حب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط البرهان
رجل اجار ارضا من جملة قرية معطرة متفرقة سهامها فنقص ما قناتها واجتمع
الى نفقة زانية وطلب اربابها النفقة فنفقة من هذا الارض المستاجرة
على الاجرام على المستاجر قال لا يجب النفقة عليه في سكنه وارضه
ولا يجب النفقة على المستاجر ايضا في غير ملكه وارض الاجر ولو كانت قرية
منفردة لواحد فاستاجرها منه آخر فنقص ما قناتها وطلب المستاجر من
نفقة القنات ليزيد في ما فيها اليسر لانه يلزمه الانفاق والمساواة ولكن ينظر في النقص
فان كان نقصا كثيرا بحيث ينقطع الماء عن بعض الارضات وقعت عليها البكرة

فان الاجارة تقع بقدر ما انقطع الشرب عنه على الرواية التي اعتمد عليها القدر
 فيما انقطع شاء والشرب عن الارض انه تنفع الاجارة في تلك الرواية وهو باختيار في الباطن
 ان شاء امسك بحسنه وان شاء فصح وان كان نقصا ناسيرا بحيث يصل الماء
 الى الارض ولا ينقطع عن شئ منه ولكن لا يكفيه ولا يشيعه ويدخل فيه ضرر وفاء
 فهو باختيار ان شاء فصح الاجارة ورد عاوان شاء مضى على الاجارة بما سيأتي من الاجارة
 اجمع في هذه المسئلة فما ارشدنا سيدنا واستادنا شيخ الاسلام القاهر الوهاب
 نور الله ضريحه ووصانا بذكره في الكتاب ولو آجر القرية وماء قناتها يسقى عشرين
 جريبا في شبة نه روز فقص وعاد الى عشرة ينقسم الاجارة في عشرة اجرة وهو النصف
 ويتخير الباقي على قول استادي شيخ الاسلام هكذا ذكره وهو الصحيح كذا في جواهر الفقه
 سئل عن استاجر ارضا للزراعة معلومة قبل ربحها على حكم الري والانتفاع فروى بعضها
 والبعض لم يصبه الماء فاراد المستاجر فتح الاجارة هل له ذلك ام لا ولذا ازرع ما روي
 من الارض والباقي بغيره بحسابه ام عليه كما في الاجرة اجاب نعم لا فصح الاجارة ان شاء
 واذا ازرع كان عليه من الاجر بحسابه وكذا اذا الري زرع ويمكن من الانتفاع عليه من الاجر
 بحساب ما روي منها كذا في واقعات زعيم بن نجيم المصر رجل استاجر ارضا موقوفة
 فحفر في مصاح مسجد من مقولي المسجد سنة مبارم معلومة ثم دفع هذه الارض الى رجل
 مزراعة بالنصف على ان يزرعه بغيره بالدفع فلما حصده قال اهل المسجد ان الاجر لم يكن
 متزايلا ولا يصح الاجارة فاحذلت الفلحة للمسجد على عرف اهل القرية فقبضوا منه جبلا

فأراد المستأجر ان يمنع عن قبضها في باقي السنة او أراد الاجران منع عن التسليم في الشهر
ان يمنع عن القبض في باقي السنة ولا للاجران منع عن التسليم قال غير مشايخ هذا
اذ لم يكن في السنة وقت يربح في الاستجارة لاجله فاما اذا كان وقت يربح في الاستجارة
لأجله ولم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر يتخير كما في الحيد البراء في أجره سنة
بعيد فمكن مستأجره ان يمتنع عن فعله مستأجره لشهر ما مضى أجره من باقي العام
وينقض اجارته بما بقي وفي الاصل اذا استأجر عشرة ايام الى مكة بعينه
او بعينه فان كان العبد بعينه فالاجارة جائزة وان كان بغيره فالاجارة
فاسدة ثم اذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك العبد قبل التسليم بعد
استوفى العقود عليه كان على المستأجر اجرة من الشهر اذا كان العبد بغيره
حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر اجرة من الشهر اذا كان العبد بغيره
استأجره المشتري العبد البائع قبل قبضه شهرا بدوهم تعليم الخبره بالغيطة
جازوله الاجران علم وان مات في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع
ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره نفسه او خياطة جازان
فان كان نقص القطع او الغسل صار قبضا فهلك من الثمن والباقي
ولو استأجره المشتري ليحفظه لم يكذب فالاجارة باطلة لان حفظه على البيع
حتى يسلم الى المشتري كذا في قضية المنية في النسخة بين مستأجر عبد بغيره من حيا
او صبيا بغيره من والد له يهدم جدارا فانهدم ومات نسي العبد يلزمه القيمة

وفي المصنف لا يترتب على العاقلة كذا في الغيات شاحبة رهن دار غيره وهي معدة للاجارة
تسكنها المرتهن لا شرط عليه لان لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتهن
كذا في قضية المنيعة استاجر المرتهن لحفظ الرهن لم يجز استاجر المودع للحفاظ جاز كذا في
سبل عن اجارة الرهون حل بيع اجاب نعم ومع توقف على اجارة المرتهن او الوفاء
كما في واقعات زين بن نجيم المصنف وسئل عن استاجر دارا مشاعة وخرج منها وخذ
امراته ومناعه فيها فاراد المودع اخراجها او فسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر
من الحرم والوجه فيه ان يواجر من آخر في بعض الشهر فقصه مضي هذا الشهر فقد انتقضت
الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة الثاني ثم يخرجها ويأجرها بتجلية الدار واسلم
الي الثاني قال الفقيه كن اذ ان يفسخ في البيع بالخيار بغير محضر من المشتري عند
يبيعه وغيره جاز البيع وانتقض البيع الاول كذا في المحاوي للفقاوي رجل كاري
منزلا كل شهر بدراهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المصروف ذهب
هل لصاحب المنزل سبل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار ان يخرج المرأة
من المنزل حتى المصلح فان جاء وللهالة والزوج غائب هل لصاحب الدار ان يفسخ
الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول الشيخ^٢
ليس له ذلك وعلى قول ابي يوسف له ذلك كذا في المحيط الدراني واذا كاري منزلا كل شهر
بدراهم على ان ينقله ولا ينزل غيره فتزوج امرأة او امرأتين فلان ينزلها وليس لها
ان ياتي وهذا المسئلة ما يزوتها ويلها ان لا يكون للمنزل بين بالوعد ولا يتر وصوة كذا في

سید علی حسینی رضویہ خوارزمی

من عريان تخرج له بالانعام فطائفة رجل قروح امرأة ومو في منزله بكراه فكت معها سنة فيه ثم طلب صاحب المنزل المرأة
الاجرة هل يميز بينهما لا ايجاب لا لغيره
اجرة لا سكن معهما رعاها كذا في رواية
حازين ابن يحيى المصنف صم

وان شهد لها بولم يضمنه لرب المزد - فلم يعطها فذلك كذا في شرح المبسوط
امرأة سكنت بيت اختها بغير رضا مسنين وكانت تنقض على ما لا جرم فيها

مسئل من رطاب ترويح امرأة ولكن لها غيرة والبرها
 وضا كما في مرقا حرة و الملقن فطالبعثها بالاد
 في رية سكنته بابنتها عند ما في المنزل هل يلزم
 لها اجرة ام لا اجاز يلزم كذا في راجع الى
 ضم المصري م

جبر المثل كذا في ثنية المنية وفي الاصل اذا استاجر الرجل من آخر دار او دفعها اليه بالمال
لا يبتاع منها كان فيه ربح له وسكنها المستاجر قال يرفع عنه بحصة ذلك جدارا في
بيت منها او حائط وسكن المستاجر الباقي حيث لا يسقط شيء من الاجر كما في المحل
في الاصل ايضا رجلان استاجرا منزلا من رجل كل شهر بدوهم واشترط ان يبيت بينهما احد

ان ينزل احدهما في اقصى المكنوت والاخر في مقدمه ولم يشترط ذلك في اصل الاجارة
قال الاجارة جائزة ولكل واحد منهما ان يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب ان الاجارة
لا يفسد اذ لم يكن شرطاً ذلك في اصل الاجارة ولم يذكر انهما اذا شرط ذلك في اصل الاجارة
هل يفسد الاجارة قال مشايخنا رحمهم الله ولا ياتل ان يعون بأنه يفسد الاجارة ولا ياتل ان
بأنه لا يفسد الاجارة كذا في الذخيرة ينزل بين غائب وحاضر قد قسم في الحق خير من نصيب
لجميعهم وللقاض ان ياجر كل اذا خيف عليه الخراب واسكن الاجر وان لم ينسكن الشريك
فدر حصته ومن محمد يمكن الجميع اذا خيف عليه الخراب ولو فيه ثلثه فخلات عليها من
كل نصيبه وباع نصيب الغائب واسكن الثمن فان حضر باجاز فله الثمن والا فله نصيبه

والصانع وان لم يحضر فهو بمنزلة اللقطة ويصدق به وهذا استحسان ^{والجواب} ^{القديم}
كذا في ^{الآخر} ^{الاجرة} الكروبي دار حقت للاجارة وصارت اربابا ثلثة سكنها احدى بغير اذن
منه لا يجب عليه ثم كذا في قنية النية رجل استاجر حجرة في خان ^{واقفا} ووضع فيها متاعه
فغاب فجاء متقبلا امانا ونجح القفل بغير مفتاح واخرج المتاع منه وهو وضعه ثم وضع
عشرة ايام ثم عاد متاعه الى الحجرة واقفاها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجر ^{وقت}
اخراج المتاع كذا في الخلاصة في التهمة سيئل ابو ذر عن استاجر دارا فسكنها ما يجب له
يكن السرجه فقال الاجر لمة الغصب وسالت ابا الفضل الكرماني عن رجل غصب
ودفع الى الصانع ليأخذ له قفرا بكذا من الاجر والصانع يعلم انه غاصب هل له الاجر
في الامر فقال نعم قلت له لو غصب صفا واتخذ قفرا ثم جاء المالك هل له ان ياخذ
نقال سير له ان ياخذ ولو غصب تبرأ فجعل سوارا فجاء المالك فقال له ان ياخذ
بغير شيء عند الجنيفة وميثل عبد بن احمد عن رجل له دكان وذلك الدكان في يد ^{آخر}
فطلب ثوم من المالك ان يواجر ذلك الدكان منهم فقال لا او اجر منكم لا يواجر
لي فيه اليوم لاني اجرته من دي البند وقد بقي من المدة ايام فلمحو عليه وقالوا اجرنا وانما ^{نفع}
ذا البند ونخرج منه فاجرة منهم هل يبيع اذ لم ياتوا من المدة ايام وهل يصح الاجارة
منهم بعد هذا الاثر فقال لا يصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في السائق رجا بخره اجرها الفاس
ورداجرها الى المالك يطيب له لان اخذ الاجرة اجاعة للاجارة قال لم يفعل اخذ الاجرة

اجارة من غير فعل قال قدوري الاجر للمالك ان احاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعاقد كذا في قنية النية

وذكر في الله بنادر خان باجار كفت از همه باشند خود را هر چه در دست دارند و خانه قوی
 احوال سلطان آمدند و این مرد را ازین پروا کردند و با شنیدن گرفته و این جاره
 گیرند که گاه و گاه درین خانه است و وقت میراث تا سال برین تمام شد و این خانه
 برین اجاره گیرنده بود چون اهل و متاع و بوی درین خانه بود. باشد در بغیر این خانه که
 سکن ریحل دارا الوقف با حله و اولاده و خدمه فاجر المثل علیه و لو عصب دارا
 عدة للاستغلال او موقوفه للیتیم و اجرًا من معلومه باجره مسمی و سكنها للنساء
 یازمه المسمی لا اجر المثل قبل له و عمل یلزم الفاصیب للاجر ان له الذر یطلب ولكن
 یرد ما قبض علی المالك وهو الاولی ثم سئل ایلزم المسمی للمالك ام للعاقده فقال
 للعاقده ولا یطیب له بل یرده علی المالك وعن ابی سنان یتصدق به کذا فی ترمذیة
 سئل عن استاجر شیئا فغصب منه حل لم یفسخ الاجارة اجاب نعم لا یفسخ سئل عن
 سئل عن استاجر دارا فوجد بها حیة ایضاً بالکف و لم یفسخ من غصب الدار حل یلزم
 الاجاره ام لا اجاب نعم یلزمه الاجاره کذا فی واقعات زین بن نجیم مصر و لو استاجر
 مشاطة لترین العروس قالوا لا یطیب لها الاجر الا ان یکون علی وجه الحدیة
 من غیر شرط ولا تقاضی وقیل ینبغی ان یجوز الاجارة اذا كانت موقفة او کان العمل
 معلوما ولم ینقش التماثل علی وجه العروس و یطیب لها الاجر لان ترین العروس ساج
 کذا فی الظهیریة فی الکبری اهل بلدیه نقلت علیهم مونات العمل فاستاجر و ارجل الاجارة
 لیزه و یرفع امرهم الی السلطان الاعظم لیمحرف عنهم بعض الحیف و اخذ الاجرة

من عانتهم غيبهم وفتنهم ذكرنا ان كان بحال نودع الى بلد السلطان

تقبل اصلاح الامر يومين حازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك

الابح فان وقتوا الاجارة وقتا معلوما فالاجارة جائزة والاجرة كل له وان لم

نهي فاسدة وللاجرة مثله والاجرة عليهم على قدر هوسهم ومنافعهم في ذلك قال الحكماء

فقد الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان اما على جواب الكتاب لا يجوز هذه الاجارة

الامة تزيدهم في ذلك الخمس في باب الرسوة من ادب القاهر انه لا بد

من التوقيف وان كان مدة اصلاح الامر يوما او يومين كذا في جامع المضمرات

عين ماء لقرية استاجر بعض اهل القرية اجيرا ليقطع الاتجار ويحفر الخيل ويكسح العين

بزيادة الماء فانزاد بلجميع اهل القرية وكذا لو حفر عين اخرى في حريم هذه العين او زاد

في حدة هذه العين او سفلها لينظر زيادة في ما فيها فهي لجميع اهل القرية لا يستحق المستاجر

فلو حفر عين اخرى في غير حريم هذه العين فالماء نه كذا في ^{للقادر} ^{للقادر} والاجرة عليه كذا في ^{للقادر} ^{للقادر}

وليس لدان يجري تلك الزيادة في نهو اهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفرونها اخرى ^{للقادر} ^{للقادر}

او في ملك نفسه كذا في الصغرى رجل استاجر مداما من رجل عشرة ايام كل يوم بدرهم ثم ان

لوردع المرعند الاجرة خمسة ايام من هذه العشرة كان على المستاجر اجر العشرة الايام ولو

كان مكان الوديعة عارية وباني المسلة بجالحا ففي وجوب الاجرة من العارية رواية

كذا في الذخيرة وروي بشر عن ابانوفت ز رجل استاجر رجل ابني له حائطا اراده موضعه

وسمي طول له في السماء وطول له على وجه الارض وعرضه على ان يبني كل الف اجرة سكذا

والصغرى

وكان من الجبس هكذا وكان الله لم يني في السفل فادخل الف اجرة بالجبس المصنوع
 ثم مات البناء فان الاجر يقسم على من صنع ما بقي من الحائط ليعملوا في ما بقي حتى ما بقي
 على القسمة كذا في المحيط البري استاجر دارا بني فيها حائطان تراب كان فيها
 بغير امر صاحب الدار ثم اراد الخروج واراد نقض الحائط على ذلك ينظر ان كان
 اتخذ من التراب لبنا وبني الحائط من اللبن فلذلك وعليه قيمة التراب وان كان
 بني الحائط من الطين كما يحسن زده بائنه فليس له ان ينقض الحائط كذا في الخبر
 قيل عن استاجر رجلا لبني له حائط في ملكه ففعل ثم سقط الحائط هل عليه اصلاحه ثانيا
 ام لا يلزمه يستحق الاجرة اجاب لا يلزمه لصلحه ثانيا ويستحق الاجرة كذا في اعمام ^{نجم المصنف} في
 في المحيط ومن شمس الائمة الاوز جدر قال لطيان اصلح لي هذا الحراب بعشرة فلما شق في عمارة
 اذ عاد الحراب فاصلح الكل فلما لم يزل سوى العشرة كذا في ثنية النية جامع الفتاوى ولو استاجر رجلا
 لبني له منارة طولها كذا وعرضها كذا فلما بني بعضها انهارت بحجب الاجر به ما به
 ولو استاجر ليحفر بئر عشرة اذرع فخفر خمسة اذرع ثم قال الا قد مر ان احفر البئر من ^{غيره}
 احسن حية يحفر ولو دفع الى رجل ما لا يدفع الى فلان في مصر كذا باجر مائة فقال الرجل
 دفعت وانكر المرسل قال ابو يوسف يضمن وقال محمد لا يضمن كذا في التاثير خانب
 قال محمد يضمن غصب من آخر ارضا واجره من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى
 بعض السنة ثم علم واجازها قال اجر ما ضمن من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الارض
 الى وقت الاجارة ولو لم يجز حتى مضى السنة فالاجر كله للغاصب كذا في المحاور للفتاوى

وفي القدوري واستاجر من آخر دارين فانهدمت احدىهما او غصبت او ما اشبه ذلك
فلزم بترك الاخرى كذا في المحيط البركاني اذا ادعى اثبات عينه احد ما يدعي الاجارة
والاخر الشراء فافتر المدعى عليه المستاجر فارد مدعي الشراء ان يحلف على دعوى الشراء
له ذلك ولو ادعى الاجارة فافتر به لاحد ما راد الاخر ان يحلف ليس له ذلك كذا في الصغير
في البيهقي بن علي بن احمد عن رجل وقف دارا للمسكنة الامام هل كان يواجرها غيره
فقال ليس من ان يواجرها وسئل عنها والذي فاجاب به كذا في التائنا رخصة
في سجده دارا وقائمة معلومة فاستدلت بطريق شرعي انما الذي هل ينفع
الاجارة بذلك لم لا نفسخ ويسمى المستاجر واضعا يدك الى نهاية المدعى اجاب لا نفسخ الاجارة
بذلك ويسمى المستاجر واضعا يدك على الدار الموهبة عليه النهاية مدته حيث لم يجز البيع
كذبة واقعات زين بن نعيم المصري جامع الفتاوى اذا دفع الفتاوى قال اشترى بها طعاما
وما يحتاج اليه واكثر سفينة واتي به موضع كذا وعض فما اخرجت الدر فبعه
فاكان من فضل على هذه الالف فهو بيننا نصفين او لم يذكر البيع وقال ما كان
فضل فهو بيننا او قال صدا طبيا فما اخذت من شئ فهو بيننا او قال استاجر منك
طبعا ما فتصيدي الطبا فالخاص نعامل وللأجير مثل السفينة ولو دفع اليه
عبدا على ان شاء قبضه بالشراء بالف درهم وان شاء اجارة ستة بكذا فقبض
وهلك عندك بعد الاستعمال فهو على الاجارة فلو قال اردت المالك ان كان قيمته

مثل الاجرا واكثر قبل قوله وان كان الاجر اكثر لا يصدق ولو لم يستعمل حتى يهلك الا ضمان عليه كذا في التائنا رخصة

أجاب لا وذكره في تصويره ولا جرح الأجر قبل القبض لا يصح أن يرد ولا يرد في كذا في تصويره

وذكر في تصويره لا جرح الأجر من الأجر قبل القبض ولكن لا جرح الأجر

وإذا اشترى شيئاً واحداً من غيره قبل القبض لا يجوز كماله بآءه وهذا إذا كان مقولاً
فإن كان مقدراً فقبل مواعيد الخلاف في البيع وقبل لا يجوز الأجرة إنما ما كذا في المجهول
رجل وقع إلى آخره لا يرد بها فإذا كبر بآءها ففاضل الثمن بينهما فبها لصاحبها
لأنه إذا جرح الأجر كذا في تصويره حسب المفسر تاجر حانوت أنلس وغاب ليس لا ترمي
أن يرد والحنوت إلى مالكها ويضخوا الأجر توت ولو بقي العقد وبقي المتأخر
حتى يقضى الله فإن كان في تصرف المتأخر وخلفه تجب الأجرة بتمام كذا في تصويره
استأجر رجلاً ليجعل له خبثاً معينة من كرميه للبخار على العجلة فيجاء به على الماء
فيل له أجر المثل كذا في الذخيرة قال محمد لو أكثر من رجل الباع على كل واحد ما
ثم أمه أجمال ما يله فامر المستكر فحل وقد أخبره المستكر أنه ليس في كل حل إلا ما يطل
فحل في ذلك الموضع وقد طلب بعض الأدب لاضمان على المستكر ولو استأجره وأرأسه
ثم بعد أشهر شهد أنها للرجل الآخر قبل شهادتهما ولو استأجر طحماً إلى طحين له بدو
طحين وعجن وخبز وكل أن شاء ضمنه الدقيق وللعاظم الأجر وإن شاء ضمنه الخطة
ولا أجر عليه في ذلك وعند زر بن عبيد بن رقيق بشر عن أبي يوسف فيمن نه دابة إلى رجل
ليعمل عليها بالنصف فنقبل الطعام ثم جذب عنيها فالأجر له قبل وللأجر أجر مثل الدابة
ولو قبل ليجل على الأجر لصاحب الدابة ونه أجر مثل كذا في التائرا خاتمة رجل أن استأجر
شيئاً ودفع أحدهما إلى صاحبه ليمك فلو أن عليه إذا كان شيئاً لا يجمل القيمة كذا في تصويره
استأجر رجلاً شهراً معيناً ليعمل له عملاً معلوماً ففعل له ذلك والعمل شهرين هل يستحق الأجر

هذا هو الأصل في تصويره لا جرح الأجر من الأجر قبل القبض ولكن لا جرح الأجر

في الشهر الثاني يجب ان يكون المسئلة على الخلاف المعروف في القصار والخياط اذا علم من
 وقد انصب نفسه له المثل كذا في الذخيرة وبوامت اجرة امان رجل ثم ادعى آخر فاستأجر
 من ذلك الآخر اية احضر فلان يطالب بالاجر ولو حضر اقالا جرد الاول دون الثاني
 ولم يكن الاستحجار من الآخر فربما ان الدار لم ولو اقام البيعة على دار وقد اجرة له واليد
 يبقى في من المستاجر فاذا انكبت البيعة وقضى بذلك فالاجر للرجل ولو كان فيها زرع
 لم يدر حاله ولو اعطى اخر رضة والبذر من عند رجل لم يؤخذ من الذي في يده ولم يجر
 في يد باجر كذا في المتأخر حاشية سيئ من رجل استاجر زرقة من آخر اجرة معلومة
 لمدة سنة اجرة المستاجر ما استاجر من اخر المدة وغاب فاستحققت للرجل
 الموجر الاول المستاجر الثاني بالاجر التي على المستاجر منه عمل ذلك او لا اجابة
 ليس للموجر ان يطالب المستاجر الثاني باله على المستاجر منه من الاجرة كذا في واقعا
 اذا دفع الى صباغ لبد يصبغه احر وقد قيل ان قال بكذا من العصفور يجوز وان لم يكن
 مقادير العصفور لا يجوز وهذا بصواب فقد ذكرنا الرواية في فصل الاستصناع ان بيان
 مقدار الصبغ ليس بشرط فلو صبغ رد يا هل يضمن فقد قيل ان انقص اللبد وكان النقص
 احشا عند اهل البصر فلا صاحب اللبد ان يضمنه فبمده ابيض وان كان النقص
 يسره افلدا ان يضمن النقصان وعلى النقص القصار اذا وقع الثوب رد بالكلية ^{الرجل} ^{الرجل}
 رجل يقبل من رجل ليعامل على ان يحمل من موضع الى موضع باثني عشر درهما اليوم فحمله
 لي اكثر من ذلك لا يميز ما لاجر المسمى بل يجب اجر المثل وهذا يجب ان يكون على قول النجاشي

بنعيم الصغير

ثم اعلم قولها فهذا الاجارة وقوت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة ولو ان صباغين
اجر احدهما التعلين الآخر ثم انترك في ذلك العمل كان اجرة كل شهر كذا ^{الاجرة}
في الشهر الاول ولا يجب فيما بعد وان اجرة عشرين مثلاً كل شهر كذا وجب ذلك
كما في المصطبرية في فتاوى آهوا قال قاضي بدیع الدين در باغ مستاجر نماز برت
من المستاجر ان ياخذ ما كاخذ الثمار قال نعم ^{الصف} اعطى في الشتاء الاجرة حرديم بعمل
قال لا يبيع وكذلك سمعت كما ورا عام يعين الارض والميت كذا في الزكاة ^{الخاتمة}
اجرة الاديب والحنان في مال العبير كان له مال والافعل امير كذا في فنية المنية
شغل عن احرة القابلة فقبل على من دعاه فاستاجرهما ان دعى الزوج اياه فاجر
على الزوج وان دعت المرأة اياه فاجر على المرأة وان طلبت المرأة من زوج
ان يستاجرهما القابلة لا يجبر الزوج على ذلك كذا في الذخيرة واجرة بجان ^{القا}
لا يجب على المحبوس قال ظهير الترناشي قيل في زماننا اجرة السجان يجب ^{الدين}
لا يعمل له كذا في فنية المنية وسيل قاض بدیع الدين عن عبد استاجر البدار
قال ان كان سجوناً عليه فعليه الاجر بعد عنقه وان كان ماذونا فعليه مولاه وسيل ^{القا}
صاحب الارض اخذ فالين ابذره او بذرا راضه بئذ هل للمستاجر ^{نها}
قال لا ولو اخذ كان له ان ياخذ منه ان كان قائماً وقيمه لو كان هالكا ^{خاتمة}
استاجر رجلاً ليذهب بحمولة له الى موضع كذا بكذا فلما سار نصف الطريق بد ^{الحمل}
ان يذهب الي امر آخر فترك الحمولة على المستاجر ثم وطلب نصف الاجر قال له فترك

ان كان الباقي من الطبق مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا

في فصل الاستصناع ان العبرة في قسمة الاجر بقدر المزايا لا السهولة والصعوبة فتمام ^{نفق} العمل

كذا في المعطاة ^{جدا} وفي مجموع النوازل مثل شمس الاسودم الا وزجد عن رجل استاجر

ليوقد النار في المطورة ليلة ففعل ونام في بعض الليل فاحترقت المطورة وما فيها

على يمين الاجير قال لا فيل له وان او قد النار ثانيا بغير امر رجل يمين قال نعم كذا في التنازل

سئل عن التمسار اذ باع المسلم باذن المالك واشتد عن استيفاء الثمن من المشتري

ها ^{لث} يجيب عليه اجاب ان باع باجر يجبر عليه وبغير اجر لا يجبر ولكن يقال له وكل المالك

باستيفاء الثمن كذا في واقعات ابن بن نجيم المصري دال في دين ثوب فقال له رجل

هذا ثوب سرقني فدفع الدال الثوب الى الذي اعطاه بري عن الضمان كذا في ^{بأنه} قد ذكر

رجاء دفع المأجور ^{بأنه} امانة من نخاس واستاجر به باربعين درهما بعد ثمنه فصار

عندئذ يتو تسعة امانات يجب عليه اربعة عشر امانا او تسعة امانات قال يجب عليه

اربعون درهما كما شرط كذا في التمسار ولو دفع اليه مائة من نخاس لم يرض بطوا

وجائز عتات فاعطاه في كل من ثلثة دراهم فجاء بتسعين مناع من الطسوس

ملف الباقي كما هو الرسم يجب الاجر بعد امانة الطسوس لا بعد امانة النحاس

كذا في التنازل خاتمة وفي مجموع النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان بواحد

من السوقية على بيعه فاعانه شرط منه الاجر فان العبرة في ذلك لعادة ^{السوق} اهل

ان كانت عادتهم انهم يعملون باجر يجب اجر المثل ولا فلا وما تواضع عليه السامرة

من التقادير في بيع الاشياء فذلك عدوان محض ولا ينبغي لهم سوى اجر المثل كذا في الطهيرة
واذا استأجر رجلا يبيعه في هذه المساحة بين ذبي سقفة او ذبي سقفة واحد
وبين طوله وعرضه وما اشبه ذلك ذكر في فتاوي ابي الليث التلجيزي ومنه ان يجوز
ان اكان بالات المتأجر للمعامل كذا في البرهاني في النوازل سئل ابو بكر عن رجل أجر رجل
دارا على شهر بغيرهم ثم باعها من آخر فكان المشتري يأخذ اجرة الدار من هذا المتأجر
كل شهر فأتى عليه ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رد عليه الثمن بصد داره
ويحسب عليه ما اخذ من المتأجر فجاء البائع بالدار اعم فاراد ان يحسب له الجرة ذلك
قال لما طلب المشتري الاجر من المتأجر جازله ذلك اجارة منه وصار بمنزلة
اجارة مستقبله وجميع ما اخذ من الاجر فهو المشتري وليس للبائع من ذلك
قليل ولا كثير وموافقة رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه وان كان
الشرطي البيع فالبيع فاسد كذا في التلجيزي اخاينة وسئل ثمن الايمة الاوزجة
عن دفع الي طبيب جارية مريضة وقال له عليها بالمالك فما زاد من قيمتها
بسبب الصحة فالزيادة لك ففعل الطبيب ذلك وبرأت بجارية فللطبيب
على المالك اجر مثل المعالجة وثمن الادوية والفقر ولليس له سوى ذلك شيء
كذا في المحيط النبوي في دفع جارية مريضة للطبيب قال عالجها فان برأت فما زاد
من قيمتها بالصحة شيء فعالجها حتى صحت لداجر المثل وقدر ما انفق في ثمن الادوية
والطعام والكسوة ولا يملك حبسها الا سيقا واجر المثل كذا في وجيز الكردي

معلم طلب ثم اجمع بين الحطب واللبود والحشيش فالتخذ بذلك كذا في الظهيرة معهم طلب
 من الصبيان من الحصى والقصب او شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدمهم
 فحاطها الدم بدمهم فصرف بعضهم الى حاجته نفسه واشتري حصى وريد
 زمانا رفعها وجعلها في بيت فلذلك كذا في جواهر الفنا وري المعلم اذا اخذ من الصبي
 شيئا من تلك الاشياء او يدفع الصبي اليه ولما تعلم لا يحل كذا في الغيات شاحية
 الصغير يدفع الي المعلم شيئا من المأكول يحل اكله في الاصح كذا في وجبة الكورس
 ولا يجوز ان يتكلم المعلم صريحا الى حاجته ولو بعث الى احضار تركه ينبغي ان يجوز اذا
 كان ان تعلم في نصيب الاحتساب من استاجر للتعليم بساطا او مصلح كتب عليه
 في النسخ المثلث لله بكرة بسطه والقعود عليه واستماله ونقطع حروف من حروفه
 او تميط على بعض الحروف حتى لا يبقى الكلمة متصلة لا يسقط الكراهية كذا في الغيات
 قال في الكرخ قال اصحابنا جميعا في العلم والادب الذي يسلم اليه الصبي في صناعة
 اذا ضرب به بغير اذن ابيه او وصيه فمات ضمنه واما اذا ضرب به باذن الاب
 او الوصي لم يضمنا وهذا اذا ضرب به ضربا معتادا يضربه مثله اما اذا لم يكن كذلك
 ضمن على كل حال واما اذا ضرب الاب ابنه فمات ضمن ولذا الوصي اذا ضرب الصبي
 للتاديب فمات ضمن ولا يثنان دعاهما الكفارة وهذا عند احنيفهم وقال
 ابو يوسف ومحمد لا يثنان ويرثنان وعليهما الكفارة كذلك الجعفرة النيرة وفي باب

ميل في القاتل من فرائض خمس المائة الشربة الاصح ان يا حنيفهم ثم رجع الى قولها
 كذا في الدوزخ بلع الصبي بين يديه لاجل العلم
 باليد لا يضره ولا يجازي الله كذا المعلم كذا في الجعفرة

وفي النزال سئل عن رجل له اجر غير مدرك هل له ان يؤد به اذا راي منه طالة
قال لا ان يكون ابوه قد اذن له في ذلك وذكر عن خلف بن ايوب انه سئل عن رجل
في السوق فرأى منه طالة وشكا الرجل الى خلف وقال اؤد به فقال نعم ثم قال ان يؤد
قال الحسن به لا يؤد به كذا في التاتارخانية وذكر في الخلاصة والذكر من الاولاد اذا بلغوا
حد الكسب اذا لم ينفقوا في انفسهم يدفعهم الاب ليكسبوا ويولجهم وينفق عليهم
من اجرهم وكسبهم ولما اللانث فليس للاب ان يواجر من في حجره كذا في الخلاصة
واما اذا ضرب الزوج امرأته لثمن او نحوه فماتت فهو ضامن اجساما ميراث
كذا في السراج الولهج بفتح الهمزة على سين بضم السين لا بالحاء
ولا بجا والثلث وكذا المعلم كذا في وجيز المكدري ولو ضرب امرأة على النفع
وماتت ضمن ولا يرثها فقولها كذا في الصغوي ولو وطئها فماتت من وطئ
لا شيء عليه عندا يحنقه وعده وكذا اذا افضا وقال ابو يوسف ان ماتت من وطئ
فعل عاقلته الدية وان افضا والبول لا يمسك فالديّة في ماله دون كذا
يتمسك فثلث الديّة في ماله ولما اذا كسر فخذ في حالة الوطئ فانه يضمن جميعا
كذا في الجوهرة النيرة رجل دفع عذراء وابنه الى الشاج واستاجر ليعلم عن الابح
فادام الشاج ان يسلم الغلام الى شاج آخر ليعلم لذلك العمل فقد قيل لذكر
وقيل ليس له ذلك وهو لاصح كذا في الذخيرة لوقال ابو اسحاق ان يكتب لي صكاً بدين
فقال رجل ادفع الي شيئا فاني اجدّه ودفع اليه وكتبه بنفسه لا يحل له ان ينفق

وقيل في الكا ك اذا غلط في جميع حدوده او في بعضه فان لم يصلحه فلا اجر له
وان اصلحه فلا امر له به وان رضى به فلا كتاب اجر مثله كذا في المعجم البرماني
اسر صكوا كاهب الاصلك الشري فانتي العلماء ولعدم صحة فلا تنسئ على الامر كذا في المنة
يجوز للمفتي اخذ الاجرة في كسبه للجواب بقدره سواء كان في تلك البلد غير
او لم يكن لان الكسبة ليس عليه لان الواجب عليه بحراب اما باللسان او بالكتابة
ولفظ بعضهم اذ احكم وطلب الاجرة ليكتب منها دية يجوز وكذا المفتي اذا كان
في تلك البلد غير كذا في فتاوى الغرايب وفي الفتاوى الطهيريّة يجوز للمفتي
ان ياخذ الاجل الكسبة سدين ^{نقلا} من الذهب كذا في حسب المقر ويجوز للفتي
ان ياخذ الاجر على كسبة السجلات والمحاضر والوثائق وياخذ قدر ما يجوز اخذ
غيره كذا في النقط سيّد شيخ الاسلام ابو الحسن السعدي ^{رحم} عن مقدار اجرة السكاك
في الازمنة اذا كانت بمال يبلغ الف ففيها خمسة دراهم وان بلغ الفين ففيها
عشرة دراهم ^{كل} في عشرة الف حتى يجب خمسون درهما في عشرة الف ثم اذ في كل ^{لقد}
درهم يضم اليه الفين الواجبة في عشرة الف وان كانت الوثيقة بأقل من الف
ان لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الف ففيها خمسة دراهم وان كان
ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وان كان نصف ذلك ففيها درهمان ^{ونصف}
وفي الزيادة والنقص ^{على} اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام هكذا ذكرنا السيد
الاجل الزاهد الاستاذ ابو شجاع ^{رحم} قال شيخ الاسلام هذا كما نروي عن ابن خنيفة ^{رحم}

او عن بعض اصحابنا المتقدمين كذا في الذخيرة وكل هذه التقديرات ^{في مفهوم المراء}
لان مشقة الكتب لا يختلف بقدر المال وكثرة اذلاستد بان مشقة كسبة ^{الدين}
وكون مشقة ثمانية وعشرين درهما الا ان يريد به كسبة الاجناس ^{نما} العرو ^{يأخذ} نصفها
وعندها كذا في قربة المستند واما اجر كتاب القاهر ^{جده} وامر فان راي القاضي ان
عليه اخذ درهم فلذلك وان جعل في بيت المال وفيه مائة فله ذلك واجزه ^{العصبة}
التي يكتب فيها دعوي المدعي وشهادة الشهود ان راي القاضي ان يطلب ^{المدعي} من
فله ذلك والاسبغ في بيت المال سبل بعضهم اجرة السجل على من فقد ^{على} الدر
وقال برهان الدين على المدعي عليه ^{الى} القاضي ان على ^{من} اجرة الكاتب ^{ان} لم
احد فعلى الذي اخذ سجل واما اجرة الرحالة فعلى من يعملون له وهم المدعون ^{كنهم}
ياخذون في المصنف نصف درهم الى درهم واذا خرجوا الى الرستاق لا ياخذون
لكل فرسخ اكثر من ثلث دراهم او اربعة وقد كر بعضهم اجرة الشخص في ^{الماله}
وقبل على المزدك السارق اذا قطعت يده فاجرة الجداد والدهون الذي ^{يقيم}
العروق على السارق لانه السبب لو امر القاضي رجلا بملازمة المدعي عليه ^{تخرج} الماله
ويسمى موكله فونته على المدعي عليه وقيل على المدعي وهو الاصح ^{المرتكب} ياخذ ^{المدعي}
وكذا البعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع ان القاضي اذا بعث الى المدعي
بعلاية فرفضت عليه فامتنع واشهد عليه المدعي ^{على} فثبت عند القاضي
يبعث اليه ثانيا ويكون مؤنة الرحالة ثانيا على المدعي عليه ولا يكون على المدعي

بعد ذلك فشيء فالحاصل ان مؤنة الرجال على المدعي في الابداء فاذا امتنع واحتج بالابتداء
يكون على المدعي يدرى كان هذا المستحسنا مال الابد للزجر ولا فالقياس ان يكون على المدعي
في الاثبات كما في الابد حصول المنفعة به في الحالين. واما الذي صاحب المجلس والمجلد او المحو
نصير القاضي بقعد الناس ان يديهم ويقومهم بقعد الشهود ويقومهم ويرجعهم من سوء الاداء
فانه ياخذ من المدعي شيئا كذا فساوي القريب اجرة القيمة على عدد الرؤس الصغير
والبالغ سواء قال ظهير الدين الرشيداني وشرف الائمة المكي الفاضل اذا تولى قسمته التركة
لاجر له وان لم يكن مؤن من بيت المال في المحيط وشرح الي ندله الاجر اذا لم
مؤنة من بيت المال لكن المستحب ان لا ياخذ قال الشاذلي وما اجاب بظهير الدين
الرشيداني وشرف المكي حسن في هذا الزمان لفساد العباد وادولوا منهم في ذلك
لا يقنعون باجر المثل كذا في قضية المسئلة جل استياجر حيرين يعملان له عمل الزاخرة بقود
له عين لاحد ما بقرين ولاخر بقرين فاستعمل احدهما غير معين له فهلك ضمن المستعمل
تيمموا بغيره الاخر بالدفع فقد قيل بغيره وقيل لا يضمن والاول اصح واتى بكتاب الزاخرة
وبكان يفتي نعم الائمة الشريفة كذا في المحيط البرهاني وفي مجموع النوازل رجل اودع
عند رجل احملا من الطعام ففرغ المودع الظروف وجعل فيه اطعمه ما له ثم ان المودع
سبل المودع ان يرد عليه احملا حتى يحمل الزاخرة فذبح البه طعام نفسه ولم يعلم به فملها
المودع على البه حتى تبي كبره كان للمودع ان ياخذ طعامه ولا اجر عليه كذا في التاخر
الوصي او المتولي اجر منزلة اليتيم او الوقف بانقص من اجره مثله بالابتغاب في الناس

[illegible]

ثم نظرت في السبب ان زاد في الدار شيئا مثل الوعد والسنم والسرير او بطين شيئا منها
طالب له الفضل عنه ما وى ^{المستحب} الثاني ثم وكذا في الدار بزان اجر معها جلا او خشيبة يسوقها لها.

يطيب

له الفضل وازداد لم يذكر معها شي لم يطلب الفضل عندها وقال الثاني ثم وكذا في مطالب المؤمنين
شيل من المستاجر اذ ينبغي ان يرضى الوقف باذن الناظر على ان يرجع في الاجرة هل يكون

للووقف ويرجع بما انفق في العمارة اجاب نعم يكون البناء على الوقف ويرجع بما انفق
في العمارة وكذا في واقعات زين بن نجيم المصري رجل استاجر حجرة موقوفة من اوقاف

نكسها الخطيب باقدوم والحيدان لا يرضون بذلك والمتولي يرضى به قالوا ان
في ذلك خصم بين بالحجرة مثل من القضاة والحداد والمتولي يحرم استاجرة تلك الحجرة

فان يحل المتولي ان يمنع ذلك فان لم يمنع اجره من الجزع ويؤجره من غيره
وان كان لا يجد من يستاجر به تلك الاجرة فله المتولي ان يترك الحجرة في يد الما اذا

من ذلك الضرر هالك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضيهات وفي فتاوى الفضل
متولى وقف آجر ضيقة الوقف من رجلين ثم مات الاخر ثم مات المستاجر

وقد انقضت المدة ورفع رثة المستاجر الضيقة فان كانت الغلة زرعا نزع الورثة بينهم
كانت غلة لهم وعليهم بالنقصت الزراعة الارض يصرف ذلك المصالح الارض الوقف

لاحق للموقوف عليهم الارض كذا في المحيط البراء فيسيل عن الناظر اذ البراء مستاجر
عن الاجرة بعد استحقاقها فهل يرجع البراء ام لا اجاب نعم يرجع البراء ويضمن كذا في واقعات

جامع الفتاوى ولو استاجر حمارا كل شهر بعشرة فاجره شهر مع سراج المستاجر بعشرين درهما

طاب له حصه السراج كذا في التاتارخانية رجل استاجر لخر لجل مائة رطب الملوكة
 تحف في الطريق وعاد الى خمسين فان كان استاجر الدابة يسقط ثمن الاجرة
 وان استاجر لجل مائة من هذا الى بلد كذا يسقط النقصان من الاجرة كذا في جواهر التاج
 رجل دفع الى رجل ثلثة اوقار ودهن لستخذمتها صابون يجعل القلعة عنك
 وما يحتاج على ان يعطيه مائة درهم ففعل في الصابون لرب الدرهم وعليه رطل
 وغرامه ما جعل فيه كذا في الخلاصة ولو استاجر عملا ما شتر العمل له عملا مسجى ثم قال له
 بلغ هذا الكتاب الى موضع كذا ومانه درهمان لا يكون له اجران ولكن كرا فاستخذه
 في قدر ما يبلغ الكتاب وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجعوا الى الدابة الاولى
 ويرفع عنه من الاجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في التاتارخانية استاجر طاحنة
 وآجرها من غيره فانهم بعضه فقال المستاجر الاول للثاني انفق في عمارة هذه الطاحنة
 فانفق هل يرجع بذلك على المستاجر الاول ان علم الثانية انه مستاجر وليس بالاول
 لا يرجع وان ظننه مالكا فيه روايتان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية
 يرجع بدون الشرط كذا في المحيط البصري في سبل ابوالقاسم عن دار فيها جرة لرجل واصطبل
 لآخر وربما يعلق باب الدار ورب الاصطبل اراد رب الجرة ان يمنعه هل يمان يمنعه
 قال له ان يعلق الباب في الوقت الذي يعلق اربابهم في تلك الحلة كذا في التاتار
 رجل استاجر موضع العمل فيه الدافعة والمجبران ان يمنعه من ذلك قال انظر
 باز دارند كذا في جواهر الفقا وثلثة استوجروا على عمل الشركة فرض احدهم وسمل الآخر

ذلك العلق الاجرة بينهم وكما استطوعين في نصيبه كذا في الشراعية وفي القاعد قال
 جامه بركت ریز داد بهت تا رنگ کند جامه را از دوکان و زود بدی اند و بر نیمه قیمت صلح کرده
 بقدر بعضی مسایخ و نیمه قیمت گرفت بعد از آن رنگ ریز زد و یافت و جامه رساند
 آن خصم پیش بگوید که آنچه داده بگیر و جامه بپند ده تواند بیاورد اجاب بآنکه این صلح تملیک بود
 و اگر صاحب جامه بدیگر و عورت تضییع کرده باشد و بر چهره صلح کرده باشند و بابت مسئله
 بآنها حکم شده این بود بیاورد اجاب بود که زانی حرب المفتقر مرد است یا بمرد اجارت نهاد
 یا کنه ها و رستاخیز و یک بهین مشتبه است و کند آنکه در دزد و واجب نشود و اگر
 گفته باشد که بهین است یا آنکه در دزد و واجب نشود کذا اما تا رخانه مرد را از غله دار
 دوکان خویش غله را گرفته مرابحت و غله دارد در دزد و رختها که نشسته طلت
 میگردانند و دوکان بقا فر مانعت کرد تا در دوکان محو کرد درین مدت که بر دوکان
 نه اینست غله واجب شود یا جواب آنست که نه چنانچه دار مهر قاهر و انوار افکندن
 نصاح و عاون الانتفاع البدان فیسقط عنه الاجر و فیه نظر و الصواب ان یجب الغلّة
 بافندش نه بافندیکه بزد گرفته است هر روز بیدل معلوم و این بافند در معاک وقف
 بافندش را زمانه را از جهت غله دوکان کرد و چه روز بدست مردش نه در آن
 مدت که در دست نه چنانچه است واجب شود جواب آنست که اگر بافنده را قوت
 مقابل بمتولی و کند سهانه از زمانه یا نیست فی و فیه نظر و الصواب ان یجب الغلّة
 و فی القاعد سلم جامه را از دوکان کارز بقصد و در دزد و صاحب جامه بیدل کذا

صلح كرده و بدل صلح را از كازا نذر گرفت بعد از ذلك جامه پيدا شد اين جامه كذا بلب و اجابت
ما شد لانه لما ضمنه ملكه كذا في حرب المنقر اذا استاجر ارضا للزراعة فاصطفاه الله تعالى
عليه جرمه منقر وسطه عن اجرامه من المدة بعد الاصطلام كذا في خزائن الفقيه ومن استاجر
بجرا او استعاره فاحرق الحصان فاحرق شيخ في ارضه من يضمن قال الشيخ لا يضمن

هذا اذا كانت ارباع مادية حين او قد النار ثم تغيرت فاما اذا كان الرباع مضطربة
ينبغي ان يضمن كذا في الكاغة اذا باع الاجر استاجر من اجنبيه ثم ان المشتري دفع الشيء الى
جهة مال الاجارة ينظر ان كان باعها كان متطوعا وان لم يكن حاد الا

كذا في التاثيرا خاتمة الغاصب اذا اجر الدار والعبد ثم قال المضمون منه ان الترتل
بالاجارة فقال الغاصب ما امره بان القول قول المضمون ولو اجر الغاصب فذا
مدة الاجارة قال المضمون منه كنت اجرت عقد قبل القضاء والمدة لا يقبل ^{بيني} الا

كذا في فتاوى فاضل بن ولو عصب دارا فاجر ما ثم اشتراها من صاحبها فالاجارة ^{ضمنه}
وان استقبلها كان افضل الغاصب اذا اجر من غيره ثم ان المستاجر اجره من الغاصب
واخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب ان يترد الاجرة من المستاجر كذا في خزائن ^{الفقيه}
أخذ الباقي رجل وجره فالاجرة للعائد ويصدق بها فان سلمها ^{الاجير} فبنيها

وقال هن فله عبدك وقد سلمت اليك فهي لله ^{الكلها} استخسنا لا نقاس كذا في
رجل اشترى شجرة وقطعها فاستاجر ارضا له نفع فيها سجار حتى يبس الارض
المستجرة لها طرية في ارض رجل آخر فارد منه ثمن الشجرة ان يمر في الارض التي فيها ^{طريق}

ألي الأرض المنسوبة بحملاته وإراد صاحب الأرض أن يمتنع عن ذلك ليس لدان منعه
كذا في المحيط البركاني من أن يمتنع من آخر غدا ما أو عرضا أو نفسه وأجرة من البائع من معلومة
بأجرة معلوم ثم استحق الشتر على يطالب المشتري البائع بأجرة بمعرفة المدقة وقد قيل
يفتني أن يطالب به ثمانية



عبدالله بن محمد

كتاب المكاتب
 الخاتمة شرعا عقد بين المولى
 وعبيده بلفظ الكفاية او بالودي معناه من كل وجه كذا والبنية ثم شرط الخاتمة
 ان يكون الرق قائما بالمحل وان يكون العبد معلوم التمدد والجنس وسببها
 ورغبة المولى في بدالة العبد لا وفي ثواب العتق اجلا ورغبة العبد
 في الحرية واحكامها حالا وما لا يتركها الايجاب والقبول وحكمهما مما
 العبد فكذلك المجرد وثبوت حرية اليد في الحال حتى يكون العبد اخضع
 وكسبه ويجب الضمان على المولى بالبنية عليه او على ماله وثبوت حقيقة
 الحرية عند الاداء على ما ينشأ من المكاتب طار عن ذل العبودية ولم ينزل في
 صناعة الحرية فصادكا النعمة ان استطيعوا ان يستعملوا في طائروهم
 المولى ثبوت ولاية المطالبة بالمحل للحال فيجب حقيقة الملك عند الاداء
 كذا في التبيين في شرح الطحاوي ثم الكتابة يجوز على قليل المال وكثيره
 وقوله تعالى وكتبوهما ان علمتم فيهم خيرا قال بعضهم اراد به اقامة
 الصلوة واداء الفرائض وقال بعضهم اراد به بعد التتبع لا يضرب بالمسلمين
 لانه ما دام عبدا يكون تحت ولاية المولى فيمنعه عن الاضرار بهم فاذا علم
 انه يضرب بالمسلمين فالأفضل له ان لا يكتبه وان كاتبه مع ذلك جاز
 لان ذلك ليس على سبيل الشرط وإنما هو على سبيل الندب كذا في التناظر
 اختلفت الصحابة رضوان الله عليهم في وقت عتق المكاتب فكان ابن عباس
 رضي الله عنه يقول لا اخذ الصيغة من مولاة يعتق يعني بنفس العقد لان
 الصيغة عند ذلك تكذب وكان جعل الخاتمة واردا على الرقبة كالعتق يجعل

لغة هو الضم والجمع
كذلك في شرح المسود

علاء الدين محمد بن عبد الله
وفى سنة ٩١٠ هـ

يعتق بالقبول وهو غير للمولى فيما عليه من بدل الكتابة وكان
ابن مسعود رضي الله عنه يقول اذا ادى قيمة نفسه عتق وهو غير
للمولى في الفضل وكانه اعتد وصول قدر مائة الرقبة الى المولى ليندفع
به الضرر له وكان على رضي الله عنه يفتق بقدر ما ادى به
فكار يعتد البعض بالكل وهو بنا على قوله يعتق الرجل من عيده ما شاء
وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه يقول هو عبد ما بنا عليه درهم
وبه اخذ جمهور الفقهاء كذا في المبسوط من كاتب عبده على مال وقيل
صار مكاتباً كذا في المختار ذمى كاتب عبده مسلمات الكتابه ولا ترد
قاله في خزانة المفتين وكل ما يسلح مهر في النكاح يسلح بدلاف الكتابة
كذا في فنارى قاصيخان ولم يعتق الا باء اجمع البذل فاذا اراد عتق
وان لم يقل له المولى ان ادبته فانت حر كذا في خزانة المفتين ولا يجب
حط شيء من البذل اي من بدل الكتابة عن العبد بل هو مندوب ذكره
في البناية ثم الاجل ليس بشرط يجوز الكتابة كذا في التهذيب وبه
شرط حالاً او مؤجلاً او مجتماً كذا في المختار ولا فرق بين العبد
والامة والكبير والصغير اذا كان يعقل الشراء فان كان لا يعقل
فكاتبه ثم اذا اداه عنه رجل فقبلها المولى لم يعتق ويرد المال على صاحبه
كذا في الكافي اراد من قوله يعقل يعلم ان الشراء جالب والبيع سالب
ومعرفة ذلك ان الضبي اذا اسطى فلوسا واخذ الحلو اثم اخذ يسكي
ويقول اعطني فلوسى فهو علامة كونه غير عاقل وان اخذ الحلو

ولم يسترد فلسفه فهو مقل كذا نقل عن السلف قال تاج الشريعة
وفي شرح الطحاوي واذا كان لا يعقل لا يجوز الا اذا قبل عنه انسانا
فانه يجوز ويتوقف على امر اكد فان ادعى هذا القابل عتق والقياس
ان يكون له استدراك وهو قول زفر وفي الاستحسان ليس له ذلك
ذكره في البناية فان كاتبه ولو صغيرا يعقل بمال حال او منجم او
سويل اوقف له جلت عليك الفتاوى فيه بخوما اولها كذا وآخرها
كذا فان ادبته فانت حر وان عجزت فعتق وقيل صحح قال في مختصر
الوقايه واذا قال اذا ادبته الى الفاكل شهر مائة فانت حر هذه مكانة
في رواية ابى سليمان في رواية الى حفص لا يكون مكاتبه كذا في الكافي
تواخرا الاسلام في مبسوطه وهو الاصح اعتبارا بالتعليق بالادارة
كذا في البناية فاذا ادعى عتق هو واولاده بعتقه وخرج عن مالك
المولى ايضا ذكره في خزانة المفتين وان وطئ المكاتبه فعليه عتقه
وان جنى عليها وعلى ولدها الزمة الارش كذا في المختار وان اتلف
مالا لها عزم كذا في الكافي وفي الكفاية لشمس الائمة البيهقي
جناية المولى على مكاتبه عمدا لا يوجب القود لاجل الشبهة ولو قتل
المكاتب وماله يجب القود كذا في البناية ولو أخذ المولى بالمكاتبه رهنا
جاز حتى لو هلك عتق كذا في خزانة المفتين الكتابة على وجهين
احدهما ان يكتبه على نفسه دون ماله والثاني ان يكتبه على
نفسه وماله وكلاهما جائزان اما الاول ان يقول كاتبتك على

يحيى اذا قال لا اريد الى الغلاية
 يكون تليق احسنه
 من النجاسة

وإذا كاتب عبد من ضعيفه
كتابة واحدة وما يعقلان
ذلك فما في ذلك بمنزلة
الكبير كذا في التنازع

الف درهم فكل مال هو في يده قبل هذا فهو لولاه وما يكتبه بعد ذلك
فهو له فاذا ادى منه بدل الكتاب يسلم له الفصل والثاني كانت على
نفسك ومالك على الف درهم فكل ما في يده وما يكتبه في المستقبل
فهو له دون مولاه سواء كان مالا مكتوم من الكتاب او اقل وليس
للمولى من الغير بدل الكتاب وماله هو الذي حصل له من كسبه
في التجارة او هب او صدق فان اختلفا في كسبه فالقول للمالك
واما ارض الجنائيات والعقود اهما للمولى كذا في جامع المصبرات
المولى لا يملك كسب المالك ولا استخدامه ولا يجب على المولى
صدقة فطره ويجوز شرط الخيار في الكتابة قاله في خزانة المفتين
وليس للمولى ان يزوجهما بغير رضاها لانه اخبرهما عن يده يعقد
منع من تصرفه فيهما وصار كعقد البيع فاذا ارضا جاز عقدهما الا انهما
منع من العقد لحقه فاذا ارضى جاز عقدهما من شرح الكرخي كذا
في شرح المنظومة لعمر بن محمد السنائي وان كاتبه على الف درهم
فاذا مات استحققت من يد المولى فالمالك حريه عليه السيد
بالف مكانها قال شيخ المبسوط حله حكم العبد الا انه لا يجوز تملكه
كذا في التهذيب واذا كاتب الرجل عبدا له مكاتب واحد على الف
درهم وكل واحد منهما كليل عن صاحبه على انهما ان اذبا عتقا
وان عجزا رتب في الرق فهو جائز استحسانا وقد بيناه في العتاق
فان ادى احدهما جميع الالف عتقا لوصول جميع المال الى المولى

ثم يرجع المولي على صاحبه بحصته حتى اذا كانت قيمتهما سواء رجع بصفه
 لان مقصود به بامره وكذلك لو ادى احدهما شيئا رجع على صاحبه
 بنصفه فاذللك او اكثر اعتبته البعض بالكل وللسيد ان ياخذ اياه
 شاء بجميع المال لان كل واحد منهما التزم جميع المال على ان يكون
 اصيله في النصف كفيلا في النصف وان مات احدهما لم يسقط عن الحصة
 شيء وان ادى بمكرمعتهمما جميعا وان اعترق المولى احدهما يسقط
 حصته ولو كانت الامتين فولدت احدهما واعترق السيد ولدها لم يسقط
 شيء من المال عنهما لان الولد تبع لا يقابل له شيء من البدل والمسئلة على
 ثلثة اوجه احدهما ما بيننا والثاني ان يكاتهما على الف درهم مكاتبة
 واحدة ولم يزد على هذا اذ ادى احدهما حصته من المال يعتق والثالث
 ان يقول المولى ان اديا عنقا وان عجزا مردي الرق ولا يذكر كفالة
 كل واحد منهما عن صاحبه فعند من فسر حجة الله جواب هذا الفصل
 كجواب الثاني لكننا نقول لا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال الى
 المولى لان ما شرط المولى في العقد يجب مراعاته اذا كان صحيحا شرعا
 وقد بشرط للعتق عند ادائهما جميع المال نصا ولو عتق احدهما
 بدار حسنة كان مخالفا لشرط كذلك في الميسر ولو اقر المولى باستيفاء
 بدل الكفاية عتق وعتق اولاده وكذلك ان ادى من وريعته عند
 انسان واقترها كذلك في خزانة المفتين رجل كاتب عبد له وامراته
 مكاتبة ولحقة وكل واحد منهما غفيل عن صاحبه فولدت ولدا فقتل

وفي هذا

يعتق احدهما بدار حسنة

الولد قيمته للامردون الاب لانه جزء منها يتبعها في الرقية والحربة
 فينبهها في الكتابة ايضا فلهذا كان بدل نفسه لها وكسبه وارثا ^{حتم}
 عليه كله لها وان قتل المولى فعليه قيمته وكان قصاصا بالكتابة
 ان كانت قد حلت او رضيت ^{بها} بالقصاص ^{ان} ^{لا} يمكن حلت لان
 الاجل حقا فسقط باسقاطها كما لو عجلت للمثل ثم ترجع على الزوج ^{بخصته}
 اذا حلت الكتابة لافاضارت مؤدية جميع المال بالمقاصة فارجع
 على الزوج بخصته بحكمه ولكن ^{بما} رضا بسقوط الاجل يعتبر في حقه ادق
 حق الزوج فلهذا لا ترجع عليه ^{المال} الا بعد حل المثل وان كان في القيمة ^{فضل}
 على الكتابة فذلك الفضل وما نوك الولد من مال فهو للامردون الاب
 لان الولد قتل وهو مملوك وقد كان تبعا للامرد في الكتابة فكسبه وما
 فضل من قيمته يكون لها خاصة وكذلك ان كان الولد جارية فكبرت
 وولدت ابنة ثم قتل الابنة السفلى كانت قيمتها للجدة داخله في كتابتها
 وان ماتت الجدة وبقي الاولاد ان الزوج كان على الولدين من النعابة
 ما كان على الجدة لافهم في حكم جزئ منها فيسعيان فيما كان عليهما
 وان اذي احد الولدين لم يرجع على صاحبه بشئ لانه مورد عن الجدة
 وكسبه في حكم بدل الكتابة بمنزلة كسب الجدة فلا يرجع على صاحبه
 بشئ لهذا ولكنه يرجع على الزوج بخصته كما لو ادت الجدة في حيوتها
 جميع البدل رجعت على الزوج بخصته ثم يسلم ذلك له دون الآخر
 لانه كسبه وانما يسلم للجدة من كسبه قدر ما يحتاج اليه لا دار بدله

الكتابة وتجعل الحرية لنفسها فما فضل من ذلك ليسلم للمكاتب
 هذا وهو الذي مرجع به فاضل عن صاحبه فيكون للمكاتب خاصة
 كذا في المبسوط ثم الكتابة ان كانت حالة فلمولى ان يطالب بالكتابة
 باداء جميع بدل الكتابة كما شرع من العقد كذا في التاتارخانة وان
 كانت مؤجلة منجما يطالب به عند كل تخيم بما يعين فيه كذا في جواهر
 الاخلاطي وان اعتنى المولى المكاتب فقد عنته وسقط عنه مال
 الكتابة لحصول المقصود بدونه وهو العتق وكذلك لو ابراه عن اليد
 او وهبه منه فانه يعتق قبل او لم يقبل ذكره في خزانة المفتين فان
 قال المكاتب لا قبل بقود المكاتبه ويكون المكاتب حرا قاله في قاضيان
 قال للمكاتبه ان كنت عدي فانت حرة لا يعق قال الفقيه ابو الليث
 وبه نأخذ كذا في جواهر الاخلاطي وانا كاتبه على الف مؤجل فإ
 اداه قبل حلول الاجل يجبر المولى على القبول كذا في خزانة المفتين
 وان كاتبه على الف درهم واشترط خدمته مدة معلومة فهو حائر
 كذا في المبسوط وان كاتبه على ان يخدم رجلا ~~شرا~~ واذا كاتبه
 على ان يخدمه سنة جاز وان لم يذكر المدة لم يجز قاله في خزانة
 المفتين وان كاتبه على ان يخدمه شهرا فهو جائز استحسانا وفي
 القياس لا يجوز لان الخدمة غير معلومة وفيما لا يصح الانتمية
 البدل لا بد من ان يكون المسمى معلوما ثم خدمته مستحقة لمولاه
 بملكه مرقبه وانما يجوز عقد الكتابة اذا كان يستحق به المولى ما لم يكن

فمن قولي هو

فهو جائز في القياس كذا
 في شرح المبسوط
 ص

مستحق له ولكن استحسن فقال اصل الخدمة معلوم بالعرف ومقتلاره
 ببيان المدية وانما تكون الجهالة في الصفة وذلك لا تمنع صحة تسميته
 في الكتابة كالمالك اتيه على عبد او ثوبه في شيء من المولى وان كان
 يستخدم قبل الكتابة فلم يكن ذلك دينا له في ذمة العبد وبتميمته
 في العقد يصير اجبا في ذمته فهو بمنزلة الكسب كان مستحقا لولاه
 قبل العقد وانما يودي بدل الكتابة من ذلك الكسب ولكن لما كانت
 وجوب في الذمة بالتسمية في العقد صح العقد بتسميته وكذلك ان
 كاتبه على ان يحضر له يراقد سمي له طولها وعرضها واراد مكانها
 او على ان يبني له دارا وقد اراه اجزها وجزها وما يبني لها فهو
 على القياس والاستحسان الذي قلنا كذا في المبسوط الكتابة تخرجه
 عند ابي حنيفة رحمه الله حتى لو كاتب نصف عبده جاز وكان نصف
 كسبه له ونصف كسبه لسيده كذا في السرائر ولو كاتب نصف جارية
 فولدت ولدا فولد لها بمنزلة ما ويكون نصف كسب الولد للمولى لان نصف
 الولد مملوك له كنصف الام ونصف كسبه للام لانه داخل في تحت
 كتابة الام فنصف كسبه كما فان ادت عتق نصفها وعتق نصف الولد
 معها ويسعى كل واحد في نصف قيمته لان كل واحد منهما امتهق العفر
 وكل واحد منهما مقصود في هذه السعاية وما اكتسب الولد بعد
 ذلك فهو له دون امه لانه صار كالمالك في نصف قيمته مقصودا
 وان ماتت الام قبل ان تودي شيئا من مكاتبها سعى الولد في المكاتب

وان كاتبه على ان يخدم
 رجلا سنة فهو جاز
 في القياس
 لان المولى ان يشترط اذنه
 ثم يجعل غيره نائب في الاستيفاء
 فهو واستشرط نائب في الاستيفاء
 بنفسه سواء الاستيفاء
 بغيره في القياس لان قال من
 لان حديثي بخلاف الاول
 لذلك الرجل لم تكن مستقوية
 رقيب مستحق قبل العتق وان
 فاما حديثه بقبوله بالعقد
 كما هو مستحق له قبل العتق
 المحلل يستحق له قبل العتق بمالك
 يفرق بينهما في وجه القبول

شرح

لان نصفه تابع للامر في الكتابة فيقوم مقامها بعد هذا في السعاية
 في المكاتب فان ادبها عتق نصف الامر في آخره من اجزاء حيواتها
 وعتق نصف الولد ايضا كما اذنت في حقيقته بالبعد ذلك في نصف قيمته
 كذلك الذخيرة ولم يكن البدل منجما فاخل بجم ردي الرق في قوله
 ابو حنيفة وعمر بن محمد رحمهما الله ويصح مرده برضاء العبد ولا يتوقف على القضاء
 زحل ابو يوسف رحمه الله لا يرد مال الرجل بغيره كذا في قاضيان وان
 كاتبه على مال منجم ثمرة الحية على ان يجعل بعضها ويحفظ عنه ما سبق
 فهو جائز وكذلك ان صاحبه على شئ بعينه فهو جائز وان صاحبه
 على عرض او غيره سوجب له الجواز لانه دين بدين ونهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الكافي بالكافي فان كاتبه على الف درهم منجاة
 على ان يودي اليه مع كل نجم ثوبا قد سني حنسه او على ان يودي
 مع كل نجم عشرة دراهم فذلك جائز لان اضمه الى المسمى في كل
 نجم يكون بدلا مشروطا عليه بمنزلة الالف الذي ذكره اولاً والثاني
 الذي هو مسمى الجنس يصلح ان يكون بدلا في الكتابة كذا في المبسوط
 واذا اختلف اللول والمكاتب في بدل الكتابة فالقول قول المكاتب
 ولا يتخالفان لا تكافؤ للزيادة فان اقام البيت فالبينة بينة المولى
 لانه يثبت الزيادة الا ان المكاتب اذا ادى مقدار ما اقام البينة عليه
 يعتق لانه اثبت الحرية لنفسه عند ادائه هذا المقدار فوجب قبح بينته
 على ذلك قاله في خزانة المفتين كان ابو حنيفة او لا يقول يتخالفان

لا يستحق في نصف قيمته
 لان في السعاية في
 نصف القيمة فلو اخل
 فداوى منهما موقوف
 فلا يجز عليه
 ما كان واجبا عليها
 من السعاية

شرح

كذا في خزانة المفتين
 رحمه الله وقال ابو يوسف
 والشافعي رحمهم الله يتخالفان
 والاموي قول كذا في
 جامع المفتين

لا تترك قوام
العلمين اذا اجابوا
بالتكبر
بخلافه زعيمه

وقال الحمد لله
بعد ذلك
سنة ١٢٥٠

فوق سینه و در کمال الفوق والافوق انچه
السلطان علی شوط جواز العلم والفوق انچه
حسب الایم علی شوط جواز العلم والفوق انچه

في مضيق القول قول العبد لان المولى يدعى على العبد ايضا حقه
 بعد ما اقر له بالحق والعبد ينكر الاستدانة فيكون القول قول العبد ولو
 ادعى العبد انه كاتبه على الف درهم ونحوه عليه كل شهر مائة وقال
 المولى لا بل ثبت كل شهر مائتين فالقول قول المولى واذا وقع الاختلاف
 بين المولى والمكاتب في ولدها فقال المولى ولدت قبل ان كاتبك
 ثمالت المكاتبه بل ولدت بعد ما كاتبني فان كان الولد في يد المولى
 فالقول قول المولى وان كان الولد في يد المكاتبه ولا يعلم متى ولدت
 فالقول قولها اذ اليد في الفصلين ولم يذكر محمد في الاصل ما
 اذا كان الولد في ايديهما مروي بشرع عن ابي يوسف ان القول قول المولى
 وان اقام البينة فالبينة بينة المكاتبه لان في بيدها زيادة اثبات
 حرية ليست في بيعة المولى وفي حرية الولد عند اداء بدل الكفيلة
 كذلك في الذخيرة اذا ادعى المكاتب ان الكفالة وقعت فاسد
 بان ادعى ان الكفالة وقعت على الف درهم ورطل من خمر وانكر
 المولى اشتراط الخمر فالقول قول المولى ويلزم المكاتب المكاتبه وكان
 ينبغي ان لا يقضى بجواز الكفالة يقول المولى لانه لا يفيد لان للمكاتب
 ان يعجز نفسه ويفسخ الكفالة الا ترى الى ما ذكر في كتاب الشهادات
 اذا اقام المولى البينة على العبد انه كاتبه بالف درهم وانكر العبد ذلك
 فالقاضي لا يقضى ببينة المولى لان القضاء ببينة المولى لا يفيد
 لان للمكاتب ان يعجز نفسه ويفسخ الكفالة وجواب ما ذكره هنا محمول

بمقتضى

المكاتبه

على الرواية التي يقول بان له ليس للمكاتب ان يفتح الكتابة متى يحرق نفسه
من غير قصد القاضي فتكون الكتابة عقدا لازما له العجز على
هذه الرواية فيكون كالبيع وما ذكر في كتاب الشهادات محمول
على الرواية التي يقول بان للمكاتب فتح الكتابة متى يحرق نفسه
من غير قصد القاضي فتكون الكتابة غير لازمة حالة العجز على هذه
الرواية فيكون بمنزلة الوكالة فالرواية الاولى مرواية كتاب المكاتب
والرواية الثانية كتاب العتاق قاله في التا تاريخا ^{نفسه} وروايت التميمي
عبداله مسلما ثم اختلفا في مقدار البدل واقام المولى بيته من الضيق
لم يقبل لان الخصم مسلم وشهادة الكافر ليست بحجة على المسلم حربى
دخل دار الاسلام بامان فاشترى عبدا ميا وكاتبه ثم اختلفا
في المكاتبه فاقام المولى البيته من اهل الحرب عن دخل يبعه بامان
لم يقبل شهادة هم على السبد الذي لانه من اهل دارنا وشهادة اهل
الحرب على من هو من اهل دارنا لا تكون حجة كشهادة الكفار على
المسلمين كذلك في البسوط **الفصل في الكتابة الفاسدة**
وما يجب اعتباره في هذا الفصل ان جهالة البدل متى كانت جهالة
جنس منعت صحة التسمية في العتق وكلها سواء كان عقدا هو معاوضة
مال بمال كالبيع والاجارة وامثالهما او عقدا هو معاوضة مال
بمال ليس بماله الكتابة والخلع واشباههما وجهالة البدل اذا كانت
جهالة وصف منعت صحة التسمية في عقده هو معاوضة مال بمال

ولا تمنع صحة التسمية في عقد هو معاوضة مال بمال ليس بمال ذكره
 في التنازع **كتاب** الكفاية الفاسدة في الاحكام كالكتابة الجائزة
 فانها مشروعة من وجوب فان الفاسدة من العقود ما يكون مشروعاً
 من وجهين ومن وجه ومضى اتصل التسليم بالعقد الفاسد يقوم
 مقام المشروع في اثبات الاحكام كما في البيع الفاسد اذ اتصل
 به التسليم وهما التسليم قد وجد فان المكاتب يقع في يد نفسه
 بنفس الكتابة كذا في الفصول العديدة والفرق بين الجائز والفاسد
 ان في الفاسد للمولى ان يردده الى الورق وينسخ الكتابة بغير رضاه
 وفي الجائز لا يفسخ الا برضاه وللعبد ان يفسخ في الفاسد والجائز
 جميعاً بغير رضا المولى وفي الولاء الجيدة وما كان يعتق بادائه الى
 المولى في الكتابة الفاسدة يعتق بادائه الى الورثة بعده موت المولى
 قال في التنازع **كتاب** وان كانت المسلمة بده على خمر او خنزير
 او عاقبتة او على ثوب عتيق بغيره او على مائة دينار على ان يسدد
 المولى عليه عبداً بغير عتقه فالكتابة فاسدة كذلك الكافي وان
 ادعى الخمر عتق ذكره في المختار فادعتق بادا عتق الخمر لزمه
 ان يسعي في قيمته وفيما اذا كاتبه على قيمته يعتق بادا القيمة قاله
 في الهداية وفي الزخيرة ومبسوط شيخ الاسلام وقيمته تعرف
 بمصادقهما لان الحق فيما بينهما وما يتقو به القومين فان اتفق
 الاثنان منهم على شيء جعل ذلك قيمة له وان اختلفا لا يعتق مالم

وان الراية فالجواب المذكور فيه
 قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله
 وقال ابو يوسف رحمه الله
 ويقسم الى اربعة على قيمة المساقاة
 وقيمة عبد ووسطا فيبطل منها
 خمسة العبد ويكون مكاتب
 ما يقبضه من المكاتب

بود اقصى القمين كذا في الناية واذا كاتبه على مال معين لغيا انما
 بان كاتبه على عبد بعينه او على عرض بعينه هو لغير المحاماة فقد
 ذكر في الجامع الصغير مطلقا انه لا يجوز وفي الحاصل المسئلة على
 وجهين اما ان لم يجزه صاحب العين او اجازته ان لم يجزه لا يجوز
 الكتابة وروى الحسن عن ابي حنيفة في غيره رواية الاصول واصحاب
 الامالي عن ابي يوسف انه يجوز حتى انه ان ملك ذلك العين فاداه
 الى المولى عتق وان عجز عن ادائه رده المولى في الترتيب وروى ابو
 يوسف عن ابي حنيفة انه ان ملك ذلك العين فادى لا يعتق الا ان
 يكون المولى قال له اذا اديت الي فان خرج بحكم التعلق يعتق واما
 اذا اجازته صاحب العرض قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده
 يجب ان يكون المسئلة على رأتين في رواية يجوز وفي رواية
 لا يجوز كذا في التا تاريخه ولا تنقص عن المسمى وتزاد عليه ذكره
 في الكافي ووضع المسئلة في المنسوط فيما اذا كاتب عبده بالف على
 ان يخدم ابدا فالكتابة فاسدة فتجب القيمة فان كانت ناقصة عن
 الالف لا تنقص وان كانت زائدة زيدت عليه كذا في شرح الوقاية
 وان كاتبه على حيوان غير موصوف بان بين جنسه لانه نوعه وسفنه
 كالعبد والوصيف فالكتابة جائزة وينصرف الى الوسط ويجبر على
 قبول القيمة كافي النكاح قاله في الكافي فان احضر دونه لم يجبر
 المولى على قبضه كذا في جامع المنصريات وقد روي حنيفة في العبد

بما قيمته أربعون درهما و لا هو على قدر غلام التعريف خصه
 لا ينظر فتمت الوسط الى قيمة الكتاب و لم في العاية و كذلك
 لو كانت على خنطة او شعير و سمي مقدرا معلوما ان وصف ذلك
 بصفة بائنة بصفة بشرط الجيد او الردي او الوسط ان عقد العقد
 على ذلك الوصف و اذا لم يصف ذلك بصفة انصرف الى الوسط
 كما ذكرنا في العبد كذا في التا تاريخا **والمولى** مع كاتب عبده على
 عين في يده و هو من كسبه بان كان عبدا ما ذونا في التجارة في يده
 عين حصل من كسبه هل تصح الكفاية ام لا قالوا فيه روايتان في
 روايت يرجح و هو رواية كتاب الشرب فقد ذكر في كتاب الشرب
 كاتب عبده على ارض في يده جازت الكفاية و في رواية لا يجوز
 فبعض مشايخنا قالوا وقفنا على رواية الجواز في كتاب الشرب و لم
 ننف على رواية الفساد و عامتهم قالوا وقفنا على رواية الفساد و
 في آخر كتاب المكاتب في الاصل و قيل استار في كتاب نجاح الامل
 الى هذه الرواية و روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة نضانه لا يجوز
 فصار في المسئلة روايتان و اتفقت الروايات انه لو كاتبه على درهم
 في يده العبد من كسبه ان الكفاية جائزة قاله في الذخيرة و في الظهيرية
 فان ادى اليه تلك الدراهم يعق و ان ادى غيرها مقدارا يعق ايضا
 ذكره في **رجل** كاتب عبده على جارية قد فها اليه فوطها
 المراء فولدت منه ثم انتمت فارجل قال ياخذها المستحق و على المولى

التا تاريخا
 نسخة

عقرها وقيمة ولدها لانه المذموم فانه استولدها على انها مملوكة
ثم يرجع المولى بقيمة الولد على المالك ولا يرجع بالعقر كما في الفاسخ
في التجريد ولو استحق العوض ولم يكن معيناً في العقد فعلى العبد
مثله وان كان عينا في العقد وهو عرض او حيوان يرجع على العبد
بقيمته والبينة للمولى في قول ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد
يرجع بقيمة المستحق ولو كاتبه على ثوب وليدين مديناً او مديناً
كانت التسمية فاسدة لانها اجناس مختلفة ولهذا لو وكل رجلاً
بان يشتري له ثوباً لا يجوز ولو كاتبه على درهم فله العبد كانت
التسمية فاسدة قاله في التارخا^{نية} والجمالة الفاحشة تمنع صحة
الكتابة كما اذا كاتبه على دابة او دار كذا في خزائن المفتين قاله
الاصل في مسألة الثوب اذا فسدت الكتابة فاذا ادى الى ان ثوباً
لا يعق ولو كاتبه على قيمته كانت الكتابة فاسدة ثم فيما اذا كاتبه
على قيمته ولا يفسخ حتى ادى الثمن ذكر انه يعق بآداء القيمة ولم يذكر
ان آداء القيمة بما اذا ثبت قالوا آداء القيمة انما يثبت باحد الامرين
اما بان يتصادق على ان ما ادى قيمته فيثبت كون الثوب قيمته
بتصادقهما وان اختلفا يرجع الى تقويم القومين فان اتفق اثنان
على شيء يجعل ذلك قيمته وان اختلفا قوم احدهما بالالف والاخر
بالف وعشرة لا يعق ما لم يؤد اقصى قيمة له ولم يذكر فيما اذا كاتب
على ثوب انه اذا ادى قيمة نفسه هل يعق او لا وقد ذكر فيما اذا

Handwritten text (likely a signature or name) in Urdu script, appearing diagonally across the page.

محمد زاهد

يحكمه من حكم العبدان لا يجوز الكتابة واذا ادى قيمته لا يعتق
 قال شيخ الاسلام لا فرق بين المملكتين جميعا قال في تلك المسئلة
 انه لا يمين باده القيمة فذلك في مسئلة الثوب قال رحمه الله وهذا
 الذي نذكره قول عمادنا الثلاثة رحمه الله متى كان المسمى لا يبيع
 عوضا لجهالة العبد او لجهالة الحبس فانه لا يعتق العبد باده
 القيمة ولا يعتقد هذه الكتابة اصلا لا على المسمى ولا
 على القيمة وكذلك لو قال كاتبك وسكت عن ذكر البذل
 لا يعتد الكتابة اصلا عند علمائنا الثلاثة وذكر شمس الامة
 السرخسي رحمه الله في شرح كتاب المكاتب ان المسمى في الكتابة
 اذا لم يكن ما لا يستقوما لا يعتد الكتابة اصلا كما اذا كاتبه
 مع حكمه او حكم العبد فان حكمه قد يكون بغير المثل او كاتبه
 عن يمينه لا يشترط في الكتابة اصلا لا على المسمى ولا على القيمة
 فلا يعتق باده القيمة واذا كان المسمى في الكتابة ما لا يستقوما
 الا انه مجهول الحبس او القدر تعتقد على القيمة ويعتق باده
 القيمة كذلك في النانار خا^ن ولو كاتبها على ياقونة او لولة او
 شبه ذلك من العوض لم يجز ذكره في المبسوط وان كاتبه
 على وصف فاعطاه وصيفا وعقوبه^ه فاصاب السيد به عيبا
 فاحش ارده على المكاتب ويرجع بمثل قاله في المبسوط وان كاتب
 حاد به على الف درهم على ان كل ولد تملكه فهو للسيد

في جامع الجوامع كاتبة
 ابراهيم فضلاء على وصيفين
 ابراهيم بن زيد ابراهيم بن جاز
 كذا في النانار خا^ن

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

او على ان يحدد منه بعد العنق والكتابة فاسدة ذكره في حراصة
 المذنبين ولو شرط عليها مع الالف شيئا جوهريا من كتبها لم يصح
 وان كاتب على دار قد سماها وصنفها او على ارض لم يحدد ذلك في الله
 ولو كانت امة على الف درهم على انه يطاها ما دامت مكتوبة عند
 الكتابة واذا ادت البديل قبل الفسخ عتقت واذا عتقت فان كانت
 الالف مثل قيمتها لم يجب شي آخر وان كان اقل من قيمتها فليتها
 تمام قيمتها كذا في التاتار خا فان وطها السيد ثم ادت الكتابة عليه
 عقرها فاله في الميسوط ولو كانت على ثوب في الذمة لا يصح الكتابة
 فان ادري اليه ثوبا وقبل لا يعنق ويحلى في بدل الكتابة جهالة الو
 ولا يحمل فيه جهالة الجنس والقدر ذكره في قاضيهان ولو كانت
 امة على انه بالخيار في ثلثة ايام فولدت الامة ولد افع الموي
 الولد او وهبه وسلمه او اعنته جاز تصرفاته وبطلت الكتابة
 كذا في خزانه المفتين رجل يات امة عامته في بيته داخل في
 كتابتها ذكر اوله يذكر كما يدخل في بيعها لانه جزء منها ولا لها جمل
 بعد الكتابة وولدت كان المولود دخلا في كتابتها فاذا كان حيا
 عند العقد اولى فان استثنى ما في بطنها لم يحد الكتابة كما لو باعها
 واستثنى ما في بطنها وهذا لانه بالاستثناء يشترط ما في بطنها
 لنفسه وهو شرط فاسد متمكن في صلب العقد فبطل به الكتابة
 كما لو استثنى وطها او جدتها لنفسه وان كاتب ما في بطنها امة

كذا في نسخة
 قاضي

لئلا يخرج ما في البطن وهذا لان ما في البطن بمنزلة جزء منها
 وهو يمثل الكتاب مقصود اولان لا ولاية لاشهر الابا القبول والقبول
 من الجبين لا يتحقق وليس لاحد عليه ولاية القبول الام وغيرها
 فيه سبيل لان القابل لا يمكن ان يجعل نائبا فان نيابة الغير شرعا
 فيما يكون متصورا من المتوب عنه كذا في المبسوط لو كانت عبده
 على درهم فهي فاسدة الا انه واذا ذى ثلثة دراهم فانه يعتق عليه
 قيمته قاله في الساعات وان كانتا على الف درهم تؤديها اليه
 نحو ما واثبت شرط ان عجزت عن فطرها مائة درهم سوى النجم والكنانة
 فاسدة ذكره في المبسوط من رجل كاتب عشرين على شصتين مجهولين فادى
 احدهما يعتق واذا ادى الاخر لا يعتق فصورته رجل كاتب احد
 عبديه على قيمته لا يجوز الكتابة وان ادى يعتق ولو كاتب الثاني على
 ثوب لا يجوز الكذابة واذا ادى لا يعتق كذا في خزانة المفتين وفي
 النوازل لو كاتب عبدي كتابه على الف على ان ياخذ اليهما شاء ثم
 وهب السيد مال الكتابة لاحدهما اعتقا جميعا وان لم يقبل عادت
 الكتابة وصار الف دين علىهما كما كانت وهما حران وهذا
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال زهر والحن لا يعتق واحد منهما
 الا ان يقبل كذا في جامع المصنفات وان كاتبها على الف درهم الى القطاف
 او الدياس او الى الحصاد او الى خوذ لك مما لا يعرف من الاجل ذلك
 جاز استحسانا وفي التيسر لا يجوز ان تادب القطاف فانه يجعل

والله ص

الدوس الوطاني بالرجل
 كالداسين والدياسين
 قاصر

المال اذا جاء اجل القطاف في مثل ذلك الوقت الذي يخرج فيه رطل
 ان يحمل المال ونعتق كذا في المذهب وفي المنتقى برواية ابراهيم عن محمد
 اذا كاتب عبده على خمسة اوثاق هروية جازولة خمسة اوثاق بسطة
 منها فان جاء بقيمتها اجبر المولى على الاخذ وان كان قد سمي بقيمتها
 ومنسها وطولها وعرضها واسهلها لم يجبر على قبول القيمة وفيه
 ايضا اذا كاتب عبدا له على وصيف ولم يسم قيمة فهو جائز ويؤخذ
 قيمة اعلى الوصيف واوسطها واوكسها فبسطى لثلاث ابدان ولو ادعى
 الاعلى من الوصيف او الوسط قبل منه ولو ادعى الاوكس لم يجوز
 الا ان يجوز به المولى كذا في التاتارخا^ن وان كاتبها على الف درهم
 ومضى قيمتها على انها اذا ادت فعتقت فعلمها الف اخرى جاز على
 ما قاله لانه جعل بدل الكتابة عليها التي درهم الا انه علق عليها
 بالاولى الالف من الالفين وذلك صحيح فاذا ادت الالف عتقت
 وعليها الالف الاخرى كما كان اشترط فيهما وان قال كالتدرك
 على هذه الالف من الدراهم جازت الكتابة واذا ادت غيرها
 عتقت وكذلك ان قالوا كاتبني على الف درهم على ان اعطيها
 من مال فلان فالعقد جائز وهذا الشرط لغزو اذا كاتبها واشترط
 فيها الخيار لنفسه او لها جاز ذلك فان ولدت ولدت واسقط صاحب
 الخيار خياره فالولد مكاتب معها لان لزوم العقد عند اسقاط
 الخيار يثبت من وقت العقد وان مات المولى قبل اسقاط الخيار اليه

كذا في شرح المبسوط
 ذكره كاتب عبد الله
 حازر في المكتبة ولا ترد
 قاله في خزائن المفتين
 صح
 المكتبة

من غير

امرانت الامة والنجار لها فالحيارية لم يموت من له كفا في البيع ويسعى
 الولد فما علمها الا انه مولود في كذابة تاوان اعنق المولى نصفها قبل
 الرئيس خياره فقام به فسخ الكذابة كما لو اعنق جميعها واذا انقضت
 الكذابة من عليها السعاية في نصف قيمتها في قوله ابي حنيفة رحمه الله ولا
 لو اعنق السيد ولدها كان هذا فسخا للكذابة وان كان النجار لها
 فالولد يعتق باعناق المولى ولا يسقط عنها به شيء من البدل رجل
 كاتب عبد للمداون وعليه دين يحيط برقبته فللغرماء ان يردوا الكذابة
 بمنزلة ما لو باعه المولى ولو مات المكاتب عن وفاء وعليه ديون وله
 وصايا من تدبير وغيره بدوي من تركته بديون الا جانب نفدين المولى
 ان كان نفدين المكاتب فاذا ادبت المكاتب حكم بحريته وما بنتي فهو ميراث
 بين اولاده وبطلت وصاياه ولذا كاتب الرجل عبد وهو خياط او صباغ
 على عبد مثله يعلم بجماله فالقياس ان لا يصح هذه الكذابة وفي الاستحسان
 كذلك انما اثار حادثة حربي كاتب عبده في دار الحرب ثم اسلم جميعا
 او صار اذ اذمة اجزت ذلك فان خرجا مستامين والعبد في يديه
 على حاله فخاصه في المكاتبه ابطالها كما ابطال المعتق والتدبير في دار
 الحرب منهم اذا خرجوا بامان ولو كاتبه ثم خرج العبد مسلما اعتق
 وبطلت عنه الكذابة مسلم فاجر في دار الحرب كاتبه او اعتقه او
 دبره كان جائزا استحسانا وفي القياس لا يجوز شيء من ذلك منه وكذلك
 لو كان العبد كافرا قد انتراه في دار الاسلام دام لان الذي في الله ليس

كذا في الميسر
 كذا

كذا في شرح المبدوء وادراكها
 الرضا وورده وهو غياط اوصافه
 على غيره من المعاني
 انما نفع هذه الدائرة
 وفي الاستحسان رخصه كذا
 في المائدة

محل الاحتراق كالمسلم فاما ان العبد كافر اقل شري في دار
 الحرب وكاتبه فادي وعقوبة اسلم اجزته على المسلم استخسانا
 وفي القياس هو عبده وان كانت امته مكاتبه فاسدة فولدت ولدا
 فمادت المكاتبه عتق ولدها معها اعتبارا للمقدد الفاسد بالجائز
 في الحكم وان ماتت قبل ان تودي فليس على ولدها ان يسعى في عتقه
 فان استعاده في مكاتبه الام فاداه لم يعقوب في القياس وفي الاستحسان
 يعقوب هو وامه مستندا الى حال جميعها كذا في المبسوط ولو كاتب عبده
 على الف درهم على ان يوديها المكاتب الى غيره له كانت الكتابة جائزة
 وكذلك لو كاتبه على ان يضمنها رجل عرسه فالكفاية جائزة
 ولو كان مكان الكتابة بيعا بان باع عبدا له من رجل بالف درهم
 على ان يضمن المشتري الثمن عنه لغيره البائع فالبيع فاسد والضمان
 جائز وهذا استحسان كذا في الذخيرة رجل كاتب امته وعليها دين
 فولدت ولدا وادت المكاتبه ثم ضر الغرماء فلمه ان ياخذ والكتابة
 من السيد لانها كتبها ويضمنونه قيمة الجارية لانه انكس ما لكتبها
 عليهم بالعق ويرجعون بفضل الدين ان شاءوا على الجارية وان شاءوا
 على الولد لان حق الغرماء كان متعلقا بما لية الولد لما انفصل بعد
 حق الدين اياها الا يرى انه يباع في ديونهم وقد اختلفت تلك المالية
 عند الولد بالعق فينبهونه بدنيهم ان شاءوا ولكن لا ياخذون منه الا
 مقدار قيمته لان وجوب الدين عليه باعته بالثمن عنده

يؤمن بذلك القدر وان شافا خرجوا على الجارية بجميع ديونهم
 لان فيها ما كذب بالقول وليس لهم ان يضمنوا المولى قيمة الولد وان
 ماتت الام بعد اداء الكتابة فملى الولد الاقل من قيمته ومن الذين
 ذكره في البسوط رجل وكل آخر ليعتق عبده فكانت لا يصح كذا في الفتاوى
 الجواهر وفي نوادر العبداء عن ابي يوسف رحمه الله اذا كاتب عبده
 على انه ان خرج من البلد فهو عبده فالكتابة فاسدة كذا في الغياثية
 رجل قال لعبده قد كاتبك عبدى فلانا الغائب على كذا على ان يودع
 عنه فرضى بذلك الحاضر فهذا لا يجوز ولكن ان ادى الحاضر المال الى
 المولى عتق الغائب استحسانا وفي القياس لا يعتق لان العقد صا لم يوف
 حين لم يتعلق به وجوب التبدل على بعد وجب الاستحسان ان هذا
 المنصرف من المولى اما ان يجعل كتعليقه عتق الغائب باداء الحاضر
 وهو يفرد بهذا التعليق او يجعل العقد بمباشرة المولى وقبول الحاضر
 مستغنى في حق الغائب فيما لا يضرب وعتقه عند اداء الحاضر ينفعه
 ولا يضربه فيثبت حكم العقد في حقه بمباشرة رجل كاتب عبدين
 له تاجر بن عليهما دين مكاتبة واحدة فغاب احدهما فرجا العدماء
 فليس لهم ان يردوا الحاضر في الرق لان كتابتهما واحدة فلا يردان في
 الرق الا معا والحاضر لا ينتصب خصما عن الغائب فكان غيبة احدهما
 كغيبتهما ولكنهم يتسعون به فيما عليه من الدين وما ادى من المكاتبة
 فالغرماء احق به وليس لهم ان يضمنوا المولى قيمتهما رجل كاتب عبده

كذا في شرح البسوط رجل وكل آخر
 ليعتق عبده فكانت لا يصح كذا في الفتاوى
 كذا في الفتاوى عن الجواهر

والمعروف بالكتاب
على ما ذكره
في المحرر

على نفسه وولد له صغار على انه بالخيار ثلثة ايام فمات بعض ولده
ثم اجاز الكفاية جازت ولا يستدعي عنه شيء من البدل كذا في المبسوط
نصر الى كاتب عبده النصراني على خمر فوجا يزير بدبه اذا كان مقدارا
معاوما فانهما لم يفلو في قيمة الخمر فاذا قبضها اعتق لانه وقع العجز
عن تسليم الخمر لان المسلم متى عن تملك الخمر والكماء في تسليم عين
الخمر ملكها من المسلم وذلك باطل والعجز متى وقع عن تسليم بدله
الكتابة يجب تسليم قيمته لتقوم القيمة مقامه فاذا قبض القيمة يعق
لان الكتابة في معنى المعاوضة ذكر في الجامع الصغير وهذا بخلاف
ما اذا تبايع الذميان خمر او اسلم احدهما حيث يفسد البع على ما
البعض لان القيمة تصلح بدلا في الكتابة في الجملة فانما لو كاتب على
وهيف وان بالقيمة يجبر على القبول فجاز ان يبقى العقد على القيمة
اما البيع لا ينعقد صحيحا على القيمة فافتوا كذا في الهداية واذا اراد
الخمر عتق ايضا التضمن الكتابة تعليق العتق باداء البدل المذكور
كذا في الكافي وصار كما لو كاتب المسلم عبده المسلم على خمر فادى الثمن
الخمر فانه يعق كذا ذكره بعض المشايخ كالقاضي طهيري والرازي
ونجم الدين الافطس والرجي والنيابوري في شرح الجامع الصغير
وفي شرح الطحاوي والتمراشي لو ادى الخمر لا يعق ولو ادى القيمة
يعق كذا في البناية لان الكتابة انتقلت الى القيمة ولم يبق الخمر
في هذا العقد لانه ان انعقد صحيحا على الخمر ابتداء وبقي بعد الاسلام

لان الخمر
في المحرر
في المحرر
في المحرر

الرجي

على قيمتها صحيحا على حاله ولا يتصور بقاءه صحيحا على الخمر بعد الاسارة
فحسب الخمر من ان يكون بدلا لشيء ضرورية وبإدائه غير الخمر
البدل لا يعتق بخلاف ما اذا كاتب المسلم عده وكاتب
الكافر عبده للمسلم على خمر حيث يفتق بإدائه الخمر لان العقد فيه
انقضاء فاسد لا يعتق بإدائه البدل المشروط فيه لما فيه من معنى التعليق
فيعتق باعتباره ويضمن لمولاه قيمته لانه ليست بمال قاله في التبيين
مرتد كاتب عبده ثم يحول بدار الحرب ثم يرجع مسلما فان رفع المكاتب
الى القاضى فيه في الدق فالكتابة بالنية الا فهو على مكاتبته لان
عقده كان موقوفا عند ابي حنيفة رحمه الله وقد بطل قضاء القاضى
فلا يعود بعد ذلك وان عاد الملك اليه كذا في المبسوط ^{في} ابتاع
عبدا مسلما فكاتبه فهو جائز ولا ترد لان شراؤه صحيح عندنا
وما كاتب ملكه وكان خيرا على بيعه ليذول بذلك الكفر عن المسلم
مقد حصل له بالكتابة لان المكاتب بمنزلة المحررك وان كاتبه على
خذر او خنزير لم يحز لان القابل مسلم وهو ليس من اهل ان يلدن
في ذمته الخمر والعقد ولكنه ان اراد الخمر عتق لان الكتابة
انقضت مع الفساد فيعتق بإدائه البدل المشروط وعليه قيمته لان
مرقبته سلمت له بحكم عقد فاسد يلزمه قيمته كذا في المبسوط والكتا^{بة}
على الميتة والدم باطلة قاله في المختار لان هذا ليس بمال في حقه
وشروط صحة التسمية في الكتابة ان يكون التسمية ما لا يتردد بين

ويضمن لمولاه قيمته صح

كذا في البنية صح

ثم ان اراد ان لا يعتق
كذا في التاثير في

وَأَوْفِقْ عَيْنِي يَا دَائِمَ
عَتَقَ بِلَا دَاوُدَ لَوْعَ وَ الشَّرِطَ
وَلَا يَسْتَعِزُّ عَلَيْهِ لَحْمُ الْهَامِ
مُؤَلَّفِ

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب
بن عبد الله بن عبد الوهاب بن عبد الوهاب

بهما لا يتفقان في الحضر فيحتاج الى السفر ويملك البيع بالمحاباة
 لا من عادة التجار فقد يفعل التجار ظاهرا والمساخمة استجوابا
 لغلوب الناس اليه وانهما يحال في صفقة لينح في لغوي كذا
 في الكافي ولما عاين في ذلك محاباة ان كانت يسيرة حيث يتغابن
 الناس في مثلها جازعندهم جميعا لان هذا يجوز من المازون
 فمن اذاع ما اولى وانكأت بحيث لا يتغابن الناس في مثلها فذلك
 يجوز عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما لا يجوز والجواب فيه
 كالجواب في المازون اذا باع واشترى بغبن فاحش يجوز عند ابي
 حنيفة رضي الله عنه وعندهما لا يجوز والمسئلة في المازون وان
 حط من الثمن بسبب عيب ادعى عليه كان جائزا لان الحط بسبب
 لليب تجارة وما كان تجارة كان دخلا تحت الكتابة ولان الحط
 عن بعض الثمن بسبب العيب جائز من المازون فمن المكاتب اولى
 وان حط من بعض الثمن من غير عيب لا يجوز لانه تبذع الا يرى
 انه لا يجوز من المازون فذلك من المكاتب وكلما اقرب من دين
 فهو جائز لانه من صنع التجارة فان من اشترى شيئا ولزمه الثمن
 لا بدله من الاقرار به ومتى لم يصح اقراره لا يتجر معه الناس فكان
 الاعتذار من صنع التجارة وان لم يكن تجارة حقيقة فيكون دخلا
 تحت الاذن الا يرى ان الاقرار بالدين من المازون صحيح فمن
 المكاتب اولى كذلك في الذخيرة ثناء المكاتب من مولاه وبيعه جائز

وهو يبيع ويشتري ما يدر
 يتعين مثلا وهو على وزل فاعلم
 من كان في يده وشا ترش
 على يواله فبئره اني
 اعطى والجواب
 الاعطى ٨٩
 في البنية

ويجوز اقراره بالدين
 والاسستغاف ٨٩
 في المايرة

وما استهلك كل واحد منهما المباحة فهو دين عليه لانه صار بمنزلة
المحرر يدا في ايراجع الى المكاتب فاختص بمكان التصرف في مكاتبه
فكان حال المولى في كسبه كحال اجنبي آخر كذا في المبسوط مكاتب
او حر استرى بملا وكان له ثمن وجده عبدا لا يرد به بالعيب قاله
في المحيط البرهاني ولين له ان يبيع ما اشتراه من مولاة من لحنه
الا ان يبين وكذلك مولاة فيما استرى نه لان كلا واحد منهما
تساع صاحبه في العاقلة لعله ان ذلك لا يبعده ولو اشترى
من كتابه درهم مائة درهم لم يجز لان هذا صريح الربوا والمكاتب
في كسبه بمنزلة المحرر الذي استرى ام ولد او مدبرة وقبضها وهلكه
في يده لا يضمن قيمته للبائع عنده وكذلك المكاتب وقال بعضهم
قاله في المجموعه على المذاهب الاربعه واذ سبى المكاتب فانه لا
دينه فهو بمنزلة ما استدان في ارض الاسلام وان ارتد المكاتب
وعليه دين واستدان في رده ايفه علم ذلك باقراره ثم قتل
على رده فهو بمنزلة دين المروض حتى يبدل بما استدان في حال
الاسلام من اكسابه ثم ما بقى للذي اذانه في حال رده في فوله
الى حنيفه ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف الكل في ذلك سواء
وما بقى بعد قضاء ديونه واداء مكاتبه يكون لو ثقه المسلمين
واداسعى ولد المكاتب المولى في مكاتبته وقضيه مكاتبته وعق
وحضر غرما ابيه لم يكن لهم ان ياخذوا امره الى ما اخذوا لكم

المعاملة صوره

ما فيها كذا والبسوط
والجوعا على انه لو كان
بالح من مكاتبه درهما
بدرهمين لا يجوز كذا
في المحيط البرهاني ص

يبيعون الولد بدينهم كذا في للبسط وان من اوله من فهو جائز لان
 الرهن عند والارنهان استيفاء وذلك داخل تحت الكتابة الاسرى
 ان المادون يملك هذا فالكاتب أولى وان احبر واستاجر فهو جائز
 لان الاجارة بخارة لان التجارة مادة للمال بالمال والمنافع ماله
 الا ترى ان المحمول لا يحب ان ياتي في الذمة بدلا عن المنافع كذا في الذخيرة
 كما يستلزم عليه مولاه ان لا يخرج من الكوفة الا ان ياذن له
 سيده فهذا الشرط باطل وان يخرج والكتابة بجائزة اما بطلان
 الشرط فلا بد بخالف موجب العقد وهو يخفق فيه فيبطل واما
 صحة العقد فلان الكتابة في جانب المبدئي العتق لانه اسقاط
 وفك الحجر والاطلاق بمنزلة العتق فكل شرط في جانب كان هدمه ابطاله
 المداخل على العتق وهذا الشرط يختص بجانبه فكان هدمه والهدم
 اذ ان له ذكره في جامع الصغير ولا يتزوج الا باذن المولى لان
 انفكرك المجرب في عقود الاكتساب والتزوج ليس من الاكتساب
 المال بل فيه الزام المهر والنفقة وحكم المالكية انما يثبت له انما يمكن
 من ادائه الكتابة وكل عقد لا يوصله اليه لا يثبت له حكم المالكية
 بل يكون كالفن فيه قاله في الكافي وكذلك لو وكل وكذا بذلك فزج
 الوكيل يتوقف على اجازة المولى فان اعتق المكاتب قبل اجازة المولى
 نفذ ذلك النواج على المكاتب ولا يحتاج الى اجازته كذا في الذخيرة
 وبه قالت الثلاثة وقال ابن ابي ان شرط عليه ان لا يتزوج الا

وان اذن كغيره بالكتابة عن المكاتب
 لم يجز عندنا وقال ابو الهيثم
 يجوز له ان يشرع للبسط
 هذا ليس بوقت الحكم في غير الكوفة
 كذلك وتحت يدهم بالذمة كبريا
 وضع المسألة فيها من البنية

باذنه ولم يتزوج بغير اذنه وان لم يستترط ذلك جاز له التزوج بغير
 اذنه لتملكه منافع نفسه كذا في البناء ويجوز باذن المولى لادم الملك
 له قال في الكافي المكاتب اذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت كان لها
 خيار العمن كذا في حراة المفتين فان تزوجت بغير اذن مولها
 فلم يفرق بينهما حتى عتقت جاز النكاح ولا خيار لها لان المنافع حوت
 المولى وقد سقط بالعق وبقود العتق كان بعد العتق وفي سنة
 لا تثبت الخيار لها ذكره في المبسوط ولو تزوج ولده او اشترى له
 لا يجوز كذا في السنن ولو تزوج امته جاز لانه اكتساب فذلك
 المكاسب كالكتابة وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز ولو وكل
 بذلك وكذا لا يجوز ايضا كذا في الذخيرة بخلاف ما لو زوجت المكاتب
 نفسها حيث لا يجوز فان قلت فعلى التعليل المذكور ينبغي ان يجوز
 قلت لان رقبته باقية على ملك المولى فان قلت فعلى هذا ينبغي ان
 يملك المكاتب بتزويج ابنته ومع هذا لا يجوز قلت نعم لكن بنته مملوكة
 لمولاه وامته لاحق بنفذ عتق المولى في ابنته دون امته ولو تجز
 وحاصنت ابنته حيضة لا يجب على المولى استبراء حدين فيها ويترد
 ذلك في امته ومكاتبته كذا في البناء وكذلك ان كاتب عبد
 والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر والشافعي رحمه الله لان مال
 العتق والمكاتب ليس من اهل كالا عتاق على ما في الاستحسان
 انه عقد اكتساب المال فيملك كتزويج الامه وكالايج وقد يكون منافع

لانه انما يملك
 المكاتب ما يملكه
 صاحبته

ان يجوز
 وبه فاما
 ما ذكر
 والقاضي
 اجنبيا
 واما ما
 في المتن

انه من البيع لانه لا ينيل الملك الا بعد وصول المبدل اليه والبيع ينيل
قبله وان لم يملكه الاب والوصي فله هو يجب للمالك مثل ما هو ثابت
له ببلاد الاعتناق على الالة يوجب فوق ما هو ثابت له كذلك
اله راية ثم اذا جازت كتابة المكاتب لو ادى المكاتب الثاني مكاتبته
عق واذ اعتقه الثاني فانه مكاتبته يظن ان كان الاول مكاتبه حال
عق الثاني فان الولاء يثبت للمولى المكاتب الاعلى وان كان حرا
فالولاء يثبت للمكاتب الاعلى لا للمولاه واذ اثبت الولاء للمولى اذا ادى
المكاتب بعد ذلك وعق لا يتحول الولاء الى المكاتب الاول وفي شرح
الطحاوي وان ادى جميعا معا يثبت ولا رها من المولى وان عجز الاول
ورق في الرق ولم يؤد الثاني مكاتبته بعد بقي الثاني مكاتبه على حاله
وينظرون العبد الماذون اذا اذن له في التجارة فمجرد المولى على الكو
حتى الثاني ساذ وفنا واذ ابقى الثاني مكاتبه يصير مملوكا للمولى على
الحقيقة حتى لو اعتقه نفذ عنه على الحقيقة ولو ان الاول لم يعجز
وتكن مات قبل الاله ولم يؤد الثاني مكاتبته ايضا بعد فهذا على جهين
ان مات الاول وترك اموالا كثيرة سوى ما تركه على المكاتبين
من بلاء الكتابة وبه وفاء بديل كتابته وفي هذا الوجه
فيودي مكاتبته ويحكم بحريته في آخر جزء من اجزاء حيوة وما بقي
يكون لورثته الاله برار ان كان له ورثة احرام وان لم يكن له ورثة
يكون لمولاه ويبقى الثاني مكاتبه على حاله حتى يودي مكاتبته الى الاله

المكاتب الاول ويعتق واذا ادى وعشق كان ولاده للمكاتب الاعلى
سنة ثمة الذكور من ورشته الوجه الثاني ادامات الاول ولم يولد
ما لا سوى ما ترك على المكاتب الثاني من بدل الكتابة ونه لا يحلوا
ان كان مكاتب الثاني اقل من مكاتب الاول ففي هذا الوجه تنفس
مكاتب الاول ويكون عبداً ويبقى الثاني مكاتب الدنيا ليؤدي اليه
مكاتبته ويعتق وان كان مكاتب الثاني مثلاً مكاتب الاول ان اكثر
منه وهذا الوجه لا يغلو اما رحلت المكاتب الثانية وقت موت الاول
لا تنسخ كتابة الاول فيودى الثاني الى المولى متاع مكاتبته الاول
ويحكم بخرية الثاني للحال وبخرية الاول في آخر جزء من اجزاء حق
وما بقي من مكاتبته الثاني يكون لورثة المكاتب الاول ان كان له
ورثة احداً ويكون ولاد الثاني لورثة المكاتب الاول للمولى المكاتب
الاول وان لم يخل المكاتب الثانية بعد موت المكاتب الاول ان لم
يطلب المولى الفسخ من القاضى حتى حلت فالحجوب فيه كالحجوب
فيما اذامات الاول وقد حل ما على الثاني وقت موته وارطلب
من القاضى الفسخ فالحجوب فالحجوب كتابة الاول وفي نوادر ابن
سماعة عن محمد رحمه الله في مكاتب كاتب عبد الله ثم مات لا على قد
ترك وفاء الا انه دين على الناس فلم يخرج الدين حتى ادى الا
الى الاعلى فانه يعتق وولاد للمولى فان خرج الدين بعد ذلك
وقضيت الكتابة لم يخول ولاد الاسفل الى الاعلى وانما ينظر في الولاد

والميراث الى يوم ادى الكتابة كذا في التا تاريخ
مكاتب الكاتب عبد القرمات الاول عن ابن حدر ولم يترك
الا ما على الآخر فمات الآخر عن ابن م. ان اياه في المكاتب
عليه ان يعي فيما على ابيه فيوري ذلك الى الولي من مكاتب
الاول لا يستحق كتابة الاول باق بقا دينة على المكاتب الثاني
فيوري من مكاتبه وما فضل عنها فهو ميراث لابن الاول عن
ابيه لانه حكم بحريته قبل موته وولاه الابن الآخر لابن الاول
لان عتق كل واحد من المكاتبين يستند الى احدى من اجزاء
حيته فلما حكم بحريته الثاني بعد حكم بحرية الاول فيكون
ولاه وولاه ولد المكاتب الاول خلفه فيه ابيه ميراث اشرع
امداته ولم تكن ولدت منه ثم كاتبها فذلك جائز وما ولدت
لعبه الكتابة فهو معها في المكاتب لانه جزء منها فان مات المكاتب
من وفاء عتقته واولادها لان كتابة الاول ما اديت فقد
حكم بعتقه وصارت المكاتبه ام ولد له فتعق بالاستيلاء ديه
واولادها اخذوا ولادها ما بقي من ميراثه بعد ان كتابته
لانهم عتقوا في حال حيوته حين تملكه فيهم وهم اولاده فان
لم يترك وفاء فالمرأة ولدها باختيار انشاوا سقوا فيما بقي على
الاول ليعتقوا بنو الاول وان شاوا سقوا فيما بقي على الام لام
يستفرون العتق با داء ذلك كما لو ادوا الى المكاتب في حيوته

ويعين في أقل من ذلك لأن العبد إنما يجيز بين شيئين لرفق له في أحدهما
والرفق في اختيار الأقل دون الأكثر وإذا كانت المكاتب أمهاته
ولم تلد منه ثم ارتدت بعد الكتابة فزمت المرأة ولم تترك ولدها إلا
بالخيار إن شاء سعى فيما بقي على أمه ليستق بإدائه وإن شاء عجز
نفسه فيكون بمنزلة أبيه لا تتلفه جهتها حتى لا يربطها بغيره
والأخضر يغير بدل عليه وهو التبعية لأبيه فتميل إلى المحاشاة كذا
في المبسوط وليس له أن يكاتب والدیه ولا ولده لأنهم دخلوا في كتابته
بتعاو المكاتب لا يكاتب ولأنهم بمنزلة المملوكين للوطى حتى لا يجوز لهم
وبغذ عتق المولى فهم ذكره في التبئين مكاتب كاتب جاريتهم ثم وثقها
فعلقت منه فإن شاءت مضت على الكتابة لأن الاستيلاء لا ينافي
ابتداء الكتابة فكذا بقاءها وإذا اختارت ذلك أخذت عتقها
لأن المكاتب فيما يلزمه العقر بالوطى كالمحرور وقد بينا أن المحرور إذا
وطى مكاتبته يلزمه عقرها لأنها صارت أحق بنفسها فكذلك الموكب
وإن شاءت عجزت نفسها فتكون بمنزلة أم ولده لا يبيعها كما لو استولت
المكاتب جاريتهم فإن عجزت فاعتقها المولى لم يجز كما لو اعتق جاريتهم
من كسب مكاتبته بخلاف ما لو اعتق ولدها لأن الولد أخضر في كتابته
حتى يعتق بعنفه فيكون مملوكا للمولى فاما الام لم تدخل في كتابته إلا
بإمرائها لا تعتق بعنفه ولكنها أم ولد لها طاهرها وإن لم يقر
مملوكا للمولى لأن ثبوت ملك المولى لضرورة التسمية في الكتابة

وامتناع بيعها لانهما تابعة للولد في هذا الحكم لا لفاد اخلة في الكفاية
وان ات الولد لم يكن للمكاتب ان يبيعها ايضا لامتناع البيع فيها
كان يباح حق الولد وحق الولد بموته لا يستل فكل ذلك حق الام
وامنا امتنع بيعها لثبوت نسب ولدها منه وذلك ان جد موته
مكاتب كانت عارية ثم استولدها المولى فعليه العقر لها لانهما
صارت احق بنفسها والولد مع امه بمنزلة الابن حيز منها وقت
بعثنا في كتاب العتق انه لا يمكن الحكم بحرية ولدها بها ولا
بالعرة فان عجزت اخذ المولى الولد بالقيمة استحسانا لانها بالهجر
صارت امة فبقيت للمكاتب والمولى اذا استولد امة مكاتبته يكون الولد
حر بالقيمة استحسانا والحجارية مملوكة للمكاتب بمنزلة المغرور وان
كان المكاتب هو الذي وطئها فمات ولم يترك مالا فان لم تلد مضت
على الكفاية لان المكاتب مات عن وفاء باعته ارما عليها من البدل
قد بينا ان الوفاء بمال هو دين له مدبره كالفاء بالمال العيين وان كانت
اديت خيرا فان شئت رفضت مكاتبته وسعت هي وولدها في
مكاتبته الا انه وان شئت مضت على مكاتبته لانه تلقاها جهتا
حرية اما اد الكفاية نفسها التعتق مع ولدها به او اد كفاية المكاتب
بعد رفض مكاتبته لانه بمنزلة ام الولد والمكاتب اذا مات عن امر ولد له
ومر به لم يورث في الكفاية سعت هي مع ولدها في المكاتبته واعتق
بالام لا هذا مثله ولو كان ترك مالا فيه وفاء بالمكاتبته ادبت مثله

وحكم بحريته وحرية والده وبطل المكاتبه عنها لانها صابت ام ولد
 للمكاتب فعتق بموته حين حكمنا بحريته ووقع الاستغناء له من امواله
 ملكها وان عتقت هي والمولى هو المدعى للولد والمكاتب الاول
 ميت فان ولد - تدرو على المولى قيمته لان كتابة المكاتب باقية بعد
 موته للفناء بها وبولدها وقد بينا انها لو عتقت في حياة المكاتب
 اخذ المولى ابيه بالقيمة فكذلك بعد موته وان كان بالقيمة وفاء
 بالمكاتب عتق المكاتب لان المولى صار مستوفيا لبدل الكتابة
 بالمقاصة فكانت الام مملوكة لورثة المكاتب ان كان له وارث
 سوى المولى وان لم يكن صارت للمولى بالارث وكانت ام ولد
 له لانه ملكها وله معها ولد ثابت النسب كذا في المبسوط وان خرج
 عبدا فانه لا يجوز لان تزويج العبد ليس بتجارة ولا اكتساب
 مال وانما هو اتلاف مال بغير عوض يحصل له فان رغبة العبد
 يصير مشغولا بالمهر والنفقة من غير مال يحصل له ولا يوقف
 هذا حتى لو عتق المكاتب واجازه لا ينفذ لانه لا يحجز له حال
 وقوعه ولو وكل المكاتب بذلك لا يجوز لانه لا يملك المباشرة
 بنفسه فلا يملك التفويض الى غيره فلو تزوجه الوكيل قبل عتق المكاتب
 لم يجز ولم يتوقف وان تزوجه بعد ما عتق المكاتب يتوقف على
 اجازة المكاتب لان المكاتب يحجز له بعد العتق ان يملك المكاتب

فانما
 المكاتب
 المالك
 ما عتق
 او رضى
 به

ويكون هذا في كبداء والتوكيل فيعتقد بلفظ الاجازة كذا في الذخيرة
ولم يبح المكاتب امته من عبده فغن الى يوسف انه يجوز وفي
ظاهر الرواية لا يجوز كذا في البناية وجعل مايت الى يوسف
ان تزوج الامة الكتاب مال من غير ضرر بلحقه شيون جازا
كتزويج الامة وانما قلنا انه الكتاب مال لانه الكتاب للولد من
غير زيادة ضرر بلحقه وذلك لان المهر لا يجب على المولى ونفقته
كان عليه قبل النكاح فليس في هذا النكاح زيادة ضرر لم يكن
وفيه الكتاب مال فيجوز ووجه ما ذكر في ظاهر الرواية وهو ان
الداخل تحت الكتابة تجارة والكتاب مال وتزويج العدمته ليس
بتجارة ولا الكتاب مال للحال انه يصير الكتاب مال اذا حصل الولد
والولد قد حصل وقد لا يحصل فليس فيه الكتاب مال للحال وفيه نوع
ضرر وذلك لانه ربما يبيع الامة فلا يبطل النكاح فيجب على العبد
نفقته وهي امة الغير فان قيل يبيعها جملة حتى لا يلحقه هذا الضرر قلنا
في بيعها جملة زيادة ضرر بلحقه كذا في الذخيرة قد بينا ان للمكاتب
ان يكاتب استخسانا فان اعتقه بعد الكتابة لم ينفذ عتقه كما قبله
لانه لا يملك حقيقة وهو متبرع في اعتاقه وكذلك ان وهب له نصف
المكاتبه او كلها لانه ابرأ بطريق التبرع وكذلك لو قل للمكاتب لعه
اذا اعطيتني ابرأ درهم فانت حر فهذا باطل ولو ادى لم يعتق لان
تقليق العتق بالشرا لا يصح من ليس باهل للتجنيز كالصبي وهذا

بإحدى الكتابين لأنه عقد معاوضة بمثله البع او وقع منه في حق
المكاتب ولهذا احتمل السخ بالتراضي ولو اعتبر معنى التعليق فيه لم يحتمل
السخ كذا في الميسر ما إذا اذن لعبيده في التجارة جاز لأنه لو كانت فيه
حار فان استدان العبد ديونا يلزمه لأن الاذن صح من المكاتب
وما صح من المكاتب فالمكاتب في ذلك بمثله الحرفان أن جلد الغرماء
يطلبون العبد بالدين بباع بالدين الا ان يودي المولى قيمة العبد
لأن المكاتب في ذلك بمثله الحرفان ادى المكاتب دينه حق لا يباع
العبد بدينه ان كان ما ادى مثل قيمته فانه لا شك انه يجوز عند
جميعنا وذلك لأن العبد بعد حقوق الدين صار مستحقا للغرماء فلم يولي
بالفداء صار كالمتشري منهم وشري المكاتب بمثل قيمته جائز بلا خلاف
فكذلك هذا فاما اذا كان ما ادى عن العبد اكثر من قيمته ان كانت
الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس في مثلها فهو جائز بلا خلاف
كما لو اشترى وان كانت الزيادة على قيمة العبد بحيث لا يتغابن الناس
في مثلها اشار في الاصل الى انه يجوز لأنه لم يفصل بينهما اذا كانت
الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس فيها ولا يتغابن فمن مشا
من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا وذلك لأن العبد صار كالمرء
بدين الغرماء ولو كان مرء هو فابدين المكاتب فانه افكك الرهن
بقضاء الدين جائز وان كان ما ادى اكثر من قيمته فكذلك هذا
وسنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول ابن عينة رحمه الله فاما على قولها

لا يجوز لامة صار كالمسرى لهذا العبد بقضاء الدين ولو اشتبه
 بعين فاحض كانت المسألة على الاختلاف على ما ياتي ميان
 بعد هذا ان شاء الله تعالى فكذا هذا بخلاف الزهره لان
 الزيادة على القيمة كان واجبا على المكاتب لا يمكنه التخلص
 عنه الا بالقضاء فاما ما قاله ابن ليس على المكاتب انما الدين على
 العبد يمكنه التخلص عن الزيادة فيمتنع عن هذا العبد فاذا التزم
 كان معنى الشراء بعين فاحض لا يجمع افتكالات الزهره كذا في
 ان خيرة ولا يهب ولا يعوض ولا يقصد الا بالشئ اليسير ولا
 يوكل بهما لان كل واحد منهما تبرع وليس بالكتساب المال والهبة
 بعوض تبرع ابتداء الا ان اليسير من ضرورات التجارة لانه لا
 يجد بدلا من انقاذ دعوة المجاهدين والاهداء اليهم واعادة مسكن
 او غير ذلك استجلا بالقلوب لهم ومن ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته
 وتوابعه ذكره في الكافي ولا يجوز افراضه ولا كفالة ~~للمسكين~~
~~تبرع~~ الا ان كفاية العبد المحجور يظهر في حقه بعد الفسخ
 واستفراضه جائز لانه تبرع عليه وهو من اهله بمنزلة قبول الهبة
 والصدقة كذا في الميسر حتى لو اقترض لا يطيب للمستقرض
 اكله الا ان يكون مضمونا عليه حتى لو تصرف فيه يجوز له في
 التباية ولا فرق في الكفالة بين ان يكون في المال او في النفس
 وبين ان يكون بالامر او بغير الامر لان الكل تبرع كذا في التبيين

لانه تبرع

كذا في شرح الميسر
 لا يطيب له شئ من اهل
 الا ان يكون اذن من اهل
 لو اقرض فيه يجوز له
 التباية واستفراضه
 بالمال ولا يبايه الا بالامر
 ولا يبايه الا بالامر

كونه من المملوك ولا يجوز كفاية المكاتب بالمال ولا بالبذل باذن
 المولى وبانفسه وحده وكذلك لا يتقبل الخوالة فان تكفل باذن سيده
 لم تجز ولم تازمه تلك الكفاية لان ضمانه كان بالهلا وان اذن نفق
 لزمته الكفاية لانه كفل وهو بمنزلة العبد ولان عبد المحجور افضل
 بكفاية من عتق لزمته الكفاية ولو كان المكاتب صغيرا حين كفل لم يوجب
 بها وان عتق ذكره في البينة واذا اعد دابة حاز لان الاعارة
 وان لم تكن تجارة الا انه من صنع التجار لا بد للتجار منه لا بد
 للتجار منه يكون داخلا تحت الاذن الا يرى ان الماذون يملك
 ذلك فالمكاتب اولى واما قلنا لا بد للتجار منه لانه اذا باع شيئا في
 ظرف ربما لا يمكنه تسليم ما باع الا بتسليم الظرف ليصير معبرا للظرف
 وكذا من اشترى منه شيئا لا بد له من ان يجلس على دكانه او على
 بساطه ويستعير منه ~~الشيء~~ فضلا عما لا بد للتجار منه وكذلك اذا اهدى هدية
 بالمطعم او دعى الى طعام لا باس به وهذا استحسان والقياس ان
 لا يجوز لانه تبرع والتجار منه بد في الجملة ولكن جوزهنا ذلك بالآثار
 وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هدية سلمان
 حال كونه مكاتباً وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هدية
 بريدة وروى مكاتبه وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار ويحجب
 دعوة المملوك وروى عن ابي سعيد رحمه الله تعالى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عرس واما ما بد فدعوت دحط من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

من المكاتب المحكرو ولا يجوز كفاية المكاتب بالمال ولا بالبذل باذن
 المولى وبانفسه وحده وكذلك لا يتقبل الخوالة فان تكفل باذن سيده
 لم تجز ولم تازمه تلك الكفاية لان ضمانه كان بالهلا وان اذن نفق
 لزمته الكفاية لانه كفل وهو بمنزلة العبد ولان عبد المحجور افضل
 بكفاية من عتق لزمته الكفاية ولو كان المكاتب صغيرا حين كفل لم يوجب
 بها وان عتق ذكره في البينة واذا اعد دابة حاز لان الاعارة
 وان لم تكن تجارة الا انه من صنع التجار لا بد للتجار منه لا بد
 للتجار منه يكون داخلا تحت الاذن الا يرى ان الماذون يملك
 ذلك فالمكاتب اولى واما قلنا لا بد للتجار منه لانه اذا باع شيئا في
 ظرف ربما لا يمكنه تسليم ما باع الا بتسليم الظرف ليصير معبرا للظرف
 وكذا من اشترى منه شيئا لا بد له من ان يجلس على دكانه او على
 بساطه ويستعير منه ~~الشيء~~ فضلا عما لا بد للتجار منه وكذلك اذا اهدى هدية
 بالمطعم او دعى الى طعام لا باس به وهذا استحسان والقياس ان
 لا يجوز لانه تبرع والتجار منه بد في الجملة ولكن جوزهنا ذلك بالآثار
 وهو ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هدية سلمان
 حال كونه مكاتباً وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هدية
 بريدة وروى مكاتبه وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار ويحجب
 دعوة المملوك وروى عن ابي سعيد رحمه الله تعالى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عرس واما ما بد فدعوت دحط من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

ورضى الله عنهم وفيهم العذر فلما حضر وقت الصلوة قدموا على فضيلة
هم فتركنا القياس بالاثار والآثار انما وردت بالمطعم
في غير الطعام من الداهم والنياب الى ما يتضمنه القياس
والجواب في الماذون على هذا واذا باع بيعا وقال جازلان
الاقالة تجارة الا يرى انه يجوز من الماذون فمن المكاتب او لا
وله ان يدفع المال مضاربة لانه من التجارة ولانه استيجار
عنه المضارب بعض الربح وله الاستيجار يأتى من المولى مضاربة
لانه تجارة الا يرى ان الماذون يملك ذلك ولانه يواجر نفسه
استرطه له من الربح وله ان يواجر نفسه ويتبع لانه توكيل
غيره بالبيع والشراء وله ذلك لانه من التجارة ويستضع وان كان اعانة
للعبد لانه من صنع التجارة لا يد للتجارة فيكون داخل تحت الاذن
الا يرى ان الماذون يملك هذه الاشياء فالمكاتب اولى كذا في الذخيرة
وليس له ان يبيع الثوب لان ذلك تمليك لعين الثوب بطريق التبرع
والتاجر لا يحتاج الى ذلك عادة وكذلك لا يعطى درهم فاصلا
لانه تبرع بتمليك العين بخلاف المنفعة فالتاجر يتوسعون في المنافع
ما لا يتوسعون في الاعيان ففي هذا اشادة الى ان له ان يعطى دون الدائم
لانه قد يحتاج الى ذلك عادة فان مجاهذه اذا شرب الماء من سقاء
على باب حائره لا يجد بدا من اعطاء لاجله وما دون الدائم
قليل يتوسع فيه الناس فهذا يملكه استحسانا ذكره شيخ المبسوط

وكل ما يملكه المملوك
يملكه الابن في مال والده
والوصي في مال اليتيم
وما ارضى في مال المملوك
كالا يملكه المملوك
لا يملكه الابن والوصي
والنذاري في مال الوصي
اجامع اليعاقبة في مال
الوصي

والمكاتب والقاضي وامينه وكل من كان تصرفه خاصا في التجارة
كالضارب والشريك والمأذون له لا يملك تزويج الامة ولا
الكتابة عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يملكون تزويج الامة
لان فيه منفعة على ما بيناه وجوابه انه ليس من باب التجارة على
ما بيناه فلا يملكون وجعل في النهاية شريك المفاوضة كالمكاتب
وجعله في الكافي بما لا ذون في التجارة ولكل وجه وجعله كالمأذون
اشبه بالفقه اذ ان في التبيين فكلما اكد المكاتب يملك الاب في
الولد الصغير والوصي في مال اليتيم والمفاوض في مال المفقون
بما لا يملك للمكاتب كالاتفاق على مال والتزويج لا يملك الاب
الوصي والمفاوض كذلك في شرح الجامع الصغير لقاضي خان ومجيب
على المكاتب نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده كالعبد الا ان
يكون ولده من امته ونفقة ولد المكاتب تكون على امهاته قاله في فتاوى
قاضي خان المكاتبه تستحق النفقة على زوجها وان لم يزوجها المولى بيتا بخله
المدبرة وام الولد ذكره في خزانة المفتين وليس للمكاتب ان يشارك
حواشركه مفاوضة لافاقتني على المساواة في التصرف ولا مساواة
بين الحر والمكاتب في التصرفات ويجوز له ان يشارك الحر شركة
عنان لافاقتصر. توكيل كل واحد منهما صاحبه بالشراء والبيع
والمكاتب في ذلك كالحر فان عجز المكاتب بعد ذلك انقطع
الشركة بينهما لانه لما ردء الرق صار متبلا محجورا عليه لا يملك

مباشرة التصرف لنفسه فذلك لا يملك شريكه ان يشتري له بحكم المحكمة
 فلهذا ينظر الشركة قال وله الشفعة فيما اشتراه المولى وللمولى فيما
 اشتراه المالك لان بعد الكتابة فهو يساير الاجانب في حصة
 في حكم البيع والشراء قال ولو عتق المالك بعد شركة العنان
 بقيت الشركة على حالها قال وان شرك الغير شركة مفاوضة بغير
 اذن سيده او باذنه ثم عتق لم يقع ذلك الشركة وان اشترى
 المالك دارا على ان بالخيار ثمانية ايام فحضره في الوق انقطع
 خياره وان كان الباع بالخيار فهو على خياره بعد عجز المالك
 كما بعد موته وان كان الخيار للمالك بيعت دار الى جنبها فله ان
 ياخذ تلك الدار بالشفعة وان لم ياخذها بالشفعة حتى رد للشرك
 على البائع فلا شفعة في الدار الاخرى لواحد منها اما للمالك فلا
 زال خياره بحد المشتري واما البائع فلا له ان يكون جارا حين بيعت

الرابع

هذه الدار كذا في البيع
 ولو اشترى المالك اباه او ابنه دخل في كتابته لان المالك
 اهل للكتاب كالحراهل للشرك ثم الحرا اذا اشترى ما يعتق عليه
 فكل المالك اذا اشترى ما يعتق عليه تحقيقا للصلة بقدر الامكان
 كذا في الكافي ثم ذكر الاب والابن هنا وقع اتفاقا ولا يختص
 هذا الحكم بما بل جميع من له قرابة الولاد يدخون في كتابته
 تبعاله واقوامه دخول الولد المولود في الكتابة ثم الولد المشتري

هذا هو الحق
 في البيع والشراء
 في الشركة
 في الخيار
 في الشفعة
 في العتق
 في المفاوضة
 في الغير
 في الدار
 في القرابة
 في المولود
 في المشتري

ثم الولدان وعن هذا يتفاوتون في الاحكام فان الولد المولود
 في الكتابة يكون حكمه حكم ابيه حتى اذ مات ابوه ولم يترك
 وولد ابي على نجوم ابي، والولد المشتري يورث بدل الكتابة حالا
 والارث في الرق والولدان يردان في الرق كإمامات ولا يورثان
 حالا ولا موقداً لهما كان كذلك لان الولد المولود في الكتابة
 تبعية ثابتة بالملك والبعضية الثابتة حقيقة وقت العقد والولد
 المشتري تبعية ثابتة بالملك والبعضية بينهما حكماً في حق العقد
 لاحقيقة في حقه لانه لا بعضية بينهما حقيقة بعد الانفصال
 والولدان تبعيتهما باعتبار الملك لا باعتبار البعضية فالحكم العيا
 بعض له فاختلعت الاحكام لذلك فذكره في التبيين في المصنفين
 ومن اشترى المكاتب اباه او ابنه دخل في كتابته معناه انه
 يعتق بعينه رقيق برونه ولا يمكن بيعه وعلى هذا كل من يملك
 من قراين لا كالأجداد والجدات وولد الاولاد في حرة
 الاصل ولا يردهم يعيب ان كان قد اشترى منهم ولا يرجع بالاصل
 الا اذا عجز فله حق الرد فان باعه المولى او مات فولاية المورث
 المولى فان مات المكاتب ولم يترك وفاء فقال ابره او ولده
 المشتري نحن نودي المال حالا ذكر في مكانة الاصل ان للمولى
 ان لا يقبل منهما ذلك الا من المولود في كتابته استحساناً وبه الحق
 ويؤخذ بدل الكتابة من ثمنهم ثم يرد له المالك

كذا في التبيين

انهم تركوا المكاتب فيما فضل من ثمنهم يفر
 الى ورثة المكاتب

ثم يورث الى ورثة المكاتب وذكر في كتاب الحاجب من املا
 رواية ابى سليمان ان الاب والام والولد المشتري في الكتابة
 ان جاق بمال الكتابة كلها دفعة واحدة فان المولى يقبل ذلك
 منهم وضار عند البخيفه رحمه الله في الولد المشتري وابويه واحد
 روايتان في رواية مكاتبه الاصل لا يقبل منهم بدل الكتابة
 بعد موته وفي رواية الاملا يقبل في المحرم وتقول ابو حنيفة
 رحمه الله للمكاتب ان يكاتب ابويه واولاده اشترى له
 الرواية تدل على انهم لم يردوا في كتابة كذا في جامع المصنفات
 ولو اشترى المكاتب بنته وهي امرأة المولى فسد نكاحه وان
 كانت قريبة له عتقت كذا في خزائن المفتين ولوملك المكاتب
 اب مولاه او ابنه لم يعتق لان المولى لو اعتق رقيق المكاتب لا يعتق
 عتقه ففرغنا انه لا يملكهم فلا يعتقون عليه ولا يتخبر بهم الا بما كذا
 في البيسوط وفي الواحشية واذا اولدت سكرية ولدت فاشترى
 ولدا لها اخذته ماتت لسي المولى وفي كتابتها على النجوم وما السب
 الولد المشتري اخذ اخوه فادى منه كتابته وما بقى فهو بينه
 نصفان والولد ان يواجر المشتري بامر القاضى وان لم يكن لها
 ولدا لا المشتري ادى الكتابة حال موت الام والارده في الرق
 في قول البخيفه وقال كسب كل واحد له خاصة وليعيان على
 النجوم وان كان المشتري دون الولد الولد سعى على النجوم ويجب

كذا في جامع المصنفات

ان يعزم الجواب في كل واحد منهما على الانفراد فيظهر الجواب حالة
الاجتماع فقول اذ امانت ولم تترك الا الولد المولود في الكتابة
فقول ي على نجوم الام وما فضل مما كسب بعد موت الام يكون
له خاصة ولا يصير يرثا من الام عندهم جميعا ولو مات ولم
تترك الا الولد المشتري فكذا الجواب عندهما وعند ابي حنيفة
لا يسعي على نجوم الام لكن يقال له اما ان تودي جميع الكتابة حاة
ولا تودي في الرق واذا اداها في افضا مما اكتب بعد موتها يكون
للأم حتى يكون ميراثا للام واذا علمنا الجواب حالة الانفراد في حالة
الاجتماع عندهما يسعي على نجوم الام فما فضل في يد كل واحد
منهما مما اكتب بعد موت الام يكون له خاصة وعند ابي حنيفة الولد
المولود يسعي على نجوم الام ويودي بدل الكتابة وهو المطالب ببيع
الولد الا يخرج ويأخذ من كسبه فيستعين به من كتابة الام ثم ما فضل
يكون ميراثا له الام فيكون بينهما كذا في التاتارخانية واذا اشترى
اخاه او اخته او ذارحم محرم منه سوى الوالدين والمولودين
خوالهم والعمة واستباهما فالقياس ان هؤلاء يتحابون عليه
حتى لا يكون له بهم وهو قول ابي يوسف وعمر وفي الاستحسان
لا يتحابون عليه حتى كان له بهم وهو قول ابي حنيفة رحمه الله
واجعلوا على ان له اذا اشترى ابن عمه لا يتحاب عليه كذا في
الدخيرة وفي الينابيع ولو ادى مال الكتابة وبم في ملكه عتقوا

ولا سعاية عليهم وفي شرح الطحاوي ثم على قوطها الوالد راس
 والمولودون والولادة في ذوالرحم المحرم كالم سواء يبعون على النوا
 وإذا اشترى المكاتب امرأة إن لم يكن له ولد منها كان له معها أما إذا
 ولدت منه إن ملكها مع الولد اجمعوا على أنه يمنع من بيعها وأما إذا
 ملكها وحدها اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله لا يمنع من بيعها
 وقال أبو يوسف ومحمد يمنع من بيعها وفي شرح الطحاوي ثم إذا
 اشترى زوجته إن كان معها والدمه دخل الولد في كتابته
 ودخلت الأم في كتابة الولد وفي النبايع فإن مات المكاتب
 فلا سعاية عليهما ولكن إذا أديا ما على المكاتب عند الموت عتقا
 وإن لم يكن معها ولد فقالت أنا أودي جميع المال حالا لم يقبل منه
 ولمولى المكاتب بيعها عند المحنة وفي نوادر بشر عن أبي يوسف
 مكاتب اشترى امرأته فدخل بها وولدت ولدا بعد الشراء ثم
 مات المكاتب من غير وفاء فالولد يبيع فيما على أبيه من بدل
 الكتابة ويبقى في مملكتها أبيض وفي المضمرة فإن مات الولد
 في حياة المكاتب ثم مات المكاتب فإن أدت بدل الكتابة
 حين موته عتقت والارادت في الرق فبيعت في بدل الكتابة
 ولا سعاية عليها والولد المولود في الكتابة يبيع في ديون
 الأب وفي النبايع وفي نوادر ابن سماعه المكاتب اشترى امرأة
 وولدت منه ثم مات قال أبو حنيفة فإن كان معها ولد سعت

ش
 صح

منع

والاذا روي قال محمد رحمه الله سعت سواء كان معها ولد او لم يكن
وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع الى قول ابي حنيفة رحمه الله
كذا في الثاني رخصة ^{بغية} واذا اشترى المكاتب امراته فبما على النكاح
ان حقيقة الملك في رقبته لا تثبت للمكاتب لقيام الرق المنافي
فيه وانما ثبت له ملك اليد وبملك اليد لا يخل النكاح كذا في
المبسوط وفي شرح الطحاوي ولو طلقها طلاقا رجعيا له ان
يراجعها ولو ضمنها طلاقا بائنا ليس له ان يتزوجها بعد ذلك
ذكره في الثاني رخصة ^{بغية} وكذا المكاتبه اذا اشترى زوجها
او يبطل نكاحها وله ان يطأها بالنكاح لانها لم تملك رقبته
حقيقة ذكره في البناية مكاتب ذمي اشترى امه مسلمة
فاولدها كانت على حالها لانه ينعذر عليه ببيعها وثبت لها
نوع صحت بتعالم ثبت من حق الولد وان عتق المكاتب بالاداء
تم ملكه ^{بغية} امه ماتت ام ولد للذمي فتعفى في قيمتها فان عجز
غيره رقيقا اجبر المولى على بيعها لان الملك تقر فيها للمولى فلم
يضر امه وادى ولكن المولى كافر ذمي مسلمة فيجبر على بيعها كذا في شرح
المبسوط وان ولد له ولد من امته تكاتب عليه وكسبه له لانه
بالدعوة ثبت نسبته منه فيتبعه في التكاثر على بائناه وكان
لسب الولد المكاتب لانه في حكم مملوكه فكان كسبه له كما كان
قبل الدعوة اذ لا ينقطع بالدعوة اختصاصه وكذا لو ولدت

المكاتبة ولما دخل الولد في كتابتها لان الولد المولود يسمى اليه
الصفات الشرعية الثابتة في الام كالندب والاسم والاستيلاء
والحدية والملك فاذا اسرى اليه صار حكمه حكم امه فكانت
هي احق به وبكسبه لانه جزءها وقد افقح حق الولي عنه
كذا في التبیین فان قلت المكاتب لا يملك التبرير ولا وطي
امته وبه قلت الثلاثه فمن اين له ولد حق يدخل في
كتابته قلت نعم الا ان له في ملك مكاتبه يد محدود ذلك
يكفي لثبوت النسب منه عند الدعوى وان لم يجد وطبه كما
في التجارية المشتركة وجارية الابن اذا وطئها الاب وادعى
الولد والدليل على ان المكاتب مثل الحر في ادعاءه ما ذكره
في المبسوط بقوله جارية بين حر ومكاتب ولدت ولدا
فادعاه المكاتب قال الولد ولده والجارية ام ولد له ويضمن
نصف عقرها ونصف قيمتها للحر يوم علفت منه ولا يضمن
من قيمة الولد شيئا لان المكاتب بما له من حق الملك في كسبه
يملك الدعوى كما هو فقيام الملك له في نصفها هذا ما استنب
الولد منه من وقت العلوق ويثبت لها حق امية الولد
في حق امتناع البيع بقا لثبوت حق الولد كذا في البناء ولو
اعتق الولد ولدها المولود في الكتابة او المشتري فانه ينفذ
عقده احتسانا والقياس ان لا ينفذ كذا في الذخيرة وان

زوج امته من عبده و كاتبها فولدت دخل في كتابتها وكسبه
لها لان الولد يبيع الام في الاوصاف الحكمية فكان كاتبها
تباعها فكانت احق بكسبه من الاب لانه لا يملك له عليها
حتى يسري الى الولد وقد انقطع يد المولى عنها بالعقد فكذا
عن ولدها فكانت هي احق به لانه جزها فصار لنفسها وهي
تظهر المسئلة الاولى ولو قتل هذا الولد تكون قيمته للام دون
الاب لما ذكرنا انها احق به بخلاف ما اذا قبلت الكتابة عن
انفسها وعن ولدها صغير فقتل الولد حيث يكون قيمته بينها
ولا يكون الام احق بها لان دخولها في الكتابة هنا بالقبول
عنه والقبول وجد منها فقيمتها فلا يكون احدهما اولى به
من الآخر وفيما نحن فيه لم يدخل بالقبول وإنما دخل بحجبه
التيقية وفيها الام اولى على ما بينا كذا في التبيين كاتب
تزوج باذن سيولاه امرأة زعمت انها حرة فولدت منه ثم استخفت
فاولادها عبيد لا ياخذهم بالقيمة وكذلك العبد المازون
وهذا ما استأب ابي حنيفة وابي يوسف رضى الله عنهما وقل محمد
رحم الله اولادها احرار بالقيمة يودها اليه اذا عتق كذا في
الجامع الصغير اعلم ان هذه المسئلة على ثلثة اوجه في وجه
حرا اتفاقا وهو اذا كان المستحق قريبا من الاولاد وفي وجه
رفيق اتفاقا وهو ما اذا انكر المستحق ان المستولد مفروض ولا يتينة

اقتضى الحاربية ذهب بقضنتها ومن كارتها
ودار الرتبة على السرور غريب

وجلف المسحق فانه يصير الولد مرققا للمستحق بالاتفاق وفي وجه
خلافه وهو ما اذا لم يكن المسحق قريبا من الاولاد وقد ثبت
العقد وكذا في الذخيرة قاله في المعدن مكاتب وطب امة
على وجه الملك بغير اذن المولى ثم استحقها رجل فعليه العقر
يؤخذ به في المكاتب لان هذا المهر وجب بسبب الشراء لانه
لولا الشراء لوجب الحد فصار هذا المال من توابع التجارة فيلحق
بها كالعارية فان وطئها على وجه النكاح لم يؤخذ به حتى يعقبت
لانه ليس من توابع التجارة وليس من باب الكسب فلم يكن التبرك
والخلافة ولاية المكاتب بغير اذن المولى فصار كدين الكفاية
وكذلك الماذون بمنزلة المكاتب في هذين الوجهين كذا في الجاه
الصغير هذا اذا كانت الامة ثيبا اما لو كانت بكرافاقتضاها يؤخذ
بالعقر للحال وكذا لو تزوجها باذن مولاه يؤخذ بالمهر للحال
ذكره في المعدن مكاتب اشترى جارية بشراء فاسد ثم وطئها
وربها اخذ بالعقر في المكاتب وكذلك العبد الماذون لما
قلنا كذا في الجامع الصغير وفي الاصل اذا وقع المكاتب على امرأة
فاقتضاها كان عليه الحد وهذا ظاهر فاذا ادعى شبهة بينه
عنه الحد واذا سقط الحد وجب المهر كما في الحد ثم يؤخذ
بهذا المهر للحال او يتاحد الى ما بعد العتق ان كانت مطاوعة
فانه لا يؤخذ بالمهر للحال ونفايه لا ما قالوا في المجنون

إذا وقع على امرأة فوطها إن كانت مكرمة فإنه يجب عليه المهر
 وإن كانت مطاوعة لا يجب عليه المهر هذا إذا ادعى نكاحاً
 وإنكرت المرأة ذلك فاما إذا صدقت أنه لا يأخذ بالمهر
 لحال سوله كانت مكرمة أو مطاوعة كذا في التنازع **المكاتب**
 إذا اشترى جارية واستبداها بحبضة ثم عتق حل له وطبها
 إن عجز المكاتب وروى في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على
 المولى فإنه في مدة المقتنين وإن اشترى المكاتب ابنته أو
 أمه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجزى بما حاضرت
 عند المكاتب قبل العجز وإن اشترى أخته ثم عجز المكاتب
 يجب الاستبراء في قول أبي حنيفة رحمه الله لأنها لا يصير كاتبة
 بخلاف الاموال ابنة المكاتب إذا عجزت لا يجب الاستبراء
 على المولى كذا في الأصحان ولو كاتب نصف عبده ثم اشترى
 السيد من المكاتب شيئاً جاز الشراء في نصفه لأن النصف منه
 كاتب والنصف مازون وشراء المولى من مكاتبه مفيد وشراء
 ماله مازون إذ لم يكن عليه دين غير مفيد فلذلك كان نصف
 المشتري للسيد بنصف الثمن والنصف الآخر للسيد بقدر مملكته
 وإن اشترى المكاتب من مولا عبداً ففي الاستحسان جاز شراؤه
 في الكل كما لو اشتراه من غيره لأن النصف منه مكاتب والنصف
 مازون وفي القياس لا يجوز شراؤه إلا في النصف لأن النصف

منه محاب والمصنف ملوك الملوك وشراء الملوك من مولاه لا يجوز
اذا لم يكن عليه دين لانه غير مفيد ويجوز اذا كان عليه
دين لانه مفيد فلكذلك ههنا وبالقيااس نأخذ لانه اقرب
الوجهين والعقود الشرعية غير مطلوبة بعينها كذا في البسوة
والنفقة ~~والنفقة والنفقة من المولى~~ ولدت محابة

من سيد لها مضت على كتابتها او عجزت وهي ام ولد لافضل
لما ولدت من مولاه صارت ام ولد له نكحها جهتها حدية
على حدة واجلة بغير بدل وهي امومية الولد فتختار ايتها شاءت
ونسب ولدها ثابت بالدعوة ولا يحتاج الى تصديقها لانهما ملوك
له رتبة بخلاف ما اذا ادعي والد جارية الكاتبة حيث لا
يثبت النسب من المولى الا بتصديق الكاتبة لانه لا ملك له
حقيقة في ملك الكاتبة ولما له حق الملك فيحتاج فيه الى تصديقها
بخلاف ما اذا ادعي ولد جارية ابنه حيث يثبت نسبه بمجرد
الدعوة ولا يحتاج فيه الى تصديق الابن لان له ان يملك
مال ولده للحاجة فيملكها قبيل الاستيلاء بشرائه احد
ما بيناه في الخارج فلا حاجة الى تصديقه والولد حر لان المولى
ملك اعتاق اولادها لانهم يتحابون عليها ولا يملك بيعهم بخلاف
حكم ملكها واذا مضت على الكتابة اخذت عقرها من سيد
لكنها اخض بنفسها واكسها واذا مات المولى عنت بالاستيلاء

وسقط عنها مال الكتابة لأنها ما التزمت البذل إلا لتسلم
نفسها بمقابلته بجهة الكتابة فإذا سلمت لها بجهة أخرى
لم تكن قبليته له أو لم يثبت لها نانا فلا يجب عليها وأن ماتت
وتركت ما لا يورث كتابتها وما بقي ميراث لولدها الثبوت
عقدها في آخر جزء من حيولها وان لم تترك ما لا فلا سعاية
على هذا الولد لأنه جروا^ن ولدت ولذا أخذ لم يثبت له
منه من غيره دعوة محرمة وطهرها عليه وولد أم الولد إنما
يثبت نسبه من غيره دعوة إذا لم يحرم على المولى وطهرها وان
مروم فلا يلزمه حق إذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في
مدة يمكن السلوك بعد التجهيز ثبت نسبه من غيره دعوة إلا إذا
نفاه صريحا كسائر أولاد أمهات الأولاد ولو لم تدع الولد
الثاني ومات من غيره فادعى هذا الولد في يدل الكتابة
لأنه مكاتب يتعاقبها ولو مات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه
السعاية لأنه بمنزلة أم الولد إذ هو ولدها فينبغيها كذا في التبيين
وإذا ولدت المكاتب من مولاها تفرقت المولى لها إمامة فلذا
لم يصدق وان صدقته في ذلك لا ربح أمية الولد قد ثبت
لها واستحق المولى ولأهلها فلا يصدق أن على إبطاله فان لم
المدعى بعنك بالمدعى ولم تقدر الثمن وقال المولى زوجتي
والأمة معروفة للمدعى فعلى المولى المهر يستوفيه المدعى

فاما من الثمن لانهما يتضادان على وجوبه عليه وان
 اختلفا في سببه وليس عليه قيمة في الام ولا في الولد لان
 تقدير اسر دأدها كان باعتراد المدعي ببيعها منه الا يري
 انه لو انكر ذلك تمكن من اسر دأدها لكونها معروفة اهل
 وان لم تكن معروفة اهل المدعي ضمن له القيمة لان تقدير
 اسر دأدها لم يكن باعتراده بالبيع ولكن كان باطلا ^{سقط} لا بال
 الموهوب من المستولد الا يري انه وان انكر البيع لم يمكن من اسر دأدها
 وقد افتر المستولد انها ملك القرلة احتسبت عنده فيضمن قيمتها
 له بعد ان يحلف بالله ما اشترتها منه بما يدعي من الثمن لانا
 نوافق بالشر لا لرمه الثمن فاد النكر يحلف على ذلك ذكره في
 شرح المبسوط ام ولد كاتبها مولاها ثم مات عتقت وبطلت
 الكتابة وسقط بدل الكتابة لان بدل الكتابة انما يجب ^{عتقت} اذا
 بالكتابة وهذه عتقت بسبب الاستيلاء فلا يجب عليها بدل
 الكتابة قاله في الجامع الصغير وقد الكتابة يرد على المملوك
 محتاجة الى التوصل الى ملك اليد والحامية في الحال والمآل
 في المآل وامر الولد في هذا كغيرها لانه مملوك يد وشرية
 فيتحقق حكم الكتابة فيها فملك ما يملك الحامية في الحال والمآل
 وكبير المولى فيصح منه اثبات هذه المالكية لها بالبدل ولان
 ملكه فيها محترم وان لم تكن متقوية عند بحقيقة فجاز اخذ

لهم من كاتبا في كتاب في التبيين غير لها سلم لها الاولاد وار
قال في الهداية الكافية الاولاد وخلص لها الاكساب قال تاج
الشرعية اي الاولاد التي استولدتها المكاتب في حال الكفاية
لا الاولاد التي ولدت من مولها كذا في البناية ولو ادت بدل
الكتابة قبل موت المولى عتقت بالكتابة لبقائها الى وقت الاداء وبالإله
تعالى ولا تبطل كذا في التبيين وان كاتب امر ولد فحلت بولده
بعد الكتابة لا أكثر من ستة اشهر ثم مات المولى قبل ان يعبر
به لا يلزمه النسب لانها بالكتابة حرمت عليه حتى يمنع من وطئها
واروطها بغيرهم عقرها وجا من ملكه والفراس ينعدم بمثل هذه
الحكمة فاذا جاءت بالولد لمدة يتوهم ان يكون من علوة
حادث بعد الكتابة لم يثبت النسب وان جاءت به لاقلة من
ستة اشهر فهو ثابت النسب من المولى لتبيننا انها علفت به
قبل الكتابة وهو حر وقد عتقت من ايضا بموت المولى وان كان
حيا فادعاه فصر ابنه وان جاءت به لاكثر من سنتين لانها
بإسارت غراشا لغيره يمنع ثبوت النسب منه قبل الدعوة
ولا يمنع ثبوت النسب منه بعد الدعوة كما لو حرمت بجماع
ابن المولى اياها فان جنت في كتابتها جناية سعت فيها لان
موجب جنايتها كان على المولى قبل الكتابة لان كسرها للمولى
وقد زال ذلك بالكتابة فانها صادرة عن كسرها وان جني

منها كل الارش لها لان ارش الحنانية بمنزلة الكسب وسمى الحق
 بكاسبها وان ماتت وتركت ولدا ولدته في المكاتبه من غير
 المولى سعى فيها على امه لان الفصل عزنا وسمى مكاتبه فيكون
 حمله عليها ولو اشترت ابنا لها عبدا لم يكن لها ان تبغضه
 لانه صار داخل في كتابتها ولو كانت اشترت اباهها او
 اثما ذاته يوخذ فيها بالقياس بعد موها فبياعان في
 المكاتبه عند ايجيفه رحمه الله وفي الاستحسان بمبتغ عليه
 بهما لان حق الوالدين يثبت في الكسب ولها كسب على ما
 هو في هذا هو الاصح كذا في شرح المبسوط نصراني كاسب
 ام ولد ما دت بعض الكتابة ثم اسلمت ثم عجزت فزدها
 القاضى الى الرق وقضى عليها بالقيمة لتعذر بيعها بسبب
 الاستيلاء لا يحتسب بما اخذه السيد عنها من هذه القيمة وكذا
 ان ادته بعد اسلامها الا انها متى ردت في الرق وصارت
 مملوكة فصار هو الحق بجميع كاسبها وانما قضى عليها بالسعاية
 بعد ما صار المال للسيد فلذلك لا يحتسب بتلك القيمة
 القيمة ولها تبين ان السعاية لا تجب عليها بمجرد الاسلام
 ما لم ينضم اليها قضاء القاضى ولحفظ هذه المسئلة فلما في
 غاية العذابة ذكره في خزانة الفنين واذا اختلف المولى
 وام الولد في المكاتبه فعلى قوا ايجيفه رحمه الله يتشالقا

فسخ الكتابة بعد الخالف وهو قول ^{الله} ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
اذا الكتابة في معنى البيع من حيث انه لا يصح الانتمية اليه
ولا يجعل الفسخ بعد تمامه ثم رجع رحمه الله فقال يكون
القول قولها ولا يخالفان وان اقاما البينة فالبينة بينه
المولى لانه ثبت الزيادة الا انها اذا ادت مقدار ما اقامت
البينة عليه تعقوا الا انها اثبتت الحربة لنفسها عند هذا
المقارن فيجب قبول بينهما على ذلك واذا كاتب امر ولد
على الف درهم او امته على الف درهم ^{صفا} علم ان رد عليها وصفا
وسطا فان الكتابة باطلة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي
قول ابي يوسف رحمه الله يجوز الكتابة ويقسم الالف على
قيمتها وعلى قيمة وصف وسط فنكون مكاتبة بما يخصها
ولا يثبت ان العقد في الوصف باطل ولو ضمن رجل
لرجل عن ام ولد المكاتبة فهو باطل كما في القنة فان
امس لها ذمة صحيحة في حق المولى ما لم تعق فلا يكون
مالا استأبته ذمنا مقررا عليها واذا اسلمت ام ولدا النصراني
فكاتبه اباكثر من قيمتها جازت الكتابة لان المقصود ^{بجمل}
به وهو اخراجها من يد الكافر فان عجزت نفسها
ردت في الرق ولتعي في قيمتها لان اظهار العجز مقيد
بجلاوف ما اذا كانت مستعدة في قيمتها كذا في شرح للبيضا

الكتاب
المقدّم
في
البيان



قال في موضعين
والمقدّم والبيان
مع أبي حنيفة في المقدم
ويعتمد في المقدم
في البتة في المقدم

وإذا سلمت أم ولد الذمي فكاتبها على أكثر من قيمتها جائز
الكتابة قاله في الخائفة وأن كاتب مدبرته جاز وإن مات
المولى ولا مال له غير ما نفي بالخيار بيان أن تسعى في ثلثي
قيمتها أو جمع مال الكتابة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال
أبو يوسف تسعى في الأقل **والأقل** وعند محمد رحمه الله تسعى
في الأقل من ثلثي قيمتها أو ثلثي بدل الكتابة وفي الزاد
والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله كذا في التاثير **منته** وأما
وضع المسئلة في المدبر فمناسبة أم الولد وإن كانت هذه
الاحكام في المدبر ايضا كذلك وفي الميسر وضعها في المدبر
قاله في البناية **فالمسئلة في موضعين** الخيار والمقدّم وأبو
مع أبي حنيفة في المقدم ومع محمد في الخيار **كذلك في التاثير**
وإذا كاتب الرجل مدبره ثمرات وهو يخرج من **المدبر** عنه
بالتدبير وسقطت عنه الثمرات لوقوع الاستعانة له عن ادائه
المال وهو بمنزلة مالوا عتق المولى فكاتبه وأن لم يكن له مال
غيره فأنما يعتق ثلثه بالتدبير **ثمة** يسقط عنه ثمن بناء
الكتابة لأنه عتق ثلثه بالتدبير ولو عتق كله سقط عنه
جميع بدل الكتابة فكذلك إذا عتق يسقط عنه **ثمة**
الكتابة اعتبارا بالخبر بالكل وفيما سأل عما إذا كاتبه أو لا
تدبره ثمرات ولا مال له سواء فإنه يسقط عنه ثلث بدل

ثالثة لما عتق ثلثه بالتدبير فكذلك اذا سبق التدبير
 الكتابة ولا معنى لقول من يقول ان المستحق بالتدبير
 لم ير عليه الكتابة لما عتق بالاداء اولان استحقاق
 التدبير ثلثه بالتدبير كما استحقاق ام الولد جميعا بالاستيلاء
 ثم لو كاتب ام ولد صحت الكتابة ووجب المال فعرنا ان
 هذا الاستحقاق لا يمنع ورود عقد الكتابة عليه ولا يحسنه
 واي يوسف رهما الله طريقتان احديهما ان يدل الكتابة
 بمخالفة ما وراء المستحق بالتدبير لان موجب الكتابة ثبوت
 ما لم يكن ثابتا في المحاسب واليدل بمقابلة ذلك لا بمقابلة ما
 هو ثابت فابينا ان التدبير يوجب استحقاق شيء له فالتصور
 استحقاق ذلك بالكتابة فيكون البديل بمقابلته بل بمقابلة ما
 وراء ذلك بمقتضى ما لو طلق امرأته ثنتين ثم طلقها ثالثة فاما
 كان الالف كلها بازاء التطبيققة الثالثة الا يري انه
 لو بين انه كان استحق جميع نفسه بالتدبير بان خرج من
 الثلث وطلت الكتابة وكذلك في ام الولد اذا مات المولى
 حتى تفر استحقاقها بطلت الكتابة فاما قبل الموت فالكفا
 ان الاستحقاق غير متقرر مجازا ان يموت قبل المو
 واذا ثبت ان يدل الكتابة بمقابلة ما وراء المستحق
 التدبير له من ذلك لم يسلم للعبد بموت المولى فلا يسيط

في جميع نفسها

شئ عنه من بدل الكتابة وهذا بخلاف ما لو كاتبه او لا
 رد برده لان بدل الكتابة هناك بمقابلة جميع الرقبة فانه
 لم يكن مستحقا بشئ من رقبته عند الكتابة فاذا اعتق بعض
 الرقبة لم يد ذلك بالتدبير سقط حصته من بدل الكتابة
 والطريق الاخر ان التدبير وصيته بالرقبة له والوصية
 بالعين لا تنفذ من مال آخر بحال كما لو اوصى بعبد لاسان
 ثم بآره او قتل لا تنفذ الوصية من قيمته ولا من ثمنه فلو
 اسقطنا شئاً من بدل الكتابة كان فيه تنفيذ وصيته من
 غير ما اوصى له به وذلك لا يجوز بخلاف ما لو كاتبه او لا
 رد برده لان عند التدبير هناك حقه احد الشئين اما
 بدل الكتابة ان ادي او مالية الرقبة ان عجز فيكون نصيباً
 له بما هو حقه فلهذا تنفذ من بدل الكتابة اذا عجز اهدا
 فتخرج المسئلة على قوله ابي حنيفة رحمه الله فيما اذا رد برده او لا
 ثم كاتبه انه يتخير بعد موت المولى ان شاء سعى في جميع
 بدل الكتابة وان شاء سعى في ثلثي قيمته لان عبد العتق
 يتجزي وقد تلقاها جهاً حرة اما السعاية في ثلثي قيمته
 بالتدبير او في بدل الكتابة بجهة العقد فيختار ابي
 شاء وعند ابي يوسف ليعي في الاقل منهما بغير خيار لان
 العتق عنده لا يتجزي فقد عتق كله والمال عليه فلا يلزم

الاقل المالكين ومند محمد رحمه الله ليعي في الاقل من ثلث
قيمته ومن ثلثي بدل الكتابة وثلثه قد سقط ولا يجدر لان
العنق عنده لا يجزى كذا في شرح المبسوط وفي التفسير فائدة
نحو ان يكون اداء اكثر المالكين اسد باعتبار الاجل و
انظر ما عسر ادائه لكونه حالافان في التفسير فائدة وان كان
حسن للمال معنى كذا في التبيين واذا كاتب مدبرته فولد
ولادته مات ليعي الولد فيما عليها لانه مولود في كتابتها
ففي الكتابة بتدبيره لانه جزئها فانما ناولدين فادى
احد ما المال كله من سعابته لم يرجع على صاحبه بشئ ولذا
انكاتب مدبرين له جميعا وكل واحد منهما كفيل عن الآخر مما
ترك احدهما ولدا ولده في كتابته من امته فعليه ان
يعي في جميع الكتابة كذا في شرح المبسوط وفي شرح الطحاوي
وان دبّر مكاتبه فهو بالخيار ان شاء نقض الكتابة وان شاء
مضى على الكتابة لانه يستفاد العنق من جميعه فمضى
في ذلك قاله في التناوخا^{ين} فان عجز نفسه بقى مدبرا لانه
الكتاب ليست بلازمة في جانب العبد وان مضى على الكتابة
ورلى ولا مال له غيره سعى في ثلثي قيمته او ثلثي
البديل عند الجحيفة رحمه الله لان الثلث مستحق بالتدبير
لما خسر سقط به ثلث بدل الكتابة وقال ليعي في الاقل منها

والخلاف ههنا في الخيار بناء على ما ذكرنا واما النقد
متفق عليه كذا في الكافي وفي النوازل سئل ابو بكر عن رجل
كاتب عبد له على ان المولى بالخيار ثلثة ايام ثم انه دبره هل
يكون تدبيره نقضا للكتابة قال لا ينبغي ان يكون تدبيره
نقضا للكتابة لان الرجل يكتب المديبر ويدبر الكاتب فلم
يفعل فعلا منعه عن الكتابة كذا في الفتاوى الغياثية ولو كان
عبد من مكاتبه ولحقه على الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن
صاحبه فمديبر واحد بمائة مائة المولى وله مال كثير عتق المديبر
من ثلثه وسقطت حصته من المكاتبه لوقوع الاستثناء
له عن ادائها كما لو اعنته المولى في حياته واخذ الورثة بحصة
الاخذ لهما شأوان ~~لان المكاتب الثاني اصيل في حصته والمديبر~~
~~كان كفيلا لا مطالبا فلا يسقط عنه ثلث الطالبه بعنته لان ادائها~~
المديبر مرجع لهما عليه كما لو اداهما قبل عنته بل اولى لان هنالك
هو منفع بالاداء لانه يعتق بذلك والآن لا منفعة له في الاداء
بل انما اداهما بحكم الكفالة المحضه وان لم يكن له مال غيرهما عتق
المديبر بالتدبير من الثلث ويسعى فيما يجب عليه فان كانت قيمته
كل واحد منهما ثلاث مائة ومكاتبهما الف بطلت حصته
من المكاتبه واعتبر بقيمته ثلث مائة لانه اقل والمتفق من حق
المولى هو الاقل فعرفنا ان المال ثلاث مائة قيمة المديبر وخمس

حصته من المكتبة وذلك ثمان مائة ثلثة وذلك ما بينا وستة وستون
وثلاثادهم يسلم للمديرين قيمته ويسعى فيما بقي رهو ثلثة وثلثون، وثلث لا يؤخذ
المدير بما بقي على المكاتب لانه كمنيل يرد ولا يؤخذ المكاتب بما على المدير لانه قد خرج
من المكتبة ولزمته السعاية من قبل التدبير والمكاتب لم يكن
كمنيل عنده بذلك فان كانت قيمة كل واحد منهما الف درهم
ومكاتبتهما الف درهم فاختر المديران يسعى في الكتابة
فله ذلك واذا اختار ذلك يسقط ثلث المكتبة لانه عتق
ثلثا رقبته بارتد بئر والوصية كانت له بما هو حق المولى ولهذا
يسقط ثلث المكتبة ويبقى للورثة ثلثا المكتبة عليهما ياخذ
بذلك ايهما شاء فان ادى المدير رجوع على الآخر ثلثة
ارباع ذلك مقدار حصته وهو خمس مائة وان ادى امرا
رجع على المدير ربع ذلك وهو مقدار ما بقي من حصته
ذكر في البسوط مكاتبة ولدت بنتا ثم ولدت البنت بنتا
فداعت المولى الوسطى تعتق السفلى عند ابجنيقة رحمه الله
وعندها لا تعتق لانها تبع للعليا لا للوسطى فانه لا تبع
للتبع وله انها تبع لهما فتعتق بعتق كل واحد منهما كذا في الكافي
مكاتبة وهذت ابنة فكبرت وارثدت ولحقت بالدار ثم
اسرت لم تكن فيها لانها مكاتبة تبع لأمها والمكاتبة
لا عملت بالاسير فتحبس حتي تتوب او تموت كما لو كانت الار

ش. ح

في التي فعلت ذلك ~~وغيره~~ ونحوه تبين فساد قول ~~الشيخ~~
~~سواء~~ ان لا يكتب احد على احد فان كان
 له تصد مكاتبة حقيقة لصارت فيما بالاحرف ان
 ماتت المكاتبة عن غير وفاء فان القاضي يخرج
 الامة من الحبس حتى تسعي فيما علي امها لان حبسها
 الحق الشرع وحق الامة والمولى فيها وفي سعيها مقدم
 علي حتى الشرع الا يري ان الامة اذا اردت له تحبيب
 ولكنها تدفع الي المولى ليستخذمها ويجبها فكذا في المكاتبة
 همنا يخرج لتسعي فيما علي امها مكاتبة ولدت ولدان
 قتلهما الولد فقتلها بمنزلة موتها وليس عليه من جنايته
 شئ لانه جزء منها فكانها جنت هي علي نفسها وان
 جنت الامر جناية علي انسان ثم مات قبل ان يقض عليها
 شئ سعي الولد في الجناية والكتابة لانه قاتل مقامها وهي
 في حيوتها كانت تسعي فيها فان عجز نظر فان كان القاضي
 له يقض لمولى الجناية شئ بطلت الجناية بعجزه كما لو عجزت في
 حال حيوتها قبل قضاء القاضي ثم ماتت وهذا لان حق المولى
 في رقبتهما وانما تصير ديناني ذمتها بقضاء القاضي فاذا امات
 قبل القضاء بطل حقه لفوات محله فكذا لا همنا ~~كل~~
 في شرح المبسوط وان كاتب عبده علي الف درهم الي سنة

فصله على خمسين مائة صح والقياس ان لا يصح لانه احتياض
عن الاجل خمسين مائة بدل الكتابة والاجل ليس بمال وخمسين مائة مال
والاحتياض عن غير المال بالمال يدبوا ولهذا لو كان له دين مؤجل
على الحر او على مكاتب الغير فصله على نصفه مجازا لم يجز
وجه الاستحسان ان الفساد في الحر لمكان الربوا اذا الاجل
ليس بمال متقوم فلم يجز بمقابلة الخط وقد وجدنا سبيلا
الى الاد تراز من الربوا وهو ان يجعل ذلك فنحن منهما الكفاية
السابقة وتجديد العقد على خمسين مائة حالة لان بدل الكتابة
في سني العقود عليه لا تزي ان العجز عن ادائه يوجب حق الفسخ
فصح الفسخ باعتبار الاضافة اليه بخلاف ثمن المبيع ولان
الاجل في حق المكاتب له شبه بالاموال لانه لا يقدر على ادائه بل
الكتابة الا بالاجل فاعطي له حكم المال وبذل الكتابة له شبه
بالحقوق التي ليست بمال بدلالة انه لا يصلح نصا بالزكوة
ولا يوصف بالزكوة وحقيقة ولا يصح الكفاية فيه فكان كل واحد
منهما مالا من وجه دون وجه فاعتد لا فلا يحق الربوا
كذا في الكافي مريض كاتب عبد علي الف درهم نجوم
وقيمة الف درهم وهو لا يخرج من ثلثه فان العبد بخير
ان شاء يحل ما زاد من قيمته علي ثلث مال البيت وان شاء
رد في الرق وان كاتبه علي الفين نجوم وقيمة الف لامل

له شهر قيل له عجل ثلثي الالفين والباقي عليك الي النجوم والا
 ترد في الرق وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
 وعلى قول محمد رحمه الله يقال له عجل ثلثي قيمتك حالا
 والباقي عليك الي النجوم وذكر هذه المسئلة في المتقي من غير
 ذكر خلاف وذكر انه يومران يعجل ثلثي قيمته والباقي الى الاجل
 من قبل انه لم يخرج من ماله المولي بعد قال ثمه ولو كان
 اعتقه علي هذا المال ابر بتجمل ثلثي المال وفي الهداية ونظير
 هذا اذا باع المريض داره بثلاثة آلاف الي سنة وقيمتها الف
 ثمان ولم تجز الورثة فعندهما يقال للمشتري اء ثلثي جميع
 الثمن حالا والثلث الى اجله والا فاقض البيع وعنده يعتبر
 الثلث بقدر القيمة لا فيما زاد عليه وان كاتبه علي الف
 الي سنة وقيمته الفان ولم تجز الورثة اء ثلثي القيمة حالا
 او يرد رقيقا في قولهم جميعا وفي شرح الطحاوي ولو كاتبه
 علي ثلاثة آلاف وقيمته ثلاثة آلاف فانه يقال له عجل ثلثي الكفاة
 جازبا لاجتماع ذكره في التاتارخاني وان كاتبه علي الف
 وقيمته الفان ولا مال له غيره فقول له عجل ثلثي قيمتك
 وانت حر والارد دنالت في الرق لانه حاباء بنصف الماله
 والحاباء في المريض وصية فلا يجوز الا بقدر ثلثه واذا
 استغرقت الحاباء الثلث لا يثنى تصحيح التاجيل في ثمنه

هو حرمان بحبل ثلثي قيمته او يرد في المرقع كذا في شرح المبسوط ولو
كانت عبده في صحته على الف وتمت خمسمائة فلما حضر الموت
اعتقه ثمرات ولم يبق له شيئا يسعي العبد في ثلثي قيمته و
بطلت الكتابة وكذلك لو وجب جميع بدل الكتابة في مرضه
يسعي في ثلثي قيمته وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كاتبه
في صحته ثم اعتقه في مرضه فهو بالخيار ان شاء سعي في ثلثي
قيمه وان شاء سعي في ثلثي ما عليه من بدل الكتابة
وفي النسخة قال لا يسعي في الاقل ولا خيار له وان كان المولى
راغب من قبل ذلك خمسمائة ثم اعتقه في مرضه يسعي في
ثلثي قيمته ولم يجنب نبي ما ادى وهذا عندهما وكذلك
عند ابو حنيفة رحمه الله اذا اختار رفع الكتابة والسعاية في ثلثي
قيمه كذا في الساتر **وختار** وان ادى الكتابة الا مائة درهم
ثم اعتقه في مرضه لو وجب له الباقي يسعي في ثلثي المائة لان
ما بقي من بدل الكتابة ههنا اقل وقد بينا ان مال المولى القدر
التيقن به وهو الاقل فلهذا يعتبر الثالث والثالثان ههنا
مما بقي من بدل الكتابة لان اقل كذا في شرح المبسوط وفي شرح
الطحاوي ومن اعتق مكاتبه وهو مريض فانه ينظر ان كان
يخرج من ثلث ماله عتق بجانا وان كان لا يخرج من الثلث
له تجزؤا لانه فانه ينظر الى ثلثي قيمته والي ثلثي بدل الكتابة

وله الخيار ان شاء سعي في ثلثي القيمة حالا وان شاء سعي في
 ثلثي الكفاية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ويحمد
 يسعي في الاقل كذا في التائنا رخصاً **ر** بدل كاتب عبداً في صحته
 على الف درهم ثم اقرني مرضه انما يستوفي بدل الكتاب
 فهو مصدق ويعتق الكاتب لا يترجح في براءته عند
 اقرار المولى باستيفاء البديل منه لما كان العقد في صحته
 ورضه لا يبطل الاستحقاق الثابت للكاتب كما لو باعه
 من انسان في صحته ثم اقرني مرضه باستيفاء الثمن
 بخلاف ما لو كاتبه في مرضه ثم اقر باستيفاء البديل فانه
 لا يصح "ببقدر ثلثه كذا في شرح المبوط واذا كاتب الرجل
 عبداً في مرض موته بالف درهم وقيمته الف درهم
 ولا مال له غيره ثم اقرني مرضه **ر** بدل الكفاية
 جازا قراره من الثلث ويعتق الكاتب ويسعي في ثلثي قيمته
 ولو لم يقتر باستيفاء بدل الكفاية لكنه اقر بالف في يده
 انها وديعة لهذا الكاتب او وعها اليه بعد الكفاية والالف
 الوديعه من جنس بدل الكفاية ثم مات جازا قراره من الثلث
 يريد به اذا كانت الكفاية في المرض وان كانت الكفاية
 في حانة الصحة وباقي السلة بحالها يعتبر اقراره من جميع المال
 ولو اقر بالف اجود من بدل الكفاية وكانت الكتاب

انه استوفي

في حالة الصحة يعتبر اقراره من جميع المال فان قال المكاتب
اني استرد الجياد واعطي مثل حقتك لم يكن له ذلك ولو اقر
بالزبوف في يده انها ودیعة لمكاتبه وبذل الكتابة الف جياد
لم يصح اقراره اذا كان عليه دين الصحة ويقسم هذا الالف بين
غرماء الصحة ويؤخذ المكاتب بما عليه قاله في التاتارخا^ن
ولو كاتب رجل عبده في مرضه ولا مال له غيره فاجاز الورثة
في حياته فالمهم ان يمتنعوا من الاجازة بعد موته كما في
سائر الوصايا وهذا لانهم اجازوا قبل تفرغ حقهم لان
حقهم انما يثبت في الحقيقة بعد موت المولي كذا في شرح المبسوط
قال محمد رحمه الله في الجامع مكاتب اقر لولاه في صحته بالف
درهم وتذكر ان المولي كاتبه علي الف درهم واقر المكاتب
لاجنبني بالف درهم في صحته ايضا ثم مرض المكاتب وفيه
الف درهم فقضاهما للمولي من المكاتب ثمرات من ذلك
المرض وليس له مال غيره فالالف يقسم بين المولي والاجنبني
علي ثلاثة اسهم سهمان للمولي وسهم للاجنبني ولو ان الكا
ادي الالف الي المولي من الدين الذي اقربه للمولي في صحته
ثمرات فالاجنبني احق بهذا الالف وبطل دين المولي ومكاتبته
واذا مات عن غير وفاء فرد في الرق فأت علي ملك المولي
ببطل دين المولي ومكاتبته وبقي دين الاجنبني وكان الالف له

وكذلك لو لم يقضها للدين وتركتها فهي للاجنبي لما ثبت
 بعد هذا ولو ترك الكاتب ابنا ولد له في كتابته فالاجنب
 احق بهذا الالف من الولي ويتبع المولي ابن الكاتب بالكتابة
 والدين لقيامه مقام الاب ولو كان المكاتب قد قضاه المولى
 من الدين المقرب قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا
 في كتابته كان الاجنبى احق بالالف ايضا ويتبع المولى
 ابن المكاتب بالدين والكتابة لقيامه المولى مقام الاب
 في حق السعاية فيما على الاب واذا ادعى الاب المكاتبه
 والدين الذي على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبى
 كذا في ادنا نارخا **ولو كاتبه في مرضه علي مكاتبه**
 مثله شداقرا باستيفائها لم يصدق الا من التفت ولكن
 ان كان عليه دين يحيط بماله لا يصدق في شيء الا ان العبد
 يعنى ويؤخذ بالكتابة كما لو اعترفه وان لم يكن عليه دين
 وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر ولا شيء عليه وان لم
 يكن له مال سواء فعليه السعاية في الثلثين في المكاتبه
 للورثة الا ان يكون قيمته اقل فحينئذ يسمى في ثلثي قيمته
 وكذلك لو اقر انه كان كاتبه في صحته واستوفى وان كاتبه
 في صحته ثم اقر في مرضه بالاستيفاء صدق في ذلك بخلاف
 ما اذا كاتبه في مرضه ولو ان كاتبه المولى قد مضى انه ثمة

كذا في شرح المبسوط

عبد فلانا وافتوتني مكاتبته لم يجز قوله وكذلك لو كاتب في مرض
 بلعل من قيمته لم يجز لان محاباته وصيته والوصية تنالها
 بالعلم كذا في شرح الما بسط مكاتب له علي مولا دين في حال
 الصحة فاقتر في مرضه انه قد استوفى ما له علي مولا وعليه
 دين الصحة شتمات ولم يدع ما لا لم يصدق علي ذلك رجل
 كاتب عبدا له علي الف درهم في صحته شتمان المكاتب اقر
 في ~~مريضه~~ للاجنبي بالف درهم شتمات المكاتب ولم يترك
 الا لالف فالاجنبي احق بالالف من المولي وان كان دين المولى
 من الصحة ودين الاجنبي دين المرض بخلاف ما اذا كان
 دين الصحة لغير المولي حيث كان اولى بالقضاء من دين المرض
 وان كاتب عبدا علي الف درهم فاقترضه المولي الف درهم
 وذلك في صحة المكاتب شتمات وترك الف درهم وله
 اولاد احدا من امراء تحرة فان القاضي يقضي بالالف
 للمولي من المكاتبه وليس للمولي ان يجعلها من الدين
 وان كان له اولاد من امراء هي معتقة غير فالاب حر
 وولاء الاولاد الي مواليه ولو ترك اكثر من الف درهم
 اخذ المولي الفضل حتي يستوفي الالف التي اقترضه فان
 بقي شيء من دين المولي يعرف الي الورثة كذا في التاخر ايامه
 لو كاتب عن غيره حركا من عبد

كذا في التاخر ايامه
 واذا كان العبد بين عليين
 فمريض احد مناهم كاتب
 ولو ان المكاتب اقر غرض مولا
 انه كاتب جده فلانا واستوفى
 لم كاتب لم يجز قوله وكذلك
 لم كاتب في مرضه باقل من قمره
 ولو كاتب عن غيره حركا من عبد
 ولو كاتب عن غيره حركا من عبد
 به طاعة كذا في شرح البسيط
 ٩

علي الف وادي الخزعنة عتق وان بلغ العبد رقبه هو مكاتب
وصورة المسألة ان يقول حرالي مولي العبد كاتب عبدك
فلانا علي الف درهم علي ان ادب البيت الفاهجر
فكاتب المولي علي هذا وقبل الرجل ثم ادب الفاهات
يعتق لان تعليق العتق باداءه وذا يصح من غير قبول
العبد واجازته ولذا بلغ العبد وقبل صار مكاتباً لان الكتاب
كانت موقوفة على اجازته وقبوله كذا في الكافي فصار
اجازته في الانتهاء لقبوله في الابتداء ولو قبله في الابتداء
ووكله به كان ينفذ فكذا اذا اجازته وكو قال العبد لا ابذل
فادي عنه الرجل الذي كاتب عنه لا يجوز لان العقل المقتضى
اوكد برده ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء لان الكفاية ببدل
المكاتب لا يجوز كذا في التبيين ولو لم يقل علي ان ادب
البيت الفاهو حر فادي لا يعتق قياساً لان المعنى العقد
موقوف والموقوف لا يحكم له ولم يوجد المتعلين وفي الاستحسان
يعتق لان المكتوبة نافذة فيما ينفع العبد وهو ان يعتق
عند اداء المشروط موقوفة فيما يرجع الي وجوب المبدل
عليه نظر للعبد وتصحيحاً للعقد بقدر الامكان قاله
في الكافي ولو ادب الحر المبدل عنه لا يرجع علي العبد كذا
في الهداية لانه مشترع فيه وحصل له مقصوده وهو

اجازة ص

نفقة العبد فصار نظيره ما لو تبرع بأداء الثمن عن المشتري وقيل
يرجع على المولي ويسترد ما أداء إن أداء بضمان وإن شاء
رجع على العبد إن ضمن بأمره لأن ضمانه كان باطلاً لأنه
ضمن غير الواجب لا يري أنه فوضن المال في الكتابة الصحيحة
فأدي يرجع بما أدي فلهذا أوي وأن أداء بغير ضمان
لا يرجع لأنه مستوعب به فيحصل له العتق وقد حصل منه أداء
فلا يرجع هذا إذا أدي عنه بدل الكتابة كله وأن أدي عنه
بعضه فله أن يرجع سواء أدي بضمان أو بغير ضمان لأنه
قد حصل غرضه وهو العتق فكان حكم الأداء مرفوعاً فيرجع
كما إذا تبرع بأداء الثمن في بيع موقوف كان له أن يسترد
لهذا المعنى بخلاف ما إذا قبل العبد بنفسه الكتابة ثم تبرع
عنه إنسان ببعض بدل الكتابة لا يرجع لأن غرضه بذلك
قد حصل وهو براءة ذمة العبد بقدره من البدل وهذا
لم يكن في ذمة العبد شيء حتى يبرأ بأداءه وكذا لو أداء قبل
إجازة العبد العقد ثم إجازته ليس له أن يرجع بما أدي سواء
أدي البعض أو الكل إلا إذا أداء عن ضمان لأن الكتابة لإجازة
نفذت من الابتداء فيكون الأداء منبرياً للمكاتب من بدل الكتابة
فيحصل مقصوده إلا أن الضمان فاسد فيرجع عليه بحكم
فساده ذكره في التبيين وأن كاتب الحر علي عبد لرجل

علي بن ابي طالب رضي الله عنه الكتابية لم يجز لانه لم يحجب البديل بقبوله
 المحرم على العبد ولا يمكن ان يحجب بدل الكتابية علي الحر استلزامه
 بقبوله لان الحر يضمن عنه ما لم يحجب عليه ولو ضمن عنه
 لم يرد من كان واجبا عليه من بدل الكتابية لم يجز فالا ضمن
 ما لم يحجب عليه او لم يكن وكذلك ان كان هذا العبد ابنا لهذا
 الحر وهو صغير او كبير لانه لا ولاية للحر على ولده المهرول
 في التزام المال عليه فهو كالا جنبي في ذلك وكذلك عبد
 وابن له صغير لرجل واحد كاتب الاب علي امته لم يجز
 لان الاب لا يدخل في الكتابية لم يجز ان يلزمه البها
 وليس له ولاية علي الابن في التزام البديل ايا لم يكون مملوكا
 الا انه ان ادي الاب عنه في الوجهين يعقب استصحابا
 كذا في شرح المبسوط عبد كاتب عن نفسه وعن عبد آخر لولا
 وهو غائب فليس للمولي ان ياخذ الغائب بشي لان
 المسئلة ان يقول كاتبني باللف علي نفسي وعلي فلان التراب
 جعل نفسه اصلا والغائب تبع النفس فلا يكون عليه من العبد
 شي كذا في الجامع الصغير فقبل الحاضر جازت هذه الكتابة
 استحسانا والقياس ان لا تجوز الا عن نفسه لولايتها عليهما
 وتوقف في حق العبد الغائب لعدم الولاية عليه كون بلع
 ماله ومال غيره او كاتب عبد وعبد غيره فانه يجوز في عبد

فليس للمولي ان ياخذ الغائب بشي

ومعنى المسئلة ان يقول العبد
 احضر سيده كاتبته
 عن نفسه وعن فلان الغائب
 فكاتبتهما صح

لو وجد الولد عليه دين بعد خيره لعد منها وجه الاستعانة
 المولى خاطب الحاضر قصدا وجعل الغائب تبعة والكفاية
 عين هذا الوجه مشروعة كالأمة اذا التفت دخل في كتابتها
 ولدها المولود في الكفاية او المشتري فيها او المضموم اليها في العقد
 تبعا لها حين يعقوبها ادايتها وليس عليهم شيء من البذل ولان
 هذا تعليق العتق باداء الحاضر والمولى يتفرد به في حق الغائب فيجوز
 من غير توقف ولا قبول من الغائب كما لو كاتب الحاضر بالف
 نعم قال اذا ادبت الى ففدان حر فانه يصح من غير قبول الغائب
 فلذا خلافه اذا لم يكن ~~الغائب تبعا~~ استغني عن شرط رضا
 ويفرد الحاضر ويطلب الحاضر بكل البذل لان كفاه عليه
 دون الغائب ولا يعتبر اجازة الغائب ولا رد اذا لا يتوقف
 في حقه ولا يواخذ الغائب بالبذل ولا يشي منه لا يبيع عليه
 دين الكفاية اصلا ولو اكتسب شيئا ليس للمولى ان يأخذ من بين
 وليس له ان يبيعه من غير ~~لا يملك تبعا~~ ولو ابراء المولى
 او وجبه مثل المكتابة لا يصح لعدم وجوبه عليه ولو ابراء الحاضر
 او وجبه له عتقا جميعا ولو عتق الغائب سقط عن الحاضر حصته
 من البذل لان الغائب دخل في العقد مقصودا فكان البذل
~~بما عليه وان لم يكن مطا~~ ~~السلام~~ بخلاف الولد المولود
 في الكفاية حيث لا يسقط عن الامر شيء من البذل يعقده ~~لا~~

جعل

لم يدخل مقصودا ولست يثنى بوزن العقد موجودا وانما دخل في
بعد ذلك ثبنا لها وكذا ولد ما المثري ولو اعتق الحاضر لم يثنى
الغائب وسقط حصته الحاضر من الكفاية ويودي الغائب
حصته حالا والارد في الرق بخلاف الولد المولود في الكفاية
حيث يثنى علي نجوم والده اذا مات كذا في التبيين وايها ادي
عقبا كذا في الجامع الصغير ويجبر المولي علي القبول كذا في الخلاصة
اما الحاضر فلان البديل عليه واما الغائب فلانه محتاج اليه
لم يثنى الي العتق ولكنه متبرع في ذلك كذا في الجامع الصغير
وهو وكبير المهرن اذا ادي الدين بان استعارة فاضا من آخر
شيئا ليرهن شرا ادي المغير الدين يجبر المهرن علي القبول
من المهرن ولو لم يثنى الي استخلاص عينه وان لم يكن الدين
عليه فكذا هنا يجبر المولي علي القبول من الغائب وان لم
يكن البديل عليه لانه محتاج الي استفاضة الحرية كذا في السببية
ولا يرجع علي صاحب اي لا يرجع واحد منهما علي الآخر
بما ادي الي المولي من يبدل الكفاية اما الحاضر فلا يرضى شيئا
عليه فلا يرجع به علي غيره وان عتق من لا يثنى له
اذا ادي المكاتب البديل وعنده اولاد واباؤه فان لا يرجع
عليه بشي وان اعتقوا معه لكونهم اتباعا له واما الغائب
فلا يثنى ادي بغير امره وليس بمضطر فيه من جهة بل يطلب منها

مبتدأ بخلاف معبر الرحمن اذا ادي الدين لاستخلاص عينه فان يرجع
به علي الرحمن لانه مضطر من جهة كذا في التمين وان قبل
العبد الغائب او لم يقبل فليس بشئ والكتابة لازمة للشاهد
لان الكتابة تفقدت كذلك من غير قبوله فلما تغير بقبوله
قال في الجامع الصغير كن كقول من غير بنيران ضلعه فاجاب
لا يخير حكمه حتى لو ادي لا يرجع عليه كذا عند ذكره في الهداية
هكذا ذكر المسئلة في الجامعين وذكر هذا المسئلة في الاصل وذكر
فيها القياس والاشتمان وقال القياس ان يتوقف الكتابة
في حق الغائب بما يخصه ويتفقد في حق الحاضر بما يخصه من بدل
الكتابة وفي الاستحسان تفقد الكتابة في حق الحاضر بجميع الالف
ويتعلق عتق الغائب باءه كانه قال للجماع طاركا تبك على الف
درهم علي انك ان اديت الي الغافلت حر وفلان الغائب
معك فنقول لا بد لمعرفة هذه المسئلة من ملاحظة اخري لم يذكر
ههنا وهو ما اذا كان العبدان حاضرين فكاتبهما المولي على
الف درهم نقبلا القياس ان يصير كل واحد منهما مكاتباً
بحصته فبمقتضى اذا ادي حصته وبالقياس اخذ زفر وفي الاستحسان
يصير كل واحد منهما بجميع الالف مكاتباً ويتعلق عتق الاخر باءه
ويصيران في حق المولي بنزلة عبد واحد كذا في التاثير خا
رجل كاتب عبدا له علي نفسه وعلي عبدا له فائيب بالالف درهم

جاء ذلك استمساذا في القياس الحاضر منهما يصير ~~مما~~ سببا
 بخصه من الالف اذا قسمه على قيمته وقيمة الغائب فان
 ادري الحاضر المال متقا لا تعتاد العقد في حقهما ووصول
 جميع المال الى المولى سواء قال في الكنية اذا ادبت فانما
 حران او لم يقل ولا يرجع على الغائب بشئ وان مات الغائب
 لم يرفع عن الحاضر بشئ منه وان مات الحاضر فليس ان يطالب
 الغائب بشئ من البديل ولكن ان قال الغائب انا اودي جميع
 المكتوبة وجاء بها وقال المولى لا اقبلها ففي القياس للمولى
 ان لا يقبل ولكنه استحسن فقال ليس للمولى ان لا يقبل منه
 ويعتقان جميعا باء هذا الغائب ^{ولكن لا يقبل} ~~الاصل~~
~~بخصه~~ واذا كانا حيين فاراد المولى ~~بخصه~~ الغائب لم يكن له ذلك
 في الاستحسان كذا في الميسور ولو كاتب عبده على نفسه ~~بخصه~~
 ابن صغير له مملوك فهو كالعبد الغائب لا بد لولا له على ولده
 فصار ابن المملوك لولاه ومملوك آخر سواء بل هذا المولى لان
 ولده اقرب اليه من الاجنبي كذا في الكافي فان عجز قبل ادراك
 الولد او بعده فرد في الرق فكان ذلك ردا للواد ايضا
 هذا بخلاف المكاتبين اذا عجز احدهما لان هنالك الآخر
 مطالب بالمال فبعجز احدهما لا يظهر العجز في حق الآخر وهذا
 الاولاد لا يطالبون بشئ من المال فان ادرك ولد فقلوا

ولكن لا يقبل الاصل
 ان يقبل منه

هذا المولى
 لا يقبل منه

عن نلمي في المكاتبه لم يلتفت اليهم لان المكاتبه قد سقطت
برء الاب في الرق ولو كانوا بائنين حين يجر الاب وان مات
الاب ولم يدع شيئا سعو في المكاتبه علي النجوم وكان ينبغي
في القياس ان لا تثبت النجوم في حقهم ولكن ان جاؤا بالمات
حالا اعتقوا والارذوا في الرق كما بينا في العبد الغائب والحاضر
ادامات الحاضر ولكن قال ههنا قبول الاب الكتابه في حق اولاده
صحيح فيما يرجع الي مقصوده، وعنى الاولاد من مقاصد ٢
كعتق نفسه فكما ثبت الاجل وبقي باعتبار بقاء، لتحصيل مقصوده
فكذلك بقي باعتبار بقاء الولد لان من مقاصده بخلاف العبد
الغائب فانه لا مقصود للحاضر في عتقه فان كانوا صغارا لا
يقدر ورون على السعيه ردوا في الرق وان كانوا يقدر ورون
عليها فمضي بعضهم في المكاتبه فاداهم لم يرجع علي نفوته
بشي فان ظهر للاب مال كان ميراثا بينهم ولم يكن لهذا ان
ياخذ من تركه الاب ما ادي وكان للمولي ان ياخذ كل واحد
من الاولاد بجميع المال لا باعتبار ان دين في ذمته ولكن
باعتبار ان ذمايه مقام راسيه وفيما هو من حقوق الاب كان
بوله ~~مما~~ في حق الاولاد فياخذ كل واحد منهم بجميع المال
ليس معد غير ولحد الوما بعضهم لا يرفع عن نفيتهم
شي من المكاتبه كما لو كان معد وما في الابتداء فان اعتق

المولي بضمهم رفع بحصة قيمة العتق وان كان فيه جارية
 فاستولدها السيد اخذت عقرها وهي مكاتبة علي حالها
 ليس لها ان يعجز نفسها لكان اخوتها الا يري انهم لو ادوا
 عتقت هي ايضا وان كان الولد كدبا راحين كاتب علي نفسه
 وعليهم بغير امرهم وادي الكتابة عتقوا ولم يرجع بنتونها
 عليهم كذا في شرح المبسوط امة كاتبة عن نفسها وعن ابين
 لها غيرين فهو جاري فأيهم ادي عتقوا ولم يرجع على صاحب
 بنتي كذا في الجامع الصغير ويجبر المولي على القبول وقبول
 الابنين الكتابة وردهما لا يعتبر ولو اعتق المولي الامر
 بقي عليهما من بدل الكتابة بحصتهما يؤديانه في الحال
 ويطالب المولي الامر بالبدل دونهما ولو امتنعه ما سقط
 عنها حصتهما وعليها الباقي علي نجومها ولو اكتسب شيئا
 ليس للمولي اخذه ولا له ان يبيعهما ولو ابراهما عن الدين
 او وصيهما لا يصح ولها يصح فتعتق ويعتقان معها
 قاله في شرح الكنز للعيني رجل كاتب عن عبد رضيع ورضي
 به المولي لا يجوز ولكن اذا ادي الرجل بدل الكتابة يعتق العبد
 استحسانا كذا في التا نارخا **باب** رجلان لكل واحد منهما عبد
 ففكر احدهما كاتبا معا عاي الف درهم كفاية واحده
 ان اديا عتقا وان عجزا رداني الرق قال يكون كل واحد

مكاتباً بحصة لصاحبه حتي اذا ادي حصته من البذل الى مولاه
 يعنى واذا ادي فقد برئت ذمته من بدل الكتابة فيعتق بخلاف
 هذا ما اذا كان الشخص واحداً قاله في شرح المبسوط **باب** العبد
 ان يكتب نصيبه بالالف واحد ويقبض بدل الكتابة فكاتب
 نفذ في حظه فقط عند ايجافه رحمه الله لان الكتابة تعجز عن
 لانها تفيد الحرية يدانصارت كالاعتاق من هذا الوجه وليس
 لشريكه الفسخ لانه باذن من هذا فاليق الاذن بالكتابة فان
 ادي الفاعتق حظه ولا يضمن لشريكه لانه برضا ولكن سمي
 العبد في اضياب الساكت وان ادي بعض الالف او كله سلم
 وليس للساكت ان ياخذ منه نصفه لان اذله بقبض البذل
 اذن للمكاتب بالاداء والاذن بالاداء تبرع منه بنصيبه
 من المكسب على الكاتب وقد سدد بقبض المكاتب فسلم
 كله له كره بالوديعة اذا امره المودع بقضاء دينه من الوديعة
 نقضاً لم يبق لرب الوديعة عليه سبيل فكذلك هذا الا اذا انهاء
 قبل الاداء فيصح نهيه لانه تبرع لم يسمع ولو اذن وهو مريض
 اذ ادي من كسب بعد الكتابة مع من كل ماله لان الكسب اذا لم يكن
 موجوداً حالة الاذن فبالاذن لم تبرع بشئ من ماله حتي يعتبر
 من الثلث وانما تبرع بمنافع العبد حيث اذن له تصرفها

لان الكتابة بتجزئة هذه

فبدل الكتاب وتبيع المريض بالمنافع لا يعتبر من الثلث
 بين جميع المال لأن حق الورثة متعلق بأعيان الأموال لا
 بالمنافع وإن كان قد اكتسب قبل الكتابة وأذن له في الكتابة
 واعتبض منه نفذ من الثلث لأنه تبرع بعين ماله لا بتبعين
 إذن كان الكسب قائما فتعلق حق المورث به وعندهما لا يبري
 فيكون الأذن بكتابة نصيبه إذا تابكتها بالكل فإذا كاتبه
 يكون كاتبها ويكون بدل الكتابة بينهما وإذا قبض
 الكاتب شيئا يكون بينهما قبل العجز وبعد ولو كان كاتب
 بلا إذن صاحبه له حق الفسخ عند الكل وإن لم يفسخ حية
 أدي بدل الكتابة عتق خطه عند الجنيحة رحمه الله وللساكن
 أن يأخذ من الذي كاتب نصف ما أخذ من بدل الكتابة
 لأنه كسب عهد مشترك ثم يظن أن كانه كله بالالف
 لا يرجع على الكاتب بشي مما أخذ منه شريكه لأن لم يسلم
 العبد منه إلا نصف المبدل فلا يسلم للمولى إلا نصف المبدل
 وإن كاتب نصيبه بالف رجع على العبد بما أخذ منه شريكه
 لأنه سلم للعبد منه كل المبدل ولم يسلم للمولى إلا نصف المبدل
 فيرجع بالذم نصف الآخر وعندهما إذا أدي بدل الكتابة
 يعتق كله ويغرم الكاتب لغريمه نصف قيمته إن كان
 مرسرا ويسعى العبد في نصف قيمته إن كان مرسرا

كما لو اشترى أحدهما بغير عوض ولما كنت ان ياخذ من العبد نصف
ما بقي من الأكتاب ^{منه} لا تكتب عبدك ^{منه} ولو كان
أحدهما كله أو حظه بالف ثم كاتب الآخر كله أو حظه بمائة دينار
صاير ^{أما} عند فلان الكتابة تجزي فنقدت كتابة
كل في نصيبه وأما عند فلان الأول إذا كاتب نصيبه صار
مكتبا ولذا خرج الفسخ فإذا كاتبه كان فسخا منه في نصفه
وأما قبض شيئا من بدل نصيب لا يشاركه صاحبه في ذلك
وتعلق عتق نصيب كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة المسمى
في كتابة نصيبه فإن أدى إليهما معا فالولاء لهما عندهما وإن
قدم أحدهما صار مكتبا بزماء حرره أحدهما فيعتق نصفه عند
إبتيان رحمة الله ويبقى نصيب صاحبه مكتبا ولا ضمان
ولا سعاية إلا أن يعجز المكاتب فيضمن القابض نصيب صاحبه
إن كان موسرا ويسعى العبد في نصف قيمته إن كان معسرا
وعندهما يعتق كله ويضمن نصيب صاحبه إن كان موسرا
ويسعى المكاتب في نصف قيمته إن كان معسرا عند أبي يوسف
وعند محمد رحمهما الله يضمن الأقل من قيمة نصيبه ومن بدل
الكتابة في اليسار وفي الأعسار يسعى في ذلك كذا في الكافي
وإذا كاتب الرجلان عبدهما مكتبة واحدة فادى إلي أحدهما
حصته لم يعتق نصيبه منه ما لم يورد جميع المكاتبه إليهما

بان عتقه احدهما جاز وكذلك ان وهب له نصيبه من المكتوبة
 بانه سته عتق وكذلك ان سلم الشريك للقابض ما قبضه
 او كان قبض نصيبه باذن شريكه ثم الكاتب بالخيار بعد
 اعتناق احدهما اياه ان شاء عجز ويكون الشك بحيات
 بين التضمن والسعاية في نصف القيمة والعتق في قول الجعفي
 وبين العتق والسعاية ان كان المعتق معسرا وعلي قول
 ابي يوسف رحمه الله يضمن المعتق نصف قيمته ان كان موطا
 ويسعي العبد في نصف قيمته ان كان معسرا كما هو مذهب
 في العبد المشترك وعلي قول محمد يضمن الاقل من نصف القيمة
 ونصف ما بقي من المكتوبة وكذلك يسعي العبد في الاقل عند
 عسرة المعتق وان اختار المضي علي المكتوبة ثم مات عن ما
 كثير اخذ المولي الذي لم يعتق المكتوبة من ماله كما كان يطالبه
 به في حياته ثم الباقي بعد ذلك لورثته واذا كاتب الرجلان
 عبدان بينهما مكتوبة واحدة ان اديا عتقا وان لم يبرأ
 ردا فانه يكون كل واحد منهما مكاتبا بينهما علي حدة حصته
 وذلك بان يقسم المسمي علي قيمتهما ويكون كل واحد منهما
 مكاتبا بحصته واذا اديا احدهما حصته اليهما عتق بخلاف
 ما لو كانا لرجل واحد كذا في شرح المبسوط مكاتب بين رجلين
 قبض احدهما نصف المكتوبة لا يعتق المكاتب فان ابرأه الشريك

الآخر وهو مذهب الناصبية يعق للمكاتب ويسلم للاول ما قبض ولو
 كانت المكاتب الفاق قبض احدهما ثم اية وبراءة الاخر من اربع
 قال محمد رحمه الله يعق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول
 وبين الثاني قاله في قاضيخان واذا كان العبد بين رجلين
 مرض احدهما وكاتبه صحيح باذنه جاز ذلك وليس للوارث
 ابطاله وكذا اذا اذن له في القبض وقبض بعض بدل الكتابة
 ثمرات المريض لم يكن للوارث ان ياخذ منه شيئا كذا في الغيانية
 امة بين رجلين كاتبها فوطيها احدهما فولدت ولد فادعاء
 فوطيها الآخر فولدت ولد فادعاء فنجرت فهي امر ولد للاول
 وضمن نصف قيمتها نصف عقرها للآخر وضمن شريكه
 كل عقرها وقيمة ولدها ويكون ابنه وابنها دفع النصف للثاني
 صح وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعندنا في امر الولد للاول وهي
 مكاتب كلها له وعليه نصف قيمتها شريكه عند ابي يوسف
 وعند محمد رحمه الله عليه الاقل من نصف القيمة ومن نصف
 ما بقي من بدل الكتابة ولا يثبت نسب الولد الاخر من الآخر
 ولا يكون الولد له بالقيمة ويغدر العقدها وهذا الاختلاف
 في علي الاختلاف في تجزي احتيلا والمكاتب فعند
 تجزي وعندهما لا تجزي واستيلاء القنة لا تجزي اجماعا
 واستيلاء المدين تجزي اجماعا فاذا عرفنا هذا فنقول اذا

فتاوى

كذا في الكافي واذا جازت
 ميرد الى المولى وهذا الذي
 ذكرنا كذا قول ابي حنيفة
 رحمه الله وفي الامم ام ولد
 ميسرة صح للاول ولا يجوز
 نكاحها وطعن الاخر ولا يجوز
 عليه بالقيمة غير انه لا يملك
 للثاني ويلازم جميعه القوم
 وهذا هو الحق

احد والاول صحت دعوت لان استولد ما وله في نصفها ملك
لا يكتفى لصحة الاستيلاء وحده ان نصيبه امر ولد له ولم يملك نصيب
صاحبه وبقي نصيب الآخر مكاتب عند ابي - ينفذ رحمه الله
وقال لا يملك نصيب صاحبه وصار كأبها امر - لا يملك
الاستيلاء واجب ما لم يكن الابري ان يواستولد امة مثله
تصير كلها امر ولد للمستولد لا مكان النمايات لانها قابلة
لالنقل وقد امكن ههنا لان الكتابة تختم الفسخ والاستيلاء
لا يمتثل فنحن الاستيلاء دوكلنا - وفنحن الكتابة في حق التملك
وهي لا يتضرر به والكتابة تنسخ فيما لا يتضرر به وتبقى الكتابة
فيما وراء بخلاف ما لو استولد مدبرة منتركة فانه لا يكمل ويقصر
علي نصيب المستولد لانه لا يمكن تكميلها اذ التدبير مانع للنقل
من ملك الى ملك فان قيل هل اقلست بفسخ الكتابة ضمنا
لصحة البيع فيما اذا باع المكاتب كما قلتم لا نفاسخ الكتابة
ضمنا لصحة الاستيلاء قلنا في تجويزه ابطال الكتابة اذا التزم
لا يرضى ببقائه مكاتب ويتضرر هو بطلانها والكتابة لا تنسخ
فيما يتضرر به المكاتب وله ان الاستيلاء يقبل التجزي اذا وقع
في محل لا يقبل النقل كالمدبرة بين اثنين اذا استولدها احدهما
فانه يتجزي ويقصر الاستيلاء علي نصيب المستولد والكتابة
تقد لازم كالتدبير ولا يقبل النقل من ملك الى ملك فيقتصر

الاستيلاء على نصيبه كما في المذمة المشتركة وإذا صار كلها له فهو
لا ينتقل المثلث اليه مع قيام الكفاية إذا لا سبيل إلى النسخ لأنها
عقد لازم والكفاية مانعة للنقل فإذا اجادت بولد آخر وادعا
اليه قد ادعى نسب ولد له نصفها مثل مثله فتصح دعواه
ويشبهه بنسبه من فإذا اجازت الكفاية بعد ذلك جعلت الكفاية
كان لم تكن وتبين أن الأمانة كلها أم ولد الأول لأن مقتضى التكامل
الاستيلاء موجود والممانع من التكامل المكتوبة فإذا انقضت الكفاية
محل للمقتضي علمه من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيار والبايع
إذا سقط الخيار ثبت المثلث به من وقت وجوده فيضمن الآخر
نصف ما يمتها لأنه يملك نصيبه لتكامل الاستيلاء ونصف عشرها
لوطيه أمة فتركه ويضمن شركه كل عقربا وقيمة الولد والولد الآخر
للآخر وهو حر بالقيمة لأن الآخر غير له الغرور لأنه وطيهما على
ظن أن نصفها على حكم ملكه وظهر بالبحر بطلان الكفاية
أن الأم لا تملك له وولد المغرور ثابت النسب منه حر بالقيمة ولكن
وطي أم ولد الغير حقيقة فيلزم منه كل العقر أيهما دفع العقر للملكة
جاء لأن العقر حقها حال قيام الكفاية باختصاصها بنفسها وإذا
عجزت يرد إلى المولي لأنه ظهر اختصاصه وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله
وعندهما هي أم ولد الأول ولا تصح دعوة الآخر وعليه جميع العقر
لأنه لما ادعى الأول صار كله أم ولد تكمى للاستيلاء لأن التكامل

ثم في المسح الكتابية لما حرر وإذا صار كلها المولد في النسخ الثاني صناد
المولد الغير فلا يثبت نسب المولد منه ولا يكون حراما عليه بالقيمة
وإنه كل العقران الذي لا يتحد عن الضمان الجارية بعد الزجر
وتعد واجبات الحد للشبهة فيجب العقر وبقية الكتابية
وصار كلها مكتوبة للمستولد بنصف بدل الكتابة لأن الكتابة
انقضت فيما لا يتضرب الكتابة ولا يتغير سقط نصف
بدل الكتابة والجمهور على أنها مكتوبة له بكل بدل الكتابة لأن
الافتتاح ضروري فلا يظهر فيها وراء الضميمة وفيه كمال التأكيد
فيها فقد الأول كما كان والكتابة هي التي تعطي العقر لا اختصاصها
بعضها أو بدلان منها فعلمنا ولو عجزت وردت في الرق برزالي الأول
لظهر اختصاصه ثم قال أبو يوسف رحمه الله يقمن الأولى لشركه
نصف قيمتها مكتوبة لأنه يملك نصيب شريكه من المكتوبة
فيضمن قيمته كما قال أبو سراج أو معسر لأنه ضمان التملك
فلا يختلف باليسار ولا العسر وقال محمد رحمه الله يفرض الإقرار
من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة لأن حق
الشريك أنا في نصف القيمة على اعتبار المعجز من الأول ولو
في نصف بدل الكتابة على اعتبار الأول ولو الأقل متيقن فيجب الأقل
وإن لم يطأها الثاني ولكن دبرها فجزت بطل التدبير عند

مجلس شورای اسلامی

لديها فلان المستولد يملكها قبل الحجر وأما عنده فلا بد بالبحر
لديها فلان المستولد يملكها قبل الحجر وأما عنده فلا بد بالبحر

طلب ان كلاهما اول ولهما الاول وان الثاني لم يكن له فيها ملك لما
 والملك شرط لصحة التدبير بخلاف ثبوت النسب لان الملك
 من حيث الظاهر كاف لثبوت النسب واستحقاق الولد بالغرور
 وامانة تدبير فلا يثبت بالتبهمات ولهذا لو اشترى امة فذبحها
 فاستمعت بطل التدبير ولو استولدها فاستحققت لم يطل النسب
 وكان الولد حرا ببقية فكذا ههنا وهي امر ولد الاول لانه يملك
 نصيب شريكه وكل الاستيلاء لا مكان التكيل وضمن شريكه نصف
 قيمتها لانه يملك نصفها بالاستيلاء ونصف عقرها الوطية امة مشتركة
 بينهما والاولى الاول لصحة دعوى علي ما هو عندنا من وان دبرها
 الاول واستولدها او اعتقها صح في خطه اي صار نصيب مدبرها
 او ام ولد او مستقرا ونصيب الساكت مكاتب على حاله عندنا فينفذ
 الثاني الاول والثاني فلان التدبير عندنا يتجزئ وكذا استيلاء المكاتب
 عندنا لما مر ان الكتابة مانعة من التكيل فيتجزئ الاستيلاء وضربة
 لافه او لا سعاية لان نصيب الساكت لم يضر وعندنا صار
 كلاهما مدبرة او ام ولد للمدبر او المستولد بعد التجزئ ويضمن نصيب
 الشريك مورا كان او مورا لا ضمان تملك واماني الثالث
 فلان الاعناق عندنا يتجزئ فيبقى نصيب الاخر مكاتب فاذا ضمان
 ولا ضمان ان مضت على الكتابة لان نصيب الساكت لم يضر
 وكان عليه وبقي مكاتب كما كان فاما خلاف العتق شيئا عليه فلا يضر

اما في الاول والثاني فلان التدبير
 عنده يتجزئ وكذا الاستيلاء
 المكاتبية عنده صح

يعني مما لا كان الاعتاق لا يجزي عتق الكل فله ان يضمه ان كان موصيا
 ويستعي ان كان معسرا لان الاعتاق يختلف باليسار والاعسار
 لكن عند ابي يوسف رحمه الله نصف قيمتها او عند مسدد رحمه الله
 يضمن الاقل من نصف القيمة ومن نصف بدل الكتابة فذا اخذوا
 علي قول ابي يوسف رحمه الله فقال بعضهم يجب نصف قيمتها
 ثمة لان الكتاب لا ينفعت في نصيبه شائعا على العتق ضرورة
 تكميل العتق من جهة العتق وقال بعضهم يضمن نصف قيمتها
 مكتوبة وهو الصحيح لان سبب الضمان الاعتاق والاعتاق صفة
 المكتوبة وان كان الكتاب لا يلزم قيمته العتق والاعتاق بعينه
 ضمن العتق لشريكه نصف قيمتها ومن جمع بذلك عليها عند ابي حنيفة
 لانها لما عجزت وردت في الرق وصارت كأنها لم تزل فيه
 فصار العتق متلفا بنصيب الشريك بالاعتاق السابق فيصير
 حكمه حكم عبد بن اثنين اعتقه احدهما فعنده ان كان معسرا
 له خيار الاعتاق والاستعفاء وان كان موسرا الهان بعينه ثم
 او يستعي او يضمن شريكه ويجمع به المشتري على العبد وقيل ان كان
 موسرا فله الرجوع وان كان معسرا يستعي كذا في الكتابة
 مكتوبة بين رجلين علفت من احدهما في بالخيار ان شاء عجزت
 فكاتب امر ولده ويضمن شريكه نصف قيمتها ونصف غيرها
 وان شاءت مضت علي الكتابة واخذت غيرها فان مضت

وان كان كاتبه لا ثم اعققت
 احدهما وهو مبرر ثم عجزت
 ضمن العتق لشريكه
 نصف قيمتها ويرجع ذلك
 عليها عند ابي حنيفة
 وقال لا يرجع عليها
 فليس له ان يضمن العتق
 لما كان الا عتاق لا يجزي
 يعق الكافل فله الرجوع

او يستعي
 ان كان موصيا
 ان كان معسرا
 ان كان موصيا
 ان كان معسرا

علي الكتابة تعلق من الآخر ثم عجزت فالولد الاول للاول والاول
 للثاني وهي ام ولد الاول واذا صار ام ولد له فعليه نصف
 للثاني وعلى الثاني جميع قيمة الولد ولم يذكر حكم العقر لانه علي رواية
 هذا الكتاب وجب نصف الثاني ونصف العقر علي الاول فيكون
 احدهما قصاصا بالآخر مكاتبه بين رجلين ولدت ابنة ثم وطئ
 احدكما الابنة تعلق منه قال يثبت نسبه منه والابنة علي حالها
 ليس لها ان تخرج نفسها من الكتابة لتكون ام ولد للمستولد وعلى المستولد
 عقرها لانه وطئها في مكاتبته ولكن عقرها للام بمنزلة كسبها وانها
 تابعة للام في الكتابة فان عجزت المكاتبه صارت الابنة ام ولد
 للوطئ وانما تصير ام ولد له من حين علق منه فلهذا يضمن الشريك
 نصف قيمتها يوم علق منه وان لم يعجز فاعتق الشريك الآخر الابنة
 وهي باقية علي ملكه ما بقيت الكتابة فيها فينفذ عقه ولا سعاية
 عليها وولد حار والكاتبه باقية علي حالها يعتق بالاداء وتعجز
 فتكامل بينهما مكاتبه بين رجلين ولدت فاعتق احدهما الولد
 عتق نصيبه منه وهو علي حاله حتى تعجز الام وتعتق فان عتقت
 عتق منها البقاء حكم التبعية في النصف الذي بقي رفقاً منه فان
 عجزت فقد زال معنى التبعية وصار الولد مقصودا وهو مشترك بينهما
 اءتقه احدهما وقد بينا حكم العبد المشترك بعتقه احد الشريكين
 واذا اختار التضمن يضمنه نصف قيمة وقت اعتائه لا وقت عجز الام

العقر علي

مكاتبة بين رجلين ولدت ابنة فوطيا الابنة فعلققت فولدت
 سهما ثم ما ثا فالابنة حرة لانها كانت ام ولد لها فتعق بموتها
 كما لو استغناها وبقيت الامر علي مكاتبتها لانها اعوز العتق في التبر
 لا يجب عتق الاصل لو كانت الامر هي التي ولدت منهما ثم ما ثا
 عتقت في جهة الاستعداد وعتق ولدها ايضا لانه بيع لها وان عجز
 ثم ولدت منهما بعد ذلك فالولد الاول رقيق لان بعجزها
 انما نعت الكتابه وصار الاول رقيقا ثم ثبت فيها حق امية
 الولد بعد انفصال هذا الولد عنها وحق العتق لا يسري الي الولد
 المنفصل حقيقة العتق كذا في شرح البسوط في شرح الطساوي ولو
 كانت جارية بين اثنين فاستولدها احدهما فجاءت بولد
 فادعا صار نصيبه ام ولد له وعتق الولد نصفه ونصفه
 داخل في كتابة صاحبه ونصيب الشريك مكاتب والجارية بالخيار
 ان شاءت مضت علي الكتابة واخذت منه العقر وستقاي
 في اداء الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وسقط نصيبه العقر
 ويضمن نصف العقر للشريك ويغرم للشريك نصف قيمة
 الجارية ولا يغرم من قيمة الولد شيئا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله
 وفي قولهما عذرت كلها ام ولد له وبطلت الكتابة ويغرم
 للشريك نصف العقر ونصف القيمة موسرا كاد او حسرا
 وعلي قياس قول محمد رحمه الله يجب ان يضمن الاقل من نصف القيمة

ومن كتابه شريكه قال في التنازع ^{نسخة} رجل كاتب جارية ثم
 مات عن ابنين فاستولدها احدهما ثم بالخير ان شاءت
 عجزت فكانت له ولده ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها
 شريكه لان الكتاب انشئت بالعجز فصارت مشتركة بينهما ارضا
 قد استولدها احدهما وان شارت مضت علي كتابتها واخذت
 عقرها لان الكتاب لا يورث ^{في نسخة} الكتاب وقد سقط الحد
 عن الوطى شبهة حق المالك الثابت له فيها بانعقاد سببه فيجب
 العقر لها واذا كاتب الرجلان جارية بينهما مكتوبة واحدا ثم
 امرت احدهما عن الاسلام فارتدت فادت المكتوبة اليهما
 ثم قتل مرتدا قال لا تعتق وليس اداها الي المرتد بشئ في قوله
 ايحيى فترحمه الله وعليه ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعتق لان
 قبض المرتد عندهما جاز كقبض المعلم بمنزلة قولهما في تصرفات المرتد
 تتوقف وتبطل بقتله فذلك قبضه نصيبه من البدل كل من سقوا
 فانهما ^{نسخة} ان كان حق الوارث فكان قبضه باطلا ويرجع
 الورثة على الشريك بنصف ما اخذ لو كان ^{نسخة} هو اخذ نصيبه وحده
 ولهذا لا يعتق نصيب الشريك منها ايضا ثم يستعونها في النصف
 الباقي فان عجزت ردت في الرق بمنزلة مكتوبة ادت نصف
 البدل الي المولين ثم عجزت ثم اشار في الاصل الي ان وان
 كاتبة في حالة الردة لم يجز قديمه لبدل الكتاب فلو حق المرتد منها

ما بقيت ص

بدأ الحرب فادت جميع الكتابة إلى الشريك الآخر لم تعتق لأن
 تبضع في نصيب ورثة المرتد باطل وإن ادت إلى الشريك
 الباقي وإلى ورثة المرتد عنت إذا كان قد قضي بلحاظ كمال الويات
 تدفع الكتابة إلى الشريك الحي وإلى ورثة الميت وأن عجزت
 بعد ما ارتد أحدهما فرداها في الرق ثم قبل المرتد من ورثة فهي
 على مكانتها لأن دفع الكتابة في نصيب المرتد باطل عند الجعنة رحمه
 ثم كانت الكتابة إذا كانت واحدة لا يمكن فتحها في البعض دون
 البعض بسبب العجز كما لو كان أحد المولين غائبا فعجزت عن الكتابة
 لم يفتح القاضي العقد بخصومة الشاهد منهما حتى يحضر الآخر
 وإذا ارتد الشريكان معا عجزت الكتابة فرداها في الرق فإن
 أسلم فهي أمة قننة بينهما وإن قتلا علي الردة فهي علي مكانتها
 وإذا كانت الكتابة بين رجلين فولدت ابنة ثمة أحد المولين
 وطى الابنة تعلقت منه وطى الآخر لا معلقة منه فقالت
 نحن نعجز فذلك لها ومراده أن للامران تعجز نفسها لأنه ثمة ما
 جعله حريته وأما الولد ليس من هذا الخيار في شيء لأنه ليس عليه
 شيء من البذل فإذا اختارت الأم المضي على الكتابة أخذت كل أحد
 منهما عقدها من الوطي وعقر الابنة يكون للامر بمنزلة الكسب
 وإن عجزت كانت كل واحدة منهما أم ولد للذي وطئها ويعتبر
 نصف قيمتها ونصف عقرها الشيك وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما

إذا كاتب الرجل نصيبه من عبد بغير إذن شريكه فلا شرك له ان يرد
ذلك ولا يرد الا بقضاء القاضي الا ان يرضى العبد ومولا الذي كاتبه
ان ينقض الكفاية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله ايضا لان ثبوت حتى
الفتح فلا يخبر بخلاف فيه بين العلماء فلا يتم الا بقضاء القاضي
او المراقبي كالرجوع في العبة ذكر في شرح المبسوط عبد بين رجلين
دبر احدهما شرا اعتق الاخر وهو موقوف المدبر بالخيار ان شاء
اعتق نصيبه وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته مدبرا وان
شاء ضمن شريكه نصف قيمته مدبرا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما
اذا دبر احدهما صادرا كله مدبرا ولا يصح اعتاق الاخر ويضمن قيمته لشريكه
موسرا كان او معسرا الا في ضمان فمالت فلا يخلفان باليسار والاعسار
وعندنا في حنيفة رحمه الله اقتصر التدبير على نصيب المدبر منع استحق الثاني
فكان للمدبر الخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد في نصف
قيمته مدبرا وان شاء ضمن شريكه الثلث وانما يعرف قيمته مدبرا عند البعض
بتقوم المومنين وعند البعض ينتقص بسبب التدبير ثلث قيمته
فكان قيمة المدبر ثلثا قيمة العن وقبة امر الولد ثلث قيمتها
قيمة لان منافع المملوك ثلاثة الاستخدام والاسترباح بالبيع وقضاء
الديون من ماله بعد الموت وبالثدبير يغوث منفعة واحدة وهي
منفعة الاسترباح فينتقص ثلث قيمته وبالاستيلاد يغوث منفعتان
منفعة الاسترباح ومنفعة قضاء الديون بعد الموت ويبقى منفعة

ملحق وهي منفعة الاستخدام فيوزع القيمة على ذلك هذا اذا
 بين احدهما شدة اعتق الآخر فان اعتقت احدهما شدة
 الآخر فالمدبر بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استشي وليس له ان
 يضمن المعتق بخلاف ما اذا كان التدبير اولاً لان التدبير اذا كان
 سابقاً للمحل وقت الاتفاق لا يحتمل النقل من مكان الى مكان
 فيثبت له ولاية تضمين المعتق لا بشرط التملك اما اذا كان
 الاعتاق سابقاً للمحل وقت الاعتاق كان قابلاً للنقل من مكان
 الى مكان فيثبت له ولاية تضمين بشرط النقل فاذا ادبره
 بعد ذلك تعذر النقل فيتعذر تضمين لان حق التضمين
 ثبت متقدماً بهذا الشرط وهو نظير الوغضب الرجل عبداً
 فدبره سوري فمات او مات لا يكون له حق التضمين لان حق
 التضمين بشرط التملك فاذا افات الشرط تعذر تضمين
 ولو غضب مدبراً فمات او مات ضمن الغاصب لان حق التضمين
 ثبت لا بشرط التملك لانه لم يكن محلاً للتمليك وهو الغصب
 كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان واذا كان المكاتب بين
 اثنين فدبره احدهما فاختر المكاتب ان يسي فهو على حاله
 وسعائه لان التدبير لا ينافي الكتابة ابتداء وبقاء والمدبر
 غير غصب على شريكه شيئاً ما بقيت الكتابة فان عجز الذي
 له يدبر بالخيار لان محل تدبيره في الاضداد قد ظهر بعد الحجر

كان حكمه في كرمه بين اثنين وبرز احدهما وتقدم بيننا كذا
 في شرح البسوط **الفصل الثاني** في ثبوت المكاتب وتجزئه وموت المولى
 مكاتب مجز من نجس وقار اخروني فان كان له مال حاضر او غايب
 برجي وجوده اخربومين او ثلثة ايام ولا يزا على ذلك وهذا قول
 ابن عتيقة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرد رقيقا
 حتى يتوالى عليه نجان واحدا من السنة في الكتاب في التاجيل والتضم
 والقبول وانما الاجل بنجم واحد يرد حصته كان للمولى حق الفسخ في قولهما
 الا ان يكون له مال حاضر او غايب برجي وجوده فيؤخر يوعا ويومين
 او ثلثة ايام لا يزا عليه وقال ابو يوسف رحمه الله لا يفسخ حتى يتوالى
 عليه نجان لقول علي رضي الله عنه اذا توالى على المكاتب نجان ورد
 في الرق ولما انزل امضى بنجم صار كانه كتب عليه ذلك حاله ولو
 كان كذلك لا يؤخر زيادة على ما قلنا فكذا هذا والحديث اخلافت
 الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ابايكون قول البعض حجة ذكره في الجامع
 الصغير والشيخ الاثر في الهداية التي ضربت لابلاء الاعذار كما مال النظم
 للنفق والمديون للفقهاء كذا في الهداية ولنا ما روي عن ابن عمر رضي الله
 عنهما مكاتب المجز عن بنجم فزده في الرق وليس في حديث علي رضي الله
 عنه اذ اكر بنجما ما حكمه فهو مكاتب عنه قاله في النكاحي فاذا
 مجز انه يكتب عن اداء بدل الكتابة واراد المولى ان يفسخ عقد الكتابة
 ويرد في الرق ان يوقي المكاتب بالفسخ لا مثلك ان يفسخ العقد

كذا في اجماع الصنفين
 والكتاب في التي فيه بنسب
 لابلاء الاعذار كما مال النظم
 للنفق والمديون للفقهاء
 كذا في التبيين

الجدير

فان ابيها

لان الكتاب في نفسه وفي ما في يده من الاكساب لسيدة لا
 تملكه كسب حجة كذا في الكافي وان مات وله مال لم يمتنع وبوي
 كتابته من مال يحكم مقتضى آخر حياته وكذا يحكم مقتضى اوله
 وما بقي من ماله فهو ميراث لورثته وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه
 وبما اخذت علمنا وقال زيد بن ثابت تنفس الكتاب بموته وبموت
 غيره ما ترك فهو لمولاه وبما اخذنا من ابي محمد كذا في التبيين
 وحكم بموته جدا والارث ميراثه وعق بنيه ولده وانما كتابته
 او بشر احم او كتب ميراثه صغيرا او كبيرا بمرة قاله في الوقاية
 فان مات لا من وفاء ولكن ترك ولدا فان كان الولد مولودا
 في كتابته فانه يسعي على نجوم ابيه عند علمائنا وان كان الولد
 مشترى فكذلك الجواب في قول ابي يوسف وحكمه رحمه الله
 يسعي على نجوم ابيه وكذلك اذا كان مكان الولد اشتراه
 المكاتب يسعي على نجوم المكاتب عندهما وعلي قول ابي حنيفة رحمه الله
 لا يقبل من الاب بدل الكفالة ويباع كسائر اكسابه ويقال للولد
 المشتري اما ان تؤدي بدل الكفالة في الحال او ترد في الرق ولا يمكن
 من السعاية على نجوم الاب كذا في الذخيرة مكاتب مات وله ولد
 من حرته وترك ديناه فيه وفاء لمكاتبته ففي الولد وقضي به
 على ما قلناه في الميراثين ذلك قضاء بعجز المكاتب لان القضا
 قرر حكم الكفالة لان من قضية قيام الكفالة ان يكون الولد

كذا في التبيين صح

وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه
 وبما اخذ علمنا وقال زيد بن ثابت
 بموته وبموت غيره ما ترك فهو لمولاه
 وبما اخذنا من ابي محمد كذا في التبيين
 وبما اخذ علمنا وقال زيد بن ثابت
 بموته وبموت غيره ما ترك فهو لمولاه
 وبما اخذنا من ابي محمد كذا في التبيين

ما يحل بموالي الامر والعقل عليهم مع احتمال ان يعتق اللاحق
 فبعد الولاء لم يولي نفسه كذا في الجامع الصغير وان اختصم موالي الامر
 بموالي الاب في ولاء نفسه لموالي الامر فهو جنداء بعجز الكاتب
 والغرض ان القضاء في المسئلة الاولى يقصر حكم الكتابة لان منعية
 قيام الكتابة ان يكون الولد ملحقا بموالي الامر والعقل عليهم
 مع اتمه الى ان يعتق الاب فيجوز الولاء لموالي الاب فلم يكن
 القضاء بما يقصر حكم الكتابة نسخا للكتابة وفي المسئلة الثانية
 الاختلاف وقع في الولاء مقصودا اذا ثبتني علي قيام الكتابة
 وانتفاضها لان الكتابة ان استقضت كما قال زيد استقر للولاء
 علي موالى ومات عبدا وان بقيت كما قال علي وابن سعود وعق
 الاب بالاداء وانتقل الولاء لموالي الاب واستتر عليهم
 فاذا اتخذي القاضي بالولاء لموالي الامر كان قضاء في فصل محمد
 فيه فينفذ قضاءه وكان تعجيزا ذكره في الكافي وهذا كله
 فيما اذا مات الكاتب عن ولاء فاديت الكتابة لمن ولد
 فاداهما واما اذا مات لامن ولاء ولا من ولد فاختلوا في بقاء
 الكتابة قال الاسكاف تنسخ حتي لو تطوع انسان بالداء
 بدل الكتابة عنه لا يقبل منه وقال ابو الليث لا تنسخ بالمد
 يقض بعجزه حتي لو تطوع به انسان عنه قبل القضاء بالفسخ
 جاز ويحكم بعقده في آخر حجية كذا في التبيين واذا مات الكاتب

الامر

عن وفاة وعليه دين وله وصايا من تدبير وغيره وترك شيئا ولدا حرا
ورولدا له ولد في المكاتب من امت بدي من تركته بديون الأخت
شربدين المولي ان كان له بالمكاتب فان ادبت حكم بحريته
والساني ميراث بين اولاده وبطلت وصاياه لا يبرع وقد بينا
اذا استناد العتق انما يظهر لي حكم الكتاب دون وصاياه ورضا
المكاتب في الحاصل علي ثلثة اوجه احدها ان يوصي ببنين من اعيان
كسبه فهذه الوصية باطلة سواء ادي الكتاب في حال حيوة او مات
قبل الاداء لان في الوصية بالعتق يراعي قيام ملك الموصي وقت
الايماء وملكه وقت الايماء لا يحتمل الوصية والثاني ان يقول
اذا عتقت فتلت مالي وصية لك فان ادي بدل الكتاب بعتق
شتمات جازت الوصية لان الشتمات بالشروط عند وجوده
كالنجدة وان لم يردحي مات فهذه الوصية باطلة والثالث
ان يقول ثلث مالي وصية لفلان ولم يرد بدل الكتاب بتمات
فهذه الوصية باطلة عند ابجنيفة رحمه الله صحيحة عندهما وهو
نظير ما تقدم في العتاق اذا قال كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر
شتمعتي فملك مملوكا فان مات المكاتب وترك الفاء وعليه
للمولي الف درهم دين وبديل الكتاب بدي بديل الكتاب بدينا
وفي القياس يبدأ بالدين وان لم يترك مالا الا دينا علي انسان
فاستعي الولد الولو في الكتابة ولا دين على المكاتب نحوها

فمعه وقلأبس من الدين ان يخرج فانه يرد في الرق كذا في
 شرح البسوط وان مات الكاتب وعليه دين وجناية وبدل الكتابة
 ومهر امرأة تزوجها بغير إذن الولي بأي بالدين ثم بالجناية ثم بمبلغ
 الكتابة ثم بمهره الاقوى فالاقوى قاله في خزانة المفتين مكانت اثرب
 ابنه ثم مات وترك وفاء ورثه ابنه لانها ادي بدل الكتابة بحكم
 بعتق الكاتب في آخر جزء من اجزاء حيوت فيعتق ابنه في ذلك
 الوقت لانه تابع له فهو حر مات عن ابن حر فيرثه وكذا لو كان
 هو وابنه مكاتبين كناية واحدة لانها صار كخص واحد واذا حكم
 بعتق احدهما في وقت حكم بعتق الآخر في ذلك الوقت رطل
 ادمه مات عن ولد حر فورثه ولو مات المكاتب وترك مالا وولدا
 حرا وولدا كاتبا معه او ولد في كتابته ووصيا فالوصي
 يؤدي بدل الكتابة من ماله وبقوى في آخر جزء من اجزاء حيوت
 ورثه اولاده اما الولد الحر فظاهر وكذا الاخوان لانهم
 يعتقدان من وقت عتقه ككاسر وملك الوصي بيع العرو من
 لانه من باب الحفظ ولا يملك بيع العقار والدار ارضهم والدنانير
 لان ليس من باب الحفظ ولا يرف الوالد المولود من الولد الحر
 ان مات الولد الحر قبل اداء بدل الكتابة لان ذلك ليس من حقوق
 كناية ابيه فلا يظهر استناد العتق فيه كذا في الكافي مكانت ادي
 الى مولاه من الصدقات ثم عجز فهو طيب للولي لا يبدل الملك

١
فإن الصدقة كانت ملكا للمالك فمما سارت ملكا للمولى بالاداء
وبعد جبريل الملك تحل الصدقة للغني والمساكين فان روي عن
برية كانت تصدق عليها وهي كاتبة تفدي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فتشاور فيها وكان يقول هي لها صدقة وشاهدية هذا
اذا عجز بعد الاداء واما اذا عجز قبل الاداء لم يذكر ههنا وذكر في
موضع آخر ان ذلك طيب للمولى ايضا وان كان غنيا اما على قول
محمد رحمه الله فلا شك فيه لان عنه يتبدل الملك ولهذا
قال الكاتب اذا عجزت طيرة اشعر عجز تبطل الاجارة فاذا تبدل
الملك حل له الصدقة واما على قول ابي يوسف رحمه الله لا يتبدل
بل ملكا العجز بل كان للمولى في كسبه نوع ملك فنية يرد له العجز
ولهذا قال في سلة الطيرة لا تبطل الاجارة وادلم يتبدل الملك
فعلى هذا القياس لا يحل عندك والصحيح يحل ايضا عندك لا سيما لا يخفى
في مثل الصدقة لكن انما لا يحل للغني الماشي لان في التصديق عليه
شع استدلال به لان بالصدقة تسقط الذنوب عن المتصدق
في غير المتصدق عليه كالألة للتصدق في سقوط الذنوب عنه
فمنه على الغني والمساكين بطريق التعديل لا بد ليس للاستقام
ان يذل نفسه لا عند الحاجة أو القصد أو الحاجة انما لا يباح له وان
كان محتاجا لان له زيادة حرمه ليست لغية وعلى هذا القول
اذا تصدق على ابن السبيل ثم انه وصل الى ماله واحله لا بأس

فقد ترك الفقير اذا تدهر على
ثم استغنى له ما كان يتنزل
من تلك الصدقة

ابن جني قال من تلك الصدقة قاله في الجمع الصغار والاعلى
اذا استغنى الكاتب واستغنى بطيب له ما بقي من الصدقة في يد
كذا في الهداية عبد جني فكا شبه مولا، وهو لا يعلم بالجناس
شبه عجز فانما يدفع او يفدي لانه زال المانع من الدفع قبل انتقال
الحق عن الرقبه فوجب الدفع او الفداء وكذلك مكاتب، ان
نلم يقض به حتى عجز وان قضى عليه في كتابت ثم عجز فهو
دين يباع فيه وهذا قول الجنيفة ومحمد رحمهما الله وهو
قول ابي يوسف رحمه الله الآخر وكان يقول اولا اذا عجز قبل القضا
بيع فيه ايضا وهو قول زفر رحمه الله ذكره في الجمع الصغار
وزاد عليه جازية الكاتب عندنا لا يصير ما لا يفضله او يروى
او بالموت من وفاء وعند زفر رحمه الله يصير ما لا في الحال
له ان المانع من الدفع طالع وقت الجناسية وهو المانع من جني
ان يصير موجبة للقبض في حق الوقوع بجناسية الهدية او بالولد
ولنا ان الاصل في جناسيات العبيد وجوب الدفع الا ان يند
التسليم لوجود المانع من الانتقال من ملك الى ملك والمانع
هذا قابل للفتح والذوال فلما كان المانع متروكا في قبض الانتقال
عن لزوم الاصل الا بالقضاء او بالرضاء كالعبد المبيع فلا
ابق قبل القبض لا ينقض البيع الا بالقضاء لانه ذو احتمال عود
بخلاف التبرع والاستيلاد لان المانع ثابت بعينه ولا يقبل التبرع

الحائز صح

فوجب التوبة بالتوبة وان كان الصالح المكاتب عن دمه عند اقترابه
ولم يؤد بدل الصلح حتي عجز ورده في الرق فالصلح في حق التوبة فارد
ولا يؤخذ به الا بعد الحق عند ايجنته رحمه الله لان الصلح
عن عمد المصلح ليس من التجارة ولا من المكسب لانه بدل المال
لا من المال فلا ينفذ على التوبة الا ان يطلب به في حال الكتابة
لان لا يتناول حق التوبة لانه يجب في دمه ويؤديه من نفسه
ولان صار حق التوبة فلم يصح وعندهما يؤخذ به في الحال
لان دين وجب عليه واستقر وجوبه لانه صالح وله ولا به
الصلح فلا يظلم بعجزه كدين الشراء والاستفاد وان اقر
مكاتب بان يقتض بالاصبع خرة او امة او صبة فعند ايجنته
هذا اقرار بالجناية يؤخذ به مادام مكاتباً فاذا عجز لم يؤخذ به
كما سرقنا وقال محمد رحمه الله هذا اقرار بالجناية الا انه
ان كان قضي عليه لم يسقط بعجزه لتقرر وان لم يقض به عليه
لم يؤخذ به بعد العجز لعدم تقرر وقال ابو يوسف رحمه الله هو
اقرار بالمال فيلزمه في الحال وبعد ما عجز كما قال في الدخول
في النكاح اذا اقرب فانه يلزمه في الحال وبعد العجز لكونه اقراراً
بالمال اذ قد سلم وله عبيد وكاتب ابنه فقتل المرتد بطل عقد
الكتابة وعند زفر رحمه الله جازت الكتابة بلا ثبوت السلم برث
ماله في وقت رده فظهر انه كاتب عبد نفسه ولما كان

علي ملك الاسب حين كاتب الابن فلا ينفذ بملكه بجد مكاتب
ارتمد وحق بدار الحرب يوقف ارض فان مات ادي بدل الكتابة
من ماله وقسم ما بقي من ورثته فان عاد مسلما يسلم ماله اليه
وعند ذفرحه الله لحاقه كونه فتودي كتابته من كسبه ويحكم
بعقده كحقوق الحر كذا في الكافي واذا قتل عبد المكاتب رجلا خطأ
فيل للمكاتب ادفعه او افده بالدية لانه احق بكسبه مستحب
بالصرف فيه كالحر الا يرى ان ملك بيعه فلذلك يخاطب بدفعه
بالجناية بخلاف نفسه وولده الذين لا يستطيع بيعهم فانهم داخلون
في كتابته فلا يملك دفعهم بالجناية كما لا يملك بيعهم ولان من
يؤلف في كتابته فهو ملك لمولاه كنفسه واذا قتل عبد رجلا عمدا
فله ان يصالح عنه لانه يشتد بالتصرف فيه فله ان يصالح من جناية
علي مال يؤديه لتسلم له نفسه كالحر ذلك في ملكه ثم يؤخذ به
وان عجز لانه مال التزعة بتصرف مملوك له بسبب عقد الكتابة
فيؤخذ به جحد الحجر بمنزلة ما يلزمه بالضرر وان جنت امته
جناية خطأ بئاعها او وطئها فولدت منه وهو يعلم بالجناية
فهذا منه اختيار وعليه الارش وان قتل عبد له عمدا فالعبد
في قتل مولاه عمدا كاجنبي اخذني وجوب القصاص عليه
كالحر اذا قتله عبده فالمكاتب مثله ثم المكاتب اذا قتل عمدا
فهو علي ثلثة اوجه ان لم يترك وفاء فالقصاص واجب للمولى

لا يشبه عبد حبيب مات عاجزا فله ان يستوفي القصاص من قاتله
 وان ترك وفاء وله وارث سوى المولى فلا قصاص على القاتل
 لا شبيه من يستوفيه فان في قول علي وعبد الله بن مسعود رض
 يموت حرا فيكون استيفاء القصاص لو ارثه وعلي قول زيد رض
 يموت عبدا فيكون استيفاء القصاص للمولى واختلف الصحابة رم
 لكن شبهة معتبرة ومع انعدام المستوفي لا يجب القصاص وان قتل
 ولا وارث له سوى المولى ففي قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
 يجب القصاص لولاه وعند محمد رحم الله لا يجب قاله في شرح
 رلوقته الكاتب خطأ وقتل المولى مكاتب خطأ فما كان لا جنبيين
 اما المولى لا يقتل في العمد وفي شرح الطحاوي واما المكاتب اذا
 جنى فان كان عمدا في النفس يقتص وان كان خطأ في النفس

او فيما دون النفس عمدا او خطأ فلا قصاص ولكن يجب عليه
 في ماله الاقل من قيمته ومن الدية الا عشرة دراهم ذكر في **الكتاب**
 المكاتب اذا جنى جنابة موجبة للمال كانت جنابته عليه يجب
 الاقل من قيمته ومن الارش كذا في قاضيخان وان جنى عبدا
 ثم عتق المكاتب فهو علي خياره لانه انما كان مخيرا بين الدفع
 والفداء باعتبار ملكه وقد تقرر ملكه بالعتق وان عجز فالخيار
 الى المولى لان الملك لم يعجز وتقرر للمولى فيعز بين الدفع والفداء
 كما يخبر الموارث بعد موت المورث في جنابة عبده المحر وان كان

اني في ص

فتولى ص

الوعد وامراته مكاتبين مكاتبة واحدة فولدت ولداً فقتله الولد
 وقيمت به اكثر من المكاتبه فقيمت علي مولاه في ثلاث سنين
 ولدت ولداً فقتله الولد فليجب عليه القصاص بقتله ولكن
 اخل في المكاتبه فعلى الولي قيمته بقتله كما تلزمه لو قتل المكاتبه
 بالمال بنفس القتل يجب موجلا في ثلاث سنين وان كانت الكاتبة
 دخلت قاضيه بها لان القيمة واجبة للام فان الولد دخل
 مكاتبها حتى يضمن كسبه لها فكذلك بدل نفسه وقد بينا ان
 ولد جزء من اجزاء الام يتبعها في الرق والحرية فكذلك لا نسب
 بالمكاتبه وقد كان للولي ان يطالب الام بجميع المكاتبه وقتي
 وفق الدينان نقاصا اذا استويا لانه لا فائدة في الاستيفاء
 من علي الولي اداء فضل القيمة الي الام لان المقاصة انما
 تكون بقدر بدل المكاتبه ورجعت الام علي الاب بما ادت
 منه من ذلك لانها صارت قاضية بدل الكاتبة بالمقاصة
 كغيرها من كسبه فيرجع علي الاب بحصته وان كانت امه
 علي الولي القيمة الي الام لان المقاصة لا يقع بين الحال
 الموجل فتستوفي منه ما حل وهو القيمة لتستقين به في مكاتبها
 اذا حلت وان كان الابن مكاتباً فقتله الولي ثم حلت
 لقيمة اقتص منها بقدر الكاتبة ان كانت المكاتبه الميت او لم يحل
 لان الولد المقتول هنا مقصود بالمكاتبه وقد كان مطالباً

جميع المبدل عند حله والاجل لا يبقى في حقه بعد موته ان ارثت وقل
فانه احلت القيمة فقد تحقق الوفاء فقد صار قصاصا مبدل الكتابة
حلت اوله محل ويودي الي الورثة المولي فضل القيمة والاب
والام حصتهما من المكتوبة لان الابن المولود جميع المبدل
في حياته رجع عليهما حصتهما منها فكذا ان اذا صار مؤديا
ببدل رتبته بعد موته ثم يقسم ذلك كله بين ورثة الابن علي
فرائض الله تعالى ويرث ابواؤه معهم لان عقده استند الي حال حيوته
فكذا ان عقدهما لا اعتماد العقد في حقهم كذا في شرح المبسوط المكتوب
اذا جني جنائيات تجب لكل ولي جنائية قيمته تامة وعندنا يجب
للكل قيمة نفسه مرة واحدة قاله في المجموعة على المذاهب الاربعة
جنائية المكاتب تتعلق برقبته الاقل من قيمته ومن الارش ولو حكم
به الحد لم يجز ذلك حتى لو عجز قبل الحكم به للمولي الدفع او اعداء
وبعد الحكم لا خيار له ويباع فيه ويقسم بين اولياء الجنائيات
الي وثنت البيع وعند ذفر رحمه الله لا خيار له في الصورتين ولو
جني بعد البيع له موجب آخر ولو اقر جنائية خطأ يلزمه ثم اذا عجز
بطل اقراره وقلا لا يبطل اذا عجز بعد الحكم وكذا الخلاف فيه اذا صالح
ثم عجز كذا في التهذيب وانا نحضر الكاتب بيرا في الطريق فوقع
فيما انسان فعليه ان يستقي في قيمته يوم حضر وان وقع فيها
آخر بعد ما قضى للاول شره في تلك القيمة ولو سقط

حايظ له ما يثل قد اشهد فيه علي انسان فقتله فعليه ان يسع
 في قيمته وان وجد في داره قتيلا اخذ بقيمته يوم وجد القتيلا فيها
 لان التدبير في دار الب فيكون كالحية في فلاة ولو وجد القتيلا
 في داره جعل كالمقاتل له في وجوب البدل فكذلك المكاتب
 الا ان تكون قيمة المكاتب اكثر من الدية فنقص حينئذ عشرة
 دراهم ثم اذا عجز فان كان قد قضى عليه بالسعاية فهو دين
 عليه يباع بها وان لم يقض بها عليه خير المولي بين الدفع
 والغداء الا علي قول زفر رحمه الله فانه يقول الواجب قيمته
 يباع فيه بناء علي اصله الذي قلنا ان موجب جنائته القيمة
 ابتداء وقد ذكر في كتاب الجنائيات ان ابا يوسف رحمه الله
 كان يقول بهذا مرة ثم رجع عنه فقال بخير المولي كما هو مذموم
 وان نفي عليه فالواجب ارش المالك وان قتل رجلا عمدا
 فعليه القود وان قتل ابن المكاتب او عبده فلا قود علي القاتل
 اما الابن فلانه من وجه مملوك للمولي حتى لو اعتقه ينفق
 عنقه ومن وجه هو مملوك للمكاتب حتى يكون احق بلسبه
 فاشتبه من يجب القصاص له وذلك مانع من وجوب القصاص
 واما عبده فلان للمولي فيه حق المالك الا يري ان يجزه يسه
 في ملك المولي ومن وجه هو ملك المكاتب حتى يسه ملكه فيه
 اذا عتق فيشتبه من له القصاص ولكن علي القاتل القيمة لما تعذر

اعيب القصاص وهو المكايب بمنزلة ساير الكاسب والله اعفو وغفور
باطل وان قتل المولي مكاتبه خطأ او عمدا فعليه قيمته تقضي بها
كطالبه وكذلك لو قتل ابنه وان اقر المكايب بجناية خطأ او عمدا
فلا قصاص فيه واقراره جائز مادام مكاتباً وان عجز ورد في الرق
يطلب عنه قصتي عليه او لم يقض وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وذكر
ابن ابي شيبة في الجنائيات ان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله قالوا لو اخذ
بما قصي عليه منها خاصة وبما اداه قبل العجز لم يتردد عندهم
جميعاً كذا في شرح الميسوط واما المكايب اذا جني جناية موجبة
للمال فوجبه عليه دون سائر خلاف بين علمائنا رحمهم الله
واما اختلاف في ان الواجب بنفس الجنائيات ما اذا فعلت قولاً ابي حنيفة
وابي يوسف الآخر الواجب هو الدفع وانما يتحول الواجب الى المال
باحدي معان ثلث اما قضاء القاضي بالمال واما الاصلاح على المال
واما وقوع الياس عن الدفع بالعتق او بالموت عن رداء وعلى كوا ابي يوسف
الاو^ل وهو قول زفر الواجب بنفس الجنائيات هو المال كذا في^{الكتاب}
ولا يقطع المكايب في سرقة من مولا وكذلك في سرقة من
ابن مولا او من امه او من مولا او من ذي رحم محرر من مولا
وكذلك لو سرق مولا من المكايب فان سرق المكايب من اجنبي
شدد في الرق فاشترأ ذلك لرجل لم يقطع وان سرق المكايب
من رجل ولذلك الرجل عليه دين فان لم يقطع^{لكن لا يقطع} بينهما

بسبب وجوب الدين للسروق منه على الفارق فان عجز المالك
بطلب السروق منه دينه نقضي القاضي ان يباع له في دينه
وقد ابي المولي ان يفديه فانه يقطع في القياس لان السروق منه
لانه يصير مالكا وان قضي القاضي بان يباع في دينه ولم يذكر الاستحسان
وهو انه ينبغي ان لا يقطع لان مالبة العبد سارت له بقضاء القاضي
فانه اذا بيع في الدين تصرف منه اليه فيجعل هذا بمنزلة مال له سار
المالك له في رقبته من ايراث الشبهة ولكنه استحسان ضعيف
فهذا المذكر وكذلك العبد الماذون في جميع ما ذكرنا وان
سرق المكاتب من مكاتب آخر لم يقطع كما لو سرق من مولا
وكذلك ان سرق من عبد كان بين مولا وبين آخر وقد اعترف
المولي نصيبه منه واذا سرق المكاتب من مضارب مولا من مال
المضاربة لا يقطع وكذلك لو سرق المكاتب مال رجل لمولا عليه
مشرك لا دين لان فعله في العرقه كفعل المولي ولو سرق المولي
هذا المال لم يقطع وكيف يقطع وانما اخذ بحق لان صاحب الحق
لا يفسد بجنس حقه له ان ياخذ فاما اذا كانت العرقه موهبة
قطعا جميعا لان دين المولي ثابت في ذمة المديون وذلك لا
يوجب له حقا فيما ليس من جنس حقه في مال المديون فلماذا
يقطع المولي والمكاتب بسرقة كذا في شرح البسوط وان مات
السيد لم تنفع الكتابة لانها حق العبد فلا تجل بموت السيد

والتدبير والمومية الولد والدين وكما لأجل فيه الامارات الطالب ويودي
المال الي ورتت علي نجومه لان النجوم حقه لانيه لأجل وهو حق المطلوب
في السجل بموت الطالب كما لأجل في الدين بخلاف ما اذا امات الطالب
حيث يغفل لأجل لان ذمته قد خربت وانتقل الدين الي التركة
وهو حين هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو كاتبه وهو مريض لا يصح
تأجيله الا من الثلث وقد ذكرناه كذا في التبيين وقيل له اذ المال
الي ورثة المولي علي نجومه لان استحقاق الحرب له بهذا الطريق
والسبب العقد علي هذا الوجه فيسقي بهذه الحصة ولكن الورثة
يخافون المورث في الاستيلاء فان حردوا عنق وسقط مال الكتابة
وان اعتقه علي الورثة لانيه ذمته كذا في الكافي وهذا لان
الحاكم لا يملك بسائر اسباب الملك فكذلك بسبب الورثة قال في المحقق
والقياس في اعتناق الكل ان لا ينفذ عنهم ولا يسهل حقهم في بدل الكتابة
لاضافتهم التعريف الي ما ليس بملكهم وانما احكمنا بعده استحقاقا
لا بد احتياقي محله مسقط لبدل الكتابة عنه فيمكن ان يجعل اعتناقهم
اسقاطا منهم لبدل الكتابة اذ هو حقهم وقد جري فيه الارث
صونا للكلام عن الالغاء وبراءته عن بدل الكتابة سبب لعققه
كما لو ابراء المولي وكما لو قالوا امرجنا ابرأناك عن بدل الكتابة بخلاف
ما اذا اعتق بعضهم لان اعتناك البعض لا يسقط عنه شيئا من
بدل الكتابة الا يري انه اذا اعتق بعضه بالتدبير بموت المولي

لا يسقط عنه شيء من بدل الكتابة ولا يصير ابراء عن نصيبه لانه
بغير ابراء اقتضاء نصيبها لاعتنا قسم والعنق لا يثبت بابراء
البعض او اداء البعض لاني بعضه ولا في كاه فلا يثبت الا براءة لانه
لذا لم يثبت المقتضى لا يثبت مقتضى ولا جازان يثبت الا براءة
من الكل لان الكل حق الكل لاحقه قاله في الكافي واذا مات المالك
من ولد حرجي او رجل يوديعه فقال هذه المكاتب فانه تؤدى منها
المكاتبه فتبين من هذا المسئلة ان بموته عاجزا لا تنفع الكتابة
ما لم يقض القاضي بفسخه لجواز ان يظهر له مال او تبرع انسان
باداء بدل الكتابة عنه وهكذا فرحا ابن سماعة في نوادر
شراقرار الرجل بالوديعة للمكاتب صحيح في حق فتؤدى منها
الكتابة ولكن لا يصدق على جبر الولاء لان لوقار عليه بوجه في حق
موالي الامرولات منهم بالتقصد الي ابطال حقهم في جبر ولا
الوجه وان اريت لوقال المولى بنفسه هذه وديعة عندي للمكاتب
او قربدين مثل الكتابة او قال قد كنت استوفيت الكتابة قبلي ومثله
اكان يصدق في جبر ولا الولد اليه فكذلك غيره وبهذا تبين
انه ان تبرع انسان عنه بقضاء الدين بعد موته لا يحكم بجبريته
بخلاف ما ذكره ابن سماعة في نوادر وهذا لان ذمته بالموت
يخرج من ان يكون محلا صالحا لبذل الكتابة فلا بد من خلف تبقي
باعتباره والخلف ماله دون اموال الناس فاذا ظهر له مال نقدنا

بوجه الخلف واذا تبرع انسان بالاداء فلهما تبين به وجود الخلف وقت
 موته فلهذا لا يحكم بعنقه في حق موالي الامور يجعل المقر بالوديعة
 كما يتبرع بالاداء في حقهم واذا ترك الكاتب ام ولد وليس معها
 ولد بيعت في المكاتبه وان كان معها ولد بيعت فيها علي الاجل الذي
 كان له الكاتب صغيرا كان ولدها او كبيرا وان كان ترك ما لا
 له يوخو الي اجل فصار حلالا في قوله ان يخيفه ورحم الله وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله حال ام الولد بغير الولد كالحال مع الولد في
 جميع ذلك حتى سعي فيها علي الاجل واذا تركت المكاتب ولدين
 ولد له في المكاتبه وعليه دين ومكاتبه سعيها في جميع ذلك لقيامها
 مقام الاب وابيها اياه ليرجع علي صاحبه وايهما اعتقه
 المولي عتق بالواعتقه في حيوة ابيه وعلي الآخر ان سعي في جميع الكا
 التي بقيت علي الاب وللغرماء ان ياخذوا اليه شيئا وبيعهم اليه
 ولا يرجع الذي يودي منهما علي صاحبه كذا في شرح المبسوط
 بين كاتب عبيد له مكاتبه واحده ثمان احدهما عجز ورده الكو
 وقدمه الي القاضي فرد القاضي ولم يعلم القاضي بمكاتبه الاخر
 معه فاذله لا يصح رده ولومات احدهما عجزا فالكاتبه لا تنفخ
 ولو كان العبد واحدا فضع المولي او القاضي الكاتبه في نصفه او كله
 حالة القدرة علي الاداء يكون الرد باطلا فان غاب هذا الذي ر
 في الرف بسبب عجزه وجاء الآخر واستغاه المولي في نجم او في ثمان

فمجهز فاراد ان يرد ، او القاضي فليس له ذلك ولو ان رجلين كاتباً
بدا مكالمة واحدة فغاب أحدهما وقدم الشاهد العبد الى القاضي
وقد عجزه لا يرد في الرق حتي يجتمع امرليان جميعاً وهذا الجواب
على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وهذا بخلاف رجلين
لكل واحد منهما عبد علي حدة كاتبهما كتابة واحدة ثم عجز
احدهما كان مولاه ان يفسخ الكتابة وان كان المولي الآخر غائبا
واذا كان لرجل عبد وقد كاتب فمات المولي وترك ورثة فاراد
بعضهم ان يرد الكتابة قيل ان يجتمعوا جميعاً قال له ذلك وقال
لا يرد ، المورث لا يقضد القاضي في احدي الروايتين فان كان
الكاتب هو الميت وترك ولدان في الكتابة ^{فلا يجوز} ~~فلا يجوز~~
جميعاً لم يستطع المولي ان يرد واحد منهما في الرق والاخر غائب
لذا في التافارخا ، واذا اشترى الكاتب عبداً من مولاه او من غيره
فوجد به ^{عيباً} ~~عيباً~~ فله ان يرد ، علي البائع فان عجز ثم وجد السيد به
عيباً وقد اشترى الكاتب من غير السيد فليس له ان يرد ، بالعيب
مكاتب اشترى عبداً ثم باعه من سيده ثم عجز فوجد به السيد
عيباً لم يستطع رد ، علي عبده ، ولا يرد ، علي بائعه من عيبه
وكذلك ان مات الكاتب بعد العجز ثم وجد السيد بالعبد
عيباً لم يرد ، كذا في شرح الميسر الكاتب اذا تزوج بنت مولاه
ثم مات المولي لا يفسد النكاح فان مات الكاتب بعد ذلك

المورث صح

عيب صح

فلا يجوز ان يرد

ان ترك لا يبطل الشكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول
لا يجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليه الاعتماد
بثلاث حيفى ويجب المهر وان كان معها وارث آخر كذا في خزائن الفتي
واذا اصاب به الكاتب فالكاتب احق بالصلوة عليه لانه شئب وقد
كان احق به في حيوة وعليه كفنه بعد موته فيكون هو احق بالصلوة
عليه الا ان كان حاضر مولا فينبغي له ان يقدمه للصلوة عليه لانه
ملك مولا فلا ينبغي ان يقدم عليه للصلوة على الجنازة وان كان
الحق له كذا في شرح البسوط اذ امارت الكاتب عن وفاء فقد ف
انسان لا يجد كذا فله في قاضي خان ~~في القضاة~~
الكاتب لا يحس في دين مولا في الكفاية وفيما سوي دين الكفاية
اولان ذكره في السراية في التبعة سبل علي بن احمد عن اشترى
عبد الله قال للبائع قد كنت كاتبته بعشرين دينارا وانك البائع
ذلك هل يكون العبد مكاتباً من المشتري فقال لا كذا في التارخ
عبد كاهن بن سلم وذي فكتب الذي نصيبه باذن شريكه
علي خمر تجوز الكتابة في قول ابى حنيفة رحمه الله ولا تجوز في قول
ابي يوسف ومحمد رحمه الله ولا يضمن للمسلم في ما اخذ النفراني
من الخمر سواء كاتب باذنه او بغير اذنه وان كاتبه جميعا علي خمر
مكاتبته واحدة لم تجز في نصيب واحد منها لان العدة واحدة فان
اذي اليهما عتق بوجود الشرط وعليه نصف قيمته للمسلم وللذي

فتاوى

نصف الخمر ولو كان ذبيحاً كاتباً عبداً على خمرة أو اسلم أحدهما
 فليسما جميعاً قيمة الخمر بغير اسلم لأن العقد واحد فيجعل السلام
 أحدهما في تحبض القبض للخمر كما سلاهما أو اسلما تحبض الخمر قيمة
 عليه ولا يعتق بأداء الخمر بعد ذلك كذلك إذا اسلم أحدهما وإذا قبض
 أحدهما حصته من القيمة كان القبض مشتركاً بينهما كما لو قبض أحدهما
 للمقبول أو اسلم ذكره في شرح المبسوط رجل كاتب نصف عبداً صار
 نصفه مكاتباً لا غير فإذا اراد العبدان بخرج من المصرف ليس له أن
 يمنع من ذلك وإذا اراد أن يستخدمه يوماً ويخلي عنه يوماً فله ذلك
 في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء حتى يودي أو يحجز
 كذا في خزائن المفتين رجل كاتب نصف امرأة فاستدانت ديناً
 سعت في جميع الدين فإن عجزت كان جميع الدين في جميع رقبتهما
 تبع في ذلك وكذلك أن كانت لشريكين وكاتبتها أحدهما بأذن
 شريكه فاستدانت ديناً سعت عجزت فالدين في جميع رقبتهما تبع فيه
 قال في شرح المبسوط وفي نوادر ابن ابراهيم عن محمد بن رجل كاتب
 عبد الغير بغير امر صاحب العبد على ألف درهم ثم حط عنه
 خمسمائة فبلغ المولى فأجاز قال فأنكنا بترخماية ولو كان وحب
 له الألف ثم أجاز المولى فالهبة باطلة والكتبة بالذكرة
 في التارخا ^{بني} ولو كانت ^{بني} علي أنه بالخيار رثلاً أو ولدت في مدة
 الخيار وماتت وبقي الولد بقي خياراً وعقد الكنا بتر عند ايجيفة

١٠٠ ص

الولد

والي يوسف رحمهما الله ولان يجيزها واذا اجاز سي الولي علي بنجوم
 امه واذا ادي عتقت الامر في الاخر جزء من اجزاء حيوتها وعتق
 ولدها وهذا استخفاف وعنده محمد رحمه الله يبطل الكنية ولا يصح
 اجازة الولي هو القياس لان الولد انما يعتق بمقامها اذا كان وله
 المكاتب وهو لم ير ولد المكاتبه بعد ولها ان في ابقاء العتق
 فائدة بان يجيزه الولي ويقوم الولد مقامها فيعتق وينفذ للعقد
 في حق الامر بنفاذه في حق الولد ثم يستند الي وقت الاعتق كذا
 في الكافي واذا كاتب عبد علي بنفسيه واولاده الصغار علي انه بالخيار
 ثلاثة ايام فمات بعض اولاده ثم اجاز الكنية لا يسقط عنه شيء
 من البدل وكذلك لو كاتب عبد بن له كنية واحدة علي انه بالخيار
 فمات احد عما ثم اجاز الكنية جاز ولا يسقط شيء من بدل الكنية
 ولو كاتب امته علي انها بالخيار فولدت فاعتق السيد الولد فقي علي
 خيارها وان اجازت الكنية نفذت ولكن لا يسقط شيء من البدل
 ولو كان الخيار للمولي فاعتق الام لا يعتق الولد معها بخلاف ما اذا كان
 الخيار لها ولو كان الخيار لها واعتقها المولي يعتق معها ولدها
 قاله في التائارخا ^{نسخ} مكاتبان كرتبا معا كناية واحدة ولها امه
 فولدت فماتت عياها معا ثم ماتت عن وفاء معا او مرتبا فاديت كتابتهما
 ورثتهما لا يعتق كل واحد منهما لان استناد عتق كل نصف لغير
 يفي في الآخر لا يحداهما ^{نسخ} الكاتب واحد وان كانت كتابتهما

متصرفه ولا يتعدا ليرث واحد منهما لان كل نصف في حق الآخر
كان متعلق حال الاداء مجهول النسب كاتب عبده فاشترى الكاتب
امه وكاتبها فافر مجهول النسب بالرق علي نفسه لكاتبته فصدقة
جمع اقراره لاشتهاء التهمة اذ هذا اقرار بصدق وصار مع مكاتب
ملك المكاتب لان اقراره بذلك المكاتبه وقد بقيت كتابتهما
حيث بقي تعلق عتق كل واحد بالاداء الي صاحبه لان اقرار المجهول
لا يتادي الي ابطال حق غيره فان ادبا معا او حل البنات معا وقعت
المقاصة عتقا ولا لاء لاحد جماعلي الآخر لان الولاء انما
يثبت بالعتق وكل واحد منهما ليس باهل للولاء حال عتق صاحب
الحكات الرق وان تقدم احدهما فله لاء الآخر ولا رياء عليه
وان عجز ابا عتقت ومملكتهما وان سبق عجز احدهما عن الآخر
وملكه ما كذا في الكافي وان مات المولي عن مكاتبه وله ورثته
ذكور واثاث شتمات الكاتب عزوفه فانه تؤدي كتابته فيكون
ذلك بين جميع ورثة المولي لانه ماله فيكون ميراثا لهم عنه كسائر
اسواله وما فضل عنها فلذلك ذكر رثته دون الاناث ان لم يكن للكاتب
وارث سوي ورثة المولي لان باء مكاتبته بعد موته يحكم بحريته
وكان ولاؤه للمولي لانه متعلق ولاؤه ككتابته في حيوة فانما يختلف
في المعاري بالولاء المذكور من عصبة دون الاطراف وكذلك ان يرث
الكاتب حتى ادّى الكاتب اليهم او وهبها له او اعتقوه ثم مات

فيدانيه للذكور من ورثة الولي ذكره في شرح المبسوط ولدت امه نكاحا
 وقد جعلت في ملكه فادعي سيد نسب الولد وصدق الكاتب يثبت
 النسب كما اذا ادعي ولد امه الاجنبي وصدق الاجنبي وعن ابي يوسف
 ان يصح صدقة الكاتب في ذلك ام كذبه لان حق الولي في اكساب الكاتب
 اقوى من حق الاب في مال الابن ولهذا الزوج بامه مكاتب لا يصح
 ولو تزوج بامه ثابت يصح شره في مال الاب في مال الابن يكفي لصحة الاستدلال
 ففي المولي ابي وجعل المهر الزاوية وهو الفرق ان للوالد حق المهر
 ملل الابن عند الحاجة وقد است الحاجة الي صياغة ما به فيصير متلكا
 مستورا لذلك نفسه اما المولي فمجرد عن التصرف في اكساب مكاتبه
 والتمسك به في الموراد شيئا من اكساب مكاتبه الحاجة الاكل والمقتدر
 لا يملك ذلك فلا يقع دعوى الابتصاف في الكاتب وعليه عقربها
 لان له حق ملك في اكساب الكاتب فلا حاجة الى تلك الحجة
 فلا يملكها وقيمة ولده لا اثر في معنى المهر وراعيام يجب الملكات
 وهو ملك رقبة الكاتب فكانت الامة كسب كسبه فيكون حرا
 بالقيمة ثابت النسب منه ولم ينص الامة ام ولد لا تملك يملكها
 فلهذا لم ولد كما في ولد المهرور وان كذب الكاتب في النسب لم يثبت
 للمهرانه لا بد من تصديقته واولئك يوم ما ثبت نسب منه لقيام
 اللوجب وزوال المانع وهو حق الكاتب ولا يجوز للمولي ان يتزوجها
 وادع اشترى الكاتب زوجة سيد بقي نكاحها لان الحق يمنع الاستدلال

ان ياخذ

لا البقاء وان ولدت لاقل من سنة اشهر من ملكها الكاتب او صدقة
 ثبت النسب للمهر ولا يعتق الولد لان العلق في المهر يكون في ملك
 الكاتب لو يكن المولي مقروون بحكم الغرور ولا يجب العقوبة
 اقربا لوطي في ملك الاجنبي وكذا الكاتب اذا اشترى عبدا وادعى
 المولى نسبه وصدقه الكاتب ثبت نسبه ولا يعتق لما قلنا ولدت
 مكاتبه الكاتب فادعاء سيد الكاتب وحملها بعد كتابتها
 ان صدقت ثبت نسبه ويحمل على انها ولدت منه بحكم النكاح
 الفاسد ولا يعتق الولد قبل عجزها وعق بعد العجز بقيته يوم عجزها
 صدقة الكاتب او كذبه اذا تقدم بقصد بقها العذر اجاب القيمة
 قبل العجز بقيته يوم العجز وان ولدت لاقل من سنة اشهر
 مذكورت فادعاء المولى الكاتب وصدقت وعق برقيقته صدقة
 ولدت وعقرها الكاتب لان المولى حصل في ملكه وان كذبت
 لا ثبت وان صدقة الكاتب لان المولى لها لا الكاتب الا ان هذا الكبر الولد
 وصدق او عجزت والكاتب مصدق كاتب لنفسه
 وادى فعق فولدت ولدا لاقل من سنة اشهر من ملكها فادعاء
 مولا وصدقة ثبت نسبه وعق بقيته يوم الولادة لان العلق
 حصل حال كونه امة الكاتب ولا يجب تصديقها بخلاف ما
 لو كان العلق حال الكتاب وان ولدت لاكثر من سنة اشهر
 لا يعتق الولد لعدم الغرور بزعمه الا اذا عجزت فحينئذ يصير الولد

ثم يعتق

حرا بالقيمة وان ولدت لأكثر من ستة أشهر منذ كوثبت ولا قل منها
مذعوق فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ولدت قبل عتقه لأن العتق
معي حصل في حال الكفاية لأن العتق بان يجده إذا المعبر زمان العتق
وأن ولدت ستة أشهر فصاعدا مذعوق ورغم السيد انه ولد بوطي
بعد العتق لم يثبت نسبه وان صدق فكان زانيا لعدم حق الملك
وتأويله فكان كالأجنبي وان أقرت نكحها بعد عتق المكاتب ان قعد
الكاتب يثبت النسب ولا يعتق الولد لوجود شبهة النكاح و
تكاتب الولد تبعا لأنه فان عجزت فهما رقيقان وان كذبت
الكاتب لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو مصدق ولا يعتق الولد
لانتفاء معنى الغرور ان زعم انه ولد بوطي كان قبل العتق ان
صدقا يثبت نسب الولد لانتفاقهم عليه ولا يعتق الولد لانه
وان علق في حال قيام الكفاية لم يثبت الغرور ولم يثبت النسب
وان عجزت اخذ المولى الولد حرا بالقيمة لانه صار ولدا للكاتب
وان ادت عفت مع ولدها لانه كاتب تبعا وكذا ان صدقت
وكذب الكاتب لم يثبت النسب لأن الحق لها والولد رقيق ان
عجزت لانه اسحق رقي ولدها بالعجز فهي بتصديقها ان الولد
علق قبل العتق تريد ابطال حق المولى فلا تصدق وان صدق
الكاتب وكذبت الكاتب لا يثبت النسب وبعد عجزها يثبت
ويعتق بقيمته يوم عجزها لان الكاتب يصدق في حق نفسه

وقد اقران الولد على حال الكسابة وصارت المكاتب امة للمكاتب
 مكاتب المكاتب ملكت امة فولدت ولدا فادعاء سيد وصدقته
 المكاتب تثبت النسب ولا يفتق الولد لعدم العلوق في ملكه
 ثم تثبت الغرور فان عجزت وولدت لستة اشهر ثم ملكت
 فهو حر بقيته يوم العجز وان ولدت لاقل من ستة اشهر
 لا يفتق لحصول الفتق في ملك الاجنبي فلو عتق المكاتب قبل
 عجزها اومات المكاتب عن وفاء فادي فعجزت المكاتب فالجواب
 فيه ما ذكرنا فيما اذا لم يفتق وان ولدت لاكثر من ستة اشهر
 مذملكها للمكاتب عتق الولد والا لالان الاحتياط للعلوق حال قيام
 الملك لا لقيام كتابة المكاتب ولو عجز المكاتب الاول قبلها اومات
 عاجزا صارت دعوتك كدعوة ولد امة مكاتبه وحكمه قيسر مكاتب
 قد اشترى زوجته حل وطبها لانه لم يقصد الشكاح لان الثابت
 للمكاتب بالشراء حق الملك فلا يمنع بقاء الشكاح فان وادرت دخل
 الولد في كتابة الاب تبعوا ودخلت الام في كتابة الولد تبعوا فان ما
 الاب لاعن وفاء تعدد عدة الوفاة فخيرين وخمسة ايام لانها امة
 وقام الولد مقام الاب وسعيا علي نجومه وعتقا بالاداء وتعد
 بثلاث حبس لانها ام ولدا وعدة ام لانها في الموت ثلث حبس وان
 بقيت الاولى تدخلت وتجد في الاولى خاصة لانها عن الشكاح وان
 مات عن وفاء فادي بدل الكتابة وحكم بقتهم في آخر جز من اجز اصوة

ظهر فادناها لانه لم يولد له من امراته في آخر خبر من اجراء حيوته
 وتجب عليها عدنان عدة النكاح حيضتان بسبب الفقرة في آخر حيوته
 معيانية وعدة الاستبراء بموت الزوجي ثلث حيض وتدخلت فلولا
 ثلث بقية زوجته ولا تعتق لان فتنها كان تبعا للولد تحت لهمة
 طلقها شتين فليكن لا عقل له حتى تنكح غيره لان طلاق الامة تنشاء
 كذا في الكافي جارية بين مكاتب وحملت فادعاه المكاتب فالولد
 ولدته والجارية ام ولده ويضمن نصف عمرها ونصف قيمتها للحر يوم
 علفت منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فان ضمن ذلك لم يجز
 كانت الجارية وولدها مملوكا للولي وان لم يخاصمه ولم يضمن شيئا
 نفي مجز كان نصف الجارية ونصف الولد لشريك الحر ولكن عليه
 نصف العقر لا قرارة بوطيها بحسب الملك وهي شريكة فان كانت
 مكاتبة بينهما وادعى الكاتب ولدها جازت الدعوة وهي بالخيار ان شاء
 مضت على الكتابة واخذت العقر من المكاتب بوطيها اياها وان شاء
 مجزت وضمن المكاتب لشريكه نصف قيمتها ونصف عمرها فان كانا
 ادعى الولد والدعوة دعوة الحر فان اختار است المضى على الكتابة لم يملك
 سقط نصيب الحر من الكتابة عنها وسعت في اقل حصص المكاتب من
 الكتابة ومن نصف قيمتها وهذا قول محمد فاما عندابي يوسف تسمي
 في نصف قيمتها كما بينا في مكاتبة بين شريكين يعتقها احدهما وان
 اخذت بمجزعت في نصف قيمتها ان كان العتق معسرا وان كان سرا

زوي ص

ولم يضمن

فمن نصف القيمة للكاتب اما عند مظاهر وعند انجنيقة رحمه الله
 لان العينة الولد لم تثبت في نصيب الكاتب بعد الايري انه لو عجز
 كان نصيبه من المملوكي فلماذا بقي قيمته وقيمتها في حكم الصمان والسماوية
 ثم لا يرجع عليها بما يضمن فان كان الكاتب وطبها اولاد لم يث له
 ثم وطبها الحر فولدت له فادعي الولدين معا واسم يعلم الا بقولهما
 فولد كل واحد منهما له بغير قيمته ويغرم كل واحد منهما له الصداق
 وبهذا اللفظ تبين ان عقد المملوك هو الصداق وان في كل موضع يتعمل لفظ
 العقد فانما يريد به الصداق وهي بالخيار بين العجز والنسب على الكتابة
 فان عجزت كانت ام ولد للحر خاصة وعليه نصف قيمتها للكاتب
 وولد الكاتب ثابت النسب منه وعليه نصف قيمته للحر فان عجزت
 وعجز الكاتب معها كان ولد الكاتب رقيقا بين ¹ وبين الحرون
 كانه وطى الكاتب بعد وطى الحر في ام ولد للحر كما بينا وولد للحر
 كما بينا وولد الكاتب بمنزلة امه لا يثبت نسب من الكاتب وقال محمد رحمه الله
 استحسن ان اثبت نسب وهو للحر بمنزلة امه لا محين وطبها كان نصفها
 مملوكا له في الظاهر وذلك يلغي لثبوت النسب ولا خلاف بينهم في هذه
 المسئلة وانما فيها القياس والاستحسان كما نص عليه في كتاب الدنوي
 والزيادات في الحرين قاله في شرح المبسوط وان وطى الكاتب امه
 والولد حر او كاتب يومئذ لم يثبت النسب من الكاتب الا
 بتصديق الابن بخلاف ما اذا كان الاب حرا فان عتق الكاتب وذاك

ص ٥٥

فإذا ولد يوم من الأيام لرجل كذا نسب الولد منه وصارت الجارية
أم ولد له وإن كان الثالوث قد ولد للكاتب في حال مكاتبته أو كان المكاتب
قد اشتراه فولدت أمة هذا الابن ولدا أو أمة المكاتب صحت دعوتها
وصارت أمة أم ولد له ولا يضمن مهرها ولا قيمتها لأن كسب الولد
أبو يورث في الكتابة والولد للشترى بمنزلة كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه
ولو أعتق ولد من كسبه صحت دعوته ويثبت النسب منه ولم يلزم مهر
ولا قيمة كذا جهنما إذا ادعى الرجل الحر ولد مكاتبته وليس للولد نسب معوز
ولا للمكاتب زوج صحت دعونه صدقة المكاتب أو كذبته وإنما صحت
دعوتها لأن رغبة المكاتب مملوكة لولاها فريبة ولدها تكون مملوكة
أيضاً ودعوة الإنسان في ذلك لا تعد دعوة صحيحة ولا تليق في تصحيح
شأنه بالدعوة إلا أنشأت حق العتق للأمر وحقيقة العتق للولد والمولى بذلك
أنشأت حقيقة العتق للأمر فحق العتق بالدعوة من طريق الأولي لأن الله
أصح فمما إذا من الاعناق حتى صحت الدعوة من البائع ومن الأب
ولم يعم الاعناق منهما ونحو المكاتب لأنه يشترط عتق الاستيلاء
اجلاً بغير بدل وعتق المكاتب عاجلاً بغير عوض فإن شاءت مضت في الكفا
وإن شاءت ففخت كذا في المحيط البرهاني ولا يجوز مكاتبته ما في البطن
وإن قبلتها إمام عليه وكذلك إن تولى قبل ذلك حر على ما في البطن
وضمنه إلا أن المولى إن قال للحر إذا أدبت إلي الفاهو حر فاداً
عتق إذا وضعت لأقل من ستة أشهر حتى يتيقن بوجوده في البطن يؤيد

تجبر جمع صاحب المال بماله واذا وُهب الكاتب هبة او تصدق بصدقة
 فهو باطل لانه يتبرع فان عتق بالاداء ردت الهبة والصدقة بحيث كانت
 بخلاف كذا فان ذلك التزام في قيمته ولم يذم صلح لانه لا يتم الحق
 في هذه الاثبات بعد عتقه وان استعملت الموهوب له او لم يصدق عليه
 فهو صانع بغيره باستعماله مالا لا حق له فيه يستوفي ذلك
 منه الكاتب في حال قيام الكتابة وبعد العتق ويستوفيه المولى
 بعد عجز الكاتب بطريق الاولى لان الحق في كسبه خلص له ذكره في ^{البسط} شرح
 قال محمد في الزيادات مكاتبان بينهما جارية جاءت بولد فاذا
 ثبت نسب منهما ويصير الولد مكانيا معهما داخل في كتابتهما
 فان ادعى احدهما بطل الكتابة عتق لوجود شرط العتق في حقه
 وهو الاداء وعتق نصيبه من الولد تبعاله وبقي نصيب الآخر مكاتباً
 في الآخر عند ابي حنيفة رحمه الله واما علي ^{قوله} ابي يوسف ومحمد رحمه الله
 اذا ادعى احدهما حتى متى نصيبه من الولد عتق الباقي من الولد ايضا
 ولا ضمان في الولد ولا سعاية عليه وصارت الجارية كلها ام ولد وعليه
 قيمة نصيب صاحبه موسرا كان او معسرا وعلي قول ابي حنيفة عتق
 نصيب الموزي من الولد وصار نصيب الآخر عبداً تبعاله وصارت
 الجارية كلها ام ولد للمودي وضمن المودي نصف قيمة الجارية
 لمولى العاجز موسرا كان او معسرا ولا ضمان عليه في الولد لكن
 يسمي الولد في نصف قيمته لمولى العاجز فرق بين هذا وبين ما لو كان

جارية بين رجلين حرين فولدت ولدا فادعاهما صارت الجارية
 كلها ام ولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عمرها الشريك ولم يسح الولد
 بشيء له يكره وان كان معسرا ولو لم يعجز الاخر بعد ما ادري احدهما لم يذكر محمد
 في هذا الموضع ان في الكتاب والجواب ان علي قول ابي حنيفة عتق الولد على الكتابين
 وعلي قياس قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله حين ادري احدهما عتق
 كل الولد عليه لعدم تجزي الاعتاق من غير ضمان ولا سعياء وصارت الجارية
 كلها ام ولد له فلا يتغير هذا الحكم بعتق الاخر ولو لم يود واحد منهما شيئا
 حتى يعجزا حدهما فان الولد مكاتب مع الذي لم يعجز عندهما وموانبهما كما كان
 ويضمن المكاتب الذي لم يعجز موسرا كان او معسرا نصف قيمة الولد
 له في المكاتب الذي عجز ولم يذكر حكمه الا في هذا الفصل ينبغي على قياس
 ترجيح ان تصير ام الولد للذي لم يعجز ولم يفرقوا واما على قياس قول ابي حنيفة
 ينبغي ان يكون نصف الولد مكاتب مع الذي لم يعجز ونصفه يكون
 رقيقا لمولي الذي عجز واما الجارية فمن مشايخنا من قال على قياس قول
 ابي حنيفة تصير الجارية كلها ام ولد للذي لم يعجز وذكر علي الرازي في مناهل
 والكوفي ان علي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله يجب ان يكون نصفها
 ام ولد للمكاتب ونصفها يكون رقيقا لمولي الذي عجز ولو لم يود واحد
 منهما ولم يعجز ولكن مات احدهما وترك وفاء ببدل الكفاية
 ونفلا فان مولي الميت يستوفي بدل الكفاية من تركته ويحكم
 بعته في آخر جزء من اجزاء حيوته ثم عند ابي حنيفة يعق نصف الولد

قول علي

تبعها لاسبه والنصف الآخر بقي مكاتبا بتعاليق الاب الآخر فان ادري الآخر
عقد عتق الابن كله ولا يرث ابا ولا اول عند ابي حنيفة وان لم يولد له آخر
واكن يحجز فالابن يسعي في نصف قيمته لمولي العاجز ويحكم بحريته
واما الجارية فقد صارت نصفها ام ولد للذي مات عن وفاء في حال
وحرية وعتقت بموته حر كما هو الحكم في امر ولد الحر ونصيب الآخر
لا يترك رقيقا فتسعى في نصف قيمتها للكاتب الي ويحكم بحريتها وهذا
كلام ثياس قول ابي حنيفة واما علي قياس قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
اذا حدثت بجزية الميرث في آخر جزء من اجزاء حيرته حكما بجزية الولد
كما الا ان يحجز الآخر فيسند يسعي الولد في نصف قيمته للمولي العاجز
ولا يرث الابن من المكاتب التي شيئا كذا في التنازع ^{نصف} امة بدين
رجلين اذن لها احدها في التجارة فاستدانت ديناً تركا تب الآخر
نصيبه باذن شريكه فان الغرماء ان يحجزوا ذلك فلم يملك ذلك
فان رضوا به جاز وان لم يحضروا الغرماء حتى اخذ المولي الكتابة
عتق نصيبه لوجود شرطه وبأخذ الغرماء نصف ما اخذ من كتبها
ونصفه حصة نصيب الآذن وهو مشغول بغيره يرجع بالذي
كاتب علي الكتابة امة ما ذونة لها في التجارة عليها دين فولدت ولدا
وكاتب السيد الولد فللغرماء ان يؤدوا ذلك ان لم يكن بالامر
وذلك بالدين وان كان فيها وفاء حازت الكتابة فان اعتق السيد
الولد كان له ان يضمنوه قيمته اذ لم يكن في الامر وفاء بالدين

ان يردوا صح

فان كان السيد معسرا فليعلم ان يستعوا الابن في الاقل من قيمته ومما بقي من الدين
لان حقهم كان متعلقا باليتيم وقد احتبس ذلك عندهما لعنتي فكان
لهما ان يستعوا في الاقل من قيمته ومما بقي من الدين وان كاتب الام
وعليها بن فولدت ولدا فنشاء الولد وباع واشتري ولزمه دين ثم جاء
الغنياء الاولون فردوا الكتابة ففقدت الكتابة بروم بقيام حقهم
في مالية الام شيئا الام بعمر ما يها وبسبب الولد لغرمائه خاصة دون
غرماء امه وكذلك ان لم يكن كاتب الام ولكن اذن للولد في التجارة
كذاني شرح البسيط كتاب

هو من الولي بمعنى القرب في قرابة حكمية حاصلة من العتق او من المولاة
يقال ولي الشيء اذا حصل الثاني بعد الاول من غير فصل ومنه قولهم
ليس بيني منكم اولوا الاحلام والنهي وقال في النهاية سمي ولأء العتاق بـ
لان حكمها وهو الارث بقرب ويحصل عنده وجود شرطه من غير فصل
او من المولاة وهي مفاعلة من الولاية بالفتح وهو النصرة والمحبة الا انه
اختص في الشرع بولأء العتاق او بولأء المولات كذاني التبيين واعلم ان
الولأء نوعان ولأء عتاق ويسمي ولأء نعمة قال الله تعالى واذا تقول
للذي انعم الله عليه وانعمت عليه اي انعم الله عليه بالاسلام وانعمت
عليه بالعتق وسبب هذه الولأء الاعتاق عند الجمهور قاله في الكافي
لقوله عليه السلام الولأء لمن اعنت والاصح ان سبب العتق على ملكه
انه يضاف اليه يقال ولأء العتاق ولا يقال ولا عتاق والاضافة

دليل الاختصاص وهو بالسببية ولان من ورث قريبا فعتق عليه كان
 موثقا له ولا اعتناق من جهة منه والحديث لا ينافي ان يكون العتق على الله
 هو السبب لان العتق يوجد عند الاعتناق لا بمحالة وتخصيصه به
 حرج مخرج الغالب كذا في السببين وولاء موالاة وسبب التقدي الذي
 يجري بين اثنين والحكم يعضاف الي سببه والمطلب بكل واحد منهما
 التناهر كانت العرب في الجاهلية يتناهرون بالولاء بنوعيه
 حتى قال عليه السلام سولي تقوم منهم وحليفهم منهم والمراد
 بالحليف سولي الموالاة فانهم كانوا يؤكدون الموالاة بالحلف وبعنه
 التناهر اثبت الشرع حكم التعاقل بالولاء وبني عليه ذلك حكم الارث
 الا ان الارث بولاء العتاق اقوي لكونه متفقا عليه واذا ثبت هذا
 فنقول كل معتق غير حرابي ولربته بيراكتابة او ايلاد ومالك قريب
 يتحقق الولاء لقوله عليه السلام الولاء لمن اعتق ولان التناهر يحصل بالاعتناق
 فيعتقله وقد احياء حكما بازاله الرق عنه فبرئته وهذا لان الكفا
 موت حكما بالنص والرق اثر الكفر ولديك مال كالمال قبل العتق
 كالميت وقد صار مالكا بالاعتناق والسبب للاحياء حقيقة بالايلاء
 يستحق الارث كالاب فكذا السبب للاحياء حكما يستحقه نصار الولاء
 كالولاد ولان الغنم بالغرم والمرأة كالرجل ما رويانا ولان ابنة حمزة
 اعنت عبدا فانت المعتق وتزك بنتا فجعل رسول الله عليه السلام
 نصف ماله لبنته ونصفه لبنت حمزة ويستوي فيه الاعتناق بمال

بالحلف
 بالسبب
 والمخالفة في الشرع
 قرر حكم التناهر

يستحق

الطلاق

وبغير إطلاق ما دونهما ولأن ثبوت الولاء باحداث قوة المالكية
في العتق وفي هذا يستوي الرجل والمرأة والاعتاق بمال وبغير مال ^{الذي}
كل من حصل له العتق من جهة الانسان ثبت ولأد العتق منه سواء شرط
الولاء أو لم يشترط أو تبرأ عنه وسواء كان الاعتاق ببذل أو بغيره
وسواء حصل العتق بالاعتاق أو بالضاربة أو بالكتابة عند الأداء أو
بالتبذير أو بالاستيلاء بعد الموت وسواء كان العتق حاصل بالتبذير
أو بجهة ككفارة اليمين وما أشبهها وسواء كان العتق وجداً
أو امرأة وفي الهداية وكذا العبد الوصي بعتقه أو بشراؤه وعتقه بعد موته
وفي شرح الطحاوي وكذلك إذا امر غيره باعتاق عبده فاعتق في حال
حيوته أو بعد وفاته يكون عن الأمر والولاية له ولو قال لا خراج عتق
عبدك عني بالف درهم فاعتق فالعتق يكون عن الأمر استيساراً
والولاية والقياس أن يكون عن المأمورية وبه قال زفر ولو قال
اعتق عبدك عني ولم يذكر البذل عتق عن المأمور والولاية في قولهما
وفي قول أبي يوسف يعتق عن الأمر والولاية له ولو قال اعتق عبدك
عليه ألف درهم ولم يقل عني فاعتق فانه يتوقف على قبول العبد
فان قبل في المجلس الذي علم لزمه المال والأفلا كذا في التائارخانية
وشرط السابقة لغوأي لواعتق الولي عبداً وشرط أن لا يرثه كان
الشرط لغوا لكونه مخالفاً لحكم الشرع فيرثه كما في النسب إذا اشترط
أنه لا يرث ذكره في التبیین أي أن العبد يكون حراً ولا ولاية

وبين معتق من ساب الملو بسبب اذا جري وذهب كل مذهب كذا
 في السيرة طه جري اذا اعتق عبدا حرييا في دار الحرب وخلصه ثم خرجا
 مسلمين لا لاوله عند ايجيفة ومحمد رجبها الله لانه عتق بالتخلية
 وعند ابي يوسف رحمه الله يعتق وله ولاؤه لانه عتق بالتخلية والافتقار
 جميعا قاله في الكافي رجل اعتق امه ثم غرقا جميعا لا يدري ايها
 مات اولا يرث المولى منها شيئا لان الورثة خلافه فشرط استحقاق
 سيرات الغير بقاءه حيا بعد موته وذلك غير معلوم ههنا
 ولكن سيراتها لا قرب عصبة المولى ان لم يكن لها وارث لان المولى
 لما لم يرتها جعل للمعدوم فكانه كان كافرا وميتا قبلها فيكون
 سيراتها لا قرب عصبة كذا في شرح السبوط واذا ادب الكاتب
 وعتق فولاؤه للمولى وان عتق بعد موت المولى لانه عتق عليه
 بعد الكتابة قاله في الكافي واذا كاتب المسلم عبدا كافرا بشركان
 الكاتب كاتب امه مسلمة ثم ادب الاول فعتق فولاؤه لولاؤه
 وان كان كافرا ولكنه لا يرث ولا يعقل عنه جنائته لان
 عقل الجنانية باعتبار النسخة والمسلم لا ينصر الكافر فان ادت الامة
 فعتقت فولاؤها للكاتب الكافر لانها عتقت من جهته
 عليه ملكه ومن اهل ان يثبت الولاء له لكونه حرا وكما ثبت
 الملك لما فرغ من الملك فكذا الولاء ويعتبر النسب والنسب للمسلم
 تدكون ثابتا من الكافر فان ماتت ميراثها للمولى المسلم وان جنت

فعقل جنائنها علي عاقلة المسلم فان قيل فاي فائدة في انبات الولاء
 للمسلم علي الكافر والكاف علي المسلم اذا كان لا يرثه ولا يعقل جنائنه
 بعد ذلك قلنا اما الفائدة فالنسبة اليهما بالولاء كالنسب مع الكافر
 فليسلم فيرثه ويعقل جنائنه بعد ذلك وقبل الاسلام قد ظهرت
 من الوجه الذي ذكرنا ان المولي المسلم معتقه فيرثها ويعقل جنائنها
 عاقلة رجل كاتب عبده علي الف وهي حالة فكاتب العبد امة
 علي الفين ثم وكل العبد لولا به قبض الالفين منها علي ان الف
 منها قضاء له من مكاتبه ففعل فان ولاء الامة للمولي لان المولى
 وكيل عبده في قبض الالفين منها فيعتق حي بالاداء اليه ثم المولي يقبض
 احدي الالفين لنفسه بعد ما يقبضه للكاتب فتبين بهذا ان
 عتقها يسبق عتق المكاتب كما لو ادت الي المكاتب فعتقت قبل
 يتق المكاتب كان ولاءها للمولي لان المكاتب ليس من اهل
 ان يشب له الولاء فيخلفه مولا في ذلك فهذا مثله وليس للعبد
 الماذون له ان يعتق وان اذن له مولا فيه اذا كان عليه دين
 لان كسبه حق غراميه وكما لا يكون للمولي ان يعتق كسبه اذا
 كان عليه دين فكذلك لا يكون له ان ياذن للعبد فيه او يبيعه
 مناب نفسه وان فعل والدين علي العبد يحيط بكسبه ورقبته
 ففي نفوذ اخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله بناء
 علي ان المولي هل يملك كسب العبد المديون وهي مسالة الماذون

كذا في شرح المبسوط
 انما انما يعتق
 عبدا مسلما لم يمانعت العبد
 لا الموعق من المولى
 وعقله على قبيلة الموعق
 وان كان الموعق كافرا
 ذكره في التآخير فافهم

وان لم يكن عليه دين جاز ذلك منه باذن المولى لان المولى يملك
بمباشرة نفسه فان كسبه خالص ملكه فيملك ان ينهب العبد
مناب نفسه وكذلك الكتابة فان كاتب عبدا باذن المولى ثم
استغنى مولاه ثم لوى المكاتب الكتابة عتق وولاه للمولى
دون العبد المعتق لان العبد كان نائبا عن المولى في عقد الكتابة
كالوكيل لا يري ان المولى هو الذي يقبض بدل الكتابة منه فانما
عتق عند الاداء على ملك المولى ولهذا كان الولاء له وهذا بخلاف
مكاتب المكاتب اذا ادي بعد ما عتق الاول لان الثاني مكاتب
من جهة الاول باعتبار حق الملك الذي له في كسبه وقد انقلب
بالعتق حقيقة ذلك الملك وكان حق قبض البديل له فانما
عتق على ملك الاول فكان له ولواه وليس للعبد في كسبه
ملك ولا حق وبعد عتقه يكون كسبه الذي كسبه في حاله فان
لمولاه وللصبي ان يكاتب عبدا باذن ابيه او وصيه وليس له
ان يعتقه على مال لان وليه يملك مباشرة الكتابة في عبدا
دون العتق ولذلك يصح اذنه في الكتابة دون العتق بمال
واذا ادي المكاتب اليه البديل فولاه للصبي لانه عتق على ملكه
واذا ثبت ان الصبي من اهل وللاء العتق فكذلك وللاء المولانا
للصبي ان يقبل وللاء من يورثه باذن وصيه او ابيه
ولهما ان يضدا عليه هذا الولاء كذا في شرح المبسوط

رجل عتق عبدا
العتق فالشواش

والولاء لابن
كذا في السراج

حرب مستامن اشترى عبدا مسلما فادخله دار الحرب فهو حر عند ابي حنيفة
 وقرينيه في كتاب العتاق ولا يثوب ولا لاء للذي ادخله في قوله
 ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله ان اعنته
 الذي ادخله فولاؤه له رجل ارتد ولحق بدار الحرب فمات مولى له
 قد كان اعنته قبل رده فورثته الرجال من ورثته دون
 النساء ثم رجع ثانيا اخذ ما وجد من مال نفسه في يد ورثته
 ولم يخذ ما وجد من مال مولا في ايديهم وكذلك ان كان
 في دار الاسلام من مات مولا ٢ امرأة من بني اسد اعنتت
 عبدا لها في ردها او قبل ردها ثم لحقت بدار الحرب فثبتت
 فاستراحا رجل من همدان فاعنتها فانه يعقل بن العبد بنو اسد
 في قول ابي يوسف الاول وترثه المرأة ان لم يكن له وارث ثم
 رجع يعقوب رحمه الله عن هذا وقال يعقل عنه همدان وهو قول محمد
 رجل ذمي اعنت عبدا فاسلم العبد ثم نقض الذمي العهد ولحق
 بدار الحرب فليس للعبد ان يوالي احدا لان الولاء ثابت عليه
 لعتقه وان صار حربيا باعتبار ان صيرورة ملكوته وان
 جني جنايته لم يعقل عنه بيت المال وكأني به في ماله
 لانه منسوب بالولاء للانسان وانما يعقل بيت المال عن الامثلية
 له من المسلمين ولا ورثة كذا في شرح المبسوط وان مات المولى
 وتيق مدبره وامهات اولاده فولاؤهم له لان عتقهم

كذا في شرح المبسوط
 عند صاحب اسبغية
 احمرية وقرينة
 ١ اعنت المولاة فله ان يوالي
 من العبد لانه من اهل الارض
 ليس لاقدر عليه ولا لاء
 فمات ذمي فاقضت ان صح

بالتدبير والاستعداد كذا في الكافي وسنملأ ذارحم محرم منه
 عتق عليه لما بينا في العتاق، ولأء له لوجود البيب وعرفته
 عليه قاله في الهداية وإذا تزوج عبد رجلا لآخرة عتق الأمة
 وبني حامل من العبد عتقت وعتق حملها ولأء الحمل لمولي الأء
 لا ينتقل عنه أبدا لأنه عتق علي معتق الأء منه صود إذا هو أضاف
 الاعتاق على جميع أجزائها والولد جنءها فيعتق مقصود فلا ينتقل
 ولأء عنه لظاهر مدار وينا وكذا أن ولدت لأقل من ستة أشهر
 من حين اعتقت لا ناتيقنا أنه كان موجودا في البطن حين اعتقت
 وكذا أولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر لا نأتوأمين
 خلفا من باء واحد من ضرورة التيقن بوجود أحدهما حين اعتقت
 التيقن بوجود الآخر وهذا بخلاف ما إذا والت رجلا وبني حبل
 والزواج والآخر حيث يكون ولأء الولد لمولي الأب لأن الحمل
 لا يقبل هذا الولأ قصد لأن تمامه بالايجاب والقبول والجنين
 ليس من أصله وهذا الولأ للجنين بصدد أن يعتق قصد بأن
 يقول اعتقت حمل هذه الأمة فكذا إذا اعتقها وهو متصل بها
 فان ولد بعد عتقها لأكثر من ستة أشهر ولأء
 فولأء لمولي الأء لأنه عتق تبع اللأم لا اتصاله بها فيتبعها في الولأ
 وإن اعتق الأب جروا لأء ابنه إلى مواليه وانتقل عن مولي الأء
 والأصل أن العتق متى ثبت قصد لا ينتقل الولأ كما فيما تقدم

متى ثبت بطريق التسمية يشترط شرعنا العتق ثمته في الولد بما للامران
 ليعتق بتمامه وقت الاعتراف حتى يعتق مقصود افاذا تبعها في العتق
 تبعها في الولد وايضا لعدم اهلية الاب فاذا صار الاب اهلا بالاعتناق
 يقول الولد اليه وهذا لان الولد بمنزلة النسب قال عليه السلام الولد
 له كحمة النسب لا يباع ولا يوهب ثم الولد ينسب الي ابيه
 فكذا الولد يكون منسوب الي من ينسب اليه ابوه والاب بعد العتق
 ينسب بالولد الي معتقه فكذا ولد الاب ينسب ان ولد المملوكة ينسب
 الي قوامه للضرورة وان ظهر له نسب من جانب الاب بان كذب
 المملوكة نفسه صار الولد منسوب اليه فكذا في الولد ذكره في الكافي في
 بخلاف ما اذا اعتقت المملوكة عن موت او طلاق فجاءت بولد
 لاقل من سنتين من وقت الموت او الطلاق حيث يكون المولود
 سوي لموالي الامران اعتق الاب لتعذر ارضاء المملوكة الي ما بعد^{الولد}
 والطلاق السابق لحرة الوطى وبعد الطلاق الرجعي لما انه يصير محلا
 بالسلوك فاسند الي حالة النكاح فكان الولد موجودا عند الاعتناق
 فيعتق مقصود اذ ذكره في الهداية امرأة اشترت عبدا واعتقته
 ثم ان هذا العبد البعت اشترى عبدا ثم ان العبد الثاني تزوج
 فمروا وحده له منها اولاد فان ولدا او لا مملوكة لا مر
 فلو ان العتق اعتق هذا العبد جاز هذا العبد ولا ولد ثم جبر العتق
 الاول ذلك الي نفسه ثم جرت المرأة ذلك الي نفعها فالاب يجبر^{الولد}

يعتقه
 صح

الى بيتهم ~~والا~~ والجد من جبر ولا حاجن في ظلم الرعية لا يجوز
 سوا ذلك الاب حيا فثبت ان زوي الملقح عن نفسه لا يثبت
 وحده في ذلك حيدت زوج لعققة قوم فحدث له منها ولد وولدا
 العبد اب حي فاعلى الاب حيدت له في هذا العبد سمى ابي له
 ثم مات العبد وهو اب الولد ثم مات الولد ولم يترك ورثا
 يجوز ان يكون ميراث المولى الى الام ولو جني كان مقدر على المولى
 عند عذائنا ولسد جبر الحيد ولا حافذ الى موالبه وانما كلفنا
 لان تعدل اثبات الولد من الولد كما ان الولد الملقح بالنسب
 ثم والنسب انما يثبت من الجدة هذا ان ثبت من الاب الا يري
 ان نسب ولدان فلا يثبت من الزاني لا يثبت من الجدة
 وهذا لا يثبت نسب ولده الولد من ابيه ليكون حيدا فلا يثبت
 من جده ثم العبد اذا اعتق لم يجر ولا الولد الى نفسه اذا
 لم يجبر على الولد اعتق مقصودا لما اذا جري عليه عتق مقصودا
 فلا يثبت النسب صورة وكثير من جملة ذلك عتق بامه قوم
 وحدث له منها ولد فاعتق الولد كان ولده المولى الام فلان اعتق
 الاب بعد ذلك فالاب لا يجبر ولا الولد الى نفسه بل يكون المولى
 الام على حاله كذا في الذخيرة واذا تزوج العبد حرة فولد له
 اولاد او اولادها مولى المولى الام حقيقة كانه من الرعية متى
 اعتق ابوهم جبر ولا ضم الى مولاة اما اذا كانت مولاة فلان الر

كان من مقتضاه امر الالوة الاستدكان بسقط اعتباران بظهور ولاء
المتن للاب فكيف اذ كان نهيا واما اذا كانت معتقة فلان
المتن لا يمنع في الولاء وانما كان تبعا للام المصروفة وعدم الولاء
للاستدكان الثابت بالضرورة لا يوجب بطلان تقطع الضرورة كذا في شرح
للسبوط معتقة في وجهت بعد تولد منه اولاد انجني الاولاد
تعلقهم على ابائهم لان علاقة الاب والاب له موالي فالحق ولام
بالنسبة ولما الملا عنده فيكون معتقده عليهم فكذا هذا فان اعتق
المتن جبرولا ولا ولا يولي نفسه لانه صوره ولا يتروا المانع فيجوز
كالملا حين اذا الكذب نفسه على النسب اليه لموالي المانع كذا حديثنا
ولا يرجعون على علاقة الاب بما اعتقوا هكذا كوني كذاب العاقل
لان وقت الجنابة كان معتقدهم موالي للام وانما نسبت الولاء من قومه
الاب مقتضوا على حال معتق الاب فلذلك يظهرون قوم الام مقتضوا
باعتبار موالي الاب فلم يرجعوا قاله في الجبا مع الصغير حرجي
نكم معتقة ولم يعتقه احد فولدت فولاء ولدها الموالي هو وكذا
ان كان الاب والي رجل وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وقال ابو يوسف رحمه الله في الفصلين لا يكون الولد موالي لموالي
الام ولكن ينسب الي قوم ابيه لانه كالنسب والنسب الى الاباء
وان كان جازبا الامر اشرف بان كانت عمراية والاب عجميا
لا يري انه لو كان الاب حرا عربيا كان الولد منسوبا الي قوم ابيه

ولا يكون مولى لوالي امه فكذا اذا كان اعجيبيا ولا للموالاة ولا
كان الضعيف سزا ولا العتاقة نفوس جانب الاب وجانب اقوي
من بجانبه بخلاف ما اذا كانت الامه عبدا لان الرقيق حاله
حكم اضار كانه لا اب له فيكون منسوب الى مولى الام غرور ولما
ان ولاد العتاقة قوي بمعنى في حق الاحكام حصة اعتبار الكفاة
فيه والنسب في حق العبد ضعيف لان العجم ضيعوا انسابهم
فلهذا لم تعتبر الكفاة فيما بينهم بالنسب لان تفاخروا
بالنسب ولكن تفاخروا قبل الاسلام بعبادة العنبر وبعد الاسلام
بالاسلام كما اشار اليه سليمان رضي الله عنه كذا في الكافي حين قيل
سلمان بن من قال سلمان بن الاسلام قالوا في التبئين وحكنا
ولاد الموالاة اضعف ولها ما يقبل الفسخ ولا العتاقة لا يقبل
والضعيف لا يظمن في مقابلة للقوي بخلاف ما اذا كان الاب
عربيا لان نسب العرب قوي معتبر في حكم الكفاة والعقل لان
تناصروا به فاغتنى عن الولاء ولو كان الابوات محققين فالنسبة
الى قوم الاب لانفسا استويا فربما جانب الاب بالمابوة لا تنسب
بالنسب اولان النمرة لقوم الاب اكثر كفا في الكافي وفي المغاير
هذه السلة على وجوب ان زوجت نفسها من عربي فولاد الاولاد لقوم
في قريش لان الشرف بانساب الاعراب اقوي وان زوجت نفسها
من العجمي الذي له ابا في الاسلام فولاد الاولاد لقوم الاب عندنا

بلع

بلا سيب وعلي قولها الخلف الشيخ حكى عن ابي بكر الاعشى وابي بكر الصفاق
انه لقوم الاب وقال غيرهما لقوم الامروان زوجت نفسها من عبد او
فولاء الولد لوالى الامرا جماعا الا اذا اعتقل عبد فيجر الولاء قاله في البناية
بنو القدوري رحمه الله وضع الخلاف في معتقة العرب ووضعها
في مطلق المعتقة وهو الصواب وما ذكره القدوري انقاضي لان ولاد
العنقة قوي معتبره رعا قد اختلف بين ان يكون العتق من العرب
او من غيرهم فيجب في الجمع نسبة اولاد المعتقة الى العتق ما لم يكن
ابوهم عربيا علي ما قالوا ومرة للخلاف تطهر فيما اذا مات
هذا الولد وترك عمة او غيرها من ذوي الارحام ومعتق امه او
عصبة معتقها كان المال لمعتق امه او عصبة عندهما وعند ابي يوسف
يكون لذوي الارحام لان حكم حتم ابيه فلا يكون عليه ولا
كما اذا كان الاب عربيا واجمعوا على انها لو كانتا معتقتين
او كان الاب معتقا والام مولي مولاة او كان الاب عربيا والام
معتقة كان الولد تبعا للاب وكذا اذا كانا عربيين او عجميين
او كان احدهما عجميا والاخر عربيا كذا في التبيين بنطي كافر
تنوج بمعتقة قوم شه اسلم النبطي ووالي رجلا وعاقده ثم ولد
اولاد اقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله موالى لهم موالى امهم
وقال ابو يوسف موالى لهم موالى قوم ابيهم وكذلك لو لم يوال
يا احد فوالى لهم موالى امهم عندهما وعند ابي يوسف رحمه الله

موالىهم موالى ايهم واجمع ان اذا كان عربيا فهو اليهم موالى ايهم
 ولو كانا معتقين او الارب ستمقا والام من الموالى بالموا لالة فالوا لى
 تابع للوالد بالاجماع حتى يكون عقل الولد على التسبيلة التي ينسب
 الارب ايها وجه قول ابي يوسف رحمه الله ان الارب في معنى النسب فيجب
 لتمام بالارب كما لو كانا معتقين ولما ان ولادته اتقوا بالاجماع
 فصارا لضعف بمقابله عدم ما ولو لم يكن الارب من اهل الولد بان
 كان عبدا كان الولد مولى لمولى الا عربا لاجماع كذا ههنا ذكر في كتاب
 السبيل واحد السبيل وم جيل من الناس بسواد العراق وفسر الفقيه ابو الليث
 السبيل من قبيل من غير العرب كذا في البناءة والمعتق آخر المعصيات
 مقدم على ذوى الارحام فكان اعتق بالميراث من العمة والخالة
 قاله في المالك في لقوله عليه السلام للذي اشترى عبدا فاعدقه هو
 احولك ومولاك ان شكرت فهو خير له وشرك وان كفرت
 فهو خير لك وشركه ولو مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبه
 ورثت ابنة حمزة رضي الله عنهما على سبيل العصبية مع قيام وارث
 واذا كان عصبته على ذوى الارحام وهو المروي من علم رضي الله
 وان كان للمعتق عصبته من النسب فهو اولى لان المعتق آخر المعصيات
 وهذا لان قوله عليه السلام ولم يترك وارثا قالوا المراد منه
 وارث عصبته بدليل الحديث الثاني فتاخر عن العصبية دون
 ذوى الارحام كذا في الهداية وان لم يكن له عصبته من النسب

ولو كان الارب عربيا والام
 معتقة فالولد تابع للوالد
 بالاجماع

فان كان مالك صاحب فرض فله الباقي بعد فرضه وان لم يكن
 صاحب فرض فيراثه المعتق وهذا ان عصبته ومومن ياخذ
 ما بقية الفرائض وعندنا لانفراد يحجز جميع المال ولا يرث ابواه
 وابن ابنته مع ابنته اي تركت المولي ابا وابنا فيراث المعتق لابن المعتق
 خاصة عندنا بحسبنا ومحمد رحمهما الله وهو قول ابي يوسف الاول
 وعندنا ابي يوسف آخر الدلائل سدس والباقي للابن لان الاب
 عصبه الا انه مع الابن صاحب فرض فجعل ميراث المعتق بينهما
 كيراث المعتق لومات فيكون للاب سدس والباقي للاب ولهما
 ان اقرب عصبه المعتق يقوم مقام المعتق بعد موت في ميراث
 المعتق والابن اقرب عصبية وكذا الولاء للجد دون الاخ عندنا
 لانه اقرب عصبية عندنا وكذا الولاء لابن المعتق حيث يرثه
 دون اخيه اي لو اعتقت امرأة عبدك ماتت وتركت ابنتها
 واخاهاتك مات العبد ولا وارث له غيرهما فالميراث للابن
 لانه اقرب عصبته وان جني جنابة فعقده على عاقلة الاخ
 لان جنابة معتقها كجنابتها وجنابتها علي قوم ايها فكذلك جنابة
 معتقها وابنتها ليس من قوم ايها ذكره في الكافي ولومات المعتق وترك
 ابنتين ثم مات احداهما وترك ابنا ثم مات المعتق فالميراث لابن المعتق
 لا لابن بن المعتق كذا في الذخيرة والاصل فيه ما روي عن عمر بن الخطاب
 وابن مسعود رضي الله عنهما واسامة رضي الله عنهم انهم قالوا الولاء

عمر بن الخطاب ابو زيد

الاصح في ميراث المعتق

مشهور في نسخة

للكثير اي لا كبر اولاد المعتق والمراد اقربهم نسباً لا اكثرهم سنًا كذا في
 وفي التفسيرية فان مات احد الابنين وترك ابناً فعند ابي جعفر
 ومحمد رحمهما الله الولاء كله لابن المعتق وعند ابي يوسف فبنت الولاء
 لابن الابن انما هي كذا في التنازحاً ^{بنية} وسيراث المعتق لبني الولاء
 دون بناته وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتقن من
 اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين وقد روي مرفوعاً الى رسول الله
 بهذا اللفظ ذكره في الكافي اراد ان الوالي من اولاد الوالي يرثون
 المعتق دون الاناث منهم حتى لو مات ولم يترك الابنت المعتق
 فيرثه بيت المال لا يثبت المعتق في ظاهر الرواية ولكن بعض
 مشايخنا كما نوافيتون بدفع المال اليها في هذا الزمان لعدم بيب المال
 وتصوير احتياط القضاة وببيت المال كان في زمن الصحابة والثلاثين
 رضي الله عنهم ولهذا افتوا باعطاء المال للابن او الابنة من الرضاع
 لا يثبت المال لعدمه كما افتي اصحاب الشافعي بارت ذوى الارحام
 في هذا الزمان لعدم بيب المال كذا في الذخيرة وفرايض الاستبصار
 ثم استدال عليه ذلك بقوله ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن
 او اعتقن من اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين بهذا اللفظ
 ورد الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي آخره اوجر ولا
 مستثنى الكلام فيه على انواع الاول ان هذا لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وانما اخرج البيهقي عن علي بن سعيد وزيد بن ثابت انهم كانوا

المعتق

قوله اوجر ولا
 عطف على ببيت
 ووجهه مفعول
 في قوله جامعا

يعملون الولاء للكبير من العصبية ولا يؤزنون النساء من الولاء إلا ما اعتق
الاعتق من اعتق وأخرج أيضا عن إبراهيم قال كان عمر وعلي وزيد
بن ثابت لا يؤزنون النساء من الولاء إلا ما اعتق وأخرج ابن أبي شيبة
في حنفه عن الحسن أنه قال لا ترث النساء من الولاء إلا ما اعتق أو
اعتق من اعتق وأخرج عن مربي عبد العزيز قال لا ترث النساء
من الولاء إلا ما اعتق أو كاتبين وأخرج نحوه عن سيرين وابن
وعطاء والنخعي وروي عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا الحسن بن حمزة
عن الحكم بن يحيى بن الخزاز عن علي بن أبي طالب قال لا ترث النساء
من الولاء إلا ما كاتبين أو اعتق النوع الثاني في معنا فقوله إلا
ما اعتق كلمة ما معنا بمعنى مؤ كما في قوله تعالي والسماء وما بناها
أي ومن بناها ومها محذوفات مقدرة منها المشيئة منه تقدير
الكلام ليس للنساء من الولاء شيء إلا ولأما ما اعتق أو ولأما ما اعتق
من اعتق أو ولأما كاتبين أو ولأما كاتبه من كاتبه
وذكر في شرح كتب الفرائض بعد قوله وكاتب من كاتبين أو دبر
أو دبرين دبرين أو جبر ولأما معتق أو معتق معتق انتهى
وذلك التقدير في هذا أو ولأما دبرين دبرين أو جبر ولأما
معتق معتق والعني ليس للنساء شيء من الولاء إلا ولأما معتق
أو ولأما معتق أو ولأما كاتبين أو ولأما دبرين أو ولأما
دبرين دبرين أو ولأما الذي هو مجرور بمعتق أو الولاء الذي

هو مجبر ومعتق معتق النوع الثالث في صورة ما ذكر في صورة
ولاء معتق ظاهري بان اعتقت عبداً لها ثمنيات المعتق
وترك معتقته هذه فولاء لها فلواعق معتقها عبداً آخر وما
المعتق الاول ثم الثاني فولاء الثاني لها ايضاً وهذه صورة معتق
المعتق وصورة ولاء مكاتبين بان قالت امرأة بعد ما كانت
على الف درهم مثلاً فقبل العبد ذلك فاذا ادي بدل الكتاب يكون
ولاء للمرأة وصورة ولاء مكاتب مكاتبين بان كاتب هذا الكتاب
عبد فولاء مكاتب المكاتب لها ايضاً اذ المكن المكاتب الاول
وصورة ولاء مدبرين بان تدبرت امرأة عبداً بان قالت له
انت حر من دبرني او بعد موتي او اذ امت ونحوه ثم ارتدت
والله يا ذباله ولحقت بدار الحرب وقضي القاضي بلحاقتها فعتق مدبرها
ثم جاءت المرأة الى دار الاسلام ثم مات المدبر فولاء لها وصورة
ولاء مدبرين بان اشترى هذا المدبر بعد الحكم بمعتقه عبداً ثم
دبره ثم مات وجاءت المرأة الى دار الاسلام قبل موت مدبرها
او بعدة ثمنيات المدبر الثاني فولاء لمدبرة مدبره وصورة جبر لاء
معتقين بان زوجت المرأة عبداً لها معتقة الغير فولدت منه
ولداً ثبت نسب الولد منه ويكون حراً تبعاً لأمه لان الولد تتبع
في الرق والحرية ولواء الولد لمولي الام يعقلون عنه ويرثون
منه فلوان المرأة اعتقت العبد جرباً عنها اياه ولواء ولده اليها

عبدكم ص

امراة ص

شتم نفسه الى سولا حتى لو مات العتق شتمات ولده وترك معتقة
 له وفولاء انتقل من مولي امه اليه كذا في البنائية واذا اعتقت المرأة
 بعد زواجها من زوج وابن وبنت شتمات العتق فراث لابن المرأة
 خاصة ويستوي ان كانت اعتقه يجعل او يغير جعل واذا اشترت امرأتان
 اباهما يعتق عليهما ثم اشترت احدهما مع الاب اخا لها من الاب فعتق
 شتمات الاب فراثه بينهم جميعا المذكور مثل حظ الانثيين لان شتمات
^{ابن} بنتين فان مات الاخ بعد ذلك فلهما من ميراثه الثلثان ثم للثاني
 اشترت الاخ مع الاب بالولاء نصف الثلث الباقي لانها معتقة
 نصف بالشراء فان شراء القريب اعتاق وهي المشتريه لان نصف الاخ
 بشرائه وهما كانتا معتقتين الاب بشرائيهما اياه وقد بينا ان المرأة
 في ميراث معتقها كالرجل ولهذا كان نصف الثلث الباقي لهما
 بطريق الخلاف عن ابيهما كذا في ~~نحو~~ ^{نحو} البسوط ولوان امرأة اشترت
 اباهما حتى عتق عليهما شتمات الاب عزمة الابنة المشتريه
 وابنة اخري فالثلثان لهما بحكم الفرض والباقي للمشتريه بحكم الولاء
 ولو كان الاب بعد ما عتق علي ابنته عتق عبدا شتمات معتق
 الاب وبقيت الابنة المشتريه كان الميراث للمشتريه كذا في الذخير
 واذا اعتق الرجل الامه شتمات وترك ابنا شتمات الابن وترك
 اخا من امه شتمات الامه فميراثها العصبه المعتق وليس للاخ
 من امه ذلك شي سواء كان اخ المعتق لامه او اخ لابنه لان الولاء

بالنسبة لانهم اخوة لآب
 ولا غش في الششان
 الا في صح

ابنتها صح
 ثم مات صح

للعقيق وانح ابن العتق لأمه اجنبية من العتق واخ العتق لأمه ليس بعصبة
 له انما هو صاحب فريضة وله خليف العتق في ميراثه معتقده
 الابن الذي كان عتبه له كذا في شرح البسوط ولو ان امرأة
 بني همدان تزوجت برجل من بني اسد فولدت ولدا ثم انهما
 اعتقت عبدا فالولد يثبت لها ولدها يكون تبعا للاب من بني اسد
 فاذا ماتت ثم مات العتق فيرثه لابن العتقة وهو الولد الاسدي
 ولو جني جنابة تكون علي عاقبتها من بني همدان فالميراث لبني اسد
 والعقل علي بني همدان وقد يجوز من همدان يكون الميراث للغير
 والضمان علي الغير الا يري ان رجلا مثله خال وابن عم فقنقه
 علي الخان وميراثه لابن العم قاله في التنازع ^{بني} ~~بني~~ واذا مات العتق
 وترك عصبة عصبة العتق فانه لا يرثه عصبة عصبة العتق
 بخلاف عصبة العتق في حق هذا الحكم امرأة اعتقت عبدا وماتت
 المرأة وترك ابنها وزوجا اب هذا الابن ثم مات العتق
 فالميراث لابنها لانه عصبتها ولو كان قد مات وترك ابنا
 هو زوج العتقة ثم ماتت العتقة فلا ميراث لزوج العتقة
 وزوج العتقة عصبة ابنة وابنه عصبة العتقة فهذا عصبة
 عصبة العتق مع هذا الميراث واذا اعتق الرجل عبدا ثم ان
 العبد اعتق عبدا آخر ثم ان العتق الثاني اعتق عبدا ومات العتق
 الثالث وترك عصبة العتق الاول يرثه وان كان عتق عبدا

مصلحة مصلحة العتق ولكن من حيث المصلحة ليس كذلك لان العتق الاول
هو ولا هذا الميت فيرثه مصلحة العتق الاول لغيره امة مقام العتق
الاول فان مصلحة مصلحة العتق الاول كذا في الدعوى اذا مات
الرجل وترك مالا ولا وارث له فادعي رجل ابه وارثه بالولاة ونشهد
له شاهدان ان ثلث كان مولا وان هذا الرجل وارثه قالوا
لا يقضي بينهما دتمها حتى ينبر المولى لان المولى اسم مشترك
وكذا اذا شهد ان مولا مولى عتقة لان اسم مولى العتقة كما يتناول
الاعلى يتناول الاسفل والاعلى وارثه والاسفل ليس بوارث الاعلى
منع حسن بن زباد ولعل الشاهدين اعتقادا مذموم الحسنة
ولو شهدا ان هذا المدعي اعتق هذا الميت وهو يملكه وانه وارثه
ولا نعلم له وارثا غيره يقبل شهادتهما وقضي بالميراث لهذا المدعي
كذا في التاتارخانية وكذلك لو شهدا ان الميت كان مقبر هذا المدعي
بالميت والمدعي اعترف بالقاضي يقبل شهادتهما ويقضي بالميراث
للمدعي لانه لو ثبت اقرار الميت بالرق للمدعي عند القاضي وينتبت
اعتناق المدعي اياه عنده معاينة كان يقضي له بالميراث وكذا اذا
ثبت ذلك بالبينة ولو شهدا ان اب المدعي هذا اعتق اب الميت
هذا وهو يملكه نفقات العتق وترك هذا المدعي نفقات الاب
العتق وترك ابه هذا الميت وهو ولد من امرأة حرة قضي بالميراث
للمدعي وشرطي الكتاب ان يكون العتق من امرأة حرة لانه لو كان من

وقد انتقمه مولي الامه كان ميراثه لمولي الامه كذا في الذخير
 ولو شهدا بهما وقالوا لندرك اب هذا المدعي العتق ولكن قد عاين
 القاضي لا يقبل هذه الشهادة لانهما شهدا على الولاء بالشرايع والشها
 على الولاء بالتساع لا يقبل منها بي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف
 ولومات رجل فادعي رجل ميراثه واقام شاهدين انه اعتق امره
 وانها ولدت بعد ذلك مدة من حين فلان وان اباها مات عبدا
 او مات هو ولا تعلم له وارثا سوى معتق امه هذا المدعي قبل القاضي
 شهدا بهما وقضى له بالميراث فان جاء مولي الاب واقام البينة
 انه اعتق الاب قبل ان يموت هذا الولد وهو يملكه وانته لا تعلم
 وارثا به قضى القاضي بالميراث لمولي الاب ولومات رجل وانتقم
 رجلا في ميراثه واقام كل واحد بيينة انه اعتق الميت وهو يملكه
 وانته وارثه لا وارث له ميراث ولم يوقت البيئتان وقتا قضى
 بالميراث بينهما هذا اذ لم يوقت البيئتان فان وقتا ووقت
 احدهما سبق قضى لاسبقهما وقتا ولو كان جاء احد المدعين او لا
 فاقام البينة انه اعتق الميت وهو يملكه وقضى القاضي ببيئته انه
 جاء المدعي الآخر واقام البينة انه اعتق الميت وهو يملكه فالقاضي
 لا يقضى للثاني ولو جاء امعا وادعيا واقام البينة على دعواها
 قضى بالاول بينهما كذا في الشا تارخاينة رجل مات وادعي
 رجل ان اباها اعتقه وهو يملكه وانته لا وارث لابي ولا لهذا الميت

فبذره وجاء بابي اخيه تشهدا على ذلك قال لم يجز نهادتهما لانهما
 يشهدان لجدهما لا بيننا ان الولاء للعنق والارث يد كان للعنق بطريق
 العمومية على ان يخلقه في ذلك اقرب عصبية وشهادة النافلة للجد
 لا تقبل وكذا شهادة بنات العنق بذلك لا يجوز لانهما يشهدان لابيها
 كذا في شرح الميسور واذا مات الرجل وترك اموالا في يدي رجل فجاد رجل
 وادعي انه لعنق المنيحة وهو يملكه وانه لا وارث له غيره واقام على ذلك
 بينة واقام ذواليد بينة بمثل ذلك قضى بالمال بينهما نصفان وكذا
 ينبغي ان لا يقضى بالمال بينهما ذكرا في الذخيرة واذا مات الرجل
 عن ابنين وبنات فادعي رجل ان اباه اعنق هذا الميت وهو يملكه
 وشهد ابن الميت بذلك وادعي رجل آخر ان اباه اعنقه وهو يملكه
 واقرت بنته بذلك فانه يقضى بالولد لصاحب الشهادة فان شهد
 للآخرين آخر وابتنان له قضى بالولد لابنتهما نصفين ولو ادعي
 رجل من الموالي على رجل من العرب انه مولى هذا العربي وان اباه هذا
 العربي اعنق ابوه وجاء الدعي باخويه لابيها يشهدان بذلك والعربي
 ينكر فان شهادة الابنين لا يجوز لانهما يشهدان لابيها ولا انفسهما
 فان شهد بذلك اجنبيان قبلت شهادتهما ولو كان العربي
 يدعي الولاد في هذه الصورة والولي ينكر قبلت شهادة اخويه
 واذا مات رجل فاخذ رجل ماله وادعي انه وارثه لا وارث له
 غيره قال لا اخذ المال من يده ولا اضعه في بيت المال فان جاد رجل

الميت

وادعي انه اعتق البيت وهو ملكه ولا وارث له غيره واقام على ذلك
 بيعة واقام الذي في يديه المال بيعة بمثل ذلك قضى بالماله
 بينهما نصفين قاله في الثا ثا رخانية فان اقام شاهدين
 مسلمين انه اعتقه وهو ملكه وان مات وهو مسلم لا وارث له
 بعين واقام ذواليد شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو ملكه
 وان مات كافر لا وارث له غيره فللمسلم نصف الميراث ونصف
 الميراث لأقرب الناس عصبة اليه من الذين من المسلمين فان لم
 يمكن له منه قرابة جعلت لبيت المال لما بينا ان المقصود
 اثبات الولاء وقد استوت الجحتان في ذلك فان شهود القس
 مسلمان وهو حجة على المسلم كشهود المسلم فيثبت الولاء بينهما نصفين
 ثم احدي البينتين يوجب كفره عند الموت والاخرى يوجب
 اسلامه عند الموت والتي يثبت اسلامه اولى واذا ثبتت ازمات
 مسلما فالمسلم يرثه المسلم دون الكافر ولكن الارث بحسب النسب
 وللمسلم نصف ولا يثقل الارث به الا نصف الميراث ونصف الولاء
 للذي وهو ليس باهل ان يرثه فيجعل كالميت ويكون هذا النصف
 لأقرب عصبة له من المسلمين فان لم يوجد ذلك فهو لبيت المال
 كما في شرح البسوط وان كان الشهود من الجانبين من اهل الذمة
 فان يقضى بولايته وميراثه للمسلم فيحكم باسلامه واذا اختلف
 مسلم وذي في ولا رجل وهو حي وادعي كل واحد منهما انه اعتقه

وصوملكه وارخاوتنا سريخ احدهما سبق فاقاما على ذلك شهود من المسلمين
تضمن باسبقهما تاريخا فان كان شهود الذي ايجل الذمة والعبد للعتق
كما هو قضي ببينة المسلم وان كان الذي اسبقهما تاريخا ذكره في التاريخا
ذي في يديه عبدا عتقه فاقام مسلم شاهدين مسلمين انه عبد واقام
الذي شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو ملكه امضيت العتق والولاء
الذي لان في بينته اثبات العتق وفي بينة المسلم اثبات الملك وكل واحد
منهما حجة على الخصم ليتزوج ببينة العتق كما لو كان كل واحد من المدينين
مسلم واذا كان شهود الذي كسارا قضيت به للمسلم لان بينته في اثبات
الملك حجة على خصمه وبينة الذي في اثبات العتق ليس بحجة على
فكانها لم يقم في حقه وان كان المسلم اقام شاهدين مسلمين
انه دبر او كاتب جاريته واقام للبينة انه استولد من اقام
الذي شاهدين مسلمين علي الملك والعتق ببينة الذي اولى
لان المسلم يثبت ببينة حق العتق والذي حقيقة العتق وحق
العتق لا يعارض حقيقة العتق ولو قبلنا ببينة المسلم لزوم طيها
بالملك بعد ما قامت البينة علي حريتها وذلك قبيح ولهذا
كانت بينة الذي اولى ولو كانت امة في يدي ذي قد ولدت
له ولدا فادعي رجل انها امة غصبها هذا منه واقام البينة
علي ذلك واقام ذو اليد البينة انها امة ولدت هذا منه
في ملك قضيت بها وولدها المدعي وكذلك لو ادعي المدعي

انها امتها جبرها سذني اليد او امارها ما وحبها منه وسلمها
 اليه ولو كان المدعي اقام البيعة انها امته ولدت في ملكه قضيت بها
 لذني اليد وكذلك لو ادعي دو اليد انها امته استقها و اقام المدعي
 البيعة انها امته ولدت في ملكه فبيعت العتق اولى لان فيه اثبات
 حريتها ولا يجوز ان توطى بالملك بعد ما قامت البيعة على العتق
 ولو شهد شهود كل واحد منهما مع ذلك بانفصب على الآخر
 كان شهود العتق ايعم اولى واستحقاق الولاء عليها كذا في نرج البسوط
 رجل اشترى عبدا من رجل فشر ان المشتري شهد ان البائع قد كان
 اعتقه قبل ان يبيعه فالعبد حر وولاءه موقوف اذا كان
 البائع يجحد فان صدق البائع المشتري بعد ذلك لزمه الرلاء
 ورد الثمن علي المشتري وكذلك ان صدق المشتري ورد ثمة البائع
 بعد موت البائع فهذا وما لو صدق البائع المشتري في حيوته
 سواء هذا استحسان والقياس ان لا يعتبر تصديقهم في حق لزوم
 الولاء وفي حق رد الثمن يعتبر تصديقهم وان اقر المشتري ان البائع
 قد كان دبره فهو موقوف فان مات البائع بعد ذلك عتق
 العبد فان صدق ورثة البائع المشتري يعتبر تصديقهم في حق
 لزوم الولاء للبائع وفي حق رد الثمن استحسانا على نحو ما بينا
 في العتق عبدا بين رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه
 بالعتق فالعبد يخرج الى الحرية بالسعاية ويسعي لهما موده بني

كانا او معسرين او كان احدهما سرورا والاخر جسدا او يكون الولاء
بينهما وهذا قول ابي حنيفة وعلى قولهما العبد حر وولاءه موقوف
بينهما امة بين رجلين شهد كلا واحد منهما انهما ولدت من صاحبه
صاحبه ينكر فان الجارية تكون ^{مقصود} ولد له موقوفة فاذا مات
احدهما اعتقت ويكون ولداها موقوفاهما للاختلاف واذا كانت
امة لرجل معروفته انها له فولدت من غيره ولد فقال رب امة
لنبي تولد بعثتها بالف درهم وقال السئول لابل زوجتها
بماية فان الجارية تصير ام ولد موقوفة لا يطأها احد ولا
يستخذمها ولا يشغلها والولد حر فان مات الميتراد اعتقت
لجارية وولاءها موقوف وفي الاستحسان الولاء يكون للابن
ولا يكون موقوفا واذا اقر الرجل ان اباه اعتق عبده في مرضه
او صحته ولا ارث له غيره فولاءه موقوف في القياس ولا يصد
على الاب وفي الاستحسان يكون الولاء للابن ولا يكون موقوفا
ولم يذكر محمد في كتاب الولاء ان عاقلة الاب هل يعقل عنه
وشايتنا فضلوا الجواب فيه تفصيلا فقالوا ان كان عصبة
الابن وعصبة الاب واحدا بان اعتقهما رجل واحد وقومهما
من حي واحد كان عقله علي عاقلة ابيه فاما اذا كانت عصبة
الابن غير عصبة الاب بان اعتق الاب رجل واعتق الابن رجل
لا يكون عقله علي عاقلة الاب ويكون العقل موقوفا نصارا بحجاب

في حق العتق علي التفصيل وفي الميراث لا تفصيل بل الميراث للابن
 علي كل حال هذا اذ لا يمكن مع الابن المقر وارث آخر فاما اذا كان
 معه وارث آخر وقد كذب في هذا الاقرار كان المكذب انما ينسب
 العبد في حصته فلما اقران صاحبه اعتق العبد وصاحبه بنكر
 فاعيد يسمى للشهود عليه بلا خلاف وانما الخلاف في حق الشاهد
 وهذا المكذب مشهور عليه فيسب في حصته ثم عند ايجاف رج
 ولا هذا النصف هو حصّة التسبيح للتسبيح وولاء النصف الذي
 هو حصّة المقر للميت كما لو كان الكل له واقران الاب اعتقده
 وعندها ولاء النصف الذي هو حصّة الميت وولاء حصّة
 التسبيح موقوف وفي كل موضع قلنا بتوقف الولاء اذا مات
 العتق غير ان يوضع في بيت المال لان هذا مال له مستحق الا
 انه غير معلوم وكل مال هذا حاله يوضع في بيت المال الي ان
 يظهر مستحقه كاللقطة وعقله علي نفسه لا يعقل عنه بيت المال
 كداني النافذ اذ خانية وان اشترت ثلاث بنات اباهن ثم ماتت
 احدهن وترك مولد امها ثم مات الاب فانه يكون لها ثلثا
 ماله بالعرض وثلثا الثلث بالولاء يعني ثلث الثلث لميت يورث الي الاب يكون لها ثلثا
 ثلث الثلث وثلث الثلث ثلث الثلث لمولي امها محتاج الي حساب
 ثلث ثلثه ثلث واقله سبعة وعشرون فبثثة وعشرون للبنات
 وواحد لمولي ام الميت ذكره في خزائن الفقهاء في شرح الطحاوي
 قال وعق المسلم لليهودي والنصراني والمجوسي في استحقاق الولاء

بذلك كاعتاقه المسلم سواء هذا لا يخلو اما ان لا يكون العتق مسلما او ذميا
او حربيا والعتق لا يخلو اما ان يكون مسلما او ذميا او حربيا فان
كان العتق والمعتق مسلمين يثبت الولاء منه ويرث الاعلى من الاسفل
ولا يرث الاسفل من الاعلى ولو كان العبد ذميا جاز ويثبت الولاء
منه كون العتق كافرا لا يمنع ثبوت الولاء ولكن لا يرث منه الا
اذا سلم المعتق قبل الموت ولو كان العبد حربيا كما اذا دخل المسلم
دار الحرب فاشترى عبدا حربيا واعتقه عتق الا ان الولاء لا يثبت
منه في قولهما وفي قول ابي يوسف يرث المعتق من المعتق وليس للمعتق
ان يوالي احدا هذا اذا كان العتق مسلما ولو كان العتق ذميا فهو المسلم سواء
في حكم العتق ولو كان العتق حربيا فان كان في دار الاسلام عتق ويثبت
الولاء منه سواء كان العبد ذميا او حربيا او مسلما ولو كان في دار الحرب
والعبد المسلم والذي يعتقان باعتاقه ويثبت الولاء منه ولو كان العبد
حربيا فاعتاقه باطل الا بالتخلية ولا يثبت الولاء في قولهما وفي قول ابي يوسف
يثبت الولاء منه وكذلك تدبير باطل واما الاستبداد فجاز وصارت
امرولا لا يجوز بيعها قاله في استا ثار خانية ولو اعتق الحربى في دار الحرب
لا ينفذ اعتاقه في قول ابى حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبيه رحمه الله
وقيل ينفذ الاعتاق عند الكل ولما اختلف في ثبوت ولاء العتق عند
ابى حنيفة رحمه الله لا يثبت وعندها يثبت كذا في فتاوى قاضيان
فصل في ولاد النكاح تفسير ولاد الولاء ان يسلم الرجل على غيره

فيقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه يد يديه أولغيره واليتك علي ابني ان مت فيرا في الموت
 وابن جنيت فعقلي عليك وعلي عاقلتك وقبل الآخرته فمذا
 هو تغير ولأه الوالاة كذا في الذخيرة قال ابراهيم رحمه الله اذا سلم الرجل
 علي يد الرجل ووالاه فانه يرثه ويعقل عنه وله ان يتحول بولاه
 الي غيره ما لم يعقل عنه فاذا عقل عنه لعقد الوالاة وانما ذلك
 علي سبيل العادة وسواء سلم علي يد يديه او اتاه مسلما وعاقده عقد
 الولاد كان مولى له قاله في شرح البسوط للشيخية وكذا اذا عقل
 عزولاه لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول لانفسا في حق الولاد كتحقق واحد
 قاله في الهداية فان مات ولا وارث له غيره فيرثه للمولى
 كذا في الكافي وقال الشافعي رحمه الله ولأه الوالاة ليس بشيء لان فيه
 ابطال حق بيت المال ولهذا لا يصح في حق وارث آخر ولهذا لا يصح
 الوصية عند جميع المال واذا لم يكن للموصي وارث لحق بيت المال
 وانما تصح في الثلث ذكره في الهداية ولنا قوله تعالى والذين عقدت
 ايمانكم فآتوهم نصيبهم اي نصيبهم من الميراث والمراد به الموالاة
 وليس المراد بقوله عقدت ايمانكم القسم بل المراد الصفة اذا العتق
 ان المتعاقدين ياخذ كل واحد منهما يمين صاحبه اذا عاقداه
 وقد سأل تميم الداري رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل سلم
 علي يد رجل ووالاه فقال هو احق الناس به محبا وماتة اي يعقل
 عنه مائة حيوة ويرثه بعد المائة وعن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس

انهم قالوا بالتوريث بولاء الموالاة ولم يرد عن غيرهم خلافه ولانه من
استثنى عن ماله فله حقه الى اقرب الناس اليه وهو اقرب الناس
اليه باختياره والعرف الى ميت المالك لانه مستحق بل لفرض عدم
الاستحقاق وله ستم مهننا كذا في الكافي هذا الحديث اخبره الاربعة
في الفرائض ابو داود عن يحيى بن حمزة عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
قال سمعت عبد الله بن موهب يحدث عن قبيصة بن نويب عن تميم
الداري قال قال رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على رجل من المسلمين
قال هو ولي الناس بحياة ومماته والترمذي عن ابي اسامة وابن
وكيع ثلثتهم عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن
موهب عن تميم الداري فذكره والنسائي عن ابي اسحق عن عبد الله
بن موهب عن تميم بن نخوع وابن ماجة عن وكيع عن عبد العزيز بن عمر
عن عبد الله بن موهب عن تميم بن نخوع كذا في البداية وانما يصح بولاء
الموالاة بشرائط منها ان يشترط الميراث والعقل لان عقد الموالاة
يقع على ذلك فلا بد من ذكره وان شرط الارث من الجانبين
كان كذلك ويتوارثان من الجانبين بخلاف ولاء العتاقة
فان يرث الاعلى من الاسفل ويرث الاسفل من الاعلى لان سببه
الاحياء وذا يوجد من الاعلى في حق الاسفل ولم يوجد من الاسفل
في حق الاعلى وههنا السبب وهو العقد والشرط فعلى الوجه
الذي وجد الشرط يثبت الحكم ومنها ان لا يكون المولي من العز

لان العريضة لنفسه انفسه الى قبيلة وذلك لكد من نصره الموالاة
 لانه لا يلحق ما فتح كذا في الكافي ومنها ان يكون معتقاً قاله ^{في} ^{الكتاب}
 وكذلك من يجهل النسب شرط لعمة عقد الموالاة كذا في الكافي ومنها
 ان يكون لم يعقل عنه غير ذكره في الساتار خاتمة ومن كان حراً
 لا ولا عليه لاحد له ان يوالي من شاء كذا في التهذيب ويدخل
 في هذا العقد اولاد الصغار ومن يولد بعده لك كذا في الساتار خاتمة
 واذا جني الاسفل جنسية فعقله علي عاقلة المولي الاعلي وازمان
 الاسفل يرث الاعلي وان مات الاعلي لا يرث الاسفل منه ولا ينبت
 هذه الاحكام بحجة الاسلام بدون عقد الموالاة ومولي الموالاة
 موخر من العصابات وعن ذوي الارحام بخلاف مولي العتاقة
 فانه مقدم علي ذوي الارحام والقياس ان يكون مولي العتاقة
 موخر عن ذوي الارحام كما هو مذهب علي كرم الله وجهه لان العتقة
 بمنزلة القريب من وجهه وبمنزلة الاجنبي من وجهه من حيث انه
 احياء حكماً لا حقيقة وذو الارحام قريب من كل وجه فينبغي
 ان يكون القريب من كل وجه مقدماً ولكن تركنا القياس في مولي العتاقة
 بالاثار والاثار الوارد في مولي العتاقة لا يكون وارداً في مولي الموالاة
 لان مولي الموالاة دون مولي العتاقة لانه وجد من مولي العتاقة
 الاحياء حكماً وان يوجد الاحياء حقيقة ولم يوجد من مولي الموالاة
 الاحياء اصلاً ولان ولاء الموالاة قابل للفتح وولاء العتاقة

ليس بتأجيل المنفعة كذا في الذخيرة واذا مات الاسفل والاعلى ميت فبراث
 الاسفل لا تترتب الناس عصبية الى الاعلى كما في ولاء العتاقة ولكل واحد
 منهما ان ينقض عقد الموالاة بمحض من صاحبه وليس له ذلك بغير
 محضر من صاحبه قاله في الثاني خاتمة وكذا لا على ان يتبرع من ولاء
 الاسفل انه كما كان بمحض من لان العقد غير لازم من الجانبين ولكل واحد
 سهمان يتشدد بنفسه بغير رضا صاحبه بعد ان يكون بمحض من
 كما في عزل الوكيل تصداوان والي الاسفل رجلا آخر كان ذلك نقضا
 للعقد مع الاول وان لم يكن بمحض من لان انتقاض العقد في حق الاول
 مناسبت حتم الصحة العقد مع الثاني فصار كما لغز الحتمي في الوكالة
 بان اعتق العبد الذي وكله ببيعه كذا في الكافي وليس لمولي العتاقة
 ان يوالي احدا لانه لازم مع بقائه لا يظهر الا دين كذا في الهداية
 اذا سلم الرجل علي يدي رجل وعاقده عقد الولاء ثم ولد له ابن
 من امرأة اسلمت علي يد الآخر ووالته فولد لمولي الاب وكذلك
 ان اسلمت ووالته وهي حبلى ثم ولدت بعد ذلك فان ولاء
 الولد لمولي الاب وهذا بخلاف ولء العتاقة فلها اذا اعتقت
 وهي حبلى ثم ولدت بعد ذلك فان ولء الولد يكون لمولي الام
 ولو كان لها اولاد صغار ولدت قبل الاسلام فاسلم العبد علي يدي
 رجل والاه ثم اسلمت المرأة علي يدي رجل آخر ووالته فان
 ولء الاولاد لمولي الاب بالاجماع قال واذا اسلمت المرأة من اهل

ما نقله الكشي من طريق غيره

الاب

على يدي رجل ولها ولد صغير والله فان ولدها ولاء ولدها لموليها
عقد ايجيفة وعندهما ولاء لموليها اما ولاء ولدها ليس لمولاهما
كذا في التاثير خائبة واذا اسلم الرجل علي يدي صبي او عبد ولاء
لمعبد فان كان الاب اذن للصبي بذلك او كان المولي اذن
للعبد بذلك جاز غير ان في فصل الصبي يصير مولي للصبي
وفي فصل العبد يصير مولي لمولي العبد والفرق ان العبد ليس
من اهل ان يثبت له الولاء لان حكم الولاء الارث والعبد ليس
من اهل الارث واذا لم يكن العبد من اهل الولاء جعلنا الولاء
لن هو اقرب الناس اليه وهو مولا فاما الصبي من اهل ان يثبت
له الولاء لانه من اهل حكمه وهو الارث الا يري كيف يثبت له
ولاء العتاقة فكذلك ولاء الموالاة قاله في الذخيرة وكذلك الصبية
ذكر في خزائن المفتين واذا اسلم الرجل علي يدي رجل وولاه
وله ابن كبير فاسلم الابن علي يدي رجل آخر وولاه ايضا
فولاه كل واحد منهما للذي ولاه وان اسلم الابن ولم يوال احدا
فولاه موقوف ولا يكون مولي لمولي موالاة الاب ولا يكون
عقد الاب علي نفسه عقدا علي الابن بخلاف ما اذا كان الابن
مقبولا كذا في التاثير خائبة ذمي اسلم ولم يوال احدا ثم اسلم اخر علي يديه
وولاه فهو مولا لان من اهل الالتزام بالعقد ومن اهل المقصود
بالولاء وان لم يكن لاحد عليه ولاء وان اسلم ذمي علي يدي حربي

فان لا يكون مولا، وان اسلم للحربي بعد ذلك وهذا ظاهر لانه
واسلم على يدي مسلم لم يكن مولى له ولكن فائدة هذا المسئلة ببيان
ان الحربي الذي يعرض الاسلام على غيره ويلقنه لا يصير مسلما
بذلك الا بربي انه قال وان اسلم للحربي بعد ذلك لم يكن مولا، وهذا
لان من باق غير شتيا لا يكون مباشرا لذلك الشيء نفسه كالذي
يلقن غيره طلاق امراته وعتق عبيده ^{وكتبه} في شرح البسوط حربي دخل
دار الاسلام بامان واسلم على يدي رجل من الابرار ثم دخل ابوه بامان
فاسلم على يدي رجل ووالاه فان ولا كل واحد منهما للذي والا فلا
يجبر الاب ولا الولد الى نفسه واذا دخل حربي دار الاسلام بامان
واسلم ووالا رجلا ثم اسير اب هذا الحربي الذي اسلم واعتق فانه
يجبر ولا الولد الى نفسه حتى كان ولا الولد لصق الاب واذا اسلم
حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم ووالاه جنات او والاه
في دار الاسلام فهو مجبور فانه سبي امته واعتق لم يجبر ولا الاب
الى نفسه وان سبي ابيه واعتق جبر ولا الابن الى نفسه ولو ان رجلا
من اهل الذمة اعتق عبدا ثم ان الذمي نقض العهد ولحق بدار الحرب
فماخذ اسير افضا رعيه الرجل واراد معتقه ان يوالى رجلا لم يكن له ذلك
لان مولى من ثقة وليس لمولى العتاقة ان يوالى احدا فان اعتق مولا
بوامن اكد من فائدة ان مات وان جن جنبا بعد ذلك فقل
عن نفسه ولا يعقل عنده مولا هكذا ذكر في عامة الروايات وفي بعض

قال يرثه ويعقل عنه وهو الصحيح ذكره في التافارخانية ولو اسلم رجل
 من نصاري العرب علي يدي رجل من غير قبيلة والاه لم يكونوا
 ولكن ينسب الي عشيرته واصله ثم يعقلون عنه ويرثونه
 وكذلك المراءاة لا بد ان النسب في حق العرب معتبر فانه يعتد
 ولاء العتق ومن كان عليه ولاء العتق لم يصح منه عقد الموالاة
 مع احد فلكذلك من كان له نسب من العرب لا يصح منه عقد الموالاة
 مع احد وهذا بخلاف ولاء العتق فان من ثبت عليه الرق من قبل
 العرب اذا عتق كان مولي لمعتقه لان ولاء العتق قوي كالنسب
 في حق العرب او اقوي منه فيظهر مع وجوده ويتقرر حكمه بسببه فاما
 ولاء الموالاة فضعيف لا يتقرر بسببه مع وجود النسب في حق العربي
 فالحكم يثبتني علي النسب قاله في شرح الميسوط ولو اسلم علي يدي نكاحا
 ووالاه جاز وكان مولي لموالاه ولو اسلم علي يدي رجل ووالاه
 بعد ما والاه في كفر مسلما كان ولاءه للثاني الذي اسلم علي يديه
 ووالاه بعد الاسلام ولا يكون مولي للذي والاه قبل الاسلام
 ذكره في التافارخانية ~~في المشرق~~ اذا اقر الرجل
 امر مولي عتاقه لفلان بن فلان من فوق او من تحت وصدد قد فلان
 في ذلك وان يصير مولي ويعقل عنه ويرثه الا يرى انه لو اقر ابن فلان
 او ابن فلان وصدد قد فلان في ذلك يثبت النسب منه فكذا اذا
 اقر بالولاء ~~بعضه~~ النسب وكذا اذا قرانه مولي موالاة لفلان وصدد

في ذلك السبب السبب منه فكذلك يصير مولى مولاة فلان كذا في الخبر
وان كان للمفتر اولاد كبار كذبوا الاب فيما اقر وقالوا ابونا مولى
فلان آخر فالاب تصدق علي نفسه والاولاد مصدقون علي انفسهم
كذا في السائر خافية وان كان الاولاد صغارا كان الاب مصدقا
عليهم كذا في شرح المبسوط واذا كان للرجل امرأة وهي ام الاولاد
فقالت المرأة انا مولاة عتاقة فلان وصدقها فلان في ذلك
وقال الرجل ان مولى عتاقة فلان آخر وصدق فلان آخر فان كل واحد
منهما يكون مصدقا فيما اقربه ويكون ولأه الولد لمولى الاب
كذا في الذخيرة ولو ان امرأة مولاة عتاقة معروفة لها زوج مولى
عتاقة ولدت المرأة ولدا فقالت المرأة ولدته بعد عتقه بخمسة أشهر
ولأه لمولى وقال الزوج ولدته بعد عتقت ستة أشهر ولأه
لمولى فانقول قول الزوج قاله في السائر خافية وان قالت امرأة
رجلا فولدت ولدا لا يعرف له اب يدخل في ولايتها وكذا ان اقرت
امرأة انها مولاة فلان وفي يدها طفل لا يعرف ابوه يصح اقرارها
عليها وعليه ردها ويصيران من موالى فلان وهذا عند ابي حنيفة
وقال لا يثبت ولأه لها من مولاة خافية في صورتين ذكرهما في الكتاب
واذا كان الرجل من العرب له زوجة لا يعرف ولدت منه اولاد
ثم ادعت انها مولاة اعتقها فلان وصدقها فلان بذلك
فانها مصدقة في حق نفسها ولا تصدق علي ولدها وان كذبها فلان

في العتق وقال بي اني ما اعتقتها فانها امته لانها اقربت علي نفسها
 بالرق له ثم ادعت الحرية عليه فتصدق فيما اقربت ولا تصدق فيما
 ادعت ولا تصدق علي الولد الموجد في البطن وقت الاقرار فاما الولد
 الذي يحدث بعد ذلك فانها تصدق عليه عند بي يوسف رحمه الله
 حتي يحدث رقيقا ولا تصدق عند محمد رحمه الله حتي يحدث حرا
 كذا في الذخيرة واذا اقرار بطل فقال انا مولي فلان وفلان قد اعتقاني فاقرب
 احدهما وانكرا لآخر فهو بمنزلة عبد بين شريكين يفتقه احدهما
 واذا قال انا مولي فلان اعتقني ثم قال لابل انا مولي فلان الاخر
 قد اعتقني هو ادعي جميعا فهو مولي الاول وان قال اعتقني
 فلان او فلان وكل واحد منهما ادعي انه هو المعتق لا يلزم العبد
 شيء فان اقر لاحدهما بعينه بعد ذلك او لغيرهما فهو جائز
 وبصير مولي للمقر له كذا في التانارخانية من مشايخنا من قال
 ما ذكر في الكتاب انه اذا اقر بعد ذلك لغيرهما يجوز اقراره بحسب
 ان يكون قولهما اما علي قول المجتنب لا يجوز اقراره لان الاقرار
 بالولاء اقرار بالنسب ومن اقر بالنسب لانسان ثم اقر بعد ذلك
 بالنسب لآخر لا يصح اقراره للثاني عند المجتنب وان لم يثبت
 النسب من الاول بان كذبه الاول فكذا اذا انزل باللاء ومنهم من قال
 هذا قول الكل لان الاقرار مهنا وقع باطلا لكونه واقعا للجهول
 اما في تلك المسئلة الاقرار وقع لعلوم فلم يقع باطلا قاله في الذخيرة

لذا اقر الرجل ان مولي امرأة اعتقته وقالت المرأة لم اعتقتك ولكن
اسميت علي يدي وواليتني فهو موليا فان اراد التحول عنها الي غيرها
ففي قياس قول ابي حنيفة ليس له ذلك وعلي قياس قولهما له ذلك
وان اقر ان اسم علي يديها ووالها وقالت هي اعتقتك فهو موليا
وله ان يتحول بالولاء الي غيرها واذ اقر الرجل ان فلانا اعتقه وانكركنا
ذلك وقال ما اعتقتك ولا اعرفت ثم ان المقر اقر ان فلان الآخر
اعتقه فانه يصح اقراره عند ابي حنيفة ولا يصير مولى للثاني وعندهما
يصح اقراره للثاني اذا صدق الثاني في ذلك اذا ادعي رجل علي ولد رجل
بعد موته اني اعتقت اباك وصدقته الولد في ذلك يثبت الولاء به
ولو كان للبيت اولاد كبار وصدقته بعض الاولاد فالذين صدقوا
يكونون موالي له وان كان المدعي اثنتين فصدق بعض الاولاد
احدهما وصدق الباقيون الاخر فكل فريق منهم يكونون موالي
للذي صدقه كذا في التائاريخانية وان ادعي رجل علي رجل اني
كنت عبدا له وانه اعتقني وقال المدعي عليه انت عبيدي كما كنت
وما اعتقتك فالقول قول المولي فان اراد العبد ان يحلف فله ذلك
لان قال المدعي عليه انت حر لاصل وما كنت عبدا لي قط وما اعتقك
واراد استخلافه لا يستخلف عند ابي حنيفة رحمه الله لان الاختلاف
ممناني الولاء ولا في العتق لانهما تصادقا على العتق ولا استخلا
في الولاء عند ابي حنيفة وكذلك اذا ادعي علي ورثة حر ميت

وتركت ابنة وما لا وقال اني كنت اعتقت الميت ولي نصف الميراث
بسبب الولاء وقالت الورثة اباها حرا لا يستخلف على الولاء ^{ويستخلف}
على المال بالله لم تعلمي لهذا المدعي في ميراث ابيك حقا وهو نيط ^{دي} يرث المال
رجل على ابنة انه ابن الميت وادعي الميراث لنفسه لا يستخلف الابن
عنه نسب عنه يستخلف على الميراث بالله ما لم تعلم هذا حقا
في ميراث ابيك وولاء الموالاة في هذا كولاء العتاقة لا يستخلف
عليه عند ايجنيقة خلافها فان عاد المدعي عليها الي تصديق المدعي
بعد ما انكر وعواء فهو مولا ولا يكون انكارها نقضا للولاء كذا في الذخيرة
واذا ادعي رجل من الموالاة علي عربي انه مولا اعنقه والعربي غليب
ثم بدل المدعي فادعي ذلك علي واراد استخلافه لا يستخلف ^{عنه} ايجنيقة
ولو اقر المدعي عليه الثاني للمدعي بما ادعاه لم يكن مولا للمدعي عليه
الثاني عند ايجنيقة وعندها الامر موقوف ان قدم الغائب
وصدق المدعي فيما ادعاه لا يثبت الولاء من الثاني وان كذبه
يثبت الولاء من الثاني ذكر في التانار خانية كما
وفيه نحو ^{التمسك} الا في تفسيره وشرايطه والنزاع
وبين بعض السائل هو في اللغة

كتاب الولاد

وفيه مقرر النقص في الاول في ولاد العتاق
هو من الولي بمعنى القرب فهو قرابة حكمية حاصلة من العتق
او من الموالاة يقال ولي الشيء اذا حصل الثاني بعد الاول
من غير فصل ومنه قوله عليه السلام ليكني منكم اولوا الاحلام
والنهي وقال في النهاية سمي ولاد العتاق به لان حكمها
وهو الارث يقرب ويحصل عند وجود شرطه من غير فصل او
من الموالاة وهي مفاعلة من الولاية بالفتح وهو النصرة والمجبة
الا انه اخص في الشرع بولاد العتاق او بولاد الموالاة كذا
في التبيين واعلم ان الولاد نوعان ولاد عتاق ويسمى ولاد
نعمة قال الله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت
عليه اي انعم الله عليه بالاسلام وانعمت عليه بالعتق
وسبب هذا الولاد الاعتراف عند الجمهور قاله في الكافي لقوله
عليه السلام الولاد لمن اعنت والاصح ان سببه العتق
على ملكه لانه يضاف اليه يقال ولاد العتاق ولا يقال ولاد
الاعتاق والزيادة دليل الاختصاص وهو بالسببية
ولان من ورث قربه فعتق عليه كان مولى له ولا اعتاق
من جهة الحديث لا ينافي ان يكون العتق على الملك هو السبب
لان العتق يوجد عند الاعتراف لا محالة وتخصيصه به

الشيء صح

ما یزیم اود و کالغیرم باغضم و قوری

المواصلة

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ فَيَرْكَبُوهُمْ وَالْغُلَامَ الْكَاذِبَ

خرج مخرج الغالب كذلك في التبيين وولاية موالاة وسببه
 العقد الذي يجري بين اثنين والحكم يضاف الى سببه
 والمطلوب بكل واحد منهما التناصر وكانت العرب في
 الجاهلية يتناصرون باسباب منها الحلف والمماحبة
 فالشرع قد حكم التناصر بالولاء بنوعه حتى قال عليه
 السلام مولى القوم منهم وحليفهم منهم والمراد بالخليف
 مولى الموالاة فانهم كانوا يؤكدون الموالاة بالحلف
 وبمعنى التناصر اثبت الشرع حكم التعاقل بالولاء ويحيى
 على ذلك حكم الارث الا ان الارث بولاء العتاة
 اقوى لكونه متفقاً عليه واذا ثبت هذا فنقول كل معتق
 غير حربي ولو تبدل بيرا وكتابة او ايلاد وملك قريب
 يستحق الولاء لقوله عليه السلام الولاء لمن اعتق ولا
 التناصر يحصل بالاعتناق فيعتقه وقد احياه حكما بازالة
 الرق عنه فيرثه وهذا لان الكفر موت حكما بالانصراف
 والرق اثر الكفر ولم يكن مالا للمال قبل العتق كالميت
 وقد صار مالا بالاعتناق والسبب للاحياء حقيقة
 بالايلاء يستحق الارث كالاولاد فكذا السبب للاحياء
 حكما يستحقه فصار الولاء كالولاد ولان الغنم بالغنم والمرأة
 كالرجل كاطلاق ما روينا ولان ابنة حمزة اعتقت عبدا

نيات المعتق وتزكياتنا فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نصف المالكين ونصفه لبنت حمزة وليستوى فيه الاعناق
 بمال وبغيره لا لطلاق ما رويناه لان ثبوت الولاء باخذ
 قوة المالك في المعتق وفي هذا يستوى الرجل والمرأة
 والاعناق بمال وبغير مال كذا في الكافي كل من حصل
 له العتق من جهة الانسان ثبت ولاد العتق منه سواء
 شرط الولاء او لم يشترط او تبرأ عنه وسواء كان
 الاعناق ببذل او بغير بذل وسواء حصل العتق بالعتق
 او بالشراب او بالكتابة عند الاداء او بالتدبير او بالاداء
 بعد الموت وسواء كان العتق حاصلًا ابتداء او بحجة
 ككفارة اليمين وما اشبهها وسواء كان العتق وحياء
 من رجل وامرأة وفي الهداية وكذا العبد الموصى
 بعقه او بشرائه وعقته بعد موته وفي شرح الطحاوي
 وكذلك اذا امر غيره باعتاق عبده فاعتق في حال
 حيوته او بعد وفاته يكون عن الامر والولاء
 له ولو قال لا اخراعتق عبدك عني بالف درهم
 فاعتق فالعتق يكون عن الامر استحسانا والولاء
 له والقياس ان يكون عن المامورة وبه قال زفر
 رحمه الله ولو قال لا اعتق عبدك عني ولم يذكر البذل

كذا في التتائخات
 والمرأة في هذا
 كالرجل لا لطلاق
 ما رويناه لئلا
 في التبيين صح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لها ولأولاد لان المولى لما لم ير فيها جعل كالمدوم فكان له
 كان كافر او ميتا قبلها فيكون ميراثها الاقرب عصبة
 كذا في شرح المبسوط واذا ارى المكاتب وعتق فولأوه
 للمولى وان عتق بعد موته المولى لانه عتق عليه
 بالكفاية قاله في الكافي واذا كاتب المسلم عبدا
 كافرا ثم ان المكاتب كاتب امة مسلمة فرأى الاول
 فتق فولأوه لمولاه وكان كافرا ولكنه لا يرثه ولا يعقل
 عنه جنايته لان عقل الجنابة باعتبار الضرورة والمسلم
 لا ينصر الكافر فان أدت الامة فعتقت فولأوها
 المكاتب الكافر لا فاعتقت من جهة على ملكه وهو
 من اهل ان يثبت الولاء له لكونه حرا وكما ثبت الملك
 للكافر على المسلم فكذا الولاء ويعتق بالنسب ونسب
 المسلم قد يكون ثابتا من الكافر فان ماتت فيرثها
 للمولى المسلم وان جنت فعقل جنايتها على عاقلة المولى
 المسلم فان قيل فاي فائدة في اثبات الولاء للمسلم
 على الكافر والكافر على المسلم اذا كان لا يرثه ولا يعقل
 جنايته بعد ذلك قلنا اما الفائدة فالنسبة اليهما
 بالولاء كالنسب مع ان الكافر قد يسلم فيرثه ويعتق
 جنايته بعد ذلك وقبل الاسلام قد ظهرت من الوجه

وكذا العبد الموصى بعتق
 او بشرأوه وعتقه
 بعد موته

الذي قلنا ان المولى المسلم معتقه فيه لها ويعقل جانتها
 عاقلته كذا في شرح المبسوط نصرا في من بي ثلث اعنق
 عبدا مسلما له شتمات العبد في اثار العبد لا قرب العصب
 الى المعتق من المسلمين وعمله على قبيلة المعتق وان كان
 المعتق كافرا ذكره في التاتارخانية رجل كاتب عبد
 على الف ومع حالة فكاتب العبد امة على الفين ثم وكل
 العبد مولاه يقبض الالفين منها على ان الفانها مقصدا
 له من مكاتبته ففعل فان ولاد الامة للمولى لان
 المولى وكيل عبده في قبض الالفين منها فيعتق بي بالاول
 اليه ثم المولى يقبض احدى الالفين لنفسه بعد
 يتبضه للمكاتب فتبين لهذا ان عتقها يسبق عتق المكاتب
 كما لو ادت الى المكاتب فعتقت قبل عتق المكاتب كان
 ولاؤها للمولى لان المكاتب ليس من اهل ان يثبت
 له الولاء فيخلفه مولاه في ذلك فهذا مثله وليس للعبد
 الماذون له ان يعتق وان اذن له مولاه فيه اذا كان
 عليه دين لان كسبه حق غرمائه وكما لا يكون للمولى
 ان يعتق كسبه اذا كان عليه دين فذلك لا يكون
 له ان ياذن للعبد فيه او يتيب به مناب نفسه وان فعل
 والدين على العبد يحيط بكسبه ويرقبته ففى نفوذ

اختلاف بين ايجازية وصاحبيه رحمهم الله بناء على ان
المولى هل يملك كسب العبد المديون وعلى مسئلة الماذون
وان لم يكن عليه دين جاز ذلك منه باذن المولى
لان المولى يملك مباشرته بنفسه فان كسبه خالص
منه فيملك ان ينيب العبد مناب نفسه وكذلك
الكتابة فان كاتب عبدا باذن المولى ثم اعنته مولاه ثم
ادى المكاتب الكتابة عتق ولاؤه للمولى دون العبد
المعتق لان العبد كان تابعا عن المولى في عقد الكتابة
كما ان لا يري ان المولى هو الذي يقبض بدل الكتابة
منه فاما عتق عبدا لاراء على ملك المولى ولهذا كان
الولاء له وهذا بخلاف مكاتب المكاتب اذا ادى بعد
ما عتق الاول لان الثاني مكاتب من جهة الاول باعتبار
حق الملك الذي له في كسبه وقد انقلب بالعتق حقيقة
ذلك الملك وكان حق قبض البذل له فاما عتق على
ملك الاول فخان له ولاؤه وليس للعبد في كسبه
ملك ولا حق وبعد عتقه يكون كسبه الذي اكتسبه
في حالة الرق لمولاه وللصبي ان يكاتب عبده باذن
ابيه او وصيه وليس له ان يعنته على مال لان وليه
يملك مباشرة الكتابة في عبده دون العتق وازلك

يصح اذنه في الكتابة دون العتق؛ ال واذا ادي المالك
اليه البدل فولاؤه للصبي لانه عتق على ملكه واذا ثبت
ان الصبي من اهل ولاه العتق فذلك ولاه المولاة للصبي
ان يقبل ولا من يواليه باذن وصيته او ابيه ولهما ان
يقسم عليه هذا الولاء كذا في شرح المبسوط رجل اع
عبد عن ابيه الميت فالثواب للميت والولاء للابن
كذا في السراجية حربي مستامن اشترى عبد اسما
فادخله دار الحرب فهو حرد عند ايجيفة رحمه الله
وقد بيناه في كتاب العتاق ولا يكون ولاؤه الذي
ادخله في قوم ايجيفة رحمه الله وعند ابي يوسف
ومحمد رحمه الله ان اعنته الذي ادخله فولاؤه
له كذا في شرح المبسوط حربي اسلم عبده الحربي
وخرج الى دار الاسلام مداعما لمولاه فله ان يوالي
من احب لانه من اهل الارض ليس لاحد عليه
ولا كذا في فتاوى قاضيان رجل ارند وكحق بدار
الحرب فمات مولى له قد كان اعنته قبل رده فوثقه
الرجال من ورثته دون النساء ثم رجع ثانيا اخذ
ما وجد من مال نفسه في يد ورثته ولم ياخذ ما
وجد من مال مولاه في ايديهم وكذلك ان كان

في دار الاسلام حين مات مولاه امرأة من بني
 اسد اعتقت عبدا لها في مردها او قبل مردتها ثم حقت
 بدار الحرب فبئت فاستراها رجل من ممدان فاعتقها
 فانه يعقل عن العبد بنواشد في قول ابو يوسف ^{الاول}
 وانه المرأة ان لم يكن له وارث فترجع يعقوب
 رحمه الله عن هذا وقاب يعقل عنه ممدان وهو قول
 محمد رحمه الله رجل ذمي اعتق عبدا فاسلم العبد فتر
 نقض الذمي العهد ونحو بدار الحرب فليس للعبد
 ان يرث الى احد لان الولاء ثابت عليه ملتققة وان
 صار حربيا باعتبار ان صيرورته حربيا لموته
 وان جنى جناية لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه
 في ماله لانه منسوب بالولاء للانسان وانما يعقل
 بيت المال عن لا عشيرة له من المسلمين ولا ورثة
 كذا في شرح المبسوط وان مات المولى وعق مذبوح
 وامهات او ابد فولاؤه هم له لان عتقهم بالتدبير
 والاستيلاء كذا في الكافي ومن ملك ذار حرم محرم
 منه عتق عليه لما بينا في العتاق وولاؤه له لو حو
 السبب وهو العتق عليه قاله في الهداية واذا تزوج
 عبد رجل امة الاخر فاعتق الامة وبني مامل

كذا في شرح المبسوط
 والمحرم اذا اعتق عبدا
 وفلان لم يفرغ من مملكت
 ولا ولاؤه غدا الى حين
 بالتحليل
 يعقوب وله ولاؤه
 كذا في الكافي

من العبد عتقت وعتق حملها وولاد الحمل لمولى الامر
لا ينتقل عنه ابد لان عتق على معتق الامر مقصود اذ
هو اضاف الاعتراف على جميع اجزاءها والولد جزءها
معتق مقصود فلا ينتقل ولأداه عند لظاها مما روي
وكذا ان ولدت لاقل من ستة اشهر من حين اعتق
لا يتقنا انه كان موجودا في البطن حين اعتقت وكذا ان
ولدت ولدين احدهما لاقل من ستة اشهر لان التوطين
خلفا من ماء واحد فمن ضرورة التيقن بوجود احدهما
حين اعتقت التيقن بوجود الاخر وهذا بخلاف ما اذا
والتمرجلا وهي حبل والزوج والاغيرة حيث يكون
ولاد الولد لمولى الاب لان الحمل لا يقبل هذا الولاء
قصدا لان تمامه بالايجاب والقبول والجنين ليس
من اهله وههنا الولاء للجنين بصدان يعتق قصدا
بان يقول اعتقت حمل هذه الامة فلذا اذا اعتقها وهو
متصل بها فان ولدت بعد عتقها لاكثر من ستة اشهر
ولذا فولاؤه لمولى الامر لانه عتق تبعا للامر لا اتصاله
بها فيتبعها في الولاء وان اعتق الاب جردا لابنه
المواليه وانتقل عن مولى الامر والاصل ان اعتق
متى ثبت قصدا لا ينتقل الولاء كما فيما تقدم ومتى ثبت

بطريق التبعية ينتقل ثمرها العتق ثبت في الولد تبعاً
للأم لأننا لم ننتيقن بقيامه وقت الاعتاق - حتى يعتق
مقصوداً فإذا تبعها في العتق تبعها في الولد أيضاً لعدم
أهلية الأب، فإذا صار الأب أهلاً بالاعتاق يتحوّل
الولد إليه وهذا لأن الولد بمنزلة النسيب قال عليه
السلام الولد نعمة كلمة النسيب لا يباع ولا يوهب
فإن ولد ينسب إلى أبيه فكذا الولد يكون منسوباً إلى
من ينسب إليه أبوه والأب بعد العتق ينسب بالولد
المستحق فكذا ولده لا يبري أن ولد المملعة ينسب
إلى قوم أمه للضرورة وإذا ظهر له نسب من جانب
الأب بآثار الكذب الملاءة عن نفسه صار الولد منسوباً
إليه فكذا في الولد ذكره في الكافي بخلاف ما إذا
اعتقت المعتدة عن موت أو طلاق فجلت بولد لاقل
من سنتين من وقت الموت أو الطلاق حيث يكون
الولد مولى لم إلى الأمر وإن اعتق الأب لتعذر إرضاء
العلق إلى ما بعد الموت والطلاق البائن بحرمه الوطء
وبعد الطلاق الرجعي لما أنه يصير مراجعاً بالشك فأن
الحالة النكاح فكان الولد موجوداً عند الاعتاق
فيعتق مقصوداً ذكره في الهداية امرأة اشترت عبداً

جبره
لغيره

واعقته نزل أن هذا العبد المعتق اشترى عبدا ثم ان العبد الثاني
تزوج لمعتقه قوم وحدث له منها اولاد فان ولدا اولاد لول
الام فلما ان المعتق اعتق هذا العبد ولده فخرج المعتق
الاول ذلك الى نفسه فخرجت المرأة ذلك الى نفسها فلاب
يجر ولدا الولد الى نفسه واما الجدر هل يجبر ولا حافيا
ففي هذا الرواية لا يجبر سواء كان الاب حيا او ميتا وروى
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجز وصرقة ذلك عبد
تزوج لمعتقه قوم وحدث له منها ولد ولهذا العبد اب
حي فاعتق الاب بعد ذلك وبقي هذا العبد عبدا على
حاله ثم مات العبد وهو اب الولد ثم مات الولد ولم ير
واسرنا يجز ميراثه كان ميراثه لموا الى الام ولو حيا كان
عقوله على موا الى الام عند علمائنا ولم يجبر الجدر ولا
حافيه الى مواليه وانما كان كذلك لانه بقدر اثبات
الولاء من الولد لما ذكرنا ان الولد الحق بالنسب شرعا
والنسب انما ثبت من الجدر ههنا اذا ثبت من الاب الا
يري ان نسب ولد الزنا اذا الميراث من الزاني لا يثبت من
الجدر ههنا لا يثبت نسب ولد الولد من ابيه لكونه عبدا
ولا يثبت من جدر ثم العبد اذا اعتق انما يجبر ولا الولد
الى نفسه اذا الميراث على الولد عتق مقصودا اما اذا جرى

كذلك في الزوجة
ص

عليه عتق مقصودا فلا ولهذه المسئلة صور كثيرة من
 جملة ذلك عبد تزوج بامه قوم وحدث له منها ولد
 فاعتق الولد كان ولده لمولى الامر فان اعتق الاب
 بعد ذلك فالاب لا يجر ولا الولد الى نفسه بل يكون
 له الى الامر على حاله كذا في الذخيرة واذا تزوج العبد حرة
 فولدت له اولادا فاولادها موالى لمولى الامر معتقة
 كانت او موالاة فتنى اعتق ابوهم جز ولا يسم الى مولاه
 اما اذا كانت موالاة فلان الولد لو كان مقصودا بولاه
 الموالاة كان يسقط اعتباره بظهور ولا يعتق للاب
 فكيف اذا كان تبعا واما اذا كانت معتقة فلان الولد
 هنا تبع في الولاء وانما كان تبعا للامر لضرورة عدم الولاء
 للاب والثابت بالضرورة لا يبقى بعد ارتفاع الضرورة
 كذا في شرح المبسوط معتقة تزوجت بعد فولدت اولادا
 فجنى الاولاد فقتلهم على موالى الامر لانه لا عاقلة
 للاب ولا له موالى فالحق ولا هم بالامر كنسب ولد
 الملاحنة فيكون عقله عليهم فكذا هذا فان اعتق العبد
 حرة ولا الاولاد الى نفسه لانه صار له ولا لزوال
 المانع فيجوز الولاء كالملاحنة اذا الكذب نفسه عاد النسب
 اليه لنزول المانع كذا ههنا ولا يرجعون على عاقلة

كذا في الذخيرة
 ص ٦

الاب بما عقلوا هكذا ذكر في كتاب المعامل لان وقت
الجنابة كان عاقلتهم موالى الامر وانما ثبت الولد من
قوم الاب مقصورا على حال عشق الاب فلا يظهر ان
قيم الام قصوا ديننا على موالى الاب فلم يرد موالاه
في الجامع الصغير حرجي نكح معتقة ولم يعتقه احد
فولدت فولاد ولدها الموالى لها وكذا النحان الاب والى
رجلا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله وقال
ابو يوسف رحم الله في الفصلين لا يكون الولد مولى
لموالى الامر ولكنه منسوب الى قوم ابيه لانه كالنسب
والنسب الى الاباء والنحان جانب الامر اشرف بالنحان
عربية والاب عجميا الا يرى انه لو كان الاب جذا
عربيا كان الولد منسوباً الى قوم ابيه ولا يكون مولى
لموالى امه فكذا اذا كان عجميا وولاد الموالاة والنحان
اضعف من ولاد العتاقة فهو من جانب الاب وجانبه
اقوى من جانبها بخلاف ما اذا كان الاب عبدا لان
الرقيق هالك حكما فصار كانه لا اب له فيكون منسوباً
الى موالى الامر ضرورة ولهما ان ولاد العتاقة قوي
معتبر في حق الاحكام حتى اعتبرت الكفاءة فيه والنسب
في حق العجم ضعيف لان العجم ضيعوا انسابهم فلهذا

لا يعتبر الكهنة فيما بينهم بالنسب لان تفاخرهم ليس
بالنفس وكن تفاخرهم قبل الاسلام بعمارة الدنيا وبعد
الاسلام بالاسلام كما اشار اليه سلمان رضى الله
عنه كذا في الكافي حين قيل له سلمان بن مريم قال
سلمان بن الاسلام قاله في النبيين وكذا ولاد الموالاة
اصفت ولهذا يقبل الفسخ ولا العتاقة لا يقبله والضعيف
لا يطهر في مقابلة القوي بخلاف ما اذا كان الاب
عربيا لان نسب العرب قوي معتبر في حكم الكفاءة
والعقل لان تناصرهم به فاغنى عن الولاد ولو كان
الابوان معتقين فالنسبة الى قوم الاب لاهما
استويا فرحنا حاجب الاب بالابوة لانه سببه بالنسب
اولان النصرة لقوم الاب اكثر كذا في الكافي وفي
الفوائد هذه المسئلة على وجوه ان زوجت نفسها
من عربي فولاد الاولاد لقوم الاب في قولهم
لان الشرف بانساب الاعراب اقوي وان تزوجت
نفسها من العجمي الذي له ابناء في الاسلام فولاد
الاولاد لقوم الاب عند ابي يوسف رحمه الله بل لا
وعلى قولهما اختلف المشايخ حكى عن ابي بكر الامتد
وابي بكر الصغار انه لقوم الاب وقال غيرهما لقوم الام

وان زوجت نفسها من عبد او مكاتب فولد الولد
للمولى الامر اجماعا الا اذا اعتق العبد فحرم اولاده
قاله في البنائة نزل القديري رحمه الله وضع الخلافة
في معتقة العرب ووضعه ههنا في مطلق المعتقة
وهو الصواب وما ذكره القديري اتفاقا لان ولاد
العنقة قوی معتبر شرعا فلا يختلف بين ان يكون
المعتق من العرب او من غيرهم فيجب في الجميع نسبة
اولاد المعتقة الى المعتق ما لم يكن ابوهم عربيا على ما
قالوا وثمره الخلاف تظهر فيما اذا مات هذا الولد
وترك عمة او غيرها من ذوى الارحام ومعتق
امه او عصبه معتقها كان المال للمعتق امه او عصبته
عندما وعند اي يوسف رحمه الله يكون لذوى الارحام
لان حكمه حكم ابيه فلا يكون عليه ولاد كما اذا كان
الاب عربيا واجمعوا على انهما لو كانا معتقين او كانا
الاب معتقا والامر مولى مولاة او كان الاب
عربيا والامر معتقة كان الولد تبع للاب وكذا اذا
كانا عدييين او عجميين او كان احدهما عجميا والا
عربيا كذا في النسيين بنطی كافد تزوج بمعتقة قوم
ثم اسلم النبطی ووالى رجلا وعاقده ثم ولدت

اولاد انا ابوحنيفة ومحمد رحمة الله مواليتهم موال
 النعمان اب يوسف رحمة الله مواليتهم مواليتهم مواليتهم
 ولدت له فولد موال الى احد مواليتهم مواليتهم عندهما
 وعند اب يوسف رحمة الله مواليتهم مواليتهم مواليتهم
 انما ان كانا عربيا فمواليتهم مواليتهم مواليتهم ولو كانا معتق
 او الاب معتقا والام من المواليتهم مواليتهم مواليتهم فالولد
 تابع للوالد بالاجتماع ولو كان الاب عربيا والام
 معتقه فالولد تابع للوالد بالاجتماع حتى يكون
 عقل الولد على القبيلة التي ينسب اليها وجبه
 قول اب يوسف رحمة الله ان الولد في معنى النسب
 فيجب الحاقه بالاب كما لو كانا معتقين ولما ان ولدا
 العتق اقوي بالاجتماع فصار الاضعف بمقابله
 عدما ولو لم يكن الاب من اهل الولد بان كان عبدا
 كان الولد مول لموال الام بالاجتماع كذا همنا ذكره
 في الجامع الصغير النبطي واحدا لنبط وم جيل من الناس
 بسواد العراق وفسر القبطه ابو الليث النبطي من قبيل
 من غير العرب كذا في البشاية والمعتق آخر العصبات
 مقدم على ذوى الارحام فكان احق بالميراث من العمة
 والحالة قاله في الحاشي لقوله عليه السلام للذي اشترى

النبطي واحد لنبط وم جيل
 من الناس بسواد العراق وفسر
 القبطه اب الليث النبطي من
 قبيل من غير العرب

عبداً فاعنقه هو اخوك ومولاك ان شريك فهو خسر
 له وشريك وان كنزك فهو خير لك وشريك له
 ولم يترك وارثا كنت انت عصبته وقومت ابنه حمزة
 رضى الله عنه اعلم سبل العصبية مع قيام وارثها
 كان عصبية يقدم على ذوى الارحام وهو المردى
 عن على رضى الله عنه وان كان للمعتق عصبية من
 النجب فهو ارلى لان المعتق آخر العصابات وهذا لان
 قوله عليه السلام ولم يترك وارثا قالوا لئلا يراد منه وارث
 عصبته بمذليل الحديث الثاني فتأخذ عن العصبية
 دون ذوى الارحام كذا في الهداية وان لم يكن له
 عصبية من النجب فان كان هناك صاحب فرض فله
 الباقي بعد فرضه وان لم يكن صاحب فرض فميراثه
 للمعتق وهذا لانه عصبته وهو من يأخذ ما ابغته
 الفرائض وعند الانفراد يحجز جميع المال ولا يرث
 ابوه وابن ابنه مع ابنه اى ترك المولى ابا وابنهما ميراث
 المعتق لابن المعتق خاصة عند ايجبة ومحمد رحمه الله
 وهو قول ابى يوسف رحمه الله الاول وعند ابى يوسف
 رحمه الله اخو اللاب سدس والباقي للابن لان الاب
 عصبية الا انه مع الابن صاحب فرض فجعل ميراث

المعتق بينهما كيراث المعتق لو مات فيكون للاب السد
 والباقي للأب ولهما أن اقرب عصبه المعتق يتقو
 مقام المعتق بعد موته في ميراث المعتق والابن اقرب
 سيرة وكذا الولد للجد دون الاخ عندا حنيفة
 رحمه الله لانه اقرب عصبه عنده وكذا الولد لابن
 المعتقة حتى يرثه دون اخيهما اي لو اعتقت امرأة عبدا
 ثم مات وترك ابنها واخاها فمات العبد ولا وارث
 له غيرهما فالميراث للابن لانه اقرب عصبها وان جنى
 جنابة فعقله على عاقلة الاخ لان جنابة معتقها
 كجنابتها وجنابتها على قوم ابها فكذا جنابة معتقها وابنها
 ليس من قوم ابها ذكره في الحافظ ولو مات المعتق
 وترك ابنين ثم مات احدهما وترك ابنا فمات المعتق
 فالميراث لابن المعتق لا لابن ابن المعتق كذا في الذخيرة
 والاصل فيه ما روي عن عمرو بن علي وابن مسعود وابي
 زيد واسامة رضي الله عنهم انه قالوا الولد للكبراي
 لا كبراي ولاد المعتق والمراد اقرب نسب لا اكبرهم سغا
 كذا في الحافظ وفي الظهيرية فان مات احد الابنين
 وترك ابنا فعند ابي حنيفة ومحمد الولد كله لابن المعتق
 وعند ابي يوسف نصف الولد لابن الابن ارثا من

رجل اعتق امرأة ثم غرق في البحر
 لا يدري أين هي ماتت أو لا لم ير
 الولد من المعتق ولو لم يكن
 لها وارث فميراث المولى ان لم يكن
 لها وارث كذا في نسخة المبره

أبيه كذا في التناوخانية وميراث المعتق لغير المولى
دون بذاته وليس للنساء من الولد إلا ما اعتقن
أو اعتق من اعتقن أو كاتبين أو كاتبة من كاتبتين
وقد روي مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم هذا اللفظ ذكره في الكافي أراد أن المولى
من أولاد المولى يرتقون المعتق دون الإناث منهم
حتى لو مات ولم يترك إلا بنت المعتق ميراثه لبنت
المال لا لبنت المعتق في ظاهر الرواية ولكن بعض
مشائخنا كانوا يفتنون بدفع المال إليها في هذا الزمان
لعدم بيت المال وقصور احتياط القضاة وبيت المال
كان في زمن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم
ولهذا اقتوا بإعطاء المال للأب أو الأبنة من الضاع
لأبنت المال لعدم ما كما افترق أصحاب الشافعي بأثر
ذوي الأرحام في هذا الزمان لعدم بيت المال كذا
في الذخيرة وفرائض الاستبغى ثم استدل على
ذلك بقوله ليس للنساء من الولد إلا ما اعتقن
أو اعتق من اعتقن أو كاتبين أو كاتبة من كاتبتين بهذا
اللفظ ورد الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
وفي أخذه أو جزؤاً معتق من الكلام فيه على النفع

الأول ان هذا لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
وانما اخرج البيهقي عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت
رحمهم الله اخرجهم كانوا يجعلون الولد للكبر من
السببة ولا يورثون النساء من الولد الا ما اعتنق
او اعتنق من اعتنق واخرج ايضا عن ابراهيم قال كان
عمر وعلي وزيد بن ثابت لا يورثون النساء من الولد
الا ما اعتنق واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحسن
اقول لا تراث النساء من الولد الا ما اعتنق او اعتنق
من اعتنق واخرج عن عمر بن عبد العزيز قال لا تراث
النساء من الولد الا ما اعتنق او كان ابن واخرج خوخ عن
ابن سيرين وابن المسيب وعطاء والتخفي وروى عبد
الرزاق في مصنفه اخبرنا الحسن ابن عماره عن الحكم
عن يحيى بن الخزاز عن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم
قال لا تراث النساء من الولد الا ما كانت ابنته او اعتنق
المنوع الثاني في معناه فقوله الا ما اعتنق كلمة مما
هنا بمعنى من كما في قوله تعالى والسماء وما بناها
اي ومن بناها وهما خذ وفات مقدرة منها
المستثنى منه فقدير الكلام ليس للنساء من الولد شيء
الا ولا ما اعتنقه او ولا ما اعتنقه من اعتنقه

او ولا مكاتبه او ولا بما كاتبه من كاتبه وذكر
 في سند روح كتب الفرائض بعد قوله وكاتب من كاتبين
 او دبرن او دبر من دبرن او جبر ولا معتقن او
 معتق معتقن انتهى وكذلك التقدير في هذا ان لا
 ما دبره من دبره او جبر ولا معتق معتقن والمعتق
 ليس للنساء شيء من الولاء الا ولا معتقن او ولا
 معتق معتقن او ولا مكاتبين او ولا مدبرهن او
 ولا مدبر مدبرهن او ولا الذي هو مجرور معتقن
 او الولاء الذي هو مجرور معتق معتقن النوع الثاني
 في صورة ما ذكر في صورة ولا معتقن ظاهرة بان عتقت
 عبدا ثم مات المعتق وترك معتقة هذه فولاه
 لها فلوا عتق معتقا عبدا آخر ومات المعتق الاول
 ثم الثاني لها ايضا وهذه صورة معتق المعتق وصورة
 ولا مكاتبين بان قالت امرأة لعبدها كاتبتك على
 الف درهم متلا فقبل العبد ذلك فاذا ادي بدله
 الكتابة يكون ولاؤه للمرأة وصورة ولا مكاتب
 مكاتبين بان كاتب هذا المكاتب عبدا فولاه مكاتب المكاتب
 لها ايضا اذ المكي المكاتب الاول وصورة ولا
 مدبرهن بان دبرت امرأة عبدها بان قالت له

كذا في البهاية
 صورة الاول امرأة
 اعتقت عبدا ثم مات العبد
 وبقيت عبدة فمات العبد
 ففولاه هذه المعبودة
 ففولاه لها كذا
 من المحدثين
 فولاه النساء

١
حر عن ديت منى او بعد موتى او اذ امت ونحوه فزارت
والعياذ بالله وكفحت بدرا الحرة وقضى القاضي لمجانها
فعتق مدبرها ثم جاءت المرأة الى دار الاسلام ثم مات
المدبر فولد لها وصورة ولا مدبر مدبرهن بان
استحي هذا المدبر بعد الحكم بعقده عبدا ثم دبره ثم مات
وجاءت المرأة الى دار الاسلام قبل موت مدبرها او
بعده ثم مات المدبر الثاني فولد له لمدبرة مدبره وصورة
الا: عتقن بان زوجت امرأة عبدا معفقة الغير
فولدت منه ولدا ثبت نسب الولد منه يكون حرا تبعا
لامه لان الولد يتبع الام في اللون والحرة وولاد الولد
لمولى الام يعقرون عنه ويرثون منه فلوان المرأة عتقت
العبد جربا عتاقها اياه ولاد ولده الى نفسه ثم من نفسه
الى مولاه حتى لم مات المعتق ثم مات ولده وترك معتقة
ابيه فولد له انتقل من مولى امه اليها كذا في البناية
واذا اعتقت المرأة عبدا ثم ماتت عن زوج وابن وبنات
ثم مات المعتق فميراثه لابن المرأة خاصة ويستوى ان كانت
اعتقه بجعل او بغير جعل واذا اشترت امرأتان اباهما
يعتق عليهما ثم اشترت احديهما مع الاب اخا لها من الاب
فعتق ثم مات الاب فميراثه بينهما جميعا للذكر مثل حظ الانثيين

لانه مات عن ابن وابنتين فان مات الاخ بعد ذلك
 فلهما من ميراثه الثلث بالنسب لهما اخناه لاب
 والاختين الثلثان فلولي اشترت الاخ مع الاب
 بالولاء نصف الثلث الباقي لهما معققة نصفه بالثمن
 فان اشترى القريب اعتاق وبقي المشتري لنصف الاخ
 بميراثه ومما كاننا معقتين الاب بشراهما اياه وقد
 بينا ان المرأة في ميراث معقها كالرجل ولهذا كان نصف
 الثلث الباقي لهما بطريق الخلافة عن ابيهما كذا في
 المبسوط ولو ان امرأة اشترت اباهما حتى عتق عليها
 فمات الاب عن هذه الابنة المشتري وابنة اخري
 فالثلثان لهما بحكم الفرض والباقي لمشتري بحكم الولاء
 ولو كان الاب بعد ما عتق على ابنتها اعتق عبدا فمات
 الاب فمات معق الاب وبقيت الابنة المشتري كان
 الميراث للمشتري كذا في الذخيرة واذا اعتق الرجل الامة
 فمات وترك ابنا فمات الابن وترك اخا من امه فمات
 ماتت الامة فميراثها لعصبة المعتق وليس للاخ لام
 من ذلك شئ سواء كان اخ المعتق لامه او اخ لابنه لا
 الولاء للمعتق واخ ابن المعتق لامه اجنبي من المعتق
 واخ المعتق لامه ليس بعصبة له انما هو صاحب فرضية

والخليف المعتق في ميراث معتقه الابن الذي كان
عصبه له كذا في شرح المبسوط ولو ان امرأة من بني
همدان تزوجت برجل من بني اسد فولدت ولدا ثم اراها
اعتقت عبدا فالولد لا يثبت لها وولدها يكون بتعال لاب
من بني اسد فاذا ماتت ثم مات المعتق فميراثه لابن المعتقة
وهو الولد الاسدي ولو حثى جناية تكون على عاقلتها
من بن همدان فالميراث لبني اسد والعقل على بني همدان
يجوز مثل هذا ان يكون الميراث للغير والضمان على
الغير الا يرى ان رجلا مثله خال وابن عم فنقته
على الخال وميراثه لابن العم قاله في التائار خانية واذا
مات المعتق وترك عصبه المعتق فانه لا يرثه
عصبه المعتق بخلاف عصبه المعتق في هذا الحكم
امرأة اعتقت عبدا وماتت المرأة وترك ابنها وزوجا اب
هذا الابن ثم مات المعتق فالميراث لابنها لانه عصبها ولو
كان قد مات وترك اباه وزوج المعتقة ثم ماتت المعتقة
فالميراث لزوج المعتقة وزوج المعتقة عصبه ابنه وابنه
عصبه المعتقة فهذا عصبه المعتقة مع هذا لم يرث
واذا اعتق الرجل عبدا ثم ان العبد اعتق عبدا آخر ثم
ان المعتق الثاني اعتق عبدا ومات المعتق الثالث وترك

عصبة المعتق الاول برثه وادخا^ن هذا في صورة عصبة
عصبة المعتق ولكن من حيث المعنى ليس كذلك لان
المعتق الاول جزو لاء هذا الميت فبرثه عصبة المعتق
الاول لقيامه مقام المعتق الاول لانه عصبة عصب المعتق
الاول كذا في الذخيرة اذا مات الرجل وترك مالا و
وارث له فادعى رجل انه وارثه بالولاء وشهد له شاهدا
ان الميت كان مولاه وان هذا الرجل وارثه فالقاضي
لا يقضي بشهادتهما حتى يفسر المولى لان المولى اسم
وكذا اذا شهد ان هذا مولاه مولى عتاقة لان اسم مولى
العتاقة كما يتناول^{عليه} الايتناول^{عليه} الاسفل والاعلى وارث والا
ليس بوارث الاعلى مذهب حسن بن زياد ولعل الشاهد
اعتقلا مذهب الحسن ولو شهد ان هذا المدعى اعتق
هذا الميت وهو يملكه وانه وارثه ولا نعلم له وارثا غيره
يقبل شهادتهما وقضى بالميراث لهذا المدعى كذا في التناظر^{خاتمة}
وكذلك لو شهد ان الميت كان مقرا لهذا المدعى بالملك
والمدعى اعتقه فالقاضي يقبل شهادتهما ونقض بالبراث
للمدعى لانه لو ثبت اقرار الميت بالرق للمدعى عند القاضي
ويثبت اعتاق المدعى اياه عنده معاينة كان يقضى له
بالميراث وكذا اذا ثبت ذلك بالبينة ولو شهد ان اب المدعى

هذا المدعى ثمرات الا
المعتق وتولد

الشيخ

هذا اعتق اب الميت هذا وهو يملكه ثمرات المعتق وتولد
هذا الميت وهو ولد من اسراة حرة قضى بالميراث
في وسطرط في الكتاب ان يكون المعتق من امرة
درة لانه لو كان من امة وقد اعتقه مولى الامة
ان ميراثه لمولى الامة كذا في الذخيرة ولو شهد بهذا
وقال لا ندر اب هذا المدعى المعتق ولكن قد علمنا
فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة لانها تشهد على
شهادة بالتسامع والشهادة على الولا بالتسامع لا تقبل
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف
رحمه الله ولومرات رجل فادعى رجل ميراثه واقام شاهدا
انه اعتق ام هذا الميت وانها ولدت بعد ذلك بمدة
من عبد فلان وان اباه مات عبدا او مات هو ولا
له وارثا سوى معتق امة هذا المدعى تبلى القاضي شهادهما
وقضى له بالميراث فان جاء مولى الاب واقام البينة
انه اعتق الاب قبل ان يموت هذا الولد وهو يملكه وان
وارثه لا تعلم له وارثا غيره وقضى القاضي بالميراث لمولى
الاب ولومرات رجل واختصم رجلان في ميراثه واقام
كل واحد منهما بينة انه اعتق الميت وهو يملكه وانه وارثه
لا وارث له غيره ولم يوفت البينتان وقتا قضى بالميراث

بينهما هذا اذا لم يوفى السنتان فان وقتا وقت لحيدهما
اسبق قضى لاسبقهما وقتا ولو كان جاء احدا المدعي
اولا فاقام البينة انه اعتق الميت وهو يملكه وقت
القاضي بينته فخرج المدعي الاخر واقام البينة
اعتق الميت وهو يملكه فالقاضي لا يقضى للثاني ولو جاء
معا وادعيا واقاما البينة على دعواهما قضى بالاول
بينهما كذا في التاتارخانية رجاءات وادعى رجاء
ان اباه اعنته وهو يملكه وانه لا وارث لابيه وادعى
الميت غيره وجاء بابني اخيه فشهدا على ذلك قال له يحسن
شهادتهما لانهما يشهدان لجدهما لما ثبت ان الاول لا يمتنع
والاخرت به كان للميت بطريق العصبية على ان يخلفه
في ذلك اقرب عصبية وشهادة النافلة للجد لا تقبل
وكذا شهادة بنات الميت بذلك لا يجوز لانهما تشهدان
لايهما كذا في شرح المبسوط وازامات الرجل وترك
امواله في يدي رجل وادعى انه اعتق الميت وهو
يملكه وانه وارثه لا وارث له غيره واقام على ذلك
بينته واقام ذو اليد بينته بمثل ذلك قضى بالمال بينهما
نصفان وكان ينبغي ان لا يقضى بالمال بينهما ذكره
في الزحيرة وازامات الرجل عن ابنين وبنات

فادعى رجل ان اباہ اعتق هذا الميت وهو يملكه وشهد اينا
المسي بذلك وادعى رجل آخر ان اباہ اعتقه وهو يملكه
واقرب بنته بذلك فانه يقضى بالاول لصاحب الشهادة
فان شهد الاخر ابن اخو وابنان له قضى بالاول بينهما
مغنين ولو ادعى رجل من الموالي على رجل من العرب
انه سولى هذا العربي وان ابا هذا العربي اعتق اباہ
الادعى باخويه لابيہ يشهدان بذلك والعربي
ينكر فان شهادة الابن لا تجوز لانهما يشهدان لابيہما
ولا يثبت له بذلك اجنبيان قبلت شهادتهما
ولو كان العربي يرعى الاول في هذه الصورة والمولى
ينكر قبلت شهادة اخويه وازامات رجل فاخذ رجل
ماله وادعى انه وارثه لا وارث له غيره قل لا اخذ المال
من يده ولا اضعه في بيت المال فان جاء رجل اخر وادعى
انه اعتق الميت وهو يملكه ولا وارث له غيره واقام على
ذلك بينه واقام الذي في يديه المال بينة بمثل ذلك
قضى بالمال بينهما نصفين قاله في التاتارخانية فان
اقام مسلم شاهدين مسلمين انه اعتقه وهو يملكه وانه مات
وهو مسلم لا وارث له غيره واقام ذو اليد شاهدين
مسلمين انه اعتقه وهو يملكه وانه مات كافرا لا وارث

له غير فلمسلم نصف الميراث ونصف الميراث لا اقرب
 الناس عصبية اليه من الذين من المسلمين فان لم يكن
 له منهم قرابة جعلته لبيت المال لما بيننا ان المقصود
 اثبات الولاية وقد استوت الحجتان في ذلك فان شئ
 الذي مسلمان وهو حجة على المسلم كشهود المسلم بين
 الولايتين نصفين ثم احدى البنتين يوجب كفهوه
 عند الموت والاخرى يوجب اسلامه عند الموت
 والي يثبت اسلامه اولى واذا ثبت انه مات مسلماً فقام
 يورثه المسلم دون الكافر ولكن الولاية يجب بالنسبة
 للمسلم نصف ولانه فلا يثبت له نصف الميراث
 ونصف الولاية للذي وهو ليس باهل ان يرثه فيجعل
 كالميت ويكون هذا النصف لا اقرب عصبية له من المسلمين
 فان لم يوجد ذلك فهو لبيت المال كذا في شرح المبسوط
 وان كان الشهود من الجانبين من اهل الذمة فانه
 يقضى بين الولايتين للميراث للمسلم فيحكم باسلامه واذا الخصم
 مسلم وذي دين ولا رجل وهو حي وادعى كل واحد منهما
 انه اعتقه وهو يملكه وارخا وتاريخ احدهما اسبق واقام
 على ذلك شهودا من المسلمين قضى باسبغهما تاريخا
 فان كان شهودا لذي دين من اهل الذمة والعبد المعتق

كأمر قضي بينة المسلم وأمر ثمان الذي سبقه أثار بخا ذكره
في الأثار خاتمة دمي في يديه عبد عنقه فأقام مسلم
شاهدين مسلمين أنه عبده وأقام الذي شاهدين مسلمين
أنه أعتقه وهو يملكه أمضيت العتق والولا للذي لأن
في بيته أثبات العتق وفي بيته المسلم أثبات الملك و
كل واحد منهما حجة على الخصم فيترجح بيته العتق كما لو كان
سأله من المدعين مسلما وإذا كان شهود الذي كفاد
فقضيت به المسلم لأن بيته في أثبات الملك حجة على خصمه
وبينة الذي في أثبات العتق ليس حجة على خصمه فكانها
لم تثبت في حقها لأن المسلم أقام شاهدين مسلمين أنه دبر
أو كاتب جاريته وأقام البينة أنه استولدها وأقام الذي
شاهدين مسلمين على الملك والعتق فبينه الذي أولى لأمر
المسلم ثبت بيته حق العتق والذي حقيقة العتق وحق
العتق لا يعارض حقيقة العتق ولو قبلنا بينة المسلم
لزم ولها بالملك بعد ما قامت البينة على حررتها وذلك
قبيح ولهذا كانت بينة الذي أولى ولو كانت أمة في يده
دمي قد ولدت له ولدا فادعي رجل أنها أمة غصبها
هزامنه وأقام البينة على ذلك وأقام ذو اليد البينة
أنها أمة ولدت هزامنه في ملكه قضيت بها وبولدها

للمدعي وكذلك لو ادعى المدعي انها امته اجرها من
 ذي اليد او اعادها منه او وهبها منه وسلمها اليه ولى
 كان المدعي اقام البينة انها امته ولدت في ملكه فضيت
 بها الذي اليد وكذلك لو ادعى ذو اليد انها امته اعتمها
 واقام المدعي البينة انها امته ولدت في ملكه فبين
 العتق اولى لان فيه اثبات حريتها ولا يجوز ان توطى
 بالملك بعد ما قامت البينة على العتق ولو شهد به غيره
 واحد منهما مع ذلك بالغصب على الاخر كان شهود العتق
 ايض اولى واستحقاق الولاء عليها كذا في شرح المبسوط
 للسرخسي رجل اشترى عبدا من رجل اشترى
 شهيدان البائع قد كان اعنته قبل ان يبيعه فالعبد
 حر ولا موقوف اذا كان البائع يحدد فان صدق
 البائع المشتري بعد ذلك لزمه الولاء وردد الثمن على
 المشتري وكذلك ان صدق المشتري ومرتبة البائع
 بعد موت البائع فهذا وما لو صدق البائع المشتري
 في حيوة سواء وهذا استحسان والقياس ان لا يغير
 تصديقهم في حق لزوم الولاء وفي حق رد الثمن يمتنع
 تصديقهم وان افتر المشتري ان البائع قد كان دبره
 فهو موقوف فان مات البائع بعد ذلك عتق العبد

فان صدق ويرثه البائع المشتري يعنه بقصد يقههم
في حق لزوم الولاء للبائع وفي حق رد الشئ استحسننا
على نحو ما بينا في العنق عبد بين رجلين شهد كل واحد
منهما على صاحبه بالعتق فالعبد يخرج الى الحرية
بالعبادة ويعي لهما موسرين كانا او معسرين او كان لهما
موسرا والاخر معسرا ويكون الولاء بينهما وهذا قول
الحنابلة رحمه الله وعلى قولهما العبد حر ولاؤه موقوف
بينهما امة بين رجلين شهد كل واحد منهما انها ولدت من
صاحبه وصاحبه ينكر فان الجارية تكون ام ولد له
موقوفة من امواله مات احداهما عتقت ويكون ولاها
موقوفه من اموال الباقي واذا كانت امة لرجل معروفة
انها له فولدت من غيره ولدا فقال سرب الامة للمستولد
بعثها بالف درهم وقول المستولد لا بل نزوجها بمائة
فان الجارية تصير ام ولد موقوفة لا يطاها احد ولا
يستخذمها ولا يبتغها والولد حر فان مات المستولد
عتقت الجارية وولاها موقوف وفي الاستحسان
الولاء يكون للابن ولا يكون موقوفا واذا اقر الرجل
ان اباه اعتق عبده في مرضه او صحته ولا وارث له
غيره فولاؤه موقوف في القياس ولا يصدق على الا

وفي الاستحسان يكون الولد الابن ولا يكون موقفا
ولم يذكّر محمد رحمه الله في كتاب الولد ان عاقلة
الاب هل تقفل عنه ومتأخرا فصولا الجواب فيه تفصيلا
فقالوا ان كان عصابة الابن وعصابة الاب واحد
بان اعقهما رجل واحد وقومهما من حي واحد كان
عقله على عاقلة ابيه فاما اذا كانت عصابة الابن
غير عصابة الاب بان اعتق الاب رجل واعتق الابن
رجل آخر لا يكون عقله على عاقلة الاب ويكون العقل
موقفا فصار الجواب في حق العقل على التفصيل
وفي الميراث لا تفصيل بل الميراث لاب الى كل حال
هذا اذا لم يكن مع الابن المقتر وارث آخر فاما اذا كان
معه وارث آخر وقد كذب في هذا الاقرار كان
للكذب ان يسمى العبد في حصته فلو اقران صاحبه
اعتق العبد وصاحبه ينكر فالعبد يسعي للشهود عليه
بلا خلاف وانما الخلاف في حق الشاهد وههنا
المكذب مشهود عليه في حصته ثم عند الجنيحة
رحم الله ولا هذا النصف هو حصة المستعنى للمستعنى
ولا النصف الذي هو حصة المقر لايت كمالو كان
الكل له واقران الاب اعنته وعندهما ولا النصف

الذي هو حصته الميت وولا حصته المستحق موقوف
وفي كل موضع قلنا بتوقف الولاء اذا مات المعتق فميراثه
يوضع في بيت المال لان هذا مال له مسخوق الا انه غير معلوم
وكل ما هذا حاله يوضع في بيت المال الى ان يظهر مستحقه
كاللقطة وعقده على نفسه لا يعقل عنه بيت المال كذا في
التاثير خانية وان اشترت ثلاث بنات اباهن ثمرات
احدين وترك مولى امها ثمرات الاب فانه يكون لهما
ثلثا ماله بالفرض وثلثا الثلث بالولاء يبقى ثلث الثلث
للبيت الميتة يعود الى الاب يكون لهما ثلثا ثلث الثلث
وثلث ثلث الثلث يعود الى امها جناح الى حساب لثلث ثلثه
ثلث واقله سبعة وعشرون فسة وعشرون للبتين
ولحد مولى ام الميتة ذكره في خزانة المنتين في شرح
الطحاوي قال - وعق المسلم لليهودي والنصراني والمجوسي
في استحقاق الولاء بذلك كاعتاقه المسلم سواء هذا
لا يخلوا اما ان يكون المعتق مسلما او ذميا او حربيا
والمعتق لا يخلوا اما يكون مسلما او ذميا او حربيا فان
كان المعتق والمعتق مسلمين يثبت الولاء منه ويرث
الاعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى
ولو كان العبد ذميا جاز ويثبت الولاء منه وكون المعتق

كافر لا يمنع ثبوت الولاء ولكن لا يرث منه إلا إذا أسلم
المعتق قبل الموت ولو كان العبد حربياً كما إذا دخل المسلم
دار الحرب فاشتري عبداً حربياً واعتقه عتق إلا أن الولاء
لا يثبت منه في قولهما وفي قول أبي يوسف رحمه الله يتر
المعتق من المعتق وليس للمعتق أن يوالي أحداً هذا إذا
كان المعتق مسلماً ولو كان المعتق ذمياً فهو والمسلم سواء
في حكم العتق ولو كان المعتق حربياً فانتكح في دار الإسلام
عتق ويثبت الولاء منه سواء كان العبد ذمياً أو حربياً
أو مسلماً ولو كان في دار الحرب فالعبد المسلم والذي
يعتقان باعته فانه ويثبت الولاء منه ولو كان العبد حربياً
فاعتقه باطل إلا بالتخلية ولا يثبت الولاء في قولهما
وفي قول أبي يوسف رحمه الله يثبت الولاء منه وكذلك
تدبيره باطل وأما استيلاؤه فجائز وصارت أمرك
لا يجوز بيعها قاله في التاتارخانية ولو اعتق الحربي عبداً
في دار الحرب لا ينفذ اعتاقه في قول أبي حنيفة رحمه الله
خلافاً لصاحبه رحمه الله وقبل ينفذ الاعتاق عند
الحل وإنما الخلاف في ثبوت ولاد العتق عند أبي حنيفة
رحمه الله لا يثبت وعند ما يثبت كذا في فتاوى قاضين
الكتاب الثاني في ولاد المولود

تفسير ولا الموالاة ان يسلم الرجل على يدي رجل فيقول
للذي اسلم على يديه او لغيره واليتك على اني ان مت
فيرا فيك وان جنيت فعقل عليك وعلى عاقلتك وقبل
الاخضر منه فهذا هو تفسير ولا الموالاة كذا في الذخيرة
قال ابراهيم رحمه الله اذا اسلم الرجل على يد الرجل
ووالاه فانه يرثه ويعقل عنه وله ان يتحول بولاه الى
غيره ما لم يعقل عنه فاذا اعتقل عنه لم يكن ان يتحول عنه
الى غيره ولهذا نأخذ والاسلام على يديه ليس بشرط
لعقد الموالاة وانما ذكره على سبيل العادة وسواء
اسلم على يديه او اذاه مسلما وعاقده عقد الولاء كان
مولى له قاله في شرح المبسوط للسرخسي وكذا اذا اعتقل
عن ولده لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول لاهما في
حق الولاء كشخص واحد قاله في الهداية فان مات ولا
وارث له غيره فيرثه للمولى كذا في الكافي وقال الشافعي
رحمه الله ولا الموالاة ليس بشئ لان فيه ابطال حق
بيت المال ولهذا لا يصح في حق وارث اخر ولهذا لا يصح
عنه الوصية بجميع المال وان لم يكن للموصي وارث بحق
بيت المال وانما تصح في الثلث ذكره في الهداية ولنا قوله
نقال والمذين عقدت ايمانكم فالتوهم نصيبهم اي نصيبهم

من الميراث والمداد به الموالاة وليس المراد بقوله عقدت
أيمانكم القسم بل المراد الصفة إذ المعتاد أن المتعاقدين
ياخذ كل واحد منهما أيمان صاحبه إذا عاقداه وقد سأل
تميم الداري رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل
أسلم على يد رجل ووالاه فقال هو أحق الناس به
مجاهاً وممانته أي يعقل عنه حالة الحيوة ويرثه بعد الممات
وعن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم
أنهم قالوا بالتوريث بولاء الموالاة ولم يرو عن غيرهم خلافة
ولأنه متى استغنى عن ماله فله صروفه إلى أقرب الناس
إليه وهو أقرب الناس إليه باخذ بآزده والصرف الحديث
المال لأن مستحق بل لضرورة عدم المستحق وله مستحق
ههنا كذا في الكافي هذا الحديث أخرجه الأربعة في الفرائض
أبو داود عن يحيى بن حمزة عن عبد العزيز بن عمر بن
عبد العزيز قال سمعت عبد الله بن موهب يحدث
عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الداري قال يا رسول الله
ما السنة في الرجل يسلم على يد رجل من المسلمين
قال هو أولى الناس بمجاهاً وممانته والترمذي عن أبي
إسماعيل وابن مشني ووكيع ثلثهم عن عبد العزيز بن عمر
بن عبد العزيز عن عبد الله بن موهب عن تميم الداري

فذكره والنسائي عن ابي اسحاق عن عبد الله بن موهب
 عن تميم بن عذوة رابن عاصم عن وكيع عن عبد العزيز بن
 عمر عن عبد الله بن موهب عن تميم بن عذوة كذا في التبتلية
 وانما يصح ولا الموالاة بشرائط منها ان يشترط الميراث
 والعقل لان عقد الموالاة يقع على ذلك فلا بد من ذكره
 وان شرط الارث من الجانبين كان كذلك ويتوارثا
 من الجانبين بخلاف ولا العتاقة فانه يرث الاعلى
 من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى لان
 سببه الاحياء وذا يوجد من الاعلى في حق الاسفل
 ولم يوجد من الاسفل في حق الاعلى وهذا السبب
 وهو العقد والشرط فعلى الوجه الذي وجد الشرط
 ثبت الحكم ومنها ان لا يكون المولى من العرب لان
 العربي له نصرة بنفسه الى قبيلته وذا الكد من نصرة
 الموالاة لانه لا يلحقه الفسخ كذا في الكافي ومنها
 ان لا يكون معتقا قاله في التناخانية وكذا كونه
 مجهول النسب شرط لصحة عقد الموالاة كذا في الكافي
 ومنها ان يكون لم يعقل عنه غيره ذكره في التناخانية
 ومن كان حدا ولا عليه لاحد له ان يوالى من
 شاء كذا في التهذيب ويدخل في هذا العتد ولاده

وفي المتن في اعلم ان الموالاة
 يصح بشرائط منها ان
 يكون المولى من غير العرب
 ومنها ان لا يكون معتقا
 ومنها ان يشترط العتد
 والميراث كذا في التناخانية

ومنها ان يكون لم يعقل عنه
 غيره ذكره في التناخانية

الصغار ومن يولد بعد ذلك كذا في التناظر خانية
 واذا جني الاسفل جنانية ففعله على عاقلة المولى
 الاعلى وان مات الاسفل يرث الاعلى لا يرث
 الاسفل منه ولا يثبت هذه الاحكام بمجرد الاسلام
 بدون عقد الموالاة ومولى الموالاة موخر عن العقب
 وعن ذوى الارحام بخلاف مولى العتاقة فانه مقدّم
 على ذوى الارحام والقياس بان يكون مولى العتاقة
 موخرا عن ذوى الارحام كما هو مذهب على كرم الله
 وجهه لان المعتق بمنزلة القريب من وجهه وبمنزلة
 الاجنبى من وجهه من حيث انه احياه حلالا حقيقة
 وذوا الارحام قريب من كل وجه فينبغي ان يكون
 القريب من كل وجه مقدّم ما ولكن تركنا القياس في
 مولى العتاقة بالانثار والاثار الوارد في مولى العتاقة
 لا يكون واردا في مولى الموالاة لان مولى الموالاة
 دون مولى العتاقة لانه وجد من مولى العتاقة
 سلكا وان لم يوجد الاحياء حقيقة ولم يوجد من مولى
 الموالاة الاحياء اصلا ولان ولا الموالاة قابلية
 للفسخ ولا العتاقة ليس يقابل للفسخ كذا في النسخة
 واذا مات الاسفل والاعلى ميت ميراث الاسفل

وان مات الاعلى

كذا في الفقرة ص

لا قرب الناس عصبه الى الاعلى كفاي ولا العتاقة وكل
واحد منهما ان يتقضى عقد المولى الاة محض من صاحبه
وليس له ذلك بغير محض من صاحبه قاله في التنازح
وكذا للاعلى ان يتبرأ من ولاد الاسفل اذا كان
محض منه لان العقد غير لان من الجانبين ولكل واحد
منهما ان يتقضى بفسخه بغير رضا صاحبه بعد ان يكون
محض منه كفاي عزل الوكيل قصدا وان والى الاسفل
رجلا آخر كان ذلك نقضا للعقد مع الاول وان لم يكن
محض منه لان انقضاء العقد في حق الاول ههنا
ثبت حكما للصحة المتقدم مع الثاني فصار كالغزل الحكي
في الوكالة بان اعتق العبد الذي وكله ببيع كذا
كذا في الكافي وليس لمولى العتاقة ان يوالى احدا لانه
لازم مع بقاءه لا يظهر الا ان كذا في الهداية
اذا اسلم الرجل على يدي رجل وعاقده عقد الولاء
ثم ولد له ابن من امرأة اسلمت عليها الاخر ووالته
فولاء الولد لمولى الاب وكذلك ان اسلمت ووالته
ووجب لي ثم ولدت بعد ذلك فان ولاد الولد لمولى
الاب وهذا بخلاف ولاد العتاقة فانها اذا اعتقت
وهي حرة ثم ولدت بعد ذلك فان ولاد الولد يكون

لمولى الامر ولو كان لهما اولاد صغار ولذا قبل الاسلام
فاسلم الاب على يدي رجل ووالياه فاسلمت
المراة على يدي رجل آخذو والته فان ولاه الاولاد
لمولى الاب بالاجماع قل واذا اسلمت المراة من
اهل الذمة على يدي رجل ولها ولد صغير والته
فان ولاها وولاد ولدها المولىها عندا بچيفة وعندهما
رحمها الله ولاهها المولىها اما ولاه ولدها ليس له ولاها
كذاني التاثر خانية واذا اسلم الرجل على يدي
صبي او عبد ووالاه لم يجز فان كان الاب اذن للعبد
بذلك او كان المولى اذن للعبد بذلك جاز غير ان
في فضل الصبي يصير مولى للصبي وفي فضل العبد
يصير مولى لمولى السيد والفرق ان العبد ليس من
اهل ان يثبت له الولاء لان حكم الولاء الارث والعبد
ليس من اهل الارث واذا لم يكن العبد من اهل الولاء
جعلنا الولاء لمن هو اقرب الناس اليه وهو مولاه
فاما الصبي من اهل ان يثبت له الولاء لانه من اهل
حكم وهو الارث الا يرى كيف يثبت له ولية العتاقة
فكذلك ولاه المولى الة قاله في الذخيرة وكذلك الصبية
ذكره في خزنة المفتين واذا اسلم الرجل على يدي

رجل ووالاه وله ابن كبير فاسلم الابن على يدي رجل
آخر ووالاه ايضاً فولاه كل واحد منهما للذي ووالاه
وان اسلم الابن ولم يوال احد فولاه موقوف
ولا يكون مولى لمولى موالاة الاب ولا يكون عقد الاب
اسلم على نفسه عقداً على الابن بخلاف ما اذا كان الاب
صغيراً كما في التاتارخانية ذمي اسلم ولم يوال احد
فوالاه الآخر على يديه ووالاه فهو مولاة لانه من اهل
الالتزام بالعقد ومن اهل المقصود بالولاء وان لم يكن
لأحد عليه وللاء وان اسلم ذمي على يدي حر في فاته
لا يكون مولاة وان اسلم الحر في بعد ذلك وهذا
ظاهر لانه لو اسلم على يدي مسلم لم يكن مولى له وكن
فائدة هذه المسئلة بان ان الحر في الذي يعرض للإسلام
على غيره وبلغت لا يصير مسلماً بذلك الا يرى انه قال
وان اسلم الحر في بعد ذلك لم يكن مولاة وهذا لان
من يلقن غيره شيئاً لا يكون مباشراً لذلك الشيء بنفسه
بل الذي يلقن غيره طلاق امراته وعتق عبده ذكره
في شرح البسملة حر في دخل دار الاسلام بامان
فاسلم على يدي رجل ووالاه فدخل ابوه بامان فاسلم
على يدي رجل ووالاه فان ولاه كل واحد منهما للذي

والأهـ ولا يجـر الأب ولا الولد إلى نفسه وإذا دخل
حربي دار الإسلام بآمان واسلم ووالاه رجلاً ثم
أسراب هذا الحربي الذي واعتق فانه يجـر ولا الولد
إلى نفسه حتى كان ولا الولد لمعتق الأب وإذا أسلم
حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم ووالاه هنا
أو والاه في دار الإسلام فهو يجـر وإن سبي أبه واعتق
لم يجـر ولا الأب إلى نفسه وإن سبي أبوه واعتق حـ
ولا الابن إلى نفسه ولو أن رجلاً من أهل الذمة اعتق
عبدًا ثم إن الذي نقض العهد ونحو بدار الحرب فاحـذ
أسيرًا فصار عبد الرجل وأراد معـتقه أن يوالى رجلاً
لم يكن له ذلك لأنه مولى عتاقه وليس لمولى العتاقة
أن يوالى أحداً فإن اعتق مـولاه يوماً من الدهر فانه
يرثه إن مات وإن جنى جناية بعد ذلك عقل عن نفسه
ولا يعقل عنه مـولاه هكذا ذكر في عامة الروايات وفي
بعض الروايات قال يرثه ويعقل عنه وهو الصحيح ذكره
في التاتارخانية ولو أسلم رجل من بضاري العرب على
يدي رجل من غير قبيلته ووالاه لم يكن مـولاه ولكن
ينسب إلى عشيرته وأصله ثم يعقلون عنه ويرثونه وكذلك
المرأة لما بينا أن النسب في حق العرب معتبر فانه يضاهي

ولا العتق ومن كان عليه ولا العتق لم يصح منه عقد
الموالاة مع احد فيكذلك من كان له نسب من العرب
لا يصح منه عقد الموالاة مع احد وهذا بخلافه ولا
العتق فان من ثبت عليه الرق من رضائي العرب
اذا اعتق كان مولى لعنه لان ولادة العتق قوى ^{لنسب}
في حق النسب او اقوى منه فيظهر مع وجوده ويتقرر
حكمه ^{في النسب} فاما ولادة الموالاة لا يتقرر سببه مع وجود ^{النسب}
في حق النسب في الحكم يفتى على النسب قاله في شرح المبسوط
ولو اسلم على يدي مكاتب ووالاه جاز وكان مولى
لمولاه ولو اسلم على يدي رجل ووالاه بعد ما وافي
كفره مسلما كان ولأوه للثاني الذي اسلم على يديه ووالاه
بعد الاسلام ولا يكون مولى الذي ووالاه قبل الاسلام
ذكره في التاتارخانية ^{الكتاب}
والله اعلم واذا اقر الرجل انه مولى عتاقة لفلان بن فلانة
من فوق او من تحت وصدقه فلان في ذلك فانه يصير
مولى ويغفل عنه ويرثه الا يري انه لو اقر انه ابن فلان
او اب فلان وصدقه فلان في ذلك يثبت النسب
منه فكذا اذا اقرب بالولاء بمعنى النسب كذا اذا اقر انه
مولى موالاة لفلان وصدقه فلان في ذلك يصير

مولى هو الالة لفلان كذا فى الذخيرة وان كان تلمع لاد
كبار كذبوا الالب فيما اقرو وقالوا ابونا مولا فلان اخذ
فالاب مصدق على نفسه والاولاد مصدقون على
انفسهم كذا فى التاتارخانية وان كان الاولاد صغارا
كان الالب مصدقا عليهم كذا فى شرح المبسوط واذا كان
للرجل امراة وبها الاولاد فقالت المرأة انا مولا لالة
عناقة لفلان وصدمتها فلان فى ذلك وقل الرجل
انا مولى عناقة لفلان اخذ وصدقه فلان انحرقات
كل واحد منهما يكون مصدقا فيما اقربه ويكون ولدا للولد
لمولى الالب كذا فى الذخيرة ولو ان امراة مولاة عناقة
معروفة لها زوج مولى عناقة ولدت المرأة ولدا فقلت
المرأة ولدت بعد عتقه بخمسة اشهر وولاه لمولى
وقال الزوج ولدت بعد عتقك لسنة اشهر وولاه
لمولى فالقول قول الزوج قاله فى التاتارخانية وان
والت امراة رجلا فولدت ولدا لا يعرف له اب يدخل
فى ولاها وكذا ان اقربت امراة لها مولاة فذرت فى
يده طفل لا يعرف ابوه يصح اقرارها عليه او على
ولدها ويصيران من مولى فلان وهذا عند الجعفة
رحم الله وقال لا يثبت ولدها من مولاها

في المهرين ذكره في الحامي واذا كان الرجل من العرب
 له زوجة لا يعرف ولدت منه اولاً ثم ادعت انها مولاة
 اعترف فلان وصدقوا فلان بذلك فالحاقا مصدنة في
 حق نفسها ولا تصدق على ولدها وان كذبها فلان في
 العتق ولا شيء متى وما اعتقها فالحاقا امته لالحاقا
 على نفسها الرق له ثم ادعت الحجة عليه فتصدق فيما اقرت
 ولا تصدق فيما ادعت ولا تصدق على اللجوء في البطر
 وقت الاقرار فاما الولد الذي يحدث بعد ذلك فالحاقا
 تصدق عليه عند أبي يوسف رحمه الله حتى يحدث رقيقا
 ولا تصدق عند محمد رحمه الله حتى يحدث حراً كذا في
 الأخيرة واذا افترا الرجل فقال انا مولى فلان وفلان ود
 اعتقاني فاقتربه احدهما وانك الآخر فهو بمنزلة عبد بين
 شريكين يعتقه احدهما واذا قال انا مولى فلان اعطني
 قال لا بل انا مولى فلان الآخر قد اعتقني هو وادعياه
 جميعا فهو مولى الاول وان قال اعتقني فلان او فلان
 وكما احدهما ادعى انه هو المعتق لا يلزم العبد شيء فان
 اقر به بما بعينه بعد ذلك او غيرهما فهو جائز وصير
 مولى للمقتله كذا في النافذ ارضانية فمن مشائخنا من
 اذا كوفي الكتاب انه اذا اقر بعد ذلك لغيرهما يجوز افراده

الولد

يجب ان يكون قولها اما على قول ابي حنيفة رحمه الله
لا يصح اقراره لان الاقرار بالولاء اقرار بالنسب
ومن اقر بالنسب لا شأن له باقراره عند ابي حنيفة رحمه الله وان
الاقرار لا يصح اقراره للثاني عند ابي حنيفة رحمه الله وان
لم يثبت النسب من الاول بان كذب الاول فلا نكاح
اقرار بالولاء ومنهم من قال هذا قول الكل لا
الاقرار ههنا وقع باطلا لكونه واقعا للجهل اسأله
فلك المسئلة الاقرار وقع لمعلوم فلم يقع باطلا قال
الخصيرة واذا اقر الرجل انه مولى امرأة اسقطته
وقالت المرأة لم اعتقتك ولكن اسلمت على يدي و
فهو مولى لها فان اراد التحول عنها الى غيرها ففي قياس
قول ابي حنيفة رحمه الله اسر له ذلك وعلى قياس قولها
له ذلك وان اقراره اسلم على يديها والهيا وقالت
هي اعتقتك فهو مولى لها وله ان يخول بالولاء الى غيرها
واذا اقر الرجل ان فلانا اعتقه وانكر فلان ذلك
وقال ما اعتقتك ولا اعرفك فمران المقتران فلان
الاقرار اعتقه فانه لا يصح اقراره عند ابي حنيفة رحمه الله
مولى للثاني وعندما يصح اقراره للثاني اذا صدقه
الثاني في ذلك اذا ادعى رجل على ولد رجل بعد

مربى في منقته اباك وصدقه الولد في ذلك بشدة
الولاد به ولو كان للميت اولاد كبار وصدقه بعض الاولاد
فالذين صدقوه يكونون موالى له وان كان المدعي
اثنين فصدق بعض الاولاد احدهما وصدق الباقي
الاخر فكل فريق منهم يكونون موالى للذى صدقه كذا
في التارخانية وان ادعى رجل على رجل اني كنت
عبد له وانه اعتقني وقول المدعي عليه انت عبدي
كما كنت وما اعتقتك فالقول قول المولى فان اراد العبد
ان يثبت فله ذلك وان قال المدعي عليه انت حر الا
وما كنت عبد لي قط وما اعتقتك واراد استخلافا ^{يستخلف} لا
عند ايجيفة رحمه الله لان الاختلاف ههنا في الولاد
لا في العتق لانهما تضادقا على العتق ولا استخلافا
في الولاد عند ايجيفة رحمه الله ولذلك اذا ادعى على
وارثة حر ميت مات وترك ابنة وما لا وقل اني كنت
اعتقت الميت ولي نصف الميراث بسبب الولاد وقالت
الوارثة ان اباها احدا لا تتخلف على الولاد وتتخلف
على المال بالله لم يقلين لهذا المدعي في ميراث ابيك
حقا وهو نظير ما لو ادعى رجل على ابنة انه ابن الميت
وادعى الميراث لنفسه لا يستخلف الابن على النسب عنه

ويتخلف على الميراث بالله ما نعلم لهذا حق في ميراث
 وولا الموالاة في هذا كالأول العتاقة لا يتخلف عليه
 عند البينة رحمه الله خلافا لهما فان عالج الدعي
 عليها الى تصديق المدعي بعد ما انكر دعواه فهو مولاة
 ولا يكون انكارها نقضا للولاء كذا في الذخيرة واذا
 ادعى رجل من الموال الى علي عدي انه مولاه اعتقه وانكر
 غائب ثم بدا للمدعي فادعى ذلك على خذروا د استخلاف
 لا يتخلف عند البينة رحمه الله ولو اقر المدعي عليه
 الثاني للمدعي بما ادعاه لم يكن مولى للمدعي عليه
 الثاني عند البينة وعند ما رجمها الله الامر موقوف
 ان قدم الغائب وصدق المدعي فيما ادعاه لا يثبت
 الولاء من الثاني وارن كذبه يثبت الولاء من الثاني
 ذكره في التاتارخانية كتاب

وفيه فصول الفصل الاول في تفسيره وشروطه وانواعه
 بعض المسائل هو في اللغة مصدر مكرهه ان لم يجر
 على امر مكرهه ولا يريد به والكراهة بالفتح اسم منه وفي
 الشرع اسم لفعل يفعل المراء بغيره فينتقون به رضاه
 ثم فيسده رضاه ثم فيفسده باختياره ان كان ملجأ
 والا لا يفسد ولا يزول به اهلية المكره ولا يبيح

كذا في كراهة
 المكره

عنه الخطاب لان المكره مبتلى والابتلاء بحقوق
الخطاب الايري انه متردد بين فرض وحظر
ورخصة وياتر مسره ويوجراخرى وهوانه الخطاب
كذا في الكافي فيجزم عليه قتل النفس وقطع طرف
الغير والرفاوي فرض عليه ان يمنع من ذلك وثبات
عليه ان يمنع من اكل الكراه اكل لليلة وثبات
الغير ويخص له به اكل الكراه في تلك الحالة
وتلاف مال الغير وفساد الصوم والحجاية على
الاضرار وهذا دليل على انه مخاطب كذا في التبيين
وفي الوافي هو عبارة عن تهديد القادر غير على ما هداه
بمكره على امر بحيث يلتقي به الرضا كذا في البداية
والثان رخصة وقيل الاكراه فعل يوجد من
المكره فيحدث في الخارج معنى يصير به مدفوعا الى الفعل
الذي طلب منه قاله في التبيين وهو الامر والاجبار
على تكريمه الانسان طبعاً او شرعاً فيقدم عليه مع
عدم الرضا ليدفع عنه ما اضرته ذكره في الاختيار
اجمع اصحابنا ان الاكراه بوعيد تلف النفس او عضو
من الاعضاء اكراه معتبر شرعاً حصل الاكراه على
الذم او على القول وان حصل الاكراه بالحسرة

والتقييد ان حصل على فعل من الافعال هو غير مبرر
شرعا ويجعل كان المكرة فعل ذلك الفعل بغير الراه
وان حصل الاكراه بالتقييد والحبس على قوله من الاكراه
ان كان قولا لا يستوي فيه الحبد والمذل كالبيع والاختار
والهبة والصدقة والافتراء فهو كراه معتبر شرعا
وان كان قولا لا يستوي فيه الحبد والمذل كالطلاق
والعتاق فهو غير معتبر شرعا ويجعل كانه طلق واعتق
بغير اكراه حتى ينفذ العتق ولا يرجع المولى الى المكرة
كانه اعتق بغير اكراه كذا في المحيط البرهاني والذات ارضا
وشروط قدرة المكرة على تحقيق ما هد به سلطانا
وان اولصا والذي قاله ابو حنيفة رحمه الله ان
الاكراه لا يتحقق الا من السلطان لان المتدبر
لا يكون بلا سعة والمنفعة للسلطان فقد قالوا هو
اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان
لان في زمان ابي حنيفة رحمه الله لم يكن لغير السلطان
من القوة ما يتحقق به الاكراه فاجاب بانه على
ما شاهد في زمانه وفي زمانهما ظهر الفساد اذ صار الا
كل متغلب فتحقق الاكراه في الكل كذا في الكافي وبعضهم
قالوا هذا اختلاف حجة وبرهان كذا في المحيط البرهاني

الآراء لا يتحقق الا من
السلطان في قول ابن حنيفة
رحمه الله

في قول صاحبه يتحقق من كل متغلب بقدر على
تحقيق ما هو رده به وعليه الفتوي كذا في فتاوي
قاضي خان ولما تناقضنا في زماهما كان الحكم
مفسد متلخص قدرة على ذلك لفساد الزمان
فافتيا على ما شاهدنا وبه نفتي اذ ليس فيه اختلاف
يظهر في حق الحجة كذا في التبیین وفي فتاوى آهو
ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله الاكراه من غير
السلطان انما يتحقق بالاجتماع اذ لم يتمكن الاستئذان
من غير ما اذا امكن فهو على الاختلاف عند الحنفية
رحم الله لا يتحقق وعندهما يتحقق كذا في التنازع
والغياثية وعندهما اذا جاء من غير السلطان
ما يحجب من السلطان فهو كراه صحيح شرعا والاختلاف
على هذا الوجه مدكور في فسخ الزنا وصورها اذا
حصل الاكراه على الزنا من غير السلطان فعلى قول
الحنفية رحمه الله يجب الحد على الزاني كانه ~~مباشرا~~
الزنا طوعا وعلى قولهما الاحد عليه وظن بعض
مشيختنا ان الخلاف بينهم في الزنا خاصة في غيرها
من الاحكام فاكراه السلطان واكراه غير السلطان
سواء عندهم جميعا ومنهم من قال الخلاف في الزنا

فاما

وفي غيرها من الاحكام ايضا سوي الزنا قاله في المحرمات
المبرهاني والتا تاريخانية وفي السفنا في ذكر في شمع
الا قطع ان الاكره يعتبر فيه اربع شرائط صفة
المكره وهو ان يكون قادرا على ايقاع ما توقعه به ولهذا
يستوي فيه السلطان وغيره وصفة المكره وهو ان
على ظنه ان المكره يوقع ما توقعه به فان غلب على
ظنه الا يفعل به لم يكن مكرها وصفة ما توقعه به
فتارة يتوعد بالقتل او باتلاف عضو وتارة بالحبس
او القيد وصفة ما اكره على ايقاعه فتارة يكون بحسب الله
تعالى وتارة يكون بحسب المكره وتارة يكون بحسب قاضي
آخر كذا في التا تاريخانية وان غاب المكره عن
بصر المكره يزول الاكره ونفس الامر من السلطان
من غير تهديد يكون اكرها وعندهما ان كان
المامور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به ما يفعل السلطان
كان امده اكرها كذا في فتاوي قاضخان وفي الفتاوى
الستابية وكذا اذا اذن له واحد في طريق لا يقدر
فيه على غوث يكون اكرها كذا في التا تاريخانية
وحكمه وهو الرخصة او الاباحة او غيرها على
ما سيأتي مفصلا ان شاء الله تعالى ثبت عند وجهه

يفعل به

شروط والأصل ان تصرفات المكره كلها قولا منعقدة
عندنا الا ان ما يحتمل الفسخ منه كالبيع والاجارة
يفسخ وبما لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق والتمتات
والنكاح والتدبير والاستيلاء والنذر فهو لازم
ذكره في الكافي وحكم الاكراه متى حصل الاكراه
بوعيد تلف على فعل من الاضال فقتل الفحل من المكره
الى المكره فيما يصلح ان يكون المكره آلة للمكره فصار
ان المكره فعل ذلك بنفسه وذلك كالاكراه على قتل
ان واقتلاف ماله ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله
اذا اكراه على القتل بوعيد تلف فقتل بالسلاح
يجب القصاص على المكره لان المكره يصلح آلة
للمكره في حق القتل بان يأخذه ويضربه على غيره
حق يقتله فينتقل فعله في حق القتل الى المكره وجعل
كل من المكره قتله بنفسه فيجب القصاص عليه وفيما
لا يصلح ان يكون المكره آلة للمكره يبقى الفحل مقصودا
على المكره كما في حق الاثم في مسألة القتل فان القتل
في حق الاثم يبقى مقصودا على المكره لان الاثم
انما يكون بقصد القلب بان يقصد قلبه ولا يتصور
من المكره القصد بقلب غيره فيبقى القتل في حق الاثم

مقصودا عليه ومتى حصل الاكراه بوعيد تلت
على قول من الاقوال ان كان قول لا يستوي فيه الجحد
والهزل ويتعلق بثبوته بالقول كالطلاق والعتاق
فحكمه ان يعتبر المكروه آلة للمكروه في حق الانثلاث
وينتقل الانثلاث الى المكروه لان المكروه في حق الانثلاث
يصلح آلة للمكروه وفي حق التلفظ بالذي لا يصلح
آلة له فيه يعتبر مقصودا على المكروه ولهذا كان الولا
للمكروه في فصل العتق ونفذ العتق لان العتق يتعلو
ثبوته بالقول وهو في حق القول لا يصلح آلة
للمكروه فانه لا يمكن ان يقول ويتكلم بلسان غيره ويصح
الاكراه بالضمان على المكروه وانتقل فعل المكروه في حق
الانثلاث الى المكروه لانه في حق الانثلاث يصلح آلة
للمكروه وفي الطلاق كذلك نقول ان المكروه في حق
الانثلاث يعتبر آلة للمكروه وينتقل فعله الى المكروه
الا ان من اتلف منكوحة الغدير لا يضمن له شيئا
بخلاف ما اذا اتلفت عبد الغير وان كان قول لا يستوي
فيه الجحد والهزل كالبيع والاجارة والاقرار فحكم
الاكراه فساد ذلك القول وكذلك اذا كان
قولا يستوي فيه الجحد والهزل الا انه لا يتعلق

ثبوته باللفظ حكم الاكراه فساد حتى لا يصح رد المكره
 فالرد يستوي فيها الجحد والهزل ولا يتعلق ثبوتهما
 باللفظ حتى ان من قصد ان يكفر فقبل ان يتربيه
 يكون كافرا وهذا اذا حصل الاكراه بوعيد تلف
 وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد على فعل من الافعال
 فلا حكم له فيعمل كانه فعله تلك الفعل بغير اكراه متى
 حصل الاكراه بالحبس والتقييد على قول ان كان
 لا لا يستوي فيه الجحد والهزل فحكمه فساد ذلك
 وان كان قول لا يستوي فيه الجحد والهزل
 فلا حكم له فيعمل وجوده كالعدم كان المكره باشر
 ذلك القول باختياره كذا في المحيط البرهاني في التام
 خانية والاكراه نوعان ملجئ وغير ملجئ فالملجئ
 هو الكامل وهو ان يكرهه بما يخاف على نفسه او على
 عضو من اعضائه فانه يعدم الرضا ويوجب الاجاء
 وينسد الاختيار وغير الملجئ قاصر وهو ان يكرهه
 بما لا يخاف على نفسه ولا على قلبه فتضمن اعضائه
 كالاكراه بالضرب الشديد او القيد او الحبس
 فانه يعدم الرضا ولا يوجب الاجاء ولا يفسد الاحتيا
 ذكره في التبيين اذا اكرهه على بيع ماله او على شراء

كذا في المحيط البرهاني

سلعة أو على أن يقتل رجل بالفت أو يجر دارة يقتل
أو ضرب شديد أو حبسديد ففعل هو بالحبس
أن ساء أمضى البيع وأن شاء ففعله ورجع بالبيع لأن
الأكراه المباح وغير المباح بعد أن الرضا والرضا
شرط صحة هذه العقود قال الله تعالى إلا أن تكون
بجارة عن تراض ففسد عند ثوات الرضا بخلاف ما
إذا كره حبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط لأن
لا يصير مكرها لهذا القدر من الضرب والحبس والرضا
لأن لا يبالي به في العادة إلا إذا كان الرجل ذا جاه
يعلم أنه يستضربه لفوات الرضا كذا في الكافي أي بضرب
سوط واحد ونحوه كما يتضرر واحد من أوساط الأرباب
بالضرب الشديد فيكون ذلك أكراها وذلك كالقذف
وعظيم البذل فان مطلق القيد والحبس أكراه في حقه
حتى لو توقع عذبه وهو رجل وجيه كان ذلك أكراها
وبه قال بعض الشافعيين ومالك وأحمد في رواية
وقال في رواية الوعيد ليس بأكراه وعن شرح الوعيد
والوعيد أكراه والضرب والشم يختلف باختلاف
أحوال الناس حتى قال بعض المشايخ لو عرك أذن
واحد من أشراف الناس في مجلس السلطان يكون

مكره قاله في البناءة لاسيما في ملاء من الناس كذا
في التبئين وكذا الافترا خبر متروك بين الصدق
والكذب وانما صار حجة باعثة ارسحان بجانب
الصدق على جانب الكذب والاكره دليل على
انه كاذب فيما يقربه قاصدا في دفع الشر عن نفسه
قال في المأبوط والحد في الحبس الذي هو اكره
بما يحى الاغتمام البين به وفي الضرب الذي هو
اكره ما يجب منه الا لمر الشديدي وليس في ذلك
حد لا يزداد عليه ولا ينقص منه لان نصب المقادير
بالرأي لا يكون ولكن ذلك على قدر ما يري الحاكم
اذا رفع ذلك اليه فمأراى انه اكره ابطل الامرار
به لان ذلك يختلف باختلاف احوال الناس
كذا في الكافي والحبس الموبد والقيد الموبد
يكون اكرها وكذا ان لم يكن موبدا ولكن يلحقه
كثير ضرر واغتمام شديد فهو بمنزلة الموبد
كذا في التائنا رخصة واذا اكره على البيع والتسليم
فبائع وسلم فهو بيع مكره وان اكره على البيع لا غير
فبائع وسلم طائعا فهو ليس ببيع مكره فالأكره على
البيع لا يكون اكرها على التسليم فيكون طائعا

في التسليم ويكون ذلك اجازة منه للبيع كذا في الحيط
البرهاني وعن هذا قلنا ان من ادعى انه كان مكرها
على البيع واراد استرداد المبيع من يد المشتري
لا يسمع دعواه ما لم يدع انه كان مكرها على
التسليم قاله في التاتارخانية ثم اذا باع مكرها
وسلم مكرها ثبت الملك للمشتري ~~الا ان مبيع المكره~~
~~فاسد والمشتري بالقبض بحكم البيع الفاسد يصير~~
~~مالا عندنا وعند من درج الله لا يثبت الملك~~
~~فلو قبضه واعتقه او ادر به او كاتب امه فاستولى~~
~~نفذ ذلك كله عندنا ويلزمه القيمة كافي سائر~~
~~البيع الفاسد بخلاف البيع بشرط الخيار كذا في~~
~~الكافي وإنما نفذ بالاجازة لان المصنف يرفع بها~~
~~وهو عدم التراضي فصار كسائر البياعات الفاسدة~~
~~الا انه لا ينقطع به حق استرداد المبيع وان تدل عليه~~
~~الايدي بخلاف سائر البياعات الفاسدة لذا في~~
~~التبيين فانه اذا اشترى ثوبا فاسدا باجل او خيار~~
~~مجهول وباع من اخذ لم يكن للبائع الاول حق النقص~~
~~لان وجوب النقص منه بحق الشرع فذا اشتراه~~
~~غيره تعلق به حق المشتري فقد اجتمع حقان حق~~

الحق في حق العبد فقدم حق العبد لحاجته وعن
 هذا ظاهره في حق العبد وقد استوفى فيه
 ما يبطل حق الاول في حق الثاني قاله في الثاني
 ومن جعل البيع الجائر المعتاد بيعا فاسدا يجعله
 كبيع المكره وارا د به بيع الوفاء وصورته ان يقول
 البايع للمستري بعت هذا منك بمالك على من الذي
 يدا مني قضيت الدين هو لي وقال تاج الشريعة
 وصورته ان يقول البايع للمستري بعت منك هذا العبد
 بكذا على اني لو دفعت اليك الثمن تدفع العبد الي او
 يقر بعت منك هذا بمالك من الدين على اني متى
 قضيت الدين هو لي وهم مشايخ جارا فاهم جعلوا
 هذا البيع كبيع المكره حتى ينقض بيع المشتري من غيره
 لان الفساد لفوات الرضا كما في بيع المكره عليه ومنهم
 اى من المشايخ كالفاضل الامام السيد ابو شجاع
 السمرقندي والفاضل على السعدي والفاضل
 الامام الحسن المازندراني وشيخ الاسلام عطاء
 بن حمزة وغيرهم من جعله اى البيع المذكور هنا
 لقصد المتعاقدين لاهما قصدا ان يكون المبيع محبوسا
 بالثمن المودي الى حين رد الثمن الى المشتري فكان

كذا في البناية ص
 من جعله رهن
 لقصد المتعاقدين
 كذا في الهداية ص

وبما كان هذا كافيا
في يد المراسم

رهننا معنى لاهما وان سمي باع المكن غير رهن ولا اطلاق
والعبارة للمقاصد والمعاني فلا يملك المكن
له الانتفاع الا باذن مالكه وهو ضامن لما اذن
تمره واستهلك من عينه والدين ساقط لهما لانه
في يده اذا كان وفاء بالدين ولا ضمان عليه في
الزيادة اذا هلك بغير صنعه وللبايع استرداد
اذا قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكمه
ذكره في النهاية في حكم من الاحكام لان المتعاقدين
وان سماه البيع ولكن غرضهما الرهن والاستيثان
بالدين لان البايع يقول لكل واحد بعد هذا العقد
رهنتم ملكي فلانا والمشتري يقول ارهنتم ملكي
فلان والعبارة في التصرفات المقاصد والمعاني
لا الالفاظ والمباني فان اصحابنا قالوا الكفالة بشرط
براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط ان لا يبرأ
كفالة وهبة الحرة بقسمها بحضرة الشهود بسمية المهر
نكاح والاستصناع الفاسد اذا ضرب فيه الاجل
سلم ونظا كثيرة وكان السيد الامام ابو شجاع
على هذا وحين قدم القاضي على السفدي من بخارا
الى سمرقند استفتى في هذه المسئلة فكتب انه رهن

وليس يبيع فصرح السيد الامام الاجل لموافقة فتواه فتواه
 وحكى ان السيد الامام قال قلت للقاضي الامام
 الحسن الماتريدي قد فتت هذه البياعات بين الناس
 وفيه منسده عظيمه وفتواك انه رهن وانا ايضا علي
 ذلك فالصواب ان يجمع الائمة والمشايخ وتتفق
 على هذا ونظهر ذلك بين الناس فقال المعبر اليوم
 انه انا وقد ظهر ذلك بين الناس فمن خالفنا فليبرز
 وليقيم دليله واوصى السيد الامام عند وفاته
 ولله السيد الامام محمدا ان لا يخالف فتواه في ذلك
 ومضى وانه على ذلك قال نجم الدين رحمه الله وحي
 الامام على الراميتي الزاهد يفتي بانه يبيع جائز ويؤ
 بالموعد ويتبع في ذلك القاضي الامام الاسيحي
 قال وكلته في ذلك مرارا فقال من راي ان ارجع
 عن هذا الا ان القاضي الامام الامير لا يدعي
 ان ارجع قال وقد رايت عدة فتاوي القاضي الامام
 الامير في كلها انه رهن وثبت رجوعه كذا في
 الفصول العمادية ومنهم اى من المشايخ من جعله
 باطلا اعتبارا بالها ذلك لانما تكلم بلفظ البيع
 وليس قصد ما فكان لكل منهما ان يفسح بغير رهنه

كذا في الفصول العمادية

صاحبه ولو اجاز احدهما لم يحجز على صاحبه والهاز
ايضواض بالمباشرة للسبب لكنه غير واضح ولا خفا
حكمه فكان كتمان الشرط موبدا بالعقد فاسد
غير موجب للملك ومشاخ سموتند جعلوه بيعا
جائزا قال الامام نجم الدين النسفي اتفق مشايخنا
في هذا الزمان على صحته بيعا كان عليه بعض
السلف لانها تلفظا بلفظ البيع والعبرة للملفوظ
المقصود بمن تزوج امرأة بقصد ان يطلقها بعد ما
جامعها صح العقد يعني لا يكن متعة كذا في الفصول
الاستروتنقى وذكر في فتاوي قاضيان
والامام ظهير الدين كذا في البناية وقال صاحب
النهاية وعليه الفتوى قاله في شرح الكنز للمعنى
والصحيح ان العقد الذي جري بينهما ان كان بلفظ
البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان كانا ذكر اشترى الفسخ
في البيع فسد البيع وان لم يذكر اذ لك في البيع وتلفظا
بلفظ البيع بشرط الوفاء او تلفظا بالبيع المجاوز وعندهما
هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر
البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على الوجه المعتاد
جاز البيع ويلزم الوفاء بالوعد لان المواعيد قاتكون

على رأي

لازمة فيجعل من المعتاد لازما حاجة الناس قاله في
الحاقي والبنائية وذكر الصدر الشهيد حسام الدين
النجاشي في واقعة حاكية عن مشايخ سمرقند البيع
المعاملة وبيع الوفاء فاسد لانه بيع بشرط والنفيد
الملك عند القبض قال شيخ الاسلام ظهير الدين
المرغيناني هذا اذا دخل الشرط في البيع فان لم يدخله
فلا على قول اهل سمرقند اما على قول اكابرهم
وهو المختار عندي يجوز بيع الشرط واليه كان يميل عمر
القاضي محمود كذا في جواهر الفناوي لابي بكر محمد
بن ابي الفاضل الكرماني ذكر في فوايد بعض المتأخرين
استفتى الصدر السعيد فاج الاسلام احمد بن عبد
الغزير والقاضي الامام صدر الامة احمد بن محمد
والشيخ الامام ظهير الدين الحسن بن علي بن عبد الغزير
المرغيناني والشيخ الامام علاء الدين عمر بن عثمان
السمرقندي المعروف ببدر رحمهم الله انذر انك مرد
ملك خريد از ليكري بشرط انك هر وقتي كه اين بايع
ها بوي باز دهد مستري بيع باز دهد يا بدان شرط
كه چون بها باز دهد فلا بيع بينهما وقض كردند بدین
بيع مبيع ملك مستري شود يانی كتب برهان الدين

صاحب الحيط عن ابيه الامام نافع الدين شود و الله علم
 وهكذا اجاب ظهير الدين و صدر الائمة و اجاب
 علاء الدين شود و شرح انتفاع و الله اعلم ذكره
 في الفصول العمدية و ما قولهم اكر مشتري مبيع را
 يكسب ديكر و نروشد ببيع صحيح بايع اول مراد سده
 باز كرد د جنانكه در بيع مكره يا نرسد جنانكه در
 بياعات فاسده كتب برهان الدين و ظهير الدين و مد
 و كتب صدر الائمة في جون برضا تسليم كوده بود و كتب
 علاء الدين بدر اين بيع مشتري درست ني بود
 و هكذا اختصار عيني شيخ الاسلام برهان الدين
 و اولاده رحمهم الله و هكذا اتفق مشايخ زمانتا على
 ان المشتري شرائجا اذ لا يملك البيع من غيره و عليه
 الفتوى كذا في الفصول العمدية و التاثير الحانية
 و سئل الصدر الشهيد حسام الدين عن البيع بشروط
 الوفاء تجعله بيعا جائزا او بيعا فاسدا فان كان فاسدا
 ينبغي ان يوفى عليه احكام العقود الفاسدة حتى
 لو باعه المشتري من غيره يجوز و ان كان بيعا جائزا
 ينبغي ان لا يبقى لصاحبه حق النقص عند قضاء
 دينه الذي جعله ثمنا اجاب رحمه الله الفتوى على

كذا في الفصول العمدية
 و العبد

ان هذا البيع فاسد وتوقف عليه احكام البيع الفاسد
 ولكن هذا البيع الفاسد بمنزلة بيع المكره هو فاسد
 ويوقف عليه احكام البيع الفاسد ولكن اذا باعه
 المشتري من المكره من غيره يبقى للبائع الاول حق
 الاسترداد فكذا هذا والله اعلم وسئل رحمه الله
 لو ان المشتري اكل من غلات الكرم والارض
 وسكن في البيت فاراد البائع ان يحط من دينه مقدار
 ما يستوفي المشتري من ملك البائع هل له ذلك اجاب
 قدام الجواب ان ما ذكره حكمه حكم البيع الفاسد والله
 اعلم تبين من هذا ان زوايد المبيع بيعا جائزا بمنزلة
 زوايد المبيع بيعا فاسدا على ما اختاره هذا الصديق
 الشهيد والحكم في البيع الفاسد ان المشتري شراء فاسدا
 لو استهلك الزوائد بان استهلك ثمر الكرم وزرع الارض
 يعدم وان هلك لا من صنعه لا يضمن كزوائد
 المغضوب وفتوى حدي شيخ الاسلام برهان الذي
 واولاده ومشايخ زمانهم على ان الملك ثبت للمشتري
 شراء جائزا في زوايد المبيع ولا يعدم لو استهلكها وعليه
 استقر فتوى ائمة زماننا واستاذينا رحمهم الله واستغفر
 الشيخ الامام علاؤ الدين بدر والشيخ الامام حماد الذي

ناسه

كذا في النهاية

عبد الوهاب والشيخ الامام مهناج الشريعة محمد بن
 محمد بن الحسن رحمهم الله مروي رزي خريد به بيع و فدا
 و غله اين رز نرديك آمد بيش از انكه غله بردارد و ^{شبهه} فروش
 سيم باز ميدهد قاضی و يرا بر گرفتن سيم جبر كند ياني
 اجاب عماد الدين ني واجاب منهاج الشريعة كند و اجاب
 علاء الدين كند بشرط انكه حصه گذشته از بر
 بدهد و ما قولهم اگر مسئله بر حال بود و سال اول
 غله برداشت و غله سال دوم نرديك آمد انگاه ^{شبهه} فروش
 سيم فتد كرد قاضی خرنده را جبر كند بر گرفتن سيم تابع
 فتخ كند ياني اجاب عماد الدين ني اگر از سال دوم و ثلثي
 گذشته بود واجاب با جواب رفت كذا في الفصول العمدية
 و قبض الثمن طوعا اجازة كالسليم طائعا لان القبض
 او التسليم طائعا دليل الرضا وهو الشرط بخلاف ما
 اذا الكره على الهبة دون التسليم وسلم حيث لا يكون
 اجازة وان سلم طوعا كذا في التبيين والحاصل ان
 الاكراه على الهبة يكون اكراها على الدفع والاكراه
 على البيع لا يكون اكراها على التسليم لان مقصود المكروه
 ما يتعلق به الاستحقاق لا صورة العقد والاصل
 في البيع ان يتعلق به الاستحقاق من غير قبض فلم يكن الا

على البيع أكرها على القبض فكان الدفع على اختياره منه
وإذا لميل الإجازة أما الهبة في أصل الوضع فلا يشترط
لها الاستحقاق من غير قبض فكان الأكرها على
الهبة أكرها على الدفع نظرا إلى مقصد المكره وهو
حملة على شيء يتعلق به الاستحقاق وإزالة الملك
ليتصرف به لأصوثة العقد ذكره في الكافي وإن قبضه
مكرها فلا يفسد ذلك بإجازة وعليه رد الثمن إن كان
قائما في يده لفساد العقد بالأكرها وإن كان هالكا
لا يأخذ منه شيئا لأن الثمن كان أمانة في يدي المكره
لأنه أخذه بإذن المشتري لا على سبيل التملك فلا
الضمان كذا في التبيين وإن هلك المبيع في يد المشتري
وهو غير مكره ضمن قيمته للبائع لأنه قبضه بحكم عقد
فاسد فكان مضمونا عليه بالقيمة والمكره إن ضمن
المكره إن شاء لأن المكره يصير آلة للمكره في ما يرجع
إلى الأثلاف وإن لم يصلح آلة له من حيث أنه كلام
لأن التكلم بلسان الغير لا يصح فكان المكره دفعه
المكره إلى المشتري فلم يكره أن يضمن أيسا شدة كالفاسد
وغياصب الغاصب فالمكره كالفاسد والمشتري
كغاصب الغاصب كذا في الكافي فإن ضمن المكره

رجع المكره على المشتري بالقيمة لانه باءا المصداق
ملكه فقام مقام المالك المكره فيكون ما كان من وقت
وجود السبب بالاستتار ولو ضمن المشتري ثبت ملك
المشتري فيه ولا يرجع على المكره كما لا يرجع غاصب
الغاصب على الغاصب اذا ضمن ولو كان المشتري يباعه
من اخذ وبيع الاخر من اخذ حتى تداولته البياعات
نفذ الكل بتضمن الاول وله ان يضمن من شاء من
المشتريين فايهم ضمنه ملكه وجاوزت البياعات التي
بعده وبطل ما قبله بخلاف ما اذا اجاز المكره احد
هذه البياعات حيث يجوز الكل ما قبله وما بعده
وياخذ هو الثمن من المشتري الاول كذا في التبيين
وفي الخانية ولو كان البائع مكرها والمشتري غير
مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح
نقضه وان نقض قبل القبض صح نقضه ولو كان المشتري
مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد منهما حق الفسخ
قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ الى المشتري دون
البائع كذا في التاثير خانية ولو كان المشتري مكرها
دون البائع فلكل المشتري عند المشتري ان يهلك
من غير نقض في ذلك امانة قاله في خزانة المفتين

ولو اكره بوعيد تلف على ان يشتري من رجل عبدا
له يباوي الف درهم بعشرة الاف درهم والبايع
غير مكره فاكراه على الشراء والقبض ودفع الثمن
فلما قبضه المشتري اعتقه او دبره او كانت امه
فوطها او قبلها بشهوة او نظير الي فرجها بشهوة واقتر
بذلك اوقه لم يدر صحتها فلهما جاز كله عليه
كذا ذكره في شرح الميسر ولو ان المشتري اشتري
ولم يقبض حتى اعتقه البايع نفذ عتقه وبطل البيع
وان اعتقه المشتري قبل القبض نفذ اعتاقه
استحسانا ولو اعتقاه معاقيل القبض كان اعتاق
البايع اولى كذا في التاتارخانية ولو كان اكره
البايع ولم يكره المشتري فلم يقبض المشتري العبد
حتى اعتقه كان عتقه باطلا فان اجاز له البايع
بعد عتق المشتري جاز البيع لبقاء المعقود عليه
محلا لمحكم العقد ولم يحيد ذلك العتق الذي
كان من المشتري لانه سبق ملكه فلا ينفذ محله
الملك له في المحل بمن اعتق عبدا غير ثم اشتراه
ولو اعتقا جميعا العبد جاز عتق البايع لانه صادر
ملكه وانقص به البيع لانه قوت باعناقه محل

البيع وهو نظير ما لو كان البائع بالخيار في البيع
ثلاثة أيام فاعتقه هو والمشتري جازعتق البائع
وبطل عتق المشتري ولو كان المشتري قبضه ثم
اعتقاه جميعا عتق العبد من المشتري ولو كانا جميعا
مكرمين على العقد والتقابض ففعل ذلك وقبض
احدهما بعد ذلك قد أجزت البيع كان البيع جائزا
من قبله وبقي الآخر على حاله فان أجازا جميعا
بغير إكراه جاز البيع ولو لم يجز أحق اعتق
المشتري العبد جازعتقه لأنه ملكه بالقبض مع فساد
العقد فكان ضامنا لقيمته فان أجازا الآخر بعد
ذلك لم يلفت إلى إجازته وإن لم يتقابضا فجاز
احدهما البيع بغير إكراه فالبيع فاسد على حاله فان
اعتقاه جميعا معا وقد أجاز احدهما البيع فان كان
العبد غير مقبوض فعتق البائع فيه جائز وعتق المشتري
باطل وإن اعتقه احدهما ثم اعتقه الآخر فان كان
البائع هو الذي أجاز البيع وقد اعتقه المشتري
قبله فهذا إجازة منهما للبيع لأن إقدام المشتري
على الاعتاق رضامنه بحكم البيع وذلك يوجب
نفوذ العقد من قبله وإنما توقف نفوذه للرضا

من البائع به فاذا اجاز البيع لم يترخص بهما والتمس المسمى
للبائع على المشتري والعقود لا ينفذ من المشتري لانه
سبق ملكه وان كان البائع اعتق او لا فهو باعتاقه
قد رخص البيع وبنفذ العقق من قبله فلا يعمل فيه
اجازة واحده منهما ولا اعتاق المشتري بعد ذلك
وان كان الذي اجاز له اول مئة المشتري ولم يحجزه
البائع جائز فيه وقد انقض البع به ان اعتقه قبل
المشتري او بعده لانه باق على ملك البائع بعد
اجازة المشتري فاعتاق البائع صار ملكه فينفذ
وينقض به البيع كذا في شرح المبسوط وفي الخاتمة
ولو اكره على بيع جاريتيه ولم يسهل احدا فباعها
من انسان كان فاسدا كذا في التاتارخانية
ولو اخذوه بمال يوديه فاكرهوه على ادائها
ولم يذكروا له جاريتيه بشئ فباع جاريتيه ليودي
المال فالبيع جائز لانه طاع في البيع لان ادله المال
يتحقق بطريق الاستفراض والاستيهاب من غير
بيع الجارية وهذا هو عادة الظلمة اذا ارادوا
ان يصادروا رجلا يتحكموا عليه بالمال ولا يذكرون
له بيع شئ من ملكه حتى اذا باعه ينفذ بيعه عليه

١٦
فعتق البائع

فالحيلة لمن ابتلى بذلك ان يقول من اين اودي
 هذا المال ولا مال لي فاذا قال له الظالم بيع جاريتك
 فالان يصير مكرها على بيعها فلا ينفذ بيعها ذكـه
 في المحيط البرهاني والثالث رخصة وسترخ المبسوط
 رجل اكره على شراء جاريتة بعشرة الاف درهم
 وقيمتها الف درهم فاشتراها باكثر من عشرة الاونـ
 او اكره صاحب الجارية على بيعها بالف وقيمتها عشرة
 الاف فباعها باقل من الف كذا في فتاوى قاضخانـ
 وخزانة المفتين استحسانا وهو قول علمائنا رحمهم الله
 ولا يجوز قياسا وهو قول زفر رحمه الله ولو اكره
 على بيع جارية بالف درهم فباعها بدينار قيمتها
 الف درهم فسد البيع في قول علمائنا رحمهم الله
 وجاز في قول زفر رحمه الله ولو اكره على البيع بالف
 درهم فباعها بعد ضر او حيوان قيمته الف درهم
 او اكره على ان يقرب بالف درهم فاقربا بدينار
 قيمتها الف درهم فنفذ البيع والافتراء في قولهم
 ولو اكره على البيع بالف درهم فباعه بالف درهم
 جاز بيع الكل لانه خالف المكره لفظا وقصدا كذا
 في فتاوى قاضخان ولو اكره الرجل بوعيد تنف

حتى اشترى من رجل عبدا بعشرة الاف درهم
وعلى رفقته الثمن وقبض العبد وقد كان المثنى
حلف يعتق كل عبدا يملكه فيما استقبل او حلف
على ذلك العبد بعينه فقد عتق العبد ولا يرجع
على المكره بشئ كذا في حذانه المفتين ولو اكره على
البيع فوهب كان جائزا لان هذه هبة طابع وكذا
لو اكره على الافتراء بالف فوهبها له قاله في التاتار
غانية والحيط البرهاني ولو اكرهه على شراء
ذي رحم محرم منه وعلى قبضه باكثر من
قيمته فاشتراده وقبضه عتق عليه وعليه قيمته
ولا يرجع على المكره بشئ كذا في حذانه المفتين
وكذا لو اكرهه بشراء امة ولدت منه بالنكاح او
بقبضها او بشراء امة قد جعلها مدبرة ان ملكها
وقبضها وفي العتابة ولو اكرهه على شراء المحرم
والمحلوف بعقده لزم المشتري القيمة للبائع ولا يضمن
المكره الا في رواية كذا في التاتار خانية السلطان
اذا اكره رجلا بوعيد تلفت او حبس على ان يبيع
متاعه من هذا الرجل بالف درهم يعني متاع
السلطان والمشتري غير مكره على الشراء فباع فابيع

وفيمت الف درهم

بأنزل والعهد على السلطان لأعلى البائع وأن طلب
البائع الثمن من المشتري بعد ذلك رجعت العهد
إليه وأوكان أكرهه علي أن يشتري له متاع
فلا من بالث درهم فاشتري فالشراء جائز والمتاع
كله للسلطان والعهد على المشتري حتى لا يطالب
بتسليم الثمن فإن طلب المشتري من البائع تسليم
المبيع رجعت العهد إليه وطولبت تسليم الثمن كذا
في الذخيرة وفي العتابة ولو أكرهه علي الهبة
بعوض فباع جاز كذا في التاتارخانية ولو أكره الرجل
على أن يهب نصف داره غير مقسوم أو لم يسلم
مقسوما ولا غيرم وأكرهه علي التسليم فوجب الدار
كلها وسلمها فهو جائز كذا في شرح المبسوط وكذا
لو أكرهه ببيع فاسد فباع جائز أجاز وبالعكس
له أن يضمن المكره قيمته ويرجع به على المشتري
فأما لو أكرهه علي هبة نصف داره مقسوما أو
على بيت من بيوته فوجب الكل أو باع الكل لم يحيد
كذا في التاتارخانية وكذا لو أكرهه علي بيع نصف
داره مقسوما فباع الكل لا يجوز البيع عندنا استحقاقا
فأما في فتاوى قاضيان ولو أكرهه علي هبة الدار

لرجل فقه يدين بها عليه او اكرهه على التصديق فوهبها
 له وهو ذوق حر محرر منه او اجنبي يجوز لان
 الهبة غير الصدقة ولو اكرهه على الهبة والتسليم
 فوهبه على عوض وتقابضا كان جائزا ولو اكرهه على
 سبه على عوض فباعه وتقابضا كان باطلا وكذلك
 واكرهه على البيع والتقابض فوهبه على عوض
 وتقابضا ولو اكرهه على الهبة والتسليم ففعل فعوضه
 الموهوب له بغير اكرهه قبله كان هذا اجازة ذكره
 في خزائنة المفتين ولو امره بالهبة فحلها او اعمرها
 كان باطلا سواء كان الموهوب له ذارحما واجنبيا
 كذا في شرح المبسوط ولو اكرهه على هبة جارية
 لعبد الله وزيد جازت الهبة في حصة زيد وبطلت في
 حصة عبد الله كذا في فتاوي قاضيان والناظر خا
 وشرح المبسوط ولو كان مكلفا الفا فلهبة كلها باطلة
 في قولهم كذا في التاتارخانية ولو اكرهه بوعيد
 تلف على ان يهبه له ولم يامر به بدفعه فوهبه
 ودفعه فقال قد وهبته لك فخذها فاحذره الموهوب
 له فهلك عنده كان لنكره الخيار ان شاء ضمن المكروه
 القيمة لان اكرهه على الهبة اكرهه على التسليم

محرر

فوهبها لعبد الله

وإن شاء ضمن القابض لأن قبضة على يد التملك
 لنفسه بغير رضاه قاله في شرح المسبوق الفصل
 الثاني لا كراه على من الميتة وشرب الخمر ما يشاء
 السلطان إذا أخذ رجلاً وقال لا تقتل
 أو لتشرب هذا الخمر أو لتأكلن هذه الميتة أو
 لتأكلن لحم هذا السنزير كان في سعة من تناوله
 بل يفترض عليه الشاؤل إذا كان في غالب رايه
 أنه لو لم يتناول يقتل فإن لم يتناول حتى قتل
 كان آثماً في ظاهر الرواية عن أصحابنا وعن
 أبي يوسف أنه لا أثر عليه هكذا ذكر شيخ الأئمة
 السرخسي وذكر شيخ الإسلام أنه ما أخذ
 بدمه إلا أن يكون جاهلاً بالإباحة حالة
 الضرورة فلم يتناول حتى قتل يوجب أن يكون
 في سعة من ذلك فاما إذا كان عالماً بالإباحة
 كان ما أخذ كذا قاله محمد رحمه الله وهو مروي
 عن مسروق هذا إذا كان في غالب رايه أنه
 متى لم يتناول قتل فاما إذا كان في غالب رايه
 يباح له بذلك ويهدده ولا يقتله لو لم يتناول
 لا يباح له تناول ويحكم رايه في هذا كما لو دخل

كذا في المحيط البرهان
 صح

عليه في منزله رجل شاهرا سلاحه وكذا او
او على تلف عضو من اعضاءه بان قال سوا
لنقطعت يدك او ما اشبهه وكذلك لو اوعده
بضرب مائة سوطه وما اشبه ذلك مما يخاف
من ذلك تلف نفسه او عضو من اعضاءه
رايت اهل محمد رحمه الله في ذلك مقدار اربل
فوض ذلك الى راي المكره على الضرب ومن
المتأخر من ذلك لا ينفق الجهد ارباعين سوطا
وقالوا ان هدمه بأربعين سوطا فضا عدل حل
له التناول وان كان باقل من ذلك لا يحل
والصحيح ما ذهب اليه محمد رحمه الله ان
هدمه بمقدار يخاف على نفسه التلف او عضو
من اعضاءه على التناول قال فان هددوه
بضرب سوط او سوطين لا يباح له التناول
الا ان يقولوا الضرب بك على عينيك او على
المذاكير لان ضرب السوط او السوطين
على مثل هذا العضو قد يفضي الى تلفه وان
هددوه بالحبس المؤبد او بالعقد المؤبد لا يباح
له التناول اذ كان لا يمنع منه الطعام والشراب

كذا في التآخي في ص

هددوه ص

كذا في المحيط في ص

كذا في التآخي في ص

من مشايخنا من قال اذا كان الرجل مثمنا امره
لشئ عليه ذلك بحيث يقع في قلبه انه متى لم يتناول
يموت بسبب الحبس او القيد او يذهب عضو من
اجزائه يباح له تناول وكذا لو هددوه بالحبس في
مكان مظلم يخاف منه ذهاب البصر لطول مقامه
فيه فانه يباح له تناول وقد قال بعض مشايخنا
بان محمدا انما اجاب هكذا بناء على ما كان من الجبر
في زمانه فاما الحبس الذي تصدقوه اليوم في زماننا
فانه يباح تناول لافهم يحسبون الا ان يتذنبوا
لاسكنى فيه وان قالوا الخيمتك فانه لا يباح له تناول
هذه الاشياء حتى يجي من الجوع ما يخاف منه التلف كذا في ^{المبرط}
على نفسه فرق بين هذا وبين ما اذا هددوه بضرب مائة
سوط فانه ذلك انه يباح له تناول في الابد
ولم يقل بانه لا يتناول في الابتداء الى ان يضرب
ما يحتمله فاذا جاء من ذلك ما لا يحتمله تناول كما
قال ههنا انه لا يتناول من الابتداء حتى يجي من الجوع
ما يخاف منه التلف على نفسه من مشايخنا من قال
لا فرق بين المسلمين وذلك لان في الضرب
انما يباح له تناول اذا وقع في رايه انه اذا لم يطعم

كذا في المحيط البر

او لتفعلن بعض ما ذكرنا
لم يستغفر له ~~صلى الله عليه~~
ان يفعل ذلك

حجله

في الابتداء واطاعهم متى خاف التلف على نفسه
 لا يتركون ضربه لتزكط اعينهم في الابتداء فاما اذا وقع
 في رايه انه اذا لم يطعمهم في الابتداء واطاعهم بعد
 ما خاف التلف على نفسه يتركون ضربه لا يباح له
 التناول ما لم يجز منهم من الضرب ما يخاف التلف
 على نفسه وفي مسلتنا انما لا يباح له التناول في الابتداء
 اذا وقع في غالب رايه متى لم يطعمهم في الابتداء واطاعهم
 اذا جوعوه وجاء من الجمع ما يخاف على نفسه يتركون
 تجويعه بعد ذلك يطلقون له التناول في الابتداء
 فاما اذا وقع في غالب رايه متى لم يطعمهم في الابتداء
 واطاعهم متى جاء من الجوع ما يخاف على نفسه فانه
 لا يتركون تجويعه فانه لا يباح له التناول في الابتداء
 كما في الضرب فاذا افرق بين المسلتين من هذا الوجه
 بخلاف ما لو هديوه بالقطع فانه يباح له التناول من
 الابتداء وان وقع في غالب رايه انهم اذا افطعوا ثم
 اطاعهم يطلقونه لان القطع وان قل فهو اختلاف ومتى
 خاف تلف شيء على نفسه حل له التناول بخلاف الضرب
 والتجويع فانه ليس باختلاف في نفسه ومن مشايخنا
 من يقول لا فرق بين مسألة التجويع والضرب من

كذا في التارة في نسخة
 ص

وجهاً آخر وهو ان في الضربة انما يباح له التناول من
الاستلاء اذا مات تلف ذلك منهم للحال بان وقت التناول
لنضربك في الحال مائة سوط والاكل من هذه الاشياء
فاما اذا قالوا لنضربك عدا مائة سوط ان لم تاكل
شيئاً من هذه الاشياء للحال فانه لا يحل له التناول
للحال وفي مسألة التجيع ليس يخاف التلف على نفسه
للحال اذا كان شبعان ممثلياً من الطعام لان تجويعهم
في الحال وهو شبعان ليس في وسعهم انما يلحقه التجوع
في الثاني اذا امسكوا عنه الطعام وفي آية ضرب لو خاف
الضرب في الثاني لا يباح له التناول وهكذا الجواب
اذا امسكوا به ذلك ان وقع في غالب رايه انه متى
لم يطعم امرهم فانهم يقتلون او يقطعون شيئاً من اعضائه
فانه يباح له التناول كذا في التاتارخانية والمحيط
البرهاني وان اكرهه على الكفر بالله اوسب النبي
صلى الله عليه وسلم يقتل او قطع رخص له طهار كلمة
الكفر فان اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا
بأنه حديث عمار بن ياسر فان المشركين اخذوه ولم يتركوه
حتى سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الهتهم
فلم يتركوه فلما اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم

بل ما قرأنا قال شر ما تركوني حتى نلت منك وذكره
 الهزم بخير فقال عليه السلام كيف تجد قلبك قال
 لحد مطمئنا بالايمان قال فان عاد وافتد لذاته
 العاقبة قال بسن الشراح اى ان عادوا الى الاكراه
 فعد الى طائفة التائب قاله في البداية وما قبل نفسه
 اليها كان منك من السيل سى نذكر المهتم بخير فغلظ
 لانه لا يظن برسول الله صلى الله عليه وسلم انه يامر
 احدا بالتكلم بكلمة الشك وفيه ترك قوله تعالى الا من اكره
 وقلبه سلم بالايمان ولان حرمة الكفر لا يحتمل
 السقوط وفي هتك الظاهر مع اقرار القلب ضرب جناية
 لكنه دون القتل لان ذلك هتك صورة ومعنى فوجب
 الرخصة وبقي الكفر عنه غزمية لبقاء الحرمة نفسها التماسي
 تيج الكفر وان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان مشابها وكان شهيدا
 لانه لما جئت الحرمة صار باز لانفسه لا غراز دين الله
 متمسكا بالغريرة وكان شهيدا واذا جرى فقد رخص
 بالادنى صيانة للاهل على الايري ان خبيب بن حدي
 رضى الله عنه لما امتنع حتى قتل سماه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم افضل الشهداء وقال هو رفيق في الحجة
 وقصته ان المشركين اخذوه وباعوه من اهل مكة

هذا هتك صورة
 كذا في
 كذا في

فجعلوا يما قبله على ان يذكر الهم بغير ويسب محمدا
صلى الله عليه وسلم وهو يسب الهم ويذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بغير حتى قتله فان قيل كما استثنى
حالة الضرورة في الميتة استثنى حالة الاكراه هنا قلنا
تمه استثنى من احرمة فكان ابا له فلم يكن رخصة وهنا
من الغضب فيتنفى الغضب في المستثنى ولا يلزم من انتفاء
انتفاء الحرمة فكان رخصة وذكر في الكشاف من
كفر بالله شرط مبتدأ وحذف جوابه لان جواب من شرح
دال عليه كانه قيل من كفر فعليه غضب الا من اكره وقبله
مطمين بالايمان ولكن من شرح بالكفر صدماء فعليه
غضب من الله وان اكره على الكفر والسب بقيد او حبس
او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى يكره بامر يخاف به
على نفسه او على عضو من اعضائه لان الاكراه به في
الاشياء ليس باكراه في شرب الخمر مع ان حرمة تنكف
به وفي الكفر وحرمة لا تنكف به اولى لذا في الكافي
اذا اكره بوعيد تلف على ان يكفر بالله فتكلم بكلمة الكفر
وقبله مطمئن بالايمان ولم يخطر على باله شئ سوى ما
اكره عليه من انتفاء الكفر لا يكفر في القضاء ولا فيما
بينه وبين ربه واعلم بان هذه المسئلة على ثلاثة اوجه

احدها ما ذكرنا والثاني ان يخطب اليه الخبر بالكفر عما
 معنى بالكذب بان لم يكن كفر قط فيما مضى وقال ارد
 به الخبر عما مضى الكفر كما اذا ولم ارد به كفر مستقبلا
 فهذا يكفر بالفساد ولا يكفر فيما بينه وبين الله الوجه
 الثالث ان يتولى يخطب اليه الاخبار عن كفر في الماضي
 بالكذب لكن لم ارد ذلك وانما اردت كفر مستقبلا
 جواب الكلام هم هذا كما في القضاء وفيما بينه وبين الله
 قاله في التاتارخانية والمحيط البرهاني وان اكره على
 اتلاف مال سلم بامر يخاف على نفسه او على عضو من
 اعضائه رخص له ذلك لانه حرمة النفس فوق حرمة
 المال فاستقام ان يجمع وقاية ولكن اخذ مال الغير
 واتلافه ظلم وعصمة صاحبه فيه باقية فيبقى حراما
 في نفسه لبقاء دليله فالرخصة ما يستباح بعد ذلك
 قيام المحرم فاذا صبر حتى قتل فقد بذل نفسه لدفع
 الظلم ولاقامة حق محترم فصار مثابا شهيدا وان اكره
 عليه بالحبس او بالضرب لاسبغه ذلك لانه لا يجب
 الانجاء واصحاب المال ان يضمن المكره لان المكره
 يباح الاله للمكره فيما يسلح الله له والاثلاف من هذا
 القبيل فكان المكره اخذ المكره واتلف ماله كذا في الحكم

كذا في القضاء وفيما بينه وبين الله
 على ما قرر كذا في
 شرح المشروط
 فاذا صبر حتى قتل
 فقد بذل نفسه لدفع
 الظلم ولاقامة حق محترم
 فصار مثابا شهيدا
 لانه لا يجب الانجاء
 واصحاب المال
 ان يضمن المكره
 كذا في الحكم

ولو اكره بوعيد يتلف على ان ياخذ ما اتى هذا الرجل اموالا
 هذا الرجل الاخذ فلا بأس بان ياخذ مال الخدماء اية
 المالكين اولى بالاخذ فلهذه المسئلة على وجه الاول ان
 يكون صاحب المال في الغناء على السواء وانه على وجهين
 وان كان المالكان في المقدار على السواء فله ان ياخذ
 ويتلف مال ايهما شاء وبما ان ذلك على الذي اكرهه
 وان كان احد المالكين اكثر من الاخر فله ان ياخذ
 ويتلف الاقل وضمان ذلك على الذي اكرهه وان
 اتلف الاكثر فضعفه ولا رجوع على الذي اكرهه
 الوجه الثاني ان يكون صاحب المالكين اغنى من الاخر
 وانه على وجهين ايضا ان كان المالكان في المقدار على
 السواء يتلف مال اكثرهما غناء وكذلك اذا كان احد
 المالكين اكثر من الاخر فانه يتلف مال اكثرهما غناء
 الوجه الثالث ان يكونا فقيرين وبما في الفقر على السواء
 فان كان المالكان في المقدار على السواء يتخبر في الاخذ
 وان كان احدهما اقل ياخذ الاقل وان كان احدهما
 افقر من الاخر لا ياخذ مال الا فقرا وانما ياخذ
 ما له صاحبه على كل حال كذا في المحيط البرهاني والثاني
 خاتمة ولو ان لصا اكره رجلا بوعيد يتلف حتى اعطى

احدى

رجل مالاً وأكره الآخر أن يبيع له حتى قبضه منه
 ودفعه فهلك المال عنده فالضمان على الذي أكرههما
 دون القابض كذا في شرح المبسوط ولو أكره صاحب
 المال على أن يهبه لصاحبه وأكره الآخر على أن
 يقبلها منه ويقبضها بغير يد تلف فإن قال القابض
 قبضتها على أن يكون في يدي مثل الرديعة فالقول
 قوله مع يمينه وإن قال كسأخذها على الهبة ليسلم
 لي كان لأرب المال أن يضمنه إن شاء وإن شاء ضمن
 المكره فإن ضمن المكره رجع على الموهوب له ولو أن
 لصا أكره رجلاً بالحبس على أن يودع ماله عنده هذا
 الرجل فادعاه فهلك عند المستودع وهو غير مكره
 لا يضمن المستودع ولا المكره شيئاً فإن أكرهه بوعيد
 فإن قرب المال بالخيار إن شاء ضمن المكره وإن شاء
 ضمن المستودع وإيهما ضمن لم يرجع على صاحبه
 بشئ كذا في التاتارخانية ولو أكرهه على بيع عبده
 وأكره المشتري على شرائه وأكرههما على التقابض
 فهلك الثمن والعبد ثم اختصموا فضمن العبد للبائع
 وضمن الثمن للمشتري على الذي أكرههما لا يكلوحد
 منهما بل على دفع ماله إلى الآخر من جهته فإن أراد

وكذا لو كان المالك
 على قبضته يده فوعده
 فقبضه ومنعه عنده قبل أن يبيع
 إليه فلا ضمان على التابض
 إذا حلف بالله ما أخذه
 يده فوعده الموهوب ما أخذه
 إلا لغيره فلا ضمان على صاحب الموهوب

كذا في شرح المبسوط

ان يضمن صاحب مثل كلبا - بهما عما قبضه على اي
وجه قبضه فان قبضته على البيع الذي اكرهنا عليه
ليكون لي وقالا ذلك جميعا والبيع جائز لاضمان
على المكروه فيه وان قال - قبضته مكرها لا رده
على صاحبه واحذت منه ما اعطيت وحله -
كل واحد منهما السالبة على ذلك لم يكن لواحد
منهما على صاحبه ضمان وان حلف احدهما والي الا
ان يحلف لم يضمن الذي حلف ويضمن الذي لم يحلف
ما قبض كذا في شرح المبسوط وان كان المشتري لم يحلف
ضمنه البائع قيمة عبده ولم يرجع بثمنه على احد وان
شاء ضمن المكروه فان ضمن المشتري لا يرجع بثمنه على
احد ولو ضمن المكروه رجع بقيته على المشتري
وان حلف المشتري ولم يحلف البائع لم يرجع بقيته بده
على احد والمشتري ان يرجع بالثمن ان شاء على البائع
وان شاء على المكروه كذا في الذخيرة وان اكره على
قتل غيره بقتل لم يرخص ولم يبيعه ان يقدم عليه
ويصبر حتى يقتل فان قتله كان اثما لان دليل الرخصة
خوف التلف والمكروه والمكروه في ذلك سواء منقطع
الكره في حق تناول دم المكروه عليه للتعارض والنقص

على المكروه ان كان عدا عند الخليفة ومجروحهما الله
ذكره في الحاشية وبه قال الشافعي في قول وقال القائل
سواء كان الامر عاقلا بالغنا او معنوها او غلاما
غير بالغ فالقود على الامر وغناه الى المبسوط وقول
الشيخ العلامة في الاموال والدين عبد العزيز رحمه الله
ما نقله الشافعي عن المبسوط في رفاة ذكر
في هذا الباب اذا عرفنا هذا فنقول سواء كان المكروه
عاقلا بالغنا او معنوها او غلاما غير بالغ فالقود على
المكروه لان المكروه صادر كالا لالة له والعقل والبلوغ
غير معتبر في حق الآلة وانما المعتبر تحقق الاجزاء
فعلم ان قوله سواء كان المكروه بالغنا او معنوها بفتح
الراء لا يكسرهما والدليل الذي ذكره ينادي عليه
فتوهمه بالكسر وذلك غير سديد يؤيده ما قال
ابو اليسر في مبسوطه ولو كان المكروه الامر صبي
او مجنون لا يجب القصاص على احد لان القاتل في
الحقيقة هذا الصبي والمجنون وهو ليس باهل لوجوب
التقوية به عليه وذكر الكلواني في مبسوطه ولو
كان المامور مختلط العقل او صبي لا يجب القصاص
على المكروه الامر كذلك في البناءة وقول زفر رحمه الله

يجب القصاص على المكرة . . . لان القصاص
 يجب على القاتل والقاتل هو المكرة حقيقة لانه هو
 المباشرو كذا حكما لانه ياتر به كذا في التبيين وقال
 ابو يوسف رحمه الله يصح الاكراه لا يجب القصاص
 على احد وكان على الامردية النول في ماله وثبتت
 سنين كذا في فتاوي قاضي خان وقال الشافعي رحمه الله
 يجب عليهما كذا في الهداية اذا اكره الرجل بوعيد وقد
 اوحس على قتل مسلم ففعل لا يصح الاكراه وعلي
 القاتل القصاص في قولهم كذا في فتاوي قاضي خان
 اذا اكره السلطان رجلا بالقتل على ان يقطع يده
 وسعه ان يقطع يده ان شاء وانما قيد بالمشية لان القطع
 قد يسري فيصير قتلا ولا يحل قتل نفسه بحال ولا يدرك
 اسري او لا يسري فقيده بالمشية لهذا فان قطع يده
 ثم خاصم المكرة في ذلك فعلى المكرة القود ويجعل المكرة
 آلة للمكرة في القطع كان المكرة قطع يده بنفسه وهذا
 لما مر على قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لانهما
 يجعلان المكرة آلة للمكرة وانما الاشكال على قول
 ابي يوسف رحمه الله وقد اختلف المشايخ على قوله بعضهم
 قالوا فيضى عليه بالقود وقال بعضهم لا يقضي بالقود

كذا في المحیط البرق
 ص

وإنما يقضى بمصده الذية في ماله في ثلاث سنين كما في
فصل المتل ولو أنكم التل على أن يقتل نفسه لا تبعه
أن يقتل نفسه ولو قتل نفسه لآتى على المكره كذا في
التاريخانية ولو قال السلطان لرجل القنصل
في هذا النار والالا قتلك ينظر الخان النار قد
ينجم منها وقد لا ينجم وسمعه أن يلقي نفسه فان القى
ومات كان على الأمر القصاص في قوله أبي حنيفة
رحمه الله وعن أبي يوسف رحمه الله فيه روايتان في
رواية ونسب يجب القصاص وفي رواية لا يجب
ويجب الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيان وأن كان
لا يرجو الخلاص متى القى نفسه في النار فهو على وجه
أن كان لا يرى لنفسه راحة ولا منعة ولا تلخير
موت حتى يصلح بعض أموره لا يبعه أن يلقي
نفسه في النار وأن القى لم يكن على المكره شيء وأما
إذا كان يرى أن نفسه نوع راحة أو نوع منفعة من تأخير
موت حتى يصلح بعض أموره فقد اختلفوا قال أبو حنيفة
رحمه الله يسمعه أن يلقي في النار وقال لا يبعه ذلك
كذا في التاريخانية فإن القى نفسه فيها هلك كان
على الأمر القصاص في قوله أبي حنيفة رحمه الله

وفي قوله اني يوسف رحمه الله يجب ان يبقى مال الامر
ولا يقصص ولا يغسل هذا البيت ناله في فتاوى اللجنة
قال شيخ الاسلام لم يذكر محمد رحمه الله هذا
الخلافت في الاكراه انما ذكرني السيد الكبير في بعض
هذه المسائل فقال قوم من المسلمين في سفينة فانهم
العدو واضر موافقها النار والذين في السفينة يعلمون
انهم ان قاموا في السفينة هلكوا وان القوا انفسهم في الماء
هلكوا قال ان كانوا لا يرون لانفسهم راحة او منفعة
في القاء انفسهم في الماء لا يعم القاء انفسهم في الماء وان
كانوا يرون لانفسهم راحة وسعم القاء انفسهم في الماء
عند ايجيفة رحمه الله خلافا لهما ثم اذا القى نفسه في
النار ومات في هذا الوجه فاجواب فيه واجواب فيما
القى نفسه في النار وهو يرجو النجاة سواء كذا في التاتاة
ولو قال السلطان لرجل الق نفسك في هذا الماء
والا لا قتلك ان كان يعلم انه لا يتجول ابعده ان يفعل
فان خل له دمه وان كان فيه ادني راحة يبعه
ذلك عند ايجيفة رحمه الله وعندما لا يبعه فان
قال فملك كانت الدية على عاقلة الامر في قوله
ابي حنيفة رحمه الله كما لو القاه الامر بنفسه وقال

ابو يوسف رحمه الله ثبت على الأمر في ما له ولأولاد
وقال محمد رحمه الله عليه القصاص وعن أبي يوسف
رحمه الله في رواية مثل قول محمد رحمه الله قال في فتاوى
قاضيخان ولوقال له لنقطع يديك أو لا قطعها
أنا لا أيسعه أن يقطع يدي نفسه ولو قطع هدي يدي وكذا
لو قال له لتقتلن نفسك بالسيف أو لا تقتلنك بالسياط
أو ذكر وإله نوحا من القتل هو أشد ما أمروا له أن يفعل
بنفسه وسعه أن يقتل نفسه بالسيف وإذا قتل نفسه
بالسيف وجب القصاص على المكاره وفي الزخيرة هذا الجواب
على قول محمد رحمه الله قال شيخ الإسلام هذا يجب أن
يكون على قياس قول أئمة حنيفة رحمه الله قياسا على مسألة
السفينة المذكورة في السير الكبير كذا في التاتارخانية
ولو قال السلطان لرجل لتقتلن نفسك من شاهوت
الحبيل والى لا تقتلنك فإن لم يكن له في الالتقاء أدنى
راحة لا يسعه الالتقاء فإن القى فهلك هدر دمه وإن
كان له فيه أدنى راحة يسعه أن يلقي نفسه في قياس
قول أئمة حنيفة رحمه الله فإن القى نفسه فذلك فديته
على إقتناء الأمر وفي قول صاحبيه لا يسعه
أن يلقي نفسه فإن فعل فذلك كان على الأمر القصاص

مما دفع مسألة القتل بالقتل وعند ابي حنيفة رحمه الله
 ذلك لا يوجب القصاص وعندهما يوجب وفعل المأمور
 كفعل الأمد ولو القاه الأمد عند ابي حنيفة رحمه الله
 لا يجب القصاص وتجب الدية وعندهما يجب القصاص
 وعن ابي يوسف رحمه الله في رواية على الأمر الدية
 في ماله وإن كان يخاف منه الهلاك ويرجوا
 النجاة التي لنفسه فذلك كانت الدية على عاقلة الأمر
 في قولهم لأنه كقاتل الخطاء ذكره فتاوى قاضين
 ولو قال السلطان لرجل اقطع يد فلان والا فلا فذلك
 وسعه ان يقطع يد فلان واذا قطع كان القصاص
 على الأمر في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا
 في التاتارخانية ولو أكره بوعيد ثلث ليكفر بالله
 أو يقتل هذا الرجل المسلم كان في سعة ان يكفر
 بالله اذا كان قلبه مطمئنا بالآيمان ولا يسميه القتل
 وإن صبر على ذلك حتى قتل كان أعظم الاجر وإن أكره
 الكفر وقتل ذلك الرجل فالقياس ان يقتل به وفي
 الاستحسان ان لا يقتل به اذا لم يكن عالما ان الكفر
 يسعه في هذا الوجه ولكن تجب الدية في ماله في ثلث
 سنين فاما اذا علم ان الكفر يسعه ومع هذا فقتل

الرجل له يذبح محمد رحمه الله هذا الفصل في الإجماع
 وأكثر مشايخنا على أنه يذمه القود ولو قيل له ليأكل
 هذه الميتة أو يقتل هذا الرجل المسلم فإنه ينبغي له أن
 يأكل الميتة ولا يقتل الرجل وإن لم يأكلها حتى قتل فهو
 أثم إذا كان يعلم أن أكل الميتة يباح عند الضرورة وإن
 لم يأكل الميتة وقتل المسلم فعليه القود ولم يشترط محمد
 رحمه الله في مسألة الميتة لأجباب القود أن يعلم أنه يبعه
 أكل الميتة وحكي عن الفقيه أبي بكر محمد بن عبد الله أبي
 أنه قال إنما يجب عليه القود إذا كان يعلم أن أكل الميتة
 يبعه حالة الضرورة أما إذا كان لا يعلم لا قود عليه
 وكان يسوي بين مسألة أكل الميتة وبين مسألة الكفر
 وعامة مشايخنا قالوا في مسألة الميتة يجب القود على
 المكروه على كل حال علم أن أكل الميتة يبعه أو لم يعلم
 كذا في المحي إلى بهاني وفي الخانية ولو أكره على أكل
 ميتة أو حكم خنزيرا وقتل مسلم فقتل المسلم يقتل المأمور
 قصاصا ذكره في التاتارخانية وكذلك إذا قبل له
 لتقتلن هذا المسلم أو تأخذ مال هذا فتشركه والآخر
 لتقتلنك فلا بأس بأن يأخذ المال ويتهلكه كذا في
 المحي إلى بهاني وفي التجريد سواء كان أقل من الدية

كذا في المحي إلى بهاني
 ص

كذا في التاتارخانية
 ٩

الكثر لثاني التاتار خانية ولا ضمان عليه في
 ذلك انما الضمان على المكره ويصير معنى ذلك انه
 المكره وان قتل الرجل قتل به وان ابر عنها حتى
 قتل فهو افضل ولو اكرهه بوعيد قتل على ان يقتل
 عبده هذا او يتلف ماله هذا فلم يفعل واحدا منهما
 حتى قتل كان في سعة من ذلك وان استهلك
 ماله ولم يقتل عبده فهو احسن وكان ضمان المال على
 المكره وان قتل العبد ولم يستهلك المال فهو اثم ولم يكن
 على الذي اكرهه قود ولا ضمان كذا في المحيط البرهان
 ولو اكره بوعيد قتل على ان يقتل احد عبديه هذين
 واحدا اقل قيمة من الاخر فقتل احدهما عمدا
 كان له ان يقتل المكره قاله في شرح المبسوط للشيخ
 ولو اكرهه على ان يقتل احد هذين الرجلين عمدا
 كان القود على المكره الا مكره كذا في التاتار خانية
 ولو اكرهه على ان يضرب احد عبديه مائة سوط
 ففعل ذلك باحدهما فمات منه غرم المكره اقتل
 قيمتين وان كان الذي بقي اقلهما قيمة ذكره
 في شرح المبسوط ولو اكرهه على ان يستهلك للمال
 او يضرب العبد مائة سوط فلا باس بان يستهلك

المال وضمانه على المكره الامر سواء كان السيد او
 للمكره او لغيره فان ضرب عبده فمات لم يكن على المكره
 الامر ضامن كذا في التاتارخانية ولو اكره برعيه قتل
 عبدا ان يقتل عبده هذا او يقتل العبد الذي اكرهه او يقتل
 ابنه او قال اقتل عبدا هذا الاخر او اقتل اباك
 لم يضمنه ان يقتل عبدا الذي اكرهه على قتله لان المكره
 لم يتحقق ههنا فالمكره من يخاف التلف على نفسه وههنا
 انما هدره بفعل من سواه دون نفسه فلا يكون هو
 ملجى الى الاقدام على القتل فان قتل عبدا فلا شيء
 على المكره سوى العزم لانه لم يصير آلة للمكره حين
 لم يتحقق الايمان كذا في شرح الميسر وكذا لو اكرهه
 على ان يتهلك مال هذا الرجل او يقتلوا اباه فاستهلكه
 ضامنه ولم يرجع به على المكره ولو لم يتهلك المال حتى
 قتل الرجل اباه لم يكن عليه اثر ان شاء الله تعالى ثم
 الا ان يكون شيئا يسيرا فلا احب له ان يترك استهلاكه
 لان يحق عليه امتيانه بيه بالعزم اليسير يعني بالانفاق
 عليه ولو قيل له ليس شرب هذا الخمر او نياكلن هذه الميسرة
 اوله لمن ابتاع هذا او اباك لم يضمنه شرب الخمر ولا
 اكل الميسرة لانعدام الضرورة ولو قيل يقتلن ابناك

لان المكره لم يتحقق به
 فالمكره من يخاف التلف
 على نفسه وههنا ان
 يقتل من سواه دون
 نفسه فلا يكون هو
 ملجى الى الاقدام على
 القتل كذا في شرح
 الميسر

كذا في شرح الميسر

كذا في شرح الميسر

أمر أباك أو لتبعين عبدك هذا بالف فباع جاز البيع قياسا
ولكن استحسن فقال البيع باطل ولو قال - ليحبس أباك
في السجن أو لتبعين من هذا الرجل عبدك هذا به
درهم فباع جاز البيع قياسا ولذا هذا في حرم مخرجهم
محموم وفي الاستحسان ذلك كله أكراه ولا يصح البيع
كذا في التاتارخانية ولو أكره يقتل على أن يقتل
عبد أو يقطع يده لم يبعه فان فعل باثر ويقتل المكره
في القتل ويضمن نصف قيمته في القطع كذا في المحيط
للمسرحي وشرح المبسوط له ولو أكره على أن يقطع يده
رجل تحديد فقطع يده ثم قطع رجله بغير أكراه فمات
المقطوع من ذلك يجب القصاص على القاطع وعند
أبي يوسف رحمه الله عليهما الدية في مالهما كذا في التاتار
خانية فلو أكرهه على أن يريق جرة السمين
فالضمان على المكره كذا في جواهر الإلهي البحري
ولو أكره على قطع يده رجل فقال ذلك الرجل قد أذنت
لك في القطع فاقطع والأذن غير مكره لم يبعه أن يقطع
وأن يقطع فهو أثم والاضمان على القاطع ولا على
الذي أكرهه وإن وقع الأكره على القتل فأذن
على ذلك فقتله فهو أثم ولا شيء عليه والدية في

مال الأمر وقال أبو يوسف رحمه الله لا شيء عليه
 وقال زفر رحمه الله يجب القصاص قاله في التانار
 دانه ماذا بعث الخليفة عاملا الى كورة فقال
 لرجل بعث من هذا الرجل بالسيف ولا تقتلك لا ينبغي
 للمكره المأمور ان يقتل ولكن مع هذا اذا قتل فالقوم
 على الأمر المكره والمكره المأمور بالقتل ياتم
 ونفسق ويرد نهاده ويباح قتله والمكره الأمر مجرم
 عن الميراث دون المكره المأمور ولو قال له العامل
 لتقطع يده والا لا تقتلك لا ينبغي له ان يفعل ذلك
 وكذلك لو أمره بقطع اصبع او نحوها لان لطرف
 المؤمن من الحرمة ما لنفسه الا يرى ان المضطر لا
 له ان يقطع طرف الغير لياكله كما لا يحل له ان يقتله
 وان راي الخليفة ان يعذر المكره المأمور وبجبهه
 فعل وان اراد العامل ان يضرب سوطا واحدا او
 أمره ان يبلق راسه وكحيتة وهدده على ذلك بالقتل
 وجبت ان لا يكون اثما في فعله ولا في تركه وان كان
 هده على ذلك بضرب سوط او حبس او قيد او
 حاق راسه وكحيتة لم ينبغي له ان يقدم عليه بشئ
 من الظلم قل ذلك او اكثر كذا في خزانه المفتين

المفتين صح
 كذا في خزانه المفتين

لا تقدم على ما لا يحل
 الاقدام عليه
 مشروط

كذا في
 التانار
 دانه

وإنما علمت بالرجاء لاداء الايمان في هذا بعينه نضاً والفتن
 بالريضة فيما هو من ظلم العباد بالراي لا يجوز وهذا
 علمه بالرجاء قال في التناذر خائبة ولو هدده وتلف النفس
 او تلف عضو من اعضائه حتى يفترى على الله - لم
 فقه في رجوت ان يكون في سعة من ذلك كذا في التناذر
 خائبة وخزانة المفتين الا يرى انه لو اكره بوعيد تلف
 حتى يفترى على الله كان في سعة من ذلك فمنا اولى
 الا ان في الاباحة على المسلم علق الاباحة بالرجاء وفي
 الافتراء على الله لا يعلق الاباحة بالرجاء لان اباحة
 الافتراء على الله حالة الاضطراب ثابتة بالنص قال الله
 تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان فاما اباحة
 الافتراء على المسلم غير ثابت بنص القرآن وإنما ثبت استدل
 باباحة الافتراء على الله قال محمد رحمه الله عقيب هذه
 المسئلة الا يرى انه لو اكره بوعيد تلف - اشتم محمد
 صلى الله عليه وسلم كان في سعة من ذوات انشاء الله
 وطريقه ما قلنا ولو صبر حتى قتل كان ما جبراً وكان
 افضل ان شاء الله تعالى كذا في التناذر خائبة ولو اكره
 بوعيد تلف على ان ياخذ مال فلان فيدفعه اليه
 رجوت ان يكون في سعة من اخذه ودفعه اليه

والضمان فيه على الآمر وانه ليس هذا مادام
 حاضر عند الامر فان كان اوسله ليه ملخاف
 ان يفتد ان يفتد ان لم يفعل ما هو مأمور به لم يحل
 الا امر حتى ذلك لان الاجابة انما يتحقق مادام
 في يدي المكره بحيث يقدر على ايقاع ما هو مأمور به
 عاجلا وقد انفسهم ذلك حين بعد منه ولا بد من
 ايقاع عليه بعد ذلك او لا يقدر وبهذا الفصل
 تبين ان الامر لا يدرى الا عن ان الظلمة في اخذ الاموال
 من الناس فان الظالم يبعث ما ملأ الى موضع ليدفع
 ما لا يفتد الى العامل بامره وانه يخاف العقوبة من
 جهة ان لم يفعل وليس ذلك بعد له الا ان يكون
 بمحض من الامر فما بعد ما بعد من الظالم فلا الا
 ان يكون رسول الامر معه على ان يرد عليه ان
 لم يفعل فيكون هذا بمنزلة الذي كان حاضرا عنده لا
 كونه عند يدي رسول كونه في يده وتمكن الرسول
 من رده عليه يتعاقبه لتحقيق الاجا ولو لم يفعل ذلك
 حتى قتله كان في سعة ان شاء الله لانه يحذر عما هو
 من ظلم العباد وذلك عزيمة الا يري ان المضطر
 ان ياخذ طعام صاحبه بقدر ما يتدفع عنه الضرورة

ان كان المكره قد دعه بالجنس
 او القيد لم يسو الاقدام
 على ذلك

بمولود يأخذه حتى تمت له كين موأخذ له ففداه فله
 كذا في شرح المسحوط وان صبر حتى قتل كان مباحا
 فرقوا بين هذا وبين ما اذا كان الرجل يسهو
 واشتد جوعه ومع رفيقه طعام فله ياله يسهو حتى
 مات فانه ياتر و كان الفقيه ابو اسحاق الحافظ
 يقول لا فرق بين المسكتين وتاويل ما يقول في
 المحنة انه ياتر اذا كان صاحب الطعام يعطيه بالقيمة
 فلم يأخذ ذلك بل صبر حتى مات وهذا لا ياتر فاما
 اذا كان لا يعطيه اصلا ويتأذي بأخذه لا ياتر حتى
 مات كما في الاكراه وفي المكروه لو كان صاحب الطعام
 يعطيه بالقيمة فلم يأخذ حتى قتل يقول بانه ياتر
 كما في حالة المحنة فاذا افرق بين المسكتين كذا
 في الثنا و خانبة ^{في المهر} طلاق او عتاق ففعل
 وقسم ويرجع بقيمة العبد ونصف المهر وان كان
 الطلاق قبل الدخول ذكره في المختار ربي سبي
 المكروه لان الانلا ف مستوب اليه والمكروه آله له
 فيرجع بقيمة العبد عليه كذا في التبيين موسى كان
 او معسرا ولا سعاية على العبد كذا في الهداية وارجع
 المكروه على العبد بالضمان لان الضمان وجب عليه

بالاثلاث فلا يرجع على غيره كذا في الكافي والاول للمعق
 يعني للمكروه لانه هو المعق قاله في الخلاصة وكذا يرجع
 من المهر وان كان قبل الدخول وكان المهر مسمى
 في العقد وان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما الزمه من
 المنفعة لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع
 الفرجة من جهة بعضية كالارتداد ونقبيل ابن الزوج
 وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا
 الوجه فيضاف، تقريره الى المكروه والتقرير كالاجاب
 فكان مستفاداً له فيرجع عليه كذا في التبيين بخلاف
 ما اذا دخل بها لان المهر تأكد بالدخول فبقى محبوس
 اثلاث ملك النكاح وان لم يكن به مال فلا يضمن بالمال
 كذا في الكافي وفي فتاوي قاضخان ولو اكرهه ابو عبد
 القتل على الطلاق والعناق فلم يفعل حتى قتل له ياتر
 كما لو اكرهه بالشغل على اثلاث مال نفسه فلم يتلف كان
 منهياً وقد في الامتناع عن ابطال ملك النكاح قاله
 في البناية ولو اكرهه على اعتاق عبده ابو عبد
 نفق فقال له انت حرفه المسئلة على وجه الاول
 ان يتي - خطر سبالي الاخبار بالحجة فيما مضى كاذبا
 وقد اردت ذلك لا انشاء الحرة وفي هذا الوجه

لان المهر تأكد بالدخول فبقى
 محبوسا
 وان لم يكن به مال فلا يضمن
 بالمال
 كافي

يعتق العبد في القضاء لا ياتر فيما بينه وبين ربه
ولا يضمن المكروه شيئا الثاني ان يقول خطري بالي لا هذا
كاذبا ونوت ذلك و اردت عتقا مستقبلا بما طلب
مني وفي هذا الوجه عتق العبد في القصد عيما
بينه وبين ربه وهذا ظاهر وريكة ان المكروه ضامنا
قيمة العبد الوجه الثالث ان يقول لم يخطري بالي شيئا
وقد اتيت بما طلب مني والجواب في هذا الوجه نظير
الجواب في الوجه الثاني كذا في الذخيرة فان قال
المكروه لصاحب العبد قد خطري بالك الاخبار عن
العتق فيما مضى كاذبا وقد اردت ذلك لا عتقا
مستقبلا فليس لك ان تضمنني وقال المكروه لا بل
اردت به عتقا مستقبلا ولي ان اضمنك قيمة العبد
فالقول قول صاحب العبد وللمكروه ان يستخلفه علي
ما ادعي والجواب فيما اذا اكره علي الاوت
امراته وقد سمي لها مهرا الا انه لم يدخل بها تنقير
الجواب في فصل الاعناق في حق وقوع الطلاق
ورجوع الزوج على المكروه في الوجوه الثلاث وان
اتقم المكروه الزوج وقال اردت الاخبار بالبركة
عن الماضي لا انشاء الطلاق وقول الزوج لا بل

أوردت إنشاء الطلاق فالقول قول الزوج
مع اليمين كذا في التنازع خاتمة ولو أكره يجعل
طلاق امرأته أو عتق عبده بيد امرأته أو بيد عبده أو بيد
غيرهم سابق المفاوض إليه واعتق يقع الطلاق
والعتاق يرجع المأمور على الأمر في الطلاق
قبل الدخول بنصف المهر وبقيمة العبد وقال
زفر رحمه الله لا يرجع قوله في فتاوي قاضخان
قال محمد رحمه الله لو أن لصا غلب الأكره رجلا
بوعيد تلف على أن يطلق امرأته واحدة ولم
يدخل بها فظلمتها ثلثا وعندم لها نصف المهر
لا يرجع بذلك على المكره وكذا إذا أكرهه
على أن يعتق نصف عبده بوعيد تلف فاعتق
الكل فالعبد حر كله عندهم جميعا ولا يرجع
المكره على المكره بشئ عند أبي حنيفة رحمه الله
لأنه طائع في اعتناق الكل عنده ليتجزى العتق
وعندما يرجع عليه بقيمة العبد موسرا كان
أو معسرا ولو كان الأكره على اعتناق الكل
فأشقق نصفه كان هذا والاول سواء في قياس
قوله أبي يوسف ومحمد رحمه الله يعتق كله ويغفر

المكروه قيمة العبد لمولاه موسى راكان او معسر اما عند
 ايجيفة رحمه الله يمتنع نصف العبد ويبقى النصف
 رقيقا وانا اعتق نصف العبد مرجع بنصف قيمته وهو
 النصف الذي اعتنق من العبد على ذلك وبه يستفاد
 الذي لم يعتنق على قول ايجيفة رحمه الله هل يضمن
 المكروه اولا ان كان المكروه موسى يضمن وان كان
 معسر لم يضمن كذا في التاثير خانية وان مريضنا
 اكرهت امراته برعبد تلف او حبس حتى تساله ان
 يطلقها تطليقة بائنة فسالتة ذلك فطلقها كما سالت
 ثمرات وهي في العدة ورثته لان سواها مع الاكراه
 باطل فان تاتير سواها في الرضاء منها للفرقة
 واسقاط حقها في الميراث وذلك مع الاكراه لا يتحقق
 ولو سالتة تطليقتان بائنتين ففعل ثمرات وهي
 في العدة لم ترثه لانها سالت غيرهما اكرهت عليه
 ولان ما زادت من عندها كاف لاسقاط حقها
 في الميراث الا يري انها لو سالت زوجها ان يطلقها
 تطليقة بائنة فطلقها تطليقتين بائنتين ثمرات
 وهي في العدة لم ترثه للمعنيين الذين اشترطوا
 كذا في شرح المبسوط ولو جعل الزوج امرها بيد رجل

بتطبيقه انشاء واكره الزوج ان يامره بتطبيقه
اخرى ولم يدخل بها فطلقتها ثلثين لم يضمن المكره
لان الزوج في تنويص الاول كان طاعا وانكار
مكرها متى تنويص الاولى كان لتأكيد نصف المهر
على الزوج فصار راضيا بالتأكيد فلم يصر المكره
متكفلا ولا موكدا متى من المهر على الزوج كذا في
الحيط البرهاني وكذلك لو طلقها التطبيقية التي
جعلها الزوج اليه بغير اكره كذا في شرح
المبسوط ولو طلقها التطبيقية التي اكره الزوج عليها
ضمن نصف المهر قاله في المحيط للسرخسي لان تقدير
نصف الصداق عليه كان باعتبار ما اكرهه
عليه الا يرى انه لو قال لامرأته ولم يدخل
بها انت طالق تطبيقية اذا شئت اكره بعد ذلك
او قبله على ان يقول لها انت طالق تطبيقية اذا
شئت فقال لها ذلك فطلقت نفسها التطبيقيتين
جميعا غرم لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على المكره
لنفي الذي بينا ولو كانت هي المسلطة فاكرهته
على ان يطلقها بوعد تلف ففعل لم يكن لها عليه
شئ من المهر كذا في شرح المبسوط واذا اكرهت المرأة

ولو كانت اكرهته بالحبس اخذت بنصف الصداق صح

ولو كان للمرأة الرجعة
على أن ص

درهم

تقبل من زوجها تطايفه بالأن تقبلت تقع تطايفه
رجعية ولا يلزمها المال كالصغيرة أو المحبوبة
إذا اختلفت من زوجها بمال يقع الطلاق ولا يلزمها
المال ثم خبط إن كان الخلع بلفظ الخلع يورس الطلاق
بائنا وإن كان بلفظ الطلاق بعد الدخول يكون رجعا
فلو أن المرأة أجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي
أكرهت عليه صح إجازتها في قول أبي حنيفة رحمه الله ويكره
المال ويصير الطلاق بائنا وفي قوله محمد رحمه الله
الإجازة باطلة والطلاق رجعي وعن أبي يوسف
رحمه الله فيه روايتان في رواية كما قال محمد رحمه الله
وفي رواية كما قال أبو حنيفة رحمه الله كذا فتاوى
قاضيخان والأصح إن قوله كقول أبي حنيفة رحمه الله
كذا في شرح المبسوط ولو أكره الزوج على أن يطلق
امراته بالف درهم وأكرهت المرأة على أن تقبل
ذلك ففداه وقع الطلاق بغير مال لذاتى شرح
المبسوط وفي حذارة المفتين وكذلك هذا في الصلح
من القود والعنق على مال إلا أن للولي أن يضمن
أكره قيمة عبده إن كان أكرهه بوعيد فذل
وإن كان أكرهه بحبس لم يضمن شيئا قاله في شرح

ولو كان المكان التطليق
خلع بالف درهم كان
الطلاق بائنا ولا شيء
عليه كذا من
خرائصة المفتية ص ٦

المبسوط ولو أكرهت أمة اعتقت على أن تخنأ ونفسها
قبل الدخول فلا مهر لها على الزوج ولا لموليها ولا لغير
المدة كذا في المحيط للسرخسي ولو أكره رجل الزوج بوعد
نفس على أن يضنها واحدة بالف درهم فطلقها ثلاثا
كل واحدة بالف فقبلت جميع ذلك طلقت ثلاثا ووجب
له عليها ثلاثة آلاف درهم ولها عليه نصف مهرها
لوقوع الفرية قبل الدخول - لا سبب مضاف إليها
ولم يرجع على الكره بشئ وإن كان نصف المهر أكثر
من ثلاثة آلاف لأن ما زاد الزوج من عدة طائفا
كاف في تقرير الصداق عليه ولو أكرهه على أن يطلقها
واحدة بالف ففعل وقبلت ذلك وجب له عليها الف
درهم ثم ينظر إلى نصف مهرها فان كان أكثر من الف
درهم أدى الزوج إليها الفضل على الف درهم ويرجع
به على الكره إن كان أكرهه بوعد تلف وهذا
قوله - أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فاما عند أبي حنيفة
رحمه الله لا شئ لها عليه وللزوج عليها الألف كذا في
شرح المبسوط فلو أكرهه بوعد تلف على أن يطلق امرأته
ثلاثا وقع عندنا وإن كان غير مدخولة وجب عليه نصف
المهر وإن لم يكن في النكاح تسمية تجب المتعة ويرجع به

على المكروه ولو كان به الدخول لم يرجع عليه بشئ كذا
في الخلاصة وشرح المبسوط ولو أكرهه على أن يعق
عبد له إلى مائة درهم وقبله العبد وقيمته ألف واليه
غير تذكره فالعق جائز على المائة ثم يخير مولى العبد فإن
شاء ضمن الذي أكرهه قيمة العبد ثم يرجع المكروه على
العبد بمائة وإن شاء المولى أخذ العبد بالمائة ورجع
على المكروه بدفع مائة تمام القيمة ولو كان أكرهه على العتق
بالفني درهم إلى سنة وقيمته ألف فاله إلى بالخيار إن شاء
ضمن المكروه قيمة عبده وإن شاء اتبع العبد بالفني
بعد مضي السنة لأنه التزم ذلك طوعا فإن اختار
تضمين المكروه قام المكروه مقام المولى في الرجوع على
العبد بالمسمى عند حلول الأجل فإذا أخذ ذلك
منه أمسك الفامقدار ما غرم وصدق بالفضل
لأنه حصل له بكسب خيئ وأن اختار اتباع العبد
فلا شئ له على المكروه بعد ذلك فالتحانت الألفان
نحو ما رُفِئَ بخم منها فطلب المولى العبد بذلك
الخم بغير إكراه فهذا منه اختيار لا اتباع العبد ولا ضمنا
له على المكروه بعد ذلك كذا في شرح المبسوط عبد
بين رجلين أكره أحدهما حتى اعتقه جازعتقه لم يعمل

قوله اي يوسف ومحمد رحمهما الله العتق لا يجزي
يعتق العبد كله والولاء للعتق وعلى المكره ان كان
موسيرا ضمن جميع القيمة بينهما نصفان وان كان معسرا
ضمن نصيب المكره وليعى العبد في قيمة نصيب التريك
واما على قوله اي حنيفة رحمه الله فالمكره ضامن بنصيب
المكره موسرا كان او معسرا والساكت بالخيار
ان شاء ضمن المكره قيمة نصيبه فان ضمنه رجع المكره
على العبد واستعاه فيه والولاء بين المكره والمكره
نصفان وان كان المكره معسرا فللساكت حق الاستعاء
او الاعناق والولاء بينه وبين المكره نصفان كذا
في التائارخانية ولو قتل عبد رجل خطأ فأكره مولاه
حتى اعنته وهو يعلم بالجناية ضمن المكره قيمته
ويأخذها المولى فيدفعها الى ولي الجناية ولو كان
الاكره محبس او قيد ضمن المولى قيمته لولي
الجناية دون الدين ولا يضمن المكره شيئا للمولاه
كذا في المحيط للسرخسي ولو ان رجلا أكره رجلا بوعيد
تلت على ان يعتق عبدا يساوي الف درهم عن رجل
بالب درهم ففعل ذلك وقبل العتق المعتق عنه طائعا
فالعبد حر عن المعتق عنه ثم مولى العبد بالخيار

كذا في التاتارخانية
 ولو اكرهه المحبس لا يتركه
 القيمة على المعتق من
 ولا يتركه على المكره
 كذا في شريعة المفسر

ان شاء ضمن قيمة عبده المعتق عنه وان شاء ضمن
 المكره فان ضمن المكره قيمته رجع بها على المعتق عنه
 والولا للمعتق عنه ولو اكره المعتق والمصور عنه
 بوعيد تلف حتى فعلا ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه
 والولا له وضمان العبد على المكره خاصة لمولاه العبد
 قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله انما هذا بمنزلة مالوا اكره
 رجلا على بيع عبده من هذا بالف درهم ودفعه واكره
 الآخر على شراءه وقبضه وعقته بوعيد تلف ففعلا لا
 فهذا الضمان يكون على المكره خاصة ولو اكرههما على
 ذلك بالمحس ففعلا ضمن المعتق عنه قيمته لمولاه ولا
 ضمان على المكره ههنا ولو اكره المعتق والمحبس والمعتق
 عنه بوعيد تلف فالعبد حر عن المعتق عنه ثم المعتق
 عنه يضمن الذي اكرهه قيمة العبد ذكره في التاتار
 خانية ولو اكره العبد على قبول العتاق بمال لم يلزمه
 شيء ويضمن المكره كذا في المحيط للسرخسي واذا قال
 اللص الغالب احبل لا تقتلك او لتعتقن عبدك او
 لتطلقن امرأتك هذه ايها شئت ففعل المكره احديهما
 لم يدخل بالمرأة فما باشتد نفاذ ويغرم المكره الا قتل
 من نصف المهر ومن قيمة العبد ولو كان الزوج حرا

لم يعدم المكره له شيئا كذا في شرح المبسوط وفي التجويد
 ولو كانت المرأة غير مدخول بها وكان الاكره
 حبس او قيد ففعل احدهما لم يعدم الذي اكره
 شيئا كذا في التائار خانية ولو اكره الرجل على ان
 يقول كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فقال
 املك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على المكره بشي
 وان ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع على
 المكره بقيمة العبد استحسانا ولو اكره الرجل على ان
 يقول لعبد ان شئت فانت حرا وان دخلت الدار
 فانت حر فترث العبد او دخل الدار عتق ويرجع
 على المكره بقيمة العبد ولو اكره على ان يعلق
 عتق عبده بفعل نفسه وذلك الفعل امر لا بد له منه
 كصلوة الفرض ونحوها او كان فعلا يخاف بتركه
 الهلاك على نفسه كالاكل والشرب ففعل ذلك
 الفعل كان له ان يرجع على المكره كذا في فتاوي
 قاضخان واذا اكره على ان يعتق عبده بتقاضي
 دينه او ما اشبه ذلك مما له منه بد لا يرجع
 على المكره ويكون ذلك بمنزلة الاكره بوعيد الحبس
 قاله في التائار خانية ولو اكره بوعيد تلف على

كذا في قاضخان
 كذا في فتاوي

كذا في التائار خانية
 وغرم المكره قيمته
 كذا في خزنة المفتين
 ص

ان ياذن له في عتقه فاذن له فيه فاعتقه عمو
 والولا للمولى ويضمن المكره قيمته لا باعتبار ان
 اعتقه بل باعتبار ان الهجاه الى الامور العتق
 حتى لو كان المكره على ذلك مجبس لم يضمن له شيئا
 كذا في شرح المبسوط قال محمد رحمه الله في الاصل
 ولو ان رجلا اكده بوعيد قتل او حبس او عقيد
 او بضرب حتى تزوج امرأة على عشرة آيات ومهر
 مثلها الف درهم كان النكاح جائزا ويكون لها
 من عشرة الاف درهم مهر مثلها الف درهم وقيل
 الفضل وذكر الطحاوي في مختصره ان الزوج يلزمه
 جميع ذلك فيرجع بالفضل على من اكده وليس بظاهر
 الرواية ولو ان المرأة سى التي اكدهت حتى تزوجها
 الزوج على بالف درهم ومهر مثلها عشرة الاف
 فزوجها اولياؤها مكرهين فالنكاح جائز ولا ضمان
 على المكة ثم هل للمرأة والاولياء الاعتراض
 على هذا النكاح فالمسئلة على وجهين اما ان يكون
 الزوج دخلها او لم يدخل بها وكل وجه على تبين
 اما ان رضيت المرأة بما سى لها من الصداق او
 لترض وكل وجه على وجهين اما ان يكون الزوج

كذا في البن رية ولا يرجع
 الزوج على المكره بشي
 كذا في التا رة بن رية
 صح

فيه كذا في
 شرح المبسوط
 صح

بعض
 ما ذكر
 في
 شرح
 المبسوط
 في
 نفسها
 صح

كفوا لها او غير كفوا فان كان كفوا لها وقد رضيت بالمسمى
 كان للاولياء حق الاعتراض عند ايجبة رحمه الله
 وعندهما الا اصلا ولو تزوجت نفسها في الابتداء
 من فهو باطل من مذهب المثل كانت المسئلة على الاختلا
 وان كان الزوج غير كفوا لها فلا ولي له الاعتراض على
 هذا النكاح عندهم جميعا هذا اذا رضيت بالمسمى ويحل
 بها الزوج فان لم ترض بالمسمى ينظر فان كان الزوج
 كفوا فلها حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان
 المهر عندهم جميعا فاذا رفعت الامر الى القاضي مخبر
 زوجها فيقول له انه لها مهرها والا فرت بينكما فان
 اترفند النكاح وان ابي يفترق بينهما ولا يكون لها
 مهر لان الفرقة من قبلها لما لم يرض بالزيادة والفرقة
 الواقعة من قبلها تسقط الصداق كل قبل الدخول
 كما في ارتدادها وان لم يكن الزوج كفوا لها وللأولياء
 حق الاعتراض على هذا النكاح عند ابي حنيفة
 رحمه الله لعدم الكفاءة ولنفقه ان المهر وعندهما
 لها حق الاعتراض لذلك وللأولياء لعدم الكفاءة
 لا غير هذا كله فيما اذا لم يدخل فان دخل بها وهي
 مكروهة فان كان الزوج كفوا لها فلا اعتراض على

فليها

هذا السحاح لاحد وان لم يكن كفوالها فخلا وليا والمرأة
 حق الاعتراض بسبب عدم الكفاءة واما اذا دخل
 بها وهي طاعية فقد مرضيت بالمهر المسمى دلالة
 فكان كما لو مرضيت بالمسمى نضا ولو مرضيت بعت
 وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله للاولياء حق الاعتراض
 وان كان الزوج غير كفوف للاولياء حق الاعتراض
 عند ابي حنيفة رحمه الله لعدم الكفاءة ونقصات
 المهر وعندهما لعدم الكفاءة لا غير هذا خلاصة
 ما ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده كذا في البنات
 وما ذكره على ان يوكل رجلا بطلاق امراته التي
 لم يدخل بها او يعتق عبده ففعل الوكيل بالتوكيل
 جائز كذا في الكافي ثم ان الوكيل اعنت العبد
 او طلق المرأة عتق العبد وطلقت المرأة وضمن
 المكروه للمولى قيمة العبد ونصف الصداق للزوج
 ان كان الزوج لم يدخل بالمراة وفي المسئلة قياس
 واستحسان القياس ان لا يصح التوكيل ولا يقع
 طلاق الوكيل وعناقه وفي الاستحسان ان يصح
 التوكيل فيقع طلاق التوكيل وعناقه كذا في ذخيرة
 وجها الاستحسان ان الاكراه يوجب فساد العقد

كذا في البنات
 عتق
 لمسم ذلك كذا
 في شرح البنات
 ص ٦

الرضا لا يتصل بالشروط الفاسدة لافها من
 الاستقالات اذ الموكل يسقط حقه بالتقويض
 اليه فانما يتصل بفقد تصرف الوكيل قاله في الكاثر
 وبعد ما صح التوكيل ووقع الطلاق والعنات
 فالقياس أن لا يضمن المكره شيئا وفي الاستحسان
 يضمن كذا في الذخيرة والاستحسان ان غرض
 المكره ذال ملكه اذ باستر الوكيل فكان الزوال
 مقصوده فبضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يتردد
 منه اكراه كذا في الكافي وان كان الاكراه بوعيد
 حبس او قيد فلا ضمان على المكره كذا في الذخيرة
 وفي السراجية ولو اكراهه بالحبس على ان يوكل
 هذا يفتق فاعتقه الوكيل والوكيل غير مكره كان
 العبد حرا عن مولاه ولا يضمن المكره شيئا ولو اكراهه
 على ذلك بوعيد تلف كان الضمان على المكره
 دون الذي ولي الاعناق كذا في التاتارخانية
 ونواكره بوعيد قتل على ان يوكل هذا يبيع
 ع. ب. بالف درهم واكرهه على دفع العبد اليه
 لبيعه ففصل ذلك ثم ان الوكيل باع العبد واخذ
 الثمن وودع العبد الى المشتري فهلك العبد في يد المشتري

التاتارخانية ٩

والوكيل والمشتري طالعين فولي العبد بالخيار ان شاء
ضمن المكره قيمة العبد وان شاء ضمن الوكيل وان شاء
ضمن المشتري وان ضمن المشتري لا يرجع على احد بشئ
يريد به لا يرجع على احد بشئ من ضمان القيمة انما يرجع
بالثمن على الوكيل وان اخذت تضمين الوكيل مرجع الوكيل
على المشتري بالقيمة ولم يرجع على المكره كذا في المحيط
البرهاني والمشتري ان يرجع على الوكيل بالثمن فيقتطع
ويتراد ان الفضل قاله في الذخيرة وان اخذت تضمين
المكره رجع المكره بما ضمن ان شاء على المشتري وان شاء
على الوكيل كذا في المحيط البرهاني ولو كان الاكراه
بوعيد حبس او قيد لم يضمن المكره شيئاً واذا خرج
المكره من الوسط ذكر بعد هذا ان المولى بالخيار
ان شاء ضمن الوكيل قيمة عبده ورجع الوكيل بما ضمن
على المشتري وتقع المقاصلة بين القيمة والثمن وان شاء
ضمن المشتري ثم لا يرجع للمشتري بما ضمن على احد
كذا في التاتارخانية ولو كان المولى والوكيل يكرهين
بالقتل كان المولى بالخيار ان شاء ضمن المشتري قيمة
عبده وان شاء ضمن المكره باكراهه اياه على التسليم
بوعيد تلف ثم يرجع به المكره على المشتري ولا ضمان

على الوكيل كذا في شرح المبسوط ولو كان القوم جميعا
 مكرهين وباقى المسئلة بجاها فلا ضمان لمولى العبد
 لا على الوكيل ولا على المشتري ولكن يضمن المكره
 قيمة العبد والمكره لا يرجع بما ضمنه المالك ولو كانوا
 جميعا مكرهين بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان على
 المكره وللولى الخيار ان شاء ضمن الوكيل ورجع الوكيل
 بما ضمن على المشتري وان شاء ضمن المشتري ولا يرجع
 للمشتري بما ضمن على الوكيل كذا في التاتارخاينه والخط
 البرهانى ولو أكره المولى بالقتل وأكره الوكيل والمشتري
 بالحبس فلمولى ان يضمن قيمته ايم شاء فان ضمن المشتري
 يرجع على احد بشئ وان ضمن الوكيل كان له ان يرجع
 على المشتري ولا شئ له على المكره وان ضمن المكره كان
 له ان يرجع على المشتري بالقيمة التى ضمن ولا يرجع
 على الوكيل بشئ ولو أكره المولى بالقتل وأكره
 المشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل وللولى
 ان يضمن المكره قيمته ان شاء ويرجع به المكره على
 المشتري وان شاء ضمن المشتري كذا في شرح المبسوط
 ولو أكره المولى والوكيل بقيد والمشتري بالقتل
 ضمن الوكيل لا غير هذا اذا كان المشتري مكرها

والوكيل هو

بالقتل على الشراء دون القبض لأن قبضه لم يصدر
مضافاً إلى المكره وإن كان مكرهاً عليهما فلهما أن
يضمن المكره ولو أكره المالك والمشتري القتل
والوكيل بالتدقن شاء ضمن الوكيل ولا يرجع
على أحد وإن شاء ضمن المكره ولا يرجع على الوكيل
كذا في المحيط للسرخسي ولو أكره بالقتل على أن يوكر
هذا الرجل بأن يهب عده هذا لهذا الرجل من كره
بذلك قبضه الوكيل ودفعه إلى الموهوب له ومات
في يده والوكيل والموهوب له غير مكرهين فلم يولي
أن يضمن قيمته أيماً شاء بمنزلة الشراء فإن ضمن الموهوب
له لم يرجع على أحد وإن ضمن الوكيل يرجع به الوكيل
على الموهوب له وإن ضمن المكره رجع المكره إنشاءً
على الموهوب له وإن شاء على الوكيل ورجع به الوكيل
على الموهوب له ولو كان ألا كراه بحبس لم يضمن المكره
شيئاً وكان للمولى أن يضمن إن شاء الوكيل وإن شاء
الموهوب له فإن ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب
له كذا في شرح المبسوط للسرخسي ولو أكرهه على
أن يبيع مال المكره أو يشتري بماله فطالبه بالتسليم
صحت الوكالة ولزمته العهدة ذكره في التاتارخانية

والنذر لا يعمل فيه الاكراه كذا في الكافي يشير به
 الى بيان ما يعمل فيه الاكراه وما لا يعمل وضابط
 ذلك ما لا يؤثرفيه الفسخ بعد وقوعه لا
 فيه الاكراه فاذا كان كذلك يصح النذر مع
 الاكراه كذا في البناية حتى لو المكره بعد تلف على
 ان يوجب على نفسه صدقة او صوما او حقا قال في الكافي
 او عذرة او غزوة في سبيل الله تعالى شيئا يتقرب به
 الى الله تعالى ففعل ذلك لزمه كذا في المحيط والناظر
 كل خلافا للثلاثة كذا في البناية ولا يرجع على المكره
 بما يلزمه من ذلك كذا في الكافي لا قبل الاداء ولا
 بعده ذكره في المحيط البرهانية وفي الظهيرية وكذلك
 ان اكراهه على البمين او على الايلاء او على الظهار
 ثم الاضمان على المكره بشئ من ذلك كذا في النافخا
 وكذا الرجعة وكذا الفنى فيه والنخلع من جانب الزوج
 طلاق او بمين فلا يؤثرفيه الاكراه ولو كان هو
 مكرها على النخلع والمداة غير مكرهة لزمها البديل
 كذا في الكافي والناظر خاتمة ولو اكراهه على ان يخلع
 امراته بعد الدخول على الف ومهرها اربعة الاف
 ولم يكره المداة جاز كذا في المحيط السرخسي وعلى المداة

ولو ان سلطانا اكراه رجلا
 جعل على نفسه ص

او

الف ولا شيء للزوج على المكره ناله في المثنان رخصا
فان قيل فان خالها وبى غير مأموسة فاستحقت
نصف الصداق هل يرجع به الزوج على المكره
لناكيد ما كان على شرف السفوط او لا قلنا
لا يخلوا اما ان يكون ساق الزوج اليها المهر
كله او لا فان ساق رجع على المكره بنصفه
بالاتفاق اما عندهما وظاهرا لان الخلع على
مال مسمى لا يوجب البراة عما يتحوق كل منهما قبل
صاحبه بحكم النكاح واما عند ايجيفة رحمه الله
فلانه وان اوجب البراة لكنها براة مكره والبراة
مع الاكراه لا تنسخ وان لم يسبق رجوع عنده
خلافه لانه غير مكره في هذه الصورة على البراة
كنا في البناء ولو اكرهه على ان يكفر كفارة
الظهار او غيره وقد لزمته لم يرجع على المكره
ذكره في المحيط للسرخسي واذا اوجب على الرجل
كفارة ظهار فاكرهه السلطان على ان يعتق
عن ظهاره فاعتق فهذا على وجهين ان اكرهه
على اعتاق عبد بغير عينه فلا ضمان على المكره
لانه اكرهه على اقامة ما هو فرض عليه امان

أكرهه على اعتناق بدعيته ذكر خمس الأئمة الشريفة
رحمة الله في شرحه مطلقاً ^{عن} غير تفصيل إن علي
المكره ^ق العبد ولا يجزى للمكره ^{علي} الكفارة لأنه
في معنى عتق بعوض وذكر شيخ الإسلام في
شرحه تفصيلاً فقال إن كان العبد الذي أكرهه علي
تحريره أخس العبيد وأدومهم فبئس حيث لا يكون
بالآخر أخس من هذا وأدون منه قيمة فلا ضمان
علي المكره إلا في التنازل خاسية والاصح أن ذلك لا يجزى
وعلى المكره قيمة لأنه وإن لم يكن ظالمه في العتد
فهو ظالم له في العين إذ ليس عليه اعتناق هذا بعينه
وللتناس في الإعيان أغراض فيلزم المكره الضمان
بهذا الطريق وإذا الزمه الزمان لم يجزه عن الكفارة
كذلك في شرح المبسوط وإن كان غيره أخس منه وأدوم
منه قيمة ضمن المكره قيمته لأن الواجب عليه اعتناق
أخس العبيد فإذا لم يكن أخس العبيد صار بقدر الزيادة
مكرهه على ما ليس بواجب عليه فيلزمه ضمان
ذلك المستحضر ولا يجزى المكره عن الكفارة لأنه
لا يجزى بقدر الزيادة لأنه في معنى عتق بعوض
ولا يجزى الباقي لأن الباقي ناقص عن الرتبة

من ص

عن ص

كذلك المحيط البرهاني فان قال - المكره اثم ابروي
 المكره عن القيمة حتى يجوز العتق عن الظهار لا يجوز
 عن الظهار لكن يمتنع عبده على مال عن التزادة فترأوا
 فان قال - المظاهر حين اعتق العبد اعتقته عن الظهار
 لا يدفع الا كراه اجزاه عن الكفارة ولم يكن على
 المكره ضمان ذكره في التناثر خائفة ولو اراد ان يقر
 امراته قالوا لا يسع للمدعي ان تمكن نفسها منه فان
 قال اردت العتق عن الظهار كما مدني ولم يخطر بالي
 غير ذلك لم يجز عن الكفارة وله القيمة على المكره ولو
 اكرهه بحبس او قيد اجزاه عنه ولا ضمان له كذلك
 في المحيط للسرخسي وان كان قيمة العبد مثل قيمته
 عبد وسط لا يرجع على المكره بشئ وان كانت قيمته
 اكثر من قيمة الوسط يضمن المكره ما زاد على قيمة الوسط
 كذلك في فتاوى قاضين خان ولو اكرهه بوعيد تلف حتى
 آلى من امراته فهو مولى فان تركها اربعة اشهر فبانت
 منه ولم يكن دخلها وجب عليه نصف المهر ولم يرجع
 به على الذي اكرهه وان قرها كان عليه الكفارة
 ولم يرجع على المكره بشئ كذلك في شرح المبسوط وكذلك
 لو اكرهه على ان يقول - ان قربتها فبدي حر فان قرها

وعتق لم يضمن النكراه ولو كان مدبراً او كانت امر ولد
حلفت بغيرها فقترب المرأة لم يضمن للمكره شيئاً فان لم يفرها
حتى مضت المدة ولم يدخل بها ضمن نصف الصداق
ورجع على المكره بالاقلاص منه ومن قيمة من حلفت
بعنفه استخساناً كذا في المحيط للسرخسي ولو اكرهه على
ان قال ان فرقتها فما لي صدقة في المساكين فتركها
اربعة اشهر فبانت ولم يدخل بها او قرها في الاربعة
الاشهر فلزمته الصدقة لم يرجع على المكره بشئ وهو
في المعنى نظير ما لو اكرهه على النذر بصدقة ماله
في المساكين كذا في شرح المبسوط ولو اكرهه على كفارة
يمين قد حنت فيها ومعناه انه اكرهه على اصل التكفير
من غير تعيين نوع من انواع الكفارة فكفر بنوع عام من
انواع الكفارة التي جعلها الله تعالى في كفارة اليمين
فهو جائز ولا ضمان على المكره وان اكرهه على اعتاق
عبد يمينه او بعير عينه فان كان قيمة ادنى العبيد
مثل ادنى الصدقة والكسوة مثوباً ان لا ضمان على
المكره وان كان قيمة ادنى العبيد يزيد على ادنى
الصدقة والكسوة ضمن المكره قيمة العبد ولا يجزيه
عن كفارة اليمين فان كان الاكراه بوعيد حبس

أوفيد فلا ضمان على المكره ويجزيه عن استردده كذا
في التاثير خاتمة ولو أكرهه بوعيد تلف على الصدقة
في الكفارة ففعل ذلك ينظر فيما تصدت فان كانت
فيمتد اقل من قيمته الرقاب ومن ادنى النسوة التي
تجزى لم يضمن المكره شيئا وان كانت الكثر قيمة من غيرها
ضمنه الذي أكرهه ولا تجزى عن الكفارة وان
قدم على الذي اخذه منه كان له ان يسترده كذا في
شرح المبسوط وان كان الاكره في هذه الصورة
بوعيد حبس أوفيد فلا ضمان على المكره ولكن يرجع
على الذي اخذه منه ويسترد ما اخذه منه فاذا جاز
المتصدق بعد ذلك ينظر ان كان المال قائما وقت
الاجازة عمل اجازته وان كان هالكا لا يعمل اجازته
كذا في المحيط البرهاني قال وكذلك كل شئ وجب
لله عليه من بدنة او هدى او صدقة او حج فاكره
على ان يمضيه ففعل ولم يأمده المكره بشئ بعينه
فلا ضمان على المكره ويجزي عن الرجل ما امضاه
فان اوجب شيئا بعينه على نفسه صدقة في المساكين
فاكره بحبس او قتل على ان يتصدق بذلك جاز
ما صنع منه ولم يرجع على المكره بشئ وكذلك الآية

وصدق الله في قوله لا يهدي الله فأكروه عليها رجل متى فعلها اجزاه
ولا يرجع على المكروه بشئ ولو قال الله على مدي
امد به لا يبت الله فأكروه بالقتل على ان يهدي بعيدا
او بدنة يجرها ويتصدق بها ففعل كان المكروه
ضامنا لقيمتها ولا يحجز به مما اوجب على نفسه ولو
أكروه على ادنى ما يكون من الهدى في القيمة
وغيرها فامضاه لم يضره المكروه شيئا لانه ما زاد على
ما هو الواجب عليه شرعا ولو قال الله على عتق
رقبة فأكروه على ان يعتق عبد بعينه بقتل فاعتقه
ضمن المكروه قيمته ولا يحجزه من النذر وان كان
يعلم ان الذي اكروه على عتقه ادنى ما يكون
من القيمة لم يكن على المكروه ضمان واجزي عن العتق
لتيفئنا بوجوب هذا المقدار عليه ولو قال الله على
ان تصدق بثوب هروي او مدروي فأكروه على
ان يتصدق بثوب بعينه فتصدق به فانه ينظر
الى الذي تصدق به فان كان الثوب محيطا بانه
ادنى ما يكون من ذلك الحش في القيمة وغيرها
اجزاه ذلك ولا ضمان على المكروه وان كان غيره
اقل قيمة منه ينظر الى فضل ما بين القيمتين ففقرم
المكروه

ذلك فاذا ضمن المكروه بعضه سائرنا تصد بوجوب
 عليه فلا يجزيه عن الواجب فلهذا يقدم المكروه
 جميع القيمة وان اقل — لله على ان الصدقة بعشرة
 اقفزة حنطة على المساكين فاكره بوعيد قتل على
 ان يتصدق بخمسة اقفزة حنطة جيدة تساوي عشرة
 اقفزة حنطة بردية فالمكروه ضامن لطعام مثله على
 الناذر ان يتصدق بعشرة اقفزة بردية ولو ان رجلا
 له خمس وعشرون بنت مخاض فخال عليها الحمل فوجب
 فيها ابنت مخاض وسط فاكره بوعيد قتل على ان يتصدق
 على المساكين بابت مخاض جيدة غير المكروه فضل
 قيمتها على قيمة الوسط ~~لان من المأذون في الزام هذه~~
 الزيادة وقد جازت الصدقة عن المتصدق في
 مقدار الوسط فلا يعذر لمكروه ذلك لان هذا ليس
 بمال الربوا فيمكن تجويز بعضه من كله الا يوي ان
 لو تصدق بنصف ابنة مخاض جيدة تبلغ قيمتها قيمة
 ابنة مخاض وسط اخبراه عن الواجب فلهذا لا يوجب
 على المكروه الا ضمان الفضل ههنا كذا في شرح
 المبسوط ~~وهو~~ على الزنا فزني يجب الحد عليه في
 قوله ايخيفه رحمه الله الاول وهو قول من فرجه الله

كذا في شرح المبسوط

تدريج وهو واجب عليه الحدان اكرهه السلطان
وان اكرهه غيره يجب وقال لا يجب عليه في التواضع
كذلك في التعبد ويجب للمهر على الزاني سواء كانت المرأة
مكروهة على الزنا او كانت طاهرة ولا يجمع بما ضمن
على المكروه لان منفعة الوطء حصل للزاني وكان
يجوز اكرهه على اكل طعام نفسه فاكل ان كان
جائعا لا يرجع على المكروه بشئ ان كان شبعان يرجع
عليه ببقية الطعام كذلك في النافذة وخانية والمرأة
اذا اكرهت على الزنا فلا حد عليها لان الموجود
منها التمكين لا غير واذا جاء الاكراه لم يبق الفعل
منها متمكنا كذلك في الحيط البرهاني والرجل اقر في
الاقدام على الزنا لان الزنا من الظاهر واما المرأة
اذا كانت مكروهة على الزنا هل ياتر ذكر شيخ الاسلام
في شرحه في باب الاكراه على الزنا انها ان
اكرهت على ان تمكن من نفسها فمكنت فانهات اقر لان
التمكين منها زنا لا يري انها اذا كانت طاهرة في التمكين
فمكنت حدث وان لم تكن من الزنا وزني بها لا
اثر عليها وذكره ايضا في الاكراه اذا اكرهت على الزنا
فمكنت من نفسها فلا اثر عليها وهذا كله اذا كانت

الاكراه بوعيد تلف فان كان الاكرار بحيد حسن
 او قبيح فعلى الرجل الحد بلا خلاف واما المرأة
 فلا حد عليها ولكنها تاتم ولو امتنع المكره عن الزنا
 حتى قتل فهو مجور كذا في التاتارخانية ولو اكره
 على ان يقتل مسلما او يزنى ليس له ان يفعل الحدما
 لان قتل المسلم والزنى لا يباح عند الضرورة فان
 زنى بحد قياسا ولا يحد استخسانا وعليه مهرها
 وان قتل المسلم يقتل الامر كذا في فتاوي قاضخان
 وفي التجريد ويؤدب المكره بالحبس والتغريق قاله
 في التاتارخانية ولو كان الاكره في هذه
 المسائل بوعيد حبس او قيد او حلق بحية لا يكون اكرها
 فان قتل المسلم يقتل القاتل قصاصا ولا يقتل الامم
 لعدم الاكره بل يمتنع كذا في فتاوي قاضي خان
 ولو قال الحرابي لرجل مسلم ان دفعت الي هذه الجارية
 لازني بها دفعت اليك النفس من المسلمين فخلصهم
 عن اسرنا لا يباح هذا المسلم ان يدفع اليه الجارية
 كذا في خزانة المفتين وان اكره على الردة لم تبين امراته
 منه لان البيئونة تنبتى على الردة والردة غير مخففة
 لاحتمال عدم اعتقاد الكفر بل هو الظاهر عند الاكره

فقال المرأة اعتقدت
فان اختلف الزوجان
بقول الكافر ثبت على
المرأة ما كان الكافر بالاثبات
وبنت مثل كذا في الكتاب

ولو اختلفا في الاختيار فان قول المرأة قد ثبت
منها وقال هو قد اظهرت ولكن قلبي مطمئن بالاثبات
كذا في الكافي فالقول قوله في عدم الاعتقاد كذا
في الاختيار واستحسانا لانه منكر للفرقة بخلاف
ما لو اكره نصراني على الاسلام فليدبر مسامحة
لانه وجد احد الركعتين وفي الركن الثاني
احتمال فرجنا جانب الوجوه احتياطاً فلما الردة
فتعمد محض الاعتقاد وقد وقع الشك في اعتقاده
الكفر ولا يثبت بالشك احتياطاً فرجنا الاسلام
في الحالين لانه يعلم ولا يعلم وهذا بيان الحكم
كذا في الكافي في الدنيا كذا في البناية اما فيما
بينه وبين الله تعالى اذ لم يعتقد غلبين مسلم كذا
في الكافي هذا كانه اشاده الى ما قاله الامام ابو
منصور الماتريدي وهو المنقول عن ابي حنيفة
رحم الله من ان الايمان هو التصديق والافتقار
باللسان شرط اجراء الاحكام وليس ذلك مذهب
اهل اصول الفقه فافهم يجعلون الافتقار مركباً
ولو اكره على الاسلام حتى حكم باسلامه ثم رجع
لم يقتل لتمكن الشهرة اى شبهة عدم الارتداد بجواز

فاسلم كان
مسلماً وهذا في
احكام الدنيا فاما فيما
بينه وبين ربه اذ لم يترك
معتقداً فيما يقول
يكون مسلماً والذي
في هذا والحري
سواء عند ربه
كذا في شرح
المبسوط

ان يكون التصديق غير قائم بقلبه عند الاشهادتين
 ومعنى اى الشهادة دارنة للقتل وهذا استحسان وفي
 القياس يقتل لانه بدل دينه وقال عليه من بدل
 دينه فاقتلوه وهذا نظير القياس والاستحسان
 في المولود بين المسلمين اذا بلغ مرتدا يجب بر على
 الاسلام ولا يقتل استحسانا للشبهة المتمكنة فيه
 بسبب اختلاف العلماء ذكره في البناية ولو قال
 الذى اكرهه على ابراء كلمة الكفر خطري بالي
 في قول كفرت بالله ان اخبر عن امر ماض كذبا
 ولم اكن فعلت كذا فيما مضى بانته منه امراته حكما
 ولم تبين فيما بينه وبين الله تعالى لانه اخبرته
 انى بغير ما اكرهه عليه فصار فى ذلك طائعا
 ومن اقرب اليك فيما مضى طائعا ثم قال عنت
 به كذبا لا يصدق القاضى لانه خلاف الظاهر
 ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما
 يحتمله لفظه اذ اهاهنا راقا خطري بالي الاخبار
 عما مضى وما اردت به الخبر بل اردت به الانتباه
 كما طلب معنى فقد اقربا للكفر حقيقة لانه بعد ما خطر
 هذا بباله فقد يمكن الخدوج عما ابتلى به كذا فى الكفاية

ومن اقربا للكفر فيما مضى
 كما لو قال عنت به
 كذبا لا يصدق القاضى
 ويصدق فيما بينه
 وبين الله تعالى
 فتبين كذا في الكفاية

فتبين من امراته منه فى التوضيح وفيه بديهة

بان جواب عن ذلك والضرورة تنعدم بهذا التمكن
 كذا في شرح المبسوط فاذا لم يفعل وانشاء الكفر
 كان بمنزلة من اجري كلمة الشراء طائفاً قتيلاً
 امراته منه في القضاء فيما بينه وبين الله تعالى
 كذا في الكافي فينبغي له ان يتوب عن ذلك كذا
 في شرح المبسوط ولو قل لم يخطر بباله شيء ولكن
 كفرت بالله كفر مستقبل ورثي مطمان بالايمان
 لم تين امراته لانه فعل ما فعل مضطراً مكرهاً وهو
 مرخص في ذلك اذا كان قلبه مطمئناً بالايمان كذا
 في الكافي وكذلك اذا اكره بوعيد تلف ليصلي
 الى الصليب وفي الظهيرية معناه يسجد فصلى الى الصليب
 فانسلة على ثلاثة اوجه الاول اذا قل خطر بباله
 ان اصله لله تعالى وقد صليت لله تعالى لا للصليب
 وفي هذا الوجه لا يكفر في القضاء ولا فيما بينه وبين الله
 وفي الظهيرية مستقبل القبلة الوجه الثاني ان يقول
 خطر بباله ان اصلي الله تعالى ولم اصل لله تعالى
 وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر بالله في القضاء
 وفيما بينه وبين الله كذا في التاتارخانية وبانت
 منه امراته كذا في شرح المبسوط الوجه الثالث ان

او غير مستقبل القبلة
 ص

يقول لم يخطر بباله شيء وصليت للصليب - رصاصي
هذا الوجه لا يكفر لاني القضاء ولا فيما بينه ^{والله}
تعالى كذافي لخط البرهاني وكذلك لو اكره على
شتم محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فثمت فمرفه
المسألة على ثلاثة اوجه ايضا الاول ان يقول
لم يخطر بباله شيء وشممت مكرها ففى هذا الوجه
لا يكفر فى القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى
كذافي التاتارخانية لم تبين منكوحته لا قضاء
ولا ديانة كذافي الكوفي الثانى ان يقول خطر
ببالى رجل من النصارى يقال له محمد فثمتته ولم
اشتم محمدا صل الله عليه وسلم وفى هذا الجواب
كذلك قال شمس الائمة السرخسى رحمه الله اعطت
محمد رحمه الله فى العبارة حيث لم يقل خطرببالى رجل
من المسلمين اسمه محمد لان شتم النصارى دون
شتم المسلم الثالث ان يقول خطرببالى رجل من النصارى
يقال له محمد فترك ذلك وشممت محمدا صلى الله عليه
وسلم وفى هذا الوجه يكفر فى القضاء وفيما بينه
وبين الله كذافي التاتارخانية وتبين منه امراته
قاله فى شرح المبسوط الفصل الثالث

فَمَا يَسَعُ الرَّجُلُ الْإِثْرَ وَمَا يَسَعُهُ وَمَسَائِلُ
هَذَا الْفَصْلِ عَلَى أَقْسَامٍ أَرْبَعَةٍ أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ الْأَقْدَامُ
عَلَى الْفِعْلِ أَوَّلَى مِنْ تَرْكِهِ وَبِالتَّزَكُّ يُعِيرُ آثِمًا جَاهِلًا أَوْ أَكْرَهًا
الْحَرْبِيَّ أَوَّالِصَ الْغَالِبِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُتَاوِلٍ عَلَى أَهْلِ
مَدِينَةٍ أَوْ كَحْمِ خَنْزِيرٍ أَوْ شَرِبَ خَمْرًا وَقَالَ لَهُ لَتَفْعَلَنَّ
هَذَا وَالْأَلَا قَتَلْتُكَ أَوْ قَطَعْتُ يَدَكَ أَوْ أَضْرَبْتُكَ مِائَةَ
سَوْطٍ فَا مَتَنَعَ عَنْ ذَلِكَ وَلَمْ يُبَيِّنْ حَتَّى قَتَلَ مَعَ عِلْمِهِ
أَنَّهُ لَوْ مَتَنَعَ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى قَتَلَ يَكُونُ آثِمًا فَكَانَ يَكُونُ آثِمًا
وَأَنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَسَعُهُ أَنْ يَفْعَلَ قَالَ رَجَبُ بْنُ
لَا يَكُونُ آثِمًا وَكَذَا الرَّجُلُ إِذَا كَانَ يَمُوتُ جُوعًا
وَعِنْدَهُ كَحْمُ مَدِينَةٍ أَوْ خَنْزِيرٍ أَوْ يَمُوتُ عَطْشًا وَعِنْدَهُ
خَمْرٌ فَهُوَ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ وَالْقِسْمِ الثَّانِي مَا يَكُونُ
بِالْإِمْتِنَاعِ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَا جَاهِلًا أَوْ بِالْأَقْدَامِ عَلَيْهِ
لَا يَكُونُ آثِمًا فَالتَّزَكُّ يَكُونُ أَوَّلَى لَهُ وَصُورَةُ ذَلِكَ
إِذَا أَكْرَهَ بِقَتْلِ أَوْ تَلَفَ عَضْوًا عَلَى أَنْ يَكْفِرَ بِاللَّهِ تَعَالَى
فَالْيَاقِ حَتَّى قَتَلَ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ يَسَعُهُ أَجْرَاءُ كَلِمَةِ الْكُفْرِ إِذَا كَانَ
قَلْبُهُ مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ وَلَا يَأْتُرُهُ فُحْشٌ فِي ذَلِكَ
فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ يَكُونُ أَفْضَلَ وَلَوْ كَانَ الْأَكْرَاهُ عَلَى
هَذَا يَقِيدُ أَوْ حَبْسٍ لَا يَسَعُهُ أَجْرَاءُ كَلِمَةِ الْكُفْرِ وَإِنْ كَانَ

قلب مطمئنا بالايمان كذا في فتاوي قاضي خان
واما القسم الثالث ما يكون ماجورا بترك الفعل
وبالاقلام عليه يصير اثما وصورة ذلك اذا قل
الامر لاقتلك او لتقتل هذا المسلم او تزني
لهذه المرأة لا يسه ان يفعل فان فعل يصير اثما
وان لم يفعل حتى قتل يكون ماجورا واما القسم الرابع
ان يكون الاقدام عنى الفعل والامتناع عنه على
السواء نحو الاكراه على اتلاف مال الغير كذا
في التاتارخانية وعلى هذا اذا قيل له لا اصليت
لاقتلك فخاف ذهاب الوقت فقام وصلى وهو
يعلم ان يسه تركها فلا صلى قتل لم يكن اثما في ذلك
لانه تمسك بالفرية وكذلك صوم رمضان
لو قيل له وهو مقيم لان لم تفطر لقتلك فابي ان
يفطر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك يسه كان ماجورا
لانه تمسك بالفرية وفيما فعله اظهار الصلاة
في الدين وان افطر وسع ذلك لان الفطر
رحمة له عند الضرورة الا ان يكون مريضاً
على نفسه ان لم ياكل ولم يشرب حتى مات وهو يعلم
ان ذلك يسه فخ يكون اثما وكذلك لو كان مسافرا

فصام في شهر رمضان ف قيل له لنقتلنك اولتفطرن
فابي ان يفطر حتى قتل كان اثما كذا في شرح المبسوط
وعن ابي شجاع رحمه الله لو قال اهل الحارب لبي
من الانبياء اخذوه ان قلت لست بنبي تركناك
وان قلت انا بنى قتلناك لا يبعه سوى ان يقول
انا بنى الله ورسوله فان قالوا الفير بنى ان قلت
ليس هذا بنى تركنا بنيتك وان قلت هو بنى قتلنا
نبيتك له ان يقول ليس بنى حتى يدفع القتل عن
النبي لان في حق النبي ليس بنى كذب وقول النبي
حجة على الخلق ولا يباح الكذب في حق الانبياء
اما قول غير النبي ليس بنى ليس حجة على الخلق فذلك
يبيح اظهار ذلك على الاكره كذا في فتاوى
قاضيخان ولو ان محرما قتل لنقتلنك اولتقتلن
هذا الصيد فابي ان يفعل حتى قتل كان ما جوره
انشاء الله لان حرمة قتل الصيد على المحرم
حرمة مطلقة قال الله تعالى لا تقتل الصيد
وانتم حرم فكان الامتناع غرمية وابطاحه قتل
الصيد عند الضرورة رخصة فان ترخص بالرخصة
كان في سعة من ذلك وان تمسك بالغرمية فهو

أفضل له فان قتل الصيد فلا شئ عليه في القياس
ولا على الذي أسدء وفي الاستحسان على القاتل
الكفارة أما الأمر فلا شئ عليه وإن كانا محرمين
جميعا فعلى كل واحد منهما كفارة ولو توقعد بالحبس
ومما محرم أن نفى القياس تجب الكفارة على القاتل
دون الأمر لأن قتل الصيد عقول ولا لأكرهه بالحبس
في الأفعال وفي الاستحسان على كل واحد منهما
الحزاء ولو كانا حلالين في الحدم وقد توقعده
بقتل كانت الكفارة على المكره وأن توقعده بالحبس
كانت الكفارة على القاتل خاصة بمنزلة ضمان
المال وبمنزلة الكفارة في قتل الأرمي خطأ كذا
في شرح المبسوط رجل أكرهه على أن يجامع امرأة
في رمضان لها را أو ياكل أو يشرب ففعل لا كفارة
عليه وعليه القضاء ولو أضر الرجل متعمدا في رمضان
بغير أكرهه ثم أكرهه السلطان على السفر في ذلك اليوم
روي حسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يسقط
عنه الكفارة كذا في فتاوي قاضينان ولو أكرهه بالقتل
على أن يذبح لم يبعه أن يفعل فإن فعل وكان محرما
فمدا حرامه وعليه الكفارة دون الذي أكرهه

لما بينا ان فعله جناية على احرامه وهو في الجنامة
على احرامه لا يصلح ان يكون آلة لغدره ولو اكرهت
امراة محرمته بالقتل على الزنا وسعها ان تمكن في
نفسها وقد بينا العنق بين جنايتها وجناية الرجل
في حكم الاتمة فاما فساد الاحرام فلا فرق حتى
يفسد احرامها وتجب عليها الكفارة دون المكره
لان تمكينا من نفسها جناية على احرامها وهي لا تصلح
في ذلك آلة للمكره وان لم تفعل حتى تقتل فهي في
سعة من ذلك لان حرمة الزنى والجماع في حالة
الاحرام حرمة مطلقة فهي في الامتناع تنسك
بالعزيمة وفي كل موضع من هذه المواضع اوجبنا
الكفارة على المكره لا يرجع بها على المكره ولو رجع
بها عليه يقضى بها عليه ولا يجوز ان يرجع عليه
بالكثر التزمه لذا في شرح المبسوط في السابيع قال
الفقيه ابو الليث ان هدد السلطان وصي يتيم
بقتل او اطلاق عضو منه ليدفع ماله اليه ففعل
لم يضمن ولو هدد بحبس او قيد ضمن ولو هدد
باخذ مال نفسه ان لم يسلم اليه مال اليتيم ان علم
انه ياخذ بعض ماله وترك البفض وفي ذلك ما يكره

لا يبعه التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشي
 ان ياخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه
 ان دفع اذيه المال وان اخذ السلطان مال اليتيم
 بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجه كلها كذا
 في التانارخانية ولو قتل لرجل دينا على مالك او
 انقلبك فلم يفعل حتى قتل لم يكن اثما لانه قصد
 الدفع عن ماله وذلك عزيمة قال صلى الله عليه وسلم
 من قتل دون ماله فهو شهيد ولان في دلالة ايام
 عليه اعانة لهم على معصية الله تعالى وقد قال الله
 تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان فلهذا
 يبعه ان لا يدهم وان دهم حتى اخذوه ضمنوا
 له كذا في شرح المبسوط ^{الكتاب الرابع}
 في ائمة عقود الحجج وصورة الكذا في فتاوى قلنجا
 جعل قلب لرجل اني اريد ان ابيح اليك عبيدي
 هذا فابيعه تلجئة وباطلا وليس بشراء واجب
 لشي اخاف فقال نعم وحضر هذه المقالة شهود
 ثم قال له في مجلس اخذ قد بعته بالف درهم
 فقال قد فعلت كذا في شرح المبسوط فهذه المسئلة
 على ثلاثة اوجه الاول اذا تصادق بعد البيع انهما

بينا البيع على تلك المواضع وفي هذه الصورة البيع
فاسد بلا خلاف كذا في المحيط والثاني خبيثة فالبيع
باطل لا تقاوما على انهما هزلابه للذاتي شرح المبسوط
ومرقي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله ان البيع
جائز وقال محمد رحمه الله فاسد ولم يحك خلافا
كذا في التهذيب الثاني من هذه الوجوه اذ تضادقا
بعد البيع انهما قد كانا اعدوا عن تلك المواضع
قبل هذا البيع وفي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف
الثالث من هذه الوجوه اذ تضادقا على المواضع
على التلجئة قبل البيع الا ان احدهما ادعى البناء
على تلك المواضع وادعى الآخر الا عرض عن
تلك المواضع قال ابو حنيفة رحمه الله البيع جائز
والقول قول من يدعي الا عرض عن تلك المواضع
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله البيع فاسد
والقول قول من يدعي البناء على تلك المواضع
وعلى هذا الاختلاف اذا اتفقا على المواضع ترقالا
لم يخطر ببالنا شيء وقت البيع فعلى قول ابي حنيفة
رحمه الله البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد وكذا
احدهما المواضع على التلجئة وانكر الآخر المواضع

فالقول قول المنكر للمواضعة فان اقام المدعى للمواضعة
 البينة على المواضعة وقال بيننا البيع على تلك
 المواضعة ان صدق الآخر في البناء فالبيع فاسد
 وان قال الآخر عرضنا عن تلك المواضعة فالمسألة
 على الخلاف في قول أبي حنيفة رحمه الله البيع فاسد
 وعلى قولهما البيع جائز وان اتفقا على ان البيع بينهما
 كان تلجئة فراجاه احدهما لم يجز ما لم يجز
 جميعا وان اتفقا على ان البيع كان بينهما تلجئة ومض
 المشتري العبد من البائع على ذلك واعتقه كان
 عتقه باطلا وقد ثبت للبائع الخيار في المسلتين
 جميعا ولو تقاضعا على ان يجبرا انهما يتابعا هذا العبد
 امس بالف درهم ولم يكن بينهما بيع فراجاه اذ لك
 فليس هذا ببيع وان ادعى احدهما ان هذا الاقرار
 هزل وتلجئة وادعى الآخر انه جد فالقول قول
 المدعى للجد وعلى الآخر البينة وان قالوا اجزنا
 هذا البيع الذي اخبرنا به لا يجوز هذا اذا كانت
 التلجئة في ذات البيع كذا في المحيط البرهاني فان كان
 في الثمن وصورته ان يتفقا في السر ان الثمن الف
 درهم وباعا في الظاهر بالف درهم كذا في فتاوى

يعني هذا البيع
 صحيح

فأضحى أن يكون أحداً لآلاف سمعة فإن تصادقا
على الأعراض عن تلك المواقعة فالبيع جائز ما لم
درهم وإن تصادقا على أنها بنية على تلك المواقعة
فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله البيع جائز
بألف درهم وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة
الله وفي رواية أخرى عنه أن البيع فاسد كذا
ذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه كذا في التاتارخانية
وفي الرواية الأخرى ما قصد الهزل به فذكره والكتاب
عنه سواء والبيع صحيح بدون ذكره كذا في شرح المبطل
وإن تصادقا على أنه لم يحضرهما نية وقت المعاقدة
فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله البيع بألف درهم
قال شمس الأئمة السرخسي وهو إحدى الروايتين
عن أبي حنيفة رحمه الله وفي إحدى الروايتين عنه البيع
بألف درهم وهو الرواية المذكورة في كتاب الأقرار
كذا في التاتارخانية وقال — هذه الرواية أصح ولم يذكر
شيخ الإسلام هذا التفصيل في شرحه ولو توأما
في ثمران يكون الثمن مائة دينار وتعاقد في العلانية
بمئة ألف درهم انفق بمئة ألف درهم وهذا
استحسان والقياس لا يجوز كذا في المحيط البرهاني

وَأَنَّ عَقْدًا فِي السَّرِيعِ يَثْمُنُ ثُمَّ عَقْدًا فِي الْعِلَاقَةِ
مَرَّةً أُخْرَى فَإِنَّ عَقْدًا فِي الْعِلَاقَةِ يَجْنِسُ مَا عَقْدًا
بِهِ فِي السَّرِيعِ إِلَّا أَنَّهُ أَكْثَرُ مَا عَقْدًا بِهِ فِي السَّرِيعِ
تَبَايَعًا فِي السَّرِيعِ بِالْفَنِّ دَرَاهِمَ ثُمَّ تَبَايَعًا فِي الْعِلَاقَةِ
بِالْفَنِّ دَرَاهِمَ إِنَّ أَشْهَدَ أَنْ مَا يَعْقِدَانِ فِي الْعِلَاقَةِ
هَازِلٌ وَسَمْعَةٌ فَالْعَقْدُ عَقْدُ السَّرِيعِ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ أَنْ
الْعِلَاقَةِ هَازِلٌ وَسَمْعَةٌ فَالْعَقْدُ عَقْدُ الْعِلَاقَةِ وَكَذَلِكَ
أَنَّ عَقْدًا فِي الْعِلَاقَةِ يَجْنِسُ أَخْرًا فَالْجَوَابُ عَلَى التَّهْمَةِ
الَّذِي قُلْنَا أَنَّ أَشْهَدَ أَنْ يَعْقِدَا فِي الْعِلَاقَةِ
هَازِلٌ وَسَمْعَةٌ فَالْعَقْدُ عَقْدُ السَّرِيعِ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ أَنَّ
ذَلِكَ فَالْعَقْدُ عَقْدُ الْعِلَاقَةِ وَلَوْ قَالَ لَا فِي السَّرِيعِ
أَنَّ تَطْهَرُ بَيْعًا عِلَاقِيًّا وَهُوَ بَيْعُ نَلْجَةٍ وَبِاطِلًا وَاجْتِمَاعًا
عَلَى ذَلِكَ فَرَأَى أَنَّ أَحَدَهُمَا قَالَ عِلَاقِيًّا وَصَاحِبُهُ
حَاضِرًا نَاقِدًا قَدْ كُنَّا قُلْنَا كَذًا وَكَذَا فِي السَّرِيعِ وَقَدْ بَدَأَ
أَنَّ اجْعَلْهُ بَيْعًا صَحِيحًا وَصَاحِبُهُ يَسْمَعُ ذَلِكَ فَلَمْ يَقْبَلْ
شَيْئًا وَقَدْ تَبَايَعَا فَالْبَيْعُ جَائِزٌ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ صَاحِبُهُ
ذَلِكَ وَتَعَاقَدَا فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ فَإِنْ قَبَضَهُ الْمُشْتَرِي
فَاعْتَقَهُ فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ الْقَوْلُ الْبَائِعُ فَفَتْهُهُ جَائِزٌ
وَعَلَيْهِ الثَّمَنُ وَأَنْ قَالَ ذَلِكَ الْمُشْتَرِي فَفَتْهُهُ بِاطِلٌ

بَيْعٌ مَقْضَى

كذا في التاتارخانية ولوان رجلا قال لامرأة اتزوجة
تزوجها هذا فقالت المرأة نعم ووافتهما على ذلك
ثم تزوجها كان النكاح جائزا في القضاء وفيما بينه وبين
ربه قال عليه السلام تلك جد من جد وهذين جد
كذا في المحيط البرهاني ولوان رجلا قال لامرأة وليها
اوتت لوليها دولها اني اريد ان اتزوج فلانة على
الف درهم ونسحق بالفين والمهر الف فقال الولي نعم افعل
فتزوجها على الفين علانية كان النكاح جائزا والصلح
الف درهم اذا تصادقا على ما قالوا في السر او قامت
بالبينة كذا في شرح المبسوط ولو تواضعا في السر
ان المهر مائة دينار واظهر في العلانية عشرة آلاف
درهم رياء وسمعة فانه يجوز النكاح بمهر المثل فان
عقد في السر النكاح بالف ثم تنكح في العلانية بالف
درهم ان اشهدا ان ما يظهران في العلانية سمعة
وهزل فالمهر مهر السروان لم يشهدا ان ما يظهران
في العلانية سمعة فالمهر مهر العلانية وروى عن
ابي يوسف في الامالي ان المهر مهر السر وكذلك
النكاح فيما اذا اعتد في العلانية بجبر آخر وان
ادعى احدهما المدلنية واقام عليها البينة وادعى

الاخو السرو اقام عليه البينة اخذ ببيتة
العلانية الا ان يشهد الشهود انهم قالوا في السر اننا
نشهد بذلك في العلانية سمعة فخ اخذ ببيتة السر
وشغل ببيتة العلانية كذا في التناثر خانية واذا
طلق امراته على مال على وجه الهزل او اعتوى
عبد على مال على وجه الهزل وقبلت المرأة العبد
او كانا ثلثا ضعفا في أسر ان ما يظهر ان هذا فالظاهر
واقع والمال واجب هكذا ذكر محمد في الكتاب وذكر
في الكتاب ان الهزل كان في جانب الزوج والمولى
او في جانب المرأة والعبد او في الجانبين فانه كان
الهزل في جانب الزوج والمولى لانه ان المال
يجب على المرأة وعلى العبد متى قبل ذلك لان
الهزل بمنزلة اشتراط الخيار ولو شرط الخيار في
جانب الزوج والمولى ولا خيار في جانب المرأة
والعبد فانه يلزمها المال وان كان في جانب المرأة
والعبد او من الجانبين يجب ان تكون المسئلة
على الاختلاف على قول ابي حنيفة رحمه الله
لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد
الاجازة وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله

يجب المال ولا يصح استنراط الهزل هكذا قال الفقيه
ابو جعفر كذا في المحيط البرهاني ولو طلقها او اعقته
او صالح عن دم العمد على مال في السر في طلقها
او اعقته او صالحه في العلانية مرة اخري ان كان
الثاني مجنس الاول الا انه اذا كثرا ان اشهدا
ان ما يسميان في العلانية سمية ورياء فالبدل
المسرح في السر وان لم يشهدا على ذلك فعلى قول
ابي يوسف رحمه الله البدل ما سمي في السر واما على
قولهما فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا البدل
ما سمي في العلانية ويجعل احدا لافين زيادة
في بدل العقد الاول وقال بعضهم البدل ما سمي
في السر وحاصل الخلاف راجع الى ان الزيادة
في بدل الطلاق والعتاق والصالح عن دم العمد
هل تنصع على قول بعض المشايخ نصح وعلى قول بعضهم
لا تنصح هو والاصح وكذا بجواب ان اشهدا انهما
ما يسميان في العلانية سمعة فالمهر مهر السر
كذا في التاتارخانية واذا تنازع الرجل والمرأة
ان المهر دنانير وتزوجها في العلانية ان لامهر
لها كان مهرها الدنانير التي تواضع عليها في السر

وأن تزوجها في العلانية على أن يكون الدنانير مهر
لها أو تزوجها في العلانية وسكت عن المهر انعقد
النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعا كذا في المحيط
البرهاني وإذا قل — لامرأة اطلقك على ألف
درهم ولكنك لا تجمع بمائة دينار وطلقها بمائة فإنه
يقع الطلاق بمائة دينار وإن تواضعا هما يسما
الدنانير سعة وهذا كذا في التاتارخانية
الفصل الخامس في المستتر قاصدا

ولو هددوه بوعيد تلف لبقره هذا الرجل بألف
درهم فافترق ان افتراده باطلا بخلاف ما إذا أكره على
الطلاق والعتاق وكذلك البيع واشباهه على هذا
وكذلك لو هددوه بالحبس أو التقيد موبدا أو موقتا
بوقت يوجب غايبنا بحيث يؤثر الإنسان ألف درهم
على مثل ذلك الغنم كان الافتراء باطلا كذا في التاتار
فإن أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوطا على
الافتراء بألف فافترقا فإن وقع في قلبه أن هذا
القدر من الحبس والتقييد نعمة كان الافتراء باطلا
لأن الإنسان لا يخجل ضرر زوال المال بحبس
يوم أو قيد يوم فتخرج جانب الطواعية وضار ومفسر

١
عن طواعية لاعن اكراه بخلاف ما اذا كان يحج
منه الاختتام البين والشقة المتفاحشة لانه قد
يؤثر زوال الملك على نخل هذه الشقة والعم نترجح
الكراه قال مشايخنا هذا اذا كان الرجل من اوسط الناس
فان كان من اشرافهم بحيث يستنكف عن ضرب سوط
في الملاء او قيدا وحبس يوم او نسيب اذنه في مجلس
السلطان فانه يكون مكرها كذا في المحيط السرخسي
ولو اكراه بوعيد تلف على ان يتدر به بالف درهم فافترله
بخمسماية فالافتراء باطل من مشايخنا من قال هذا
الجواب مستقيم على قولهما فان الشهادة بالف درهم
شهادة بخمسماية عندما حتى ان احد الشاهدين
اذا شهد بالف درهم وشهد الآخر بخمسماية والمديع
يدعي الالف تقبل الشهادة على خمسماية عندما وكذا
الاكراه على الاقرار بالف يكون اكراها على الاقرار
بخمسماية اما على قول ابي حنيفة رحمه الله الشهادة بالف
لانكون شهادة بخمسماية حتى ان في تلك المسئلة لا
يشيئ نده وكان الاكراه على الاقرار بالف لا يكون
اكراها على الاقرار بخمسماية وفي الذخيرة وكان
الاقرار بخمسماية افتراء طابع ومنهم من قال ما ذكر

في الكتاب قول الكل كذا في التا تارخانية ولو اكره
 على الاقرار بالف درهم فاقرب الف درهم لزومه الف
 درهم ويطل عنه الالف كذا في المحيط البرهاني وفي
 الخانية لزومه الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه
 قد ما كان مكرها عليه فمن مشائخنا من قال ما ذكر
 من الجواب مستقيم على قولهما اما لا يستقيم على قوله
 ايجيفة رحمه الله ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول
 الكل وهو الاظهر كذا في التا تارخانية ولو اكره علي
 ان يقتله بالف درهم فيقتله بمائة دينار فهو جائز لانه
 اقرب طالع لانه لم يات بما اكره عليه ولا يبعضه وانما
 اتى بحسن آخر كذا في المحيط البرهاني وكذلك ان اقر
 له نصف غيرها اكرهوه عليه من المكمل والموزون
 هو طالع فيما اقربه ولو اكرهوه على ان يقتله بالف فاقتر
 له ولقد ان الغائب بالف فالاقترار كله باطل في
 قول ايجيفة وابي يوسف رحمه الله سواء اقر الغائب
 بالشركة او انكره وقال محمد رحمه الله ان صدقة الغائب
 فيما اقربه بطل الاقرار كله وان قال لي عليه ذمة هذا
 المال ولا شركة بيني وبين هذا الذي اكرهوه على
 الاقرار له جاز الاقرار للغائب بنصف المال كذا في

شرح المبسوط ولو أكره ليقتر بالطلاق فاقتر لا يقع كماله
أقتر بالطلاق هازلا أو كاذبا كذا في فتاوى قاضيه
قال وإذا أكره الرجل بوعيد تلف أو غير تلف علي
أن يقتر بعقوب ما ض أو طلاق أو نكاح وهو يقول
لم أفعله فاقتر به مكرها فالأقرار باطل والعبد عبده
كما كان والمرأة زوجها كما كانت والأكره بالحبس
والفقر ثم لا سواء وكذلك الأقرار بالرجعة أو الفسخ
في الأيادي والعفو عن دم العمد فإنه لا يصح مع الأكره
وكذلك الأقرار في عبده أنه ابنه أو في جارته أنها
أم ولد كذا في شرح المبسوط وإذا أكره بضرب أو حبس
حق يقتر على نفسه مجدا وقصاص فذلك باطل فإما
خلى سبيله ثم أخذ بعد ذلك فاقتر به أقرارا مستقبلا أخذ
به وإن لم يخله ولكن قال لا أخذ بأقرارك فإن شئت
فاقتر وإن شئت فلا وهو في يده على حاله لم يجز الأقرار
بأن خلى سبيله ولم يتوار عن بصر المكره بعث من أخذه
ورده فاقتر بها اقتر به أول مرة من غير إكراه فليس هذا
بشي كذا في التاتار حانية فإن أقيم عليه بأقراره
وهو معروف بما اقتر به إلا أنه لا بينة عليه لم يقتصر من
الأكره استحضار ضمن جميع ذلك في ماله وإن لم يكن معروفا

بذلك انقص من المكره فيما فيه قصاص وضمن ما لا قصاص
فيه كذا في المحيا للسرخي ولو اكرمه قاضى بضرب
او حبر حتى يقترب رقة او زنا او شرب خمر او قتل
فاقر بذلك فاقامه عليه فان كان رجلا معروفا
بما اقر له به الا انه لا بينة عليه فالقياس ان يقتص
من المكره فيما امكن القصاص فيه ويضمن من ماله
ما لا يستطاع القصاص فيه ولكننا نستحسن ان يضمنه
ضمان جميع ذلك في ماله ونذكر القصاص وان كان
المكره غير معروف بشئ مما رمى به اخذت فيه بالقياس
واوجب القصاص على القاضى فيما يستطاع فيه
القصاص ونظير هذا ما قيل فمن دخل على انسان بيته
شاهدا سيفه ما دارحه فقتله صاحب البيت ثم
اختصم اولياؤه مع صاحب البيت فقال اولياؤه كان
هارباً من اللصوص ملجئاً اليك وقال صاحب البيت
بل كان لصاً قصد قتلى فان كان المقتول رجلاً معروفاً
بالصلاح فالقتل قول الاولياء ويجب القصاص على
صاحب البيت وان كان متهماً بالزنا فغنى القاضى
كذلك وفي الاستحسان القول قول صاحب البيت
ولا قصاص عليه ولكن عليه الدية في ماله كذا

في شرح المبسوط وكذا لو أكره ليقرب نصب أو اتلاف
وبيعة فاقرب لا يصح افتداه كذا في فتاوي قاضي خان
ولو كان أكرهه على الإقرار بإسلام ماضيه
فالافتداه باطل وكذلك لو أكره بوعيد تلف أو غير
تلف على أن يقربانه لا فقد له قبل هذا الرجل ولا بينة
له عليه به فالافتداه باطل وكذلك لو أكرهه على
أن يمد يانه لم يزوج هذه المرأة وأنه لا بينة له عليها
بذلك أو على أن هذا ليس بعبد وأنه حر الأصل
فاقراره بذلك باطل كذا في شرح المبسوط ولو أكره
على أن يخرج الكفيل بالنفس أو بالمال من الكفالة
لا يصح ذلك لأن هذا مما يتعلق بالرضا فانه لو قال
للكفيل اخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا اخرج
لم يصح خارجا عن الكفالة كذا في فتاوي قاضي خان
وكذا لو كان على رجل مال أو كفالة أو حق شفعة
ذاكره بضرب أو قتل أو حبس يكون مكرها وتكون
البراءة باطلة كذا في التاتارخانية فلو أكره الشفع
على أن لا يكت من سلب الشفعة فسكت لا تبطل
شفعته كذا في فتاوي قاضي خان وإذا أكره على تسليم
الشفعة وفي الظهيرية بعد ما طلبها فسلم كان تسليمه

بأطلاء في الظهيرة ولو كان الشفيع حين علم بها
أراد أن يحكم بطلبها فأكروا على أن لا ينطق بالطلب
أو أكثر كان على شفعته إذا حلى عنه فإن طلب عند
ذلك والإبطال شفعته كذا في التاتارخانية
وأذا ادعت امرأة على زوجها قد فوجده الرجل
فأقامت عليها البينة بذلك وذكر في السر والشملة
وأمر القاضي الزوج أن يلاعنها فإني إن يفعل وقال
لم أقدفها وقد شهد وأعلى بالزور فإن القاضي يجبره
على اللعان ويجلسه حتى يلاعن فإن جلسه حتى
تلاعن أو هده بالحبس حتى لا عن وقال أشهد
بالله أن من الصادقين فيما رميته به من الزنا قال
أربع مرات ثم قال ولعن الله على أن كنت من الكاذبين
فيما رميته به من الزنا والتعن المرأة أيضا وفرق القاض
بينهما ثم ظهر أن الشهود عبيد ومحدودون في قذف
أو بطلت شهادتهم بوجه من الوجوه فإن القاضي
يبطل اللعان الذي كان بينهما ويبطل الفرقة ويردها
إليه كذا في شرح المبسوط وإن أركبه قال أشهد
الشهود بالقذف فالتعن فربما أن الشهود عبيد لا
امراته كذا في المحيط السرخسي وفي الخزانة ولو أركبه

القاتل على قبول الصلح من دم العمد على مال فقبل
لم يلزمه المال ويبطل القصاص كذا في التاتارخانية
وان اكره على العفو عن القصاص فغنى فالفوجائز
ولا يضمن المكره لربي القصاص شيئا واذا اكره على
ابراء مديونه فابره فالابراء باطل كذا في المحيط
البرهاني وان اكره الولي والمرأة على التزوج
بمهر فيه غبن فاحش ثم زال الاكراه فرضيت المرأة
ولم يرض الولي فلولي طلب الفراق عند ابي حنيفة
رحمه الله وقال لا ليس له ذلك كذا في الكافي اذا اكره
الرجل امراته بضرب متلف لقصاص من الصداق
ارتداه كان اكراهها لا يصح صلحها ولا ابراءها في
قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يعتد بهما يتحقق
الاكراه من غير السلطان في اي مكان يقدر الظالم
على تحقيق ما هدد به وعند ابي حنيفة رحمه الله يخفى
الاكراه من غير السلطان في المفازة والقرى ليدل
كان اولها دار وفي المصر يتحقق في الليلة ولا يتحقق في النهار
وان اكره الزوج امراته وهدها بالطلاق او بالتزوج
عليها او بالتسري لا يكون اكراهها كذا في فتاوى قاضيان
الغانية ولو اكرهت المرأة على ارضاع صغيرا اكره الرجل

على أن يرضع من لبن امراته صغيرا ففعل ثبت أحكام
الرضاع كذا في التائا رخانية ولو أكره الرجل على أن
يحلف أن لا يدخل دار فلان فحلف ينقذ اليه
حتى لو دخل كان حاشا وكذا لو أكره على مباشرة شرط
الحنت بان كان حلف أولا ان لا يدخل دار فلان
او لا يحكم فلانا او يحوز لك ثم أكره على الدخول والكل
ففعل كان حاشا واذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل
بها فأكره على الدخول - بماتت أحكام الدخول على تأكيد
المهر وجوب القدة وحرمة نخاح بنتها وغير ذلك
كذا في فتاوي قاضين في السابيع قال ابو بكر لو كان
في يد رجل مال لرجل فقال له السلطان ان لم اقطع
المال حبستك شهرا او ضربتك سوطا او اطوق بك
لا يجوز له ان يدفع المال اليه وان فعل ذلك ضمن
وان قال اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فندفع
لا ضمان عليه كذا في التائا رخانية ولو أكرهه على
اكل الطعام او لبس الثوب ففعل حتى تحرق الثوب
لا يضمن المكره كذا في التهذيب الشهيرة ولو استت
امته لها زوج لم يدخل بها فأكرهت بوعيد ثلثة اوجس
على ان اخذت ثمنها في مجلسها بطل الصداق كله

ولا ضمان على المكروه في ذلك كذا في التاتارخانية
ولو ان رجلا استكره امرأة ابية فجامعها يريد به الفساد
على ابية ولم يدخل بها ابوه كان لها على الزوج نصف
المهر ويرجع بذلك على ابية وان كان الاب قد
دخل بها لم يرجع على الابن بشئ وقوله يريد به الفساد
ان يكون قصده افساد النكاح فاما الزنا لا يكون الا
فسادا كما في شرح المبسوط ولو اكره الرجل على ان يهب
عبد من فلان فذهب وسلم وغاب الموهوب له
حيث لا يقدر عليه كان للواهب ان يرجع على المكروه
بقية العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل اذا
اكره على بيع عبده وتسليمه الى المشتري ففعل وغاب
المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكروه ان يرجع
على المكروه بقية عبده كذا في فتاوي قاضخان
وكذا لو اكره ليقدر فلان بمال فافتدوا خذ منه المال
فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه او مات مفلسا
كان للمكروه ان يرجع بذلك على المكروه كذا في التاتارخانية
وان اكره الرجل ان يدير عبده ففعل صح التدبير
ويرجع بنية ضمان التدبير على المكروه في الحال واما اذا
مات المولى ميتة المدبر ويرجع ورثة المولى بشئ

قمته مدبراً على الأمر أيضاً كذا في فتاوى قاضى خان
ولو أكره على أن يودع ماله عند فلان وأكره المودع
على الأخذ صح الأيداع ويكون أمانة عند الأخذ
وإن أكره القايض على القبض ليدفعها إلى الأمر
المكره فقبضها فضاغت في يد القايض إن قل
القايض قبضتها حتى أدفعها إلى الأمر المكره كما أمرني
به فهو داخل في الضمان وإن قل قبضتها حتى أردتها
إلى مالكها كانت أمانة عنده ولا ضمان عليه ويكون
القول قوله كذا في التاتارخانية وكذا القول في الهبة
إذا أكره الواهب على الهبة وأكره الموهوب له على
القبض فنكف المال عند الموهوب له كان القول -
قول الموهوب له كذا في فتاوى قاضى خان ولو أكره
عبد لرجل على أن يقبل تدبير مولاه على مال
بعوض فقتل فالعبد مدبر لذلك الرجل ويعدم
قمته لصاحبه كذا في التاتارخانية ولو كان المكر
صبياً أو معتقها فحكمهما في الأكره حكم البالغ العاقل
ولو كان المكر غلاماً أو معوها له تسلط كان القاتل
هو المكره لا المباشر للقتل فتكون الدية على عاقلة
المكره في ثلث سنين كذا في فتاوى قاضى خان

ولو أكره على قبول الهبة بعوض لا يرجع كذا - ؟
 الثاني بخانية وكذا إذا أكره على الهبة بعوض نقد
 وهب وقبض العوض لا يرجع المكره كذا في فتاوى
 قاضيه خان ولو أكره على قتل مورثه بوعيد قتل فقتل
 لا يحدم القاتل عن الميراث وله أن يقتل المكره فضلا
 ميرثه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في
 الثاني بخانية ولو أكرمه بالحبس على أن يهب
 ماله لهذا ويدفعه إليه وأكره الآخر بالحبس على
 قبوله وقبضه فهلك فالضمان على القابض ولو أكره
 القابض بوعيد تلف على ذلك لم يضمن القابض ولا
 المكره شيئا أما القابض فلا وجه ملجئ إلى القبض وذلك
 بعدم الفعل الموجب للضمان في حقه وأما المكره فلا
 الدافع لم يكن ملجئا في دفع المال إليه لأنه كان مكرها
 بالحبس فبقي حكم الدفع مقصورا على الدافع قال أبو حاتم
 رحمه الله وهو غلط لأن فعل الدافع لم يصير منسوباً
 إلى المكره ففعل القابض صار منسوباً إليه وإنما قبضه
 بنير رضا المالك فكان المكره قبضه بنفسه فينبغي
 أن يكون المكره ضامناً في هذا الوجه وما قال في الكتاب
 أرجح لأن هذا القبض مستعم للهبة وفي مثله لا يصلح

ادخله الدار وهو
لا يملك من نفسه
شيئا فانه يعق
لوجود السرط ولا ضما
في الوجهين كذا

وان غلب قوم من النواحي المتدلين على ارض وجر فيها حكمهم ثم اكرهوا رصدا
على شيء مما وصفنا في اكره اللصوص او اكره قوم من الراسخين رصدا
على شيء مما ذكرنا في اكره اللصوص فهذا انى حق المكراه فيما ليس له الاقدار
عليه او لا يلزم منه تركه اكره اللصوص فاما ما يلزم منه تركه اللصوص
او يلزمهم به القود في جميع ما ذكرنا فانه لا يجب تركه من ذلك على وجه

على الملكة
 السليمة

N
1
29

لأجاءو علي النمن وان قال ذلك المشتري

كتاب الجبر وفي ابواب الجبر في تنوير البيان

وتفصيل مسائل الجبر المتفق عليه في السخا في الجبر لغة المنع مصدر قولك جبر على
القا في جبر جبر اذا منع من التصرف في باله كذا في التا تاريخانية ^{رسالة}
في الطب الجبر الان منع من الكعبة العقل جبر المنفعة صاحبه عن القبح ^{هذا}
قوله في جبري لذي عقل والجبر ان جبر الان ممنوع قال تعالى جبر الجبر
لي جبر ما جبر وما ^{وشرع} ما منع مخصوص وهو المنع من التصرف، قولنا التخص
مخصوص وهو المستحق للجبر اي سبب كان كذا في البناء وهو الصغير والرفيق
والمجنون واما اسبابه فصادر هذه الاسامي وهو الصغير والرفيق والمجنون
كذا في التا تاريخانية هذا بالاجماع كذا في البناء اسباب الجبر ثلثة
هنا صدر العام والثاني الدين والثالث السفة كذا في فناوي قاضيان
واما انواعه فهذه الثلاثة وهي الصغير والرفيق والمجنون بالاتفاق والثلث
بهذه الثلاثة ثلثة اخرى وهي المفتي الماجين والمتطبيب الماغل والكاري ^{الذي}
وهذا بالاتفاق ايضا واما جبر المديون والسفيه بعد ما بلغ رشيدا
فعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله كذا في التا تاريخانية
والمفتي الماجين ان يعلم الناس حيلة باطلة بان يعلم المرأة حتى ترد
فتبين من زوجها ثم يسلم ويعلم الرجل ان يرتد فتساعده الزكوة
ثم يسلم ولا يبالي بان يحرم حلالا او يحل حراما وضر هذا متعدي
الى العامة والطبيب الماغل ان يفي الناس في اسرارهم دواء مهلكا
ومو يعلم بذلك او لا يعلم والمكاري النفس ان يتقبل الكري ويولد

وليس له اهل ولا خلف يحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب فاناس يعتمدون
عليه ويدفعون الكراء اليه ويصرف هو ما اخذ منهم في حاجته فاذا جاءه ان يخرج
يحمي نفسه فيذهب اموال المسلمين وربما يقتل ذلك سبب النفع اذ هم
عن نفروا الى الحج والغزو وفساد هذا الشخص تعدي ايضا والحق الضرر بالخاص
لدفع الضرر على العامة جائزا ما ضرر الجور المختلف فيه غير تعدي بل يقتضي عليه
فلا يكون الجور المتناف فيه نظير هؤلاء نجوار الحجر في حق هؤلاء لا يدل
على جوار الحجر في المختلف فيه كذا في الذخيرة ومحاسن المجري النظر والرحمة
في حق الجور لان الجور انما حجر عما هو له لاسباب تقتصر عن مبتغا فان
خلق الورى وفات بينهم في الجي فجعل بعضهم اولي الراي والنهي ومنهم
اعلام الهدى ومصايح الدجي وجعل بعضهم مبتلي ببعض اسباب الردي
يما يرجع الى معاملات الدنيا كالمجنون الذي هو عديم العقل والمعنونة
الذي هو ناقص العقل فان ثبت المجري عليهما عن النظر في امت نظر من الشرع علما
لان الظاهر من تصرفهما هو ضرر يلزمهما لانه ليس لهما عقل كامل يرد عليهما
وتميزوا في دفعهما ومن يعاملهما يستجر نفعه ويلزمهما الضرر فلا يصح له
بعد تحققه فثبت المجري من نفاذ تصرفهما ~~لكن~~ يمنع الضرر عن الوقوع في اصله
ولهذا كجبر السبي والرقبة كذا في خزنة الفقين فلا يصح تصرف صبي
الايمان وامي ولا تصرف عبدا الا بادن سيده رعاية لحي سيده كيلا يعطل
منافع مملوكه ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لان رقبته ملك الولي كذا في الكفا
فالذي ذنوب الصبي وهو والده او وصيه نفذ تصرفه كذا في التبيين

للمحصر

وكذلك اذا اذن الولي لعبدا لان من العبد الحق للولي فاذا اذن له ففعله انما يتصرف
باعتقابه ان كان بالغاً عاقل وامن كان صغيراً فهو كاحد الصغير كذا في التبیین
ولا يجوز تصرف المذنون المغلوب بحال كذا في البنایة والصبی الذي لا یعقل ^{فصل}
^{في} ~~العقد~~ ^{في} ~~الاصدية~~ كذا في الاختیار ولو اجازة الولي لان صحة العسارة
بالتبرع ولا تميز له فصار كبيع الطولي وان كان يجبن نازلاً وبغني آخر
فمروني حال افاقته كالعاقل والعقوة كالصبي العاقل في احواله وفي رفع ^{الكلفة}
عنه وهو الناقص العقل وقيل هو المدحوش من غير جنون واختلفوا في تصرفه
اختلافاً كثيراً واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام
فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا ينسب كما يفعل المجنون كذا في التبیین
تجوز تصرفه الصبي اذن الولي وهو القاضي ومن له ولاية التجارة في مال الصبي
كالاب والجد والوصي فلا يجوز باذن الامر والامح والعلم كذا في شرح مجمع البحرین
وذكر في ما ذون شرح الطحاوي ويجوز اذن الاب والجد ووصيهما
واذن القاضي ووصيه للصغير في التجارة وعبد الصغير ولا يجوز اذن الام
للصغير واخيه وعمه وخاله لان هؤلاء ليس لهم الشرف في حاله فلا يلزم
لهم ولا يرا الاذن كذا في الفصول العنصرية وفي السراجية الصبي الذي لا یعقل
البيع اذا باع او اشترى فاجازة الولي لم يصح ولو اذن القاضي للصبي بالتصرف
والاب يابي صح اذا تصرف الابن العاقل ثم اذن له الولي بالتصرف فاجاز ذلك
التصرف انما كذا في التاتارخانية من عقد البيع والشراء من هؤلاء
المحجورين وهو يعقل البيع والشراء بان يعرف ان البيع سالب للمالك

وكذلك اذا اذن
المولى لعبده كذا
في التبیین

والثالث اجاب الله ويعلم الغيب الفاحش من السير ويقصد نصيب الربح والزيادة
فالولي بالخيار ان شاء اخذ وان شاء رد كذا في التبیین وعند الشئذة لا يعقد
بيع هؤلاء ولا يهرأهم اصلا وكذا الخلاف اذا وكل بالبيع والشراء غير فباع
وسترى يجوز عندنا خلافا له كذا في البناءة ولو اذن الاب والوصي
فعدمهم لم يدبر وهو مصلح للعالم في هذا الوجه يصبر ما ذونا في الانواع كلها
كذا في التاثيراتية وهذه المعاني الثلاثة كذا في الكافي يعني الصغير والمجنون
والرق كذا في البناءة توجب الحجر في الاقوال كذا في الهداية يعني ما تردد منها
بين النفع والضرر كما في البيع والشراء واما الاقوال التي فيها نفع محض والصبي
فيها كالبالغ ولهذا يصح منه قبول الهبة والاسلام ولا يتوقف على اذن الولي
وكذلك العبد المعتول واما ما يتخص منها ضررا كالطلاق والعتاق فانه
يجب الاعدام من الاصل في حق الصغير والمجنون دون العبد كذا في البناءة
دون الاعمال كذا في الكافي اي هذه المعاني الثلاثة لا توجب الحجر في الاعمال
الا اذا كان ذلك الفعل فعلا يتعلق به حكم يندري بالشبهات كالحدود
والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون حتى لا يجب
عليهما الحد بالزنا والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والقصاص بالقتل
اما في حق العبد فللزوم الضرر في حق الولي من اختياره فلهذا يتوقف على اجابة
كذا في البناءة والصبي والمجنون لا يصح عقودهما واقرارهما وطلاقهما وعتاقهما
قال عليه السلام كل سلاق واقع الاطلاق الصبي والعوق والعوق تخلف خيرا
ولانه تبرع وليس من احله وكذلك الاقرار للمنفعة من الضرر وكذا ما في العفو

انه لا يجوز حكم القاضي فيه ولا ينفذ منه قضاؤه وان كان مختلفا فيه لان نفس
 مختلف فيه ونسبي بالسفاهة ان يبذر ماله فيما لا يضر له كما يبذر العقلاء وعندهما
 واشتافعي يجوز ويحرم من غير ما نحن المتفرقات الا ما لا يمكن فسوفا كالسكاح والطلاق
 والعتاق والتدبير والاستبلاء والاقرار بالعقوبات كالحدود والمقتضات للدين
 لا خلاف عندهما ان الجرح بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلفا في الجرح
 بسبب الفساد والسفاهة قال ابو يوسف انه لا يثبت الا بقضاء القاضي ايضا
 وعند محمد رحمه الله يثبت هذا الجرح ولا يتوقف على القضاء كذا في التائا رخانه
 فاما الجرح بسبب الفساد والسفاهة فهو نوعان احدهما الخفة في عقله وكان سليم القلب
 لا يهتدي الى التعمقات فيجرح عليه الفناضي على قولهما صيانة لماله فانه لو لم يجرح
 عليه ربما ياتي على جميع ماله لقلة هذا وسلامة قلبه والثاني ان يكون مريضها
 سيرا مضيعا لماله اما في السران يجمع اهل الشراب والفسقة في دارهم
 ويطعمهم ويسقيهم ويسرفون في النفقة ويفتح باب الجائز والعطاء عليهم
 او في الخيرات بان يسرفه جميع ماله في بناء المساجد واشياء ذلك فيجرح عليه القاضي
 عندهما صيانة لماله كذا في الذخيرة نظرا له اعتبارا بالصبي بل اولى كذا في الهداية
 وتحقيقه هو ان للصبي ثلثة احوال حال عدم العقل وحال نقصان العقل بعد ما
 صار مميزا وحال السفاهة والتبذير بعد ما اكمل عقله بان قارب او ان يلوغده
 ثم عدم العقل ونقصانه بعد البلوغ يساوي عدم العقل ونقصانه قبل البلوغ
 في استحقاق الجرح فكذلك السفاهة بعد البلوغ يساوي السفاهة قبل البلوغ في استحقاق الجرح
 وكان هذا الجرح بطريق النظر له كذا في شرح البسوط ولا يخفى رحمه الله ما سوي ابن عمر

انه عليه السلام ذكر ان رجل تخلف في البيع فقال من بائعت فقل لا خلاف رواه البخاري
 وسلم كذا في التجيين ثم المحرر بسبب الدين يفارق المحرر بسبب السفه من وجوه ثلثة
 احدها ان محرر السفه لمعني فيه وهو سوء اختياره لا الخي الغير اما المحرر بسبب الدين
 ليس لمعني فيه بل حق الغد ما حقه لا يتلف حقهم بتصرفه فيوقف على قضاء القاض
 والثاني وهو ان المحرر بسبب السفه اذا اعتوق عبداً ووجبت عليه السعاية وان
 فانه لا يرجع عليه بما سعى على المولى بعد زوال المحرر والقضي عليه بالاقرار
 اذا اعتوق عبداً ما في يده ووجبت عليه السعاية فانه يرجع بما سعى على المولى بعد
 زوال المحرر ولذا في حال ماسم المحرر والثالث ان المحرر بالدين يجوز اقراره بعد
 زوال المحرر وكذلك حال قيام المحرر فيما سيحدث من المال يريد به ان الاقرار
 الذي كان في حالة المحرر ينفذ بعد زوال المحرر وينفذ في مال المستحدث في حالة المحرر
 والمحرر بالسفه لا يجوز اقراره لا في حالة المحرر ولا بعد زوال المحرر لا في المال القائم
 ولا في المال المستحدث يريد بدان الاقرار الذي كان منه في حالة المحرر لا ينفذ

٢
 سبي شمس
 كذا في المحرر
 المحرر بالسفه

كذا في
 التام
 في المحرر

بعد زوال المحرر وكذا لا ينفذ في حق المال المستحدث في حالة المحرر كذا في التام
 والمحيط البروقانية المحرر بسبب السفه عندها انما يعمل في حق تصرف
 يتصل بماله ولا يصح مع الهزل والكراهة كالبيع والاجارة والاقرار بالمال
 ولا يصح في حق تصرف يتصل بماله ولكن يصح مع الهزل والكراهة كالطلاق
 والعناق والدعوة حتى تصح منه هذه التصرفات بعد المحرر وكذلك لا يعمل
 في حق تصرف يتصل بنفسه ولا تعلق له بالمال وذلك كالاقرار بالحدود
 والقصاص حتى يصح الاقرار بهذه الاشياء بعد المحرر كذا في الذخير ولو ان قاضياً

جحد علي مفسد يتحق الحجر ثم رفع ذلك الي قاضي آخر فاطلقه ورفع عنه الحجر واجاز ما صنع
 حازا لطلاق الثاني كذا في الفصول الاسر وشي كان فتوي وليس بقضاء لان القضاء
 لا يبدله من الخصومة من متفخي عليه ومن مقضي له ولم يوجد ذلك حالة الحجر فكان
 فتوي وبمجرد الفتوي لا يصير المختلف فيه متفقا عليه فكان للنائي ان يقضي
 بخلافه بعد هذا الرفع الي قاضي ثالث فانه ينفذ قضاء الثاني لانه قضى في نصل
 مجتهد فيه فينفذ بالاجماع هذا اذا اجاز الثاني تصرفاته فاما اذا ابطالها الثاني
 ثم رفع الي ثالث فاجازها ثم رفع الي الرابع يقضي قضاء الثاني باطل التفرذا
 والمجر عليه يبطل قضاء الثالث بالاجازة بعد ذلك كذا في التا نا رخانية
 فان رفع شيء من التبرعات من المجور الي القاضي الذي جحد عليه قبل اطلاق
 الثاني فنقضها وابطاها ثم رفع الي قاضي آخر فان الثاني ينفذ حجرا اول
 وقضاءه نيلوان الثاني لم ينفذ حجرا اول واجاز ما صنع المجور ثم رفع
 الي قاضي ثالث فان الثالث ينفذ حجرا اول ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق
 لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره وامضاء كان ذلك قضاء منه لوجود
 المقضي له والقاضي عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ ابطال الثاني حجرا اول
 كذا في فتاوي قاضيخان وعن ابي بكر البليخي رحمه الله انه سئل عن مجور عليه
 وقف ضبعة له قال وقفه باطل الا ان ياذن له القاضي كذا في التا نا رخانية
 وقال ابو القاسم رحمه الله لا يجوز وقفه وان اذن له القاضي فهما افتيا
 بصحة الحجر علي الحر البالغ كما هو مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
 كذا في فتاوي قاضيخان واذا اصر السفينة مصلحا لماله بعد ما كان مفسدا

على نزول الحجر من غير قضاء القاضي فالمسئلة على الاختلاف عند أبي يوسف رحمه الله
 لا يزول الا بقضاء القاضي حتى لا ينفذ تصرفاته قبل قضاء القاضي نزول الحجر
 وعند محمد رحمه الله نزول الحجر اذا صار مصلحا من غير قضاء القاضي ايضا
 وعند أبي يوسف رحمه الله كان لا يثبت الحجر بسبب افساد المال الا بقضاء القضاة
 فلم يرتفع الا بقضاء القاضي ايضا وان صار مصلحا لماله كذا في التائنا رخانه
 فان قيل تعرف المحجور عليه بالسفه يجب ان لا ينفذ عليه ايحيه رحمه الله **قول**
 بعد ما قضي القاضي عليه بالحجر لان جواز تصرف السفه المبذر يختلف فيه
 وقضاء القاضي متى حصل في المختلف فيه صار متفق عليه كالموقوف بجواز
 بيع الدبر قلنا عندنا اذا وجد القضاء في المختلف فيه وعلى قول محمد رحمه الله
 هذا فتوى وليس بقضاء نانه لا يثبت بسبب هذا القضاء ما لم يكن ثابتا
 بل يثبت ما كان ثابتا فانه كان محجورا عليه قبل القضاء متى كان مبيذنا
 لماله وهذا جد الفتوى فيكون هذا فتوى عند محمد رحمه الله وبالفتوى
 لا يصير المختلف فيه متفقا عليه وعند أبي يوسف رحمه الله ان كان
 يحتاج فيه الى حكم الحاكم ليصير محجورا عليه فيكون قضاء من هذا الوجه
 لانه يثبت بقضاء ماله يكن ثابتا الا انه فتوى من وجه آخر لانه لم يوجد
 شرط القضاء وهو الدعوى والانكار ولو وجد الدعوى والانكار
 بان تعرف بعد الحجر فرغ الى القاضي وجرت الخصومة بين المحجور
 وبين من عاقده العقد فنقض القاضي عليه بابطال التصرف وصحة الحجر
 فان يصير متفقا عليه وكان كالتقاضى اذا قضى بجواز بيع الدبر قبل وجوب الخصومة

في ذلك فانه لا يصير متفقاً عليه لا نفتوي وليس بقضاء وبعد وجود الخصوصية
 فاذا قضى صار متفقاً عليه فكذلك في المحيط البرهاني اليتيم اذا بلغ بالسن
 رشداً وماله في يد وصيه ووليه فانه يدفع اليه ماله وان بلغ غير رشيد
 لا يدفع ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين فاذا بلغ خمساً وعشرين سنة عند ايجيفة رحمه الله
 يدفع اليه ماله يتصرف فيه ما شاء وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يدفع
 اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة او تسعين ماله لم يونس منه الرشد
 كذا في فتاوي قاضيخان اما علي قول ايجيفة فقد ذكر محمد انه يدفع المال اليه
 اذا بلغ خمساً وعشرين سنة وان لم يونس منه الرشد قالوا هذا شيء يربطه محمد
 بجعل ايجيفة رحمه الله واسند اليه وليس مذهب ايجيفة هذا بل عندنا لا بد
 وان يظهر منه نوع رشد فشرط دفع المال اليه عند اتياس رشد ما هو في اللبس
 استأذني الي لا نقول فان اخبرهم منهم رشداً وانما هم فروق فيقتضي رشداً
 ما يظهر منه ومنهم من قال لا بل ما ذكر محمد عن ايجيفة رحمه الله صحيح
 وكان ابو حنيفة اعلم الغالب لان الغالب من حال من بلغ خمساً وعشرين سنة
 ان يظهر منه نوع رشد كذا في المحيط البرهاني وقال ابو يوسف قال ابو حنيفة
 اذا بلغ خمساً وعشرين سنة دفع اليه ماله ما لم يكن معنوها كذا في التائيات
 وان بلغ اليتيم سفيهاً عندي حنيفة ينفذ تصرفاته لانه لا يري الحجر على الحر
 العاقل البالغ وعند صاحبيه رحمه الله بعد ما حجر عليه القاضي لا ينفذ تصرفاته
 الا ان القاضي يحسن من تصرفاته ما كان خيراً للحر وبان يرجع فيما باع
 والتمس قاضي في يد كذا في فتاوي قاضيخان فان بلغ اليتيم مصلحاً

او بشرح

فاجبر بما له واقرب يوتن ووعب وتصدق وغير ذلك ثم شهد وصار بحال ينقو
 فما صنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد ما فسد يكون باطلا
 عند محمد رحمه الله حتى اذا وقع الي القاضي بمضي ما فعل قبل الفساد وبطل
 ما فعل بعد الفساد ونلي قول ابي يوسف رحمه الله بنفس الفساد لا يصح مجورا
 ما لم يجز عليه القاضي كذا في السانار خانية حتى لو رفع ذلك الي القاضي
 بجبر عليه وبمضي ما فعل قبل الجبر وهو عند بنزلة الجبر بسبب الدين
 كذا في فتاوي قاضي خان قال محمد رحمه الله المجور بنزلة الصبي الانبي الاربعة
 احدها ان تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المجور باطل والثاني
 ان استاق المجور وقد بينه وتطليقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل
 وانكاح المجور ابنته او اخته الصغيرة لا تجوز والثالث ان المجور
 اذا وصي بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا تجوز
 والرابع جارية المجور اذا جاءت بولد فادعاء ثبت نسبه ولا يثبت
 من الصبي كذا في الغياثية وان بلغ البنت سنفا غير رشيد
 فقيل ان يجز القاضي عليه لا يكون مجورا عند ابي يوسف رحمه الله
 وينفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله يكون مجورا من غير حجر
 فابو يوسف رحمه الله جعل الحجر سببا للفساد كالحجر بسبب الدين وذلك
 لا يكون الا بقضاء القاضي ومحمد رحمه الله جعل الحجر سببا للفساد
 كالحجر بسبب الصبا والجنون وذلك يكون من غير قضاء فيكون مجورا
 الا ان يؤذن له كذا في فتاوي قاضي خان ولا يشترط الصحة الحجر حضور

من يريد المجر عليه بل يصح للمجر إذا كان أو غائباً إلا أن الغائب لا يجر ما لم يبلغ
أن القاضي مجر عليه كذا في خزانة المفتين ولو باع قبل جبر القاضي جازاً فذا
وعند محمد رحمه الله لا يجوز كذا في الكافي وعليه عند الخلاف إذا بلغ رشداً
فصل فيها كذا في المحلى قال فان اشترى هذا السمح للمجر شيئاً أو باع
قد ذكرنا أنه لا يفتقر منه شيء إذا رفع الأمر إلى القاضي فهذا لا يخلو أما أن يكون
التمن مضمواً وغير مقبوض فان كان مقبوضاً لا يخلو أما ان كان قائماً
أعمالها ولا يخلو أما ان يكون بيع رغبة أو لمدائن ونعني بقولنا بيع رغبة
ان يكون فيه توفير النظر والمنفعة على المجر فان كان بيع رغبة ولم
يتمض التمن فان القاضي يجب البيع كذا في التناظر خائب إلا أنه ينبغي
للقاضي ان ينهي الشري عن دفع التمن اليه لان القاضي يمنع ما يله
منه فان يمنع منه كذا يضعه ولي فان اجاز القاضي البيع ونهاه
ان يدفع التمن اليه فهلك في يده لمدبر الشري من التمن ويجبر على ان يدفع
التمن اليه مرة أخرى وليس له ان ينقض البيع اما ان يجبر على دفع التمن
مرة أخرى لان ذلك يقع ذلك الدفع اذا كان بعد نهي القاضي عنه ولا
خيار له لانه هو الذي اوقع نفسه في الملكة حيث دفع اليه مع نهي القاضي
فلا ينظر له بانبات الخيار كذا في المحلى البرهاني وان اجاز القاضي البيع
مطلقاً ولم ينهه عن دفع التمن اليه فدفع التمن يجوز ويبرأ عن التمن
ولو ان القاضي اجاز البيع مطلقاً ثم قال بعد ذلك نهيت المشتري
عن دفع التمن اليه فالنهي باطل حتى لو دفع التمن اليه جاز ويبرأ منه

(Handwritten signature)

فان بلغ المشتري ثمن القاضي الآن لا يجوز له ان يدفع الثمن اليه ويثبت حكم النعمي
في حقه باخبار واحد سواء كان عدلا او لم يكن عندهما وعلي قياسي قوله
ابي حنيفة رحمه الله لا يثبت حتى لا يخبره رجلان او رجل واحد عدل
وان كان قد قبض الثمن وهو قايض في يده وكان النضر في امضاء العقد
فان القاضي يرضيه ويحجزه وهذا كالصبي يبيع ويعلم به الوصي
قال شامي نزع الثمن منه يعني من هذا الحق المجزئ حتى يظهر رشده كما
في سائر امواله وهذا اذا كان البعيع بيع رغبة اما اذا لم يكن بيع رغبة
بان كان فيه محاباة فان القاضي لا يحجز هذا العقد بل يرجعه له فان لم يكن
قبض الثمن فقد برئ المشتري عن الثمن واسترد من يده وان قبض الثمن
وكان الثمن قايما بعينه رده عليه هذا كله اذا كان الثمن قايما فاما
اذا قبض وهلك الثمن في يد فان القاضي يرد عليه هذا العقد ولا يرضيه
شعلا يضمن المجور المشتري شيئا كذا في التائا رخانية ولو استهلكه
بان اتفق فيها يحتاج اليه بان حج به حجة الاسلام او ما اخبره ذلك
يضمن المثل امدافع لان المجور لا يوترس في الاتقاء على نفسه بالمعروف
وان استهلك فيها لا يحتاج اليه ومرفه الي وجوب الفسق قال ابو يوسف
يضمن المثل وقال محمد لا يضمن بناء على سلة استقرض الصبي والعبد
المجور عليه الا انه لا يتاتي قول ابي حنيفة رحمه الله في هذه السلة فانه
لا يري المجور على الخرافية وانما يتاتي الاحتمال بين ابي يوسف وحجة
كذا في السياسة والاشلاف وفيه ظهير الخلفان فيما اذا اودع او اقترض صنبا

والنظام
المجتمعي
الذي
يتم
في
البلاد
التي
تحت
الحكم
الذي
يتم
في
البلاد
التي
تحت
الحكم

Handwritten text in Urdu script, likely a list or index, written vertically. The text is dense and appears to be a collection of names or titles, possibly related to the historical or literary context of the document.

بمجرد عليه ارضاء المحجور عليه الا انما يشترك في العبد ولا العبد في الحال
في قول محمد رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله يضمن فكذا ذلك المحجور بالبدن
الا ان في تلك المسئلة باحقيقة رحمه الله مع محمد رحمه الله وهذه ابو حنيفة
ليس مع محمد الا على قول ايجنيفة لا يتحقق الحجر بسبب السفه فيضمن عند
كأن يشهد وعند محمد يتحقق الحجر فكان كالصبي والعبد الا ان العبد
يؤخذ به بعد العتق والبدن المحجور لا يؤخذ به بعد زال الحجر والفرق
ان ثمة المانع من وجوب الضمان حق المولي وقد زال بالعتق فيؤخذ به
اما هذا المانع نظر السفيه وانه لا يختلف بين حالة الحجر ورواله فلا يؤخذ
في الموضوعين كما في الصبي لا يؤخذ به الحال وكذلك لا يؤخذ به بعد البلوغ
ايضا لما ذكرنا كذا هو كذا في الحديث البرهاني ولو ان رجلا كان صالحا
ثم فسد بعد ذلك فحجر عليه القاضي وقد كان انسان اشترى منه شيئا
فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشتريته منك في حال صلاحك
وقال المحجور لا بل اشتريته منك في حال الحجر فالقول قول المحجور عليه لان الثمن
حادث من الحوادث بحال بحد وفيها الى اقرب الاوقات وان اقاما
جميعا البينة فالبينة بينة الذي يدعي الصحة ولو اطلق عنه القاضي
فقال المشتري اشتريته بعد ما اطلق عنك وقال المحجور لا بل اشتريته
منك في حالة الحجر فالقول قول المشتري لما قلنا كذا في الغيائية ولو ان غلاما
ادرك مدرك الرجال وهو مصلح لمال فدفع ماله اليه وصيه او القاص
فباع عبدا من عبدة ولم يدفعه اليه ولم يقبض الثمن وكان الثمن حالا

او وجلا حتى صار فاسدا يستحق الجحيم فان دفع اليه الغريم المال فهو باطل ولا يبرأ
من الثمن في قول محمد رحمه الله ويبرأ في قول ابي يوسف رحمه الله كذا في الشانازاري
ولوان رجلا وكل رجلا يبيع عبده وهو مصلح فباعه ثم صار بالبيع مفسدا
ممن يستحق به الجحيم عليه فقبض الثمن بعده ذلك لسد باب المشتري كذا في فتح المفتي
فان وصل الي الامر بين المشتري من الثمن وان لم يصل الثمن الي الامر
حيث هلك في يد البائع فانه يهلك من مال المشتري حتى يوفيه منه الثمن
مرة اخرى كذا في الشانازاري وانه يهلك في ذلك الحصة اذا اذن له وليه في التجارة
فباع ثم جحر عليه الولي قبل قبض الثمن فدفع اليه المشتري له ميرا
كذا في خزائن المفتين ولوان الامر امره ببيع العبد والمأمور مفسد
غير مصلح ممن يستحق الجحيم فباع وقبض الثمن والامر يعلم او لا يعلم بفساده
جاز ببعه وقبضه اما اذا كان يعلم بفساده فلا اشكال في ان الامر امره
بالبيع وفي الامر بالبيع امر قبض الثمن فقد رضى ببيعه وقبضه مع فساد
وان لم يعلم بفساده فكذا لا ينال امره بالبيع ولم يعلم بما له
ويجوز ان يكون مفسدا ويجوز ان يكون مصلحا ولا يستثنى من حاله
كان راضيا ببيعه في الحالين كان الامر قال له بع واقبض الثمن
سعد لما كنت او مفسدا وكان بمنزلة مالو وكل غلاما لم يدرك
وهو يعقل البيع والثمن فباع وقبض الثمن جاز ببعه وقبضه فكذا
كذا في المحيط البرواني قال ولوان غلاما بلغ مفسدا بجور اعليه باع
شيئا من متاعه او رفيقه ولم يقبض الثمن حتى رفع ذلك الي القاضي

فلن القاضي بحجة البيع ونفي المشتري عن دفع الثمن اليه فان دفع المشتري الثمن الى المحرر
 فضع في يد المحرر عليه لبراء المشتري عن الثمن كذا في التائا رخانه واجبه
 على المحرر دفع الثمن كذا في المحرر حتى الى القاضي ولا خيار للمشتري في ذلك
 البيع ولو كان القاضي حين اجاز البيع لم يسمعه عن دفع الثمن اليه فدفعه
 اليه فهو جائز الا ان يبين الامر على وجهه فيقول قد اخبرت البيع ولا اجيز
 للمشتري ان يدفع الثمن اليه كذا في شرح المبسوط فاذا قال ذلك ثمان المشتري
 دفع الثمن الى المحرر فانه لا يبرأ عن الثمن علم بما قاله القاضي او لم يعلم ثم اذا
 سمع النهي من رجل عديم او رجلين فاسقين فانه يثبت النهي في حقه في قياس
 قول ابي حنيفة نويرة ^{سكان} المحرر حتى لو دفع اليه بعد ذلك لا يبرأ عن الثمن ولو اخبر
 بذلك فاسق واحد هل يثبت النهي ان قال ذلك على وجه الرسالة بان قال
 ابراهيم اليك القاضي وقال ان للقاضي قال لك لا تدفع الثمن اليه فانه يثبت
 النهي في قولهما وفي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لو كان يرى الحجر فاما اذا اخبر
 من تلقاء نفسه بان قال سمعت من القاضي انه قال عن دفع الثمن فانه
 يثبت النهي عندهما في قياس قول ابي حنيفة لا يثبت حية يبرأ عن الثمن بالدفع
 ثلث ان كان يرى الحجر وعلى هذا عند الوكيل وحجر العبد الماذون سي
 اخبر المخبر من تلقاء نفسه فانه يشترط لصحة الحجر عند ابي حنيفة رحمه الله
 احد شرطه الشهادة اما العدالة او العدد وعندهما لا يشترط وقد ذكرنا
 هذه المسئلة في كتاب الوكالة ثم استشهد بهذه المسئلة وقال لوان قاضيا

ويحجر على دفع الثمن
 آخره

قال المحمّد بن علي بن عبد الله هذا بالف ^{والله} ^{من قبض الثمن} ^{فباعه} ^{باجازة} ^{قبضه}
 فكذلك اذا اجاز بيعه ^{مطلقا} ^{غير مقرون} ^{بالثمن} ^{يا النبي} ^{ولو قال له} ^{بيع ولا تنقبض} ^{الثمن} ^{فباع}
 وقبض الثمن فانه لا يجوز قبضه وكذلك اذا اجاز البيع بشرط ان لا يقبض الثمن
 فقد اعتبر الاجازة في الانتفاء بالاذن في الابتداء كذا في المحيط البرهاني وفي التمهيد
 ولو جهر القاضي على السفينة ثم اذن له فالسلسلة على ثلاثة اوجه احدها
 اذا اذن له ان يبيع شيئا من ماله ويشترى فباع واشترى جاز وكان اذن القاضي
 اخراجه من المحر ^{او كذا} ^{او عيب} ^{او تصدق} ^{لم يحجز ذلك} ^{والثاني} ^{لوامر} ^{القاضي}
 يبيع عبد بعينه او شراء شي بعينه لم يحجز هذا اخراجه من المحر والثالث
 اذا اذن في شراء البزخا حرة كان هذا اطلاقا له من المحر كذا في التانارخا
 واذا اذنت اليتيم مفسدا فحجر القاضي عليه او لم يحجر عليه فقال وصيه
 ان يدفع اليه ماله فدفعه اليه فباع في يده او تلفه فانوصي ^{من} ^{كذا} ^{في} ^{بيع}
 لان دفع المال اليه ^{المفسد} ^{تخصيص} ^{واستهدا} ^{له} ^{في} ^{نقص} ^{الوصي} ^{كما لو تلف الوصي}
 ماله في البعد قال الايري ان الاب لو اذن له في التجارة في ماله لم يحجز اذ
 لكونه مفسدا للمال ولو اذن الصبي العاقل في التجارة في ماله صح اذ
 لكونه حائطا له كذا في التانارخا حرة وكذلك لو كان الوصي او دفعه
 المال ايداعا لانه ^{مستطوع} ^{له} ^{على} ^{اشرافه} ^{حين} ^{مكته} ^{منه} ^{فيكون} ^{ذلك}
^{من الوصي} ^{بنزلة} ^{الاستهدا} ^{لك} ^{لانه} ^{وليس} ^{هذا} ^{كأن} ^{دفع} ^{الوصي} ^{مال} ^{اليتيم}
^{صلحا} ^{لم} ^{يبلغ} ^{اليه} ^{ودفعه} ^{ليبيع} ^{به} ^{ويشترى} ^{به} ^{لا ضمان} ^{عليه} ^{اذا}

جاع منه اوصيه لان الصغير المصلح مأمون على نفسه وماله كذا في شرح البوط
 ولان القاضي اس غلاما قد بلغ مفصلا غير مصلح وقد جمر عليه القاسم
 اوسد بجر عليه بان يبيع ماله ويشترى به صم اذنه حتى لو باع واشترى
 ونقض الثمن كان ذلك جائزا بخلاف الاب والوصي فانه اذا اذن له فانه
 لا يصح اذنه كذا في التاثر خانية فان وحب او تصدق به لم يحجز واما اذا
 اعتق جاز وسعي العلام في قيمته كما قبل الاذن وان باع واشترى بما يتغابى
 الناس في مسئله جاز وان كان باع واشترى بما لا يتغابى الناس في مسئله لا يجوز
 وان اذن له في بيع مبدع بعينه او شراء عبد بعينه جاز ولا يصير مازونا
 في الاشياء كلها كذا في المحيط البرهاني ولو اعتق عبد كذا في جامع المضمرات
 يعني بعد المحركة في البناءة نفذ عتقه بالاجماع وذكر في الاصل ان عليه
 ان يبيع في قيمته واسد يذ كر خلافا وروي عن محمد رحمه الله ان عتقه جائز
 ولا سعاية عليه كذا في جامع المضمرات ولو دبر عبد جاز تدبيره لان التدبير
 ليرجع حق العتق للتدبير فيعتبر حقيقة العتق الا انه في التدبير لا يجب
 عليه السعاية ما دام المولى حيا لانه بعد صحة التدبير مال مملوك للمولى
 فيستخدمة ولا يمكن ايجاب نقصان التدبير عليه لانه باق على ملكه
 والمولى لا يتوجب عليه حيا مينا فتعذر ايجاب النقصان عليه
 الا يرى انه لو دبر عبد بمال وقبل العتق صح التدبير ولم يجب عليه المال
 كذا في التبيين فان مات المولى ولم يؤنس منه الرشد يبيع في قيمته مدبرا
 تدبرا لا بد موت المولى عنى فكما انه اعتق في حياته فعليه السعاية

وان افترق
 عبدا

في قيمته مدبر لان العتق لا يباع مدبر انفسه في قيمته كالواضعه بعد التصديق كذا في
فان جارت جارية بولد فادعاء يثبت نسبه منه وكان الولد حرا لا يسير
عليه والجارية ام ولد له فان مات كانت حرة لا يسير عليها كذا في شرح السجوط
ولا يعلم فيه خلاف للشرائفة كذا في البناءة ويلحق في هذا الحكم بالمرضى
المتوفون اذا ادعى نسب جاريته كان هو في ذلك كالصحيح حتى انها عتق
من جميع ماله بموته ولا تسعي هي ولا ولدها في ثمن لانها استعتقت
علي حق غنمائه بخلاف ما لو اعتقها من غير ان يدهي الوالد كذا في النسبين
ولو لم يكن معها ولد وقال هذه ام ولدي كانت بمنزلة امرئوان لا يقدر علي
فان مات سمعت في جميع قيمتها بمنزلة المريض اذا قال لجارية وابنها
ولد هذه ام ولدي كذا في شرح المبسوط هذا اذا كان علوق الولد في ملكه
واما اذا لم يكن علوقه في ملكه فادعى نسب ثبت نسب الولد فيه
لكن يكون الولد حرا بالسعاية والا مرعوق بموته بالسعاية وهذا المش
لان علوق الولد متى لم يكن في ملك المدعي تكون الدعوة دعوة تحرير
الا يرى ان من باع جاريته من انسان فجات بولد استة اشهر
نصا عند حصر لم يتغير بعلوق الولد في ملك البائع اذا ادعاء البائع
فانه لا تصح دعوته كما لا يصح عتقه واذا كانت دعوته في هذه الصورة
دعوة تحرير كان هذا والتحرير سواء واذا اوجب اعتبار هذه الدعوة
بالعقير صار كان السفه قال للولد انت حر والجارية انت حرة
بعد موته ولو قال هذا صح ذلك منه ووجب عليها السعاية كذلك

في هذا كما عرفت الاول في ملكه فالدموع وهو احتيلاد وهذا صرح من البائع
والاحتيلاد من الخرج من رمية في اليد للتعين لا بد له من ذلك كالنقطة والارسل
على ان لا يبي الا من الموانع الخاصة بالافان ما قالوا في المرضي هو خير الموت
اذا كان عليه دين مستغرق فاعني بولد جارمية كانت له ان كان غلق الولد
في ملكه ميت وهو يتبين في ولد ميت وكان الولد حراس غير متعاقبة
وتعاقب الجارية بموت من غير رعاية ومثله لو لم يكن الغلق في سلكه
بان اشترى جارية من السرق شر جارات الجارية بولد فادعاء المرضي
فانه يثبت نسب الولد ويكون الولد حراس بالسجاية والجارية فتقدم اليها
كذا في امساها رخنانية ولو كان له عبد لم يولد في ملكه فقال هذا ابني
ومثله يولد لمثله فهو ابنه يعتق ويسعى في قيمته لئلا في شرح المصوب
قال في الذي لم يولد من الرشد لو اشترى اباؤه وهو معروف وقبض
كان سراوة فاسدا ويعتق الاباء عليه لان العبي المحجور والصفية
في حق الشراء سواها والعبي المحجور لو اشترى اباؤه وتبضعه كان سراوة
فاسدا ويعتق عليه فالصفية لو ولي واذا اعتق عليه ذكر ان المشتري لا يضمن
للبياع القيمة ولكن العبد يسعى في قيمته للبياع كذا في المحيط البرهاني
ولو وهب له ابنه المعروف او وهب له غلام فقبضه رادعي انه
ابنه فانه يعتق وتلزمه السجاية في قيمته له بمنزلة ما لو اعطاه الا يرضى
ان المرضي الذي يولد ولو وهب له ابنه المعروف او وهب له غلام فيرضى
فادعي انه ابنه شرعيات يسعى الغلام في قيمته لغير ما كذا في شرح المصوب

ولو تزوج امرأة صحيح النكاح كذا في قاضي خان وينظر الى ما زوجها عليه
والي مهر مثلها فيلزمه اقلها ويصل الفضل من مهر مثلها مما يبي
وعرف في ذلك كالمهر المديون فان التزوج من حواشي ونحوه يتخصص
النكاح وجوب مقدار مهر المثل فاما الزيادة على ذلك التزويج بالنكاح
ولا يظن ان له في هذا الاثر لم يثبت عندنا في هذا الزيادة كالمهر في اذا تزوج
المرأة بأكثر من صداق مثلها يلزمه من السبي مقدار مثلها كذا
في شرح المبسوط ولو طلقها قبل الدخول وجب لها مقدار نصف مهر المثل
في ماله لان التسمية صحيحة الى مقدار مهر المثل وانما السبيل تسمية مازاد
على مقدار مهر المثل كذا في البناء وكذا لو تزوج اربع نسوة او تزوج كل يوم ^{حدا}
فطلقها كذا في التبئين والراة المجورة ان ينزله الرجل فان زوجت
المجورة نفسها من رجل كفوا يحوز نكاحها كذا في فتاوي قاضي خان
والتاتارخانية ولو ان امرأة قد بلغت مجورة عليها لافادها ^{بالمها}
تزوجت رجلا بمهر مثلها او باقل من ذلك او بأكثر ولا ولي لها
شده رفع ذلك الى القاضي فان كان الرجل لم يدخل بها وهو كفور
لها وذن تزوجها على مهر مثلها او اكثر او اقل من مهر مثلها بحيث
يتعان الناس في مثله فالنكاح جائز قالوا وما ذكر في الكتاب
قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الاخر لان المجورة ^{تزوج} في هذا
والصلحة لما لها سواء والصلحة لما لها لو تزوجت نفسها من كفور المثل
فان يتيور علي قوليها ولا يجوز علي قول محمد رحمه الله الا ان يجزى للولي

فوجب ان يكون مغلوبة في المثل ومنهم من زل ما ذكر في الكتاب قولهم
جميعا وهم الظاهر يكون هذا رجوعا عن محمد الى ما قاله ابو حنيفة وابو
ان النكاح بغير مهر جائز كذا في المحيط البرهاني هذا اذا تزوجت نفسها
بمهر مثلها ان باكثر او باقل بحيث يتغابن الناس في مثله فاما اذا تزوجت
بغيره باقل من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس في مثله من كفوفاته لا يجوز
وجبر الزوج ان يتأخر اكلها مهر مثلها وان ابي فرق القاضي بينهما
ومن اصحابنا من قال هذا قول ابو حنيفة رحمه الله لان من اصله ان المرأة
اذا حط من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه كان للاولياء حق الاعتراض
وجبر الزوج بين ان يحكم مهر مثلها ويدين ان يفرق القاضي بينهما
وعلى قولهما حطها صحيح وليس للاولياء حق الاعتراض على قولهما
ومنهم من قال لا بل هذا قولهما كذا في التانارخانية ومتي اختار الفسخ
لا يلزمه من المهر شيء قليل ولا كثير وان جاءت المرأة من جهة الزوج
لان النكاح متى فسخ قبل الدخول فانه يسقط الصداق كله سواء جاءت المرأة
من قبلها او قبل الزوج كما في خيار البويع اذا فسخ النكاح قبل الدخول
بهما فانه يسقط الصداق سواء فسخ بخيار الزوج او المرأة فكذا هذا كذا في النخبة
وان تزوجت غير كفوء على مهر مثلها كان للقاضي ان يفرق بينهما
كذا في المحيط البرهاني ولو اختلفت هذه المذاهب السلفية من زوجها
بمال جاز الخلع ونه يجب المال عليها لا في المال ولا في الثاني ثم الطلاق
ان وقع بما هو صريح في باب الطلاق كانت تطليقة رجعية بلكا الزوج جمعة

ان كان دخل بهادوان وقع بلفظ خلع يقع بائنا كذا في الفخيرة وهذا بخلاف
 الامة البالغة المصلحة اذا اختلفت من زوجها فان الطلاق يقع بائنا
 سواء وقع بلفظ الصريح او بلفظ الخلع لان العوض ان لم يجب للمحال وجب
 في الثاني لان اذا كانت المصلحة مصلحة فالجرح الحق المولي لا يفسد به امرها
 فلا يفسد تكليف فائدة العبارة صحت التزام البند لانها لا تأخذ بلفظ المولى
 فيكون هذا طلاقا وقع بعوض موجب كذا في المحيط البرهاني فان اختلفت
 ذلك باذن المولي يجب المال في الحال وان كانت بغير اذن المولي كان عليها
 المال بعد العتق والطلاق بيدل يكون بائنا كذا في فتاوى قاض خان
 واما المصلحة السقيمة فيها صارت محجوزة بمنزلة الصبي فتكون فاسدة بائنا
 ولما منع الوجوب اذا كان لفساد العبارة فانه لا تأخذ بالمال
 لاني الحال ولا في الثاني فتكون بمنزلة المجنونة كذا في الذخيرة وتخرج
 الزكوة من مال السفينة كذا في الكافي لان اخراج الزكوة واجب على السفينة
 فلا يبطل بسفه كذا في التباينة وتنفق عليه وعلى ولده وزوجته ومن
 نفقته من ذوي ارحامه من ماله كذا في التبيين لان احياء ولده
 وزوجته من حوائجه الاصلية والافتاق عليه ذوي الرحم المحرم
 واجب عليه حقا القريب والسفه لا يبطل حقوق الناس الاصلية
 ان كل ما وجب عليه بايجاب الله تعالى كالزكوة وجب على الاسلام
 او كان حقا للناس فهو المصلحة فيه سواء لانه مخاطب الاولين للقاء
 يدفع قدر الزكوة اليه ليصرفها الى مصرفها لانه لا بد من نيته لكونه
 حيا مخاطبا

الاصل فيه ان كل
 ما وجب عليه
 بايجاب الله تعالى
 كالزكوة وجب على الاسلام
 او كان حقا للناس
 فهو المصلحة
 فيه سواء لانه
 مخاطب

الا ان التام في دفع قدر الزكوة اليه ليصرفها الى مصرفها

والعبادة لا تفسد **في الابتنية** كذا في البهائية ودرجتها امين معه ليدفعها
 الى الساكنين **بموضع** امينه ليلا يصرفهم في غير مصارف الزكاة وفي النفقة
 يدفعها الى امينه ليصرفها الى **سوقها** لا **لحاجة** فيها الى ثبة لانها
 لا تملك بعبادة كذا في الكافي وكذلك ان طلب من القاضي ما لا يصل
 رتبة الذين يجبر الي نفقتهم اجاب الي ذلك لان وجوب نفقتهم عليه
 يكون شرعا لا بسبب من جهته ولكن القاضي لا يدفع المال اليه بل يدفع
 الى ذوي الارحام المحرمين لانه لا حاجة الي فعله ونيتته حتى ان من له الحق
 اذا ظهر بحس حقه من ماله كان له ان ياخذ فذلك القاضي يعينه على ذلك
 بالدفع اليه ولكن لا ينبغي للقاضي ان ياخذ بقوله في ذلك حتى تقوم البينة
 على القربة وعسى ان يقرب كذا في شرح البسوط قال ولا يصدق السفية في اقراره
 "نائب اذا كان رجلا الا في اربعة اشياء في الولد والوالد والزوجة وموالي العتاق
 فاما فيما عدا ذلك لا يصدق وان كان السفية امرأة فانها لا تصدق
 على ثلثة اشياء بالوالد والزوج وموالي العتاق ولا تصدق في الولد ^{اقراره} لانها
 تحمل **اللبس** على غيرها وفي شيء ذلك والمصلحة سواء ثم اذا صدق في شيء
 في حق هؤلاء ان يثبت غير هؤلاء بالبينة فانه يجب النفقة في ماله وان
 لم يثبت غيرهم بالبينة ولكن السفية اقر فانه لا يجب النفقة وكذلك
 لو اقر للمرأة بنفقة ما مضى لم يصدق الابينة كذا في التاثير خانية
 ولو حلف بانعه او نذر نذرا من هدي او صدقة او ظاهرا من امرائه
 لا يلزمه المال ويكفي بسينه وظهاره بالصدوم كذا في الكافي وان خنت في بينه

الرحم

لا يمتنع عليه ذلك بل عليه ان يعقل له صم ثلثة ايام متتابعات
فكذلك لو ظاهروا من امراته واعتق فانه لا يجزيه ^{نهار} في الغلام
في ثوبه فكان عليه ان يصور مشهورين متتابعين واستشهد بهذه المسئلة
الشريفة يعني في موضحه عن الظهار او عن البهين وعليه من مستغفر
يجب عليه العبد السعائبة ولا يجزى من الظهار فكذلك جذا ولو اخرج جوز
قتل رجلا خطأ كانت ^{الدية} عليه عاقلة وكذلك لو قتل رجلا بعصاه
كانت الدية عليه عاقلة معقظة ثم لا يكفر بالعتق ولكن يصور مشهورين
متتابعين وان اعتق عبدا عن كفارة وجبت السعائبة عليه للعبد ولم يجز
عن الكفارة كما في الظهار كذا في الثمان رخصية فان كان المفسد احد الثمان
ثم صار مصلحا لم يجز الا العتق بمفزة معسر اي لا يشك ان يكون مفسدا
ابتداء وقد وصلت يد الى المال قبل سقوط التكفير عنه بالصوم
فعليه التكفير بالمال قاله في شرح المبسوط وان اراد حجة الاسلام
لا يمنع منها كذا في التبئين وليس فيه خلاف كذا في البناءة لانها واجبة
باجاب الله تعالى ابتداء وليس له فيها صنع وفي القرائن هو ملحق بالمصلح
اذ لا تهمه فيه كذا في التبئين ثم لا يمنع من اداء ما نذر منه شرعا
ويعطي ما يحتاج اليه كالزنا والراحلة لان ذلك من اصول جوارحه كذا
في شرح المبسوط ولا يسلم القاضي النفقة اليه بل يسلمها الى نفقة من الحاج
ينفقها عليه في الطريق بالمعروف كيلا يبذروا ولا يرف ذكرا في التبئين
ولا يدفع اليه المحجور عليه شيء من ذلك المحجور المال مخافة ان يتلف في نفسه

ثم يقول ضاع يهضم طوي مثله كذا في شرح البسوط ولو اراد عمره واحد لم يمنع
 منها التحليل في البسوط لا يعلي له انقضاء السفر لان العمر عندنا تقطوع
 فصار لو اراد الخروج للحج تطوعا بعد ما حج بحجة الاستدام كذا في الكافي
 وعندنا اختلاف العلماء في فرضية العمرة وتعارض الاخبار في ذلك وبطلان
 ما تم بالحج والعمر لله فهذا منه اخذ بالاحتياط في امر الدين وهو من جملة الله
 له وليس من التبذير في شيء كذا في شرح البسوط وان اراد ان يقرن
 بحجة وعمره لا يمنع من ذلك كذا في التاتارخانية ولو اراد ان يسوق
 بدنة لم يمنع منه كذا في المحلى في شمل القارن يلزمه عدي ويجزيه
 فيه الشار عندنا ولكن البدنة فيه افضل وقد اختلف العلماء من السلف
 في ذلك فكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول لا يجزيه الا بقرة او جذور
 فهو حين ساق البدنة فقد قصد بد التجر من موضع الخلاف واخذ بالاحتياط
 في امر الدين و اراد ان يكون فعله اقرب الى موافقة فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليس يمكن في سوق البدنة من معنى الفساد شي كذا في شرح البسوط
 وان جني في احرامه ينظر ان كان جنائية يجوز فيه الصوم كقتل الصيد
 والحلق عن اذى ونحو ذلك لا يمكن من التكفير بالمال بل يكف بالصوم
 وان كان جنائية لا يجزي فيه الصوم كالخلق من غير ضرورة والطيب
 وتراخي الواجبات فانه يلزمه اليد ولكن لا يمكن من التكفير في الحال
 بل يؤخر الى ان يصير معصيا بمنزلة الفقير الذي لا يجدا ما الا والعبد
 الماذون له في الاحرام كذا في التبئين وكذلك لو جامع امرأته بعد ما وقف

بعرفة فغلبت بنت بنته اي ان يصير مصلحا وان جاءها قبل الزيف
بعرفة لم يمنع نفقة المصنف في احرامه الى ان لا ^{يخرج الزوج} ذلك
لتحمل من الاحرام ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء لا تنزل
لاز عليه شرعا ويمنع من الكفارة لان وجوب ذلك بسبب من وجب
في هذا السبب من الفساد ما لا يخفى والعمر في هذا كالحج الا يرى ان المرأة
يسبها ان يحج غير حجة الاسلام الا باذن زوجها فاذا خرجت لحج الا
تم جوعت في احرامها مطاوعة او مكرهة مضت في الحج الفاسدة
ولم يمنع من العود للقضاء مع المحرم فانها اذا كانت لا تمنع حق الزوج
لم يمنع المحرم من ذلك ايضا لاجل المحرم ولو ان هذا المحرم عليه قضى
حجة الاسلام الاطواف الزيارة ثم رجع الى اهل ولده يطوف طواف ^{الصدر}
فان يطلق له نفقة الرجوع للطواف اذ هي من اصول حوائج ^{الصدر} لان
صالح اليه للتخلل ولكن يا امر الذي يلي النفقة عليه ان لا يستغنى عنه
راجعا حتى يحضره ويطوف بالبيت وان طاف جنباً ثم رجع الى اهل
له يطلق له نفقة الرجوع للطواف ولكن عليه بدنة لطواف الزيارة
وشاة لطواف الصدر يرد بهما اذ اصله وان احصر في حجة الاسلام
فانه ينبغي للذي اعطى نفقته ان يعث يهدي فيتحمل به لما بيننا
ان التحمل بالهدي من اصول حوائج وماله معه لذلك كذا في شرح السبيل
ولو احرم حجة تطوعا او بعرة تطوعا فان الفلح يعطيه النفقة
مقدرا ما يكفيه كذا في فتاوى قاضي خان وفي قضائها نفقة السفر

ولكن يجعل له من النفقة ما يكفيه في منزله لان الحق لذلك اذا اقام في منزله
ولم يخرج من الحيض ذلك بسبب احرامه ولا يزدله على ذلك ما يحتاج
اليه في السفر من زيادة النفقة والراحلة ثم يقال له ان ثبت فاخرج
ما ثبأتان لم يقدر على اخراج ما شئت او مكنت حراما وطال به ذلك
حتى دخله من احرامه ضرورة يخاف عليه من ذلك مرضا او غيره
فلاباس اذا جاءت الضرورة ان ينفق عليه من ماله حتى يقضي احرامه
ويرجع وكذلك لو اخصرني احرام التطوع لم يبعث الهدى عنه
الا ان يشاء ان يبعث بهدي من نفقته وان شاء ذلك لا يمنع فان لم يكن
في نفقته ما يقدر على ان يبعث ذلك منه تركه على حاله حتى ياتي الضرورة
التي وصفت لك ثم يبعث بهدي من ماله يحل به وانما ينظر في هذا
الى ما يصلحه ويصلح ماله كذا في شرح المبسوط ولو اوصي بوصية ان كانت
بوصايا اهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحق والساكنين او شي من ابواب
التي يتقرب بها الى الله تعالى يجوز استحسانا وينفذ من ثلث ماله وان كانت
مخالفة بوصايا اهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها كذا في فتاوى قاضخان
ثم العلماء رحمهم الله اختلفوا في وصية الذي لم يبلغ فاجل المدينة
رحمهم الله يجوزون من وصايا ما وافق الحق وبه اخذ الشافعي رحمه الله
عليه ما نبينه في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى وقد جاءت فيه الاثبات
حتى روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنهما اجاز وصية غلام بفاع
وفي رواية يافع وهو المراهق وان شريحا الله سيئل عن وصية غلام

فوقه
استاذ في فتاوى قاضخان
ابن الساجد والادب
الفاضل والعبود
المتقرب الى الله

لم يبلغ فقال ان احباب الوصية فهو جائز وهكذا نقل عن الشعبي رحمه الله
فقال هذا الذي بلغ وصار مخاطبا بالاحكام اقوي من حال الذي لم يبلغ
فاختلف العلماء رحمهم الله في وصية الذي لم يبلغ يكون اتفاقا
منهم في وصية السفية انه اذا وافق الحق وجب تنفيذ كذا في شرح المصنف
وفي المنتقى اذا دفع الوصي الى الوارث ماله حين ادرك وهو فاسد من حجر
كان دونه جائزا وهو بري عن الضمان كذا في التاثير خانية ثم لما حصل
ان السفية لا يجعل كالهزل في جميع التصرفات ولا كالصبي ولا كالمرص
ولكن المجرب لمعني النظر له فالعبر فيه توفير النظر عليه ومحسبه
يلحق ببعض هذه الاصول في كل حادثة كذا في شرح المصنف واما الحجر
بسبب الفسق فعندنا لا يحجر علي الفاسق اذا كان مصلحا لما له
والفسق الاصلي والطاري سواء رآه حال الشافعي رحمه الله يحجر عليه
حما في السفية كذا في الكافي اما عندنا فظاهر واما عندنا فان كان مصلحا
لله لقوله تعالى فان استم منهم رشدا وقد آتس منه نوع رشدا
وهو اصلاح المال فيتناول النص ولان الحجر للفساد في المال لا في الدين
الايردي انه لا يحجر علي الذمي والكفر اعظم من الفسق كذا في الاختيار
واما الحجر بسبب الغفلة وهو ان لا يكون مفسدا ولكنه سليم القلب
لا يهتدي الى التصرفات الرابحة ويفتن في التجارات ولا يصبر عنها
فان القاضي يحجر علي هذا المعقل عندهما وهو قول الشافعي رحمه الله
السفيه في اتلاف المال فيجوز له ان يبيع ثمنه كذا في الكافي ولو ان صبيا محجورا

استقرض ما لا يعطي صدق المرأة، صح استقرض منه فان لم يعطي المرأة وصر في
في بعض حوائجها لا يواخذ به لا في الحال ولا بعد البلوغ كذا في فتاوى شيخنا
والعهد المجور اذا استقرض ما لا يستهلكه لا يواخذ به في الحال ويواخذ
بعمد العلق كذا في التاثير خا رنية ولو اودع انسان عبداً مجوراً فاقتر المجور
انه استهلكه لا يصدق ولو صار مصلحاً بعد ذلك يسأل عما اقرب فان
قال ما اقررت به كان حقاً يواخذ به في الحال وان قال ما اقررت به كان باطلاً
لا يواخذ به كالعبد المجور اذا اقرب استهلك مال انسان فانه لا يواخذ به في الحال
فان اذن له مولاه في التجارة بعد ذلك يسأل عما اقرب قال ما اقررت به
كان حقاً يواخذ به في الحال وان قال كان باطلاً لا يواخذ به كذا في فتاوى شيخنا
فاما اذا بلغ الصبي ما يبلغ مصلحاً حافظاً لماله الا انه فاسق لا تقبل زهارة
ويبيع المال اليه ولا يتجنع منه عند علمائنا كذا في المحيط البرهاني
ولو ان المجور عليه بسبب السفة او دعه رجل ما لا فاقترانه استهلكه
لم يصدق علي ذلك كذا في التاثير خا رنية فان صلح بعد ذلك سئل
عن اقراره فان اقرانه استهلكه في حال فساد لم يضمن ثبناً في قياس
قول ابي حنيفة رحمه الله لو كان يري المجرع علي السفينة وهو قول محمد وعلي قول
ابي يوسف رحمه الله بضمن وان اقرانه استهلكه في حال صلاحه ضمن ذلك
كذا في المحيط البرهاني واستقرض ما لا فانفق عليه نفسه بنفقة مثله
ولم يكن القاضيه انتق عليه في تلك الدية اجاز ذلك له ودية من ماله
لا يضمن فساد فيها ضعه وان كان انفق ماله او حسب القاضي المقرض

من ذلك مثل نفقة المجبور عليه في تلك المدة وقضاؤه من ماله وبطل الزيادة
عليه ذلك كذا في شرح المبسوط وله أن رجلا أودع هذا السفينة مالا واستهلكه
بمحض من الشهود لا يضمن لاني الحال ولا بعد ما صار مصلحا له
في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لو كان يرى المجور وهو قول محمد رحمه الله
فيه ندابي يوسف رحمه الله يضمن وكان الجواب فيه كالجواب في الصبي المجور
اذا استهلك ما كان ودعيه عند محض من الشهود وانه لا يضمن عندنا
وضمن عند ابي يوسف رحمه الله كذا في المحيط البرهاني واذا أودع المجور عليه
عند ما أوجارية فقتله خطأ كانت قيمته على عاقلته كذا في شرح المبسوط
عند محمد جميعا كذا في التائرا خانية وأصله في الصبي اذا أودع فلما أوجار
فقتله ذكره في شرح المبسوط وكذلك لو طعم به الفلأما والجارية
بمحض من الشهود فانه يلزمه ذلك في ماله عندهم جميعا لان الصبي
المجور راس هذا الزممه ذلك في ماله فالسفيه أولى كذا في المحيط البرهاني
فان أقر المجور بذلك أقراره يلزمه ما دام مجورا عليه فادأصل
فسيئل عما كان اقربه فان اقربه في حال صلاحه اخذت منه القيمة
من ماله في ثلث سنين من يوم يقضي عليه كذا في شرح المبسوط
ولو ان المجور عليه أقر انه اخذ مال رجل بغير اذنه فاستهلكه وصدق
ربه المال وودعه الي القاضي فان القاضي لا يصدق المجور عليه بذلك
فادأصل بعد ذلك لا يواخذ بما اقربه الا انه يسأل عن اقراره بعد
ما صار مصلحا ان البقاء وهو الاستهلاك كأن حقا وباطلا

عائنه حقا وباطلا فان اقر ان ما اقتربه من الاستهلاك كان حقا يؤخذ به
وربما اقتربه ريبا في ماله وان قال لم يكن المقر به ثابتا وكان
مبطلا في ذلك فانه لا يؤخذ به ويجب ان يكون الجواب في الصبي

بورائه اذا اقر انه استهلك مال ائنه بغير اذنه في حالة الصبي ثم بلغ فقال
المقر به كان حقا يؤخذ بذلك وبمثله لو قال لم يكن حقا فانه
لا يؤخذ به فان قال رب المال كنت محقا في اقرارك وقال المجور عليه
بل كنت مبطلا في الاقرار قال لقول قول المجور عليه وعلي رب المال
البينة انه استهلكه في حالة البقرة فرق بين هذا وبين ما اذا قال
بعد ما صلح اقرضتني الف درهم في حالة الحجر او اودعني واستهلك

ذلك ولا ضمان علي وقال صاحب المال لا بل اودعني حاله الصلاح
والرشد فالسزل قول رب المال الا ان يقوم للمجور بينة على ذلك
والجواب في هذا وفي الصبي المجور كذلك اذا اقر انه كان مبطلا
في اقراره وادعي صاحب المال انه كان محقا قال لقول قوله كذا في النار خا
وبمثله لو قال بعد الكبر اقرضتني وانا صبي مجور او اودعني واستهلك
ذلك وقال صاحب المال بل اودعني او اقرضتني وانت ما دون
الربا الخ كان القول قول رب المال وعلي الصبي البينة على ما ادعاه
كذا في السبيط البرهاني ولدان رجلا اقرض مجورا او اودع منه شيئا
فقال لصاحب المال كنت اقرضت منه في حال فسادني فانفقها

او قال او دعتني في حال فسائي فانفقتهما وقال صاحب المال في حال صلاحك
 كان القول قول صاحب المال ويضمن المجور فان قال صاحب المال
 بل اقرضتك في فسادك فاستهلكته في صلاحك وقال المجور اقرضتني
 في فسادي فانفقتهما في فسادي كان القول قول المجور فان اقام صامدا
 البينة انه اقرضته في فسادك ولكن استهلك في صلاحك قبلت بينة كذا
 في فتاوي قاضي خان ان كان المال قائما في يده بعد ما صلح كذا في الجواب
 في **الكتاب الثاني في معرفة البلوغ** في معرفة حد البلوغ ولما ذكر ان الصغر
 من سبب المجور لا بد من بيان انتهاء به وهذا الفصل لبيان ذلك كذا في الفتاوى
 بلغ الكتاب بلوغا واصل اليه اثنان عشر سنة والغللام اذرت كذا في الفتاوى
 البلوغ في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء حد الصغر كذا في البناء
 وبلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال او الاثزال او بلوغ ثمان عشرة سنة
 والجارية بالاحتلام او الحيض او الحبل او بلوغ سبع عشرة سنة كذا
 في المختار وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال في اذات الغلام والجارية
 خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وهو
 قول اشافعي رحمه الله ايضا وعليه الفتوى كذا في البناء في **الكتاب**
 حد البلوغ بعد تسع اشهر والجواري بعد تسع اشهر من **الكتاب** هذا
 بيان نهايته بدءا وغيما اما به ايت بلوغ الغلام يكون باثني عشر سنة
 وبلوغ الجارية تسع سنة اجماعا حتى لو اقر الغلام بالبلوغ

واحمد صح
 من المنظومة
 حد البلوغ بعد تسع
 اشهر والجواري
 بعد تسع اشهر

يقبل قوله واقرار الجارية به يقبل بعد ان يكون تسع سنين بالاجماع كذا في السدادية
ولا يحكم بالبلوغ وان ادعى وهو ما دون ثنتي عشرة سنة في الغلام وتسع سنين
في الجارية كذا في الترجيع قاله في المعدن فان اخبر به ولم يكن بهما الظاهر
بين قولهما كما قبل قول المرأة في الحيض واذا قبلنا قولهما في ذلك صارت
احكامهما احكام البالغين وفي من المسألة اختلاف رواية والصحيح ملائمة
كذا في شرح القدوري من الشافعية وعن ابي يوسف رحمه الله انه يفتي برباط العانة
واما نود التدبين فلا عبرة به في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحكم ببلوغها
اذا نهدت كذا في السدادية وان حاضت الجارية او احتلم الغلام او تاخر
ذلك فاستكمل الغلام تسع عشرة سنة والجارية سبع عشرة سنة واولئكما
الرشد واختبروا بالحفظ لا مراهما والصلاح فدينهما دفعت اليه بالموالها
طن كانا غيب مستانين لم يدفع اليهما منه شيء وقال ابو يوسف ومحمد
مثل ذلك الا اذا تاخر الاحتلام والحيض فالبلوغ بالسن وانته
عليه قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله خمس عشرة سنة في الغلام
والجارية وعليه قول ابي حنيفة رحمه الله اختلفت الروايات فعلى رواية
كتاب الوكالة البلوغ في الغلام ان يستكمل تسع عشرة سنة وفي الجارية
ان تستكمل سبع عشرة سنة وعليه رواية كتاب الطلاق البلوغ في الغلام
ان يستكمل ثمان عشرة سنة ويطعن في التاسع عشر وفي الجارية ان تطعن
في السابع عشرة سنة فاذا حكم بالبلوغ عند ادراك هذا السن او بالحيض

والاحتياط كان رشداً مستحباً لموضع اليه المال وان لم يكن بهذه الصفة بل
كان مقصداً لتوضيحه وللتأضي ان يمنع المال عنه بالاجماع كذا في البيهقي
واذا راعى العظام اول الجوارب الحلو واشكل امره في البلوغ فقال قد بلغت
فالقول قوله واحكامها احكام البالغين كذا في الكافي اذا جاع امراته بعد
ما يبلغ مبلغاً يتصور منه الاحمال فباعت بولد فان ثبتت شبهه وبحكم
ببلوغه ضرره نبوت نسب الولد منه كذا في التآثر خانية ~~ابن سنان~~
في الجرب سبب الدين اخذ عن جده السقيه لان هذا الجرب موقوف على طلب الغناء
فبكون فيه وصف زائد على المشاركة في اصل الجرب فصار كالمركب
فما خرفه المالك كذا في التبتاية فالجرب سبب الدين ان يركب الرجل
دبون تستغرق امواله او تزيد على امواله فطلب الغرماء نزلة
ان يحجر عليه حتى لا يهب ماله ولا يتصدق به ولا يتوب لغريم آخر
فالقاضي يحجر عليه عند ما يعمل حجراً حتى لا تصح هبته ولا صدقته
بعد ذلك ولا يصح اقراضه لغريم آخر في حق الغرماء الاول وسد باب
لا يحجر عليه ولا عمل حجراً حتى تصح منه هذه التصرفات وروي ابن عطاء
في نوادر عن محمد بن ابي يوسف في هذا القول ابجنيفة الا ان الشهور
من قوله ما ذكرنا كذا في المحيط البرهاني وان كان له مال لم يتصرف
فيه الحائز لا في تجارة لا عن مراض فتكون باطلا كذا في الهداية
العروض والعمارة فيه سواء كذا في الكافي ولكن يجنبه ابداً حتى يبيعه

في دينه ايضا لحق الغرماء ودفعوا الظلمه كذا في الهداية وقالوا اذا طلب غرماء النفس
 الجبر عليه جبر عليه القاضي وباع ماله ان امتنع من بيعه وقسم ثمنه
 بين غرمائه بالخصص ومنعه من تصرف بغيره بالغرماء كالاقرار
 وبيعه بما قبل من قبضته كذا في التبيين اما البيع بشئ المثل فلا يبطل
 حتى الغرماء فلا يمنع عنه لان الشئ من حقهم كذا في الكافي والاصل
 ان من امتنع عن اجفاء حق مستحق عليه وهو ما يجري فيه النيابة
 بسبب القاضي فيه منابه كالذي اذا اسلم عبدا فابي ان يبيعه باعه
 القاضي عليه لهذا والعين بعد مضي المدة اذا لم يبي ان يغار فماتت بالقبضه
 منابه في التفريق بينهما وهذا بخلاف المديون اذا كان معصيا فلا يقاضى
 لا يواجره لم يقضى دينه من اجرتة وكذلك لا يبيع ما عليه من نسيئة
 لان ذلك غير مستحق عليه بدليل انه لا يجسه لاجله وكذلك الدين
 وجب على امرائه فان القاضي لا يزوجها لم يقضى الدين من مصلحتها
 كذا في شرح المبسوط فنسنا نحن من قال مسلة الحجر بسبب الدين بناء
 على مسلة القضاء بالافلاس او لا نعم الحجر بناء عليه حتى لو حجر ابتداء
 من غير ان يقضى عليه بالافلاس لا يصح حجر بدخلان والافلاس
 عند ما يتحقق في حالة الحيوة فيمكن للقاضي القضاء بالافلاس او لا
 وبالحجر بناء عليه وعند ايجيفة رحمه الله بالافلاس في حالة الحيوة
 لا يتحقق فلا يمكن القضاء بالافلاس او لا وبالحجر بناء عليه فمسلة الحجر
 بناء على مسلة القضاء بالافلاس من هذا

في ذلك ان من شرط جبر الجبر على الدين القضاء بالافلاس

سئل تبتداء فعليه قول هؤلاء المانع من المحر عند بجنيفة رحمه الله كون المحر متفهما كذا في
بالمحرور لا يعلق له بالقبضاء بالافلاس وهذا مسلة ذات شعب كذا في الذخيرة والجملة
فجعلها جوار بيع مال المديون عليه فعند بجنيفة رحمه الله لا يجوز له ان يبيع
بيع مال المديون عليه الا برضاؤه وعندهما يجوز وهذا في المديون المحاضر عندهما
بالاختلاف بين المشايخ رحمهم الله وفي المديون الغايب اختلاف المشايخ رحمهم الله
عليه قوه ما بينت لهم قالوا لا يجوز بيع القاضي عليه كذا في الذخيرة ومن جملة ذلك ان
اذا غاب الزوج وطلبت المرأة من القاضي ان يبيع ماله في نفقتها فالقاضي
لا يبيع عند بجنيفة رحمه الله وكذلك عندهما عليه قول بعض المشايخ وان كان
ماله ائتم شيئا يخاف عليه الفساد يبيع بالاجماع وكذلك المحر كان
للمغايب مبد وهذا في القاضي ان تستغرق قيمته نفقته فالقاضي
يبيعه بالاجماع كذا في التائا ركانية ويصح هذا المحر عندهما وان كان
المحرور المديون غائبا ولكن بشرط علم المحرور عليه بعمل المحر حتى ان
كل تصرف باشره بعد المحر قبل العلم به يكون صحيحا عندهما وهرية المحر
على العبد الماذون من حيث انه لا يعمل بدون علم السيد وكذلك
يصح هذا المحر قبل الحبس وبعده واذا صح المحر بسبب الدين عندهم صار
حال هذا المحر كحال مريض عليه ديون الصحة وكل تصرف يوجب
الي ابطال حق غريمائه فالمحرور يورث فيه وذلك كالحبة والصدقة
وما اشبهه كما في تصرفات المريض في حق غريماء الصحة وكما في تصرفات
الراهن في الرهن كذا في الذخيرة واما البيع فلا يخلو له ان يكون

بمثل القيمة او بالغبن فان كان بمثل القيمة جاز من هذا المحجور وان باع بالغبن
لا يصح منه سواء كان الغبن يسيرا او فاه يستأ واذا لم يصح الغبن بخير المشترى
بين ازالة الغبن وبين الفسخ كما في بيع المريض مرض الموت فان باع ماله
من الغريم وجعل الدين بالثمن قصدا صان كان الغريم ولا حرج
جاز ذلك وان كان الغريم اثنين فبيع ماله من احدهما بمثل ثمن
يصح له الرباع من اجبته بمثل قيمته ولكن المخاصة لا تصح وكذا الوقفي
دين بعض الغرماء لا يملك كالمريض مرض الموت كذا في التاثير خانية
ثم اذا جرح عذبه القلبي بسبب الدين يشهد انه قد جرح عليه في ماله
والشهادة ليس بشرط لصحة الحجر وانما احتيج اليه لانه متعلق بهذا الحجر
احكامه وربما يقع التجاحد فيه فيحتاج الى اثباته فيشهد ليقع الامن
من التجاحد ويبين سبب الحجر فيقول حجرت عليه بسبب الدين الذي
لفلان بن فلان عليه لان الحجر عاي قول من يراه جائزا يختلف اسبابه
وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لان الحجر بسبب السفه نعم الاموال
كلها والحجر بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال فاما ما يحدث له
من المال بالكدب او غيره فلا يؤثر بالحرف فيه وينفذ تصرفه في ذلك في الذخيرة
وانما احتيج الى تسمية صاحب الدين الذي لاجله حجر لان الحجر يرتفع
بابل وارب الدين المحجور وبوصول الدين . يحتاج الى معرفته

حيث ان اذ البرم رجل المحجور او وقع المحجور المال الي رجل فالقاضي يعرف ان بذل للمحجور
محل او وقع المحجور لم ينفذ كذا في اذ بخيرة وفي الخانية رجل عليه دين ثبت
بافترار او ببينة قامت عليه عند القاضي فغاب المطلوب قبل الحكم
وامتنع عن الحضور قال ابو يوسف يذهب القاضي عنه وكيدلا ويحكم عليه
بالمال اذ اسال الخصم ذلك وان اسال الخصم ان يحجر عليه عند ايجيفه وشهد جميعا
لا يحكم ولا يحجر حتي يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عليه عند محرم الله
لاننا نحجر بعد الحكم لا قبله كذا في التانار خانية فان كان دينه دراهم
وماله دراهم قدم والقاضي بغير امر اجماعا وان كان دينه دراهم
وماله دنانير او بعكسه باعها القاضي في دينه استحسانا عند ايجيفه رحمه الله
والقياس ان ليس للقاضي ان يباشر هذه المصارف كذا في الكاني وقال
يبدأ في البيع بالنقود ثم بالعروض ثم بالعقار كذا في شرح ابي العكارم
يبدأ باليسر فاليسر لما فيه من المصارعة الي قضاء الدين مع مراعاة
جانب المديون ذكره في الهداية وهو الصحيح كذا في الصغدي قاله في المعتمد
وعليه الفتوى كذا في خزائن الفقيه وفي السنن اني اذا كان المديون ديناً
ودينه دنانير اعلى العكس لاوله عروض وعقار وهو لا يبيع واحدا
منها ليتخذه دينه فبعد ما يسهل الامانة في يقضي دينه ولكن يبدأ في هذه الاشياء
بيعه بالنقود ثم بالعروض

من ادب القاضي من الذخيرة فقال فعلى قريباي يوسف ومحمد رحمهما الله القاضي
يبيع مال المديون بدينه ولكن يبدأ بدنانيره اذا كان الدين دراهم
فان فضل الدين عن ذلك يبيع العروضا اولادون العقار فان لم يمتد
بدينه يبيع العقار ولما يدون ذلك فلا يبيعه وهذا الذي ذكر
احدى الروايتين عنهما وقال بعضهم على قولها يبدأ القاضي ببيع ما
عليه الطوي والتلف من عروضه ثم يبيع ما لا يخشى عليه الطوي
والتلف ثم يبيع العقار ثم قال اذا كان للمديون ثياب يلبسها
ويمكنه ان يجتري بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضي الدين ببعضها
ويشتري بباقي ثوبه يلبسه وعلى هذا القياس ان كان له مسكن ويمكنه
ان يجتري بمادون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء
ويشتري بالباقي مسكنه ليبقى فيه ومن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج
اليه في الحال حتى انه يبيع اللبد في الصيف والنطع في الشتاء واذاباع
القاضي عندهما مال المديون لقضاء ديونه او امرامينه بالبيع فان العهدة
على المطلوب لا على القاضي وامينه والعهدة هي ان المبيع لو استحق فاسته
يرجع بالثمن على المطلوب لا على القاضي وامينه كذا في التائا ركانية
ولو كان له كانون من حديد يباع ويتخذ من الطير من شريح انه
باع عامة الحبوس وعن ابي يوسف هكذا كذا في المسئلة وفي الحائنية
واذا اراد ان يبيع ماله عند بعض العلماء يبيع عهدة ما فوق الا ان يتركه

يترك له دستان الثياب ويبيع ما سوى ذلك وقال شمس الائمة السرخسي يترك
دستين من الثياب كذا في التائلا خانية قال هشام في نوادر سالت محمد بن
ركبة دين فاخيتي ويتخوف ان يلجى ماله قال ان كان الغرماء قد اثبتوا
ديونهم عندي فحجرت عليه وان لم يكونوا اثبتوا ديونهم لم احجر عليه وان كان
قد تغيب فباع عليه فاني اجزيت به وقال محمد اما ان افلا ابيع عليه رسالة
عن قال لغير بيع من هذا المحجور متاعا وان انا ضامن لثمنه فباعه متاعا
قال محمد رحمه الله ملحال المتاع قلت وقبضه المحجور واستهلكه قال
لا يضمن الضمين شيئا وان قال ما بايعته من درهم الى ما ثمة فانا ضامن
له فباع ثوبايست او بي خمسين بمائة وقبضه واستهلكه قال يضمن
قيمة الثوب كذا في المحيط البرهاني فان اقر في حال الحجر باقرار
لزمه ذلك بعد قضاء الديون عندهما كذا في الكافي بخلاف ما اذا
استهلك المحجور عليه قبل قضاء الدين مال انسان حيث يصير المثلغ
عليه اسوة للغرماء بلا خلاف كذا في البناء فيشاركهم لا تنفاه التهمة
كذا في التبيين ولو كان سبب وجوب الدين ثابتا عند القاضي بعلمه
او بشهادة الشهود بان شهد واعلى الاستقراض او الشراء بمثل القيمة
شارك هؤلاء الغرماء غريمه الذي له الدين قبل الحجر صار كالمرضي
اذا اشترى او اقر مرضى بمعاينة الشهود كذا في المحيط البرهاني ولو استفا
مالا آخر بعد الحجر نفذ فورة فيه لان حقهم لم يتعلق به بعد

من الحجر كذا في المدينة وفي الخانية ولو حجر الفخية على رجل اقوم لهم ديون
مختلفة فنقض المحجورين بعضهم شارك الباقون فيما قبض فلم له حصته
ويدفع ما زاد على حصته الى غيره من الغرماء كذا في التناثر خانية ولو اوقعه
بعد او قصاص صح اقراره وكذا لو اعتق او دبر صرح اعتاقه وقد بصر والحاصل ان كل
ما يستوي فيه الجحد والمهرل سيفذ من المحجور ما لا سيفذ من الهازل لا سيفذ
من المحجور لا باذن القاضية كذا في فتاوي قاضيخان ولو استهلك مال اسنان
بمعائنة الشهود لزمه ضمان ذلك ومن له الضمان تحاص الغريم الذي
حجر لاجله فيما كان في يده كذا في التناثر خانية ولو اشترى المحجور جارية
بمعائنة الشهود باكثر من قيمتها فان باع الجارية تحاص الغريم الذي حجر لاجله
بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها ياخذ من المال الذي يحدث بعد الحجر
كذا في فتاوي قاضيخان ولو باع المحجور من عقاره او عروضه من الغريم
الذي حجر لاجله لبصير الثمن فضا صا بد يسه جازييه هذا اذا كان الغريم
واحدا فان كان اثنين وحجر لدهما فباع الغريم من احداهما شيئا بمثل القيمة
بجاز البيع كما لو باع من اجنبية واذا جاز البيع بمثل القيمة لا بصير كل الثمن فصاعدا
بدن هذا الشاري ولكن الثمن يكون بين الغرماء بالخصص كذا في التناثر خانية
ومنع هذا المحجور من التبعات كذا في فتاوي قاضيخان ويترتب رعايته فيما
سحبناه من الاول كذا في التناثر خانية ولو تزوج المحجور بمولي صح نكاحه
فان زاد على مهر مثلها بمقدار مهر المثل يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله

تحتاج للمفسر في ذلك وما زاد علي مهر النفل لا يظهر في ان ريس الذي حجرا لاجله
ويظهر في المال الذي حدث له بعد كذا في فتاوي قاضي خان وينفق علي الدين
ويصل زوجته وولد الصغار وذوي ارحامه من ماله عند ما كذا في الكافي
فان لم يعرف للمفسر مال وطلب غراما فوجبه وهو يقول لامال الحبيب
الحاكم في كل دين التزمه بدلائل مال حصل في يده كمن البيع ويد الفرض وفي كل دين
التزمه بعقد كالمهر والكفالة ونحو ذلك من الفصل بوجوده في ادب القاضيه
كذا في الهداية وان اقام البينة انه لامال له خفي سبيله لوجوب النظره
الي اليسرة بالنقض كذا في الكافي وان وجد ذوا عسار اي فقره الواجب نظره
اي انتظر الي وقت اليسار والبينة علي الاعسار بعد المجلس تقبل بالاتفاق فيطلقه
القاضي بعد ذلك واما اذا قامت بعد المجلس ففيه روايتان في احديهما
تقبل وبه كان يعني الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وفي الاخرى لا تقبل
ماله محبس وعليه عامة المشايخ واليه ذهب شمس الائمة السرخسي في شرح
ادب القاضيه وهو الاصح كذا في البنابة واذ احبسه الحاكم شهرين او ثلثة اشهر
يسال عن حاله فان لم ينكشف له مال خفي سبيله كذا في شروح القندوري
وبينة اليسار مقدمة علي بينة الاعسار لانها مثبتة الاصل والاعسار كذا في الاختيار
ولو مرض يمس يبق في انه ان كان له خادم يقوم به وان لم يكن اخبر به الحاكم
كذلك في هذه وفيه لا يمكن فيه الاحتلف من الاشتغال بحرفته في الصحيح ليفجر بلب
فيقضي دينه بخلاف ما لو كانت له امة وفيه موضع يمكنه وطبها حديث

كذا في الكافي
عن ابن سينا
رحم الله
في هذه الصادرة

في هذه الصادرة
في هذه الصادرة

لا يمنع منه البتة ^{أما} أحد الشكوتين فيقاس على الأخرى كذا في الكافي وعنه أبو بصير
لا يخرج في هذه الصورة ^{أيضا} لأن هذا لو كان لمكان موجب للمرض وإنه
في الحبس وغيره سواء وفي الواقعات المحبوس في السجن إذا مرض وليس له أحد
بما هذا أخرج من السجن بكفيل ^{لا يجوز} كذلك يخاف عليه الثامن
والسجون الحبس لا التلطف وفي الخلاصة هذا إذا كان الغالب عليه الهلاك
والفتوي على قول محمد وإنما يطلقه بكفيل فإن لم يجد الكفيل لا يطلقه
فإن كفيل رجل وأطلقه فحضر الخصم ليست بشرط كذا في البناءة
وأما شيء عام النفس أو لعماله فهو جائز كذا في الثاثة رخصة
المحبوس بالدين إذا كان يسرف في اتخاذ الطعام يمنع الغاضي غرا ^{أيضا}
ويقداره الكفاف والمعدون وكذلك في الثياب يقتصد فيها ويأمر
بالوسط ولا يضيق عليه في ما كوله وشروبه وملبوسه ذكره في فتاوي ^{ضخان}
وفي الخلاصة لا يضرب المديون ولا ينزل ولا يقيد ولا يخوف ولا يقام
بين يدي صاحب الحق أهانة ولا يواجر وفي المنقي يقيد المديون إذا خيف ^{القر}
ولا يخرج المديون الجمعة ولا عيد ولا حج ولا صلوة الجنازة ولا عيادة المريض
ويحس في موضعه وحش لا بسيط له فرش ولا يدخل عليه أحد يستأثر به
ذكره الإمام السرخسي كذا في البناءة وإذا أزوج امرأة في الحبس وزاد على مهرها
جاز النكاح من أصول حواشيته وحاجته تقدم على حق العرماء فصارت كالماكول
والشروب ولهذا صح من المريض في مقدار ما من المثل وحاصت سائر الغرماء

وأما الزيادة فليعلم من المثل واجب بالتزامه وتسميته وفيه ما لا ينفع القوم ما
قلتم رجع في حقهم كذا في التنازل خائفة ولا يحول بينه وبين غرضه بعد
خروجه من الحبس بل لهم ان يلزموا الله عليه السلام لصاحب الحق ^{للسان}
كذا في الكافي هذا لعل الحق يلزمونه والحديث رواه الدارقطني في نسخة
عن محمد بن ابي علي الصفار حدثنا عباس بن محمد حدثنا ابو جعفر محمد بن
نور بن يزيد عن مكحول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صاحب
اليدين واللسان واخراج البحاري في الاستقراض وسلم في البيع عن ابي سلمة
عن ابي هريرة قال قال ابي النبي صلى الله عليه وسلم رجل يتقاضاه فاعطاه له
فهم به اجابته فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا اراد باليد اللازمة
واللسان المتقاضيه وليس المراد باليد ان يطاول عليه بين ولا باللسان
ان يؤذيه بالكلام الفاحش كذا في البداية ولا يمنعونه من التصرف والسفر
حالة الملازمة ولا يجسونه في مكاتب لان حبس بل يدور موحث متساء
ويدور معه كذا في التبيين وقال القاضي في تهذيب اداب القاضي
قال ابن كاس في ادب القاضي قال ابو يوسف ومحمد اذا صح انه معسر فلا سبل
الي لازمه وعلي قول اسمعيل بن حماد ليس للعدوي ان يلزمه ولكن ياخذ كفيلا
ذكره شمس الائمة في شرح ادب القاضي للخصاف كذا في البداية وياخذونه
فضل كسبه يقترونه بينهم بالخصص ذكره في الاختيار هذا اذا اخذوا افضل
بغير اختياره او اخذوا القاضي وتسميه بينهم بدون اختياره واما الذين

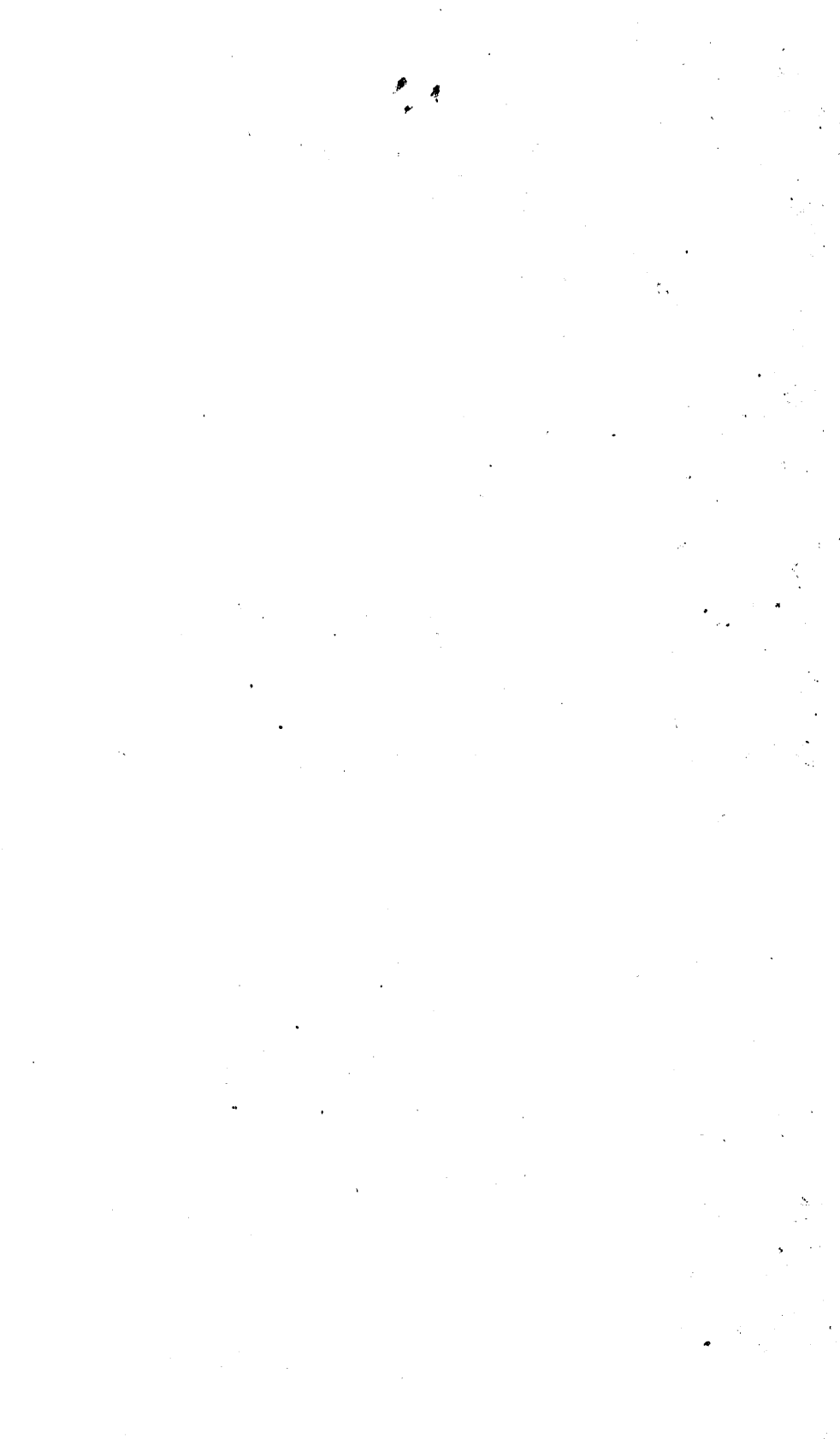
فمن حال صحته لا آتاه الغرماء على غير مقتضى الدين باختياره فله ذلك نص
على ذلك في تناوي النسي فقال رجل عليه الف درهم ثلثة نفر لواحد منهم
خمسمائة ولاخر منهم ثلثمائة ولاخر منهم مائتان وماله خمسمائة واجتمع الغرماء
فحبسوه بديونهم في مجلس القضاء كيف يقسم امر الدينهم قال اذا كان الديون
حاضرا فانه يقضى ديونه بنفسه وله ان يقدم البعض على البعض في القضاء
وبئر البعض على البعض لانه يتصرف في خالص ملكه لم يتعلق به حق احد
فيتصرف فيه على حسب خشيته وان كان الديون غائبا والديون ثابتة
عند الثاني يقسم المال بين الغرماء بالحصص اذ ليس للقاضي ولاية تقديم
بعضهم على بعض كذا في البناية لا استواء حقوقهم في القرض قاله في الهداية
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذا نلسه القاضي حال بينه وبين الغرماء
الا ان يتموا البينة انه قد حصل له مال وهذا بناء على صحة القضاء بالافلاس
فيجوز عند ما يستحق الانتظار وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يصح لان الافلاس
يتمتع فان المال عاد وراح ولان الشهادة شهادة على العدم حقيقة فلا تقبل
ولان الشهود لا يتحققون باطن احوال الناس وامورهم فربما له مال لا يطع عليه
احد قد احضروا من الطلبة والمصوص وهو يظهر الفقر والعسرة كذا في الاثر
وفي خلاصة التناوي فان اقام الديون البينة على الافلاس فاقام النظر البينة
البينة على اليسار فبينة الطالب اولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به
اليسار في بينة الافلاس لا يشتط حصة الدعي وينبغي ان يقول الشهود

انه فقير لا تعلم له مالا ولا عزة وخصا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر
وعن الشيخ القاسم الصغار ينبغي ان يقول الشهود نشهد انه مفلس معدوم
لا تعلم له مالا سوى كونه التعلية وثياب ليله كذا في البناية
ولو دخل داره لحاجته قال في الهداية لا يتبعه بل يجلس على باب داره
الى ان يخرج لان الانسان لا بد له موضع خلوة وقال في الزباد است
اذا لم ياذن له في الدخول يحبس عليه باب الدار ويمنع من الدخول
كسلا يخشى او يهرب من جانب آخر فيفوت ما هو المقصود من الملازمة
وقال في النهاية ليس لصاحب الحق ان يمنع المذموم ان يدخل بيته
لغايه او غذا او اذا اعطاه الغداء او اعد له موضعا آخر لاجل الغايه
فح له ان يمنعه من ذلك حتى لا يهرب وفيه اذا كان عمل المذموم سقي الماء
ونحوه ليس لصاحب الحق ان يمنعه من ذلك ولكن له ان يلزمه او يلزمه
نايبه او اجدية او غلامه اذا كفا نفقته ونفقة عياله واعطاه
فح كان له ان يمنعه من ذلك لانه لا حق للمذموم في هذا الصورة
كذا في التبيين وعن محمد رحمه الله للمدعي ان يحبس في مسجد حبه
او بيته لانه ربما يطوف في الاسواق والسلك من غير حاجة فيضر
به المدعي وفي رواية عنه يلزمه حيث احب من المصروف ولو كان لا مصلحة
الا من كسبه لا يلزمه ان يسعى في مقدار قرنته يوما فاذا حصل ذلك التقدر
في يومه فله منعه من الذهاب في ذلك ويحبسه وفي الواقع است

رجل قضى بحق لآسان فامر غلامه ان يلازم الغريب فقال الغريب
لا جليس مع الديني فله ذلك لان رجلا لا يرضى بالجلوس مع العبيد
فيكون عليه في ذلك زيادة ضرر كذا في البناية ولو اختار المطرب
الحبس والطالب الملازمة فالحيارى الى الطالب لان طابور
الطالب اخذ على المديون طاهر فيكون انضى الى قضاء الدين
الا اذا علم القاضي انه يعدي عليه في الملازمة بان يمنعه من دخوله
في داره او يتبعه في الدخول في محبسه دفعا للضرر عنه كذا في الكافي
وصح النبي ذكره يستقيم قبل الحبس وبعد لا يستقيم لانه لا يحبس من كان
بعد ما خرج من الحبس وكان الكلام فيه كذا في التبيين
ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلازمها فيها من الحلاوة
بالاجنبية ولكنه يبعث امرأته امينة تلازمها كذا في الهداية
ومن افلس عند متاع الرجل بعينه ابتاع منه كذا في جامع الفوائد
اي اشترى ذلك المتاع هذا المفلس من ذلالت الرجل العين قاله
في النماية للسفحاتي فصاحب المتاع اسوة للغرماء فيه
صورته رجل اشترى من رجل ثيابا وقبضة فلم يود ثمنه حتى افلس
وليس له غير هذا الشيء فادعى الهايغ بانها حق من سائر الغرماء
وادعى الغرماء التسوية في ثمنه فانه يباع ويقسم الثمن بينهم بالخص
ان كانوا ائديون كلها حالة وان كان بعضها موجلا وبعضها
حالا لا يقسم الثمن بين الغرماء الذين حلت ديونهم ثم اذا حل

فأما أصحاب الديون الأجله فيما قبضوا بالحصص وأما
أذا لم يقبض المبيع ثم أفلس فصاحب النسخ أولى بثمنه
من سائر الغنم لأن حق الحبس لا يستفاد الثمن فيكون كالمثلين
في ثمن المرحوم كذا في جامع المصنوعات في النسيب ولواستقرض ما لا
قاسم له عند ابجنيفة الجواب ظاهر وعند أبي يوسف ينزله ضمانه
خلانا الحمد فلو أنفق علي نفسه من غير أسراف قضى القاضي من ماله
وإن أنفقه يأسراف فذلك عند ابجنيفة وأبي يوسف وقال محمد
لا يقضي بما زاد علي نفقة مثله كذا في الثنا رخانه مشام
عن محمد في السفه المحجور إذا زوج ابنته الصغير تلو اخته الصغير
لم يعبر قال سالت محمدا رحمه الله عن لم يونس منه رشد فلم يعبر عليه
وماله في دين نباعه فأخبرني أن أبا يوسف قال المبيع باطل
وكذلك قول محمد رحمه الله والله أعلم بالصواب كذا في المحرر

وفيه فصول أبرا ككتاب الماذون بعد كتاب المجر ظاهر التناسب
إذا الاذن يستضيء سبق المجر فلما ترتيبا هكذا ونحوه اترتبا هكذا
ذكر اطلب للتناسب كذا في النهاية



الكتابة لغة هو الضم والجمع كذا في شرح المبسوط وشعر
 عقدي بن المولى وعبد بلفظ الكتابة او ما يوردى معناه من كل
 وجه كذا في البناية ثم شرط الكتابة ان يكون الرق قائما
 بالمحل وان يكون البدل معلوم القدر والجنس وسيها رغبة
 المولى في بدل الكتابة عاجلا وفي ثواب العتق آجلا ورغبة
 العبد في الحرية واسكانها حالا وما لا وركتها الا نجاب
 والقبول وحكما من جانب العبد فذاك المحذور وثبت حرة اليد
 في الحال حتى يكون العبد اخص بنفسه وكسبه ويجب الضمان
 على المولى بالجنانية عليه او على ماله وثبت حقيقة الحرية
 عند الاداء ولهذا يقال المكاتب طار عن ذل العبودية ولم ينزل
 في ساحة الحرية فصار كالنعمامة ان استطير بناعر وان استعمل
 تطاير ومن جانب المولى ثبوت ولاية المطالبة بالبدل
 الحال وثبت حقيقة الملك عند الاداء كذا في التبيين في شرح
 الطحاوي ثم الكتابة يجوز على قليل المال وكثيره وقوله تعالى
 فكانت لهم ان علمت فيهم خيرا قال بعضهم اراد به اقامة الصلوة
 واداء الفرائض وقال بعضهم اراد به ان يعاد العتق لا يضر
 بالمسلمين لانه ما دام عبدا يكون تحت ولاية المولى فيمنعه
 عن الاضرار بهم فاذا علم انه يضر بالمسلمين فالأفضل له

من الطبرستان

ان لا يكاتبه وان كاتبه مع ذلك جاز لان ذلك ليس بسبيل
 الشرط وانما هو على سبيل الذنب كذا في التاتارخانية اختلفت
 الصحابة رضوان الله عليهم في وقت عتق المكاتب فكان ابن
 عباس رضي الله عنه يقول كما اخذ الصحيفة من مولاه يعقوب
 يعني بنفس العقد لان الصحيفة عند ذلك تكتب وكأنه جعل الكتابة
 واما راعى الرقبة كالعقود يجعل يعقوب بالقبول وهو غير للمولى
 فيما عليه من مال الكتابة وكان ابن مسعود رضي الله عنه
 يقول اذا ادي قيمة نفسه عتق وهو عديم للمولى في الفضل
 وكأنه اعتبر وصول قدر مالية الرقبة الى المولى ليندفع به
 الضريبة وكان على رضي الله عنه يقول يعقوب بقدر ما ادي
 فوان يعتد البعض بالكل وهو بناء على قوله يعقوب الرجل من
 عبده ماشاء وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه يقول هو عبد
 ما بقى عليه درهم وبه اخذ جمهور الفقهاء كذا في شرح المبطل
 ومن كاتب عبده على الرقيل صار مكاتباً كذا في المختار وكل
 ما يصلح ممر في الخراج يصلح بدلا في الكتابة كذا في تناويه
 قاضيان ولا يعقون الا باداء جميع البدل فاذا اداه عتق وان
 لم يقل له المولى ان اديته فانت حر كذا في خزائن المفتين ولا
 حط شيء من البدل اى من بدل الكتابة عن العبد بل هو مندق
 فانه في البينة ثم الاجل ليس بشرط لجواز الكتابة كذا في التهذيب

مكتوب في
 سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠

وسواء شرطه حالا او موقلا او محما كذا في المختار ولا فرق
 بين العبد والامة والكبير والصغير اذا كان يعقل البيع
 والشراء فان كان لا يعقل مكاتبه ثم اداه عنه رجل فقبلها المولى
 لم يفتق ويبعد المال على صاحبه كذا في الكافي اراد من قول يعقل
 يعلم ان الشراء جالب والبيع سالب ومعنى ذلك ان الصبي اذا
 اعطى فلوسا واحدا كحلوا فخذ يكي ويقبل اعطى فلوسه
 فهو علامة كونه غير عاقل وان اخذ الحلوا له يسه ترد فلوسه
 فهو عاقل كذا نقل عن السلف وله تاج الشريعة وفي شرح المحامد
 واذا كان لا يعقل لا يجوز الا اذا قبل عنه انسان فانه يجوز
 وتوقف على ادراكه فان ادى هذا القابل عتق والقياس ان
 يكون له استرداده وهو قول زفر رحمه الله وفي الاستحسان
 ليس له ذلك ذكره في البناء فان كاتب قنة ولو صغير يعقل بالاداء
 حال او مخم او مؤجل او قال جعلت عليك الفان قد ربه
 بنحو ما اولها كذا واخذها كذا فان ابنته فانه حرد وان عجز
 فتن وتبل صح قاله في مختصر الوقايه واذا قال اذا ادبت
 الى الفاكل شهامة فانت حرفه مكاتبه في رواية ابي سليمان
 وفي رواية ابي حفص لا يكون مكاتبه كذا في الكافي قال
 فخر الاسلام في مبسوطه وهو الاصح اعتبارا بالتعليق بالاداء
 مرة كذا في البناء واذا كاتب عبيدين صغيرين له كتابة

كتاب الفتن
 من كتاب
 الفتن

محمد بن ابي
 القاسم بن ابي
 القاسم بن ابي
 القاسم بن ابي
 القاسم بن ابي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
أجمعين
أما بعد
فإننا نحن undersigned
بالتعميم في التصريح
بأننا قد وافقنا
على ما ذكره
في تاريخ ١٢٠٢
والتوقيع

المولى لا يملك أكساب المكاتب ولا استخدامهم ولا يجب
على المولى صدقة فطره ويجوز شط الخيار في الكتابة
قاله في حذارة المفتين وليس للمولى ان يزوجهما بنفي ضمانهما
لانه اخذجهما عن يده بعقد منع من تصرفه فيهما وصار العقد
البيع فاذا ارضيا جاز عقدهما الا هما منعا من العقد كفته
فاذا ارضيا جاز عقدهما من شرح الكوحي كذا في شرح المنظرة
لعمر بن محمد السنامي وان كان عليه على اهل درهم فاذا اها
ثم استخقت من يد المولى فالمكاتب حرو ويرجع عليه بالسيد
بالف مكافا قاله في شرح المبسوط وحكمه حكم العبيد الا انه
لا يجوز تملكه كذا في التهذيب واذا كاتب الرجل عبدين
له كتابة واحدة على الف درهم وكل واحد منهما كفيلا عن
صاحبه على اهما ان اديا عتقا وان عجزا رد في الرق
فهو جائز استحسانا وقد بيناه في العتاق فان ادى احدهما
جميع الالف عتقا لوصول جميع المال الى المولى ثم يرجع المودع
على صاحبه بحصته حتى اذا كانت قيمتهما سواء رجع بنصفه
لانه متحمل عنه بامره وكذلك لو ادى احد هما شيئا رجع
على صاحبه بنصفه قل ذلك او كثيرا اعتبارا للبعض بالحق للسيد
ان ياخذ ايها شيئا بجميع المال لان كل واحد منهما انما يرد
جميع المال على ان يكون اصيل في النصف كفيلا في النصف

وان مات، احدهما لم يسقط عن المحي شيء وان ادى بحكم
بعثهما جميعا وان اعتق المولى احدهما يسقط حصته ولو كانت
امتين فولدت احديهما واعتق السيد ولدها لم يسقط شيء
من المال عنهما لان الولد تبع لا يقابل به شيء من البدل والمساواة
على ثلثة اوجه احدهما ما بيننا والثاني ان يكاتبهما على الف
يرهم مكاتبة واحدة ولم يزد على هذا وفي هذا اذا ادى
احدهما حصته من المال يعتق والثالث ان يقول المولى
ان ابا يعتقا وان عجز ادا في الرق ولا يذكر كفالة كل واحد
منهما عن صاحبه فعند زفر رحمه الله جواب هذا الفصل كجواب
الثاني يعتق احدهما باء ادا حصته لكننا نقول لا يعتق واحد
منهما ما لم يصل جميع المال الى المولى لان ما شرط المولى
في العقد يجب مراعاته اذا كان صحيحا شرعا وقد شرط للعقود
عند ادائها جميع المال نصا ولو عتق احدهما باء ادا حصته
كان مخالف الشرطه كذا في شرح المبسوط ولو اقر المولى
باستيفاء بدل الكتابة عتق وعتق اولاده وكذلك ان اريت
من وديعته عند انسان واقربها كذا في خزانه المفتين
رجل يات عبدا له وامرأة مكاتبة واحدة وكل واحد
منهما آمن بعن صاحبه ثم ولدت ولدا فقتل الولد فقيمته
للابد دون الاب لانه جزء منها يتبعها في الرقية والحرية

فينبغي في الكتابة أيضا فلمذا كان بدل نفسه لها وكسبه
 وارسل الجناية عليه كله لها وان قتلها المولى فعليه قيمته
 وكان قصاصا بالكتابة ان كانت قد حلت او رضيت هي
 بالقصاص ان لم يكن حلت لان الاجزاء حقها فقط باسقاطها
 كما لو سجدت المال ثم ترجع على الزوج بحصته اذا حلت
 الكتابة لانها صارت مودبة جميع المال المقاصصة
 فترجع على الزوج بحصته بحكم العتالة وتكون رضاها
 بسقوط الاجل يعتبر في حقها دون حق الزوج فلم يذ
 لا ترجع عليه الا بعد حل المال وان كان في القيمة فضل
 على الكتابة فذلك الفضل وما ترك الولد من مال فهو
 للامرد ^{الا} لان الولد قتل وهو مملوك وقد كان يتبع للامرد في
 الكتابة فكسبه وما فضل من قيمته يكون لها خاصة وكذلك
 ان كان الولد جاربة فكبرت وولدت ابنتا ثم قتل
 الابنة السفلى كانت قيمتها للجددة داخله في كتابتها وان
 ماتت الجدة وبقي الولدان والزوجة كان على الولدين
 من السعاية ما كان على الجدة لانها في حكم جزء منها فيسعيان
 فيما كان عليهما وان ادي احد الولدين لم يرجع على صاحبه
 بشئ لانه مودي عن الجدة وكسبه في حكم بدل الكتابة
 بمنزلة كسب الجدة فلا يرجع على صاحبه بشئ لهذا ولعمري

كتاب
 في
 النكاح

يرجع على الزوج بحصة كالوادة الحدة في حيوتها جميع
البدل رجعت على الزوج بحصة ثم يسلم ذلك له دون
الأخذ لانه كسبه وانما يسلم للحدة من كسبه قدر الحاجة
اليه لاداء بدل المكتوبة وتجعل الحدة لنفسها فما فضل
من ذلك يسلم للمكتب هذا وهو الذي رجع به فاضل عن حاجتها
فيكون للمكتب خاصة كذا في شرح المبسوط ثم الكتابة ان كانت
حالة فملوكة ان يطالب المكاتب باداء جميع بدل الكتابة كما
فرغ من العقد كذا في التاتارخانية وان كانت موقلة مخجلة
يطالبه عند كل تخمر بما عين فيه كذا في جواهر الاخلاط
وان اعتق المولى المكاتب نفذ عتقه وسقط عنه مال الكتابة
لحصول المقصود بدونه وهو العتق وكذلك لو ابراه عن البدل
او وهبه منه فانه يعتق قبل او لم يقبل ذكره في خزائن المفتين
فان قال المكاتب لا قبل تعود الكتابة ويكون المكاتب حرا
قاله في فناوي فاسيخان قال لمكاتبه ان كنت عبي
فانت حر لا يعتق قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ كذا
في جواهر الاخلاط واذا كاتبه على الف موجد فان اداه
قبل لول الاجل يجبر المولى على القبول كذا في خزائن المفتين
وان كان له على الف درهم واشترط خدمته مدة معلومة
هو اشك كذا في شرح المبسوط واذا كاتبه على ان يخدمه

سنة جازوا ان لم يذكر المدة لم يجز قوله في خزانة المفتين
وان كاتبه على ان يجزى منه شهدا فهو جائز استحسانا وفي القياس
لا يجوز لان الخدمة غير معلومة وفيما لا يصح الالبسبة
البدل لا بد من ان يكون المسمى معلوما ثم خدمته مستحقه
لمولاه بذلك قبته وانما يجوز عقد الكفاية اذا كان يستحق به
المولى ما لم يكن مستحقا له ولكنه استحسن فقال ان الخدمة
معلوم بالعرف ومقداره ببيان المدة وانما تنون الجهر الى
في الصفة وذلك لا يمنع صحة تسميته في الكفاية كما كاتبه
على عهدا وتوب هرفي ثم المولى وان كان يستخدمه قبل الكفاية
فلم يكن ذلك ديناله في ذمة العبد وبتميته في العقد يسير ولما
في ذمته فهو بمنزلة الكسب كان مستحقا لمولاه قبل العقد وانما يؤيد
بذل الكفاية من ذلك الكسب ولكن لما كان وجوبه في الذمة
بالتمية في العقد صح العقد بتميته وكذلك ان كاتبه على
ان يحفر له بيرا قد سمي له طولها وعرضها واداه مكانها او على
ان يبني له دارا وقد اراده اجدها وجصها وما يبني لها فهو على
القياس والاستحسان الذي قلنا وان كاتبه على ان يجزى
رجلا شهرا فهو جائز في القياس لان المولى انما يشترط
الخدمة لنفسه ثم يجعل غيره نائبيا في الاستيفاء هو ان يشترط
الاستيفاء بنفسه سواء الا انه قال ههنا يجوز في القياس

هذا هو القياس
في القياس

هذا هو القياس
في القياس

بخلاف الاول لان خدمته لم ^{تكن} مستحقة لذلك ان جعل قبل العقد
وانما نصير مستحقة بقبوله بالعقد فاما خدمته او لاه في حضرة
البيرو بناد الدار كان مستحقا له قبل العقد بملكه رقبته وذلك
الملك يبقى بعد الكتابة فهذا امر متفق بفرق بينهما في وجه
القياس كذا في شرح المبسوط الكتابة تنجز عند الخليفة
وجه الله حتى لو كانت نصف عبده جاز وكان نصف كسبه
له ونصف كسبه لسيده كذا في الفراجية ولو كانت نصف جاز
فولدت ولدا فولد لها بمنزلة لها او يكون نصف كسب الوالد كذا
لان نصف الولد ملوك له كنصف الامر ونصف كسبه للامر
لانه داخل في تحت كتابة الامر فله كسبه لها فان اردت
عتق نصفها وعتق نصف الوالد معها ويسعى كل واحد في
نصف قيمته لان كل واحد منهما معتق البعض وكل واحد
منها مقصود في هذه السعاية وما اكتسب الولد بعد ذلك
فهو له دون امه ومولاه لانه صار كالماكتب في نصف
قيمته مقصودا وان ما انتد الامر قبل ان يورد شيئا من ثمنها
يسعى الولد في المكاتبة لان نصفه تابع للامر في الكتابة
فيقوم مقامها بعد ها في السعاية في المكاتبة قال اديما عتق
نصف امرأته في آخر جز من اجزاء حيوتها وعتق نصف الولد
كما اردت في حيوتها ويسعى بعد ذلك في نصف قيمته ولا يسعى في نصف

قيمة الامر لان في السعاية في نصف القيمة كل واحد منهما مقصود فلو
 عليه ما كان واجبا عليها من السعاية للامر كذا في الذخيرة ولو كان
 البذل مجتافا كل نجم رد في الرق في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 ويصح به دبرضا السبد ولا يتوقف على القضاء وقول ابو يوسف
 رحمه الله لا يرد ما لم يخل بنجمين كذا في فتاوى قاضيان وان كان
 عليا من نجم ثم صالحه على ان يجعل بعضها ويحذف عنه ما بقي في
 جائز وكذلك ان صالحه على شيء بعينه فهو جائز وان صالحه
 على عرض او غيره موجب لم يجز لانه دين بدين وله ^{لله} الحق
 صلى الله عليه وسلم على الكالي بالكالي فان كاتبه على الف
 درهم منجمة على ان يودي اليه مع كل نجم ثوبا قدسى
 جنسه او على ان يودي مع كل نجم عشرة دراهم فذلك
 جائز لان ما غمه الى المسمى في كل نجم يكون بدلا مشروطا
 عليه بمنزلة الالف الذي ذكره او لا والنجم الذي هو
 الجنس يصلح ان يكون بدلا في الكتابة كذا في شرح المبسوط
 واذا اختلف المولى والمكاتب في بدل الكتابة فالقول قول
 المكاتب ولا يتخالفان لانكاره للزيادة كذا في خزائن المفتين
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقول ابو يوسف ومحمد والشافعي
 رحمهم الله يتخالفان والصحيح قوله كذا في جامع المفصلة ان
 اقاما البينة فالبينة بينة المولى لانه ثبت الزيادة لان

هذا الكتاب من كتب
 دار الكتب
 في سنة ١٢٤٥
 في شهر ربيع الثاني

المالك اذا ادى بمقدار ما اقام البينة عليه يعتق لانه
 اثبت الحرية لنفسه عند ادائه هذا المقدار فوجب قبول بينته
 على ذلك قاله في خزانة المفتين كان ابو حنيفة رحمه الله اولا
 يقول - يتخالفان وهو قولهما ثم رجع وقل القول قول العبد
 مع يمينه وعلى المولى البينة ثم اذا جعل القاضي القول قول
 المكاتب مع يمينه والزمه الف درهم واقام المولى بعد
 ذلك بينة على انه كاتبه على الفين لزمه الفان ويسعى
 فيهما وان لم يقم المولى البينة على ذلك وادى العبد
 ائت درهم وتضى القاضي بعفته ثم اقام السيد البينة
 بعد ذلك على انه كاتبه على الفين فالقياس ان لا
 يعتق ما لم يؤد الفين وفي الاستحسان هو حر عليه
 الف درهم اخري واذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في
 العقود عليه فقال للمولى كاتبتي على نفسي ومالي على
 الف درهم و - السيد لا بل كاتبتك على نفسك
 دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتخالفان
 مهمنا بالاجماع وان اقام البينة فالبينة بينة المكاتب
 ولو قال المولى كاتبتك يوم مكاتبتك وهذا المال في
 يالك وهو مالي وقال المكاتب لا بل المولى احتسبه
 كابي فالقول قول المكاتب لانه صاحب يد فهو

لانه لا اقام البينة اراجعت
 البينة بكاتبته

وقال السيد احتسبه بكاتبته
 جديده

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

قول المولى وان اقاما البينة فالبينة بينة للمكاتب
 لان في بنيتها زيادة اثبات حرية ليست في بينة المولى
 وبجارية الولد عند ادعاء بدل الكتابة كذا في الذخيرة
 في الذخيرة اذا ادعى المكاتب ان الكتابة وقعت فاسده
 بان ادعى ان الكتابة وقعت على الف درهم ومطل
 من خسر وانكر المولى اشتراط النحر فالقول قول
 المولى ويلزم المكاتب للمكاتب وكان ينبغي ان لا يقضى
 بحياز الكتابة بقول المولى لانه لا يفيد لان للمكاتب
 ان يحجز نفسه ويفسخ الكتابة الا ترى الى ما ذكر في كتاب
 الشهادات اذا اقام المولى البينة على العبد انه كاتبه
 بالف درهم وانكر العبد ذلك فالقاضي لا يقضى بينة
 المولى لان القضاء بينة المولى لا يفيد لان للمكاتب
 ان يحجز نفسه ويفسخ الكتابة وجواب ما ذكره هنا هو
 على الرواية التي يقول بانه ليس للمكاتب ان يفسخ الكتابة
 متى يحجز نفسه من غير قضاء القاضي فنكون الكتابة
 عقد لازم ما حاله العجز على هذه الرواية فيكون كالبيع
 وما ذكر في كتاب الشهادات محمول على الرواية التي
 يقول بان لا يكتب فسخ الكتابة متى يحجز نفسه من غير
 قضاء القاضي فنكون الكتابة غير لازمة حالة العجز

على هذه الرواية فيكون بمنزلة الوكالة فالرواية الاولى
رواية كتاب المكاتب والرواية الثانية رواية
كتاب الساق قاله في التافارخانية ولو كانت الذمي عبدا
له مسلماته اختلاف في مقدار البدل واقام المولى بيته
من النصارى لم تقبل لان الخصم مسلم وشهادة الكافر
ليست بحجة على المسلم حربي دخل دار الاسلام بامان
فاشتري عبدا ذميا وكاتبه ثم اختلاف في المكاتبه
فاقام المولى البيته من اهل الحرب عمن دخل معه بامان
لم تقبل شهادتهم على العبد الذمي لانه من اهل دارنا
وشهادة اهل الحرب على من هو من اهل دارنا لا تكون
حجة كشهادة الكفار على المسلمين كذا في شرح المسقط

باب في العتق

وما يجب اعتباره في هذا الفصل ان جهالة البدل متى كانت
جهالة جنس منعت صحة التسمية في انعقود كلها سوا كان
عقدا هو معاوضة مال بمال كالبيع والاجارة واذا هما
او عقدا هو معاوضة مال بغير مال كالكتابة والبيع
واستباهاهما وجهالة البدل اذا كانت جهالة وصف
منعت صحة التسمية في عقد هو معاوضة مال بمال
ولا تمنع صحة التسمية في عقد هو معاوضة مال بغير مال

بمال ذكره في التناور خانية الكتابة الفاسدة في الاحكام
 كالكتابة الجائزة فالما مشروعة من وجه فان الفاسدة
 من القنود ما تكون مشروعة من وجه ومعنى اتصال
 التسليم بالعقد الفاسد يقوم مقام المشروع في اثبات
 الاحكام كما في البيع الفاسد اذا اتصل به التسليم وهنا
 التسليم قد وجد فان المكاتب يقع في يد نفسه بنفس
 الكتابة كذا في الفصول العادية والفرق بين الجائز
 والفساد ان في الفاسد للمولى ان يرده الى الرق
 وينسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجائز لا يفسخ الا برضا
 وللعبد ان يفسخ في الفاسد والجائز جميعا بغير رضا
 المولى وفي الولو الحية وما كان يعتق بادائه الى
 المولى في الكتابة الفاسدة يعتق بادائه الى الورثة
 بعد موت المولى قاله في التناور خانية وان كاتب المسلم
 عبده على خمر او حتر بر او على قيمته او على شيء
 مع لم يره او على مائة دينار على ان يرد المولى
 عليه عبدا بغير عينه فالكتابة فاسدة كذا في
 الحاشية وان ادى الخمر عتق ذكره في المختار
 فاذا عتق باء عين الخمر لزم ان يبعي في قيمته
 وفيما اذا كاتبه على قيمته يعتق باء الفدية قاله

واما الرابع فاجاب المذكور
 الجنب في قوله ما عتق
 بعد استعانة وبيع الماتة على
 قيمة الكتاب وقيمة عبده
 فهو حصة العبد ويكون كتابا
 من الخمر

في الهداية وفي الذخيرة ومبسوط شيخ الاسلام في
تهرب بتصادفهما لان الحق فيما بينهما واما بتقويم
المقومين فان اتفق الاثنان منهم على شيء جعل ذلك
قيمة له وان اختلفا لا يعتق ما لم يرد اقصى القيمتين كذا في
البنية واذا كاتبه على مال معين لغير المكاتب بان كاتبه
على عبد بعينه او على عرض بعينه هو لغير المكاتب قد
ذكر في الجامع الصغير مطلقا انه لا يجوز وفي الحاصل
المسئلة على وجهين اما ان لم يحجزه صاحب العبد
اجازه ان لم يحجزه لا يجوز الكتابة وروى الحسن عن
ابي حنيفة في غير رواية الاصول واصحاب الامالي
عن ابي يوسف رحمه الله انه تجوز حتى انه ان ملك ذلك
العبد فاداه الى المولى عتق وان عجز عن ادائه رده
المولى في الرق وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله
انه ان ملك ذلك العبد فادى لا يبتق الا ان يكون
المولى قال له اذا ادبت الى فانت حر فحينئذ يحرره
التقليق يعتق واما اذا اجازه صاحب العرض قال
شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادته يجب ان يكون
المسئلة على روايتين في رواية يجوز وفي رواية
لا يجوز كذا في التاتارخانية ولا تنقص عن المسئلة

وتزاد عليه ذكره في الحلي ووضع المسئلة في البسوط
 فيما اذا كاتب عبده بالفت على ان يخدمه ابدا فالكتابة
 فاسدة فوجب القيمة فان كانت ناقصة عن الالف لا تنصرف
 وان كانت زائدة زيدت عليه كذا في شرح الوقاية وان
 كاتبه على حيوان غير موصوف بان بين جنسه لانه
 وصفته كالعبد والوصيف فالكتابة جائزة وينصرف
 الى الوسط ويجبر على قبول القيمة كما في النكاح قاله
 في الكافي فان احضر دونه لم يجبر المولى على قبضه
 كذا في الجامع المضمرات وقدره ابو حنيفة رحمه الله في
 العبد بما قيمته اربعون دينارا وقالاهو على قدر
 غلام المعمر ورخصه ولا ينظر في قيمة الوسط الى
 قيمة المكاتب قاله في العناية وكذلك لو كاتبه على
 حنطة او شعير وسى مقدارا معلوما ان وصف ذلك
 بصفة بان يصفه بشرط المجيد او الردي او الوسط
 انعقد العقد على ذلك الوصف واذا لم يصف ذلك
 مئة تنصرف الى الوسط كما ذكرنا في العبد كذا
 في التاتارخانية والمولى متى كاتب عبده على عين
 في بده وهو من كسبه بان كان عبدا ما ذونا في التجارة
 في يده عين حصل من كسبه هل تضح الكتابة امر لا

هذا هو الحق في ما ذكره من ان الكتابة فاسدة
 اذا كانت ناقصة عن الالف لانها لا تنصرف
 وان كانت زائدة زيدت عليه كذا في شرح الوقاية
 وان كاتبه على حيوان غير موصوف بان بين جنسه
 لانه وصفته كالعبد والوصيف فالكتابة جائزة
 وينصرف الى الوسط ويجبر على قبول القيمة كما في
 النكاح قاله في الكافي فان احضر دونه لم يجبر
 المولى على قبضه كذا في الجامع المضمرات وقدره
 ابو حنيفة رحمه الله في العبد بما قيمته اربعون
 دينارا وقالاهو على قدر غلام المعمر ورخصه
 ولا ينظر في قيمة الوسط الى قيمة المكاتب قاله
 في العناية وكذلك لو كاتبه على حنطة او شعير
 وسى مقدارا معلوما ان وصف ذلك بصفة بان
 يصفه بشرط المجيد او الردي او الوسط انعقد
 العقد على ذلك الوصف واذا لم يصف ذلك مئة
 تنصرف الى الوسط كما ذكرنا في العبد كذا في
 التاتارخانية والمولى متى كاتب عبده على عين
 في بده وهو من كسبه بان كان عبدا ما ذونا في
 التجارة في يده عين حصل من كسبه هل تضح
 الكتابة امر لا

بالحكم
 في العبد

بالعلم
 من العبد
 والحق
 ان العلم
 لا يفسد

بالحكم
 في العبد

بالعلم
 الذي يقوم
 عليه العبد
 الحق
 ان العلم
 لا يفسد

قالوا فيه روايتان في رواية يجوز وهو رواية كتاب
 الشرب فقد ذكر في كتاب الشرب اذا كاتب عبده
 على ارض في حقه جائزة الكتابة وفي رواية لا يجوز
 فبعض مشايخنا قالوا وقفنا على رواية الجواز في كتاب
 الشرب ولم نقف على رواية الفساد وعامتهم قالوا
 وقفنا على رواية الفساد وهي في آخر كتاب المكاتب
 في الاصل وقيل اشار في كتاب مخاح الاصل اليه انه
 الرواية ومروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله
 نضا انه لا يجوز فصا في المسئلة روايتان واتفقت
 الروايات انه لو كاتبه على درهم في يد العبد من كسبه
 ان الكتابة جائزة قاله في الذخيرة وفي الظهيرية
 فان ادى اليه ذلك الدرهم يعتق وان ادى غيره ما
 مقدارها يعتق ايضا ذكره في التاتارخانية رجل
 كاتب عبده على جارية فدفعها اليه فطها المولى فولد
 منه ثم استحقها رجل قال ياخذها المستحق وعلى المولى
 عقرها وقيمة ولدها لانه المفروض انه استولاهم
 على انها مملوكته ثم يرجع المولى بقيمة الولد على المكاتب
 ولا يرجع بالعقر كذا في شرح المبسوط في التجريد ولو
 استحق العوض ولم يكن معينا في العقد فعلى العبد

مثله وان كان عينا في العتد وهو عرض ارجوان يرجع
 على العبد بقيمته والبيئة للمولى في قول الجنيبة والى
 يوسف رحمه الله وقول محمد رحمه الله يرجع بقيمة المنفق
 ولو كاتبه على ثوب ولم يبين هرويا او مردوبا كانت
 التسمية فاسدة لانها اجناس مختلفة ولهذا لو وكل رجلا
 بان يشتري له ثوبا لا يجوز ولو كاتبه على رمل هم قبله
 لم يكن كانت التسمية فاسدة قاله في الثاقل خانية والجملة
 الفاحشة تمنع صحة الكتابة كما اذا كاتبه على دابة او داء
 كذا في خزنة المفتين قال في الاصل في مسئلة الثوب
 اذا فسدت الكتابة فاذا ادى الى المولى ثوبا لا يعتق
 ولو كاتبه على قيمته كانت الكتابة فاسدة ثم فيما اذا كاتبه
 على قيمته ولم يفسخ حتى ادى الثمن ذكر انه يعتق باداء
 القيمة ولم يذكر ان اداء القيمة بما اذا ثبت قالوا اداء
 القيمة انما يثبت باخذ الامر من اما بان يتصادقا على
 ان ما ادى قيمته فيثبت كون المودى قيمته يتصادقا
 وان اختلفا يرجع الى تقويم المقومين فان اتفق اثنان على
 شئ يجعل ذلك قيمة له وان اختلفا قوم احد بما بالالف
 والاخر بالف وعشرة ولا يعتق ما لم يود اقصى قيمة
 له ولم يذكر محمد رحمه الله فيما اذا كاتب على ثوب انه

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 لجامعة القاهرة
 رقم ١٠٠٠٠٠
 تاريخ ١٩٨٠

اذا ادي قيمة نفسه هل يعيق امر لا وقد ذكر فيما اذا كاتبه
 على حكمه او على حكم العبد انه لا يجوز الكتابة واذا ادي
 قيمته لا يعيق **ق**ل شيخ الاسلام لا فرق بين المملوكين
 جميعا **ق**ل في تلك المسئلة انه لا يعيق باداء القيمة
 فذلك في مسئلة التوب قال رحمه الله وهذا الذي ذكر
 قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله متى كان المسمى لا يصلح
 عوضا لجمالة القدر او لجمالة الجنس فانه لا يعيق **ق**ل
 باء القيمة ولا ينفقد هذه الكتابة اصلا **ق**ل اعلى المسمى
 ولا على قيمته وكذلك **ق**ل كاتبك وسكت عن
 ذكر البديل لا ينفقد الكتابة اصلا عند علمائنا الثلاثة
 رحمهم الله وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله
 في شرح كتاب المكاتب ان المسمى في الكتابة اذا لم يكن
 مالا متقوما لا ينفقد الكتابة اصلا كما اذا كاتبه على حكمه
 او حكم العبد فان حكمه قد يكون بغير المال او كاتبه على
 مسئلة لا تنفقد الكتابة اصلا **ق**ل اعلى المسمى ولا على
 القيمة فلا يعيق باء القيمة واذا كان المسمى في الكتابة
 مالا متقوما الا انه مجهول الجنس او القدر تنفقد
 على القيمة ويعيق باء القيمة كذا في التاتارخانة
 ولو كاتبها على ياقوته او لولة او ما استبه ذلك من

العروض لم يحجز ذكره في شرح المبسوط جامع الجوامع
 كاتب على وصيف ابيض فضاح على وصيفين ابيضين
 بلا بيد، جاز كذا في التاتارخانية وان كاتبه على
 وصيف فاعطاه وصيفا وعتوب به ثم اصاب السيد
 به عيبا فاحتارده على المكاتب ويرجع بمسئله قاله
 في شرح المبسوط وان كاتب جاريته على الف درهم
 على ان كل ولد تارة فهو للسيد او على ان يخدمه
 بعد العتق والكتابة فاسدة ذكره في خزانه المفتين
 وان كاتب على دار قد سماها ووصفها او على ارض
 لم تجز كذا في شرح المبسوط وله كاتب امة على الف درهم
 على انه يطاهها مادامت مكتوبة فندبت الكتابة واذا
 ادت البدل قبل الفسخ عتقت كذا في فناوى قاضى خان
 واذا عتقت فان كانت الالف مثل قيمتها لم يجب شئ آخر
 وان كان اقل من قيمتها فعليها تمام قيمتها كذا في التاتارخانية
 فارة وطما السيد ثم ادت الكتابة فعليه عقرها قاله في
 شرح المبسوط ولو كاتب امته على انه بالخيار في ثلاثة ايام
 فولدت الامة والافباع المولى الولد او وهبه وسلمه
 او اعتقه جاز بقصر فاته وبطلت الكتابة كذا في خزانه
 المفتين رجل كاتب امة حامله فما في بطنها داخل في كتابتها

كتاب الزوار والاطراح والاشياء
 في الفقه
 وهو مجموع
 في الفقه
 في الفقه

ذكر اوله بذكر كما يدخل في بيعه الا انه جزء منها ولا لما
 لها لو جلت بعد الكتابة وولدت كان المولد دخلا
 في كتابتها فاذا كان موجودا عند العقد اولى فان استثنى
 ما في بطنها لم يجز الكتابة كالموابعها واستثنى ما في
 بطنها وهذا لانه بالاستثناء يشترط ما في بطنها نفسه
 وهو شرط فاسد متمكن في صلب العقد فتبطل به الكفاة
 كما لو استثنى وطمها او خدتمها لنفسه وان كاتب ما في بطنه
 وهذا لان ما في البطن بمنزلة جزء منها فاحتل
 الكتاب مقصودا ولان الكتابة لا تتم الا بالقبول
 والقبول من الجنيين ولا يتحقق وليس لاحد عليه ولا
 القبول الامر وغيره فيه سواء لان القابل لا يمكن ان
 يجعل نائبا فان نيابة الغير شرعا فيما يكون متصورا
 من المنوب عنه كذا في شرح المبسوط لو كاتب عبده
 على درهم ففي فاسده الا انه لو ادي ثلثة دراهم
 فانه يعتق وعليه قيمته قاله في السراجية وان كاتبها
 على الف درهم تؤد لها اليه بخوما واشترط انها ان حجزت
 عن نجم فعليها مائة درهم سوى النجم فالكتابة نيابة
 ذكره في شرح المبسوط رجل كاتب عبد بن له علي ستين
 مهنين فادى احدهما يعتق واذا ادي الاخر لا يعتق

فصورته رجل كاتب عبد به على قيمته لا يجوز الكتابة
وان ادي يعق ولوكاتب الثاني على ثوب لا يجوز الكتابة
واذا ادي لا يعق كذلك في خزانة المفتين وفي النوازل
لوكاتب عبد به كتابة واحدة على الف على ان ياخذ
ايهما شاء ثم وهب السيد مال الكتابة لاحدهما
عنتا جميعا وان لم يقبل عادت الكتابة وصارت الالف
دينا علمها كالكات و هما حران وهذا عند ابي حنيفة
رحم الله و قال زفر وأحسن رحمهما الله لا يعق ولحد
منهما الا ان يقبل كذلك في جامع المضمرات وان كاتبها على
الف درهم الى القطار او الديار او الى الحصاد او الى
خود ذلك مما لا يعرض من الاجل جاز استحسانا وفي القيا
لا يجوز فان تاخذ القطار فانه يحل المال اذا جاز اجله
القطار في مثل ذلك الوقت الذي يخرج فيه ولها
ان تعجل المال وتعق كذلك في شرح المبسوط وفي المنقح
رواية ابراهيم عن محمد رحمهما الله اذا كاتب عبد به على
خسة اثنان هروية جاز وله خمسة اثنان وسطة
منها وان جاء بقيمتها اجبر المولى على الاخذ وان كان
قد سعى رفعها وجنسها وطولها وعرضها واجلها لم يجبر
على قبول القيمة وفيه ايضا اذا كاتب عبد به على صيف

الكتاب الثاني
في القطار والديار

وقت القطار

بازكر ان يكون
مقتضا للعلم

والتي كانت قيمة
وكتبت وحفظت
وكتبت وحفظت
وكتبت وحفظت
وكتبت وحفظت

ويقل رقة هذا الثوب جديده
يراد منه وكتبت

والرسم له فبما هو جائز ويؤخذ قيمة أعلى الوصيف
 وأوسطها وأوكسها فيعطى له ثلث الجملة فلو أدي
 الأعلى من الوصيف أو الوسط قبل منه ولو أدي الأوكس
 لا يجوز إلا أن يتجوز به المولى كذا في التاتارخانية
 وأن كاتبها على الف درهم ومى قيمتها على ألفا إذا أدت
 فعنقت فعليها الف أخري جاز على ما قال — لأنه جعل
 بدل الكتابة عليها الف درهم إلا أنه علق عتقها
 بأداء ألف من الألفين وذلك صحيح فإذا أدت ألف
 عنقت وعليها ألف الأخري كما كان الشرط بينهما
 كذا في شرح المبسوط ذمى كاتب عبدًا مسلمًا جازت
 الكتابة ولا ترد قاله في خزانة المفيتين وأن قال
 كاتبك على هذه الألف من الدراهم ومى لعنيرها
 جازت الكتابة وإذا أدت غيرها عنقت وكذلك إن لم
 كاتبني على الف درهم على أن أعطيها من مال فلان
 فالعقد جائز وهذا الشرط لغو وإذا كاتبها أو أشتهى
 فيها الخيار لنفسه أو لها جاز ذلك فإن ولدت ولدا
 ثم أسقط صاحب الخيار خياره فالولد مكاتب معها لأن
 لزوم العقد عند إسقاط الخيار يثبت من وقت العقد
 وإن مات المولى قبل إسقاط الخيار له أو ماتت

الامة والخيار لها فاخيار يسقط بموت من له كما
في البيع ويسعى الولد فيما عليها لانه مولود في
كنايتها وان اعتق المولى نصفها قبل ان يسقط خياره
فهذا منه فسخ الكتابة كما لو اعتق جميعها واذا اشترى
الكتابة فعليها السعاية في نصف قيمتها في قول ابي
حنيفة رحمه الله وكذلك لو اعتق السيد ولدها
كان هذا فسخا للكتابة وان كان الخيار لها فالولد
يعتق باعتاق المولى ولا يسقط عنها به شئ من
البدل - كذا في شرح المبسوط رجل كاتب عبده الماذن
وعليه دين يحيط برقبته فلا عذر ماء ان يرد والكتابة
بمنزلة ما توباعه المولى ولومات المكاتب عن وفاء
وعليه ديون وله وصايا من تدبير وغيره يديه
من تركته يديون الاجانب ثم دين المولى ان كان
ثم يدين المكاتبه فاذا ادت المكاتبه حكم بحريته
صيانة فهو ميراث بين اولاده وبطلت وصاياه
اذا في التاتارخانية حرابي كاتب عبده في دار
الحرب ثم اسلم جميعا او صار اذ اذمة اجبرت
ذلك فان خرجا مستأمنين والعبد في يديه
على حاله فخاصمه - في المكاتبه ابطلها كما ابطل

العتق والتدبير في دار الحرب منهم اذا خرجوا
بأمان ولو كاتبه ثم خرج العبد مسلما عتق وبطلت
عنه الكتابة مسلم تاجر في دار الحرب كاتبه
او اعنته او دبره كان جائزا استحسانا وفي القياس
لا يجوز شيء من ذلك منه ركذلك لو كان العبد
كاتب اقل اشتراه في دار الاسلام لان الذي في
انه ليس بمجمل الإسترقاق كالمسلم فان كان العبد كافرا
قد اشتراه في دار الحرب وكاتبه فادي وعتقه فاسلم
احبزة على المسلم استحسانا وفي القياس هو عبده
كذا في شرح المبسوط واذا كاتب الرجل عبده وهو
خياط او صباغ على عبد مثله يعمل عمله فالقياس
ان لا تصح هذه الكتابة وفي الاستحسان تصح كذا
في التاتارخانية وان كاتب امته مكاتبه فاسده
فولدت وللا ثم ادت المكاتبه عتق وادها معها
اعتبارا للعتق الفاسد بالجائز في الحكم وان ما ثبت
قبل ان تودي فليس على ولدها ان يسعى في شيء
فان استعاه في مكاتبه الام فاداه لم يعتق في القياس
وفي الاستحسان يعتق هو وامه مستند الى حال
حياتها كذا في شرح المبسوط ولو كاتب عبده على ان

درهم على ان يؤد لها المكاتب الى غنم له كانت
الكتابة جائزة وكذلك لو كاتبه على ان يضمها
لرجل عن سيده فالكتابة جائزة ولو كان مكان
الكتابة بعبان باع عبدا له من رجل بالف درهم
على ان يضم المشتري الثمن عنه لغريم البائع
فالباع فاسد والضمان جائز وهذا استحسان
كذلك في الذخيرة رجل كاتب امته وعليها دين
فدانت ولدا وادت المكاتبه ترحض الغرماء فلم
ان ياخذ والكتابة من السيد لانها كتبها ويضمنونه
قيمة الجارية لانه ائلف ما ابتتها عليهم بالعنق وجوز
بفضل الدين ان شاءوا على الجارية وان شاءوا
على الولد لان حق الغرماء كان منعلقا بمالية الولد
لما انفصل بعد لحوق الدين اياها الا يري انه يباع
في ديوتهم وقد احتبت تلك المالية عند الولد
بالعتق فيتبعونه بدنيهم ان شاءوا ولكن لا يخذون
منه الا مقدار قيمته لان وجوب الدين عليه
باحتماس ماليته عنده فيقدر بذلك القدر وان
شاءوا مرجعوا على الجارية بجميع ديوتهم لان ذمتها
ناكبت بالعتق وليس لهم ان يضموا المولى قيمة الولد

وإن مات الأمر بعد أداء الكتابة فعلى الولد الأقل
من قيمته ومن الدين كذا في شرح المبسوط وفي زاد
العلماء عن أبي يوسف رحمه الله إذا كاتب عبده علي
أنه إن خرج من البلدة فهو عبد فالكتابة فاسدة
كذا في الغياثية رجل قال لعبده قد كاتبك عبدي
فلانا الغائب على كذا على أن تؤد لها عنه فرضي بذلك
الحاضر هذا لا يجوز ولكن إن أدى الحاضر المال إلى
المولى عتق الغائب استحسانا وفي القياس لا يثبت
لأن العقد صار لغوا حين لم يتعلق به وجوب البداء
على أحد وجه الاستحسان أن هذا التصرف من
المولى إما أن يجعل كتعليقه عتق الغائب بأداء الحاضر
وهو ينفرد بهذا التعليق أو يجعل العقد بمباشرة المولى
وقبولا الحاضر منفقدا في حق الغائب فيما لا يضر به
وعتقه عند أداء الحاضر ينفعه ولا يضره فيثبت حكم
العقد في حقه بمباشرة كما كذا في شرح المبسوط رجل
وكل آخر ليعتق عبده فكتبه لا يصح كذا في الفناويه
الجواهر رجل كاتب عبدين له فاجدين عليهما دين
مكتوبة واحدة فغاب أحدهما فترجأ الغرماء فليس
لهم أن يردوا الحاضر في الرق لأن كتابتهما واحدة

فلا يردان في الرق الامعاء والحاض لا ينصب خصما
عن الغائب فكان غيبة احدهما كغيبة الآخر ولكم يستعق
ينما عليه من الدين وما ادى من المكتوبة فالغرماء
احق به وليس لهم ان يضمنوا المولى قيمة ما كذا في شرح
المبسوط نصرا في كاتب عبده النصرا في على خمر فهو جائز
يريد به اذا كان مقدرا معلوما فاليهما اسلم فللمولى
قيمة الخمر فاذا قبض العتق لانه وقع العجز عن تسليم الخمر
اي المسلم منه عن تملك الخمر وتملكها وفي تسليم عين
الخمر تملكها من السلم وذلك بالمل والعجز متى وقع
عن تسليم بدل الكتابة يجب تسليم قيمته لتقوم القيمة
مقامه فاذا قبض القيمة يعتق لان الكتابة في معنى
المعاوضة ذكره في الجامع الصغير وهذا بخلاف
ما اذا باع الذميان خمر اقر اسلم احدهما حيث
يقصد البيع على ما قاله البعض لان القيمة تصلح
بدلا في الكتابة في الجملة فانه لو كاتب على
وصف وانى بالقيمة يجبر على القبول فجاز ان
يبقى العتق على القيمة اما البيع لا ينفقد صحىحا على
القيمة فافترقا كذا في الهداية واذا ادى الخمر
ايضا لتضمن الكتابة بتقليق العتق باءاء البدل

قال في ختمه
في البيع
والهبة الذميمة على غيره جائز
في البيع

المذكور كذا في الكافي وصار كما لو كانت المسلم
عنده المسلم على خمر فادى المكاتب الخمر فانه
يعتق كذا ذكره بعض المشايخ كالقاضي ظهير
الدين والرازي ومحمد الدين الافطس والريجي
والنيسابوري في شرح الجامع الصغير وفي شرح
الطحاوي والتمرتاشي لو ادى الخمر لا يعتق ولو
ادى القيمة يعتق كذا في البناية لان الكتابة
انقلت الى القيمة ولم يبق الخمر بدلا في هذا العتق
لانه انفق صحيحا على الخمر ابتداء وبقي بعد
الاسلام على قيمتها صحيحا على حاله ولا يتصور
بقاؤه صحيحا على الخمر بعد الاسلام فخرجت
الخمر من ان يكون بدلا فيه ضرورة وبأدلة عينية
الخمر البدل لا يعتق بخلاف ما اذا كانت المسلم
عنده او كانت الكافر عنده المسلم على خمر حيث
يعتق بأداء الخمر لان العتق فيه انفق فاسدا
فيعتق بأداء البدل المشروط فيه لما فيه من
معنى التعليق فيعتق بأعباده ويضمن له لاه
قيمته لانه ليست بمال قاله في التبئين مرتد
كانت عنده ثم لحق بدار الحرب ثم رجع مسلم

فان رفع المكاتب الى القاضى فدرده في الروت
فالمكاتبة باطلة والافهوى على مكاتبه لان
عقده كان موقوفا عند ابي حنيفة رحمه الله
وقد بطل بقضاء القاضى فلا يعود بعد ذلك وان
عاد الملت اليه كذا في شرح المبسوط ذمي
ابتاع عبدا مسلما مكاتبه فهو جائز ولا يترد
كذا في البنائية لان شراءه صحيح عندنا فانما
كاتب مملوك وكان مخيرا على بيعه ليزول به
ذل الكفر عن المسلم وقد حصل هذا بالكتابة
لان المكاتب بمنزلة الخديوان وان كاتبه على خير
او خسر لم يحيز لان القابل مسلم وهو ليس من
اهل ان يلتزم في ذمته الخسر بالعقد ولكنه
ان ادى الخسر عنق لان الكتابة انقضت مع
الفساد فيعتق بادل البذل المشروط وعليه قيمته
لان رقبته سلمت له بحكم عقد فاسد يلزمه
قيمته كذا في شرح المبسوط والكتابة على الميتة
والدم باطلة قاله في المختار لان هذا ليس
بهال في حقهم وشرط صحة التسمية في الكتابة
ان يكون المسمى مالا ثم قد بينا حكم هذا في حق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

باعتق السيد اياها بمنزلة عتقها باداء المهر
فيعتق ولدها معها كذا في شرح الحاشيوط

والمكاتب كلما ذور في جميع التصرفات ويمنع
من الشراعات الا ما جرت به العادة كذا في
خزانة المفتين ويجوز للمكاتب البيع والشراء
والسفر لان مقصود السيد من العقد الوصول
الي بدل الكفاية ومقصود العبد منه الحرية
وذا انما يحصل بالبيع والشراء وربما لا يتفقان
في الحضر فيحتاج الى السفر ويميل البيع بالحاجة
لانه من عادة التجار ان يفعلوا التاجر اظهرا
للساخرة استجلا بالقلوب الناس اليه وربما يحال
في صفته ليرج في احدي كذا في الكافي وان حابا
في ذلك محاباة ان كانت يسيرة بحيث يتغابن الناس
في مثلها جاز عند جميعا لان هذا يجوز من
الماذون من المكاتب اولى وان كانت بحيث لا يتغابن
الناس في مثلها فذلك يجوز عند ائمة رضى الله
عنه وعندهما لا يجوز والجواب فيه كالجواب في الماذون

وہو سچائی کی راہ میں جان و مال کی قربانی
وہو جس کی طرف سے ظلم و ستم کا یہ جبر
وہو جس نے حق کو بدل دیا
اسی اظہار و عجا
میں اللہ

اذا باع واشتري بغير فاحش يجوز عند ابي حنيفة
 رحمه الله وعندهما لا يجوز والمسئلة في الماذون
 وان حط من الثمن بسبب عيب ادعى عليه
 كان جائزا لان الحط بسبب العيب تجارة وما كان
 تجارة كان داخلا تحت الكتابة ولان الحط
 عن بعض الثمن بسبب العيب جائز من الماذون
 من المكاتب اولى وان حط عن بعض الثمن
 من غير عيب لا يجوز لانه تبرع الا يرى انه
 لا يجوز من الماذون فكذا من المكاتب وكما
 اقرب من دين فهو جائز لانه من صنع التجارة
 فان من اشترى شيئا ولزمه الثمن لا بد له من
 الاقترابه ومتى لم يصح اقترابه لا يجدر معه
 الناس فكان الاقترار من صنع التجارة وان لم يكن
 تجارة حقيقة فيكون داخلا تحت الاذن الا يرى
 ان الاقترار بالدين من الماذون صحيح من
 المكاتب اولى كذا في الذخيرة شراء المكاتب
 من مولاه وبيعه جائز وما اسهلت كل واحد
 منها لصاحبه فهو دين عليه لانه صار بمنزلة
 الحدي فيما يرجع الى المكاسب فاخص بمالك

هذا هو الحق
 في البيع والشراء

التصرف في مكاسبه فكان حال المولى في كسبه
 كما احبني آخر كذا في شرح المبسوط
 مكاتب او حراشترى عبدا وكاتبه ثم وجد به
 عيبا لا يردده بالعيب قاله في المحيط البرهاني
 وليس له ان يبيع ما اشتراه من مولاه مراجعة
 الا ان يبين وكذلك مولاه فيما اشترى منه
 لان كل واحد منهما تسامح صاحبه في
 المعاملة لعله ان ذلك لا يبعد منه ولو
 اشترى من مكاتبه درهما بدرهمين
 لم يجز لان هذا صريح الربوا والمكاتب في كسبه
 بمنزلة الخدي كما قدرنا كذا في شرح المبسوط
 واجمعوا على انه لو باع من مكاتبه درهما بدرهمين
 لا يجوز كذا في المحيط البرهاني واداسي
 المكاتب فاستدان دينا فهو بمنزلة ما استدانه
 في ارض الاسلام وان ارتد المكاتب وعليه
 دين واستدان في ردة ايضا علم ذلك باقراره
 ثم قتل على ردة فهو بمنزلة دين المروض حتى
 يبدل بما استدانه في حال الاسلام من اكسابه
 ثم ما بقى للذي ادانه في حال ردة في قوله

إلى حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله
الكل في ذلك سواء وما بهي عهد قضاء ديونته وإن لم
مكاتبته يكون لو شترته المسلمين وإذا سعى ولذا المكاتب
المولود في مكاتبته وقضى مكاتبته وعتق وحصد
غرم ما دأبه لم يكن لهم أن يأخذوا من المولى ما أخذ
ولكنهم يتبعون الولد بدنيهم كذا في شرح الملبوط
وإن رهن أو ارهن فهو جائز لأن الرهن إيناء
والأرهنان استيفاء وذلك داخل تحت الكتابة
الأيري أن المأذون يملك هذا فالمكاتب أويل
وإن أجرا واستاجر فهو جائز لأن الأجارة
تجارة لأن التجارة مبادلة المال بالمال والمنافع
مأث الأيري أن الحيوان لا يجب ديناً في الذمة
بدلاً عن المنافع كذا في الذخيرة وإن
أخذ كفيلاً بالمكاتبته عن المكاتب لم يجز عندنا
وقال ابن أبي ليلى يجوز لأنه دين مطلوب
في نفسه وهو كالدين الثابت في ذمه حر
من صداق أو غيره ولكننا نقول المكاتب عبده
له وليس للعبد ذمة قوية في وجوب الدين
عليها للمولى ولأنه يملك أن يعجز نفسه بسترته

ذمته بذلك ولا يمكن اثباته بهذه الصفة في
ذمة الكفيل ولا يجوز أن يثبت في ذمة
الكفيل اقوي مما وثبتت في ذمة الأصيل
كذا في شرح المبسوط مكاتب اشترط
عليه مولاة أن لا يخرج من الكوفة كذا
في الجامع الصغير هذا ليس بقيد بل
الحكم في غير الكوفة كذلك وتخصيصها
بالذكر باعتبار وضع المسألة فيها كذا
في البناء المبني أن ياذن له سيده هذا الشرط
باطل وله أن يخرج والكتابة جائزة أما
بطلان الشرط فلأنه يخالف موجب العقد
وهو استحقاق يده فيه بطل وأما صحة العقد
فلأن الكتابة في جانب العبد تشبه العتق
لأنه إسقاط وفلت الحجر والاطلاق
بمزالة العتق في كل شرط في جانبه كان
هدرا بمزالة اللاحض على العتق وهذا
الشرط يختص بجانبه فكان هدرا والهدر
لا اثر له ذكره في جامع الصغير
والشرط الفاسد في الكتابة لا يفسد

العقد اذا لم يكن متكاملا في صلبه وانما يقصد
اذا تمكن في صلبه لمعنى وهو ان الكتابة
تشبه البيع من وجه وهو انها تحتمل الفسخ
في الابتداء وتشبه النكاح من وجه وهو
انها لا تحتمل الفسخ بعد تمام المقصود بالاداء
فيوفر خطهما عليها فليشهرها بالبيع تبطل
بالشرط الفاسد اذا تمكن في صلبها ولشهرها
بالنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد اذا لم يتمكن
في صلبها كذلك في شرح الوط ولا يتزوج
الا باذن المولى لان انفكات الحجر عنه
في عقود الاكتساب والتزوج ليس من اكساب
المال بل فيه الزام المهر والنفقة وحكم
المالكية انما يثبت له لتمكن من اداء
بدل المكتوبة وكل عقد لا يوصل
اليه لا يثبت له حكم المالكية فيه
بل يكون كالقن فيه قاله في الكافي
وكذلك لو وكل وكيل بالثمن
فزوج به الوكيل يتوقف على اجازة
المولى فان اعتق المكاتب قبل اجازة المولى

نفذ ذلك النكاح على المكاتب ولا يحتاج إلى إجازته كذا في الذخيرة
وبه قال الثلاثة وقال ابن أبي ليلى إن شرط عليه أن لا
يتزوج إلا بإذنه لم يتزوج بغير إذنه وإن لم يشترط ذلك جاز
له التزوج بغير إذنه لتملكه منافع نفسه كذا في البناية ويجوز بإذن
المولى لأن الملك له قاله في الكافي المكاتب إذا تزوجت بإذن المولى
ثم عتقت كان لها خيار العتق كذا في خزانة المفتين فإن تزوجت
بغير إذن موليا فلم يضر في بينهما متى عتقت جاز النكاح ولا خيار
لها لأن المانع حق المولى وقد استطاع العتق ونفوذ العقد كان
بعد العتق وفي مثله لا يثبت الخيار لها ذكره شيخ المبسوط ولم يزوج
ولده أو استتري له ولا يجوز كذا في السراية ولو تزوج أمة له جاز
لأنه اكتساب فذلك المكاسب كالكتابة وهذا اسخسان والفقهاء
أن لا يجوز ولو وكل بذلك وكذا لا يجوز أيضا كذا في الذخيرة
بخلاف ما لو تزوجت المكاتب بنفسها حيث لا يجوز فإن
قلت على التعليل المذكور ينبغي أن يجوز قلت لأن رقبتهما
بأقية على ملك المولى فإن قلت فعلى هذا ينبغي أن يملك
المكاتب تزويج ابنته ومع هذا لا يجوز قلت نعم لكن ابنته
ملوكة لمولاه وأمه لاحقى ينفذ عتق المولى في ابنته دون
أمته ولو عجزت وحاضرت ابنته حصة لا يجب على المولى
استيفاء جديد فيها ويلزمه ذلك في أمته ومكانته كذا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

في البتابة وكذا الثاني كاتب عبده والقياس ان لا يجوز وهو
تلي زفر والشافعي رحمه الله لان ماله العتق والمكاتب ليس
من اماله كالاعتاق على مال وجه الاستحسان انه عقد كشابه
المال فيملك كزوج الامنة وكالبيع وقد يكون هو انفع له من البيع
لانه لا يرمل المالك الا بعد وجه البذل اليه والبيع يرمله
قبله ولهذا يملكه الاب والوصي ثم هو يوجب للمولى مثل ما هو
نابت له بخلاف الاعتاق على مال لانه يوجب فوق ما هو ثابت
له كذا في الهداية ثم اذا اجازت كتابة الكاتب لو ادى المكاتب
الثاني مكانته عتق واذا عتق الثاني باده مكانته ينظر ان كان
الاول مكانا حال عتق الثاني فان الاول يثبت للمولى المكاتب
الا على وان كان حرا فالاول يثبت للمكاتب الا على للمولاه
واذا ثبت الولاء للمولى اذا ادى المكاتب بعد ذلك وعتق
لا يتحول الولاء الى المكاتب الاول وفي شرح الطحاوي وان
اذا جميعا معا ثبتت ولأيهما من المولى وان عجز الاول ورث
في الرق ولم يؤد الثاني مكانته بعد بقي الثاني مكاتب على
حاله ونظيره العبد الماذون اذا اذن لعبده في التجارة ثم
حضر المولى على الاول بقي الثاني مازونا واذا بقي الثاني
مكاتب ابصر مالا للمولى على الحقيقة حتى لو اعنته فند عنته
على الحقيقة ولو ان الاول لم يعجز ولكن مات قبل الا ولم

الثاني مكاتبته ايضا بنصفه على وجهه ان مات الاول وترك
اموالا كثيرة سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة و
وقام بدل كتابته وفي هذا الوجه لا يفسخ كتابته فيودي
مكاتبته ويحكم بحديثه في آخر جزء من اجزاء حيوته وما بقي يكون
لورثته الاحرار ان كان له ورثة احرار وان لم يكن له ورثة يكن
لمولاه ويبقى الثاني مكاتبه على حاله حتى يودي مكاتبته الى وارث
المكاتب الاول ويعتق واذا ادى وعتق كان ولآله للمكاتب
الا على حجة ترثه الذكور من ورثته الوجه الثاني اذا مات
الاول ولم يترك ما الا سوى ما تركه على المكاتب الثاني من
بدل الكتابة وانه لا يخلوا ما ان كان مكاتبه الثاني اقل
من مكاتبه الاول ففي هذا الوجه تنسخ مكاتبه الاول
ويكون عسلا ويبقى الثاني مكاتبه للمولى يودي اليه مكاتبته
ويعتق وان كان مكاتبه الثاني مثل مكاتبه الاول او اكثر
منه وهذا الوجه لا يخلوا ما انحلت الكتابة الثانية وقت
موت الاول لا تنسخ كتابة الاول فيودي الثاني الى المولى
مثل مكاتبه الاول ويحكم بحرية الثاني للحال وبحرية الاول
في آخر جزء من اجزاء حيوته وما بقي من مكاتبه الثاني يكون
لورثة المكاتب الاول ان كان له ورثة احرار ويكون لآله الثاني
لورثة المكاتب الاول للمولى المكاتب الاول وان لم يتخذ

المكاتبة الثانية بعد هذه المكاتب الاول ان لم يطلب المولى
الفسخ من القاضى حتى حلت فالجواب فيه كالجواب فيما اذا مات
الاول وقت دخل ما على الثاني وقت موته وان طلب من
القاضى الفسخ فالقاضى يفسخ كتابة الاول وفي نوادر ابن سماعه
عن محمد رحمه الله في مكاتب كاتب عبدالله ثمرات الاعلى
وقد ترك وفاء الا انه دين على الناس فلم يخرج الدين حتى
ادى الاسفل الى الاعلى فانه يعقوب وولاه للمولى فان خرج
الدين بعد ذلك وقضيت الكتابة لم يخرج ولا الاسفل الى الاعلى
واما ينظر في الولاء والميراث الى يوم ادى الكتابة كذا في
الثاقا دخلية مكاتب كاتب عبدالله ثمرات الاول عن ابن حمر
ولم يترك الاما على الاخرى ^{والاخرى} تولد له في المكاتب فعليه
ان يسعى فيها على ابيه فيودى ذلك الى المولى من مكاتب الاول
لان عقد كتابة الاول باق ببقاء دينه على المكاتب الثانية
فيودى منه مكاتبته وما فضل عنها فهو ميراث لابن الاول
عن ابيه لانه حكم بحديثه قبل موته وولاء الابن الاخر
لابن الاول لان عنق كل واحد من المكاتبين يستند الى
اخر جزء من اجزاء حيوته فانما حكم بحديثه الثاني بعد الحكم
بحرية الاول فيكون ولاده وولاه ولده للمكاتب الاول
يخلفه فيه ابنة مكاتب اشترى امراه ولم تكن ولدت منه

تركايتها فذلك جائز وما ولدت . الكتابه فهو معها
 في المكاتبه لان جزء منها فان مات المكاتب عن ولاء
 عتق مبي واولادها لان كتابه الاول لما ادت فقد
 حكم بعنقه وصارت المكاتبه امر ولد له فتعقب بالاستيلاء
 فيه واولادها واحدا واولادها ما بقي من ميراثه بعد
 اداء كتابته لاهم عتقوا في حال حيوته حين تملكه
 فيهم وم اولاده فان لم يترك وفاء فالمردة وولدها بالخيار
 ان شاء ^{سقط} فيما بقي على الاول ليستقوا بعق الاول وان شاءوا
 سعو فيما بقي على الام لاهم يستفيدون العتق ياداء ذلك
 كالمواد والى المكاتب في حيوته وسبعون في اقل من ذلك لان
 العبد انما يتخير بين شيئين لرفق له في احدهما والرفق في
 اختيار الاقل دون الاكثر واذ كانت المكاتب امراته
 لم تلد منه ثم ولدت بعد الكتابه ثم ماتت المرأة ولم يترك
 وفاء فالابن بالخيار ان شاء سعى فيما بقي على امه ليعتق
 باذنه وان شاء عجز نفسه فيكون بمنزلة ابيه لانه تلقاه
 جهتا حرية احدهما ببدل يؤديه والاخر بغير بدل عليه
 وهو التبعية لابه فيميل الى ايهما شاء كذا في شرح المبدى
 . ليس له ان يكاتب والديه ولا ولده لاهم دخلوا في
 كتابته تبعا والمكاتب لا يكاتب ولاهم بمنزلة المملوكين للموت

حتى لا يجوز له بيعه ثم ينفذ عتق المولى فيهم ذكره في
 التبيين مكاتب كاتب جارية ثم وطها فعلقته منه فان
 شاءت مضت على الكتابة لان الاستيلاء لا ينافي
 ابتداء الكتابة فكذا لك بقاءها واذا اختلفت ذلك اخذ
 عقرها لان المكاتب فيما يلزم به العقر بالوطي كالحرق وقد
 بينا ان الحرق اذا وطى مكاتبته يلزمه عقرها لانها صار
 احق بنفسها فكذا لك المكاتب وان شاءت عجزت نفسها فتكون
 بمنزلة ام ولد لا يبيعها كما لو استولى المكاتب بباريته فان
 عجزت فاعتقها المولى لم يجز كما لو اعتق جارية من كسب مكاتبه
 بخلاف ما لو اعتق ولدها لان الولد داخل في كتابته حتى
 يعتق بعنته فيكون مملوكا للمولى فاما الام لم تدخل في
 كتابته الا يرى انها لا تغتق بعنته ولكنها ام ولد له بطاها
 ويستخدمها فلم تصر مملوكة للمولى لان ثبوت ملك المولى
 لضرورة التبعية في الكتابة وامتناع بيعها لانها تابعة
 للمولى في هذا الحكم لانها داخل في الكتابة وان مات
 الولد لم يكن للمكاتب ان يبيعها ايضا لان امتناع البيع فيها
 كان بقاء الحق الولد وحق الولد بموته لا يبطل فكذا لك حق
 الام انما امتنع بيعها لثبوت نسب ولدها منه وذلك باق
 بعد موته مكاتب كاتب جارية ثم استولى المولى فعليه

العقدها لانها صارت احق بنفسها والوديع امة بمنزلتها لان
جزءها وقد بينا في كتاب العتق انه لا يمكن الحكم بحرية
ولدها بما ناولا بالقيمة فان عجزت اخذ المولى الولد بالقيمة
استحسانا لانها بالعجز صارت امة قنة للمكاتب والمولى
اذا استولد امة مكانه يكون الولد حرا بالقيمة استحسانا
والجارية مملوكة للمكاتب بمنزلة المندود وان كان المكاتب
هو الذي وطئها فتمت ولم يترك ما الا فان لم تد مضت
على الكتابة لان المكاتب مات عن وفاء باعتبار ما عليها
من البذل وقد بينا ان الوفاء بمال هو دين له معتبر كالوفاء
بالمال العين وان كانت ولدت خيرة فان شاءت رفضت
مكاتبها وسعتى وولدها في مكاتبه الاول وان شئت
مضت على مكاتبها لانه تلقاها حرة اما اذا كتابة
نفسها التعتق مع ولدها به او ادله كتابة المكاتب بعد رفض
مكاتبها لافا بمنزلة امر الولد والمكاتب اذا مات عن ولد
له ومعها ولد مولود في الكتابة سعتى مع ولدها في
المكاتب ويعتقان بالادله فهذا مثله ولو كان ترك ما لافيه وفله
بالمكاتب اديت مكاتبه وحكم بحريته وحرية ولده
ببطل المكاتب عنها لانها صارت امرؤا للمكاتب فتعق
ببوته حين حكمنا بحريته ووقع الاستغناء له عن

ادله مكاتبتها وارتب رتبتي والمولى هو المدعي للولد
 المكاتب الاول ميت فالولد حردو على المولى قيمته لان
 كتابة المكاتب باق بعد موته للوفاء لها وولدها وولد
 بينا انها لو عجزت في حيوة المكاتب اخذ المولى ابنه
 بالقيمة فكذلك بعد موته وان كان بالقيمة وعناء
 بالمكاتبه عتق المكاتب لان المولى صار مستوفيا للسبدل
 الكتابة بالمقاصة فكانت الام مملوكة لورثة المكاتب
 ان كان له وارث سوى المولى وان لم يكن سارت للمولى
 بالارث وكانت امر ولد له لانه ملكها وله معها ولد
 ثابت النسب كذا في شرح المبسوط وان زوج عبدا فانه
 لا يجوز لان تزويج العبد ليس بتجارة ولا اكتساب
 مال وانما هو اتلاف مال بغير عوض يحصل له فان
 رقة العبد يصير متغولا بالمهر والنفقة من غير مال
 يحصل له ولا يتوقف هذا حق لو عتق المكاتب واجازه لا
 بنفذ لانه لا يحيز له حال وقوعة ولو وكل المكاتب بذا
 لا يجوز لانه لا يملك المباشرة بنفسه فلا يملك التفويض
 الى غيره فلو وزجه الوكيل قبل عتق المكاتب لم يحذر
 ولم يتوقف وان وزجه بعد ما عتق المكاتب يتوقف
 على اجازة المكاتب لان المكاتب يحيز له بعد العتق

فان قال المكاتب للوكيل بعد مائة اجزت وكال ذلك
او وضيت بوكال ذلك جاز ويكون هذا توكيلا والتوكيل
ينفقد بلفظ الاجازة كذا في الذخيرة ولو زوج المكاتب
امته من عبده من ابي يوسف انه يجوز وفي ظاهر
الرواية لا يجوز كذا في البناية وجه رواية ابي يوسف
ان تزوج الامة الكتاب مال من غير ضرر يلحقه فيكون
جائزا كتزويج الامة وانما قلنا انه الكتاب مال لانه
الكتاب للولد من غير زيادة ضرر يلحقه وذلك لان
المهر لا يجب على المولى ونفقها كان عليه قبل النكاح
فليس في هذا النكاح زيادة ضرر لم يكن وفيه الكتاب
مال فيجوز ووجه ما ذكر في ظاهر الرواية وهو ان الدار
تحت الكتاب بجارة او الكتاب مال وتزوج العبد امته
اس بجارة ولا الكتاب مال للمالك انما يصير الكتاب مال
اذا حصل الولد والولد قد يحصل وقد لا يحصل فليس
فيه الكتاب للمالك وفيه نوع ضرر وذلك لانه ربما يبيع
الامة فلا يبطل النكاح فيجب على العبد نفقتها وهي امة
الغير فان قيل يبيعها بجملة حتى لا يلحقه هذا الضرر
قلنا في بيعها بجملة زيادة ضرر يلحقه كذا في الذخيرة
قد بينا ان للمكاتب ان يكاتب استخسانا فان استغنى

بعد الكتابة لم يرد عتقه كما قبله لانه لا يملكه حقيقة
وهو متبرع في اعتاقه وكذلك ان وهب له نصف
المكاتب او كلها لانه ابراء بطريق التبرع وكذلك لو قال
المكاتب لعهده اذا اعطيتني الف درهم فانت حر فذا
باطل ولو ادي لم يعتق لان تعلية العتق بالشروط لا يصح
من ليس باهل للتخير كالصبي وهذا بخلاف الكتابة
لانه عقد معاوضة بمنزلة البيع او انفع منه في حق
المكاتب ولهذا احتمل الفسخ بالتراضي ولو اعتبر معنى التعليق
فيه ولم يخمل الفسخ كذا في شرح المبسوط واذا اذن لعهده
في التجارة جاز لانه لو كاتبه جاز فان استدان العبد
دينا يلزمه لان الاذن صح من المكاتب وما صح من المكاتب
فالمكاتب في ذلك بمنزلة الحرف فان جلد العنوماء يطلبون
العبد بالدين يباع بالدين الا ان يؤدي المولى قيمة العبد
لان المكاتب في ذلك بمنزلة الحرف فان ادي المكاتب دينه
حتى لا يباع العبد بدينه ان ما ادى مثل قيمته فانه
لا شك انه يجوز عندهم جميعا وذلك لان العبد بعد لحوق
الدين صار مستحقا للعنوماء فالمولى بالفداء صار كالمنشترى
منهم بشرى المكاتب بمثل قيمته جائز بلا خلاف فكذا
هذا اذا كان ما ادى عن العبد اكثر من قيمته

ان كانت الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس
في مثلها فهو جائز بلا خلاف كما لو اشترى وان كانت
الزيادة على قيمة العبد بحيث لا يتغابن الناس في مثلها
اشار في الاصل الى انه يجوز لانه لم يفصل بينهما اذا
كانت الزيادة على القيمة زيادة يتغابن الناس فيها او
لا يتغابن فمن مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قولهم
جميعا وذلك لان العبد صار كالمرهون بدين الغرماء
ولو كان مده ونا بدين المكاتب ثم انه افنك الرهن
بقضاء الدين جاز وان كان ما ادى اكثر من قيمته
فذلك هذا ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول
ابن حنيفة رحمه الله فاما على قولهما لا يجوز لانه صار
كالمشترى لهذا العبد بقضاء الدين ولو اشترى بغبن
فاحش كانت المسئلة على الاختلاف على ما ياتي
بيانه بعد هذا ان شاء الله تعالى فذلك هذا بخلاف
الرهن لان الزيادة على القيمة كان واجبا على المكاتب
لا يمكنه التخلص عنه الا بالقضاء فاما هنا فالدين
ليس على المكاتب انما الدين على العبد ويمكنه التخلص
عن الزيادة فيمتنع عن هذا العبد فاذا التزم كان بمعنى
التمتع بغبن فاحش لا بمعنى افنك الرهن كذا في اللحق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ثم عتق لومته الكفالة ولو كان المكاتب، كما في راجين كفل
لم يؤخذ بها وإن عتق ذكره في البناية وإذا عا
دابة جازلان الاعادة وإن لم تكن تجارة إلا أنه
من صنيع التجار لا بد للتجار منه وما لا بد للتجار
منه يكون داخل تحت الأذن لا يرى أن الماذون
يملك ذلك فالمكاتب أولى وأما قلنا لا بد للتجار منه
لأنه إذا باع شيئاً في ظرف رجاء لا يمكنه تسليم ما باع
الآن تسليم الظرف ليصير مع الظرف وكذا من اشترى
منه شيئاً لا بد له من أن يجلس على مكانه أو على
بساطه وليستعير منه فهذا لا بد للتجار منه وكذلك
إذا هدي هدية بالمطعم أو دعي إلى طعام لا بأس
به وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز لأنه تبرع
والتجار منه بد في الجملة ولكن جوزنا ذلك بالآثار
وهو ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هدية
سلمان حال كونه مكاتباً وروي أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قبل هدية بريدة مكاتبته وروي أن النبي
عليه السلام كان يركب الحمار ويحجب دعوة المملوكة
ومر يدي عن أبي سعيد رحمه الله مولى أبي أسد أنه قال
عزيت وأنا عبد فدعوت رهطاً من أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم وفهم ابو ذر فلما
حضر وقت الصلاة قلبه موثق فضليت بهم فتركنا القياس
بالاثار والاثار انما وردت بالمطعوم فيرد غير المطعوم
من الدراهم والثياب الى ما يقتضيه القياس والجواب
في الماذون على هذا واذ اباع بيعا واقال جاز لا ب
الاقالة تجارة الايري انه يجوز من الماذون من
المكاتب اولى وله ان يدفع المال مضاربة لانه من التجارة
ولانه استيجار عن المضارب ببعض الربح وله الاستيجار
وياخذ من المولى مضاربة لانه تجارة الايري ان
الماذون يملك ذلك ولانه يواجر نفسه بما شرط له
من الربح وله ان يواجر نفسه ويضع لانه توكل لغيره
بالباع والشراء وله ذلك لانه من التجارة وليست تضع
وان كان اعانة للعبد لانه من صنيع التجارة لا بد
للتجار منه فيكون داخل تحت الاذن الايري ان الماذون
يملك هذه الاشياء فالمكاتب اولى كذا في الذخيرة
وليس له ان يكسب الثوب لان ذلك تمليك لعين الثوب
بطريق التبرع والتاجر لا يحتاج الى ذلك عادة ولذا
لا يعطى درهمان فضايدا لانه تبرع بتلك العينين
مخللا من المنفعة فالتجار يتوسعون في المنافع مالا

يتوسعون في الاعيان ففى هذا اشارة الى ان له ان يعطى
دون الدرهم لانه قد يحتاج الى ذلك عادة فان جاهزه
اذا شرب الماء من سقاء على باب النوتة لا يجد بدا من
اعطاء لاجله ومادون الدرهم قليل يتوسع فيه النكاس
فلهذا يملكه استحسانا ذكره في شرح المبسوط وان اعتق
المكاتب عبدا على مال او باع نفسه العبد منه بمال لم يجر
كذلك في شرح جامع الصغير لقائخان اما الاول فلانه
اسقاط الملك عن رقبته وانتهت الدين في ذمة المفلس
وكذا الثاني لانه اعتان عمال في الحقيقة قاله في الهداية واذا
كاتب المكاتب عبدا على نفسه وماله او على نفسه فانه جائز
لان المكاتب مالك لعقد الكتابة في مكاسبه بمنزله المحر والكتابة
من المحر صحيحة بهذه الصفة فكذلك من المكاتب كذلك في شرح
المبسوط والاب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب ولا يملك
مضارب وشريك شيئا منه لان الاب والوصي يملكان الا
كتساب فيملكان ما يملكه المكاتب من تزويج الامه وكتابة مملوك
الصغير والمضارب وشريكا العنان والمفاوضة لا يملكون الا
الباعة والتزويج والكتابة ليسا منها وهذا لان التجارة
مادة المال والبضع ليس بمال وكذا الكتابة لان
المال معاش يفك الجحر في الحال وهو ليس بمال فلا يملكه بخلاف

الاجارة فانها مبادلة المال بالمال ولهذا لا يثبت فيها الحيوان
دينا في الذمة بدلا عن المنافع ولو لا انها مال لثبت وكذا
المنافع فصلح مهر او ولو لا انها مال لما صلحت لان الله تعالى
شرع ابتغله النكاح بالمال بقوله تعالى ان تبتغوا باموالكم ولم
ينشرعه بغير المال ثم الاصل فيه ان من كان تصرفه عاما
في التجارة وغيرها يملك تزويج الامة والكتابة كالاب
والوصي والجد والمكاتب والقاضي وامينه وكل من
كان تصرفه خاصا في التجارة كالمضارب والشرطي والمأذون
لا يملك تزويج الامة ولا الكتابة عند ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف يملكون تزويج الامة لان فيه منفعة
على ما بيناه وجوابه انه ليس من باب التجارة على ما
بيناه فلا يملكون وجعل في النهاية شريك المفاوضة
كالمكاتب وجعله في الكافي كالمأذون له في التجارة ولكل
وجه وجعله كالمأذون اشبهه بالفقه كذا في التبيين
وكل ما يملكه المكاتب يملكه الاب في مال ولده الصغير
والوصي في مال اليتيم والمفاوض في مال المفاوضة
وما لا يملكه المكاتب كالاعتاق على مال والتزويج لا يملكه
الاب والوصي والمفاوض كذا في شرح الجامع الصغير
لقاضيه ان ويحب على المكاتب نفقة زوجته ولا يجب عليه

نفقة ولده كالعبد إلا ان يكون ولده من امته ونفقة
 ولده المكاتب تكون على المكاتبه قاله الفقهاء في حضانة المكاتبه
 نتج النفقة على زوجها وان لم يزوجها المولى بينا خلاف
 المدبرة وامر الولد ذكره في حضانة المفتين وليس للمكاتب
 ان يشارك حواشركه مفاوضة لاهلها بتبني على المساواة
 في الصرف ولا مساواة بين الحرد والمكاتب في التصرف
 ويجوز له ان يشارك الحواشركه عنان لاهلها تضمن توكيل
 كل واحد منهما صاحبه بالشراء والبيع والمكاتب في ذلك
 كالحرد فان عجز المكاتب بعد ذلك انقطعت الشراكة بينهما
 لانه لما رد في الرق صار عبداً مجبوراً عليه لا يملك
 مباشرة الصرف لنفسه فذلك لا يملك شريكه ان يشترى
 له بحكم الوكالة فلهذا تبطل الشراكة قال وله الشفعة
 فيما اشتراه المولى وللمولى فيما اشتراه المكاتب لان بعد الكفاية
 الحق بسائر الاجاب في حقه في حكم البيع والشراء قال
 ولو عتق المكاتب بعد شركة العنان بقيت الشركة على حالها
 قال وان شرك الغير شركة مفاوضة بغير اذن سيده او
 باذنه لم يعتق لم تصح تلك الشركة وان اشترى المكاتب
 على انه بالخيار تلك ايام فحجز ورد في الرق انقطع
 خياره وان كان البايع بالخيار فهو على خياره بعد عجز

الذي فيه هي شركة شرا وبيع
 لا تصرفا ورثه له

العنان وهو شركة شرا وبيع
 جوزه او ان يبيع

المكاتب كما بعد موته وان كان الخيار للمكاتب فبيعت دار الى
جسها فله ان ياخذ تلك الدار بالشفعة وان لم ياخذها
بالشفعة حتى رد المشتري على البايع فلا شفعة في الدار
الاخرى لواحد منهما اما المكاتب فلانه زال جواره برى المشتري
واما البايع فلانه لم يكن جارا حين بيعت هذه الدار كذا في
شرح المبسوط

ولو اشترى المكاتب اياه او ابنه دخل في كتابته لان المكاتب
اهل للكتابة كالحراهل للتحرير فالحرا اذا اشترى بهما بعثان
عليه فكذا المكاتب اذا اشترى بهما بيتان عليه تحقيقا
للصلة بقدر الامكان كذا في الكافي فذكر الاب والابن
هنا وقع اتفاقا ولا يختص هذا الحكم بما بل جميع من له قرابة
الولاد يدخلون في كتابته بتعاله وافواهم دخولا الولد
المولود في الكتابة ثم الولد المشتري ثم الوالدان وعن
هذا يتفاوتون في الاحكام فان الولد المولود في الكتابة
يكون حكمه حكم ابيه حتى اذا مات ابوه ولم يترك وفاء يبيع
على نجوم ابيه والولد المشتري يودي بدل النجاسة
حالا والارد في الرق والوالدان يردان في الرق عتقات
ولا يؤديان حالا ولا مؤجلا وانما كان كذلك لان
المولود في الكتابة تبعته ثابتة بالملك وأثبت حية الثامنة

حقيقة وقت العقد والولد المشتري بعينه ثابتة بالملك
 والبعضية بينهما حكما في حق العقد لاحقيقة في
 حقه لانه لا بعضية بينهما ^{حقيقة} بعد الانفصال والوالد
 تبعيتهما باعتبار الملك لا باعتبار البعضية فانهما
 ليسا ببعض له فاختلفت الاحكام لذلك ذكره في
 التبيين في البناء وان اشترى المكاتب اباه او ابنه
 دخل في كتابته معناه انه يعتق بعقده ويرق برقه
 ولا يملكه ببيعه وعلى هذا كله من يملك من قرابة
 الاولاد كالاجداد والحجرات وولد الاولاد في
 رواية الاصل ولا يرد هم بعيب النكاح قد اشترى
 ولا يرجع بالنقصان الا اذا عجز عن له حق الرد فان
 بائنه المولى او مات فولاية الرد الى المولى فان مات
 المكاتب ولم يترك وفاد فقال ابوه او ولده المشتري
 نحن نردى المال حالا ذكره في مكتبة الاصل ان
 للموسى ان لا يقبل منهما ذلك الا من المولى في
 كتابته استحسننا وياعون ويوحى بدل الكتابة
 اذ هم تركه المكاتب فما فضل من ثمنهم يصرف
 فيهم للمكاتب وذكر في كتاب المكاتب من املاء
 دواوين سليمان ان الاب والام والوالد المشتري

في الكتابة ان جاء ايهال الكتابة كما دفعة واحدة فان
المولى يقبل ذلك منهم فصار عند ابي حنيفة رحمه الله في المولد
المشتري وابويه واحدا ده روايتان في رواية مكانة الاصل
لا يقبل منهم بذلك الكتابة بعد موته وفي رواية الاصل لا يقبل
كذا في جامع المصنفات ولو اشترى المكاتب بنته وبني امرأة
المولى فسد نكاحه وان كانت قريبة له عتقت كذا في خزنة
المفتين ولو ملك المكاتب اب مولاه او ابنه لم يعتق لان
المولى لو اعتق مرقيق المكاتب لا ينفذ عتقه فعرفنا انه لا يملكهم
فلا يعتقون عليه ولا يمتنع بيعهم ايضا كذا في شرح المبسوط
وفي الولوالجية واذا اولدت مكاتبه ولدا فاشترت
ولدا لها اخذ ثرمانت يسمى المولود في كتابتها على الخوم
وما كسب الولد المشتري اخذ اخوه فادى منه كتابته
وما بقى فهو بينهما نصفان والمولود له ان يواجر المشتري
بامر القاضي وان لم يكن لها ولدا لا المشتري ادى للكتابة
حال موت الام والارده في الرق في قول ابي حنيفة
وقال لا كسب كل واحد له خاصة ويسعيان على الخوم ان
كان المشتري دهن الولد المولود يسمى علم
ويجب ان يعلم الجواب في كل واحد منهما
فيظهر الجواب بحالة الاجتماع فنقول اذا مات متبرك

الا الولد المولود به الكفاية فهو يبيع على نجوم الامروما
 فضل مما كسب بعد الام يكون له خاصة ولا يصير ميراثا
 من الام عندهم جميعا ولومات ولم تترك الا الولد
 المشتري فلذا الجواب عندهما وعند ابي حنيفة لا يبيع
 على نجوم الام لكن يقال له اما ان تؤدي جميع الكفاية
 حالة والآن ترد في الرق واذا اداها فما فضل مما اكتسب
 يذهبونها يكون للام حتى يكون ميراثا للام واذا علمنا
 الجواب حالة الانفراد في حالة الاجتماع عندهما يبيع
 على نجوم الام فما فضل في يد كل واحد منهما مما اكتسب
 بعد موت الام يكون له خاصة وعند ابي حنيفة رحمه الله
 الولد المولود يبيع على نجوم الام ويؤدي بدل الكفاية
 وهو المطالب ويبيع الولد المشتري ويأخذ من كسبه
 فيستعين به من كتابة الام ثم ما فضل يكون ميراثا من
 الام فيكون بينهما كذا في التاتارخانية واذا اشترى اخا
 او اخته او ذرا حرم محرمة سوى الوالد بن والمولود
 نحو العم والعمة واشباههما فالقياس ان هو لا يتكاتبون
 فيما لا يكون له بيعهم وهو قول ابي يوسف ومحمد
 وبمستحسن لا يتكاتبون عليه حتى كان له بيعهم
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله واجمعوا على انه اذا

لان وجوب الصلوة قبل التزويج لا يخرج
 ولا يفتقن عليه ولا يبيع فيها
 وهو لا يبيع به اذا
 ان كان له بيعهم
 والام
 في نفسه
 في بيعهم

اشترى ابن عمه لا يحجب عليه كذا في الذخيرة وفي البنايع
ولو ادي مال الكتابة وهم في ملكه عتقوا ولا سعاية عليهم
وفي شرح الطحاوي ثم علي قولهما الوالدون والمولودون
والولد المشتري وذو الرحم المحرم كلهم سواء يبعون على
النجوم واذا اشترى المكاتب امراته ان لم يكن له ولد منها
كان له بيعها اما اذا ولدت منه ان ملكها مع الولد اجمعوا
على انه يمنع من بيعها واما اذا ملكها وحدها اختلفوا
فيه قال ابو حنيفة رحمه الله لا يمنع من بيعها قال ابو
يوسف ومحمد يمنع من بيعها وفي شرح الطحاوي ثم اذا اشترى
زوجته ان كان معها ولد منه دخل الولد في كتابته
ودخلت الام في كتابة الولد وفي البنايع فان مات
المكاتب فلا سعاية عليهما ولكن اذا اديا ما على المكاتب
عند الموت عتقا وان لم يكن معها ولد فقالت انا وادي
جميع المال حالا لم يقبل منها ولمولى المكاتب بيعها عند ابي
حنيفة وفي نوادر بشر عن ابي يوسف مكاتب اشترى
امراته فدخل بها وولدت ولدا بعد الشراء ثم مات
المكاتب من غير ولاء فالولد ليعي فيما على ابيه من
الكتابة وليعى في مهر امها ايضا وفي المصنف ان
الولد في حياة المكاتب ثم مات المكاتب فان ادت بدل

الكتابة حين موته عتقت والارادة في الرق فبيعت
في بدل الكتابة والاسماية عليها والولد المولود في
الكتابة يسعى في ديون الاب وفي الينابيع وفي نوادر
ابن سماعه مكاتب اشترى امراته وولدت منه ثم
ماتت هذه ابوحنيفة فان كان معها تسعت والافلا
وقال محمد بن حماد الله سعت سواء كان معها ولدا ولم يكن وهو
قال ابي يوسف الاول ثم رجع الى ثلث ابوحنيفة رحمه الله
كذلك التا اخرجت واذ اشترى المكاتب امراته فما جعل
النكاح لان حقيقة الملك في رقبتها لا تثبت للمكاتب لقيام
الرق المنافي فيه وانما ثبت له ملك اليد وبلك اليد
لا يبطل النكاح كذا في شرح المبسوط وفي شرح الطحاوي
ولو طلقها طلاقا رجعيا له ان يراجعها ولو طلقها طلاقا
ليس له ان يتزوجها بعد ذلك ذكره في التا اخرجت
وكذا المكاتبه اذا اشترت زوجها لم يبطل نكاحها وله
ان يعطاها بالنكاح لانها لم تملك رقبتها حقيقة ذكره في التا
مكاتب ذي اشترى امه مسلمة فاولدها كانت على
حالتها لا ينفك عنها عليه بيعها وثبت لها نوع حق تبعاما
ثبت من حق الولد وان عتق المكاتب بالاداء لم يملكه فيها
وسلعت امر ولد للذي فتسعى في ثمنها فان عجز فرد

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

للمحرور علق منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا لان المأثمة
بماله من حق الملك في كسبه يملك الدعوة كالمحرور فقيام الملك
له في نصفها ههنا ثبت نسب الولد منه من وقت العلوق
وثبت لها حق امية الولد في حق امتناع البيع بتعالى ثبوت حق
الولد كذا في البناية ولو اعقق المولى ولدها المولود في الكناية
او المشرى بانه يغد عتقه استحسانا والقياس ان لا ينفذ
كذا في الذخيرة وان نوج امته من عبده وكاتبهما فولدت
دخلا في كنايةها وكسبه لها لان الولد يتبع الام في الاوصاف
الحكمية فكان مكاتبها فكانت احق بكسبه من الاب لانه
لا ملك له عليها حتى يسرى الى الولد وقد انقطع يد المولى عنها
د فلذا عن ولدها ونجات سي احق به لانه جزءها فاضار
لنفسها وبني نظير المسئلة الاولى ولو قتل هذا الولد تكون
قيمتها للام دون الاب لما ذكرنا انها احق به بخلاف ما
اذا اقبلت الكناية عن انفسهما وعن ولد محصا صغير فقتل الولد
حبس اكرن قيمته بينهما ولا يكون الام احق بها لان دخوله
في الكناية هنا بالقبول عنه والقبول وحدها فينتبها
فلا تكون احدما اولى به من الآخر وفيما نحن فيه اخذ
بالموت وانما دخل بمجرد التبعية وفيها الام اولى على ما
بيننا كذا في التبيين مكاتب تزوج بآدم مائة امرأة وعت

الفاحدة فولدت منه ثم استخقت فأولادها عبيد لا
ياخذهم بالقيمة وكذلك العبد الماذون وهذا قول أبي
حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد رحمه الله
أولادها أحرار بالقيمة يورثها اليه إذا عتق كذا في الجامع
الصغير أعلم أن هذه المسئلة على ثلاثة أوجه في وجه حر
اتفاقا وهو إذا كان المستحق قريبا من الأولاد في وجه
رفيق اتفاقا وهو إذا أنكر المستحق أو المستوفى معذور
والأبنية وحلف المستحق فانه يصير الولد رقيا للمستحق ^{تفاوت} الأولاد
وفي وجه خلاف وهو ما إذا لم يكن المستحق قريبا من الأولاد
وقد ثبت الغرور كذا في الذخيرة قاله في المعدن مكاتب
وطيامة على وجه الملك بغير إذن المولى ثم استحقها
فعليه العقر يؤخذ به في المكاتب لان هذا المهر وجب بسبب
النسأ لانه نولاً الشراء لوجب الحد فصار هذا المال من
توابع التجارة فيلحق بها كالعارية فان وطئها على وجه
النكاح لم يؤخذ به حتى يعتق لانه ليس من توابع التجارة
وليس من باب الكسب فلم يكن التزامه داخلا في ولاية
المراتب بغير إذن المولى فصار كدين الكفالة وكذلك
المساذون بمنزلة المكاتب في هذين الوجهين كذا في الجامع
الصغير هذا إذا كانت الامة ثيبا أما لو كانت بكرافاقتضاها

يؤخذ بالعقر للحال وكذا لو تزوجها باذن مولاه يؤخذ
بالمهر في الحال ذكره في المعدن مكاتب استري جارية
استبرأ فاسد ثم وطئها ويردها اخذ بالعقر في المكاتب وكذا
المأذون لما قلنا كذا في انجام الصغير وفي الاصل
اذا وقع المكاتب على امرأة فاقضها كان عليه الحد وهذا
ظاهر ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من انه اذا سقط الحد
وجب المهر في الحرمة هل يؤخذ بهذا المهر للحال او ينأخر
الى ما بعد ان كان كانت مطاوعة فانه لا يؤخذ بالمهر
للحال ونظير هذا ما قالوا في المجنون اذا وقع على امرأة
فانه ان كانت مكرمة فانه يجب عليه المهر وان كانت
مطارة لا يجب عليه المهر هذا اذا ادعى نكاحا وانكرت
المرأة ذلك فاما اذا صدقته فانه لا يؤخذ بالمهر للحال
سواء كانت مكرمة او مطاوعة كذا في التاتار خلت المكاتب
اذا استتري جارية واستبرأها بحيضه ثم عتق حل له وطئها
وان عجز المكاتب ويرد في الرق مع الجارية يجب الاستبرأ
على المولى قاله في خزائن المفتين وان استتري المكاتب
ابنته وامه ثم عجز لا يجب الاستبرأ على المولى ويجزى به
بما حلت عند المكاتب قبل العجز وان استتري اخته ثم
عجز المكاتب يجب الاستبرأ في قوله الخفيف رحمه الله لها

لا يصير مكاتبه بخلات الامر والابنة المكاتبه اذا عجزت
لا يجب الاستبراء على المولى كذا في كتابنا ضيخان ولو كانت
نصف عبده ثم اشترى السيد من المكاتب شيئا جاز المسلم في
نصفه لان النصف منه مكاتب والنصف ماذون وشتر المالك
من مكاتبه مفيد وشراره من الماذون اذ الم يكن عليه دين
غير مفيد فلهذا كان نصف المشتري للسيد بنصفه ومن النصف
الاخر للسيد بقدر ملكه وان اشترى المكاتب من مولا
عبدا ففي الاستحسان جاز شراره في الكل كما راسره من
غيره لان النصف منه مكاتب والنصف ماذون وفي القياس
لا يجوز شتراره الا في النصف لان النصف منه مائة
والنصف مملوء للمولى وشتر المملوءات من مولا لا يجوز
اذ الم يكن عليه دين لانه غير مفيد ويجوز اذا كان عليه
دين لانه مفيد فكذا هنا وبالقياس ناخذ لانه
اقوي الوجهين والعقود الشرعية غير مطلوبة بعينها كذا
في شرح المبسوط

ولدت مكاتبه من سيدها مضت على كتابتها او عجزت
وهي ام ولد لاهلها ولدت من مولاها صارت ام ولد
له فنلقاها جهتها حرة عاجلة واجلة بغير بدل
امومية الى ولد فتحت رايتهما شاءت ونسب ولدها ثابت

بالدعوة ولا يحتاج الى تصديقها لانها ملوكة له رقة بخلاف
ما اذا ادعى ولد جارية المكاتبه حيث لا يثبت النسب
من المولى الا بتصديق المكاتبه لانه لا ملك له حقيقة
في ملك المكاتبه وانما له حق الملك فيحتاج فيه الى
تصديق المالك ما اذا ادعى ولد جارية ابنه حيث
يثبت نسبه بمجرد الدعوى ولا يحتاج فيه الى تصديق
الابن لان له ان يملك مال والده الحاجة فيتملكها قبيل
قبيل الاستيلاء شرطه على ما بيناه في النسخ فلا
حاجة الى تصديقه والولد حر لان المولى يملك اعتق
اولادها لانهم يتكاثرون عليها ولا يملك بيعهم فصار
كلهم ملكها واذا مضى على الكتابة اخذت عقرها من
سيدتها تكونها اخص بنفسها واكسابها واذا مات المولى
عتقها بالاستيلاء وسقط عنها مال الكتابة لانها ما
التركت البذل الا لتسلم لها نفسها بمقابله يجهه الكفاية
فاذا أسست لها يجهه اخري لم ترض بتسليمه له او لغيره
مجانا فلا يجب عليها وان ماتت وتركت ما لا يودي
كثابتها وما بقي ميراث لولدها لثبوت عتقها في آخر
جزء من اختيارها وان لم تترك ما لا فلا سعاية على هذا
الولد لانه حر وان ولدت ولد آخر لم يثبت نسبه منه

من غير دعوة محرمه وطهرها عليه وولد امرؤاؤد
انما ثبتت نسبه من غير دعوة اذا لم يحرم على المولى
وطهرها وان حرم فلا يلزمه حتى اذا عجزت نفسها
وولدت بعد ذلك في مدة يمكن العلق بعد التعجز
ثبتت نسبه من غير دعوة الا اذا انفاه صريحاً بماء او لاد
امهات الاولاد ولو لم يدع الولد الثاني وولدت من
غير وفاء سعى هذا الولد في بدل الكفاية لانه مكاتب
تبعها ولومات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية
لان بمنزلة امرؤاؤد اذ هو ولدها فيتبعها كذا في التبيين
واذا ولدت المكاتبه من مولاها ثم افتر المولى انفاه
لفلان لم يصدق وان صدقه في ذلك لان حق م
الولد قد ثبت لها واستحق المولى ولدها نذر يصدق
على ابطاله فان قال المدعي بعنك بالف ^{انك}
التمن وقال المولى زوجتي والامة معروفة للمدعي
فعلى المولى المهر يستوفيه المدعي فضا صا من التمن لاله
يتصادق ان على وجوبه عليه وان اختلفا في سببه وليس
بانه قيمة في الامر ولا في الولد لان نعمة استردادها
كان بافترار المدعي ببيعها منه الا يري انه لو يكر ذلك منكر
من استرارها لونها معروفة انفاه وان لم تكن معروفة

الخالد عي ضمير له القيمة لان لغزها استردادها لم يكن
 بافتراده بالبيع ولكن كان باطلا بالاستيلاء الموجود من
 المستولد الايري انه وان انكر البيع لم يتمكن من استردادها
 وقد افتر المستولد انها ملك المقر له احتبست عنده فيضمن قيمتها
 له بعد ان تصف بالله ما اشتريتها منه بما يدعي من الثمن لانه
 لو اقر بالشراء لزمه الثمن واذا انكر يحلف على ذلك ذكره في
 شرح الميسر ام ولد كتابتها مولانا اشم مات عتقت
 وبطل الكتاب وسقط بدل الكتابة لان بدل الكتابة
 انما يجب اذا عتقت بالكتابة وهذه عتقت بسبب الاستيلاء
 فلا يجب عليها بدل الكتابة قاله في الجامع الصغير وعتد
 التارة يرد على المملوك لراحتته الى التوصل الى ملك اليد
 وانما سب في الحال والى الحرية في المال وامر الولد في
 هذا كغيره لانه مملوك يدا ويرقة فيتحقق حكم الكتابة فيها
 فملك ما يملكه المالك في الحال والمال وكبرها لله لي فيصح
 منه ان ياتي هذه المالكية لها بالبدل ولان ملكه فيها محترم
 وان لم تكن متفوما عند ايجيفة فجاز اخذ العوض عنه
 كالتصاص كذا في التبيين غيرها يسلم لها الاولاد والاولاد
 قاله في المداية اي يمتنع الاولاد ويخلص لها الاكساب
 ولتاج الشريعة اي الاولاد الذين استردوها المتحابة

مع خدمتها سنة او على رقتها
 فورا في القين

في حال الكناية لا الاولاد التي ولدت من مولينا كذا في
البنية ولو ادت بدل الكناية قبل موت المولى عنتت
بالكناية لبقائها الى وقت الاداء وبالاداء تنقرو ولا تطل
كذا في التبيين وان كانت امر ولد فجاء بولد بعد الكناية
لاكثر من ستة اشهر فزمت المولى قبل ان يتولد المولى
به لا يلزمه النسب لاهلها بالكناية حرمت عليه حتى
يمنع من وطئها ولو طأها بعد عقرها خارجا من ملك
والفراش يعدم بمثل هذه الحرمة فاذا جاءت بالولد
لمدة يتوهم ان يكون من علوق حادث بعد الكناية
لم يثبت النسب وان جاءت به لاقل من ستة اشهر
فهو ثابت النسب من المولى لانهما علمت به قبل
الكناية وهو حر وقد عنتت هي ايضا بموت المولى
وان كان حيا فادعاه فهو ابنه وان جاءت به اكثر
من سنتين لاهلها ما صارت فلها الفيرة يمنع ثبوت النسب
منه قبل الدعوة ولا يمنع ثبوت النسب منه بعد الدعوة
كما لو حرمت بجماع ابن المولى اياها فان جنت في كتابتها
بنية سعت فيها لان موجب جنائتها كان على المولى
قبل الكناية لان كسبها للمولى وقد زال ذلك بالكناية
فانها صارت احوال بكسبها وان جنى عليها كان الارش

لها لان ارش الجناية بمنزلة الكسب ومضى الحق بمكاسيها وان
ماتت وتركته ولدا ولدته في المكاتبه من غير المولى
سعى فيما على امه لانه انفصل عنها وبني مكاتبه فيكون
حكمه حكمها ولو اشترت ابنا لها عبدا لم يكن لها ان تبعه
لانه صار داهيا في كنفها ولو كانت اشترت اباها او
امها فانه يوحذف فيهما بالتياس بعد موتهما فان في
المكاتبه عند ايجافه رحمه الله وفي الاستحسان يمتنع
عليها بيعها لان حق الوالد ينثبت في الكسب ولها كسب
على ما قدرنا وهذا هو الاصح كذا في شرح المبسوط نصرا في
كتاب امر ولد فادت بعض الكتابية ثم اسلمت ثم عجزت فرده
القديم الى الرق وقضى عليها بالقيمة لتعذر بيعها بسبب
الاستيلاء لا يحتجب بما اخذه السيد عنها من هذه القيمة
وكذلك ان ادته بعد اسلامها لانه متى ردته في الرق
وصارت مملوكة فصار هو الحق بجميع مكاسيها وانما يقضى
عليها بالسباية بعد ما صار المال للسيد فلهذا لا يحتجب
بتلك من هذه القيمة ولهذا تبين ان السعاية لا تجب
عليها بمجرد الاسلام ما لم ينضم اليها قضاء القاضي
وليجف هذه المسئلة فانه في غاية الغرابة ذكره
في جازنة المفتين واذا اختلف المولى وامر الوالد في المخا

فعلی قول اېجنيفة رحمه الله يتخالفان وتسخ الكناية بعد
التخالف وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله اذ الكناية
في معنى البيع من حيث انه لا يصح الا بقسمية البدل وانه
يحمل الفسخ بعد تمامه ثم رجع رحمه الله فقال يكون
القول قولها ولا يتخالفان وان اقاما البيعة فالبيعة بينة
المولى لانه يثبت الزيادة الا انها اذا ادرت مقدار ما
اقامت البيعة عليه تعتق لانها اثبتت الحدية لنفسها عند
اداء هذا المقدار فوجب قبول بيعتها على ذلك واذا كان
امروله على الف درهم او امته على الف درهم على
ان رد عليها وصيفا وسطا فالكتابة باطلة في قول
اېجنيفة ومحمد رحمه الله وفي قول ابي يوسف رحمه الله
يجوز الكتابة ويقسم الالف على قيمتها وتخي قيمة وصيف
وسط فتكون مكاتبته بما يخصها ولا خلاف ان العقد في
الوصيف باطل ولو ضمن رجل لرجل عن امروله المكاتبه
فهو باطل كما في القنة فانه ليس لها ذمة صحبة في حق
المولى ما لم تعتق فلا يكون مال الكتابة ديناً مقرباً عليها
واذا اسلمت امرولد النضراي فكاتبها باكثر من قيمتها
جازت الكتابة لان المقصود يحصل بهذا العقد وهو اخراجها
من يد الكافر فان عجزت نفسها ردت في الرق واستعى

في قيمتها لان اظهار العجز مفيد بخلاف ما اذا كانت
 مستعانة في قيمتها كذا في شرح المبسوط واذا اسلست امر
 ولد الذمي وكاتبها على اكثر من قيمتها جازت الكتابة
 قاله في الخانية وان كاتب مدبرته جاز وان مات
 المولي ولا مال له غيره فانني بالخيار بين ان تسعى
 في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وهذا عند الجحيفة
 رحمه الله وقال ابو يوسف تسعى في الاقل منها وعند
 محمد رحمه الله تسعى في الاقل من ثلثي قيمتها او ثلثي
 بدل الكتابة وفي الزاد والصحيح قوله الجحيفة رحمه الله
 كذا في التاتارخانية وانما وضع المسئلة في المدبرة لمنااسبة
 امرائها وان كانت هذه الاحكام في المدبر ايضا كذلك
 وفي المتنبر لم وضعها في المدبر قاله في البناية والخلاف
 في موضعين الخيار والمقدار وابو يوسف مع الجحيفة
 في المقدار ومع محمد في نفى الخيار كذا في التبیین
 واذا ايجبت الرجل مدبره ثم مات وهو يخرج من ثلثه
 عتق بالتدبير وسقطت عنه المكاتبه لوقوع الاستغناء
 له عن اداء المال وهو بمنزلة ما لو اعلى المولي مكاتبه
 وان لم يكن له مال غيره فانما يعتق ثلثه بالتدبير ثم
 يسقط عنه شئ من بدل الكتابة لانه عتق ثلثه

بالتدبير ولو عتق كله سقط عنه جميع بدل الكتابة
فذلك اذا احتق يسقط عنه ثلث بدل الكتابة اعتبارا
المجزة بالكل وقياسا على ما اذا كاتبه او لا ثم دبره ثم
مات ولا مال له سواء فانه يسقط عنه ثلث بدل الكتابة
لما عتق ثلثه بالتدبير فذلك اذا سبق التدبير للكتابة
ولا معنى لقول من يقول ان المستحق بالتدبير لم يرد عليه
الكتابة لما عتق بالاداء اولان استحقاق المدبر ثلثه
بالتدبير كاستحقاق امر الولد جميعها بالاستيلاء ثم لو كان
امر ولد صحت الكتابة ووجب المال فعرفنا ان هذا
الاستحقاق لا يمنع ورود عقد الكتابة عليه ولا يوجب حنيفة
والابي يوسف رحمه الله طريقتان احديهما ان بدل الكتابة
بمقابلة ما وراء المستحق بالتدبير لان موجب الكتابة
ثبوت ما لم يكن ثابتا في المكاتب والبدل بمقابلة ذلك
لا بمقابلة ما هو ثابت وقد بينا ان التدبير يوجب استحقاق
شيء له فلا يتصور استحقاق ذلك بالكتابة فيكون
البدل بمقابلته بل بمقابلة ما وراء ذلك بمنزلة ما لو طلق
امراته ثنتين ثم طلقها ثلثا ثا بالثالث كان الالف كلها
بالبراءة التطبيقية الثالثة الا يرى انه لو تبين انه كان
استحقاق جميع نفسه بالتدبير بان خرج من الثلث

بطلت الكتابة وكان لك في امر الولد اذ مات المولى
حتى تقر باستحقاقها في جميع نفسها بطلت الكتابة
فاما قبل الموت فالكتابة صحيحة لان الاستحقاق
غير منقذر بحج اذان يموت قبل المولى واذا ثبت ان بدل
الكتابة بمقابلة ما ورث المستحق بالتدبير له من ذلك
لم يسلم للعبد بموت المولى فلا يسقط شئ عنه من بدل
الكتابة وهذا بخلاف مالوك كاتبه او لا ثم دبره
لان بدل الكتابة هناك بمقابلة جميع الرقبة فانه لم يكن
مستحقا بشئ من رقبته عند الكتابة فاذا علق بعض
الرقبة بعد ذلك بالتدبير سقط حصته من بدل الكتابة
والطريق الاخر ان التدبير وصيته بالرقبة له والوصية
بالعين لا ينفذ من مال آخر بحال كما لو اوصى بعبد
لاسان ثم باعه او قتل لا تنفذ الوصية من قيمته ولا
من ثمنه فلو اسقطنا شيئا من بدل الكتابة كان فيه
تنفيذ وصيته من غيرها اوصى له به وذلك لا يجوز
بخلاف مالوك كاتبه او لا ثم دبره لان عند التدبير
هناك حقه احد الشئين اما بدل الكتابة ان ادسه
او مالية الرقبة ان عجز فيكون موصيا له بما هو حقه
ولهذا تنفذ من بدل الكتابة اذا عرفنا هذا فتخرج

المسألة على قول ايجنفة رحمه الله فيما اذا دبره اولا
ثم كاتبه انه يتخير بعد موته المولى ان شاء سعى
في جميع بدل الكتابة وان شاء سعى في ثلثي قيمته
لان عنده العتق يتجزى وقد تلقاها جهتها حرية
اما السعاية في ثلثي قيمته بالندبيرا وفي بدل
الكتابة بجهة العقد فيختار اي الوجهين شاء وعند
ابي يوسف يسعى في الاقل منهما بتغير خيار لان العتق
عنده لا يتجزى فقد عتق كله والمال عليه فلا يترك
الاقل المالكين وعند محمد رحمه الله يسعى في الاقل
من ثلثي قيمته ومن ثلثي بدل الكتابة وثلثه وتد
سقط ولا يتحد لان العتق عنده لا يتجزى كذا في
شرح المبسوط وفي التخير فائدة لجواز ان يكون اداء
اكثر المالكين ايسر باعتبار الاجل واقبلهما ايسر اداء
لكونه حالا فكان في التخير فائدة وان كان جنس
المال متحدا كذا في التبيين وانا كاتب مدبرته فولدت
ولدت ثمرات يسعى الولد فيما عليها لانه مولود في
كنايتها فيبقى الكتابة ببقائه لانه جزء منها فانكح
ولدين فادي احدهما المالك كله من سعائته لم يرجع
على صاحبه بشئ وكذلك ان كاتب مديرين له جميعا

وكل واحد منهما كغيره عن الآخر فزمانا ونزلا واحدا ولله
ولله في مكاتبه من امته فعليه ان يعي في جميع المكاتب
كذا في شرح المبسوط وفي شرح الطحاوي وان دبر مكاتبه
فهو بالخيار ان شاء نقض الكتابة وان شاء مضى على الكتابة
لان استغناء العتق من وجهين فهو بالخيار في ذلك قاله
في التاتارخاني عجم بنفسه بنى مدبرا لان الكتابة
ليست بلامزمة في جانب العبد وان مضى على الكتابة
ومات المولى ولا مال له غيره سعى في ثلث قيمته
او ثلثي البدل عند ايجيفة رحمه الله لان الثلث مستحق
بالتدبير المتأخر فسقط به ثلث بدل الكتابة وقالوا
يعني في الاقل منهما والخلاف مهيأ في الخيار بناء على
ما ذكرنا واما التقدير متفق عليه كذا في الكافي
وفي النوازل سئل ابو بكر عن رجل كاتب عبدا له على ان
المولى بالخيار ثلثة ايام ثم انه دبره هل يكون تدبيره
نقضا للكتابة قال لا ينبغي ان يكون تدبيره نقضا
للكتابة لان الرجل يكاتب المدبر ويدبر المكاتب فلم يفعل
فعلا منعه عن الكتابة كذا في الفتاوي الغياثية ولو كاتب
عبدان مكاتبته واحدة على الف درهم وكل واحد منهما
كفيل عده صاحبه ثم دبر احدهما فرمات المولى وله مال

كثير عتق المديبر من ثلثه وسقطت حصته من المكاتب
لوقوع الاستغناء له عن اداها كما لو اعفته المولي في حيوة
واخذ الورثة بحصة الآخر ايها شاف لان المكاتب
الثاني اصيل في حصته والمديبر كان كفيل عنه مطالباً
فلا يسقط عند تلك المطالبة بعفته فان اداها المديبر
رجع بها عليه كما لو اداها قبل عنته بل اولى لان هناك
هو منفع بالاداء لانه يعثق بذلك والآن لا منفعة
له في الاداء بل انما اداها بحكم الكفالة المحضة وان
لم يكن له مال غيرهما عتق المديبر فالندين من الثلث
وسعى فيما يجب عليه فان كانت قيمة كل واحد منهما ثلاث
ماية ومكاتبتهما الف بطلت حصة المديبر من المكاتب
واعتبر قيمته ثلث مائة لانه اقل والمتيقن من حق المولي
هو الاقل فعرفنا ان المال ثلاث مائة قيمة المديبر
وخمس مائة حصة الآخر من المكاتب وذلك ثمان
ماية ثلثه وذلك مائتان وستة وستون وثلثا
درهم يسلم للمديبر من قيمته وسعى فيما بقي وهو ثلثة
وتثلثون وثلث ثم يؤخذ المديبر بما بقي على المكاتب
لانه كفيل به ولا يؤخذ المكاتب بما على المديبر لانه
قد خرج من المكاتبه ولزمته السعاية من قبل المولى

والمكاتب لم يكن كهيلا عنه بذلك فان كانت قيمة كل واحد
منهما الف درهم ومكانتهما الف درهم فاذا اراد المديبر
ان يسعي في الكتابة فله ذلك واذا اختار ذلك يسقط
ثلاث المكاتب لانه عتق ثلثا رقبته بالندبير والوصية
كانت له بما هو حق المولى ولهذا يسقط ثلث المكاتب
ويبقى للورثة ثلثا المكاتب عليهما ياخذون بذلك
ايماسا فان ادعى المديبر رجوع على الآخر ثلثة
ارباع ذلك مقدار حصته وهو خمس مائة وان ادعى
المكاتب رجوع على المديبر ربع ذلك وهو مقدار ما بقي
من حصته ذكره في شرح المبسوط مكاتبه ولدت
بناتهن ولدت البنات بنتا ثم اعق المولى الوسطى فتعق
السفلى عند ايجيفة رحمه الله وعندهما لا تعق لاهما
تبع العليا لا الوسطى فان لا تبع للربع وله انها تبع
لها فتعق بعق كل واحد منهما كذا في الكافي مكاتبه
ولدت ابنة فكبرت وارتدت وكفحت بالدار ثم اسرت
لم تكن فيسا لاهما مكاتبه تبع لاهما والمكاتبه لا تملك
بالاسير فتحبس حتى تثوب او تموت كما لو كانت الام جي
التي فعلت ذلك ولهذا ونحوه تبين مناد قول من يقول
من اصحابنا ان لا يتكاتب احد على احد فان الابنة

لولا نص مكتوبة حقيقة لصار يعرف بها بالاسم فان ماتت
المكتوبة عن غير وفاء فان القاضى يخرج الابنة من الحبر
حتى تسعى فيها على امها لان حبسها يحق الشرع وحق الامة
والمولى فيها وفي سعايتها مقدم على حق الشرع الا بوجه
ان الامة اذا ارتدت لم تحبس ولكنها تدفع الى المولى
ليستخدمها ويجبها فذلك الابنة ههنا تخرج لتسعى فيما
على امها مكتوبة ولدت ولدا شرفها الولد فقتلها بمنزلة
موتها وليس عليه من جنايته شئ لانه جزء منها فكأنها
جنت هي على نفسها وان جنت الام جناية على انسان
ثم مات قبل ان يقضى عليها شئ سعى الولد في الجناية
والكتابة لانه قاتل مقامها وهي في حيوتها كانت تسعى
فيهما فان عجز نظر فان كان القاضى لم يقض لولى الجناية
نشى بطلت الجناية بعجزه كالوعجزت في حال حيوتها قبل
قضاء القاضى ثم مات وهذا لان حق ولى الجناية في رقبتها
وانما يصير بنا في ذمتها بقضاء القاضى فاذا مات قبل
القضاء بطل حقه لفوات محله فذلك لك ههنا كله في شرح
المبسوط وان كاتب عبده على الف درهم الى سنة فضا
على خمسمية معجلة صح والقياس ان لا يصح لانه اعتنا
عن الاجل بخسمية من يبدل الكتابة والاجل ليس له

وخمسة مال والاضحية عن غر المال بالمال ربوا ولهذا لو كان
له دين موجل على الحرا وعلى مكاتب الغير فصالحه على نفسه
مجدلا لم يجز وجه الاستحسان ان الفساد في الحر لمكان الربوا
اذا الاحد ليس بمال متقوم فلم يجز بمقابلة الخط وقد وجدنا
سبيلا الى الاحتراز عن الربوا وهو ان يجعل ذلك فتحا منهما
للكتابة السابقة وتجديدا للعقد على خمسية حالة لان بدل
الكتابة في معنى المعقود عليه الاتري ان العجز عن ادايه يجب
حق السخ وصح الفسخ باعتبار الاضافة اليه بخلاف ثمن المبيع
ولان المجل في حق المكاتب له شبهه بالاموال لانه لا يقدر
على اداء بدل الكتابة الا بالاحيل فاعطى له حكم المال
وبدل الكتابة له شبهه بالحقوق التي ليست بمال بدلالة انه
لا يصلح نضا بالزكاة ولا يوصف بالزوم حقيقة ولا يصح الكفا
فكان كل واحد منهما مالا من وجهه دون وجهه فاعيدت لاداء
الدين ينفق الربوا كذا في الكافي مريض كاتب عبده على الف
درهم بخوما وقيمته الف درهم وهو لا يخرج من ثلثه
فان العبد بخير ان شاء عجل ما زاد من قيمته على ثلث مال
اليه وان شاء رد في الرق وان كاتبه على الفين بخوما وقيمته
الف لامل لا غيره قيل له عجل ثلثي الالفين والباقي عليك
الى النجوم والارتد في الرق وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف

٦
رحمهما الله وعلى قلبه رحم الله يقال له عجل ثلثي قيمتك
حالاً والباقي عليك الى الخوم وذكر هذه المسئلة في المتن
من غير ذكر خلاف وذكر انه يومئذ يعجل ثلثي قيمته
والباقي الى الاحل من قبل انه لم يخرج من ملك المولى
بعد ذلك ثمه ولو كان اعتقه على هذا المال امر بتعجيل
تسقي المال وفي الهداية ونظيره هذا اذا باع المريض داره بثلاثة
آلاف الى سنة وقيمتها الف ثمرات ولم يحجز الورثة فعندهما
يقال للمستري اد ثلثي جميع الثمن حالاً والثلث الى احبهما
والا فانقض البيع وعنده يعتبر الثلث بقله القيمة لا بما
زاد عليه وان كاتبه على الف الى سنة وقيمته الفان ولم
يحجز الورثة ادى ثلثي القيمة حالاً او يرد رقيقاً في قوله
جميعاً وفي شرح الطحاوي ولو كاتبه على ثلاثة آلاف وقيمته
ثلاثة آلاف فانه يقال له عجل ثلثي الكفاية جازباً لاجتماع
ذكره في التاتارخلة وان كاتبه على الف وقيمته الفان
ولامال له غيره فقبل له عجل ثلثي قيمتك وانت حر والارثتان
في الرق لانه حاباه بنصف المال والمحاباة في المريض وصية
فلا يجوز الاقتدر بثلاثة واذا استغفرت المحاباة الثلث لا يمكن
نفع الناجل في شئ منه فهو حر بان يعجل ثلثي قيمته او يرد
في الرق كذا في شرح المبسوط ولو كاتب عبده في صحته

١٢
علي الف وقيمتها خمسين اية فلما حضره الموت اعتقه ثمرات
ولم يقبض شيئا يبيع العبد في ثلثي قيمته وبطلت الكتابة والله
لو وهب جميع بدل الكتابة في مرضه ليعي في ثلثي قيمته واول
ابو حنيفة رحمه الله اذا كاتبه في صحته ثم اعتقه في مرضه
فهو بالخيار ان شاء سعي في ثلثي قيمته وان شاء سعي في
ثلثي راسيه من بدل الكتابة وفي الينابيع وقال لا يبيع
في الاقل ولا خيار له وان كان المولى قد قبض منه قبل
ذلك خمسمائة ثم اعتقه في مرضه ليعي في ثلثي قيمته ولم
يجتنب شي مما ادى وهذا عندنا وكذلك عند ابو حنيفة
رحمه الله اذا اخذ فسخ الكتابة والسعاية في ثلثي قيمته كذا
في التاتارخانيات وان ادى المكاتب الاماية درهم ثم
اعتقه في مرضه او وهب له الباقي ليعي في ثلثي المائة
لان ما بقي من بدل الكتابة ههنا اقل وقد بينا ان مال
المولى القدر المتيقن به وهو الاقل فلمذا يعتبر الثلث
والثنتان ههنا ما بقي من بدل الكتابة لانه اقل كذا في
شرح المبسوط وفي شرح الطحاوي ومن اعتق مكاتبه وهو
مراعي ان ينظر ان كان يخرج من ثلث ماله عتق
مجانا وان كان لا يخرج من الثلث ولم تجز الورثة فان
ينظر الى ثلثي قيمته والى ثلثي بدل الكتابة وله الخيار

ان شاء سعى في ثلثي القيمة حالا وان شاء سعى في ثلثي
الكتابة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقول ابو يوسف
وتعذرهما الله ليعي في الاقل كذا في التاتارخاني رجل
كاتب عبده في صحته على الف درهم ثم اقر في مرضه
انه استوفى بدل الكتابة فهو مصدق ويعتق المكاتب
لانما استحق في براءة ذمته عبدا قرار المولى باستيفاء البذل
منه لما كان العقد في صحته ومرضه لا يبطل الاستحقاق
الثابت للمكاتب كما لو باعه من انسان في صحته ثم اقر في
مرضه باستيفاء الثمن بخلاف ما لو كاتبه في مرضه ثم اقر
باستيفاء البذل فانه لا يصح الا بقدر ثلثه كذا في شرح
المبسوط واذا كاتب الرجل عبده في مرضه مؤنه بالف درهم
وقيته الف درهم ولا مال له غيره ثم اقر في مرضه
انه استوفى بدل الكتابة جازا قراره من الثلث ويعتق
المكاتب وليعي في ثلثي قيمته ولو لم يقدر باستيفاء بدل الكتابة
لكنه اقر بالف في يده انها ودیعة لهذا المكاتب او دعها اياه
بعد الكتابة والالف الودیعة من جنس بدل الكتابة
ثم مات جازا قراره من الثلث يريد به اذا اهلنت الكتابة
في المرض وان كانت الكتابة في حالة الصحة وباقي المسئلة
بجملها يعتبر اقراره من جميع المال ولو اقر بالف اجود من

بديل الكتابة وكانت الكتابة في حال الصحة يعتبر اقاربه
من جميع المال فان قال الكاتب اني استرد الجياد عظمي
مثل حقل لم يكن له ذلك ولو اقرب بالزبوف في يده الهب
ودفعته له بنيه وبديل الكتابة الف جياد لم يصح اقاربه
اذا كان عليه دين الصحة ويقسم هذا الالف بين غرما
الصحة ويوحسد الكاتب بما عليه قاله في التاتارخانية
ولو كاتب رجل عبده في مرضه ولا مال له غيره فاجاز
الورثة في حيوته فلم ان يمتنعوا من الاجازة بعد موته
كما في سائر الوصايا وهذا لانهم اجازوا قبل تفرغ حقهم
لان حقهم انما ثبتت في الحقيقة بعد موت المولى لذات
شرح المبسوط قال محمد رحمه الله في الجامع مكاتب اقر
لمولاه في صحته بالف درهم وقد كان المولى ذاتيه
على الف درهم واقر المكاتب لاجنبي بالف درهم في
صحته ايضا مرض المكاتب وفي يده الف درهم فقضاه
الى المولى من المكاتبه ثمرات من ذلك المرض وليس
له مال غيره فالالف يقسم بين المولى والاجنبي على ثلث
اسهم سهمان للمولى وسهم للاجنبي ولو ان المكاتب
ادى الالف الى المولى من الدين الذي اقربه المولى
في صحته ثمرات فالاجنبي احق بهذا الالف ويط

دين المولى ومكاتبته. ازامات عن غير وفاء فردى
الاف فمات على ملك المولى وبه يبطل دين المولى ومكاتبته
وبقى دين الاجنبى وكان الالف له وكذلك لو لم يقضها
للدين ومات وتركها ففى للاجنبى لما فيه. اذ لو
ترك المكاتب ابنا ولد له فى كتابته فالاجنبى احق بهذا
الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة والذين
لقيامه مقام الاب ولو كان المكاتب قد قضاه المولى من
الدين المقربة قبل الموت فمات وترك ابنا مولا فى
كتابته كان الاجنبى احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن
المكاتب بالدين والمكاتبه لقيام الولد مقام الاب فى
حق السعاية فمات على الاب واذا ادعى الابن المكاتبه
والدين الذي على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبى
كذا فى التنازل خلفت وراكبته فى مرضه على كتابة مثله
فراقدا يستيفانها لم يصدق الا من الثلث. لكن ان كان
عليه دين يحيط بماله لا يصدق فى شئ الا ان العبد
يعتق ويؤخذ بالكتابة كالمعتقه وان لم يكن عليه دين
وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر ولا شئ عليه وان لم
يكن له مال سواء فعليه السعاية فى الثلثين فى المكاتبه
للورثة الا ان يكون قيمته اقل فحينئذ ليع. فى ثلثي قيمته

717
وكذلك لو افتدائه كان كتابه وصحة واستوفى وان
كتابته في صحته ثم اقر في مرضه بالاستيفاء صدق في
ذلك خلاف ما اذا كاتبه في مرضه كذا في شرح الميسر
مكاتبه على مولا دين في حال الصحة فاقتر في مرضه
انه قد استوفى ماله على مولا وعليه دين الصحة ثم مات
ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك رجل كاتب عبدا
على الف درهم في صحته ثم ان المكاتب اقر في مرضه
لزوجتي بالف درهم ثم مات المكاتب ولم يترك الا
الا له فالاجنبي احق بالف من المولى وان كان دين
المولى دين الصحة ودين الاجنبي دين المرض بخلاف
و اذا كان دين الصحة لغير المولى حيث كان اولى بالفقأ
من دين المرض كذا في التاقدخانية ولو ان مكاتباً اقر عند
موته انه كاتب عبده فلا فائدة ستوفى مكاتبته لم يحجز
قواه وكذلك لم كاتب في مرضه بقل من قيمته لم يحجز
لان محاباته وصية والوصية من المكاتب باطلة كذا في
شرح الميسر وان كاتب عبده على الف درهم فاقترضه المولى
الف درهم وذلك في صحة المكاتب ثم مات وترك الف
درهم وله اولاد احرار من امرأة حرة فان القاضي يقضي
بالف للمولى من المكاتبته وليس للمولى ان يجعلها من الدين

وان كان له اولاد من امرأة سوى معتقه غير فالاب حر واولاد
الاولاد الى مواليه ولو ترك اكثر من الف درهم اخذ المولى
الفصل حتى يستوفى الالف التي اقترضه فان بقيت من ثمن
المولى يصرف الى الوارثة كذلك في الثاني رحانية
باب من مكاتب عن العبد

حر كاتب عن عبد على الف وادى الحرد عنه عتق وان بلغ
العبد وقبل هو مكاتب وصورة المسئلة ان يقول حر الى مولى
العبد كاتب عبدك فلا فاعلى الف درهم على اني ان ادبت
اليك الفاهو حر فحانبه المولى على هذا فحل الرحانية ادى
الفافاته يعقق لانه تغلب العتق باءاءه وذا يصح من غير
قبول العبد ولجازته واذا بلغ العبد وقبل صار مكاتباً لان
الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقبوله اجازة كذا في
الكافي فصار اجازته في الالة اءاكتبولة في الالبتداء ولوقبله
في الالبتداء ووكله به كان ينفذ فكذا اذا اجازته ليقول العبد
لا اقبله فادى عنه الرجل الذي كاتب عنه لا يجوز
لان العقد ارتد ببرده ولو ضمن الرجل لم يدر به شيء
لان الكفالة تبدل الكتابة لا يجوز كذا في التبيين
ولو لم يقبل على اني ان ادبت اليك الفاهو حر فادى
لا يعقق قياساً لان العقد موقوف والقيمة لا حكم له

وله يوحد العتق وفي الاستحسان يجوز لان الكتابة نافذة
فيما ينفع العبد وهو ان يعتق عند اداء المشروط وموقوفه
فيما يرجع الي وجوب البذل عليه نظرا للعبد ونصحيا للعقد
بقدر الاستحسان قاله في الكافي وله ادى الي البذل عنه
لا يرجع على العبد كذا في الهداية لانه متبرع فيه وحصل
له تصوده وهو عتق العبد فصار نظير ما لو تبرع باء الثمن
عن المشتري وفيل يرجع على المولى ويسترد ما اداه ان
اداه بضمان وان شاء رجع على العبد ان ضمن بامره لان
ضمانه كان باطلا لانه ضمن غير الواجب الا يرى انه لو
ضمن المال في الكتابة الصحيحة فادى يرجع بما ادى فضا
الي وان اداه بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع به ليحصل
له العتق وقد حصل فتم اداؤه فلا يرجع هذا اذا ادى
عنه بدل الكتابة كله وان ادى عنه بعضه فله ان يرجع
سواه ادى ضمان او بغير ضمان لكنه لم يحصل غرضه وهو
العتق فكان حكم الاداء موفقا فيرجع كما اذا تبرع باء
الثمن ببيع موقوف كان له ان يسترد لهذا المعنى بخلاف
ما اذا قبل العبد بنفسه الكتابة فترتب عنه ان كان
ببعض بدل الكتابة لا يرجع لان غرضه بذلك قد حصل
وهو براءة ذمة العبد بقدره من البذل وهمنا

لم يكن في دمه العبد شي حتى يدره باده وكذا لو اذاه قبل اجازة
 العبد لم يقدّم اجازة ليس له ان يرجع بما ادى سواء ادى له من
 او الكل الا اذا اذاه عن ضمان لان الكتابة لا اجازة فقد
 من الابتداء فيكون الاية مبريا للمكاتب عن بدل الكتابة
 فيحصل مقصوده الا ان الضمان فاسد فيجمع عاياه بحكم فساد
 ذكره في التبيين وانكاتب المحر على عبد لرجل على ان ضمن
 عنه الكتابة لم يحجز لان له يجب البدل بقبول المحر على العبد
 ولا يمكن ايجاب بدل الكتابة على المحر ابتداء بقبوله لان المحر
 يضمن عنه ما لم يجب عليه ولو ضمن عنه لسيد ما يضمن
 واجبا عليه من بدل الكتابة لم يحجز فاذا ضمن ما لم يجب
 عليه اولى وكذلك ان كان هذا العبد ابنا لهذا المحر وهو صغير
 او كبير لانه لا ولاية للمحر على ولده المملوك في التزام المال
 عليه فهو كالاجنبي في ذلك وكن لك عبد وابن له صغير
 لرجل واحد كاتب الاب على ابنه لم يحجز لان الاب لماله
 يدخل في الكتابة لم يحجز ان يلزمه البدل وليس له ولاية
 على الابن في التزام البدل اياه لكونه مملوكا الا انه ان اذاه
 الاب عنه في الرجعين يفتق استخسانا كذا في الميسر عبد
 كاتب عن نفسه وعن عبد آخر لمولاه وهو غائب فليس
 للمولى ان ياخذ الغائب بشي لان معنى المولى ان يقو

كاتبي بالغ على غنى وعلى فلا في الغائب جعل نفسه أصلاً
 والغائب بقا لنفسه فلا يكون عليه من البدل شيء كذا في
 الجامع الصغير فقبل الحاضر جلزت هذه الكتابة استحساناً
 والقياس أن لا يجوز إلا عن نفسه لولايته عليها وتوقف
 في حق العبد الغائب لعدم الولايته عليه كمن باع ماله
 ومال غيره أو كاتب عبده وعبد غيره فإنه يجوز في عبده
 لوجود الولايته عليه دون عبده غيره لعدمها وجب الاستحسان
 أن المولى خاطب الحاضر فصلاً وجعل الغائب بتماله والكتابة
 عند هذا الوجه مشروعة كالامة إذا كُتبت دخل في
 كتابتها ولدها المولود في الكتابة أو المشتري فيها أو المضموم
 إليها في العقد بتمالها حتى يقتول بآدائها وليس عليهم شيء
 من البدل ولأن هذا تعليق العقد بآداء الحاضر والمولى
 يتفرد به في حق الغائب فيجوز من غير توقف ولا قبول من
 الغائب كما أو كاتب الحاضر بالغ ترقب إذا أدبته إلى
 فلا نحر فانه يصح من غير قبول الغائب فكذا هذا إذا أمكن
 جعل الغائب بتمال استغنى عن شرط رضاه ويتفرد به الحاضر
 ويطلب الحاضر بكل البدل لأن كله عليه دون الغائب ولا
 يعتبر إجازة الغائب ولا مرده إذ لا يتوقف في حقه ولا يواخذ
 الغائب بالبدل ولا بشئ منه لأنه ليس عليه دين الكتابة

ومعنى المسئلة أن يقول العبد
 الحاضر السيد كاتبت في حق
 نفسي وعن فلان لئلا يبرأ
 فكاتبهما صح

اصلا ولو كتب شيئا ليس المولى ان يأخذه من يده وليس
له ان يبيعه من غيره لانه مكاتب تبعا ولو ابراه المولى او
وهبه مال الكتابة لا يصح لعدم وجوبه عليه ولو ابراه
الحاضر وهبه له عتقا جميعا ولو اعتق الغائب سقط
عن الحاضر حصته من البدل لان الغائب دخل في العقد
مقصودا فكان البدل منقسم اعليهما وان لم يكن مطالبا
به بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث لا يستطعن
الام شؤ من البدل بغضه لانه لم يدخل مقصودا ولم
يكن يوم العقد موجودا وانما دخل في الكتابة به
ذلك تبعا لها وكذا ولدها المشتري ولو اعتق الحاضر
لم يعتق الغائب وسقط حصة الحاضر من الكتابة ويديه
الغائب حصته حالا والارء في الرق بخلاف الولد
المولود في الكتابة حيث يبقى على نجوم والده اذ اقامت
كذا في التبيين وايضا ادى عتقا كذا في الجامع الصغير
ويجبر المولى على القبول كذا في الهداية اما الحاضر فلا
البدل عليه واما الغائب فلا نهحتاج اليه ليصل اليه
العتق ولكنه مستبرع في ذلك كذا في الجامع الصغير وصار
كمير الرهن اذا ادى الدين بان استقار انسان من آخر
شيئا لرهن فردى المير الدين يجبر المرهن على القبول

بحاجة الى الاستخلاص عمنه وان لم يكن الدين عليه فكذا
 ههنا يجبر المولى على القبول من الغائب وان لم يكن البديل
 عليه لانه يحتاج الى استفادة الحرية كذا في البناية والجمع
 على صاحبه الا يرجع واحد منهما على الآخر بما ادى
 الى المولى من بدل الكتابة اما الحاضر فلانه قضى دينه عليه
 فلا يرجع به على غيره وان عتق معه لانه تبع لها كما اذا ادى
 المكاتب البذل وعنده اولاده واباؤه فانه لا يرجع عليهم
 بل وان عتقوا معه لكونهم ابتاعاه واما الغائب فلانه
 ادى بغير امره وليس مضطرفه من جهة بل يطلب نفعا
 مبتدأ بخلاف معير الرهن اذا ادعى الدين لاستخلاص
 عنه فانه يرجع به على الراهن لانه مضطرف من جهة
 في التبيين وان قبل العبد الغائب او لم يقبل فليس
 بشئ والكتابة لازمة للشاهد لان الكتابة تفقدت
 كذلك من غير قبوله فلا يتغير بقوله قاله في الجامع الصغير
 كن كفل من غير بغير امره فبلغه فاجازة لا يتغير حكمه
 في لو ادى لا يرجع عليه كذا هذا ذكره في الهداية هكذا
 ذكر المسئلة في الجامعين وذكر هذه المسئلة في الاصل
 وذكر فيها الفياس والاستحسان وقال القياس ان يتوقف
 الكتابة في حق الغائب بما يخصه وتنفذ في حق الحاضر بما

يخصه من بدل الكتابة وفي الاستحسان تنفذ الكتابة
 في حق الحاضر بجميع الالف وتعلق عتق الغائب بأداءه
 كما قال للحاضر كائنتك على الف درهم على انك ان ادبت
 الى الفافانت حرة فلان الغائب معك فنقول لا بد للمعرفة
 هذه المسئلة من مسئلة اخصري لم يدكرهنا وهو ما اذا
 كان العبدان حاضرين فكاتبهما المولى على الف درهم فقبلا
 القياس ان يصير كل واحد منهما مكاتبا بحصته فيعتق اذا
 ادري حصته وبالقياس اخذ زفر وفي الاستحسان يصير
 كل واحد منهما بجميع الالف مكاتبا وتعلق عتق الاخذ
 بأداءه ويصير ان في حق المولى بمنزلة عبد واحد كما في
 التنازل حيث جعل كاتب عبدا له على نفسه وعلى عبده
 غائب بالف درهم جاز ذلك استحسانا وفي القياس
 منها يصير مكاتبا بحصته من الالف اذا قسم على قيمته وفيه
 الغائب فان ادري الحاضر المال عتقا لانفقاد العقد في حقهما
 ووصول جميع البدل الى المولى سواء في الكتابة
 اذا ادبت فانما حدان او لم يقبل ولا يرجع على الغائب
 لم يرفع عن الحاضر شيء منه وان مات الحاضر فليس ان يترك
 الغائب بشيء من البدل ولكن ان قال الغائب انا ودي
 جميع المكاتبة وعبد بها وقال المولى لا قبلها ففي القياس

انتهى وان مات الغائب
 ٤

للمولى ان لا يقبل ولكنه استحسن فقال ليس للمولى
 ان لا يقبل منه ويعتقان جميعا باداء هذا الغائب ولكن
 لا يثبت الاب في حقه واذا كانا حين فاداد المولى بيع
 الغائب لم يكن له ذلك في الاستحسان كذا في المبسوط ولو
 كاتب عبده على نفسه وعلى ابن صغيره مملوكا فهو كالعبد
 الغائب لا ولاية له على ولده فصار ابنه المملوك لمولاه
 ومملوك آخر سوا بل هذا اولى لان ولده اقرب اليه من
 الاجنبي كذا في الكافي فان عجز قبل ادراك الولد او بعده
 فرد في الرق فكان ذلك رد الولد ايضا هذا بخلاف
 المراتب ان ادا عجز احدهما لان هناك الآخر مطالب
 بالمال فبعجز احدهما لا يظهر العجز في حق الآخر ومهنا
 الاولاد لا يطالبون بشئ من المال فان ادرك ولده
 فقالوا نحن نسعى في المكاتبه لم يلغيت اليهم لان المكاتبه
 قد سقطت برد الاب في الرق ولو كانوا بالغين حين عجز
 الاب وان مات الاب ولم يدع شيئا سعى في المكاتبه
 على الخوم وكان ينبغي في القياس ان لا يثبت الخوم
 في حقه ولكن ان جاز بالمال حالا اعتقوا والاردوا في
 الرق كما بينا في العبد الغائب والحاضر اذ امانه الحاضر
 ولكن قال مهنا قبول الاب الكتابه في حق اولاده صحيح

بيع عبد مملوك وله الصغار
 قال ابو جاز ومن امور

فيما يرجع الى مقصوده وعتق الاولاد من مقاصده
كعتق نفسه فثبت الاجل وبقي باعتبار بقاءه لتخصيل
مقصوده فكذا ثبت بقي باعتبار بقاء الولد لانه من بقاء
خلاف العبد الثابت فانه لا مقصود للحاضر في عتقه
فان كانوا صغارا لا يقدر ان على السعاية ودوا في الرق
وان كانوا يقدر ان عليها فبقي بعضهم في المكاتبه فاداه
لم يرجع على اخوته بشئ فان ظهر للاب مال كان
ويراثا بينهم ولم يكن لهذا ان ياخذ من ثروة الاب ما
ادى وكان للمولى ان ياخذ كل واحد من الاولاد جميع
المال لا باعتبار ابيه دينه في ذمته ولكن باعتبار ابيه
قائم مقام ابيه وبما هو من حقوق الاب كان قبله صحيحا
في حق الاولاد في اخذ كل واحد منهم بجميع المال كانه ليس
معه غيره ولهذا لم مات بعضهم لا يرفع عن بقية شئ من
المكاتبه كما لو كان معد ومات في الابتداء فان اعتق المولى
بعضهم رفع عنهم حصة قيمة المعتق وان كان فيهم جارية
فاستولدها السيد اخذت عتقها وبقي مكاتبه على
حالتها ليس لها ان يعجز نفسها للمالك اخوتها الا يري انهم
لواذوا عتقت هي ايضا وان كان الولد كبيرا حين كاتب على
نفسه وعليهم بغير امهم وادى الكفاية عتقوا ولم يجمع

بشئ منها عليهم كذا في الميسوط امة كاتبت عن نفسها وعن
 ابنيها لها صغيرين فهو جائز فايهم ادي عتقوا ولو يرجع على
 صاحبه بشئ كذا في الجامع الصغير ويجبر المولى على القبول
 وقبول الابنين الكتابية ودرهما لا يعتق ولو اعتق المولى
 الام بقي عليها من بدل الكتابية بحصتها يؤديانه في الحاك
 ويطلب المولى الام بالبدل دونهما ولو اعتقهما سقط
 عنها حصتهما وعليها المباشرة على غنمها ولو اكتسب شيئا لير
 للمولى اخذه ولا اله ان يبيعهما ولو ابداها عن الدين او ^{ههههه}
 لا يصح ولا يصح فعتق يعتقان معها قاله في شرح الكنز
 للقيفوي كاتبت عن عبد رضيع ورعى به المولى لا يجوز
 وله الا ادى الرجل بدل الكتابية يعتق العبد استحسانا
 كذا في التاتار خانيه حبلان لكل واحد منهما عبد ~~وكذا~~
 فكانتا هما معا على الف درهم كتابية واحدة ان ادبا عتقا
 وان عجزا ادبا في الرق قال يكون لكل واحد منهما مكاتب
 بحصته لصاحبه حتى اذا ادي حصته من البدل الى مولاه
 يعتق واذا ادي فقد برئت ذمته عن بدل الكتابية فيعتق
 مجلدون ما اذا كانا الشخص واحد قاله في الميسوط
باسم كتاب العبد المشترك
 عبد بين رجلين اذن احدهما لصاحبه ان يكاتب نصيبه

بالتبرع منهم ويقبض بدل الكتابة فكأن نقد في خطه فقط
عند ائمة رحمه الله لان الكتابة تجزي عنه لانها تقيد
الشخصية فلا فسادت كالاعتاق من هذا الوجه وليس لشريكه
الفسخ لانه باذنه وهذه فائدة الاذن بالكتابة فان اذنه
الفاعق خطه ولا يضمن لشريكه لانه برضاه ولكن يسعى العبد
في نصيب الساكت وان ادي بعض الالف او كله سلم له وليس
للساكت ان ياخذ منه نصفه لان اذنه له بقبض البدل
اذن للمكاتب بالاداء والاذن بالاداء تبرع منه بنصيبه
من الكسب على المكاتب وقد تبرع بقبض المكاتب تسلم كلمة ككاتب
الوديعة اذا امره بتبرع بقضاء دينه من الوديعة ^{الموجودة}
لرب الوديعة عليه سبيل فكذا هذا الاولاهاء قبل الاداء
فيه لانه تبرع لم يبرع ولو اذن وهو مريض وادي من كسب
بعد الكتابة صح من كل ماله لان الكسب اذا لم يكن موجودا
حالة الاذن فبالاذن لم يبرع بشئ من ماله حتى يعتبر من
الثلث وانما تبرع بمنافع العبد حيث اذن له تصرفها في اداء
بدل الكتابة وتبرع المريض بالمنافع لا يعتبر من الثلث بل من
جميع المال لان حق الورثة متعلق باعيان الاموال لا
بالمنافع وان كان الكسب قبل الكتابة واذن له في الكتابة
واقتبض منه نقد من الثلث لانه تبرع بعين ماله لانه حين

٧٢
اذن كان الكسب قابلاً فقبل حق الميراث به وعندهما لا يجزي
كون الاذن بكتابة نصيبه اذنا بكتابة الكل فاذا كانته يكون
مكاتبهما او يكون بدل الكتابة بينهما واذا قبض المكاتب شيئاً
يكون بينهما قبل العجز وبعد ولو كان كاتب بدلاً اذن صاحبه
له حق الفسخ عند الكل وان لم يفسخ حتى ادى بدل الكتابة عتق
خطه عند التجنيف رحمه الله وللساكن ان ياخذ من الذي
كاتب نصف ما اخذ من بدل الكتابة لانه كسب عبد مشترك
ثم ينظر ان كاتب كله بالالف لا يرجع على المكاتب بشئ مما اخذ
منه فله سهمان لانه لم يسلم للعبد منه الا نصف المبدل فلا
يسلم له الا نصف المبدل وفيما نصيبه بالالف يرجع على
العبد بما اخذ منه فله سهمان لانه سلم للعبد منه كل المبدل
ولم يسلم له الا نصف المبدل فيرجع بالنصف الآخر
وعندهما اذا ادى بدل الكتابة يعتق له ويعزم المكاتب
لغيره نصف قيمته ان كان موسراً ويسمى العبد في نصف قيمته
ان كان معسراً كما لو اعتقه احدهما بغير عوض وللساكن ان
ياخذ من العبد نصف ما بقي في يده من الاكساب لانه
كسب عبد مشترك ولو كاتب احدهما كله او خطه بالف ثم كاتب
الآخر كله او خطه بمائة دينار صار مكاتبهما اما عنده فلا
الكتابة تجزي فتذت كتابة كل في نصيبه واما عندها

١٢ **فصل الاول** اذا كاتب نصيبه صار مكاتباً ولا يخرج حق
 النسخ فاذا كاتبه كان فسخاً منه في نصفه وإيهما قبض شيئاً
 من بدل نصيبه لا يشاركه صاحبه في ذلك وتعلق عتق
 نصيب كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة المسمى في كتابة
 نصيبه فان ادعى اليهما معاً فالولا لهما عندهم وان قدم
 احدهما صار لكاتباً لهما حذرهما فبعثوا نصفه عندا يمينه
 رحمه الله ويبقى نصيب صاحبه مكاتباً ولا ضمان ولا سعاية
 الا ان يجرى المكاتب فيضمن القابض نصيب صاحبه ان كان
 موسراً ويسعى للعبد في نصف قيمته ان كان مسكراً او جديماً
 يعق كل ربع نصيب نصيب صاحبه ان كان موسراً المكاتب
 في نصف قيمته ان كان مسكراً عتق له في نصف عند محمد
 يضمن الاقل من قيمة نصيبه ومن بدل الكتابة في اليسار
 وفي الاعسار يسرى في ذلك كذلك في الكافي واذا كاتب الرجل
 عبداً مكاتباً واحدة فادى الى احدهما حصته لم يعق نصيبه
 منه ما لم يود جميع المكاتبه اليهما وان اعتقه احدهما جاز ولذا
 ان وهب له نصيبه من المكاتبه او ابراه منه عتق وكذلك
 ان سلم الشريك للقابض ما قبض او كان قبض نصيبه باذن
 شريكه ثم المكاتب بالخيار بعد اعتاق احدهما اياه ان شاء
 يجرى ويكون الشريك بالخيار بين التضمن والسعاية في نصف

١٢٣
القيمة والعنق في قبل ايجيفة رحمه الله وبين العتق والساعة
ان كان المعتق ميسرا وعلى قوله اي يوسف رحمه الله يضمن
المعتق نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في نصف
قيمته ان كان ميسرا كما هو مذهب في العبد المشترك وعلى
قوله محمد يضمن الاقل من نصف القيمة ونصف ما بقي من
الكتابة وكذلك يسعى العبد في الاقل عند عشرة المعتق وان
اخاف المضي على الكتابة ثم مات عن مال كثير اخذ المولى
الذي لم يعتق المراتبة من ماله كما كان يطالبه في حيوته ثم
الباقى من ذلك لورثته واذا كاتب الرجلان عبيد بينهما
مكاتبه ^{ان} ان ادبا عتقا وان ^{ان} ردا فان يكون كل واحد
نهما كتابا بينهما على حدة بحصة وذلك بان يقسم المسمى
على قيمتهما ويكون كل واحد منهما مكاتب بحصته واذا ادب
احدهما حصته اليهما عتق بخلاف ما لو كانا الرجل واحد كل
في الملبوط مكاتب بين رجلين قبض احدهما نصف الكتابة
لا يعتق المكاتب فان ابراه الشريك الاخر او وهب له نصيبه
عتق المكاتب ويسلم للاول ما قبض ولو كانت الكتابة الفنا
قبض احدهما ستمائة وابراه الآخر عن اربعة قال محمد
رحمه الله يعتق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول والآخر
على سنة قاله في تناقضان واذا كان العبد بين رجلين

مرض احدهما وكاتبه الصحيح باذنه جاز ذلك وليس للوارث
 ابطاله وكذا اذا اذن له في القبض وقبض بعض بدل الكتابة
 ثمرات المريض لم يكن للوارث ان ياخذ منه شيئا كذا في
 العناية امة بين رجلين كاتبها فوطيها احد سما فولدت
 ولدا فادعاه فوطيها الآخر فولدت ولدا فادعاه ففخرت
 في امر ولد الاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها للآخر
 وضمن شريكه كل عقرها وقيمة ولدها ويكون ابنه واليها
 دفع العقر الى المكاتبه صح وهذا قول ابو حنيفة رحمه الله
 وعند مامى امر الاول الاول وبى مكاتبه كلها وعليه
 نصف قيمتها الشريكه ابو حنيفة وعند محمد رحمه الله
 عليه الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقى من بدل
 الكتابة ولا يثبت نسب الولد الآخر من الآخر ولا يكون
 الولد له بالقيمة وبغير العقر لها وهذا الاختلاف مبني
 على الاختلاف في تجزى استيلاد المكاتبه فعنده ينجى
 وعند مامى لا يتجزى واستيلاد القنة لا يتجزى اجماعا
 واستيلاد المدبرة يتجزى اجماعا فاذا اء فنا هذا فنقول
 اذا ادعى احدهما الولد الاول صحته دعوى لانه استولاه
 وله في نصفها ملك وهو يكفي لصحة الاستيلاد وصار نصيبه
 امر ولد له ولم يملك نصيب صاحبه وبقي نصيب الآخر

مكاتبنا عند الجعينة رحمه الله وقال لا يتملك نصيب صاحبه وصار كلها
 امرولا لان تخيل الاستيلاء واجب ما امكن الا يري ان
 لو استولد امة مشتركة نصير كلها امرولا للمستولد لا مكان
 التملك لانها قابلة للنقل وقد امكن ههنا لان الكتابة تحتمل
 الفسخ والاستيلاء لا يحتمل فرجنا الاستيلاء وكلناه ونسخنا
 الكتابة في حق الملك وحي لا يتضرر به والكتابة تنسخ فيما
 لا يتضرر به ويبقى الكتابة فيما وراءه بخلاف ما لو استولد
 مدبرة مشتركة فانه لا يملك ويقتصر على نصيب المستولد لانه لا يمكن
 تخليه الا بالتدبير مانع للنقل من ملك الى ملك فان قيل هلا
 قلتم بفسخ الكتابة ضمنا للصحة البيع ذاب المالك كما قلتم
 بانفساخ الكتابة ضمنا للصحة الارسال قلنا في تحريم ابطال
 الكتابة اذا اشترى لا يرضى ببيع مكاتبنا ويتضرر هو بطلانها
 والكتابة لا تنسخ فيما يتضرر به المكاتب وله ان الاستيلاء
 يقبل المجزى اذا وقع في محل لا يقبل النقل كالمدبرة بين اثنين
 اذا استولدها احدهما فانه مجزى ويقتصر الاستيلاء على
 نصيب المستولد والكتابة عقد لازم كالتدبير ولا يقبل
 النقل من ملك الى ملك فيقتصر الاستيلاء على نصيبه كما في
 المدبرة المشتركة واذا صار كلها امرولا له لا ينقل الملك اليه
 قيام الكتابة اذا سبيل الى الفسخ لانها عقد لازم والكتابة

مانعة للنقل فاذا جاءت بولد الآخذ وادماه الآخر فقد
 ادعى نسب ولد امة نصفها ملك له فصح دعواه وثبتت
 نسبه منه فاذا عجزت المكاتبه بعد ذلك جعلت الكتابة
 كان لم تكن وتبين ان الامة كلها ام ولد الاول لان
 المقضى لتكامل الاستيلاء بوجوده والمانع من التكامل
 الكتابة فاذا انسخت الكتابة عمل المقضى عمله من وقت
 وجوده كالبيع بشرط الخيار للبائع اذا سقط الخيار ثبت
 الملك به من وقت وجوده فيضمن الآخر نصف قيمتها
 لانه يملكه نصيبه لتكامل الاستيلاء ونصف عقره الرطبة
 امة مشتركة بين شريكيه كل عقرها في ذمة الواحد
 والولد الآخذ هو حديد ^{للمنفرد} بملان الآخر بنزلة المفرد
 لانه وطها على ظن ان نصفها على حكم ملكه وظهر بالعجز وبطلان
 الكتابة ان لا ملك له وولد المفرد ثابت النسب منه
 حريا القيمة ويكرهه وطى ام ولد الغير حقيقة فيلزمه كل
 العقرا لهما دفع العقرا الى المكاتبه جاز لان العفر حقتها
 حال قيام الكتابة لا خصاصها بنفسها واذا عجزت يرد الى
 المولى لانه ظهر اختصاصه وهذا كله قول ابي حنيفة ^{رحمته} الله
 وعندنا ما سوى ام ولد الاول ولا نفع دعوة الآخر عليه
 جميع العقرا لانه لما ادعى الاول صار كلها ام ولده تخملا

للاستيراد لان التكيل يمكن لفضح الكتابة لما مروا اذا صار كلها
 ام و ليد فوطى الثانية صار ف ام ولد الغير فلا يثبت نسب
 الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة ولزمه كل العقر
 لان الوطى لا يخلو عن الضمان الجابر او الحد الزاخر
 وتقدر اجاب الحد للشبهة فيجب العقر ويثبت الكتابة عندما
 وصادر كلها مكاتبة للمستولد بنصف بدل الكتابة لان الكتابة
 انفسخت فيما لا يتضمربه المكاتبة ولا يتضرر بسقوط نصف
 بدل الكتابة والجمهور على انها مكاتبة له بكل بدل الكتابة
 لان الالات ما خرج من رعي فلم يظهر فيما وراء الضرورة وهو
 حكم الله في بقية العقد الاول كما في المسئلة هي التي
 انطى العقد لا يختصا بها بنفسها واول منافعها ولو عجزت
 ومرت في الرق يرد الى المولى لظهور اختصاصه بقره
 ابو يوسف رحمه الله بضمن الاول لشريكه نصف قيمتها مكاتبة لانه
 يملك نصيب شريكه من المكاتبة فيضمن قيمته مكانا موسرا
 كان او معسرا لانه ضمان التملك فلا يختلف باليسار والاعسار
 وقول محمد رحمه الله بضمن الاقل من نصف قيمتها ومن
 نصف ما بقي من بدل الكتابة لان حق الشريك اما في
 نصف القيمة على اعتبار العجز عن الاداء او في نصف
 بدل الكتابة على اعتبار الاداء والاقل متيقن فيجب الاقل

وان لم يراها الثاني ولكن دبرها فغيرت بطل التدبير
عندها ما عند ما فلان المستولد يملكها قبل العجز وما
عنده فلان به بالعجز ظهر ان كلها امر ولد الاول وان الثاني
لم يكن له فيها ملك لما مر والملك شرط لصحة التدبير
بخلاف ثبوت النسب لان الملك من حيث الظاهر
كان لثبوت النسب واستحقاق الولد بالعدوسر واما الله
فلا يثبت بالشبهات ولهذا لو اشترى امة فدبرها فاستحققت
بطل التدبير ولو استولدها فاستحققت لم يبطل النسب
وكان الولد حرا بقيمته فكذا هنا ومن امر اول الاول
لانه يملك فيه كمال الاستيلاء كمال الاستيلاء
التكميل وضمن لشريكه من قيمتها لانه يملك نصفها
بالاستيلاء ونصف عدوها لو طبعه امة مشتركة بينهما
والاول والاول لصحة دعوة على مام وهذا قولهم
وان دبرها الاول او استولدها او اعتقها صح حيث
حظه اي صار نصيبه مدين او امر ولد او معنقا ونصي
الساكت مكاتب على حاله عند ايجنفة رحمه الله اما في
الاول والثاني فلان التدبير عنده يتجربى وكذا
استيلاء المكاتبه عنده لما مر ان الكتابة مانعة من
التكميل فيتجزى الاستيلاء ضرورة ولا ضمان ولا

سعاية لان نصيب الساكت لم يتغير وعند ما صار كل واحد مدبرة
او ام ولد للمدبر او المستولد لعدم التجدي ويسمى نصيب الشريك
موسرا كان او معسرا لانه ضمان تملك واما في الثالث فلا ان
الاعتاق عنده يتجدي فبقى نصيب الاخذ مكاتباً فلا ضمان ولا
سعاية ان مضت على الكتابة لان نصيب الساكت لم يتغير
فما كان عليه وبقى مكاتباً كما كان فلم يتلف العتق شيئاً عليه
فلا يضمن وعند ما كان الاعتاق لا يتجدي عتق الكل
فله ان يضمنه ان كان موسراً ويستعفى ان كان معسراً لان
الاعتاق يختص باليسار والاعسار لكن عند ابي يوسف
رحمه الله نصف قيمتها وعند محمد ^{رحمته} الله بضمير الاقل من
نصف القيمة ومن نصف بدل كتابة ثم اختلفوا على قول
ابي يوسف رحمه الله فقال بعضهم يجب نصف قيمتها لانه الكتابة
انضمت في نصيبه شايها على العتق ضرورة تكميل العتق من جهة
العتق وقيل بعضهم يضمن نصف قيمتها ككتابة وهو الصحيح
لان سبب الضمان الاعتاق والاعتاق صارون المكاتب
واتلاف المكاتب لا يوجب قيمة الفن وان عجزت عنه ضمن
المعتق لشريكه نصف قيمتها ويرجع بذلك عليها عند ابي حنيفة
رحمه الله لانها لما عجزت وردت في الرق وصار ككاتبها
لم تزل فيه فصار المعتق متلفاً لنصيب الشريك بالاعتاق

السابق فيصير حكمه حكم عبد بين اثنين اعقته احدهما ففنده
ان كان معتد له خيار الاعتاق والاستعانة وان كان موسرا
له ان يعتق نصيبه او يستعني او يضمن شريكه ويرجع به الشريك
على العبد وقالوا لان ان كان موسرا ضمن ولم يرجع وان كان
موسرا يستعني كذا في الكافي مكاتبة بين رجلين علفت من
احدهما فني بالخيار فان شاءت عجزت فكانت ام ولد له
ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وان شاءت مضت
على الكتابة واخذت عقرها فان مضت على الكتابة شتم
علقت من الاخر فزعجرت فالولد الاول الاول والولد الثاني
للتاني ومي ام وار الاول واذا صارت ام ولدا فعليه نصف
قيمتها للتاني وعلى الثاني بيع قيمة الولد ولريد كوحكم العقر
لانه على رواية هذا الكتاب وجب نصف العقر على الثاني
ونصف العقر على الاول فيكون احدهما قصاصا بالآخر مكاتبة
بين رجلين ولدت ابنة فزوطى احدهما الابنة فعلفت منه
قال ثبت نسبه منه والابنة على حالها ليس لها ان تخرج
نفسها من الكتابة لتكون ام ولد للمستولد وعلى المستولد عقرها
لانه وطها ومي مكاتبة ولكن عقرها للام بمنزلة كبها وانما
تابية للام في الكتابة فان عجزت المكاتبة صارت الابنة
ام ولد للوطي وانما تصير ام ولد له من حين علفت منه فلذلك

يضمن لشريكه نصف قيمتها يوم علفت منه وان نجحز فاعتق
الشريك الآخر ومضى باقية على ملكه ما بقيت الكتابة
فيها فينفذ عتقه ولا سعاية عليها وولد لها حرد والمجانة
باقية على حالها تنفق بالاداء او نجحز فنكون أمه بينهما
مكاتبه بين رجلين ولدت فاعتق أحدهما الولد عتق
نصيبه منه وهو على حاله حتى نجحز الام او تنفق فان
عتقت عتق منها لبقاء حكم التبعية في النصف الذي بقي
مرقيا منه فان عجزت فقد زال معنى التبعية وصار الولد
مقصدا وهو مشترك بينهما اعتقه أحدهما وقد بينا حكم
العبد المشترك يعنقه أحد الشرعيين وانا اخذتار التضمن
يضمنه نصف قيمته وقت ادائه لا وقت عجز الام مكانة
بين رجلين ولدت ابنة في طهيا الابنة فعلقت فولدت
منهما ثم ماتا فالابنة حرة لانها كانت ام ولد لهما فنفق
بهما كما لو اعنتها وبقيت الام على كتابتها لان نشور السق
في التبعية لا يوجب عتق الاصل ولو كانت الام مولى التي وآد
منها ثم ماتا عتقت مولى بجهة الاستيلاء وعتق ولدها
ايضا لانه تبع لها وان عجزت ثم ولدت منها بعد ذلك
فالولد الاول مرقق لان عجزها انقضت الشبهة وصار
الولد الاول رقيقا ثم ثبت فيها حق امية الولد بعد انفكا


هذا الولد عنها وعن العتق لا يسرى الى الولد المنفصل بحقيقة
العتق كذا في الملبسوط في شرح الطحاوي ولو كانت جارية
بين اثنين فاستولدها احدهما فجاءت بولد فادعاه صار
نصيبه امرؤ له وعتق الولد نصفه ونصفه داخل في
كثابة صاحبه ونصيب الشريك مكاتب والجارية بالخيار
ان شاءت مضت على الكثابة واخذت منه العقر وتستقي
في اداء الكثابة وان شاءت عجزت نفسها وسقط نصف العقر
ويضمن نصف العقر للشريك ويغرم للشريك نصف قيمة الجارية
ولا يعزم من قيمة الولد شيئا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله
ومنه قولهما صارت كذا امرؤ له وبطلت الكثابة ويغرم
للشريك نصف العقر ونصف القيمة متى كان او معسر
وعلى قياس قول محمد رحمه الله يجب ان يضمن الاقل
من نصف القيمة ومن كثابة شريكه قاله في التاتارخانية
رجل كاتب جاريته ثمرات عن ابنين فاستولدها احدهما
فهي بالخيار ان شاءت عجزت فكانت امرؤ له ويضمن
نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه لان الكثابة انضحت
بالعجز فصارت مشتركة بينهما اذ قد استولدها احدهما
وان شاءت مضت على كتابتها واخذت عقرها لان
المكاتب لا يورث ما بقيت الكثابة وقد سقط الحد

عن الوطي لشبهة حق الملك الثابت له فيها بانقضاء سببه
يجب العقر لها واذا كاتب الرجلان جارية بينهما مكتوبة
واحدة ثم ارتد احدهما عن الاسلام فارتدت فادت
للمكتوبة اليهما ثم قتل مرتداهما لا تعتق وليس ارادها
الى المرتد بشئ في قول ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي
يوسف ومحمد رحمهما الله تعتق لان قبض المرتد عند ما جائز
لقبض المسلم بمنزلة قولهما في تصرفات المرتد توقف
وتبطل بقتله فكذا لقبضه نصيبه من البذل كان
توقفا فبالقتل يتبين انه كان حق الوارث فكان قبضه
باطلا ويرجع الورثة على الشريك بنصف ما اخذوا وكما
هو اخذ نصيبه وحده ولهذا لا يعتق نصيب الشريك
فهما ايضا لم يستعوهما في النصف الباقي فان عجزت
مرت في الرق بمنزلة مكتوبة ادت نصف البذل الى
المولين ثم عجزت ثم اشار في الاصل الى انه وان كاتبه
في حالة الردة لم يحجز قبضه لبذل الكتابة فلو لحق المرتد
منهما بل بالحد فادت جميع الكتابة الى الشريك الاخر
لم تعتق لان قبضه في نصيب ورثة المرتد باطل وان
ادت الى الشريك الباقي والى ورثة المرتد عدله اذا
كان قد قضى بلحاظه كما لو مات فدفعت الكتابة الى

الشريك الحي والى ورثة الميت وان عجزت بعدما انقضى
احدهما فرد اها في الرق ثم قتل المرتد عن ورثة فهي
على مكائبتها لان فسخ الكتابة في نصيب المرتد باطل
عند ابي حنيفة رحمه الله ككتابتها والكتابة اذا كانت ولمدة
لا يمكن فسخها في البعض دون البعض بسبب العجز كما لو كان
احد المولين غائبا فعجزت عن المكاتبه لم يفسخ القاصي العاقب
بخصوصه الشاهد منهما حق يحضر الآخر واذا ارتد الشريك
مما تم عجزت المكاتبه فرد اها في الرق فان اسلما فهي
امه قنة بينهما وان قتل على الردة فهي على مكائبتها
واذا كانت المكاتبه بين رجلين فولدت ابنة تقرأ
احد المولين وطى الابنة فعلق منه ووطى الآخر
الام فعلق منه فقال الناحن فحذف ذلك لما و مراده ان
للأم ان تجذف نفسها لانه تلقاها جها حرة واما الولد
ليس من هذا الخيار في شئ لانه ليس عليه شئ من البدل
فاذا اختارت الام المضي على الكتابة اخذت كل واحدة
منهما عقرها من الوطي وعقر الابنة يكون للام بمترلة
الكسب وان عجزت كانت كل واحدة منهما ام ولد للذي
وطى ابويهما من نصف قيمتها ونصف عقرها الشريك وقيل
ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذا كاتب الرجل نصيبه من عبد

بغير إذن شريكه فلا شريك ان يبرئ ذلك ولا يبرده الا بقضاء
القاضي الا ان يرضى العبد ومولاه الذي كاتبه ان
ينقض الكتابة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله ايضا لان
ثبوت حق الفسخ الاخر مختلف فيه بين العلماء فلا يتم
الابقضاء القاضي او التراضي كالرجوع في الهبة ذكره
في شرح المبسوط عبد بن رجلين دبره احدهما
ثم اعتقه الآخر وهو موسى فالدبر بالخيار ان شاء
اعتق نصيبه وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته
مدبرا وان شاء ضمن شريكه نصف قيمته مدبرا وقول
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا دبره احدهما صار كله
مدبرا ولا يصح اعتاق الآخر ويضمن قيمته لشريكه
موسى كان او معسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف
باليسار والاعسار وعند ابي حنيفة رحمه الله اقتصر الله
على نصيب المدبر فضع اعتاق الثاني فكان للمدبر الخيار
ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته
مدبرا وان شاء ضمن شريكه ذلك وانما يعرف قيمته
مدبرا عند البعض بتقويم المقومين وعند البعض بتقصر
سبب التدبير ثلث قيمته فكان قيمة المدبر ثلث قيمة
العتق وقيمة امر الولد ثلث قيمته فانه لان منافع الملوك

فلا يشترط الاستخدام والاسترباح بالبيع وقضاء الديون
من ماليتها بعد الموت وبالتدبير بفوت منفعة واحدة
وهي منفعة الاسترباح فينقص ثلث قيمته وبالإستيناف
يفوت منفعتان منفعة الاسترباح ومنفعة قضاء
الديون بعد الموت ويبقى منفعة واحدة وهي منفعة
الاستخدام فيوزع القيمة على ذلك هذا إذا دبره
أحدهما ثم اعتقه الآخر فإن اعتق أحدهما تدبره
الآخر فالمدبر بالخيار أن شاء اعتق وأن شاء استع
وإن لم يكن له أن يضمن المعتق بخلاف ما إذا كان التدبير
أولاً لأن التدبير إذا كان سابقاً فالمحل وقت الاستئناف
لا يحتمل النقل من ملك إلى ملك فيثبت له ولاية
تضمن المعتق لا بشرط التملك أما إذا كان الاعتاق
سابقاً فالمحل وقت الاعتاق كان قابلاً للنقل من ملك
إلى ملك فيثبت له ولاية التضمن بشرط النقل فإذا
دبره بعد ذلك تعذر النقل فيتعذر التضمن لأن حق
التضمن ثبت مقيداً بهذا الشرط وهو نظير ما لو غصب
الرجل عبداً فدبره المولى ثم أبق أو مات لا يكون له التضمن
لأن حق التضمن بشرط التملك فإذا فات الشرط تعذر
التضمن ولو غصب مذبلاً فأبق أو مات ضمن الغاصب

لا يحق التضمين ثبت لا بشرط التملك لانه لم يكن محلا
 للتمليك وقت الغصب كذا في شرح النجاشي الصغير لقاضيا
 واذا كان المكاتب بين اثنين فدبره احدهما فاخذت المكتبة
 ان يسعى فهو على حاله وسعايته لان التدبير لا ينافي
 الكتابة ابتداء وبقاء والمدير غير مفسد على شريكه شيئا
 ما بقيت الكتابة فان عجز فالذي لم يدبر بالخيار لان
 حل تدبيره في الافساد قد ظهر بعد العجز وكان 
 حكم هذا حكم عبد بين اثنين دبره احدهما وقد بينا
 كذا في شرح المبسوط أموت المكاتب وعجزه وموت المالك
 مكاتب عجز من نجم فقال اخروني فلان له مال حاضر
 وغائب يرجى وجوده احدى يومين او ثلاثة ايام ولا يزداد
 على ذلك وهذا قول الشيخين ومحمد رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا يرد مرققا حتى يتوالى عليه بخمان
 واصله ان السنة في الكتابة الناجيل والتخيم والتيسير
 فاذا اخل بخم ولم يود حصته كان للمولى حق الفسخ في
 قولهما الا ان يكون له مال حاضر او غائب يرجى وجوده
 يومين او يومين او ثلاثة ايام لا يزداد عليه وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا يفسخ حتى يتوالى عليه بخمان لقول
 علي رضي الله عنه اذا توالى على المكاتب بخمان رد في

الرق ولهما ان لما مضى الخصم صار كانه كوتب على ذلك القدر
حالا ولو كان كذلك لا يوحى زيادة على ما قلنا فلذا هذا والتد
اختلفت الصحابة رضى الله عنهم فيه فلا يكون قول البعض
حجة ذكره في الجامع الصغير والثلاث حتى المدة التي خربت
لا يلاء الاعذار كما هال الخصم للدفع والمديون للقضاء
كذا في الهداية ولنا ما روي عن ابن عمر رضى الله عنهما ان
مكاتبه عجز عن نجم فرده في الرق وليس في حديث على
رضي الله عنه انه اذا كسر نجما ما حكمه فهو مسكوت عنه قاله
في الكافي فاذا عجز المكي عن اداء بدل الكتابة واراد المولى
ان يفسخ عقد الكتابة ويرده في الرق ان مرضى السرايت بالفسخ
لا شك انه يفسخ العقد فسخها لانه تم بهما فيفسخ بفسخهما
ايضا كالبيع والاجارة واشباههما وان لم يرض الم كاتب
بالفسخ ففسخ المولى العقد بنفسه ففيه روايتان في رواية
لا يصح فسخه ويحتاج فيه الى عقد القاضي وان كان للمولى
حق فسخ الكتابة عند عجز الم كاتب كذا في الذخيرة وان
لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ لانه عقد لازم
تام فلا بد من القضاء او الرضاء كالرد بالعيب بعد القبض
وفي بعض الروايات ينفرد المولى بالفسخ ولا يشترط
رضاه كما اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فانه يفسد

المشتري بالفسخ كذا في الكافي وإن أراد المكاتب أن يعجز
نفسه فقال المولى لا أعجزك ~~هل~~ تفسخ الكتابة روي عن
الفقيه أبي بكر السبلخي أنه قال سمعت أبا نصر بن محمد بن
سلة عن أبيه محمد بن سلة أنه قال إذا أبيع المولى أن
يعجزه ذلك ولا يفسخ الكتابة بتعجيزه وكان للمولى أن
يقول له أن أعجزك فلي أن استكسبك واشتعلك بالكسب
فيكون الكسب لي خاصة وإن لا أعجزك واستكسبك يكون
الكسب لي ولك قال الفقيه أبو بكر السبلخي أنه خلاف
ما ذكر أصحابنا رحمهم الله في كتبهم فأنهم قالوا للعبد أن يعجز
نفسه قاله في التاتارخانية فالخاص أن الكتابة من
جانب المكاتب على قول محمد بن سلة لازمة وعلى ما
يقول أصحابنا في كتبهم غير لازمة كذا في النخبة
إذا أعجز المكاتب عاد إلى أحكام الرق لأن الكتابة وتد
انقضت وما في يده من الأكساب لسيده لأنه ظهر
أنه كسب عبده كذا في الكافي وأن مات وله مال لم تنسخ
ويؤدي كتابته من ماله وحكم بفنقه في أخذه حيوته وكذا
يحكم بمقتى أولاده وما بقي من ماله فهو ميراث لورثته
وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه وبه أخذ علماءنا
وقال زيد بن ثابت تنسخ الكتابة بموته وميراث عبدا

ولم يترك فهو لم يولد وبه اخذ الشافعي رحمه الله كذا في التبيين
 وحكم بموته حر والارث منه وعق بنيه ولد وابنه ككتابته
 لو اشتراه او كوفيت هو وابنه صغيرا او كبيرا بمره قاله في الوقاية
 فان مات لاعتن وفاء ولكن ترك ولدا فان كان الولد مولودا
 في كتابته فانه يبعي على نجوم ابيه عند علمائنا وان كان الولد
 مستتريا فلكذلك الجواب في قول ابني يوسف ومحمد يبعي
 على نجوم ابيه وكذلك اذا كان مكان الولد اب اشتراه المتكاتب
 يبعي على نجوم المكاتب عندهما وهو قول ابي حنيفة رحمه الله
 لا يقبل من الاب بدل الكتابة ويبيع كسائر اكسابه ويقال
 للولد المستتري اما ان تودي بدل الكتابة في ايت ال ارث
 في الرق ولا يمكن من السعاية على نجوم الاب كذا في الذخيرة
 مكاتب مات وله ولد من حرة وترك دينار وفيه وفاء لمكاتبته
 فحيز الولد وقضى به على عاقلة الامر لم يكن ذلك قضاء
 بعجز المكاتب لان القاضي يترجم حكم الكتابة لان من قضية
 قيام الكتابة ان يكون الولد ملحقا بموالي الام والعقل
 عليهم مع احتمال ان يعتق الاب فيجبر الولد الى نفسه كذا
 في الجامع الصغير وان اختصم موالي الام وموالي الاب
 في ولادة فقضى به لموالي الام فهو قضاء بعجز المكاتب والفرق
 ان التمسك في المسئلة الارلي يترجم حكم الكتابة لان من قضية

قيام الكتابة ان يكون الولد ملحقا بموالي الام والعقل
عليهم مع احتمال ان يعتق الاب بنجر الولد الى موالي الاب
فلم يكره القضاء بما يقتدر حكم الكتابة فسخا للكتابة وفي المسئلة
الثانية الاختلاف رفع في الولد مقصودا وذايتنى على
قيام الكتابة وانتقاضها لان الكتابة ان انتقضت كما قال
زيد استقر الولد على موالي الام ومات عبدا وان بقيت
كما قال علي وابن مسعود عتق الاب بالاداء وانتقل الولد
الى موالي الاب واستقر عليهم فاذا قضى القاضي بالقاضي بالولاء المولى
الام كان قضاء في فضل مجتهد فينبغي قضاءه وكان تعجيزا
ذكر في ابوابه هذا كله فيما اذا مات المكاتب عن وفاء
فا ديت الكتابة او عن ولد فاداه او اما اذا مات لاعتق
وفاء ولا عن ولد فاختل فوا في بقاء الكتابة قال الاسكا
تتسخ حتى لو تطوع انسان با داء بدل الكتابة عنه لا يقبل
منه وقال ابو الليث لا ينسخ ما لم يقض بعجزه حتى لو تطوع
به انسان عنه قبل القضاء بالفسخ جاز ويحكم ببقائه في آخر
حيوته كذا في التبيين واذا مات المكاتب عن وفاء وعليه
دين وله وصايا من تدبير وغيره وترك ولدا حرا ولله
ولد في المكاتبه من امته بدي من تركه بد بون الاجانب
تردد بين المولى ان كان له بالمكاتبه فان اديت حكم بحريته

والباقي ميراث بين اولاده وبطلت وصايا ياه لانه تتبع
وقد بينا ان استناد العتق انما يظهر في حكم الكتابة دون
وصايا ياه ووصايا المكاتب في الحاصل على ثلثه اوجه احدها
ان يوصى بشئ من اعيان كسبه فذه الوصية باطلة سواء
ادى الكتابة في حال حيوته او مات قبل الاداء لان في
الوصية بالعين يراعي قيام ملك الموصى وقت الايصاء وبلد
وقت الايصاء لا يحتمل الوصية والثاني ان يقول اذا عتقت
فلت مالي وصية لك فان ادى بدل الكتابة وعتق ثمرات
جازت الوصية لان المتعلق بالشرط عند وجوده كالمنجز
وان لم يود حتى مات فذه الوصية باطلة والثالث ان يقول
تلك مالي وصيته لفلان ولم يود بدل الكتابة ثمرات
فذه الوصية باطلة عند الجحيفة رحمه الله صحيحة عندهما
وهو نظير ما تقدم في العتاق اذا قال كل مملوك املك
فيما استقبل فهو حر فعتق فملك مملوكا فان مات المكاتب
ونزك الفاعل عليه للمولي الف درهم دين وبذل الكتابة
بدي بدل الكتابة اسخنا في القياس بيد له بالدين
وان لم ينزك مالا الا دينا على انسان فاستعفى الولد المولد
في الكتابة ولادين على المكاتب سواء ما فجز عنه واقد ليس
من الدين ان يخرج فانه يرد في الرق كذا في المسوط وان ما

المكاتب وعليه دين وجناية وبديل الكتابة ومهر امرأة
تزوجها بغير إذن المولى بدى بالدين ثم بالجناية ثم ببديل
الكتابة ثم بالمهر الاقوى فالاقوى قاله في حذارة
المغتاتير مكاتب استزى ابنه ثم مات وترك وفاء ورثته
ابنه لانه لما ادى بدل الكتابة حكم يعق المكاتب في اخذ
جزء من اجزاء حيوته فيعتق ابنه في ذلك الوقت لانه
تابع له فهو حر مات عن ابن حر فريثه وكذا لو كان
هو ابنه مكاتبين كتابة واحدة لاهما صار اكتنصا واحدا
واذا حكم يعق احدهما في وقت حكم يعق الآخر في ذلك
الوقت وطه لانه مات عن ولد حر فريثه ولو مات المكاتب
وترك مالا وولدا واحدا وولدا كوتب معه او ولد في
في كتابته ووصيا فالوصي يؤدى بدل الكتابة من
ماله ويعتق في آخر جزء من اجزاء حيوته وورثته
اولاده اما الولد الحر فظاهر وكذا الاخذ ان لاهما
يعتقان من وقت عنقه كما مرو ملك الوصى يبيع العروص
لانه من باب الحفظ ولا يملك بيع العقار والديراهم
والمدناتير لانه ليس من باب الحفظ ولا يرث الولد
المولود من الوالد الحر ان مات الولد الحر قبل ادائه بدل
الكتابة لان ذلك ليس من حقوق كتابة ابيه فلا يظهر

استناد العتق فيه كذا في الكافي مكاتب ادي الى
مولاه من الصدقات ثم عجز هو طيب للمولى لان
بتدل الملك فان الصدقة كانت ملكا للمكاتب ثم صار
ملكاً للمولى بالاداء وبعد بتدل الملك محل الصدقة
للفني والهاشمي فانه روي عن بريدة كانت يتصدق
عليها وهي مكاتبه لهدي الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيتناول منها وكان يقول سي لها صدقة ولنا
هدية هذا اذا عجز بعد الاداء واما اذا عجز قبل الاداء
لم يذكرهمنا وذكر في موضع آخر ان ذلك طيب للمولى
ايضاً وان كان غنياً اما على قول محمد رحمه الله
فيه لان عنده يتبدل الملك ولهذا قال المكاتب اذا
أجرامته ظيماً ثم عجز تبطل الاجارة فاذا ابتدل الملك
حل له الصدقة واما على قول ابي يوسف رحمه الله لا
يتبدل الملك بالعجز بل كان للمولى في كسبه نوع ملك
فيتقرر ذلك بالعجز ولهذا قال في مسلة الظير لا تبطل
الاجارة واذ لم يتبدل الملك فعلى هذا القياس لا تحل
عنده والصحيح يحل ايضاً عنده لانه لا خبث في نفس الصدقة
لكن انما لا تحل للفني والهاشمي لان في التصديق عليه
نوع استدلال به لان بالصدقة تسقط الذنوب عن

٢٧
المتصدق فيصير المتصدق عليه كالألة للصدق في سقوط
الذنوب عنه فحرم على الغني والهاتمي بطريق التعظيم
لأنه ليس للمسلم أن يذل نفسه إلا عند الحاجة أو الضرورة
والهاتمي لا يباح له وإن كان محتاجا لأن له زيادة حرمة
ليست لغيره وعلى هذا قالوا إذا صدق على ابن السبيل
ثم إن رجع إلى أهله لا بأس بأن يتناول من تلك
الصدقة فكذلك الفقير إذا صدق عليه ثم استغنى
لا بأس بأن يتناول من تلك الصدقة قاله في الجامع
الصغير وعلى هذا إذا اعتق المكاتب واستغنى بطيب له
أبى من الصدقة في يده كذا في الهداية عبد جنى فكانه
مولاة وهو لا يعلم بالجناية ثم عجز فأنه يدفع أو يفدي
لأنه زال المانع من الدفع قبل أن تنال الحق عن الرقبة
فوجب الدفع أو الفداء وكذلك مكاتب جنى فلم يقص به
حتى عجز وإن قضى عليه في كتابته ثم عجز فهو دين يباع
فيه وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنهما الله وهو قول
أبي يوسف رضي الله عنه وكان يقول أولا إذا عجز
قبل القضاء بيع فيه أبى وهو قول زفر ذكره في الجامع
الصغير وعاصله جناية المكاتب عندنا لا يصير مالا إلا
بفناء أو برضاء أو بالموت عن وفاء وعندنا من رحمه الله

يصرها لاسي الحال له ان المانع من الدفع قائم وقت الحيازة
وهو الكتابة فوجب ان يصير موجبة للقيمة بنفس الوقوع
لجناية المديون وامر الولد ولنا ان الاصل في جنایات
العبيد وجوب الدفع الا ان يتعذر التسليم لوجود المانع
عن الانتقال من ملك الى ملك والمانع هنا قابل للفسخ
والزوال فلما كان المانع مستردا لم يثبت الانتقال عن
الموجب الاصل الى ابا القضاء او بالرضاء كالعبد السبيع
اذا ابق قبل القبض لا ينقض البيع الا بالقضاء لترده
واحتمال عوده بخلاف التدبير والاستيلاء لان
المانع ثابت بعذر لا يقبل الزوال فوجب القيمة ^{بقية} ^{الانقضاء}
وان صاحب المكاتب عن دمر عمدا وتربيته ولم يؤد بدل
الصلح حتى عجز ورد في الرق فالصلح في حق المولى
فاسد ولا يوحذبه الا بعد العتق عند الجحيفة رحمه الله
لان الصلح عن دم العبد ليس من التجارة ولا من الكسب
لانه بذل المال لا عن المال فلا ينفذ على المولى الا انه
يطالب به في حال الكتابة لانه لا يتناول حق المولى
لانه يجب في ذمته ويؤديه من كسبه والآن صار
حق المولى فلم يصح وعندهما يوحذبه في الحال لانه
دين وجب عليه واستقر وجوبه لانه صالح وله ولاية

الصلح فلا يبطل بحجزة كدين الشراء والاستهلاك وان
 اقر مكاتب بانها اقتض بالاصبع حرة او امة او صبية
 فعند الجحيفة رحمه الله هذا افتراء بالجناية يوحذبه
 مادام مكاتبا فاذا عجز لم يوحذبه كما مر اتفاقا وقال
 محمد هذا افتراء بالجناية الا انه ان كان قضى عليه
 لم يسقط بحجزة لتقرر وان لم يقض به عليه لم يوحذ
 به بعد العجز لعدم تقرر وقول ابو يوسف رحمه الله
 هو افتراء بالمال فيلزمه في الحال وبعد ما عجز كما قال
 في الدخول في النكاح اذا اقر به فانه يلزمه في الحال
 وبما عجز لكونه افتراء بالمال ارتد مسلم وله عبد
 وكاتبه ابنة فقتل المرتد بطل عقد الكتابة وعند زفر
 رحمه الله جازت الكتابة لانه ابنه المسلم يرث ماله
 في وقت رده وظهر انه كاتب عبد نفسه ولنا انه
 كان على ملك الاب حين كاتب الابن فلا ينفذ بملكه
 بعده مكاتب ارتد وكفى بدار الحرب يوقف امره فان
 مات ابي بدل الكتابة من ماله وقسم ما بقي بين
 ورثته فان عاد مسلما يسلم ماله اليه وعند رحمه الله
 محاق كونه فتوى كتابته من كسبه ويحكم بعنفته
 كالحق الحرك في الكافي واذا قتل عبد الكاتب رجلا

خطا قيل للمكات ارفعہ او افندہ بالدية لانه احق بكسبه مستل
بالصرف فيه كالحمد الا يري انه ملك بيعه فلذلك يخاطب
بدفعه بالجناية بخلاف نفسه وولده الذين لا يستطيع بيعهم
فانهم داخلون في كتابته فلا يمكن دفعهم بالجناية كما لا
يمكن دفعهم لان من دخل في كتابته فهو ملك لمولاه كفسده
واذا قتل عبده وجلا عملا فله ان يصاح عنه لانه يستبد بالشر
فيه فله ان يسلح لمح عن جنايته على مال يورثه لتسلم لنفسه
كالحمد ذلك في ملكه ثم يوحذبه وان عجز لانه مال التزمه
بصرف مملوك له بسبب عقد الكفاية فيوجب ابيه بعد العجز
بمنزلة ما يلزمه بالشراء وان جنت امه جناية سقطت اعرها
او وطرها فولدت منه وهو يعلم بالجناية فهذا منه اختيار
وعليه الارش وان قتله عبدا فله عمدا فالعبد في قتل مولاه
عمدا كاجنبى آخر في وجوب القصاص عليه كالحمد اذا قتله
عبده فالمكات مثله ثم المكات انه اقتل عملا فهو على ثلثة
اوجه ان لم يترك وفاء فالقصاص واجب للمولى لانه عبده
حين مات عاجزا فله ان يستوفى القصاص من قائله وان
ترك وفاء وله وارث سوى المولى فلا قصاص على القاتل
لاشتباه من يستوفيه فان في قول علي وعبد الله بن مسعود
رضي الله عنهما حرافة يكون استيفاء القصاص لو ارثه وعلي

قوله زبير رضي الله عنه يموت عبداً فيكون استيفاء القصاص
 للمولى واختلاف الصحابة رضي الله عنهم تمكن شبهة معتبرة
 ومع انعدام المستوفي لا يجب القصاص وان قتل ولا وارث
 له سوى المولى فعلى قولنا ان الجنيفة وابي يوسف يوجب القصاص
 لمولاه وعند محمد لا يجب قاله في شرح المبسوط ولوقته
 المكاتب خطأ او قتل المولى مكاتبه خطأ فما كالا جنبيين
 اما المولى لا يقتل في العمد وفي شرح الطحاوي واما
 المكاتب اذا جنى فان كان عبداً في النفس يقتص وان كان
 خطا في النفس او في ماله او في ماله النفس عبداً او خطا فلا قصاص
 ولكن يجب عليه في ماله الاقل من قيمته ومن الدية
 الا عشرة دراهم ذكره في الفتاوى الخاني المكاتب
 اذا جنى جنابة موجبة للمال كانت جنابته عليه يجب
 الاقل من قيمته ومن الارض كذا في قاضي خان وان
 جنى عبده ثم عتق المكاتب فهو على حيازه لانه انما كان
 مخيراً بين الدفع والفداء باعتبار ملكه وقد اقتدر ملكه
 بالعتق وان عجز فاختار الى المولى لان الملك يعجزه
 فقر المولى فيخير بين الدفع والفداء كما في الوارث
 بعد موت المورث في جنابة عبد المحر وان كان العبد
 وامرأة مكاتبين مكاتبه واحدة فولدت ولداً فقتله

المولى وقيمتها أكثر من الكتابة فقيمتها على مولاه في ثلاث
سنين لأن ولدهما مملوك للمولى فلا يجب عليه القصاص
بقتله ولكنه داخل في الكتابة فعلى ^{المولى} قيمته بقتله كما تنزيمه
أو قتل المكاتب فالمال بقسر القتل يجب موجلا في ثلاث
سنين وان كانت الكتابة قد حلت قاصمها لأن القيمة
واجبة للام فان الولد داخل في كتابتها حتى يكون كسيد
لها فذلك بدل نفسه وقد بينا ان الولد من اجزاء الأ
متبعها في الرق والحرية فذلك في الكتابة وقد كان
للمولى ان يطالب الام بجميع الكتابة ومتى اشترى الديان
تقاصا اذا استويا لأنه فائده في الاستيناء ثم على المولى
اداء فضل القيمة الى الام لأن المقاصة انما وقعت بقدر
بدل الكتابة ورجعت الام على الاب بما ادت عنه
من ذلك لأنها صارت قاضية بدل الكتابة بالمقاصة
فكانها ادت كبرها فترجع على الاب بحصته وأن كانت
المكاتبه لم يحل ادى المولى القيمة الى الام لأن المقاصة
لا يقع بين الحال والموجب فتستوفى منه ما حل وهو القيمة
للتعويض به في مكاتبته اذا حلت وان كان الابن مكاتب
معهما فقتله المولى ثم حلت القيمة اقصى منها بقدر الكتابة
وان كانت المكاتبه حلت او لم يحل لأن الولد المقتول

مننا مقصود بالكتابة وقد كان مطالباً بجميع البدل عند
خله والاحل لا يبقى في حقه بعد موته اذا ترك وفاء
فاذا حلت القيمة فقد تحقق الوفاء فقد صار قاصاً صابداً
الكتابة حلت او لم تحل ويؤدي الى الورثة المولى
فضل القيمة والاب والام حصتهما من المكتوبة لان
الابن لو أدى جميع البدل في حقوته رجع عليهما بحصتهما
منها فذلك اذا صار مؤدياً ببدل نفسه بعد موته ثم
يقسم ذلك كله بين ورثة الابن على فرايض الله تعالى
ويرث اباه معهم لان عتقه اسند الى حال حيوته فكذلك
عتقهما لاتحاد العقد في حقهم كذا في شرح المبسوط المحاشي
اذا جنى جنايات تجب لكل ولي جناية قيمته تامة وعندنا
يجب لكل قيمة نفسه مرة واحدة قاله في المجموعة على
المذاهب الاربعة جناية المكاتب تتعلق برقبته الاقل
من قيمته ومن الارش ولو حكم به الحاكم يختم ذلك
حتى لو عجز قبل الحكم به للمولى الدفع او الفداء وبعد
الحكم لا خيار له ويباع فيه ويقسم بين اولياء الجنايات
الى وقت البيع وعند زعفر لا خيار له في الصورتين ولو
عجز بعد البيع له موجب אחד ولو افتد جناية خطأ يلزمه
فراذع يزطل افتداه وقالا لا يبطل اذا عجز بعد الحكم

وكذا الخلاف فيما اذا صاح ثم عجز كذا في التهذيب. اذا
حضر المكاتب بغيره في الطريق فوقع فيها انسان فعليه ان
يسعى في قيمته يوم حضر وان وقع فيها آخذ بعد ما قف
للاول ستره في تلك القيمة ولو سقط حابطا به ام اشل
قد اشهد فيه على انسان فقتله فعليه ان يسعى في قيمته
وان وجد في داره قتيلا اخذ بقيمته يوم وجد القتيلا
فيها لان التدبير في داره اليه فيكون كالححر في ذلك
ولو وجد القتيلا في دار الححر جعل كالقاتل له في وجوب
البذل فكذا المكاتب الا ان تكون قيمة المملوك اكثر
من الدية فينقص حينئذ عشرة دراهم ثم اذا عجز
فان كان قد قضى عليه بالسعاية فهو دين عليه يباع
بها وان يقض لها عليه خير المولى بين الدفع والفداء
الا على قول زفر رحمه الله فانه يقول الواجب قيمته
يبيع فيه بناء على اصله الذي قلنا ان موجب جنائنه
القيمة ابتداء وقد ذكر في كتاب الجنائيات ان ابا يوسف
رحمه الله كان يقول بهذا مرة ثم رجع عنه فقال بخير المولى
كما هو مذهبهما وان جنى عليه فالواجب ارش المائتين
وان قتل رجلا عمدا فعليه القسود وان قتل ابن المكاتب
او عبده فلا فدية على القاتل اما الابن فلا فدية من ربه

١
ما ايا المولى الحق لواعنفته ينفذ عنته ومن وجه هو مملوك
للحكايه يكون احق بكسبه فاشتبه من يجب القصاص له وذلك
مانع من وجوب القصاص واما عبده فلان للمولى فيه
حق الملك الراى ان يحجزه يتم فيه ملك المولى ومن وجه
هو ملك المكاتب حتى يتم ملكه فيه اذا عتق فينتبه من له
القصاص ولكن على القاتل القيمة لما تقدم ايجاب القصاص
وهو للمكاتب بمنزلة ساير اكسابه وان عفوا فغفوها باطل
وان قتل المولى مكاتبه خطأ او عمدا فعليه قيمته تقضى بها
كثابته وكذلك لو قتل ابنه وان اقر المكاتب بجناية
خطاء او عمدا فلا قصاص فيه واقتداره جائز ما دام مكاتباً
وان عجز ورده في الرق يطلب عنه قضى به عليه اولم
يقض وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وذكر في كتاب
الحيات ان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله قالوا يوجب الجناية
شخص عليه منها خاصة وما اداه قبل العجز لم يترده
عندهم جميعاً كذلك في شرح المبسوط واما المكاتب اذا جنى
جناية موجبة للمال فوجبها عليه دون سيده بلا خلاف
بين علمائنا رحمهم الله واما الخلاف في ان الواجب بنفس
الجناية ما اذا فعل قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف
الا ان الواجب هو الدفع واما يتحول الواجب الى المال

بأحدي معان ثلثهما القضاء القاضى بالمال وأما الأصا
على المال وأما وقوع الياس عن الدفع بالعتق أو بالموت
عن وفاء وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول زفر
الواجب بنفس العجوبة هو المال كذا في الفتاوى العجوبة
ولا يقطع المكاتب في سرقته من مولاة وكذلك لو سرق
من ابن مولاة أو من امرأة مولاة أو من ذي رحم
عمره من مولاة وكذلك لو سرق مولاة من المكاتب فان
سرق المكاتب من اجنبي ثم رده في الرق فاشتراه ذلك
الرجل لم يقطع وان سرق المكاتب من رجل ولذلك
الرجل عليه دين فانه يقطع لانه لا شبهة بينهما بسبب وجوب
الدين للمسروق منه على الصادق فان عجز المكاتب بطلب
المسروق منه دينه قضى القاضى ان يباع له في دينه
وقبلى المولى ان يفديه فانه يقطع في القياس كان المسروق
منه لم يصير مالكا وان قضى القاضى بان يباع في دينه
ولم يذكر الاستحسان وهو انه ينبغي ان لا يقطع لان
مالبة العبد صارت له بقضاء القاضى فانه اذا بيع في
الدين تصرف ثمنه اليه فيجعل هذا بمنزلة مال الوار المالك
له في رقبته في ايراث الشبهة ولكنه استحسان ضعيف
فهذا لم يذكره وكذلك العبد الماذون في جميع اذكرا

وانه سرق الكاتب من مكاتب اخذ مولاه لم يقطع كالورث
من مولاه وكذلك ان سرق من عبد كان بين مولاه
وبين آخر وقد اعثق المولى نصيبه منه واذا سرق
الكاتب من مال مولاه من مال المضاربة لا يقطع
وكذلك لو سرق الكاتب مال رجل لمولاه عليه مثل ذلك
دين لان فعله في السرقة كفعل المولى ولو سرق المولى
هذا المال لم يقطع وكيف يقطع وانما اخذه بحق لان صاحب
الحق اذا ظفر بحبس حقه له ان ياخذ فاما اذا كانت
السرقه عرضا فطعا جميعا لان دين المولى ثابت في
ذمة المديون وذلك لا يوجب له حقا فيما ليس من جنس
حقه في مال المديون فلماذا يقطع المولى والكاتب ببقائه
كذا في شرح المبسوط وان مات السيد لم تنسخ الكفاية
لان حق العبد فلا يبطل بموت السيد كالتدبير
وامومية الولد والدين وكما الاجل فيه اذا مات الطالب
. يورث المال الى ورثته على نجومه لان النجوم حقه
لانه اجل وهو حق المطلوب فلا يبطل بموت الطالب
كما ان اجل في الدين بخلاف اذا مات المطلوب حيث
يبطل الاجل لان ذمته قد خربت وانقل الدين الى
الركن المواعين هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو كاتبه

وهو مريض لا يصح تأجيله الا من التث وقد ذكرناه كذا -
 الثبين وقيل له اذ المال الى ورثة المولى على نجومه لان
 استحقاق الحرة له بهذا الطريق والسبب العقد على هذا
 الوجه فيبقى لهذه الصفة ولكن الورثة تخلف في المورث
 في الاستيفاء فان حدره عتق ويسقط مال الكتابة
 وان اعتقه احد الورثة لا ينفذ عتقه كذا في الكاسية
 وهذا لان المكاتب لا يملك بساتر اسباب الملك فلذا بسبب
 الورثة قاله في الهداية والعيان في اعتناق الكل ان لا ينفذ
 عتقهم ولا يسقط حقهم في بدل الكتابة لاضافتهم المعروف
 الى ما ليس بملكهم وانما حكمنا بعتقه استحسانا لان اعتناق
 كله مسقط لبدل الكتابة عنه فيمكن ان يجعل اعتاقهم
 اسقاطا منهم لبدل الكتابة اذ هو حقهم وقد جري فيه الار
 صونا الكلام عن الالغاء وبولته عن بدل الكتابة بسبب
 لعتقه كما لو ابراه المولى وكما ان قالوا صريحا ابراهك عن بدل
 الكتابة بخلاف ما اذا اعتق بعضهم لان اعتناق البعض
 لا يسقط عنه شيئا من بدل الكتابة الا يري انه اذا اعتق
 بعضه بالتدبير يموت المولى لا يسقط عنه شيء من بدل الكتابة
 ولا يصير ابراه عن نصيبه لانا نجعل ابراه اقتضاء وتصحيحا
 لاعتاقهم والعتق لا يثبت بابراه البعض او اداء البعض لا يفي

٦٣
بعضه ولا في كله فلا يثبت الا براء لانه اذا ثبت المقضي
لا يثبت المقضي ولا جاز ان يثبت الا براء عن الكل لان الكل
حق الكل لاحقه فانه في الكافي واذا مات المكاتب عن ولد
فجاء رجل يريه فقال هذه للمكاتب فانه يؤدي منها المكاتب
فتبين من هذه المسئلة ان موته عاجز الا تنسخ الكتابة
ما يقض القاسم بنفسه بجواز ان يظهر له مال او يتبرع
بشأن بآداء كتابة عنه وهكذا فسر ها ابن سماعة
في نوادره ثم افتداه الرجل بالوديعة للمكاتب صحيح في حقه
فتودع منه الكتابة ولكن لا يصدق على جبر الولد لان
افتداه ليس بحجة في حق مولى الام ولانه متهم بالقصد
الى ابطال حقه في جبر ولاء الولد قل ارأيت لو قال المولى
بنفسه هذه وديعة عندي للمكاتب او اقربدين مثل الكتابة
ارأيت قد كنت استوفيت الكتابة قبل موته اكان يصدق
في جبر ولاء الولد اليه فكذا ذلك غيره ولهذا تبين انه ان
سرع انسان عنه بفضاء الدين بعد موته لا يحكم بحجته
بخلاف ما ذكره ابن سماعة في نوادره وهذا لان دينه
الموت يخرج من ان يكون محلا صالحا لبدل الكتابة
فلا بد من خلف تبقى باعتبارها والخلف ماله دون اموال
الناس واذا اظهر له مال فقد علمنا بوجوده الخلف واذا

صبر انسان بالاداء فلا يقين به وجود الخلف وقد
موتنه فلهذا لا يحكم بعفته في حق موالى الام ويجعل الميراث
بالوديعة كالمستدع بالاداء في حقهم واذا ترك المكاتب
ام ولد وليس معها ولد بيعت في المكاتبه وان كان معها
ولد سعت فيها على الاجل الذي كان للمكاتب صغيرا كان
ولدها او كبيرا وان كان ترك ما لا لم يوحدا الى الجدة
فصار حاله في قول الجنيفة رحمه الله - ابو يوسف
ومحمد رحمه الله حال ام الولد بغيره كدكها
مع الولد في جميع ذلك حتى تسعى فيها على الاجل
واذا ترك المكاتب ولدين ولد له في المكاتبه وعنده
دين ومكاتبه سعي في جميع ذلك لقيامها مقام الاب
وايها اداه لم يرجع على صاحبه وايها عتق المولى
عتق كما لو عتقه في حيوة ابيه وعلى الاخر ان يبعث في
جميع المكاتبه التي بقيت على الاب وللغرماء ان ياخذوا
ايها شاءوا بجميع الدين ولا يرجع الذي يودي منهما
على صاحبه كذا في شرح المنسوط رجل كانت عبيته
له مكاتبه واحدة ثم ان احدهما عجز وورده المولى
وقدمه الى القاضي فورده القاضي ولم يعلم القاضي
بمكاتبه الاخدمه فانه لا يصح رده ولو ان احدهما

عاجدا في الكتابة لا تفسخ ولو كان العبد ولدا ففسخ
المولى او القاصي الكتابة في نفسه او كله حالة القدوة
على الاداء يكون الرد باطلا فان غاب هذا الذي
رد في الرق بسبب عجزه وجاء الاخر واستغاه المولى
في خبر او في شخصين فعجز فاراد ان يرده او القاصي
فليس له ذلك ولو ان رجلين كاتبنا عبدا مكاتبه ولحده
فغاب احدهما وتقدم الشاهد العبد الى القاصي
وقد عجزه لا يرد في الرق حتى يجتمع الموليان جميعا
وهذا الجواب على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
في خلاف رجلين لكل واحد منهما عبد على حدة
كاتبتهما كتابة واحدة ثم عجز احداهما كان لمولاه
ان يفسخ الكتابة وان كان المولى الاخر غائبا واذ كان
له حل عبد وقد كاتبته فمات المولى وترك ورثة
فاراد بعضهم ان يرد المكاتبه قبل ان يجتمعوا جميعا
قال له ذلك وقال لا يرده المولى^{نكاح}^{الزواج} والقبض القاض
في احدي الروايتين فان كان المكاتب هو الميت
ورثته ولدان ولا في المكاتبه لم يستطع المولى ان
يرد واحدا منها في الرق والاخر غائب كذا في
الثالثة والخامسة واذا اشترى المكاتب عبدا من مولاه

او من غير فوجد به عيبا فله ان يرده على البايع فان عجز
ثم وجد السيد به عيبا وقد اشتراه المكاتب من غير السيد
فلسيده ان يرده بالعيب مكاتب استري عبدا ثم باعه
من سيده ثم عجز فوجد به السيد عيبا لم ييب طبع مرده
على عبده ولا يرده على بايعه من عبدا وكذلك ان مات
المكاتب بعد العجز ثم وجد السيد بالعبد عيبا يرده كذا
في شرح المبسوط المكاتب اذا تزوج بغير مولاه ثمرات
المولى لا يفسد النكاح فان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك
وفاء لا يبطل النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل
الدخول لا يجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول
يجب عليه الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر وان كان
مها وارت آحدا كذا في فخرانة المفتين واذا مات عبد
المكاتب فالمكاتب احق بالصلوة عليه لانه كسبه وقد كان
احق به في حيوته وعليه كفنه بعد موته فيكون هو
احق بالصلوة عليه الا انه ان كان حاضرا مولاه فينبغي
له ان يقدمه للصلوة عليه لانه ملك مولاه فلا ينبغي
ان يتقدم عليه للصلوة على الجنازة وان كان له موت
له كذا في شرح المبسوط اذا مات المكاتب عن وفاء فقد
انسان لا يحيد قارقه قاله في فقهنا صيخان فصل

في التفرقات المكاتب لا يجبس في دين مولاة في الكتابة
وفيما سوي دين الكتابة قولان ذكره في السراجية
اليتيمة سئل علي بن احمد عن اشترى عبدا ثم قال
للبائع قال كنت كاتبته بعشرين دينارا وانكر البائع ذلك
هل يكون العبد مكاتبا من المشتري فقال لا كذا في التاتار
خانية
خاتمة عبد كافدين سلم وذمي فكاتب الذمي نصيبه
بازن شرابكم على خمرة تجوز المكاتبه في قول — اي حنيفة
رحم الله ولا تجوز في قول — اي يوسف ومحمد رحمهما الله
ولا يضمن للمسلم في ما اخذ النصراني من الخمر سواء
كاتب باذنه او بغير اذنه وان كاتباه جميعا على خمرة
مكاتبه واحدة لم تجز في نصيب واحد منهما لان العقد
واحد فان ادى اليهما عتق لوجود الشرط وعليه نصف
متمته للمسلم وللذمي نصف الخمر وان ذميين كاتباه
عبد ا على خمرة اسلم احدهما فلمما جميعا قيمة الخمر
يوم اسلم لان العقد واحد فيجعل اسلام احدهما
في تقدير قبض الخمر كاسلامها ولو اسلما تحول الخمر
فيتمت عليه ولا يفتق باء الخمر بعد ذلك فكذا ان اسلم
احدهما واذا قبض احدهما حصته من القيمة كان المقبوض
مشتركا بينهما كمال قبض احدهما الخمر قبل الاسلام

ذكره في شرح المبسوط رجل كاتب نصف عبده صار
 نصفه مكانيا لا غير فاذا اراد العبد ان يخرج من المصر
 فليس له ان يمنعه من ذلك واذا اراد ان يتخذه يوما وعيلا
 عنه يوما فله ذلك في القياس وفي الاستحسان لا يخرج
 له في شيء حتى يودي او يحجز اذا في خذاته المفتين رجل
 كاتب نصف امته فاستدانت ديناسعت في جميع الدين
 فان عجزت كان جميع الدين في جميع رقبته اتباع في ذلك
 وكذلك ان كانت لشريكين وكانها احدهما باذن شريكه
 فاستدانت دينها ثم عجزت فالدين في جميع رقبته اتباع فيه
 فانه في شرح المبسوط وفي نوادر ابن ابراهيم عن محمد بن
 كاتب عبد الفيريقير صاحب العبد على الف درهم فحط
 عنه خمسمائة فبلغ المولى فاجازة فالكثابة تجسمية
 ولو كان وهب له الالام ثم اجاز المولى فالهبة باطله
 والكثابة بالف ذكره في التاتارخاني وتو لو كاتب امته على
 انه بالخيار ثلثا فولدت في مدت الخيار ومات وبقي الولد
 بقي خياره وعقد الكثابة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما
 وله ان يجزها واذا اجاز سعى الولد على بغيره ان اذا
 ادى عتقت الام في آخر جزء من اجزاء حيوتها وعتقت
 ولدها وهذا استحسان وعند محمد يبطل الكتاب

ولا يصح اجازة المولى وهو القياس لان الولد انما يقوم
مقامها اذا كان ولد المكاتب وهو لم يصروا ولد المكاتب
بعد ولده ان في ابقاء العقد فائدة بان يجيزه المولى
يعتق الراب مقامها فيبقى ويبقى وينفذ العقد في حق
الام بنفاذه في حق الولد ثم يستند الى وقت الانقضاء
كذلك في الكافي واذا كاتب عبده على نفسه واولاده الصغار
على انه يرثه فلا ريب انما كانت بعض اولاده ثم اجاز
الكتابة لا يسقط شيء من البذل وكذلك لو كاتب عبدا
له كتابة واحدة على انه بالخيار فمات احدهما ثم اجاز
الكتابة جاز ولا يسقط شيء من بدل الكتابة ولو كاتب
امته على انها بالخيار فولدت فاعتق السيد الولد فهي على
خيارها وان اجازت الكتابة فقدت ولكن لا يسقط شيء
من البذل ولو كان الخيار للمولى فاعتق الام لا يعتق
الولد معها بخلاف ما اذا كان الخيار لها ولو كان الخيار
لها واعتقها المولى يعتق معها ولدا قاله في التنازع
مكاتبان كوتبا معا كتابة واحدة ولهما امه فولدت
فادعياه معا ثم ماتا عن وفاء معا او مرتبا فاديت
كتابتها ومرتبا لانها عتق كله قبل موتها لان استثناء
عتق كل نصف ظهر في حق الاخذ لا اتحاد العقد فصادا

لكاتب واحد وان كانت كتابتهما متفقة واديت معا لا يرث
واحد منهما لان كل نصف في حق الآخر كما عتق حال
الاراء مجهول النسب كاتب عنده فاسترى المكاتب امة وكاتبها
فاندر مجهول النسب بالرق على نفسه لمكانيته في الرقة
صح اقراره لانقضاء التهمة اذ هذا الافتراء يضره وصار هو
مع مكاتبه ملكا لمكانيته لانه افتراء به ملك المكاتبه وقد
بقيت كتابتهما حتى بقي تعلق عتق كل واحد به الى صاحبه
لان افتراء المجهول لا ينادي الى ابطال حق غيره فان ادريا
معا او حل النجمان معا و وقعت المقاصة عتقا ولا ولا لا يخل
على لاخذ لان الولاء انما يثبت بالعتق وكل واحد منهما ليس
باهل للولاء حال عتق صاحبه لمكان الرق وان تقدم احدهما
فله ولء الآخر ولا ولا عليه وان عجزا معا عتقت ملكتهما
وان سبق عجز احدهما عتق الآخر وملكهما كذا في الكفاية
وان مات المولى عن مكاتبته وله وريثة ذكور واناث فمات
الكاتب عن وفاء فانه يؤدي كتابته فيكون ذلك بين جميع
وريثة المولى لانه ماله فيكون ميراثا له عنه كسائر امواله
وما فضل عنها فللذكور منهم دون الاناث ان لم يكن للكتاب
وارث سوى وريثة المولى لان باداء مكانته بعد موته يحكم
بجديته وكان ولاؤه للمولى لانه مستحق ولاؤه بكتابته

في حيوته فانما يخلفه في الميراث بالولاء المذكور من عصبته
دون الاناث وان كان لك ان لم يمت المكاتب حتى ادّى المكاتبه
اليهم او وهبوا له او اعفوه ثمرات ميراثه للمذكور من ورثته
الولي في ذلك في شرح المبسوط ولدت امة مكاتبه وقد حصلت
في ملكه فادعى سنده نسب الولد وصدقه المكاتب ثبت النسب
كما اذا ادعى ولد امة الاجنبي وصدقه الاجنبي وعن
ابي يوسف رحمه الله انه صح صدقه المكاتب في ذلك ام كذبه
لان حق المولى في اكساب المكاتب اقوى من حق الاب في مال
الابن ولهذا لو تزوج بامة مكاتبه لا يصح ولو تزوج بامه ابد
ينح حق الاب في مال الابن يكفي لصحة الاستيلاء بحق المولى
اولى وجه طاهر الرواية وهو الفرق ان المولى له حق تملك
مال الابن عند الحاجة وقد مست الحاجة الى صيانة ماله
فيما يملك مستولدا ملك نفسه اما المولى فمخجور عن التصرف
في اكساب مكاتبه والتملك ولهذا لو اراد ان ياخذ شيئا من
اكساب مكاتبه لحاجة الاكل واللبس لا يملك ذلك فلا تصح
دعوته الا بتصديق المكاتب وعليه عقرها لان له حق ملك
شيء اكساب المكاتب فلا حاجة الى تملك الجارية فلا يملكها
وقية ولله لانه في معنى المعذور لقيام سبب الملك وهو ملك
رقبة المكاتب فكانة الامة كسب كسبه فيكون حرا بالقيمة

ثابت النسب منه ولم تصر الامة امر ولد له لانه لم يملكها فمقتصر
امر ولد له كماله في ولد المعذور وان كذب المكاتب في النسب
لم يثبت لما صدر ان لا بد من تصديقه ولو ملكه يوم ما ثبت
نسبه منه لقيام الموجب ونزول المانع وهو حق المكاتب
ولا يجوز للمولى ان يزوجها وان اشترى المكاتب زوجة
سيدة بقي خالها لان الحق يمنع الابتداء لا البقاء وان ولد
لاقل من ستة اشهر مذكها المكاتب ان ساء وانه ثبت
النسب لما مرو ولا يعتق الولد لان العرق اذ الركن في ملك
المكاتب لم يكن المولى معذورا فلا يعتق بحكم الغرور ولا
العقد لانه اقربا لو طي في ملك الاجنبي وكذا المكاتب
اذا اشترى عبدا وادعى المولى نسبه وصدقه المكاتب ثبت
نسبه ولا يعتق لما قلنا ولدت مكاتبه المكاتب فادعاه
سيد المكاتب وحملها بعد كتابتها ان صدقته ثبت نسبه
ويحمل على اذا ولدت منه بحكم النكاح الفاسد ولا يعتق
الولد قبل عجزها وعنف بعد العجز بقيمة يوم عجزها صدقة
المكاتب او كذبه اذ تقدم تصديقها الثمن ايجاب القيمة
قبل العجز فبغير قيمته يوم العجز وان ولدت لاقل من ستة
اشهر مذك ثبت فادعاه مولى المكاتب وصدقه وعنف
بقيته مذك ولدت وعنفها للمكاتب لان الوطي حصل في

٤٤٨
٢٥ ملكه وان كذبت لا يثبت وان صدقه المكاتب لان الحق
لها لا للمكاتب الا اذا أبر الولد وصدق او عجزت والمكاتب
مصدق مكاتب امته وادى فعتق فولدت ولدا لاقل من ستة
اشهر اكلتها فادعاه مولاه وصدقته ثبتت نسبه وعتق
بقيته يوم الولاية لان العلوق حصل حال كونه امة المخا
ولا يعتبر ضد يقرها بخلاف ما لو كان العلوق حال الكتابة
وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يعتق الولد لعدم
الضرورة بزعمه الا اذا عجزت فحينئذ يصير الولد حرا بالقبلة
وان ولدت لاكثر من ستة اشهر مذكورت ولاقل منهما مذ
عتق فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ولدت قتل عتق
لان العلوق متى حصل في حال الكتابة لم يكن للعتق اثر
بعده اذ المعتبر زمان العلوق وان ولدت لستة اشهر
فضاعدا مذكورت ونزع السيد انه ولد بوطى بعد العتق
لم يثبت نسبه وان صدق فمخا زانيا لعدم حق الملك
مقاوذه فمخا كالاجنبي وان اقرانه نكحها بعد عتق المكاتب
ان صدقته المكاتبه يثبت النسب ولا يعتق الولد لوجود
شبهة النكاح ونكاتب الولد تبعا لامه فان عجزت فمارقا
وان كذبت المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو
مصدق ولا يعتق الولد لا تنفاه معنى الضرر وان زعم

أنه ولد يوطي كان قبل العتق ان صدقاه ثبت نسب الولد
 لانفاقم عليه ولا يعنق الولد لانه وان علق في حال
 قيام الكتابة لم يثبت الغرور فلم يثبت الحدية وان عجزت
 اخذ المولى الولد حدا بالقيمة لانه صار ولداً لامة المكاتب
 وان ادت عتقت مع ولدها لانه مكاتب فيه او لئلا ان صدقت
 وكذب المكاتب المحرث ثبت النسب لان الحق لها والولد من مومت
 ان عجزت لانه استحق روق ولدها بالعجز في بقية بقية ان
 الولد علق قبل العتق بزبد ابطال حق المولى فلا تصدق وان
 صدقة المكاتب وكذبت به المكاتب لا يثبت النسب وبعد عجزها
 يثبت ويثبت بقيته يوم عجزها لان المكاتب تصدق في حوزة
 نفسه وقد اتى ان الولد علق حال الكتابة ويهدات الكتابة
 امة للمكاتب مكاتبه المكاتب ملكة امة فولدت ولداً فادعاه
 سيده وصدقته المكاتبه يثبت النسب ولا يعنق الولد
 لعدم العلق في ملكه فلم يثبت الغرور فان عجزت وولدت
 لسنة اشهر هذه ملكة فهو حر بقيته يوم العجز وان ولدت
 لاقل من سنة اشهر لا يعنق لمحصل العتق في ملك الاجنبي
 لمو عتق المكاتب قبل عجزها او مات المكاتب عن وفاء
 فادى فجزت المكاتبه فالجواب فيه ما ذكرنا فيما اذا لم
 يعنق وان ولدت لأكثر من سنة اشهر هذه ملكتها المكاتبه

عتق الولد والا لان الاعتياد للعلوق حال قيام تاويل
 الملك لا لقيام كتابة المكاتب ولو عجز المكاتب الاول قبلها
 او ما من عاجزا صادرت دعوته كدعوة ولد امة مكاتبه
 وحكمه قدس مكاتب قد اشترى زوجته حل وطبها لانه
 لم يفسد النكاح لان الثابت للمكاتب بالشراء حق الملك فلا
 يمنع بقاء النكاح فان ولدت دخل الولد في كتابة الاب
 تبعاً ودخلت الام في كتابة الولد تبعاً فان مات الاب
 لاثني وفاء تعتد عدة الوفاة شهرين وخمسة ايام لانها
 لانها امة وقام الولد مقام الاب وشعباً على نجوم
 وشعباً بالاداء وتعتد بثلاث حيض لانها امرؤ وعدة
 امرؤ في الموت ثلاث حيض وان بقيت الاولى ثلاث
 تحدد في الاولى خاصة لانها عدة النكاح وان مات عن
 وفاء ادي بدل الكتابة وحكم بعقهم في آخر جزء من اجزاء
 حيوته وظهر فساد نكاحها لانه ظهر انه ملك امرأته في
 آخر جزء من اجزاء حيوته وتجب عليها عدتان عدة
 النكاح حبضة ان بسبب الفرقة في آخر حيوته وهي امة
 وعدة الاستيلاء بموت المولى ثلاث حيض وتدخلت فلو
 لم تلد بقيت زوجته ولا تعتق لان عتقها كان تبعاً للولد
 نخته امة طلقها ثنتين فملكها لا غل له حتى تنكح زوجاً

غيره لان تطلاق الامة تثبتان كذا في الكافي جارية
 بين مكاتب وحر ولدت فادعاه المكاتب فالولد ولده
 والحجارية امر ولد ويضمن نصف عقرها ونصف قيمتها
 للحر يوم علفت منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فان
 ضمن ذلك ثم عجز كانت الحجارية واولادها مملوكا للولي
 وان لم يخاصمه ولم يضمنه شيئا حتى عجز بان نصف الجارية
 ونصف الولد لشريكه الحر ولكن عليه نصف العقر لا فراده
 بوطيها بسبب الملك وهي مشتركة فان كانت مكاتبه بينهما
 وادعى المكاتب ولدها جازت الدعوة وهي بالخيار ان شاء
 مصنف على الكتابة واخذت العقر من المكاتب بوطيها
 اياها وان شاءت عجزت وضمن المكاتب لشريكه نصف
 قيمتها ونصف عقرها فان كانا ادعيا الولد فالدعوة دعوى
 الحر فان اخذت المضي على الكتابة فتمات الحر سقط
 نصيب الحر من المكاتب عنها وسعت في اقل من حصة المكاتب
 من المكاتب ومن نصف قيمتها وهذا قول محمد فاما عند
 ابي يوسف شئ في نصف قيمتها كما بينا في مكاتبه بين شريكين
 يفتقرا احدهما وان اخذت العجز سعت في نصف قيمتها
 ان كان المعتق معسرا وان كان موسرا ضمن نصف القيمة
 للمكاتب اما عند ما ظاهر وعند الجعفي رحمه الله لان

أمية الولد لم يثبت في نصيب المكاتب بعد الأبري أنه لو
عمر كان نصيب ملك المولى على هذا بقي قيمة رتبته في حكم
الصمان والعناية فلا يدرج عليها بما يضمن فإن كان
المكاتب وطها أو لا فولدت له ثم وطها الحرة فولدت له
فأبى المولدين معا ولم يعمل إلا بقولهما فولد بمواحد
منهما له بغير قيمته ويعتبر كل واحد منهما لها الصداق
وهذا اللفظ تبين أن معتد الملوكة هو الصداق وأنه في
كل موضع يستعمل لفظ العقر فأنما يريد به الصداق وهي
بالسيار بين العجز والمضي على المكاتبه فان عجزت كانت أم
ولد للحرة خاصة وعليه نصف قيمتها للمكاتب وولد المكاتب
ثابت النسب منه وعليه نصف قيمته للحرة فان عجزت وعجز
المكاتب معها كان ولد المكاتب رقيقا بين مولاه وبين الحرة
وإن كان وطى المكاتب بعد وطى الحرة فمضى أم ولد للحرة كما بينا
وولد للحرة كما بينا أو ولد المكاتب بمنزلة أمه لا يثبت نسبه
من المكاتب وقول محمد رحمه الله استحسن أن أثبت نسبه
وهو للحرة بمنزلة أمه لأنه حين وطها كان نصفها مملوكا له
في الظاهر وذلك يكفي لثبوت النسب والاختلاف بينهم
في هذه المسئلة وإنما فيها القياس والاستحسان كما نص
عليه في كتاب الدعوى والزيادات في الحرين قاله في

شرح المبسوط وان وطى المكاتب امة ابنه والولد حد
او مكاتب يومر على حده ولم يثبت النسب من المكاتب الا
بتصديق الابن بخلاف ما اذا كان الاب حرافا فان عتق
المكاتب ومالك هذا الولد يوما من الدهر مع الجارية يثبت
نسب الولد منه وصارت الجارية امر ولد له وان كان الاب
قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته او كان المكاتب قد اشتراه
فولدت امة هذا الابن ولدا او ادعاه المكاتب صحت دعوة
وصارت الامة امر ولد له ولا يضمن مهرها ولا قيمتها
لان كسب الولد المولود في الكتابة والولد المشتري بمنزلة
كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه ولو ادعي ولدا من كسبه صحت
دعوته ويثبت النسب منه ولم يلزمه مهر ولا قيمة كذا
ههنا واذ ادعى الرجل الحر ولد مكاتبته وليس للوا
نسب معروف ولا للمكاتب زوج صحت دعوته صدقته النكاح
او كذا بنته وانما صحت دعوته لان رقبة المكاتب مملوكة
لمولاه فرقبة ولدها تكون مملوكة ايضا ودعوة الانثى
في ملك لنفسه دعوة صحيحة ولانه ليس في تصحيح هذه
الدعوة الا اثبات حق العتق للامر وحقيقة العتق للولد
والمولى يملك اثبات حقيقة العتق للامر فحق العتق بالدعوة
من طريق الاولى لان الدعوة اسرع نفعا من الاعتراف

حق صحة الدعوة من البائع ومن الات ولم يصح الاعتاق
منهما ونخير المكاتب لانه يثبت لها عتق الاستيلاء اجلا
بغير باطل وعتق الكتابة عاجلا بعوض فان شاءت مضت
سنة الكتابة وان شاءت منتهت كذا في المحيط البرهاني
ولا يحكم مكاتبه ما في البطن وان قبلتها الامر عليه وكذلك ان
يقول قبلت ذلك ~~مما في~~ ما في البطن ~~فمنها~~ لان المولى
ان قال للجزار اذ ادب علي الفاضل فاداه عتق اذ اوفى
لاقل من ستة اشهر حتى يتبين بوجوده في البطن يومئذ
تريد جمع صاحب المال بماله واذا وهب المكاتب هبة
او تصدق بصدقة فهو باطل لانه تبرع فان عتق
بالاداء ردت الهبة والصدقة حيث كانت بخلاف
ذلك فان ذلك التزام في ذمته وله ذمة صاحبه
لا التزام الحقوق فينفذ ذلك بعد عتقه وان استهلك
الموهوب له او المتصدق عليه فوضا من بقيته باستهلاكه
ما الا لاحق له فيه يستوفي ذلك منه المكاتب في حال
قيام المكاتب وبعد العتق ويستوفيه المولى بعد عجز المكاتب
بطرين الاولى لان الحق في كسبه خلص له ذكره في شرح
المبسوط قال محمد في الزيادات مكاتبان بينهما جارية
جاءت بولد فادعياه يثبت نسبه منهما ويصير الولد مكاتبا

معهما واخذ احدهما في كتابتهما فان اراد بي احدهما بدل الكتاب
 عتق لوجود شرط العتق في حقه وهو الاداء وعتق نصيب
 من الولد بماله وبقي نصيب الاخر مكانها مع الآخر عند
 الجحيفة رحمه الله واما على قياس ابي يوسف ومحمد رحمهما
 اذا اراد بي احدهما حتى عتق نصيبه من الولد عتقها في
 من الولد ايضا ولا ضمان له في ذلك ولا ضمان عليه
 وصارت التجارية كلها امر ولد له نصيب قيمة نصيب حصة
 موصرا كان او معسرا قبل قول الجحيفة عتق بنصيب
 المودي من الولد وصار نصيب الاخر عبدا معسرا
 وصارت التجارية كلها امر ولد للمودي وضمن المودي
 نصف قيمة التجارية لمولى العاجز موصرا كان او معسرا
 ولا ضمان عليه في الولد لكن يبيع الولد في نصف قيمة
 لمولى العاجز فرق بين هذا وبين ما لو كانت تجارية
 بين رجلين حدين فولد له فادعاء احدهما صار
 التجارية كلها امر ولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها
 لشريكه ولم يبيع الولد بشئ لشريكه وان كان معسرا ولو
 لم يعجز الاخر بعد ما اراد بي احدهما لم يذكر محمد رحمه الله
 هذا الفصل في الكتاب والجواب ان على قياس قول الجحيفة
 عتق الولد عن المكتاتين وعلى قياس قول ابي يوسف

١٢٩
محمد رحمه الله حين ادب. احدهما عتق كل الولد عليه لعدم
يجزى الاعتاق من غير ضمان ولا سعاية وصارت الجارية
كلها له ولده فلا يتغير هذا الحكم بعق الاخر ولو لم يورثوا^{خلف}
منهما شيئا حتى عجز احدهما فان الولد مكاتب مع الذي لم
يعجز. ندما وهو ابناهما كما كان ويضمن المكاتب الذي لم يعجز
موسرا كان او معسرا نصف قيمة الولد لمولى المكاتب الذي
عجز ولم يذكركم حكم الامر في هذا الفصل وينبغي على قياس
قولهما ان نصير ام الولد الذي لم يعجز واما على قياس قول
الحنيفة رحمه الله ينبغي ان يكون نصف الولد مكاتب مع الذي
لم يعجز ونصفه يكون رقيقا لمولى الذي عجز واما الجارية
فمن مشتأخنا من قولنا — على قياس قول — ايجز نصف الجارية
ام ولد للذي لم يعجز وذكر على الرازي في مسنده والكرخي
ان على قياس قولنا — ايجز نصفه رحمه الله يجب ان يكون نصفها
ام ولد للمكاتب ونصفها يكون رقيقا لمولى الذي عجز ولو لم
يولد واحد منهما ولم يعجز ولكن مات احدهما وترك وفاء
ببدل — الكفاية وفضلا فان مولى الميت يستوفى بدل الكفاية
من تركته ويحكم بعقته في آخر جزء من اجزاء حيوته ثم
يبدل ايجز نصفه رحمه الله بعق نصف الولد بتعالابه والنصف
والآخر يبقى مكاتب بتعالاب الآخر فان ردى الآخر

عتق وعتق الابن كله ولا يرث الا له الاول عند ابي حنيفة
 وان لم يرث الا اخذ ولكن عجز فالابن يبعي في نصف قيمته
 لمولى العاجز ويحكم بحريته واما التجارية فقد صارت نصلها
 امر ولد للذي مات عن وفاء في حال حيوته وحريته وعنت
 يموت حرا كما هو الحكم في امر ولد المحرور ونصيب الآخر لا يترك
 مرققا فتسعى في نصف قيمتها للمكاتب المحي ويحكم بحريته او عذا
 كله قياس قوا — الجنيمة واما على قياس قول ابي يوسف ومحمد
 رحمه الله اذ احكنا بجرية الميت في اخذ جزء من اجزاء حيوته
 حكمه بجرية الولد كالا لان عجز الآخر يخرج يبعي الولد
 في نصف قيمته للمولى العاجز ولا يرث الابن من المكاتب
 الميت شيئا لذا في التنازع خانية امة بين رجلين اذن لها
 احدهما في التجارة فاستدان ديناً ثم كاتب الآخر نصيبه
 باذن شريكه فان العدماء ان يجيزوا ذلك فلم ذلك فان
 رضايه جاز وان لم يحضروا العدماء حتى اخذ المولى الكتابة
 عتق نصيبه لمجرد شرطه وياخذ الغرماء نصف ما اخذ
 من كتبها ونصف حصه نصيب الاذن وهو شغل ثم يرجع
 به الذي كاتبه على المكاتب امة ما ذونة لها في التجارة عليها
 دين فولدت ولدا وكاتب السيد الولد فللعنماء ان يردوا
 ذلك ان لم يكن بالامر وفاء بالدين وان كان فيها وفاء جازت

لكتابة فان اعتق السيد، الولد كان لهم ان يضمنوه قيمته
 لم يكن في الامر وفاء بالدين فان كان السيد مسرفا فلم
 ان يستعوا الابن في الاقل من قيمته ومما بقي من الدين
 لان حقه كان متعلقا باليتيم وقد احتبس ذلك عنده بالعتق
 فكان له ان يستعوه في الاقل من قيمته ومما بقي من الدين
 والكتابة الامر وعليها دين فولدت ولدا فنشأ الولد وباع
 واشتري ولزمه دين ثم جاء العزماء الاولون فزروا الكتابة
 فقد بطلت الكتابة بردهم لقيام حقه في مالية الام بتابع
 الام لعزماؤها وباع الولد لعزماؤه خاصة دون عزماء
 امه وكذلك ان لم يكن كاتب الام ولكنه اذن لاولد في البيع
 كذلك في شرح المبسوط كتاب

يُتْلَى فِيكُمْ بِكَلِمَاتٍ وَمِنْهَا نُونٌ فِيهِ يَأْوِي
وَيَجُوزُ بَابًا وَتُسَدِّدُ النُّونَ لِلتَّكْوِينِ وَتُجْمَعُ الْحَيَاةُ

الدُّرُوحُ وَالْأَعْلَامُ وَالْأَنْثَى جَمْعُ الْحِمَامِ
أَيُّ ذَوِي الْأَلْبَانِ وَالْقَوْلُ جَمْعُ الْحَيَاةِ

٢٥٣

باب الولاء وفيه فصل الأول في الولاء
العنق هو من المولى بمعنى القرب في قرابة عكبة حاصلة من
العنق أو من الموالاة يقال ولي الشيء الشيء إذا حصل الثاني بعد
الأول من غير فصل ومنه قوله عليه السلام يلحقني منكم أولي الألام
والنحو قال في النهاية سمي ولأء للعنقة به لأن حكمها
وهو الألدن يقرب ويحصل عند وجود شرطه من غير فصل
أو من الموالاة وهي مفاعلة من الولاية بالفتح وهو النصرة
والحجة إلا أنه اختص في الشرع بولاء العنقة أو بولاء
الولاية كذا في التبيين وأعلم أن الولاء نوعان ولأء عتاق
ولسبى ولأء نعمة قال الله تعالى وأزقوله للذي هو الله
عليه النعمة عليه أي انعم الله عليه بالإسلام انعمت
عليه بالعنق وسبب هذا الولاء الاعتناق عند التحويل قاله
في الكافي لقوله عليه السلام الولاء لمن أعنق والأصح
أن سببه العنق علمه ملك لأنه يضاف إليه يقال ولأء العنقة
ولا يقال ولأء الاعتناق والإضافة دليل الاختصاص
وهو باللبسية ولأن من ودرث قريبه فعنق عليه كانت
مولى له ولأء اعتناق من جهة والمحذية لا ينافي أن
يكون العنق على الملك هو البب لأن العنق يوجد عند
الاعتناق لأحواله وتخصيصه به يخرج مخرج الغالب كذا

العنم بالضم الفيه ه ق م وس

الغزاة عليهم اد ا و ه
كالغزاة بالضم ه ق م وس

الحكمة ومهاو


عالم جاف علف
وا جافا كلف
يولدوا ويولدوا
والله اعلم

في التبيين دولا موالاه وسيم. العقد الذي يجري بين
اثنين والحكم يضاهي الى سببه والمطلوب بكل واحد
منهما التناصر وكانت العرب في الحاهلية يتناصرون
باسباب منها الحلف والمناحة فالشرع قرر حكم التناصر
بالولاء بنوعيه حتى قال عليه السلام مولد القوم
منهم وحليفهم منهم والمراد بالحليف مولى الموالاة فانهم
كانوا يؤكدون الموالاة بالحلف وبمعنى التناصر اثبت
الشرع حكم التعاقل بالولاء وبني على ذلك حكم الارث
اي ان الارث بولاء العتاقة اقوى لكوبته متفتا عليه
واذ بان هذا فنقول كل معنق غير حرابي ولو بتدبير
او كفا. او ايلاد وملك قريب ليتحق الولاء لقوله عليه
السلام الولاء لمن اعنق ولان التناصر يحصل بالاعتنا
فيفعله وقد احياء حكما بازالة الرق عنه فبرئته وهذا
لان الكفر موت حكما بالنقض والرق اثر الكفر ولم يكن
مالا لاهل قبل العتق كالميت وقد صار مالكا بالاعتنا
والسبب للاحياء حقيقة بالايلا د ليتحق الارث كالآل
فكذا السبب للاحياء حكما ليتحقه فصار الولاء كالولاد ولا
العنم بالضم والمداة كالرجل لاطلاق ما روي
ابنة حمزة اعتقت عبدا فمات المعنق وترك بنتا حمزة

بوتمج كان ميت
فاحيينا ٥٥

رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف ماله لبنته ونصفه
لبنت حمزة ويتوفى فيه الاعناق بمال وبغيره لا طلاق
ما وينا ولا ان تبويح الولاد باحدث ثوة المالكه
في العتق وفي هذا يتوفى الرجل والمرأة والاعناق
بمال وبغير مال كذا في الكافي في كل من حصل له العتق
من جهة الانسان ثبت ولا العتق منه سواء شرط الولاد
او لم يشترط او قبله عتقه وسواء كان الاعناق ببذل
او بغير بدل وسواء حصل العتق بالاعناق او بالعتراة
او بالكفاية عند الاداء او بالتدبير او بالاستيلاء
بعد الموت وسواء كان العتق حاصلا ابتداء او تبعية
لكفارة اليمين وما اشبهها وسواء كان العتق وسيد من
رجل او امرأة وفي الهداية وكذا العبد الموصى بعتقه
او بخرائه وعتقه بعد موته وفي شرح الطحاوي
وكذلك اذا امر غيره باعناق عبده فاعتق في حال
حياته او بعد وفاته يكون عن الامر والولاد له
ولو قال لا اخذ اعنق عبدك عني بالف درهم فاعتق
فالعنق يكون عن الامر استحسانا والولاد له والفتا
ان يكون عن المامور به وبه قال زفر ولو قال
اعنق عبدك عني ولم يذكر البذل عتق عن المامور والولاد

له في قطمها وفي قول أبي يونس رحمه الله يعق عن الأولاد
 والولادة له ولوقال اعق عبدك على ألف درهم
 ولم يقل عني ناعق فإنه يتوقف على قول العبد ناب
 قبل في المجلس الذي علم لزمه المال والافلا كذا
 في التنازع خانية وشرط السامية لغواي لواعن المولى
 عبده وشرط أن لا يرثه كان الشرط لغوا لكونه مخالفا
 لمحكم الشرع فيرثه كما في النسب إذ اشترط أنه لا يرث
 ذكره في التبيين أي أن العبد يكون حرا ولا ولاد بينه
 وبين منعه من سائر الماء يسقط إذا جرى بوزن
 كل سب كذا في البيانية والحديث إذا اعق عبد حريرا
 في دار الحرب ونحوه فخرج مسلمين لا ولاد له عند
 أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لأنه عتق بالتخليه وعند
 أبي يوسف رحمه الله يعق وله ولاد له لأنه عتق بالتخليه
 والاعتاق جميعا قاله في الكافي رجل اعق أمة ثم
 عتق جميعا لا يدرى إيمانها أو لا لم يرث المولى
 منها شيئا لأن الوراثه خلافه فشرط استحقاق
 ميراث الغير بقاءه حيا بعد موته وذلك غير معلوم
 ههنا ولكن ميلها لا قرب عصبة المولى وإن لم يكن
 لها وارث لأن المولى لما لم يرثها جعل كالمعدوم فكانه

كان كافرا او ميتا قبل ان يكون مبرأ هذا الاقرب عهده
 كذا في شرح المبسوط واذا ادى المكاتب وعقن فولان
 للمولى وان عقن بعد موت المولى لانه عقن عليه بعد
 الكفاية قاله في الكافي واذا كاتب المسلم عبدا كافرا
 نراه المكاتب كاتب امة مسلمة فرادى الاول ففتق
 فولأوه لمولاه وان كافرا ولكن لا يرثه ولا يعقل
 عنه جنابته لان عقل الجنابة باعتبار النضرة والمسلم
 لا ينصير الكافر فان ادت الامة ففتقت فولأوها
 للمكاتب الكافر لا لها عتقت من جهة على ملكه وهو
 من اهل ان يثبت الولاء له لكونه حرا وكما ثبتت
 الملك للكافر على  فكذا الولاء يعتبر كما نسب
 مع المسلم قد يكون ثابتا من الكافر فان مات فميراثها
 للمولى المسلم وان جنت فعقل جنابتها على عاقلة المولى
 المسلم فان قتل فاي فائدة في اثبات الولاء للمسلم
 عن الكافر والكافر على المسلم اذا كان لا يرثه
 ولا يعقل جنابته بعد ذلك قلنا اما الفائدة فالنسبة
 اليها بالولاء كالنسب مع ان الكافر قد يسلّم فيرثه
 ويعقل جنابته بعد ذلك وقبل الاسلام قد ظهرت
 من الوجه الذي قلنا ان المولى المسلم معنقه فيرثها

المسلم

مُسْلِمًا ص

ويعقل جنائنها عاقلة كذا في شرح المبسوط نفس الحجة
من بني تغلب اهتمق عبداً له ثمرات العبد فيراث
العبد لا قرب العصابات الى المعتق من المسلمين وعقله
على قبيلة المعتق وان كان المعتق كافراً ذكره في
الناظر خانية رجل كاتب عبده على الف وسى حاله
فكاتب العبد امة على الفين ثم وكل العبد لمولاه بعض
الالفين منها على ان القامتها قضا له من مكاتبته
ففعل ولاء الامة للمولى لان المولى وكيل عبده
في قبض الالفين منها فيعتق سى بالاداء اليه ثم المولى
يقبض احدى الالفين لنفسه بعد ما يقبضه للمكاتب
فتبين ان عتقها يسبق عتق المكاتب كما لو ادت الى
المكاتب دفعت قبل عتق المكاتب كان ولاؤها للمولى
لان المكاتب ليس من اهل ان يثبت له الولاء فخلعت
مولاه في ذلك فهذا مثله وليس للعبد الماذون له
ان يعتق وان اذن له مولاه فيه اذا كان عليه دين
لان كسبه حق غرمائه وكما لا يكون للمولى ان يعتق
كسبه اذا كان عليه دين فذلك لا يكون له ان ياذن
للعبد فيه او ينسبته مناب فيه وان فعل والدين على
العبد يحيط بكسبه ورفيته ففى نفوذه اختلاف

فَاتَّ ص

من ان يملكه كسبه العبد المديون وهي مسلة الماذون وان
 لم يكن عليه دين جاز ذلك منه باذن المولى لان المولى
 يملك المباشرة بنفسه فان كسبه خالص ملكه فيملك
 ان يملك العبد متابع نفسه وكذلك الكتابة فان كاتب
 عبد باذن المولى تراعتقه مولاه ثم ادى المكاتب المتابعة
 عتق وولاه للمولى دون العبد المعتق لان العبد
 كان نائبا عن المولى في عقد الكتابة كالوكيل الا يري
 ان المولى هو الذي يقبض بدل الكتابة منه فانما عتق
 عند الاداء على ملك المولى ولهذا كان الولاد له وهذا
 بخلاف مكاتب المكاتب اذا ادى بعد باعتق الاول لان
 الثاني مكاتب من جهة الاول باعتبار حق المالك الذي
 ارى كسبه وقد اقبلت بالعنق حقيقة ذلك الملك وكان
 حق قبض البدل له فانما عتق على ملك الاول فكان له
 ولأخوه وليس للعبد في كسبه ملك ولا حق وبعد عتقه
 يكون كسبه الذي اكتسبه في حالة الرق لمولاه وللصبي
 ان يكاتب عيده باذن ابيه او وصيه وليس له ان يعتقه
 على مال لان وليه يملك مباشرة الكتابة في عبده
 دون العتق ولذلك يصح اذنه في الكتابة دون العتق

راجع في كسبه عبد المولى
 اعلم ان العبد المدين
 وقوله المولى
 ونفى العتق
 ونفى العتق

بالوانا ادي للمهاجرة اليه السيد فولاو وطلبه من ادم
عشق على ملكه وان اتيك ان الصبي من اهل ولاه
فذلك ولاه الموالاة للصبي ان يقبل ولاه من غير
بازن وصيه او ابيه ولها ان يقبل عليه هذه الموالاة
كذلك في شرح المبسوط ريل اعتق عبدا عن ابيه الميت
فالثواب للميت والاولاد لابن كذا في السراجية حرق
منا من اشترى عبدا مسلما فادخله دار الحرب فهو
حرق عند ابي حنيفة رحمه الله وقد بيناه في كتاب العتاق
ولا يكون ولاؤه للذي ادخله في قول ابي حنيفة رحمه الله
وعند ابي يوسف ومحمد ان اعتقه الذي ادخله فولاؤه
له كذلك في شرح المبسوط حرق اسلم عبده الحزبي وخرج
الى دار الاسلام مراغا الموالاة فله ان يرالي من حب
لانه من اصل الارض ليس لاحد عليه ولاه كذلك في
فناوي قاضينان رجل ارتد فحق بدار الحرب فمات
مولى له قد كان اعتقه قبل رده فموتته الرجال
وموته دون النساء فرجع ثانيا اخذ ما وجد من مال
نفسه في يد وموته ولم ياخذ ما وجد من مال مولاة
في ايديهم وكذلك ان كان في دار الاسلام حين مات
مولاة امرأة من بني اسد اعتقت عبدا لها في ردها

اوله ردتها ثم كفت بدار الحرب فبكت فاشتراها رجل
 من همدان فاعتقها فانه يعقل عن العبد بنو اسد في
 قوله ابي يوسف الاول وتزني المرأة ان لم يكن له وار
 ثم رجع يعقوب رحمه الله عن هذا وقول يعقل عنه
 همدان وهو قول محمد رحمه الله رجل دمي اعتق عبد فاسلم
 العبد ثم نفقض الذي العهد ولحق بدار الحرب فليس
 للعبد ان يرالي احدا لان الولاء ثابت عليه لمعتقه
 وان صار حديا ان يصير يته حريبا لموته وان جنى
 جناية لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه في ماله لانه
 منسوب بالولاء للانسان وانما يعقل بيت المال بمن
 لا عتيره له من المسلمين ولا وريثة كذا في شرح الميسر
 وان مات المولى وعتق مذبذبه وامهات اولاده فولد
 ايا لان عتقهم بالتدبير والاستيلاء كذا في الكافي
 ومن ملك دار حريم محرر منه عتق عليه لما بينا في
 العيان وولاءه له لوجود السب وهو العتق عليه قاله في المانية
 واذا تزوج عبد رجل آمة لا خد فاعتق الامة وبني حامل
 من العبد عتق وعتق حملها وولاد الحمل لمولى الام لا ينقل
 عنه ابدا لانه عتق على محقق الامر مقصودا اذ هو اضاف
 الاعتاق على جميع اجزائها والولد جزء ما فيعتق مقصودا

باعتبار

فلا ينتقل ولا يحد منه لظاهري ما روينا وكذا ان ولدت المرأة
 من ستة اشهر من حين اعتقت لاننا نيقن انه كان موجودا
 في البطن حين اعتقت وكذا ان ولدت ولدين احدهما
 لاقل من ستة اشهر لان التومين خلقا من ماء واحد
 فمن ضرورة التيقن بوجود احدهما حين اعتقت التيقن
 بوجود الآخر وهذا بخلاف ما اذا والت رجلا مني
 حبل والزوج والا غير حيث يكون ولاد الولد لمولى الاب
 لان الحمل لا يقبل هذا الولد قصدا لان تمامه بالاجاب
 والقبول والجنين ليس من اهله ومنها الولد للجنين
 بعد دان يعتق قصدا بان يقول اعتقت حبل هذه الامة
 فلذا اذا اعتقها ومن اتصل بها فان ولدته بعد هتقها لاكثر
 من ستة اشهر ولدا فولد لمولى الامر لان الحق يتبعها
 للامر لانصاله بها فيتبعها في الولد وان اعتق الاب
 جز ولدا ابنه الى مواليه وانتقل عن مولى الام والاب
 ان العتق متى ثبت قصدا لا ينتقل الولد كما في هتق
 ومتى ثبت بطريق التبعية ينتقل ثرها العتق ثبت في
 في الولد يتبع الام لاننا لم نتيقن بقيامه وقت الاعتراف
 حق يعتق مقصودا فاذا اتبعها في العتق يتبعها في الولد
 ايضا لعدم اهلية الاب فاذا صار الاب اهلا بالاعتق

الحاشية التوضيحية سيدة هـ مجمع البحار
 كتابها هـ
 قس

الحاشية بالضم القراية
 هـ حاشية التوضيحية وتفتح هـ ص ١٠٦

٦٥٦

يولد الولد اليه ومثلا لان الولد بمنزلة النسب قال
 عليه السلام الولد لأمه كالحمة النسب لا يباع ولا يبرأ
 ثم لو ولد يئيب الى ابيه فكذا الولد يكون ماسوبا الى
 من يئيب اليه ابوه والاب بعد العتق يئيب بالولاد
 الى معنته فكذا ولده الابيري ان ولد الملاءمة يئيب
 الى قوم امه للضرورة واذا ظهر له نسب من جانب الآ
 بان أكذب الملاءمة عن نفسه صار الولد منشوبا
 اليه فكذا في الولد ذكره في الكافي بخلاف ما اذا
 اعتقت المعتدة عن موت او طلاق فمات بولد لا قبل
 من سنتين من وقت الموت او الطلاق حيث يكون
 الولد مولى لمولى الام وان اعتق الاب لتعذر إضافة
 العلوق الى ما بعد الموت والطلاق البائن نحوه ائوي
 بعد الطلاق الرجعي لما انه يصير مدراجا بالثلاث
 فاسند الى حالة النكاح فكان الولد موحودا عند
 الاعتاق فيعتق مقصودا ذكره في الهداية امرأة اشترت
 عبدا واعتقه ثم ان هذا العبد المعتق اشترى عبدا
 ثم ان العبد الثاني تزوج لمعتقة قوم وحدث له
 منه الاولاد فان ولاد الاولاد لموا الى الامر فلان المعتق
 اعتق هذا العبد جبر هذا العبد ولده ثم جبر المعتق

بان كانت الامة امرأة
 حاشية كتابها هـ
 بنه

لانه لو جعل وطئه في العدة
 يصير مدراجا ولو جعل ما قبل الطلاق
 لا يبرأ من ابعاده المراجعة لم يكن
 فلا تنسب اليه النسب فاذن
 تعذر اضافته اليه بالولد ذكره
 فاسند الى حالة النكاح و
 لم يبرأ منه

واعتق
 لا يبرأ منه
 بان يئيب اليه
 بان يئيب اليه

الاول ذلك الى نفسه فحزرت المرأة ذلك الى نفسها فلا
يجز ولا الولد الى نفسه واما الجده هل يجز ولا خاذه
ففي ظاهر الرواية لا يجز سواء كان الاب حيا او ميتا
ويروي الحسن عن اب حنيفة رحمه الله انه يجز وصورة ذلك
عبد تزوج لمعتة قوم فحدث له منها ولد ولهذا العبد
اب حيا فاعتق الاب بعد ذلك وبقي الاب بعد ذلك
هذا العبد عبدا على حاله ثم مات العبد وهو اب الولد
ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجز ميراثه كان ميراثه
والى الام ولو حيا كان عقله على موالى الام عند علمنا
وليجز الجده ولا خاذه الى مواليه واما كان كذلك
لانه تعذر اثبات الولد من الولد لما ذكرنا ان الولد
الحق بالنسب شرعا والنسب انما يثبت من الجده ههنا اذا ثبت
من الاب الا يري ان نسب ولد الزنا اذا لم يثبت
الزاني لا يثبت من الجده وههنا لا يثبت نسب ولد الزنا
من أبيه لكونه عبدا فلا يثبت من جده ثم العبد
اذا اعتق انما يجز ولا الولد الى نفسه اذا لم يجز
على الولد عتق مقصودا أمّا اذا جرى عليه عتق
مقصودا فلا وله المسئلة صور كثيرة من ذلك العبد
تزوج بامة قوم وحدث له منها ولد فاعتق الولد

بمسئلة ص

لأنه يعنى ويصحح المسألة
ولمّا قلنا قلنا يعنى بعضهم بعضاً ثم عذب

١٤٠

١٤٠

كان مولاه المولى الام فان اعترف الاب بعد ذلك فالاب
لا يجبر ولا الولد الى نفسه بل يكون المولى الام على حال
كذا في الذخيرة واذا تزوج العبد حرة فولدت له
اولادا فاولادها موالى المولى الام معتقة كانت او
مالية فمضى اعترف ابوهم حراً ولا هم الى مولاه اما
اذا كانت مالية فلان الولد لو كان مقصودا بولد المولى
كان يسقط اعتباره بظهور ولاد العتق للاب فكيف
اذا كان تبعا واما اذا كانت معتقة فلان الولد هنا
يتبع في الولاد وانما كان تبعا للام لضرورة عدم الولاد
للأب والثابت بالضرورة لا يبقى بعد ارتفاع الضرة
كذا في شرح المبسوط معتقة تزوجت بعد فولدت
اولادا فجنى الاولاد ففعلهم على موالى الام لانه
لا ياتى له الاب ولا له مولى فالحق ولادهم بالام
لنسب ولد الملاءنة فيكون عتقهم فكذلك فان
اعتقه العبد حراً ولا الاولاد الى نفسه لانه صادرة
ولا لزوال المانع فيجبر الولد كالملاءنة اذا الكذب
نفسه عاد النسب اليه لزوال المانع كذا هنا ولا يرجع
على عاقلة الاب بما عقلوا هكذا ذكر في كتاب المعادل
لان وقت الجنابة كان عاقلهم مولى الام وانما ثبت

ومن الدليل على العاقلة وهي
الجماعة التي تعظم الدين وهم
عشرة الرجال او اهل البيت وهم
الائمة الذين يرون فيهم نور الانوار
عليهم السلام

الولد من قوم الاب مقصورا على حال عتق الاب فلا يظهر
 ان قوم الام مقصورا ايضا على موالى الاب فلم يرجعوا قاله
 في الجامع الصغير حرجي نكح معتقة ولم يعنفه احد
 فولدت فولاد ولد هالموا اليها وكذا ان كان الاب والى بجلا
 وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقيل ابو يوسف
 رحمه الله في الفصلين لا يكون الولد مولى لموالى الام ولكنه
 منسوب الى قوم ابيه لانه كالنسب والنسب الى الاء
 وان كان جانب الام اشرف بان كانت عرابية والاب عجميا
 الا يري انه لو كان الاب حرا عبد ياكاد الولد منسوباً
 الى قوم ابيه ولا يكون مولى لموالى امه فلماذا اذا كان
 عجميا وولاد الموالاته وان كان اضعف من ولاد العتاقة
 فهو جانب الاب وجانبه اقوي من جانبها بخلاف ما
 اذا كان الاب عبد لان الرقيق هالك حكما فصار كما به
 لا اب له فيكون من ذوا الى موالى الام ضرورة وطهسا
 ان ولاد العتاقة اقوي مستبر في حق الاحكام حتى اعزرت
 الكفاءة فيه والنسب في حق العجم ضعيف لان العجم ضعيف
 انسابهم فلماذا لم يعتبر الكفاءة فيما بينهم بالنسب لان تفاخر
 هم ليس بالنسب ولكن تفاخرهم قبل الاسلام بمارة
 الدنيا وبعد الاسلام بالاسلام كما اشار اليه سلمان

من ص

رضي الله عنه كذا في الكافي فحين قيل له سلمان بن مَرْ
 قاس سلمان بن الاسلام قاله في التبيين وكذا لا المولى
 اضعف ولهذا يقبل النسخ وولاد العتاقة لا ينبله والضعيف
 لا يظهر في مقابلة القوي بخلاف ما اذا كان الاب عربيا
 لان نسب العرب قوي معبر في حكم الكفارة والعقل لان
 تناصرهم به فاغنى عن الولاد وله كان الابوان معتقين
 فالنسبة الى قوم الاب لهما استويا من جهة جانب الاب
 بالابوة لانه سببه بالنسب اولان النصرة لقوم الاب
 اكثر كذا في الكافي وفي الفوائد هذه المسئلة على وجود
 ان زوجت نفسها من عدي فولاد الاولاد لقوم الاب
 في قولهم لان الشرف بانساب الاعراب اقوى وان
 وان زوجت نفسها من العجمي الذي له اباء في الاسلام
 ولذا الاولاد لقوم الاب عبد ابي يوسف رحمه الله
 بلا ريب وعلى قولهما اختلف المشايخ على ان ابي بكر
 الاعشى ابي بكر الصغار انه لقوم الاب وقال غيرهما
 لقوم الامروان زوجت نفسها من عبد او مكاتب فولاد
 الولد المولى الام اجماعا الا اذا اعتق العبد فنجس
 الولد له في البنانية ثم القدر يرحم الله وضع الخلا
 في معتقة العرب ووضعه ههنا في الملك المعقنة وهو

يختلف

الصواب وما ذكره القديري اتفاقا لان ولا الفتاة
توي معتبر شرعا فلا يختلف بين ان يكون المعتق من الغر
او من غيرهم فيجب في الجميع نسبه اولاد المعتق
الى المعتق ما لم يكن ابوه عربيا على ما قالوا ونمرة الخ
تظهر فيما اذا مات هذا الولد وترك عمة او غيرها
من ذوى الارحام ومعتق امه او عصبة معتقها
المال لمعتق امه او عصبة عندهما وعند ابي يوسف
رحمه الله يكون لذوى الارحام لان حكمه حكم ابيه
فلا يكون عليه ولا كما اذا كان الاب عربيا واجمعا
على انهما لو كانا معتقين او كان الاب ممتقا والام
مولى موالاة او كان الاب عربيا والام معتقة كان
الولد تبعا للاب وكذا اذا كانا عديين او عجميين او كانا
احدا ماعجميا والاخر عربيا كذا في التبيين بنبطي
كافر تزوج بمعتقة فمهر ثم اسلم النبطي ووالى رجلا
عاقده فمهر ولدت اولادا قال ابو حنيفة ومحمد
رحمهما الله موال لهم موالى امهم وقل ابو يوسف
رحمه الله موال لهم موالى قوم ابيهم وكذلك لو لم يوال
الى احد فموا اليهم موالى امهم عندهما وعند ابي يوسف
رحمه الله موال لهم موالى ابيهم واجمعا انه اذا كان

وإن كان للمعتق عصبته من النسب فهو إلى الابن المعتق
آخر العصبات وهذا لأن قوله عليه السلام ولم يزل وارثا
قالوا المراد منه وادته عصبته بإسمل الحدين الثاني
فأخرج عن العصبية دون فقهنا الأرحام كذا في الهداية
وإن لم يكن له عصبته من النسب فإن كان هناك صاحب
فرض فله الباقي بعد فرضه وإن لم يكن صاحب فرض
فميراثه للمعتق وهذا لأنه عصبته وهو من يلحق
ما بقته الفرع المنفرد بالأفراد يحوز جميع المال
ولا يرث أبوه وابن ابنه مع ابنه أي ترك المولى أبوا ابنا
فميراث المعتق لابن المعتق خاصة عند الجحيفة ومحمد
رحمهما الله وهو قول أبي يوسف رحمهما الله الأول وعند
أبي يوسف رحمهما الله أخذ الألب سدس والباقي للأب
لأن الألب عصبته إلا أنه مع الابن صاحب فرض فخير
ميراث المعتق بينهما ميراث المعتق لو مات فيكون للأب
السدس والباقي للأب ولهما إن اقرب عصبته المعتق
يقيم مقام المعتق بعد موته في ميراث المعتق والابن
اقرب عصبته وكذا الأول للمجد دون الأخ عند الجحيفة
رحمهما الله لأنه اقرب عصبته عند وكذا الأول لأب
المعتقة حتى يرثه دون أخيه أي لو اعتقه أمه

٧. عبد فرمات وترك ابنها واجها ثمرات العبد ولا
وارث له غيرهما فالميراث لابن لانه اقرب عصبتها وان
جوز جناية فقتله على عاقلة الاخ لان جناية معتقها
لجنايتها وجنايتها على قوم ابها فكذا جناية معتقها
وابنها ليس من قوم ابها زاد محمد في الكافي ولومات
المعتق وتولت ابنتين ثمرات احدهما وترك ابنا ثمرات
المعتق فالميراث لابن المعتق لا لابن ابن المعتق كذا في
الذخيرة والاصل فيه ما روي عن عمرو وعلى وابن
مسعود واي ذيد واسامة رضى الله عنهم اضم قالوا لا
للكبراي لا كبر اولاد المعتق والمراد اقربهم نسباً لا اكبرهم
سناً كذا في الكافي وفي الظهيرية فان مات أحد
الابنتين وترك ابناً فعند أبي حنيفة ومحمد الاولاد كلهم
لأب المعتق وعند أبي يوسف نصف الولد لابن الابن
ارتأى من ابية كذا في التاتارخانية وميراث المعتق
لبنى المولى دون بناته وليس للنساء من الولد الا ما
اعتقن او اعتق من اعتقن او كانتين او كانت من كذا
وقد روي مرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بهذا اللفظ ذكره في الكافي اراد ان المولى من اولاد
المولى يرتبون المعتق دون الاناث منهم حتى لو مات

ولم يترك الا ثبت المعتق في رتبة بيت المال لا لبيت
المعتق في ظاهر الرواية ولكن بعض مشايخنا كانوا
يقولون بدفع المال اليها في هذا الزمان لعدم بيت المال
وتصوير احتياط القضاء وبيت المال كان في زمن الصحابة
والتابعين رضي الله عنهما لهذا افتوا باعطاء المال
للأب أو الابنة من الرضا لا لبيت المال لعدمه
كما افق اصحاب الشافعي بادرث ذوي الارحام في
هذا الزمان لعدم بيت المال كذا في الذخيرة وفرائض
الاستنبح ثم استدل على ذلك بقوله ليس للنساء من
الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب او كتاب
من كاتبين بهذا اللفظ ورد الحديث عن النبي صلى الله
عليه وسلم وفي آخره او جرد ولا معتقن الكلام فيه
من انواع الاول ان هذا لم يثبت عن النبي صلى الله
عليه وسلم وانما اخرج البيهقي عن علي وابن مسعود وزيد
بن ثابت انهم كانوا يجعلون الولاء للكبير من العصابة
ولا يثبتون النساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق
من اعتقن واخرج ايضا عن ابراهيم بن محمد قال كان عمر بن
زيد بن ثابت لا يورثون النساء من الولاء الا ما
اعتقن واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحسن

قوله او جرد ولا معتقن
عطفه على رتبة او اعتق
وولاء مفعول معتقن
فاعلم هـ جامع الرموز

انتهى لاثرت النساء من الولاد الا ما اعتقن او اعتق
 من اعتق واخرج عن عمر بن عبد العزيز قال
 لاثرت النساء من الولاد الا ما اعتقن او كاتبين ولخرج
 نحوه عن سيرين وابن المسيب وعطاء والنخعي وهريري
 عبد الرزاق في مصنفه ان الحسن ابن عماره عن الحكم
 عن يحيى بن الحارث عن علي بن ابي طالب قال لاثرت
 النساء من الولاد الا ما كاتبين او اعتقن النوع الثاني
 في معناه فقوله الا ما اعتقن كلمة ما ههنا بمعنى من كما
 في قوله تعالى والسماء وما بناها اي ومن بناها وههنا
 محذوفات مقدرة منها المستثنى منه فقدير التام
 للآ. من الولاد شئ الا ما اعتقنه او ولاد ما اعتق
 من اعتقنه او ولاد ما كاتبه من كاتبه وذكر في شيوخ
 كتب الفرائض بعد قوله وكاتب من كاتبين او دبرن ودبر
 من دبرن او جبر ولاد معتقن او معتق معتقن انتهى
 وكذا ان التقدير في هذا او ولاد ما دبره من دبره
 او جبر ولاد معتق معتقن والمعنى ليس للنساء شئ من
 الولاد الا ولاد معتقن او ولاد معتق معتقن او ولاد
 مكاتبهن او ولاد مدبرهن او ولاد مدبر مدبرهن او
 الولاد الذي هو محجور معتقن او الولاد الذي هو محجور

والنخعي

ما كاتبته او ولاد

معتق او الولد الذي هو مجرد معتق معتق

النوع الثالث في صورة ما ذكره صورة ولا معتق

ل
معتق

ظاهرة بان اعتقت عبد هاتر مات المعتق وتلا معتقه

هذه فولدها فلما اعتق معتقها عبد آخر ومات

المعتق الاول في الثاني في الثاني لما ابره وهذه

صورة معتق المعتق وصورة ولا مكاتبه بان قالت

امراة لعبد هاتر مكاتبك على الف درهم مثلا فقبل العبد

ذلك فاذا ادي بدل الكفاية يكون ولا مع للمرأة

وصورة ولا مكاتب مكاتبه بان خاب هذا المكاتب عبد

فولده مكاتب المكاتب لها ايضا اذ الركن المكاتب الاول

وصورة ولا مدبر بان دبرت امراة عبها

بان قلت له انت حر عن دبري او بعد موت او

اذا امت ونحوه فمادت والعياذ بالله ومحقت

الحرب وتضى القاضي بلى فاعتق مدبرها فمادت

المرأة الى دار الاسلام فمادت المدبر فولده لها

وصورة ولا مدبر مدبره بان استتري هذا

المدبر بعد الحكم بعقبة عبد فمادت مدبره فمادت

المرأة الى دار الاسلام قبل موت مدبرها او بعد

مات المدبر الثاني فولده لمدبرة مدبره وصورة

١٧
جدولاً معتقن بالزوجة امرأة عبد لها معتقة
الغير فولدت منه ولداً ثبت نسب الولد منه فكان
حراً تبعاً لأمه لأن الولد يتبع الأم في الرق والحرية
وولاد الولد لمول الأم يعتقون عنه ويرثون منه
فلو أن المرأة اعتقت أماً جرباً عطاها إياه ولأولاد
وأولادها إلى نفسه ثم من نفسه إلى مولاه حتى لو مات المعتق
ثم مات ولده وترك معتقة أبيه فولادها انتقل من
مولى أمه إليها كالنساء في البنائية وإذا اعتقت المرأة
عبداً ثم مات عن زوج وابن وبنت ثم مات المعتق
فميراثه لابن المرأة خاصة وليستوي النكاحات اعتقه
يحل أو بغير جعل وإذا اشترت امرأة ابناً ابناً
يبتاع عليهما ثم اشترت أحدهما مع الأب إحداهما من
الأب فعتق ثم مات الأب فميراثه بينهما جميعاً لا يورث
حظ من مثل الاثنين لأنه مات عن ابن وابنتين فآدمات
الأخ بعد ذلك فلهما من ميراثه الثلثان بالنسب
لأنهما اختاه لأب وللاختين الثلثان ثم لما اشترت
الأخ مع الأب بالولاد نصف الثلث الباقي لهما معتقة
نصفه بالشرافان شراء القريب اعتاق وصي المشربة
نصف الأخ بشرائه ومما كانتا معتقتين الأب بشرائهما

اياه وقد بينا ان المرأة في ميراث مقتها كالرجل ولهذا كان
 نصف الثلث الباقي لها بطريق الخلافة عن ابيها كذا في
 شرح المبسوط ولو ان امرأة اشترت اباه حتى عنق عليها
 ثمرات الاب عن هذه الابنة المشتريه وابنة اخري
 فالثلثان هما بحكم الفدية لتبقى للمشتريه بحكم الولاء
 ولو كان الاب بعد ما عنق الى ابنتها اعتق عبدا فمات
 الاب ثمرات معتق الاب وبقيت الابنة المشتريه كان
 الميراث للمشتريه كذا في الذخيرة واذا اعتق الرجل الابنة
 ثمرات وترك ابنا ثمرات الابن وترك اخا من امه ثمرات
 الامة فيميراثه العصبية المعتق وليس الاخ يلام من ذلك
 شئ سواء كان اخ المعتق لامه او اخ لابنه لان الولاء للمعتق
 واخ ابن المعتق لأمه اجنبي من المعتق واخ المعتق لأمه
 بنين عصبة له انما هو صاحب فريضة ولم يخلف المعتق في
 ميراث معتقه الابن الذي كان عصبة له كذا في شرح
 المبسوط ولو ان امرأة من بنى همدان تزوجت رجلا من
 بنى اسد فولدت ولدا ثم اها اعتقت عبدا فالولاء يثبت لها
 وولدها يكون تبعا للاب من بنى اسد فاذا مات ثمرات
 المعتق فميراثه لابن العتقة وهو الولد الاسدي ولو جنى
 جناية تكون على عاقلها من بنى همدان فالميراث لبنى اسد

وبقيت

معتقة

والعقل على مملكتين وقد يجوز مثل هذا ان يكون الميراث
للغير والضممان على الغير الا يري ان رجلا مثلاً له ماله
وابن عم فقنته على الخال وميراثه لابن العم قاله - في
التاثير خانية واذا مات المعتق وتروك عصبه عصبه
المعتق فانه لا يرثه عصبه عصبه المعتق بخلاف عصبه
اعتق في حق هذا الحكم اذ رآه اعتقت عبدا ومات المرأة
وتروك ابنا وزوجا اب هذا الابن ثم مات المعتق فالميراث
لابنها لانه عصتها ولو كان قائما مات وتروك اباه وزوج
المعتقة ثم مات المعتقة فلا ميراث لزوج المعتقة وزوج المعتقة
عصبه ابنه وابنه عصبه المعتقة فلهذا عصبه عصبه المعتقة
ميراثا لم يرث واذا اعتق الرجل عبدا ثم ان العبد اعتق
عبدا اخر ثم ان المعتق الثاني اعتق عبدا ومات الميراث
لله الثالث وتروك عصبه المعتق الاول يرثه وان كان مالا
في صورة عصبه عصبه المعتق ولكن من حيث الميراث
ليس لذلك لان المعتق الاول حبر ولا هذا الميت فيرثه
عصبه المعتق الاول لقيامه مقام المعتق الاول لانه
عصبه عصبه المعتق الاول كذلك في الناحية اذا مات
الرجل وتروك مالا ولا وارث له فادعى رجل انه وارثه
الميراث وشهد له شاهدان ان الميت كان مولاه وان هذا

الرجل وادته فالقاضي لا يقضي بشهادتهما حتى يفسر الويل
لان الويل اسم مشترك وكذا اذا شهد ان هذا مولاه مولى
عناوة لان اسم مولى العناوة كما يتناول الاسفل
والاعلى وادته والاسفل ليس بوارث الى على مذهب
حسن بن زياد ولعل الشايع اعتقاد مذهب الحسن
ولو شهد ان هذا المدعي اعترف بهذا المبت وهو بملكه وادته
وادته ولا نعلم له وادته غيره يقبل شهادتهما وقضى
بالميراث لهذا المدعي كذا في التاتارخانية وكذلك لو
شهد ان المبت كان مقرا لهذا المدعي بالملك والمدعي
اعتقه فالقاضي يقبل شهادتهما ويقضي بالميراث للمدعي
لانه لو ثبت اختار المبت بالوقت للمدعي عند القاض
وثبت اعتناق المدعي اياه عنده معاينة كان يقضي له
بالميراث وكذا اذا ثبت ذلك بالبينة ولو شهد ان اب
المدعي هذا اعترف اب المبت هذا وهو بملكه ثمرات المعتق
وترك هذا المدعي ثمرات الاب المعتق وترك ابنه
هذا المبت وهو ولد من امرأة حرة فمضي بالميراث للمدعي
وشرط في الكتاب ان يكون المعتق من امرأة حرة لانه
له كان منامة وقد اعترف مولى الامة كان غيراته لمولى
الامة للآفة الذخيرة ولو شهدا جهدا ولا لم شهدا

٢٦٢
اب هذا المدعي المعتبر ولكن قد علمنا ذلك فالقاضي
لا يقبل هذه الشهادة لانهما شهدا على الالاب بالتامع
والشهادة على الالاب بالتامع لا يقبل عند الجحيفة ومحمد
رحمهما الله خلا لابي يوسف ولومات رجل فادعي
رجل ميراثه واقام شارة من انه اعتق او هذا الميت
ولم يولد له بعد ذلك برة من عبد فلان وان اباه
مات عبدا او مات هو ولا تعلم له وارثا سوى معتز
امه هذا المدعي قبل القاضي شهدا قضا وقضى له بالميراث
فان جاء موثق الالاب واقام البينة انه اعتق الالاب قبل
ان يموت هذا الولد وهو يملكه وانه وارثه لا يعلم له
ولد ثا غيره قضى القاضي بالميراث لوط الالاب ولومات
رجل واختصم رجلان في ميراثه واقام كل واحد منهما
بينة انه اعتق الميت وهو يملكه وانه وارثه لا وارث
له غيرهم ولم يوقت البينان ومثما قضى بالميراث بينهما هذا
اذ لم يوقت البينتان فان وقتا وقتا واحد لهما سبق
قضى لاسبقهما وقتا ولو كان جله احد المدعين او لا
فاقام البينة انه اعتق الميت وهو يملكه وقضى القاضي
ببنيته فاجاء المدعي الاخر واقام البينة انه اعتق
الميت وهو يملكه فالقاضي لا يقضى للمثاني ولو جاء امعا

وادعيا واقاما البينة على دعواهما فضى بالولاء
 بينهما كذا في التنازع خانية رجل مات وادعى رجل
 ان اباه اعنته وهو مملوك وانه لا وارث لابه ولا
 لهذا لميت غيره رجاء بابي اخيه فشهدا على ذلك فالسجين
 شهدا قضا لاهما بشهادتهما انهما ابنا ان الولد للمعتق
 والارث به كان للمعتق بطريق العصبية على ان يحمله
 في ذلك اقرب عصبة بشهادة النافذة للحجد لا قبل وكذا
 شهادة بيات المعتق بذلك لا يجوز لاهما تشهدان لاهما
 كذا في شرح المبسوط وادامات الرجل وراثته امواله
 يدي رجل وادعى انه اعنته وهو مملوك وانه وارثه
 لا وارث له غيره واقام على ذلك بينة واقام ذواليد
 بدة بمثل ذلك فضى بالمال بينهما نصفان وكان بينهما
 ان لا يقضي بالمال بينهما ذكره في الذخيرة وادامات
 الرجل من ابنين وبنات فادعى رجل ان اباه اعنت
 هذا الميت وهو مملوك وشهد ابنا الميت بذلك وادعى رجل
 آخر ان اباه اعنته وهو مملوك وأقرت بنته بذلك فانه
 يقضى بالولاء لصاحب الشهادة فان شهد للاختراين آخر
 وابنتان له فضى بالولاء بينهما نصفين ولو ادعى رجل من
 الوالي على رجل من العرب انه مولي هذا العربي وان اباه

الميت

هذا العربي اعتق ابوه وجاء المدعي باخويه لاييه يشهدان
 بذلك والعربي ينكر فان شهادة الابطين لا تجوز لانها
 ولا قسمهما فلا يشهد بذلك اجنبيان فجلت شهادتهما ولو كان
 العربي يدعي الولاية في هذه الصورة والمولى ينكر قبلت
 شهادته اخويه واذا مات رجل فاخذ رجل ماله وادعي
 انه وارثه لا وارث له غيره قال لا اخذ المال من يده
 ولا اضعه في بيت المال فان جاء رجل آخرو ادعى ان
 اعتق ائنت هو يملكه ولا وارث له غيره واقام على ذلك
 بدينه واقام الذي في يده المال بتينة بمثل ذلك قضى
 بالمال بينهما نصفين قاله في التائنا خانية فان اقام مسلم
 شاهدين مسلمين انه اعتق وهو يملكه وانه مات وهو
 لا وارث له غيره واقام ذواليد شاهدين مسلمين
 انه اعتقه وهو يملكه وانه مات كافر لا وارث له غيره فملكه
 نصف الميراث ونصف الميراث لا قرب الناس عصبه اليه
 من الذين من المسلمين فان لم يكن له منهم قرابة جعلته لبيت
 المال لما بيننا ان المقصود اثبات الولاية وقد استوت الحجتان
 في ذلك فان شهود الذي مسلمان وهو حجة على المسلم كشود
 المسلم فيثبت الولاية بينهما نصفين ثم احدى البيئتين يجب
 كفه عند الموت والاخري يوجب اسلامه عند الموت والله

يشهدان لاييه

ثبت الإسلام أولى وأثبت أنه مات مسلماً فالمسلم يرثه المسلم
دون العاهر ولكل الأوث بحسب النسب والمسلم نصف ولده
فليرث به إلا نصف الميراث ونصف الولد للذي وهو ليس
بأصل إن يرثه فيجعل كالميت ويكون هذا النصف لأقرب
عصبة له من المسلمين فإن لم يوجد ذلك فهو لميت للمال
كذلك في شرح المبسوط وإن كان الشهود من الجانبين من
أهل الذمة فإنه يقضى بولائه وميراثه للمسلم فيحكم
بإسلامه وإن أخذ خصم مسلم وذمي به ولا درجبل وهو حي
وإدعى كل واحد منهما أنه اعتقه وهو مملوك وإرخا وتاريخ
أحدهما السابق فاقام على ذلك شهودا من المسلمين قضى
بأسبقهما تاريخاً فإن كان شهود الذمي من أهل الذمة والعبد
المعتق كافر قضى ببيتة المسلم وإن كان الذمي أسبقهما تاريخاً
زكاه في التأخرانية ذي في يديه عبد اعتقه فاقام مسلم
شاهدين مسلمين أنه عبد من أقالم الذمي شاهدين مسلمين
أنه اعتقه وهو مملوك أمضيت العتق والولد للذي لأن في بيته
إثبات العتق وفي بيتة المسلم إثبات الملك وكل واحد منهما حجة
على الخصم في ترجيح بيتة العتق كما لو كان كل واحد من المدعيين
مسلياً وإذا كان شهود الذمي كافراً قضيت به للمسلم لأن بيته
في إثبات الملك حجة على خصمه وبيتة الذمي في إثبات العتق

ليس بحجة على نفسه فها هنا الوجه في حقه وان كان المسلم اقام
شاهدين مسلمين انه دس او كاتب جاريته و اقام البينة
انه استولدها و اقام الذي شاهدين مسلمين على الملك
والعتق ثبت في الذي اولى لان المسلم ثبت بينه حق العتق
والذي حقيقة العتق وحق العتق لا يعارض حقيقة العتق
ولو قبلنا بينة المسلم لنرم وطعنا بالملك بعد ما قامت البينة
على حديثها وذلك متبع ولهذا كانت بينة الذي اولى ولو كانت
امة في يد ذي قد ولدت له وانما فادي رجل لها امته
في غيرها هذا منه و اقام البينة على ذلك و اقام ذواليد البينة
لها امته ولدت هذا منه في ملكه قضيت لها و بولدها للمدعي
وكذا لو ادعى المدعي لها امته آجدها من ذي اليد او
اعاها امته او وجهها منه وسلمها اليه ولو كان المدعي اقام
البينة لها امته ولدت في ملكه قضيت لها الذي اليد وكذا
لو ادعى ذواليد لها امته اعتقها و اقام المدعي البينة
لها امته ولدت في ملكه بينة العتق اولى لان فيه اثبات
حديثها ولا يجوز ان توطى بالملك بعد ما قامت البينة على
العتق ولو شهد شهود كل واحد منهما مع ذلك بالغصب على
الاخذ كان شهود العتق اولى واستحقاق الولاء عليها
لذا في شرح الميسوط للسرخسي رجل اشترى عبدا من رجل

فإن المشتري غصب من البائع فلا كان عتقه قبل أن يبيعه
فالسيد حدود ولادة موقوف إذا كان البائع بمحمد فان صدق
البائع المشتري بعد ذلك لزمه الولاد ورد الثمن على المشتري
وكذلك إن صدق المشتري وورثة البائع بعد موت البائع فهذا
وما لو صدق البائع المشتري في حياته سواء وهذا استخفاف
والقياس أن لا يعتبر بقصد يقيم في حق لزوم الولاد وفي حق رد
الثمن يعتبر بقصد يقيم وأن اتد المشتري أن البائع قد كان مدبره
فموقوف فلان مات البائع بعد ذلك عتق السيد فان صدق
ورثة البائع المشتري بعت بقرصد يقيم في حق لزوم الولاد البائع
وفي حق رد الثمن استخفافا على غوما بينا في العتق عبد بين
رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعتق فإله بهد
يخرج إلى الحرية بالنعابة ويسعى لهما مائة دينار أو
مئتين أو كان أحدهما مسددا والآخر مصل ومكة
الولاد بينهما وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وعلى قولها العبد
حدود ولأوله موقوف بينهما مائة بين رجلين شهد
كل واحد منهما لها ولدت من صاحبه وصاحبه بكر مات
الجارية تكون أم ولد له موقوفة فإذا مات أحدهما
عتقت ويكون ولادها موقوفة بلا خلافت وإذا كانت أمه
لرجل معدوفة أمه فإله فإله من غيره ولا يقال رد

الامة المستول عليها بالف درهم وقاب المستول لابل زرجها ^{ووجتها}
 بما عة فان الجارية نصير امر ولد موقوفة لا يطاها احد ولا
 يستخدمها ولا يتغلها او الولد حر فان مات المستول عتقت
 الجارية وولاؤها موقوفة وفي الاستحسان الولد يكون
 الابن ولا يكون موقفا واذا افتد الرجل ان اباه اعتق عبده
 في مرضه او صحته ولا واديت له غيره فولأوه موقوفة في
 القياس ولا يصدق على الاب وفي الاستحسان يكون الولد
 لابن ويكون موقفا ولم يذكر محمد له رجاء في كتاب الولد
 ان عاقلة الاب ما يعقل عنه ومتألفنا فاضلوا الجواب
 فيه تفصيلا فقالوا ان كان عصبية الابن وعصبية الاب
 واحدا بان اعتقهما رجل واحد وقومهما من حبي واحد كان
 عقد على عاقلة ابيه فاما اذا كانت عصبية الابن غير عصبية
 الابن بان اعتق الاب رجل واحد واعتق الابن رجل آخر لا يكون
 عقد على عاقلة الاب ويكون العقل موقوف فاضلوا الجواب
 في حق العقل على التفصيل وفي الميراث لا تفصيل بل الميراث
 للابن على هذا اذا لم يكن مع الابن المقر وادت آخر
 فاما اذا كان له وارث آخر وقد كذب في هذا الافتراء
 كان للمكذب ان يستعي العبد في حصته فلا يقران صاحبه
 اعتمد العبد وصاحبه ينكر فالعبد يبي للمشهد عليه بلا خلا

وإنما الخلاف في حق الشاهد وههنا المكذب مشهور على
 هيئته ~~مستندة~~ مستندة ترعد أجنيفة رحمه الله ولا هذا النصف
 هو حصة المستعنى للمستعنى وولاء النصف الذي هو حصة
 المقر للميت كما لو كان الحل له وافتران الاب اعقده وعندهما
 وولاء النصف الذي هو حصة للميت وولاء حصة المستعنى
 موقوف وفي كل موضع قلنا بتوقف الولاء اذ مات الموقوف فميراثه
 يوضع في بيت المال لان هذا مال له مستحق الا انه غير معلوم
 وكل مال هذا الموضع في بيت المال الى ان يظهر مستحقه
 كالقطة وعقله على نفسه لا يعقل عنه بيت المال كذا في
 التاتارخانية وان اشترت ثلاث بنات اباهن ثمرات
 احدهن وتركت مولى امها ثمرات الاب فانه يكون له ثلثا
 ماله بالضرر وثلثا الثلث بالولاء يبقى ثلث الثلث للميتة
 يعود الى الاب يكون لها ثلث الثلث وثلث الثلث
 لمولى امها يحتاج الى حساب ثلث ثلث ثلث واقله سبعة
 وعشرون البنتين وواحد لمولى ام الميت ذكره في خزانة
 المفتين في شرح الطحاوي قال وعق المسكينة ديوانها
 والجوسي في استحقاق الولاء بذلك كاعنادهم فلم يسو هذا
 لا يخلوا اما ان يكون المعقو مسلما او ذميا او حريبا او معقوا
 لا يخلوا اما يكون مسلما او ذميا او حريبا فان كان المعقو

فستدرون
 صح

والعتق مسلمين يثبت الولاء منه وبرث الاعلى من الاسفل
ولا يرث الاسفل من الاعلى ولو كان العبد ذميا حاز ونسبت
الولاء منه وكون العتق كافرا لا يمنع نبوت الولاء ولكن لا يرث
منه الا اذا اسلم العتق قبل الميراث ولو كان العبد حربيا كما اذا
دخل المسلم دار الحرب فاشترى عبدا حربيا واعتقه عتق الا
ان الولاء لا يثبت منه في قولهما وفي قول ابي يوسف رحمه الله
يرث العتق من العتق وليس للعتق ان يرث الى احد هذا اذا
كان العتق مسلما ولو كان العتق ذميا فنور المسلم سواه في حكم
العتق ولو كان المشرك حيا بان كان في دار الاسلام عتق
ونسبت الولاء منه سواء كان العبد ذميا او حربيا او مسلما
ولا يمان في دار الحرب فالعبد المسلم والذمي يقتان باعتا
ونسبت الولاء منه ولو كان العبد حربيا فامتاقه باطل
الده بالخطبة ولا يثبت الولاء في قولهما وفي قول ابي يوسف
رحمه الله يثبت الولاء منه وكذلك تدبره باطل واما امير^{ده}
فجائز وصارت امر ولد الجوزي بها قاله في التاتارخانية
ونواعتو بني عبده في دار الحرب لا ينفذ اعترافه
في قول ابي حنيفة رحمه الله خلافا لصاحبيه رحمه الله وقيل
ينفذ الايمان عند الكل واما الخلاوة ونسبت وللاء
الشيء على الحقيقة رحمه الله لا يثبت وعندهما يثبت كذا في

فتاوى قاضي خان الفصل الثاني في النكاح

في ولا الموالاة تفسير ولا الموالاة ان يسلم الرجل على
يدي رجل فيقول للذي اسلم على يديه او غيره وابتك
على اني ان مت فميراثي لك وان جنيت فعقلى عليك وعلى عاقلك
وقبل الاخذ منه فهذا هو تفسير ولا الموالاة كذا في الذخيرة
قال ابراهيم رحمه الله اذ اسلم الرجل على يد الرجل ووالاه
فانه يرثه ويعقل عنه وله ان يتحول بوالاه الى غيره ما لم يعقل
بنته فانما يعقل عنه ان يكن ان يتحول عنه الى غيره ولهذا نأخذ
والاسلام على يديه ليس بشرط ابتداء الموالاة وانما ذكره
على سبيل العادة وسواء اسلم على يديه او اياه مسلما وعاقما
عقد الولاء كان مولى له قاله في شرح المبسوط للسرخسي
وكذا اذا عقل عن ولده لم يكن لكل واحد منه ان يتحول
لانما في حق الولاء كثنون واحد قاله في الهداية فان
مات ولا وارث له غيره فميراثه للمولى كذا في الكافي وقال
الشافعي رحمه الله ولا الموالاة لا ينشئ لان فيه ابطال
حق بيت المال ولهذا لا يصح في حق وارث آء في الامح
عنده الوصية بجميع المال وان لم يكن الوصية وارثا من بيت
المال وانما تنفع في الثلث ذكره في الهداية ولما قلنا في الثاني
والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم اي نصيبهم من ميراثهم

والعراة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة والمرأة
 انهم بل المراد الصنفية المعنوية ان المتعارف ان المتعارفين ياخذ
 كل واحد منهما مابين صاحبه اذا عاقداه وقد سأل عيم
 الداري رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل اسلم
 على يد رجل ووالاه فقال هو احق الناس به بحياه
 وماتته اى يعقل عنه حالة الحيوة ويرثه بعد المصاة
 وعن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم
 انهم قالوا بالتوريث بولاية الذمة ولم يرد عن غيرهم
 خلافة ولا ذمة متى استخفى من ماله فله صرفه الى اقرب
 الناس اليه وهو اقرب الناس اليه باختياؤه والصرف
 الى بيت المال لا لانه مستحق بل لضرورة عدم المستحق
 وله مستحق ههنا كذا في الكافي هذا الحديث اخبره الاربعة
 في الفرائض ابو داود عن محمد بن حمزة عن عبد الله بن
 بن عمر بن عبد العزيز قال سمعت عبد الله بن موهب
 يحدث عن قبيصة بن زبيب عن نعيم الداري قال يارسو الله
 ما اسبغ الرجل سيلم على يد رجل من المسلمين قال
 هو اولى الناس بحياه وماتته والزمه اني عن ابي
 اسامة وابن مثنى ووكيع ثلثتهم عن عبد العزيز بن عمر
 بن عبد العزيز عن عبد الله بن موهب عن نعيم الداري

فذكره والفتاوى من أبي الحسن عن عبد الله بن موهب عن
 تميم بن مخنف عن أبيه عن وكيع عن عبد العزيز بن عمر
 عن عبد الله بن موهب عن تميم بن مخنف كذا في البناء وأما
 ولادة الموالاة بشرائطها أن يشترط الميراث والعقل لأن
 عقل الموالاة يقع على ذلك فلا بد من ذكره وإن شرط الآدمي
 من الجانبين كان كذلك ويتوارثان من الجانبين بخلاف
 ولادة العتاقة فإنه يرث الأعلى من الأسفل ولا يرث الأسفل
 لأن سببه الأحرار وذو الوجه الأعلى في حق الأسفل
 ولم يوجد من الأسفل شيء في الأعلى وهذا السبب وهو
 العقد والشرط فعلى الوجه الذي وجد الشرط ثبت الحكم
 ومنها أن لا يكون المولى من العرب لأن العربي له نصرة
 بنفسه إلى قبيلته وهذا أكد من نصرة الموالاة لأنه لا يلحقه
 النسخ كذا في الكافي ومنه أن لا يكون قاله في التواريخ
 وكذا كونه من النسب شرط لصحة عقد الموالاة كذا في الكافي
 ومنها أن يكون لم يعقل عنه غيره ذكره في التواريخ
 وبين كان حراً الأولاد عليه لأجل أن يورث من ماله
 كذا في التهذيب ويدخل في هذا العقد ولادة صفار
 يولد بعد ذلك لدة في التواريخ وأما جن الأسفل
 جنابة فقله على عاقلة المولي الأعلى وإن مات إلا غل

من الج على

تعتقا

يرتفع الاعلى وان مات الاعلى لا يرتفع الاسفل منه ويثبت
هذا الاحكام بمجرد الاسلام بدون عقد الموالاة ومولى
الموالاة موحد عن العصبية وعن ذوى الارحام بخلاف
مولى العتاقة فانه مقدم على ذوى الارحام والقياس ان يكون
مولى العتاقة موحد عن ذوى الارحام كما هو مذهب علي
كرم الله وجهه لان المعتق بمنزلة القريب من وجهه ومنزلة الاجنبي
من وجهه من حيث انه احياء حكما لاحقية وذو الارحام
قريب من كل وجه فينبغي ان يكون القريب من كل وجه مقدما واكثر
نركنا القياس في مولى العتاقة بالآثار والاثار الوارد في
مولى العتاقة لا يكون واردا في مولى الموالاة لان مولى الموالاة
دون مولى العتاقة لانه وحيد من مولى العتاقة الاحياء
حكما وان لم يوجد الاحياء حقيقة فلم يوجد من مولى
الموالاة الاحياء اصلا ولا ان ولاد الموالاة قابل للمسح ولا
العتاقة ليس بقابل للمسح كذا في الدخيرة واذامات الاسفل
والاعلى مثبت فيراث الاسفل لا قرب الناس عصبية الى
الاعلى كما في ولاد العتاقة ولكل واحد منهما ان ينقص عقد
الموالاة بغير من صاحبه وليس له ذلك انما يحضر من صاحبه
قاله في التاتارخانية وكذا الاعلى ان يتبرأ من ولاد الاسفل
انما يحضر منه لان العقد غير لازم من الجانبين ولكل واحد

منها ان يتصور ويصح به غير ضاء صاحبه بعد ان يكون مجتهد
 منه كما في عزل الوكيل قصدا وان والى الاسفل رجلا آخر
 كان ذلك نقضا للعقد مع الاول وان لم يكن في نفسه منه لان
 انتقل العقد في حق الاول ههنا ثبت حكما صحة العقد مع الثاني
 فضاء كالعزل المحكي في الوكالة بان اعتق العبد الذي وكله
 ببيعه كذا في الحافي وليس لمولى العتاقة ان يوالي احدا لانه
 لازم ومع بقاءه لا يظهر الا ان كذا في الهداية اذا اسلم
 الرجل على يدي رجل وعنده عقد الولاء ثم ولد له ابن امرأة
 اسلمت على الآخر ووالته فولد لمولى الاب وكذلك
 ان اسلمت ووالته وبني حلي ثم ولدت بعد ذلك فان
 ولاد الولد لمولى الاب وهذا بخلاف ولاد العتاقة فاما
 اذا اعتقت وبني حلي ثم ولدت بعد ذلك فان ولاد الولد
 يتبع لمولى الام ولو كان له الزلاء صغار ولذا قبل الاسلام
 فاسلم الاب على يدي رجل ووالاه ثم اسلمت المرأة على
 يدي رجل آخر ووالته فان ولاد الاولاد لمولى الاب
 بالاجماع قال واذا اسلمت المرأة من اهل الذمة على يدي
 رجل ولها ولده غير ووالته فان ولادها ولاد زوجها
 لمولها عند ابي حنيفة وعندهما رحمهما الله ولادها لمولها
 اما ولاد زوجها ليس لمولها كذا في التناوخانية ما تقدم

قوله ان يتصور اي عقد الموالاة
 الما يرى انك واولا الوقت
 الموالاة اذا كان
 في شخصين يقدم
 واولا الوقت
 في الارش
 فدل على انه
 لا حكم له
 في
 في
 في

الرجل على يدي صبي أو عبد ووالاه لرجل فأن كان الأب
 اذن لصبي بذلك أو كان المولى اذن للعبد بذلك جاز
 غير ان في فضل السبي يصير مولى للصبي وفي فضل العبد
 يصير مولى لمولى العبد والفرق ان العبد ليس من اهل
 ان يثبت له الولاء لان حكم الولاء الارث والعبد ليس
 من اهل الارث وانه لم يكن العبد من اهل الولاء جعلنا
 الولاء لمن هو اقرب الناس اليه وهو مولاة فاما الصبي
 من اهل ان يثبت له الولاء لانه من اهل حكمه وهو الارث
 الا يري كيف يثبت له ولادة العتاقة فكذلك الموالاة قانه
 في الذخيرة وكذلك الصبية ذكره في خزائن المفتين
 واذ اسلم الرجل على يدي رجل ووالاه وله ابن كبير
 فاسلم الابن على يدي رجل آخرو ووالاه ايضاً فوالاء
 كل واحد منهما للذي ووالاه واذ اسلم الابن ولم ير وال
 احداً فوالاه موطر من ولا يكون مولى لمولى موالاة
 الاب على نفسه عقد على الابن بخلافه اذا كان الاب
 صغيراً كذا في التاثير خاتبة ذمي ولم ير وال احداً
 اسلم آخر على يديه ووالاه فهو مولاة لانه من اهل
 الالتزام بالعقد ومن اهل المقصود بالولاء وان لم يكن
 لاحد عليه ولادة وان اسلم ذمي على يدي صبي فانه

ولا يكون قد

اسلمه

لا يكون مولاة وان اسلم الحربي بعد ذلك وهذا ظاهر
 لانه لو اسلم على يدي مسلم لم يكن مولى له ولكن قد عرفت
 هذه المسئلة بيان ان الحربي الذي يعرضن الا لام على
 غيره ويلقبه لا يصير مسلما بذلك الا يرى انه قل وان اسلم
 الحربي بعد ذلك لم يكن مولاة وهذا لان من يلقن غيره
 شيئا لا يكون مباشرا لذلك الشيء بنفسه كالذي يلقن غيره
 طلاق امراته وعتق عبده ذكره في شرح المبسوط حربي
 يدخل دار الاسلام بامان فاسلم على يدي رجل وولاه
 ثم دخل ابوه بامان فاسلم على يدي رجل وولاه فان ولاه
 كل واحد منهما للذي والاه ولا يجرد الاب ولا الولد الي
 نفسه واذا دخل حربي دار الاسلام بامان واسلم وولاه
 رجلا ثم استرأب هذا الحربي الذي اسلم واعتق فانه
 يجرد ولاد الولد الى نفسه حتى كان ولاد الولد لمعتق الا
 واذا اسلم حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم وولاه
 هناك او والاه في دار الاسلام فهو مجوز فان سبي ابنه
 واعتق لم يجرد ولاد الاب الى نفسه وان سبي ابوه واعتق
 جرد ولاد الابن الى نفسه ولو ان رجلا من أهل الذمة
 اعتق عبدا ثم ان ابنه يفتض العهد ويحق بدار الحرب
 فاخذ اسيرا فصار عبدا للرجل واراد معتقه ان يوالي

رواه

جلا لا يبين له ذلك لانه مولى عناقه وليس لمولى العتاقة
 ان يوارى الجسد فان اعنق مولاه يوما من الدهر فانه
 يرثه ان مات وان جنى جناية بعد ذلك عقل عن نفسه
 ولا يعقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولاه هكذا ذكر في
 عامة الروايات وفي بعض الروايات قال يرثه يعقل
 عنه ونحو الصحيح ذكره في التاتارخانية ولو اسلم رجل
 من نصاري العرب على يدي رجل من غرقبيلته ووالاه
 لم يكن مولاه ولكن ينسب الى عشيرته واصله ثم يعقلون
 عنه ويرثونه وكذلك المدا تاييدنا ان السب في حق
 العرب معتبر فانه يضاهي ولاد العتق ومن كان عليه ولاد
 العتق لم يصح منه عقد الموالاة مع احد نكذلك من كان
 له نسب من العرب لا يصح منه عقد الموالاة مع احد
 وهذا بخلاف ولاد العتق فان من ثبت عليه الرق من
 نصاري العرب انما اعنق كان مولى لمعتقه لان ولاد
 العتق قوى كالنسب في حق العرب او اقوى منه فيظهر
 مع وجوده ويتقدر حكمه لسببه فاما ولاد الموالاة
 لا يتقدر بسببه مع وجود النسب في حق العربي فالحكم
 يتى على السب قاله في شرح الملبوط واسلم على يدي
 مكاتب ووالاه جازو كان مولى لمولاه ولو اسلم على يدي

رجل ووالاه بعد ما والا في كنفه مسلما كان ولاؤه
للتان الذي اسلم على يديه ووالاه بعد الاله بسلام
ولا يكون مولى للذي والاه قبل الاله اذ لم يذكره في

التاتارخانية الفصل الثالث في

المتفرقات اذا اقتر الرجل انه مولى عتاقه فلان بن

فلان من فوق او من تحت وصداقه فلان في ذلك

فانه يصير مولى ويعقل عنه ويرثه الا يري انه لو اقر

انه ابن فلان او اب فلان وصداقه فلان في ذلك

يثبت النسب منه كذا اذا اقتر بالولا بمبنى النسب وكذا

اذا اقتر انه مولى لالة فلان وصداقه فلان في

ذلك يصير مولى لالة فلان كذا في الذخيرة وسكان

للمقرأ ولاد كبار كذبوا الاب فيما اقر وقالوا ابونا

مولا فلان اخذ فالاب مصدق على نفسه والاولاد

مصدقون على انفسهم كذا في التاتارخانية وان كان

الاولاد صغارا كان الاب مصدقا عليهم كذا في شرح

المبسوط واذا كان للرجل امرأة ومولى الاولاد فالت

المرأة انا مولاة عتاقه فلان وصداقه فلان في ذلك

وقال الرجل انا مولى عتاقه فلان اخذ وصداقه فلان

اخذ فان لواحد منهما يكون مصدقا فيما اقر به ويكون

ولا يدل على الاب كذا في الذخيرة ولو ان امرأة مولاة
تتافه صدقة لها زوج من عتاقة ولدت المرأة ولدا
فقال المرأة ولدت بعد عتقك خمسة اشهر وولاه
لموالي وقد لبس الزوج ولدت بعد عتقك لسنة اشهر وولاه
لموالي فالقول في الزوج قاله في التاتارخانية وان
والث امرأة مولاة فولدت ولدا لا يعرف له اب يخذل
في لائها وكذا ان اقترت امرأة انما مولاة فلان وفي
يدها طفل لا يعرف ابوه يصح افتراءها عليها وعلى ولدها
ويصيران من موالى فلان وهذا عند ائحيفنة رحمه الله
وقال لا يثبت ولاد ولدها من مولاة ما في صورتين
ذكره في الكافي واذا كان الرجل من العرب له زوجة
لا يعرف ولدت منه اولاد فترادعت انها مولاة اعتقها
فلان وصدقها فلان بذلك فايها مصدقة في حق
نفسها ولا يصدق وزعم على ولدها وان كذبها فلان في العتق
وقال في امي وملاعتني فافها امته لائها اقترت على نفسها
بالتزويع ترادعت الحرة عليه فتصدق فيما اقترت ولا يصدق
فيما ادعت ولا يصدق على الولد الموجود في البطن وقت
الاقتران فاما الولد الذي يحدث بعده انك فافها يصدق
عليه عند ابي يوسف رحمه الله حتى يحدث دقيقتا ولا يصدق

عند محمد رحمه الله حتى يجد ما حركنا في الذخيرة وإذا اقر
الرجل فقال أنا مولى فلان وفلان قلنا ~~هذا هو~~
~~الرجل الذي كان مولى فلان وفلان~~ ~~الرجل الذي كان مولى فلان وفلان~~
وإذا قلنا أنا مولى فلان اعتقني ثم قل لا بل أنا مولى
فلان الآخر قد اعتقني هو أعباء جميعا فهو مولى الأول
وان قل اعتقني فلان او فلان وكلوا حرة نعماء عماله
هو المعتق لا يلزم العبد شيء فان افتد لاحد مما بينه وبين
ذلك او لغيرهما فله جازر يصير مولى للمقر له كذا في التنازخ
فمن متناجنا من قلنا ما ذكر في الكتاب انه ان اقر بعد ذلك
لغيرهما يجوز افتداره يجب ان يكون قولهما اما على قولنا
ايخيفه رحمه الله لا يجوز افتداره لان الافتدار بالولاء
بالنسب ومن افتد بالنسب الانسان ثم اقر بعد ذلك بالنسب
لاخر لا يصح افتداره للثاني عند ايخيفه رحمه الله وان لم
يكن النسب من الاول بان كذبه الاول فذلكاذا اقر بالولاء
ومنهم من قلنا هذا قول الكل لان الافتدار ههنا وقع
باطلا لكونه واقعا للجهول اما في تلك المسئلة الافتدار
وقع لمعلوم فلا يتبع باطلا قاله في الذخيرة وإذا اقر الرجل
انه مولى امرأة اعتقه وقالت المرأة لم اعتقتك ولكن كنت
على يدي واليتنى فهو من ايها فان اراد التحول عنها الى غيرها

ففي قياس ^{ثاني} أبي حنيفة رحمه الله ليس له ذلك وعلي
قياس ^{أول} مالك له ذلك وأن افتراءه أسلم على يديهما
ووالساقول ^{ثاني} ما اعتقتك فهو مواسمها وله أن يتحول
بالولاء إلى غيرها وإذا افتراء رجل أن فلانا اعتقه وانكر
فلان ذلك وقال ما اعتقتك ولا اعرفك ثم إن المقر
أن قد ^{أول} الآخر اعتقه فانه لا يصح افتراءه عند أبي حنيفة
ولا يصح مولى للثاني وعندهما يصح افتراءه للثاني إذا صدق
الثاني في ذلك إذا ادعى رجل على وأب رجل بعد موته
أنني اعتقت أباك وصدفته الولد في ذلك يثبت الولاء فيه
ولو كان لليت أولاد كبار وصدفته بعض الأولاد فالذي
صادق يدينون موالى له وإن كان المدعي اثنين فصدقت
بعض الأولاد أحدهما وصدق الباقي الآخر فكل
فريق منهم يكون موالى للذي صدفته كذا في التنازع
وأن ادعى رجل على رجل أني كنت عبدا له وأنه اعتقني
وقال المدعي عليه أنتي عبدي كما كنت وما اعتقتك فالقول
قول المولى فإن أراد العبد أن يحلف فله ذلك وإن قال
المدعي عليه أنت حر الأصل وما كنت عبدا إلى قط وما
اعتقتك وأراد استخلافه لا يستخلف عند أبي حنيفة رحمه الله
لأن الاختلاف هنا في الولاء لا في العتق لأنه انصافا

على العتق ولا استخلاف في الولاء عند الإحنفة رحمهم الله ولا
إذا ادعى على وارثه حرمة مات وترك ابنه ومالا
وقال أني كنت أعتقت الميت ولي يصف الميراث بسبب الولاء
وقالت النوارثة أن أباها حذلا تتخلف على الولاء وتتخلف
على المال بالله لم يعلمين لهذا المدعي في ميراث أبيك حقا وهو
نظير بالوادعي رجل على ابنه أنه ابن الميت وادعى الميراث
لنفسه لا يتخلف الابن على النسب عنده ويتخلف على الميراث
بالله ما تعلم لهذا حقا في ميراث أبيك وولاء المولى في هذا الولاء
العناق لا يتخلف عليه عند الإحنفة رحمهم الله خلافا لها
فإن عاد المدعي إليها إلى تصديق المدعي بعد ما انكروا
فهو مولا ولا يكون بخارها نقضا للولاء في الدخية وإذا
ادعى رجل من الموالى على عدي أنه مولاه أعتقه والعق
غائب ثم بدا للمدعي فادعى ذلك على أخدوار استخلاف
لا يتخلف عند الإحنفة رحمهم الله ولو ادعى المدعي عليه الثاني
للمدعي بما ادعاه لم يكن مولى للمدعي عليه الثاني عند
الإحنفة وعندهما رحمهم الله الأمر موقوف أن قدم الغائب
وصدق المدعي فيما ادعاه لا يثبت الولاء من الثاني وإن
كذبه يثبت الولاء من الثاني ذكره في التاتارخانية

وهذه فصول في الفصل الاول في تفسيره وحسنه وبيان ما
عمى في اللغة مصدر اكرهه اذا حمله على امر بكرهه ولا
يريده والكره بالفتح اسم منه وفي الشرح اسم لفعل يفعله
المرء بغيره فينتفي به رضاه ثم فيسده به اختياره الخان
للمأوا والا لا يفسد ولا يزول به اهلية المكروه ولا
يسقط عنه الخطاب لان المكروه مبتلى والابتلاء
بحق الخطاب الا يرى انه متروك بين فرض وخطر
ومرخصة وياتر مرة ويوجر اخرى وهو اية الخطاب
كذا في الكافي يحرم عليه قتل النفس وقطع طرف الغير
والزنا ويفترض عليه ان يمتنع من ذلك ويثاب عليه
ان لا يشرب رباح له بالاكراه اكل ايتة وشرب
الخمر ويرخص له به اجزاء كلمة الكفر في تلك الحالة
وانتلاف مال الغير وافساد الصوم والجناية على الاحرام
وهذا دليل على انه مخاطب كذا في التبيين وفي الواقي
هو عبارة عن تهديد القادر غير عذر على ما هدده بمكروه
على من بحيث ينتفي به الرضاء كذا في البناية والتاخر
وقيل الاكراه فعل يوحد من المكروه فيجاء في المحل
معنى يكره به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه قاله
في التبيين وهو الاكراه والاكراه على ما يكرهه

من المفعالات
ص

طباعا او شرعا فيقدم عليه مع عدم الرضا ليدفع عنه
ما اضر منه ذكره في الاختيار اجمع اصحابنا من الاكراه
بوعيد تلف النفس او عضو من الاعضاء اكراه معتبر
شرعا حصل الاكراه على الفعل او على القول
وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد ان حصل على
فعل فهو غير معتبر شرعا ويجعل كان لمكروه في ذلك
الفعل بغير اكراه وان حصل الاكراه بالتقييد بالحبس
على قول من الاقوال ان كان قولا لا يستوي فيه
الحبس والهزل كالبيع والاجارة والهبة والصدقة والا
فهو اكراه معتبر شرعا وان كان قولا لا يستوي فيه الحبس
والهزل كالطلاق والعتاق فهو غير معتبر شرعا ويجعل
كانه طلق واعتق بغير اكراه حتى ينفذ العتق ولا يجمع
المولي على المكروه بشئ كانه اعتق بغير اكراه في المحيط
البرهاني والتاريخانية وشرط قدرة المكروه على تحقيق
ما مدد به سلطانا كان او لصا والذي قاله ابو حنيفة
رحمه الله ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان لان
القدرة لا يكون متعة **و** المنفعة للسلطان فقد قالوا هو
اختلاف عهده و زمان لا اختلاف بحجة وبرهان
لان في زمان انجنيقة رحمه الله لم يكن لغير السلطان

بلا

من القية يتحقق به الاكراه فاجاب بناء على ما شاهد
 في زمانه وفي زمانهما ظهر الفساد وصار الامر
 الى كل متقلب فحقق الاستحرام من الكل كذا في الكافي
 وبعدهم قالوا هذا اختلاف حجة وبرهان كذا في المحيط
 البرهاني وفي قول صاحبيه يتحقق من كل متقلب
 بقدره على تحقيق ما مدد به وعليه الفتوى كذا في فتاوى
 قاصيخان والناظر خانية وفي زمانهما كان لكل
 مفسد متلصص قدرة على ذلك لفساد الزمان
 فافتيا على ما شاهدوا به يبق اذ ليس فيه اختلاف
 يظهر في حق الحجة كذا في النبير وفي فتاوى آهو
 ذكره في الائمة المحلواني رحمه الله الاكراه من غير
 السلطان انما يتحقق بالاجماع اذا لم يتمكن الاستغاثة
 من غيره اما اذا يتمكن فهو على الاختلاف عند ابي حنيفة
 رحمه الله لا يتحقق وعندهما يتحقق كذا في الناظر خانية
 والغيانية وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يحج
 من السلطان فهو اكراه صحيح شرعا والاختلاف
 على هذا الوجه مذکور في مسألة الزنا وصورها
 اذا حصل الاكراه على الزنا من غير السلطان فعلى
 قول ابي حنيفة رحمه الله يجب الحد على الزاني هـ

بأنشأ الزنا طوعا وعلى قولهما لأحد عليه وظن بعض
 مشايخنا أن الخلاف بينهم في الزنا خاصة فإما في غيرها
 من الأحكام فأكرهه السلطان وأكرهه غير السلطان
 سواء عديم جميعا ومنهم من قال الخلاف في الزنا
 وفي غيرها **الأحكام** أيضا سوى الزنا قاله في المحيط
 البرهاني والثاقب خانية وفي السعدي ذكره في شرح
 الأقطع أن الأكره يعتبر فيه أربع شرائط صفة
 المكروه وهو أن يكون قادرا على إيقاع ما توقعده ولهذا
 يستوي فيه السلطان وغيره وصفة المكروه وهو أن يغلب
 على ظنه أن المكروه يقع ما توقعده به فإن غلب على ظنه
 أن لا يفعل به لم يكن مكروها وصفة ما توقعده به فتادة
 يتوعد بالقتل أو بالتأديب أو عضو أو تارة بالحبس
 أو العتد وصفة ما أكرهه على إيقاعه فتادة يكون الحق الله
 تعالى رتادة يكون الحق المكروه وتادة يكون الحق آدمي
 آخر كذا في الثاقب خانية وفي الخانية وإن غاب المكروه
 عن بصر المكروه بنول الأكره ونفس الأمر من السلطان
 من غير تحديد يكون أكرها وعندهما أن كان المأمور
 يعلم أنه لو لم يفعل بها أمر به يفعل به ما يفعل السلطان
 كان أمره أكرها كذا في الثاقب خانية وفتاوى قاضينا

وفي الفتاوى العنانية وكذا اذا اخذه واحد في طريق
 لا يقد فيه على عتق يكون اكراهها كذا في التاتار
 خانية وحكمه هو الرخصة او الاباحة او غيرها
 على ما سمي في فصله ان شاء الله تعالى ثبت عند
 وجود شرطه والاصل ان تصرفات المكره كلها فوق لا
 منفعة عندنا الا ان ما يحتمل الفسخ منه كالبيع والاجارة
 يفسخ وما لا يحتمل الفسخ منه كالملاحة والعناق والسلاح
 والندب والاسنار والخطر فهو لازم ذكره في الكافي
 وحكم الاكراه متى حصل الاكراه بوعد تلف على فعل
 من الافعال فقل الفعل من المكره الى المكره فيما يصلح
 ان يكون المكره الاله للمكره فصار كان المكره فعل ذلك
 بنفسه وذلك كالاكراه على قتل انسان واتلاف ماله
 ولهذا قال ابن حنيفة رحمه الله اذ اكراه على القتل بوعد
 تلف فقتله بالسلاح يجب القصاص على المكره يصلح الاله
 للمكره في حق القتل بان ياحذه ويضربه على غيره
 حتى يقتله فيقتل فعله في حق القتل الى المكره ويجعل
 كان المكره قتله بنفسه فيجب القصاص عليه وفيما
 لا يصلح ان يكون المكره الاله للمكره يبقى الفعل مقصودا
 على المكره كما في حق الاثم في مسألة القتل فان القتل

كالطلاق صح
 المذبح صح

لان المقتله صح

عليه

في حق الاثم يبقى مقصورا على المكروه لان الاثم انما
يكون مقصد القلب بان يقصد قلبه ولا يتصور من
المكروه القصد بقلب غيره فيبقى القتل في حق الاثم مقصورا
عليه وحتى حصل الاكراه بن عبد تلف على قوله من الاقارب
ان كان قولا يستوي فيه الجحد والهزل ويتعلق بثبوت بالقول
كالطلاق والعناق فحكمه ان يعتبر المكروه آله للمكروه في
حق الاثلاف وينتقل الاثلاف الى للمكروه لان المكروه
في حق الاثلاف يصلح آله للمكروه وفي حق التلفظ به الذي
لا يصلح آله له فيه يعتبر مقصورا على المكروه ولهذا كان
الولاية للمكروه في فصله تنق ونفذ العتق لان العتق
يتعلق بثبوت بالقول وهو في حق القول لا يصلح آله
للمكروه فانه لا يمكنه ان يقول ويتكلم بلسان غيره ويرجع
المكروه بالضمان على المكروه وانتقل فعل المكروه في حق
الاثلاف الى المكروه لانه في حق الاثلاف يصلح آله للمكروه
وفي الطلاق كذلك نقول ان المكروه في حق الاثلاف
يعتبر آله للمكروه وينتقل فعله الى للمكروه الا ان من
اثلث منكوسة الغير لا يضمن له شيئا بخلاف ما اذا اثلث
عبد الغير وان كان قولا لا يستوي فيه الجحد والهزل
كالبع والاجارة والافتراء فحكم الاكراه فساد ذلك

القول وكذلك اذا كان قولاً يستوي فيه الجحد والهزل
 الا انه لا يتعلق بثبوت باللفظ فحكم الاكراه فساداً حتى
 لا يصح ردة المكروه فالردة يستوي فيها الجحد والهزل ولا
 يتعلق بثبوتها باللفظ حتى ان من فقد ان يكفر فقبل ان
 يتوب يكون فساداً اذا حصل الاكراه بوعيد تلف
 وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد على فعل من الانفال
 فلا حكم له فيجعل كانه فعل ذلك الفعل بغير اكراه ومتى
 حصل الاكراه بالحبس والتقييد على قول ان كان
 قولاً لا يستوي فيه الجحد والهزل فحكمه فساداً ذلك القول
 وان كان قولاً لا يستوي فيه الجحد والهزل فلا حكم له فيجعل
 موجوده كالمعدم كان المكروه باشر ذلك القول باختياره
 كذا في المحيط البرهاني والتاثير خانية والاكراه نوعان
 ملحي وغير ملحي فالملحي هو الحامل وهو ان يكرهه بما يجاء
 على نفسه او على عضو من اعضائه فانه يعدم الرضا وين
 الاجاء ويفسد الاختيار وغير الملحي قاصره وهو ان يكرهه
 بما لا يخاف على نفسه ولا على تلف عضو من اعضائه
 كالاكراه بالضرب الشديد او التنديد او الحبس فانه يعدم
 الرضا ولا يجب الاجاء ولا يفسد الاختيار ذكره
 في التبيين اذا ذكره على بيع ماله او على شراء سعة او

على ان يضرب رجل بالفت او يوجع دأره بقتل او ضرب
شديد او حبس مد يد ففعل فهو بالخيار ان شاء امضى
البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع لان الاكراه المسمى
وغير المسمى يعدان الرضا والرضاء شرط صحة هذه
العقود **ق** الله تعالى الا ان تكون بخبرة عن ترك
ففسد عند فوات الرضا بخلاف ما اذا كره بحبس
يوم او قيد يوم او ضرب سوط لانه لا يصير مكرها
لهذا القدر من الضرب والحبس والقيد لانه لا يترتب
به في العادة الا اذا كان الرجل ذا جاه يعلم انه يتضرر
به لفوات الرضا كما في الكافي اي بضرب سوط واحد
ونحوه كما يتضرر واحد من اوساط الناس بالضرب
الشد يد مخ يكون ذلك اكراها وذلك كالمقاضي وعظيم
البلد فان مطلق القيد والحبس اكراه في حجة لو ثبت
به وهو رجل وجيه كان ذلك اكراها وبه قال بعض
الشافعيين ومالك واحد في رواية وقال في رواية
الروعيد ليس باكراه وعن شريح القيد والوعيد
اكراه والضرب والله ثم يختلف باختلاف احوال
الناس حتى قال بعض المشايخ لو عرل اذن واحد
من اشرف الناس في مجلس السلطان يكون مكرها

حتى ص

قال في البناية لا سيما في ماله من الناس كذا في
 النبيذ وكذا الافتراء خبر من رد بين المذاهب
 والكذب وإنما صار حجة باعتبار رجحان جانب المد
 على باب الكذب والإكراه دليل على أنه كاذب
 فيما يترده قاصر إلى دفع الشرع عن نفسه قال في
 المبسوط والمحدث في الحبس الذي هو إكراه ما يحجب
 الإغتمام البين به وفي الضرب الذي هو إكراه ما يجد
 منه الألم الشديد وليس في ذلك حد لا يزداد
 عليه ولا ينقص منه لأن نصب المقادير بالرأي
 لا يكون ولكن ذلك على قدر ما يري الحاكم إذا رفع
 خطب إليه فمأراى أنه إكراه أطل الافتراء به لأن
 ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس كذا في الكافي
 والحبس المؤبد والعقد المؤبد يكون إكراهًا وكذا ان
 لم يكن مؤبدًا ولكن يلحقه كثير ضرر وإغتمام شديد
 فهو بمنزلة المؤبد كذا في التاتارخانية وإذا
 إكراه على البيع والتسليم فبإع وسلم فهو بيع مكره وإن
 إكراه على البيع لا غير فبإع وسلم طائعا فهو ليس ببيع
 مكره فالإكراه على البيع لا يكون إكراهًا على التسليم
 فيكون طائعا في التسليم ويكون ذلك إجازة منه

للبيع كذا في الخط البرهاني وعن هذا قلنا ان من ادعى
 انه كان مكرها على البيع واذا استرداد المبيع من يد
 المشتري لا يسمع دعواه ما لم يدع انه كان مدعى التمسك
 قاله في التاتارخانية ثم اذا باع مكرها وسلم ماله ثبت
 الملك للمشتري لان بيع المكره فاسد للمشتري القبض
 يحكم البيع الفاسد يصير الكا عندنا وعند غيره رحمه الله
 لا يثبت الملك فلو قبضه واعنقه او دبره او كاتب
 امة فاستولدها فقد ذلك كله عندنا ويلزم شيعة
 كل في سائر البيوع الفاسدة بخلاف البيع بشرط الخيار
 كذا في الكافي وانما نفذ بالا جازة لان الفاسد
 يقع بها وهو عدم التراضي فصار كسائر البياعات الفاسدة
 الا انه لا ينقطع به حق استرداد المبيع وان تداولته
 الايدي بخلاف سائر البياعات الفاسدة كذا في
 التبيين فانه اذا اشترى شراء فاسدا باجل او خيار
 مجهول وباع من آخر لم يكن للبائع الاول حق النقص
 ثمه حتى الشروع فاذا اشتراه غيره بطلت به حق المشتري
 فقد اجتمع حقان حق الشروع وحق العبد فقدم حق
 العبد لحاجته وغنى الشروع فاما هنا فالرد بحق العبد
 وقد استويا فيه فلا يبطل حق الاول بحق الثاني قاله

ان من وجوب النقص

الحاكي ومن جعل البيع الجائز المعتاد سببا فاسدا
فإن بيع المكره وإرادته بيع الوفاق وصورته أن
يقول البائع للمشتري بعث هذا منك بمالك على
من يدين على أني متى قضيت الدين فولي
وقال تابع الشريعة وصورته أن يقول البائع
للمشتري بعث منك هذا العين بكذا على أني لو
رفعت اليك الثمن تدفع العين إلي أو يقول بعث
منك هذا بمالك من الدين على أني متى قضيت
الدين فولي وهم مستباح بخلاف ما فهم جعلوا هذا
البيع كبيع المكره حتى ينقض بيع المشتري من عبثه
لأن الفساد لغوات الرعا كما في بيع المكره عليه
ومنهم أي ومن المستباح كالقاضي الإمام السيد
أبو شجاع السمرقندي والقاضي على السعدي
والقاضي الإمام الحسن الماثيري وشيخ الإسلام
عطاؤ بن حمزة وغيرهم من جعله أي البيع المذكور
رهنًا بقضاء المتعاقدين لأهنا قصد أن يكون
البيع محبوسا بالثمن المؤدي إلحاحين رد الثمن
إلى المشتري فكان رهنا معنى لأهنا وإن سمي
بيعا لكن غرضها الرهن والعبرة للقاصد والمعاني

فلا يملك المرفق ولا يطلق له الانتفاع إلا بأذن
مالك وهو ضامن لما اكل من ثمره واستهلك
من عينه والدين ساقط له إذا كان في يده إذا كان
وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة إذا ملك
بغير صفة وللبيع استرداد إذا اقضى دينه
لا فرق عندنا بينه وبين الرهن ذكره في البداية
في حكم من الأحكام لأن المتعاقدين وإن سماه البيع
ولكن غرضهما الرهن والاستيثاق بالدين لأن
البيع يقول لكل واحد بعد هذا العقد رهنتم ملكي
فلانا والمشتري يقول أرهنتم ملكي فلان والعبرة
في التصرفات للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني
فإن أصحابنا قالوا الكفالة بشرط إبراءة الأصيل والالة
والحالة بشرط أن لا يبرأ كفالة وهبة أحرقة نفسها
بحضرة الشهود مع تسمية المهر بخاخ والاستنعا
الإناسد إذا ضرب فيه الأجل سلم ونظائره كثيرة
وكان السيد الإمام أبو شجاع على هذا حين قدم
القاضي على السفدي من بخارا إلى سمرقند استفتى
في هذه المسئلة فكتب أنه رهن وليس بيع ففتح السيد
الإمام الأجل لموافقة فتواه فتواه وحلى السيد

الامام فل قدت للقاضي الامام الحسن المانريدي
قد ثبتت هذه البياعات بين الناس وفيه معنده
عظيمة وفتواك انه رهن وانا ايفض على ذلك فانصوا
ان مع كذا كذا الامامة والمشايخ وتتفق على هذا
ونظروا ان بين الناس فقال المعتبر اليوم فتوانا وقد
ظهر ذلك بين الناس فمن خالفنا فليبرز وليقم
بنيله واوصى السيد الامام عند وفاته ولده السيد
الامام محمدا ان لا يخالف فتواه في ذلك ومضى ولده
على ذلك قال محمد الدين رحمه الله وكان الامام
على الراعي الزاهد يفتي بان بيع جائز ويؤتى بالوعد
ويتبع في ذلك القاضي الامام الاسجياي قال
وكلمته في ذلك من ان يقال من رآني ان ارجع عروضا
الا ان القاضي الامام الامير لا يدعي ان ارجع
قال وقد رأت عدة فتاوى القاضي الامام الامير
في كماله رهن وثبت رجوعه كذا في الفصول
العمادية منهم من المشايخ من جعله باطلا اعتبدا
بالهازل لانها تكل بلفظ البيع وليس قصد هما
فكان لكل منهما ان يفسخ بغير رضاه صاحبه ولو لجأ
احدهما لم يجز على صاحبه والهازل ايفض بالمتبادر

السبيل لكنه غير راض ولا غفار بحكمه وكان كميلا راسخا
 موبدا فاعقد فاسد غير موجب للملك ومشاخ سمرقند
 جده بعبارة اوقا الامام نجيب الدين السمرقندي
 مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعا كان عليه جهر
 السلف لانهما تلفظا بلفظ البيع والبراءة موطودون
 المقصود لكن تزوج امرأة بقصد ان يطلقها بما جاسها
 صح العقد يعني لم يكن مشتقة كذا في الفصول الاستروتنى
 وذكره في فتاوى قاضينان والامام ظهير الدين لداية
 البداية وقوله صاحب الهابة وعليه الفتوى قاله في
 شرح الكفر للعيجي والله اعلم ان العقد الذي جري بينهما
 ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم يفسر ان كان اذ كواش
 الفسخ في البيع عند البيع وان لم يذكر ان في البيع وتفظلا
 بلفظ البيع بشرط الوفاء وتلفظا بالبيع الجائز وعندهما
 هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذا ذلك وان ذكر البيع
 من غير شرط ثم ذكر الشرط على الوجه المعتاد جاز البيع ويلزم
 الوفاء لان المواعيد قد تكون لازمة فيجوز للمعتاد
 لازما لحاجة الناس قاله في الكافي والبناء وذكر
 الصدر الشهيد حسام الدين البخاري في واقعاته كآيا
 عن مشايخ سمرقند ان بيع العاملة وبيع الوفاء فاسد

بالسند

۱۲
فبيع بشروط وان يقيد الملك عند القبول قال الشيخ
الاسلام طهिर الدين المرغيناني هذا اذا دلت الشرط
في البيع فان لم يدح حمله فكذلك على قول اهل سمرقند
اما على قول اكابرهم وهو المختار عندي يجوز بيع الشرط
والهبة كالمبيوع عسى القاضى محمود كذا في جواهر الفنا
لا في بكرى محمد بن ابي الفاحر الكرمانى ذكر في فوائد
بعض المتأخرين استفتى الصدر السعيد تاج الاسلام
احمد بن عبد العزيز والقاضى الامام صدر الائمة
احمد بن محمد والشيخ الامام طهير الدين الحسن بن عيسى
بن عبد العزيز المرغيناني والشيخ الامام علاء الدين
عمر بن عثمان السمرقندى المعروف ببدر رحمهم الله
انهم انكم مديونى ملكى خريدا زديكرى بشرط انكم مديونى
وقتى كه اين بائع بها بوى باز دهد مشتري بيع باز دهد
يابدان بشرط كه چون بها باز دهد فلا بيع بينهما قيص
کردند بدین بيع مبيع ملك مشتري شود يابنى كتب
برهان الدين صاحب المحيط عن ابيه الامام تاج الدين
شود والله اعلم وهكذا اجاب ظهير الدين وصدر
الائمة واجاب علاء الدين شود در حق انتفاع والله
اعلم ذكره في الفصول العمدية وما قولهم اگر مشتري

بيع را یکی دیگر و شد ببيع صحيح باع اول هر رسد
که باز کرده و چنانکه در بيع مکرره یا نرسد چنانکه در بیع باع
فاسده ثبت برهان الدین و ظهیر الدین رسد و کتب صد
الایمته فی جون برضا تسلیم کرده بود و کتب علاء الدین
بدر این بیع مشتری درستی بود و آن اختیار جبه
شیخ الاسلام برهان الدین و اولاده در محرم الله و
هكذا اتفق مشايخ زماننا على ان المشتري شرأ جائزا
لا يملك البيع من غيره وعليه الفتوى كذا في الفصول
العمارية والتاثير خانية و سئل الصلح الشهدى
الدین عن البيع بشرط الوفاء يجعله بيعا جائزا او بيعا
فاسدا فان كان فاسدا يذم ان يوفى عليه احكام الفقه
الفاسد حتى لو باعه المشتري من غيره يجوز وان كان
بيعا جائزا ينبغي ان لا يبقى لصاحبه حق النقص عند قضاء
دينه الذي جعله ثمنا اجاب رحمه الله الفتوى على
ان هذا البيع فاسد و يوفى عليه احكام البيع الفاسد ولكن
هذا البيع الفاسد بمنزلة بيع المکره هو فاسد و يوفى
عليه احكام البيع الفاسد ولكن اذا باعه المشتري من المکره
من غيره يبقى للبائع الاول حق الاسترداد فكذا هذا
والله اعلم و سئل رحمه الله لو ان المشتري اكل من غلّة

الحكم والادب وسكن في البيت فإد البائع ان
 يحيط به دينه مقلد ما يستوفى المشتري من ملك
 البائع هل ذلك اجاب قد مر الجواب ان ما ذكره
 حكم حكم البيع الفاسد والله اعلم بتين من هذا ان زوا
 المبيع باجاءت زوا بمنزلة زوايد المبيع بعا فاسدا على ما اخنا
 هذا لعدم التمهيد والحكم في البيع الفاسدان المشتري
 شراء فاسدا لو استهلك الزوائد بان استهلك ثم الكرم
 وزرع الارض يعدم وان هلك لاه من صنفه لا يضر
 كزوائد المصوب وفتوي شيخ الاسلام برهان
 الدين واولاده ومشايخ زمانهم على ان الملك ثبت
 ثلث ثري شراء جاز في زوايد المبيع ولا يغرم لو استه
 وعليه استقر فتوى ائمة زماننا واساتذنا رحمهم الله
 واستفتى الشيخ الامام علاؤ الدين بدر والشيخ الامام
 عماد الدين عبد الوهاب والشيخ الامام منهاج الشريعة
 محمد بن محمد بن الحسن رحمهم الله مردی رزی خرد
 بيع وفاء عنه اين رز نزدك آمد بيش از انكه عنه
 برده ارد فروشنده سيم باز سيدهد قاصی ويرا بر كفتن
 سيم جر كند ياني اجاب عماد الدين بي واجاب منهاج
 الشريعة كند واجاب علاؤ الدين كند بشرط انكه

جدي ص

حصه گذشته او ببرد و ما قولهم ان رسول الله
 بود و سال اول غله برداشت و غله سال دوم نیز برداشت
 آمد انگاه فروخته سیم نقد کرد قاضی حزنه را خبر
 کند بر سر غنای سیم تابع فسخ کند یا بی اجاب عماد الدین
 بی اگر از سال دوم تملک گذشته بود و اجابا بی اجاب
 رفت کذا فی الفصول العمدیه و قبض الثمن طوعا اجاره
 التسليم طائعا لان القبض او التسليم طائعا دليل
 الرضا وهو الشرط بخلاف ما اذا اكره على الهبة دون
 التسليم وسلم حيث لا يكون اجازة وان سلم طوعا كذا في
 التبيين والحاصل ان الاكراه على الهبة يكون اكرها
 على الدفع والاكراه على البيع لا يكون اكرها على التسليم
 لان مقصود الكراهة ما يتعلق به الاستحقاق من غير قبض
 فليكن الاكراه على البيع اكرها على القبض فكان الدفع على
 اختيار منه و زاد دليل الاجازة اما الهبة في اصل الرضا
 فلا يتعلق بها الاستحقاق من غير قبض فكان الاكراه على
 الهبة اكرها على الدفع نظرا الى مقصود المكروه وهو حمل
 على شيء يتعلق به الاستحقاق و ازالة الملك ليطرد به
 لا سورة العقد ذكره في الكافي وان قبضه مكرها
 فليس ذلك باجازة وعليه رد الثمن ان كان قائما في يده

بصورة العقد
 والمصلح في البيع ان يتعلق
 به الاستحقاق

فإنه لا يملكه إلا كراهه وان كان هالكاً لا يأخذ منه شيئاً
لأن الشئ كان أمانة في يده المكرة لأنه أخذها من المشتري
لا على سبيل التمليك فلا يجب الضمان كذا في التبيين وإن
هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قسمة للبائع
لأنه قد فسد فكان مضموناً عليه بالقيمة
والمكره أن يضمن المكره إن شاء لأن المكره يصير المكره
في ما يرجع إلى الاختلاف وإن لم يصلح آلة له من حيث
الكلام لأن التكلم بلسان الغير لا يصح فكان المكره دفع
مال المكره إلى المشتري فالمكره أن يضمن إيهاماً كالتأجيل
وغاصب الغاصب فالمكره كما غاصب والمشتري كغاصب
الغاصب كذا في التكميل فإن ضمن المكره رجع المكره على
المشتري بالقيمة لأنه يبادر الضمان ولا كسب متهم المالك
المكره فيكون مالكا من وقت وجود السبب بالاستناد
إلى ضمن المشتري ثبت ملك المشتري فيه ولا يرجع على
المكره كما لا يرجع غاصب الغاصب على الغاصب إذا ضمن
ولو كان المشتري باعه من أحد وياع الآخر من آخر
في تداولته البياعات نفذ الكل بتضمن الأول وله
أن يضمن من شاء من المشتريين فأبهم ضمنه ملكه ورجع
البياعات التي بعده وبطل ما قبله بخلاف ما إذا جاز

المكره احد هذه البياعات حيث يجوز له قبله
وباعده ياخذ هو الثمن من المشتري الاول كذا في
التبيين وفي الخانية ولو كان البائع مكرها والمشتري
غير مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح
نقضه وان نقض قبل القبض صح نقضه وروى في الشرح
مكرها والبائع غير مكره فكل واحد منهما في الفسخ
قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ الى المشتري دون
البائع كذا في التاتارخانية ولو كان المشتري مكرها
دون البائع فملك المشتري عند التثمين ان هلك
من غير عدي لهذا امانة قاله في خزانة المفتين
لو اكره بوعيد تلف على ان يشتري من رجل عبدا
له يساوي الف درهم بعشرة الا ان درهم والبائع
غير مكره فاكره على الشراء والقبض وشفيع الثمن
فلما قبضه المشتري اعتقه او دبره او كانت امته فوطئها
او قبلها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة واقرب ذلك
او قال قد مرضيتها هذا جابئ كله عليه كذا ذكره
في شرح المبسوط ولو ان المشتري اشترى ولم يقبض
سوى اعتمته البائع نفذ عتقه وبطل البيع وان اعتمه
المشتري قبل القبض نفذ اعتمقه استحسانا ولو اعتمقا

البيع بغير اكره فالبيع فاسد على حاله فان اعتقه سعيما
 مساويا بازا احدهما البيع فان كان العبد غير مقبوض فحق
 البايع فيه جائز وعق المشتري باطل لان اعتقه احدهما
 ثم اعتقه الآخر فان كان البايع هو الذي اجاز البيع وقد
 اعتقه المشتري قبله فهذا اجازة منها البيع لان اقدام
 المشتري على الاعناق رضائه بحكم البيع وذلك يوجب
 نفوذ العقد من قبله وانما توقف نفوذه للرضا من البائع
 به فاذا اجاز البيع ثم تراضى بهما والتمس المسمى للبائع عن
 المشتري والعقد لا ينفذ من المشتري لانه بق ملكه وان
 كان البايع اعنق او يذمه فباعتاقه قد نفقض البيع ونفوذ
 العقوبة من قبله فلا يعمل فيه باجازة واحد منهما ولا يملك
 المشتري بعد ذلك ان كان الذي اجازة اول مرة المشتري
 ولم يحجزه البائع فعق البايع جائز فيه وقد انتقض البيع
 به ان اعتقه قبل المشتري او بعد لان باق على ملك
 البايع بعد اجازة المشتري فاعتاق البايع صار على ملكه
 فينفذ وينتقض به البيع كذا في شرح المبسوط وفي الخاتمة
 ولو اكره على بيع جاريتة ولم يسم احدا فباعها من
 كان فاسدا كذا في التاتارخانية ولو اخذوه بماء
 يورديه فاكرهوه على ادائها ولم يذكروا له جاريتة

وانعتق

٢١٧ في ذاع. أرسته ليودي المال فالبيع جائز لان طائع
 في البيع لان اداء المال يتحقق بطريق الاستقراض والذمتها
 من غير بيع الجارية وهذا هو عادة الظلمة اذا ارادوا
 يضادروا رجلا يخكموا عليه بالمال ولا يذكرون له بيع
 شيء من مله حتى اذا باعه نفذ بيعه عليه فالحيلة
 من استنى بذلك ان يقول من اين اودي هذا المال
 ولا مال لي فاذا قال له الظالم بيع جاريك فالان
 يسير لها على بيعها فلا يثبت بيعها ذكره في المحيط البرهان
 التنازعانية وشيخ المسعودي رجل اكره على شراء
 جاريته بعشرة الاف درهم وبيتها الف درهم فاشترها
 بأكتر من عشرة الاف او اكره صاحب الجارية
 على بيعها بالف وقيمتها عشرة الاف فباعها بأقل من الف
 جاز كذا في قاضيهان وخزانة المفتين استحسانا
 ونوقول علمائنا رحمهم الله ولا يجوز قياسا وهو قول
 زفر رحمه الله ولو اكره على بيع جارية بالف درهم
 فباعها بدينارين قيمتها الف درهم فسند البيع في قول علمائنا
 رحمهم الله جاز في قول زفر رحمه الله واكره على البيع
 بدينارين فباعها بعرض او حيوان قيمته الف درهم
 او اكره على ان يقدر بالف درهم فأقرها بدينارين قيمتها

فتاوى

الف درهم نفذا البيع والافتراء في قولهم ولو أكره على البيع
 بالف درهم فباعه بالف درهم جازع الكل لاثم
 خالف المكره لفظا وقصدا كذا في فتاوي قاضيان
 ولو أكره الرجل بوعيد تلف حتى اشتري من رجل عبدا
 بعشرة آلاف درهم وقيمته ألف درهم وعلى دفعه ثمن و
 العبد وكان المشتري حلف بعق كل عبد يملكه بما استبد
 أو حلف على ذلك السبد بعينه فقد عتق العبد ولا يرجع
 على المكره بشئ كذا في خزائن المفتين ولو أكره على البيع فو
 كان جائزا لأن هذه هبة طائع وكذا لو أكرهه على الافتراء
 بالف فزها له قاله في التناثر خانية وللميط البرهان
 ولو أكرهه على شراء ذى رحم محرم منه وعلى قبضه بركة
 من قيمته فأشتراه وقبضه عليه وعليه قيمته ولا
 يرجع على المكره بشئ كذا في خزائن المفتين وكذا لو أكرهه
 لبشرامة ولدت منه بالسحاح أو قبضها أو بشرامة وقد
 جعلها مدبرة أن ملكها وقبضها وفي العتابية ولو أكرهه
 على شراء الحارم والحلوف بعقته لزم المشتري القيمة للبائع
 ولا يضمن المكره إلا في رواية كذا في التناثر خانية
 إذا أكره وجلا بوعيد تلف أو حبس على أن يبيع متاعا
 من هذا الرجل بالف درهم يعني متاع السلطان والمشتري

٧٢
٤١٤
مبكره على الشراء فباع فالبيع جائز والعهد على السلطان
لا على البائع وأن طلب البائع الثمن من المشتري بعد العقد
رجعت العهدة اليه ولو كان أكرهه على أن يشتري له
متاع فلان به الف درهم فاشتري فالشراء جائز والمتاع كله
السلطان ولا عهد على المشتري حتى لا يطالب بتسليم الثمن
فإن طلب المشتري من البائع تسليم المبيع رجعت العهدة
اليه وطالب بتسليم الثمن كذا في الذخيرة وفي العتابة
ولو أكرهه على المبة بعوض فباع جاز كذا في التاتارخانية
ولو أكره الرجل على أن يهب نصف داره غير مقسوم أو لم يسم
المقسوم أو لا غيره وأكرهه على التسليم يهب الدار كلها وسلمها
فموجب كذا في شرح المبسوط وكذا لو أكرهه ببيع فاسد فباع
جائز أجاز وبالعكس له أن يضمن المكروه فله الرجوع به على
المشتري فلما لو أكرهه على هبة نصف داره مقسوما
أو على بيت من بيوت فذهب الكل أو باع الكل لم يجز كذا في
التاتارخانية وكذا لو أكرهه على بيع نصف داره مقسوما فباع
الكل لا يجوز البيع عندنا استحسننا قاله في فتاوى قاضيان
أكرهه على هبة الدار لرجل فتصدق بها اليه أو أكرهه
الصدق فذهب اليه وهو ورحم محرم منه أو اجنبي
يجوز لأن الهبة غير الصدقة ولو أكرهه على الهبة والتسليم

وتعاقبنا

نخدم

فوجه على عرض وتعاقبنا كان جايئنا وناكره على اربعة
على عرض جناعة كان باطلا وكذلك لو اكرهه على
البيع والتعاقب فوجه على عرض وتعاقبنا ولو اكره
على الهبة والتسليم ففعل ففوضه الموهوب له بفار
اكرهه فقبله كان هذا اجازة ذكره في خزانة المفتين
ولو امره بالهبة ففعلها او اعمرها كان باطلا سواء كان
الموهوب له ذارحما واجنبيا كذا في شرح المبسوط ولو
اكرهه على هبة جاريت له عبد الله فيهما عبد الله وزيد
جازت الهبة في حصه زيد وعن حصه عبد الله كذا في
فناوي قاضيانك وانا تارخانية وشرح المبسوط ولو
كان مكافا الفاقالهبة كلها باطلة في قولهم كذا في الخاتمة
خاتمة ولو اكرهه بوعيد تلف على ان يهبه له ولم يابره
بدفعه فوجه ودفعه فقال قد وهبته لك فخذها فاخذه
الموهوب له فملك عنده كان للمكره الخيار ان شاء ضمن
المكره القيمة لان اكرهه على الهبة اكرهه على التسليم
وان شاء ضمن القابض لان قبضه على سبيل التملك فقد
بغير رضاه تاله في شرح المبسوط الفصل الثاني في
على اهل الميتة وتشربهم وما يشابهه لساكنان اذا اخذهم
وقال لاقتلنك او لتشربن هذا الخمر او لتاكلن هذه الميتة

١٢١
اولا كل من يحكم هذا الخنزير كان في سعة من تناول
بل يذبح عليه التناول اذا كان في غالب رايه انه لو لم
يتناول يقتل فان لم يتناول ~~حق~~ حتى يقتل كان انما في ظاهر
الرواية عن اصحابنا وعن ابي يوسف انه لا اثم عليه
فكذلك ذكره شمس الائمة السرخسي وذكر شيخ الاسلام
انه اثم ما غوز بدنه الا ان يكون جامدا بالاباحة
حالة الضرورة فلم يتناول حتى يقتل يوجب ان يكون في
سعة من ذلك فاما اذا كان عالما بالاباحة كما لو اخذ
كذا قاله محمد بن ^ص الله ^ع عن مسروق هذا اذا كان
في غالب رايه انه متى لم يتناول يقتل فاما اذا كان في غالب
رايه انه يمازحه بذلك ويهدده ولا يقتله لو لم يتناول
لا يباح له التناول ويحكم رايه في هذا ثم لو حل عليه
في منزله وجلس شاهرا سلاحه وكذا لو وعد بقتل
عضو من اعضائه بان قلوب لنقطع يدك او ما اشبهه
وكذلك لو وعد بضرب مائة سوط وما اشبه ذلك
بما يخاف من ذلك تلف نفسه او عضو من اعضائه
ولم يفرقه محمد رحمه الله في ذلك مقتلا دار فوض
ذلك الى مراهي المكروه على الضرب ومن المشايخ من
قد مر ذلك بآدنى الحد ودارعين سوطا وقالوا

ان هدمه باربعين سوطا فضا حل له تناول وان
كان باقل من ذلك لا يحل والصحيح ما ذهب اليه محمد
رحمه الله ان هدمه بمقدار يخاف على نفسه التلف
او عدم نوم اعضائه على تناول قاعه فان هدمه
بضرب سوط او سوطين لا يباح له تناول الا ان يقولوا
لنضربك على عينيك او على المذاكير لان ضرب السوط
او السوطين على مثل هذا العضو قد يفضي الى تلفه
وان هدمه بالحبس الموبن او بالقيد الموبد لا يباح له
التناول اذا كان لا يمنع من الطعام والشراب من
مناجنا من قال اذا كان الرجل متنعما اذا سد
يتوق عليه ذلك بحيث يقع في قلبه انه متى لم يتناول
يموت بسبب الحبس او القيد او يذهب عضو من اعضائه
يباح له تناول وكذا لو هدمه بالحبس في مكان
مظلم يخاف منه ذهاب البصر لطول مقامه فيه فانه
يباح له تناول وقد قال بعض مشايخنا بان محمدا
ابنا ابا جاب هكذا بناء على ما كان من الحبس في زمانه
فاما الحبس الذي احدثوه اليوم في زمانهم فانه
يسمح بالتناول لانهم يحبسون الانسان بقديب لا كد
فيه وان قالوا ليخففك فانه لا يباح له تناول هذه الاشياء
لنخففك

حتى يحق من الجمع ما يخاف منه التلف على نفسه فحق
 فيه هذا وبين ما اذا هدد هو يضرب مائة سوط فانه
 ذكر انه يباح له تناول في الابتداء ولم يقل بانه
 لا يتناول في الابتداء الى ان يضرب ما يجتمعه فاذا
 حار من ذلك ما لا يجتمعه يحل له تناول كحالة
 ههنا انه لا يتناول من الابتداء حتى يحق من الجمع
 ما يخاف منه التلف على نفسه من مشايخنا من
 قال لا فرق بين المسكتين وذلك لان في الضرب
 انما يباح له تناول اذا وقع في رايه انه اذا لم يطعم
 في الابتداء واطاعهم متى خاف التلف على نفسه
 لا يتركون ضربه لترك طاعتهم في الابتداء فاما اذا
 وقع في رايه انه اذا لم يطعمهم في الابتداء والاعوام
 بعد ما خاف التلف على نفسه يتركون ضربه لا يباح
 له تناول ما لم يحق منهم من الضرب ما يخاف التلف
 على نفسه وفي مسكتنا لا يباح له تناول في
 الابتداء اذا وقع في غالب رايه متى لم يطعم في
 الابتداء واطاعهم اذا اجتمعوه وجاء من الجمع ما يخاف
 على نفسه يتركون بخوبيه بعد ذلك فيطهقون التناول
 في الابتداء فاما اذا وقع في غالب رايه متى لم يطعم

انما هو

له هو

من المجموع ص

في الابتداء واطاعهم متى جاء ما يخاف على نفسه فانه
لا يذكون تجويعه فانه يباح له التناول في الابتداء
كما في الضرب فاذا افرق بين المسكتين من
هذا الوجه بخلاف ما لو هددوه بالقطع فانه
يباح له التناول من الابتداء وان وقع في غالب
رايه اضم اذا قطعوا ثم اطاعهم بطلقونه لان القطع
وان قتل هو اتلاف ومتى خاف تلف شئ على نفسه
حل له التناول بخلاف الضرب والتجويع فانه ليس
بأتلاف في نفسه ومن مشايخنا من يقول لا فرق
بين مسلة التجويع والضرب من وجه آخر وهو ان
في الضرب انما يباح له التناول من الابتداء اذا خاف
تلف ذلك منهم للحال بان قالوا لضربك في الحال
مائة سوط والاكل من هذه الاشياء فاما اذا قالوا
لضربك غدا مائة سوط ان لم تأكل شيئا من هذه
الاشياء للحال فانه لا يحل له التناول للحال
وفي مسلة التجويع ليس ~~بالتلف~~ التلف على نفسه
لحال اذا كان شعبان ممثليا من الطعام لان
تجويعهم في الحال وهو شعبان ليس في وسعهم
انما ~~يحل~~ التجويع في الثاني اذا اسبكوا في الطعام
يلحقه ص

التجويع ص

يخاف ص

وفي الضرب لمخاف الضرب في الثاني لا يباح له التناول
وهكذا الجواب اذا امره بذلك ان وقع في غالب اياه
انه متى لم يطع امرهم فانهم يقتلون او يقطعون شئاً
من اعضائه فانه يباح له التناول كذلك الثاني اخية
ولمحيط البرهاني وان اكرهه على الكفر بالله اوسب
النبي صلى الله عليه وسلم يقتل او قطع رخص لظهار كلمة
الكفر فان اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا يثم
لمحدث عمار بن ياسر فان المشركين اخذوه ولم يتركوه
حق سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الهتهم
بخير ثم تركوه فلما اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ساورة قال اشتر ما تركوني حتى نلت منك وذكر الهتهم
بخير فقال عليه السلام كيف تجد قلبك قال احب
مطمناً بالايمان قال فان عاز وافعد كذا في الكافي
قال بعض الشراح اي ان عازوا الى الاكراه فقد الى
طائفة القرب قال في البناء وما قيل فقد الى ما كان
منك من النبل متى وذكر الهتهم بخير فغلط لانه لا
يؤمر الله صلى الله عليه وسلم انه يا امرأه بالتكلم
بكلمة النكر وقيه ترك قوله تعالى الا من اكرهه وقلبه
مطمئن بالايمان ولان حرمة الكفر لا يحتمل السقوط

وفي منك الظاهر مع اقترار القلب ضرب جنابة لكنه
دون القتل لان ذلك منك صورة وهذا منك صورة
ومعنى فوجب الرخصة وبقي الكف عنه غزوة لبثا
الحرمية تقسمها التناهي فيج الكفر فان صبر حتى قتل ولم
يظهر الكفر كان مثابا لانه لما بقيت الحرمية ساريا لا
للا نفسه لا عزرا زدين الله متمكبا بالغزوة وكان شهيدا
واذا الجدي فقد ترحض بالادنى صيانة للاعلى
الايري ان خبيب بن عدي رضي الله عنه لما امتنع
حتى قتل سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل
الشهداء وقال هو رفيق في الجنة وقصته ان المشركين
اخذوه وباعوه من اهل مكة فجهلوا باقتبونه على
ان يذكروا لهم بخبر ويب محمد صلى الله عليه وسلم
وهو يسب المهتم ويذكر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بخبر حتى قتلوه فان قيل كما استثنى حالة الضرورة
في الميتة استثنى حالة الاكراه ههنا قلنا نعم استثنى
من الحرمية فكان اباحة فلم يكن رخصة وههنا من الغضب
فينتفى الغضب في المستثنى ولا يلزم من انتفائه انتفاء الحرمية
فكان رخصة وذكر في الكشاف من كفر بالله شرط مبتدأ
وحذف جوابه لان جواب من شرح دال عليه كانه قيل

من كفر فعليه غضب الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان
 ولكن من سترح بالكفر صدرا فعليه غضب من الله وان
 اكره على الكفر والسب بقتله او حبس او ضرب لم يكن
 ذلك اكرها حتى يكروه بامر يخاف به على نفسه او على
 عضو من اعضائه لان الاكره لهذه الاشياء ليس
 باكره في شرب الخمر مع ان حرمة تتكشف به وفي
 الكفر وحرمة لا تتكشف به اولى كذا في الكافي اذا اكره
 بوعيد تلفت على ان يكفر بالله فتكلم بكلمة الكفر وقلبه
 مطمئن بالايمان ولم يخش الله شيئا سوى ما اكره عليه
 من انشاء الكفر لا يكفر في القضاء ولا فيما بينه وبين
 ربه واعلم بان هذه المسئلة على ثلاثة اوجه احدها
 ما ذكرنا والثاني ان يحطربا له الخبر بالكفر عما مضى
 بالكذب بان لم يكن كفر قط فيما مضى وقال اردت
 به الخبر عما مضى الكفر كاذبا ولم ارد به كفر مستقبلا
 هذا يكفر بالقضاء ولا يكفر فيما بينه وبين الله الوجه
 الثالث ان يقول خطري بالي الاخبار عن كفر في الماضي
 بالكذب لكنني لم ارد ذلك وانما اردت كفر مستقبلا
 جوابا لسلامهم فهذا كاف في القضاء وفيما بينه وبين
 الله قاله في التاتارخانية والمحيط البرهاني وان اكره على

على ائلاف مال مسلم بامر يخاف على نفسه او على عضو
من اعضائه وخص له ذلك لان حرمة النفس فوق
حرمة المال فاستقام ان يجعل وقاية له ولكن اخذ
مال الغير وائلافه ظلم وعصمة صاحبه فيه باقية
فبقي حراما في نفسه لبقوله دليله فالهبة ما يستباح
بعدد مع قيام المحرم فاذا صبر حتى قتل فقد بذل نفسه
لدفع الظلم ولاقامة حق محترم فصار مثابا شهيدا وان
أكبره عليه بالحبس او بالضرب لا يبعه ذلك لانه لا يثق
الاجزاء ولصاحب المال ان يضمن المكروه لان المكروه
يصلح الة للمكروه فيما يصدر الة له والائلاف من هذا
القبيل فكان المكروه اخذ المكروه وانتلفت ماله كذا في الكا
ولو اكره بوعيد تلف على ان ياخذ مال هذا الرجل او
مال هذا الرجل الاخر فلا بأس بان ياخذ مال
احدهما ثم اى المالىن اولى بالاخذ فذه المسئلة على
وجه الاول ان يكون صاحب المال في الغناء على السواء
وانه على وجهين ان كان المالىن في المقدار على السواء
ففيه ان ياخذ ويتلف مال ايهما شاء وضمان ذلك على
الذي اكرهه وان كان احد المالىن اكثر من الاخر فله
ان ياخذ ويتلف الاقل وضمان ذلك على الذي اكرهه

وَأَنْ تَلْفَ الْكَثْرَ مِنْهُ وَلَا رَجْعَ عَلَى الَّذِي أَكْرَهَهُ
الْوَجْهَ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ أَحَدُ صَاحِبِي الْمَالَيْنِ اغْتَنَى مِنَ
الْأَخْرَوانِ عَلَى وَجْهَيْنِ أَيْضًا أَنْ كَانَ الْمَالَانِ فِي الْقَدَرِ
عَلَى السَّوَاءِ يَتَلَفُ مَالُ الْكَثْرَهِمَا غِنَاءً وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ
أَحَدُ الْمَالَيْنِ أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ فَانْ يَتَلَفُ مَالُ الْكَثْرَهِمَا
غِنَاءً الْوَجْهَ الثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ تَافِقِيرَيْنِ وَمِمَّا فِي الْفَقْرِ عَلَى
السَّوَاءِ فَإِنْ كَانَ الْمَالَانِ فِي الْقَدَرِ عَلَى السَّوَاءِ يَتَخَيَّرُ فِي
الْأَخْذِ وَانْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَقْبَلَ يَأْخُذُ الْأَقْبَلَ وَانْ كَانَ
أَحَدُهُمَا أَفْقَرَ مِنَ الْآخَرِ يَأْخُذُ مَالَ الْأَفْقَرِ وَانْ كَانَ
مَالُ صَاحِبِهِ عَلَى خَلِّ حَالٍ كَذَا فِي الْهَيْطِ الْبِرْهَانِي وَالتَّائِدِ
خَانِيَةٍ وَلَوْ أَنَّ لَصَا أَكْرَهَ رَجُلًا أَبُو عَمِيدٍ تَلَفَ حَتَّى أُعْطِيَ
رَجُلًا مَالَهُ وَأَكْرَهَ الْآخَرَ بِمِثْلِ ذَلِكَ حَتَّى قَبَضَهُ مِنْهُ
وَدَفَعَهُ فَهَلَكَ الْمَالُ عِنْدَهُ فَالضَّمَانُ عَلَى الَّذِي أَكْرَهَهُمَا
دُونَ الْقَابِضِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَبْسُوطِ وَلَوْ أَنَّ أَكْرَهَ صَاحِبَ
الْمَالِ عَلَى أَنْ يَهْبَهُ لَصَاحِبِهِ وَأَكْرَهَ الْآخَرَ عَلَى أَنْ
يَقْبِضَ مِنْهُ وَيَقْبِضَ أَبُو عَمِيدٍ تَلَفَ فَإِنْ قَالَ الْقَابِضُ
قَبَضْتُهَا عَلَيَّ أَنْ يَكُونَ فِي يَدِي مِثْلَ الْوَدِيعَةِ فَالْقَوْلُ
قَوْلُهُ مَعَ بَيِّنَةٍ وَأَنْ قَالَ أَخَذْتُهَا عَلَى الْهَبَةِ لَسَلِمَ
لِي كَانَ لِرَبِّ الْمَالِ أَنْ يَضْمِنَهُ أَنْ شَاءَ وَأَنْ شَاءَ ضَمِنَ

المكره فان ضمن المكره رجوع على الموهوب له ولو ان لصا
اكره رجلا بالحبس على ان يودع ماله عند هذا الرجل
واودعه فذلك عند المستودع وهو غير مكره لا يضمن
المستودع ولا المكره شيئا فان اكرهه بوعيد تلف قريب المال
بالخيار ان شاء ضمن المكره وان شاء ضمن المستودع واليها
ضمن لم يرجع على صاحبه بشئ كذا في التاتارخانية
ولو اكرهه على بيع عبده واكره المشتري على شرائه
ولما هما على التقابض فذلك الثمن والعبد ثم اختلفوا فقما
العبد للبائع وضمان الثمن المشتري على الذي اكرههما
لان كل واحد منهما ملجئ على دفع ماله الى الاخر من جهته
فان اراد احدهما ان يضمن صاحبه سئل كل واحد منهما
عما قبضه على اي وجه قبضه فان قال قبضته على البيع
الذي اكرهنا عليه ليكون لي وقال اذ لك جميعا فالبيع
جائز ولا ضمان على المكره فيه وان قال قبضته مكرها لاراده
على صاحبه واخذت منه ما اعطيت وحلف كل واحد منهما
اصاحبه على ذلك لم يكن لواحد منهما على صاحبه ضمان
وان حلف احدهما واپي الاخر ان يحلف لم يضمن الا
حلف ويضمن الذي لم يحلف ما قبض كذا في شرح المبسوط
وان كان المشتري لم يحلف ضمنه البائع قيمة عبده ولم يرجع

بثمنه على أحد وان شاء ضمن المكره فان ضمن المشتري
لا يرجع ثمنه على أحد ولو ضمن المكره رجع بقيمته
على المشتري وان حلف المشتري ولم يحلف البائع لم يرجع
بقيمة عبده على أحد وللمشتري ان يرجع بالثمن ان شاء
على البائع وان شاء على المكره كذا في الذخيرة وان أكره
على قتل عبده يقتل لم يرخص ولم يعبه ان يقدم عليه
ويصبر حتى يقتل فان قتله كان أثماً لان دليل الرخصة
خوف التلغ والمكره والمكره في ذلك سواء فسقط الكره
في حق تناوله دم المكره عليه للتعارض والقصاص على
المكره ان كان عملاً بعد الجحينة ومحمد رحمه الله ذكره
في الكافي وبه قال الشافعي في قول وقال السفناقي
سواء كان الأمر عاقلاً بالغاً أو غلاماً غير بالغ
فالقول على الأمر وعزاه الى المبسوط وقول الشيخ العلامة
علاء الدين عبد العزيز رحمه الله ما نقله السفناقي عن
المبسوط فهو انه ذكر في هذا الباب اذا عرفنا هذا
فقوله سواء كان المكره عاقلاً بالغاً أو معتوهاً أو غلاماً
غير بالغ فالقول على المكره لان المكره صار كالآلة له والعقل
والبالغ غير معتبر في حق الآلة وانما المعتبر تحقق الاتجا
فعله اذ قوله سواء كان المكره بالغاً أو معتوهاً بفتح الراء

لا يكسرهما والدليل الذي ذكره ينادي عليه فتوجه
 بالكسر وذلك غير مد يد يورثه ما قال أبو اليسر في بسوق
 ولو كان المكروه الأمر صبيًا أو مجنونًا لا يجب القصاص
 على أحد لأن القاتل في الحقيقة هذا الصبي والمجنون
 وهوليس بأهل لوجوب العقوبة به عليه وذكر الحكماء
 في بسوطة ولو كان المأمور مختلط العقل أو صبيًا أو مجنونًا
 على المكروه الأمر كذا في البناية وقول زرارة رحمه الله
 يجب القصاص على المكروه دون المكروه لأن القصاص
 يجب على القاتل والقاتل هو المكروه حقيقة لأنه هو المباش
 وكذا حكمه لأنه ياتر به كذا في التبيين وقول أبو يوسف
 رحمه الله يصح الأكره ولا يجب القصاص على أحد وكان
 على الأمر دية المستوفى في ماله في ثلث سنين كذا في
 فتاوي قاضيان وقول الشافعي رحمه الله يجب عليهما
 كذا في الهداية إذا أكره الرجل بوعيد متد أو حبس
 على قتل مسلم ففعل لا يصح الأكره وعلى القاتل القصاص
 في قولهم كذا في فتاوي قاضيان إذا أكره المظان
 رجلاً بالقتل على أن يقطع يد نفسه وسعه أن يقطع يده
 أن ساءوا إنما قيد بالمشية لأن القطع قد يبري بصير قتل
 ولا يحل قتل نفسه بحال ولا يدمري النيري أو لا يبري

فقيه بالمشية لهذا فان قطع يده ثم خاصم المكره في ذلك
 بفعل المكره القود ويجعل المكره آلة للمكره في القطع
 كان المكره قطع يده بنفسه وهذا ظاهر على قول
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانهما يجعلان المكره آلة
 للمكره وانما الاشكال على قول ابي يوسف رحمه الله
 وقال اختلف المشايخ على قوله بعضهم قالوا يقضى عليه
 بالقود وذلك بعضهم لا يقضى بالقود وانما يقضى بنصف
 الدية في ماله في ثلث سنين كما في فضل القتل ولو
 اكرمه بالقتل على ان يقتل نفسه لا يبعه ان يقتل نفسه
 ولو قتل نفسه لاشئ على المذمة كذا في التائار خانية
 ولو قال السلطان لرجل الق تفسك في هذا النار
 والا لاقتلك ينظر ان كان قد ينجو منها وقد
 لا ينجو وسعه ان يلتقي نفسه فان الهى ومات كان
 على الامر القصاص في قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف
 فيه روايتان في رواية قال يجب القصاص وفي
 رواية لا يجب ونجى الدية في ماله كذا في فتاوي
 قاضين خان وان كان لا يرجو الخلاص متى القى نفسه
 في النار فهو على وجهين ان كان لا يري لنفسه راحة
 ولا منفعة ولا تاخير موت حتى يصلح بعض اموره

لا يبعه ان يلقي نفسه في النار وان الهى لم يكن
 على المكروه شئ واما اذا كان يرى نفسه نوع راحة
 او نوع منفعة من تاخير موته حتى يصلح بعض
 اموره فقد اختلفوا قال ابو حنيفة رحمه الله يبعه
 ان يلقي في النار وقال لا يبعه ذلك كذا في التائا
 فان القى نفسه فيها هلك كان على الامر القصاص
 في قوله ابو حنيفة ومحمد رحمه الله وفي قوله ابو
 رحمه الله يجب الدية في مال الامر ولا فضا ولا
 وقاص ولا يغسل هذا الميت قاله في فتاوى قاضخان
 انما ذكر في السير الكبير في جنس هذه المسائل فقال قوم
 من المسلمين في سفينة فاتاهم العدو واضرموا
 فيها النار والذين في السفينة يعلمون انهم ان قاموا في
 السفينة هلكوا وان القوا انفسهم في الماء هلكوا قال
 ان كانوا لا يرون لانفسهم راحة او منفعة في القاء
 انفسهم في الماء لا يبعهم القاء انفسهم في الماء وان كانوا
 يرون لانفسهم راحة وسعهم القاء انفسهم في الماء عند
 ابو حنيفة رحمه الله خلافا لما تراه في القى نفسه في
 النار ومات في هذا الوجه فالجواب فيه والجواب
 فيما القى نفسه في النار وهو يرجو النجاة سواء كذا

فان شيخ الاسلام لم يذبح
 محمد رحمه الله هذا
 اخذ في انما امره
 صح

في التنازع خائفة ولو قال السلطان لرجل ان نفسك في
 هذا الامر والا لا تقتلك ان كان يعلم انه لا يجوز لاسيعة
 ان يفعل فان فعل لهدر دمه وان كان فيه ادنى راحة لاسيعة
 ذلك عند ايجفة رحمه الله وعندهما لاسيعة فان فعل
 فذلك كانت الدية على عاقلة الامر في قوله ايجفة رحمه الله
 كالواقاه الامر بنفسه وقول ابو يوسف رحمه الله دية
 على الامر في ماله ولا قصاص وقول محمد رحمه الله عليه
 القصاص وعن ابي يوسف رحمه الله في رواية مثل قوله
 محمد رحمه الله قاله في فتاوي قاضيان ولو قل له لتقطع
 يدي او لا قطعها انا لاسيعة ان يقطع يد نفسه ولو قطع
 يديه وكذلك لو قل له لتقتل نفسك بالسيف او لا
 بالسياط او ذكر والفرع من القتل هو استدعاء امره
 ان يفعله بنفسه وسعه ان يقتل نفسه بالسيف واذا قتل
 نفسه بالسيف وجب القصاص على المكره وفي الذخيرة
 هذا الجواب على قوله محمد قال شيخ الاسلام هذا يجب
 ان يكون على قياس قوله ايجفة رحمه الله قياسا على سلة
 الدية المذكورة في السير الكبير كذا في التنازع خائفة
 ولو قال السلطان لرجل لتقتل نفسك من ثأمت لك
 والا لا تقتلك فان لم يكن له في الاقعة ادنى راحة

لا يسهل الله فان القى فذلك هدر منه وان كان
له فيه ادنى راحة يسهل ان يلقي نفسه في قياس قوله
ابي حنيفة رحمه الله فان القى نفسه فذلك فديته على
عاقلة الامر وفي قوله صاحبه لا يسهل ان يلقي نفسه
فان نعم فذلك كان على الامر القصاص وبما فرغ مسألة
القتل بالمشغل وعند ابي حنيفة رحمه الله ذلك لا يوجب
القصاص وعندهما يوجب وفعل المأمور كفعل الامر
ولو القاه الامر عند ابي حنيفة رحمه الله لا يجب القصاص
وحجب الدية وعندهما يجب القصاص وعن ابي يوسف
رحمه الله في رواية على الامر الدية في ماله وان كان
يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة القى نفسه فذلك كانت
الدية على عاقلة الامر في قوله لان قتال الخطأ ذكره
في فتاوي قاضيان ولو قال السلطان لرجل اقطع يد
فلان والا لاقتلك وسعه ان يقطع يد فلان واذا تلح
كان القصاص على الامر في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما
كذا في التاتارخانية ولو اكبره بوعد تلف ليكفر بالله
اول يقتل هذا الرجل اذ لم كان في سعة ان يكفر بالله
اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا يسهل الفعل وان صبر
على ذلك حتى قتل كان اعظم الاجر وان ابي الكفر

يقتل ذلك الرجل فالقياس ان يقتل به وفي الاستحسان
ان لا يقتل به اذ لم يكن عالما ان الكفر يبعثه في هذا الوجه
اكره نجس الدية في ماله في ثلث سنين فاما اذا علم
ان الكفر يبعثه ومع هذا قتل ذلك الرجل لم يذكروا محمد
رحمه الله هذا الفصل في الاصل واكثر مشايخنا على انه
يلزمه القود ولو قيل له لياكلن هذه الميتة او يقتل هذا
الرجل المسلم فانه ينبغي له ان ياكل الميتة ولا يقتل الرجل
وان لم ياتهم احق قتل فهو آثم اذ اكان يعلم ان اكل الميتة يباح
عند الضرورة وان لم ياكل الميتة وقتل المسلم فعليه القود
ولم يشترط محمد رحمه الله في مسألة الميتة لايجاب القود
ان يعلم انه يبعثه اكل الميتة وحكي عن الفقيه ابي بكر محمد
بن عبد الله البلخي انه قال انما يجب عليه القود اذ اكان
داعيا لم ياكل الميتة يبعثه حالة الضرورة اما اذا كان لا يعلم
اي قود عليه وكان يسوي بين مسألة اكل الميتة وبين مسألة
الكفر وعامة مشايخنا قالوا في مسألة الميتة يجب القود
على المكروه على كل حال علم ان اكل الميتة يبعثه او لم يعلم
اذا في المحيط البرهاني وفي الخاتمة ولو اكره على اكل
ميتة او تحم خنزيرا وقتل مسلم فقتل المسلم يقتل بالحدود
قصاصا ذكره في التلخيصا خاتمة وكذلك اذا قتل له لقتل

هذا المسلم او ياخذ مال هذا فستهلكه ولا ينفذ ذلك
فلا بأس بان ياخذ المال ويستهلكه كذا في المحيط البرهاني
وفي التجريد سواء كان اقل من الدية او اكثر
التا تاريخانية ولا ضمان عليه في ذلك انما الضمان
على المآكره ويصير هو في ذلك المآكره وان قتل الزميل
قتل به وان ابي عنهما حق قتل هو افضل ولو آكره بعيد
قتل على ان يقتل عبده هذا او يتلف ماله هذا فلم يفضل
واحد منهما حق قتل حق قتل كان في سعة من ذلك
وان استهلك ماله ولم يقتل عبده فهو احسن وبيان ضمان
المال على المآكره وان قتل العبد ولم يستهلك المالك
فهو آثر ولم يكن على الذي آكرهه قود ولا ضمان كذا
في المحيط البرهاني ولو آكرهه بعيد قتل على ان
يقتل احد عبديه هذين واحدهما اقل قيمة من الآخر
فقتل احدهما عدا كان له ان يقتل المآكره قاله في تنقيح
المبسوط للسرخسي ولو آكرهه على ان يقتل احد
هذين الرجلين عدا كان القود على المآكره الامر
كذا في التا تاريخانية وآكرهه على ان يضرب احد
عبديه مائة سوط ففعل ذلك باحدهما فمات منه غم
المآكره اقل القيمتين وان كان الذي بقي اقلهما قيمة

ان يقتلوه

ذكره في شرح المبسوط ولو اكره على ان يتهلك المال
رجع العبد مائة سوط فلا باس بان يتهلك المال وضاع
عن المكره الامر سواء كان العبد والمال للمكره او لغيره
فان ضرب عبده فمات لم يكن على المكره الا مرضمان كذا
في التاتارخانية ولو اكرهه بوعيد قتل على ان يقتل
عبده هذا او يقتل العبد الذي اكرهه او يقتل ابنه او قال
اقتل عبداً هذا الاخر او اقتل اباك لم يعة عبده
الذي اكرهه على قتله لان الاكره لم يتحقق مهنه فالمكره
من يجازي التلث على نفسه ومهنه انما هدده بقتل من
سماه دون نفسه فلا يكون هو ما يحى الى الاقدام على القتل
وان قتل عبده فلا شئ على المكره سوى الوزر لانه لم يص
آية للمكره حين لم يتحقق الاجزاء كذا في شرح المبسوط
وكذلك لو اكرهه على ان يتهلك مال هذا الرجل او يقتل
اباه فاستهلكه ضمنه ولم يرجع به على المكره ولو لم يتهلك
المال حتى قتل الرجل اباه لم يكن عليه اثر ان شاء الله
تعالى الا ان يكون شيئاً يسيراً فلا بأس به ان يترك استهلاكه
لانه يحق عليه احياء ابيه بالغير يعني بالانفاق
عليه ولو قيل له ليشرب هذا الخمر او لياكل هذه البطة
او ليفتلن ابنك هذا او اباك لم يعة شرب الخمر ولا اكل

المبيعة لانعدام الضرورة ولو قيل ليقتل ابنك اباك او
 لتبيعن عبدك هذا بالف فباع جاز البيع قياسا ولكن
 فقال البيع باطل ولو قال ليجسن اباك في السجن او التدين
 من هذا الرجل عبدك هذا بالف درهم فباع جاز البيع
 قياسا لان هذا في كل ذي رحم محرم وفي الاستفسان
 ذلك كله اكره ولا يصح البيع كذا في التاتارخانية ولو
 اكره يقتل على ان يقتل عبده او يقطع يده لمبيعه فان فعل
 ياتمه ويقتل المكره في القتل ويضمن نصف قيمته في القطع
 كذا في المحيط السرحني وشرح المبسوط له ولو اكره على ان
 يقطع يد رجل بعد يده فقطع يده ثم قطع رجله بفيرا اكره
 المقطوع من ذلك يجب القصاص على القاطع وعند ابي
 رحمه الله عليهما الدية في ماله ما كذا في التاتارخانية
 التجديد ولو اكره على قطع يد رجل فقال ذلك الرجل قد
 اذنت لك في القطع فاقطع والا اذن غير مكره لمبيعه ان
 يقطع وان قطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على
 الذي اكره وان واهب الا اكره على القتل فاذا ناله في ذلك
 فقتله فهو آثم ولا شيء عليه والدية في مال الآمر ولو
 ابو يوسف رحمه الله لا شيء عليه وقال زفر رحمه الله يجب
 القصاص قاله في التاتارخانية واذا بعث الخليفة عامه

فلو اراد
 على ابيه
 يربو
 جوارحه
 الحسن
 فالضمان
 على
 كذا في
 لا جواهر
 للاختلاف

نقال الرجل نقتلن هذا الرجل بالدين ولافتلك

لا ينبغي للمكره المامور ان يقتل ولكن مع هذا اذا قتل

استدرك على الامر المكره المامور بالقتل يانه وفسق ويرد
شهادته وباح قتله والمكره الامر مجرم عن الميراث دون

المكره المامور ولو قال له العامل لقطع يدي الا

لافتلك لا ينبغي له ان يفعل ذلك وكذلك لو امره بقطع

اصبع او نحوها لان لطرف المومن من المحرمه ما لنفسه

الا يبري ان المضطر لا يحل له ان يقطع طرف الغير

لياكله كما لا يحل له ان يقتله وان راى الخليفة ان يعيد

المكره المامور ويجب فعله وان اسره العامل ان

يضرب سوطا واحدا او امره ان يحلق راسه ومحيطه

وهذه على ذلك بالقتل رجوت ان لا يكون اثنا

في فعله ولا في تركه وان كان هده على ذلك بضرب

سوط او حبس او قيد او حلق راسه ومحيطه لم ينبغي

له ان يقدم عليه بشئ من الظلم قل ذلك او كثر كذا في

خزانة المفتين وانما علقه بالرجاء لانه لا يجد في هذا

بعينه نضا والفتوي بالرخصة فيما هو من مظالم

العباد بالواي لا يجوز فلماذا علقه بالرجاء قاله في التام

خمانية ولو هده بتلف النفس او تلف عضو من اعضائه

والمكره

حق يفترى على رجل مسلم ففعل رجوت
في سعة من ذلك كذا في التاتارخانية وخزانة المفرد
الايروي انه اكره بوعيد تلف حق يفترى على الله
كان في سعة من ذلك فمنا اولي الا ان في الاباحة
على المسلم علق الاباحة بالرجاء وفي الافتراء على الله
لم يعلق الاباحة بالرجاء لان اباحة الافتراء على الله
حالة الاضطرار ثابتة بالنص قال الله تعالى الامن
اكره وقلبه مطمئن بالايمان فاما اباحة الافتراء على
المسلم غير ثابت بنص القرآن وانما ثبت اثبت الاباحة
الافتراء على الله قال الله تعالى عقيب هذه المسئلة
الايروي انه لو اكره بوعيد تلف على شتم محمد عليه
السلام كان في سعة من ذلك انشاء الله والحق ما اتينا
ولو صبر حق قتل كان ما جهرنا وكان افضل انشاء الله
تعالى كذا في التاتارخانية ولو اكره بوعيد تلف
على ان ياخذ مال فلان فيدفعه اليه زحيت ان
يكون في سعة من ذلك ورتبه اليه والعتمان فيه
على الامر وانما يسهل هذا مادام حاضرا عند الامر
فان كان المسلم ليفعل فخاف ان يقتله ان ظفربه
ان لم يفعل ما هدده به لم يحل الاقدام على ذلك

الرسالة

لان الانبياء انما يتحقق ما دام في يدي الذكره بحيث يقدر
 على ايقاع ما يهدده به عاجلا وقد انقد هذا حين بعد
 منه لا يدري ان يقدر عليه بعد ذلك او لا يقدر و
 هذا الفصل تبين انه لا عذر لأغوان الظلمة في اخذ
 الاموال من الناس فان الظالم يبعث عامدا الى موضع
 ليأخذ ما لا ينتعالي العامل بامره وانه يخاف العقوبة
 من جهة ان لم يفعل وليس ذلك بعذر له الا ان يكون
 مجبضا من الامر فاما بعد من الظالم فلا الا ان يكون
 رسول الله رومعه على ان يرد عليه ان لم يفعل فيكون
 هذا بمنزلة الذي كان حاضرا عنده لان كونه تحت
 يده رسوله كونه في بيكن الرسول من رده عليه
 بتأثيره يتحقق الانجاء ولم يفعل ذلك حتى قتله كان
 في سعة شاء الله لانه يحذر عما هو من مظالم العباد
 وذلك غريزة لا يرى ان يلضطر ان يأخذ طعام
 صاحبه بقدر ما يمدفع عنه الضرر به ولو لم يأخذه
 حتى تلت لم يكن منواخذة به غدا مثله كذا في شرح
 المنسوط وان صبر حتى قتل كان ما جوهرا فرقا بين
 هذا وبين ما اذا كان الرجل في سفره واشتد جوعه
 ومع رفيقه طعام فلم يأخذ منه حتى مات فانه ياتم

جهته
 ما بعد

وكان الفقيه هو اسحاق الحافظ يقول لا فرق بين المسلم
 وتاويل ما يقول في المحضة انه ياتر اذا كان صاحب نظام
 يعطيه بالقيمة فلم ياخذ ذلك بل صبر حتى مات وهناك
 ياتر فلما اذا كان لا يعطيه اصلا ويتاذي باخذه
 لا ياتر حتى صبر حتى مات كما في الاكراه وفي المكره
 لو كان صاحب الطعام يعطيه بالقيمة فلم ياخذ حتى
 قتل يقول بانه ياتر كما في حالة المحضة فانه لا فرق
 بين المسلمين كذا في التاتارخانية وان المسلم
 طلاق او عتاق ففعل ونفع ويرجع بقيته المهر المثلث
 المهران كان الطلاق قبل الاثلاث ذكره في المختار يعني على
 المكره لان الاثلاث من مذهب اليه والمكره انه لا يرجع
 قيمة العبد عليه كذا في التبئين موصرا كان او حرا
 ولا سعاية على العبد كذا في الهداية ولا يبرأ المكره على
 العبد بالعتقان لان الضمان وجب عليه باثلاثه فلو
 يرجع على غيره كذا في الكافي والولاء للمعتق يعني للمكره
 لانه هو المعتق قاله في الخلاصه وكذا يرجع بنصف المهر
 ان كان قبل الدخول وكان المهر مسمى في العقد وان
 لم يكن مسمى فيه يرجع بما الزمه من المستعقة لان ما عليه
 كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من ~~بعض~~ بعضه
 جفتها

عليه ص

نداد ونسبيل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق
 وكان تقريرا للمال من هذا الوجه فيضات تقريره الى المكره
 والفتوى كما لا يخاف فكان مستغاله فيرجع عليه كذا في
 التبيين بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر تأكد بالدخول
 بقي مجرد انلاف ملك النكاح وانه ليس بمال من ضمن
 المال كذا في الكافي وفي فتاوي قاضيهان ولو اكره
 بوعيد القتل على الطلاق والعناق فلم يفعل حتى
 قتل لم ير ان يحالوا كرهه بالقتل على انلاف مال نفسه فلم
 ينف كان نهيدا فكذا في الاستناع عن ابطال ملك
 النكاح قاله في البناء والواجب كرهه على اعتناق عبده
 بوعيد نكاح فقال له انت حر هذه المسئلة على اوجه
 الاول ان يقول حذري بالي الاخبار بالحريه فيما مضى
 كاذبا ووردت ذلك لا انشاء الحريه وفي هذا الوجه
 يعقوب في القضاء ولا يعقوب فيما بين وبين ربه ولا يعقوب
 المكره شيئا الثاني ان يقول خطي بابي الاخبار كاذبا
 وترك ذلك ووردت عمقه مستقبلا كما طلب مني وفي
 هذا الوجه عتق العبد في القضاء وفيما بين وبين ربه
 وهذا ظاهر ويكون المكره ضامنا قيمة العبد الوجه
 الثالث ان يقول لم يخبرني ابني شيئا وقد اتيت بما طلب

العبد صح

سني والجواب في هذا الوجه نظير الجواب في الوجه
لذا في الذخيرة فان قال المكره لصاحب العبد
خطيبك الاخبار عن العتق فيما مضى كانه باوقفا
ذلك لا اعتقا مستقبلا فليس لك ان تقمّني وقال المكره
لا بل اردت به عتقا مستقبلا ولي ان احببتك قيمة السيد
فانقوله قول صاحب العبد والمكره ان يختلفه عليهما
ادعي والجواب فيما اذا اكره على طلاق امرأته وقد سمي
لها مهر الا انه لم يدخل بها نظير الجواب في هذا الاعتقاد
في حق وقوع الطلاق ورجوع الزوج على المهر وفي الجوه
الثلاث وان اهتم المكره بالزوج وقوله اردت الاخبار
بالكذب عن الماضي لا انشاء الطلاق وقال الزوج
لا بل اردت انشاء الطلاق فانقوله قول الزوج مع اليمين
لذا في التاتارخانية ولو اكره ليحعل طلاقا بعتق
عبد ببد امراته او ببد عبده او ببد غيرهما فطلّق
المفوض اليه واستوى يقع الطلاق والعتاق ورجوع المأثور
على الامر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر بنية
العبد وقاله زفر رحمه الله لا يرجع فانه في فتاوي
قاضخان قال محمد رحمه الله لو ان نكاحا غالبا اكره رجلا
بوعيد تلف على ان يطلق امرأته واحدة ولم يدخل

لما فظلتها نكثنا وعندم لها نصف المهر لا يرجع بذلك
 المكره وكذا اذا اكرهه على ان يعتق نصف عيده
 بغير نكاح فاعتق الكل والعبد حر كله عند جميع
 ولا يرجع المكره على المكره بشئ عند ابي حنيفة رحمه الله
 لانه طابع في اعتاق الكل عنده لم تجزى العتق وعتا ما
 يرجع عليه بغيره العبد موسر كان او معسر ولو كان
 الاكره على عتاق الكل فاعتق نصفه كان هذا والا
 سواء في قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله
 يعتق كله يندم المكره قيمة العبد ولو لموسر كان او
 معسر اما عند ابي حنيفة رحمه الله يعتق نصف العبد ويبقى
 النصف رقيقا واذا اعتق نصف العبد مرجع بنصف قيمته
 وهو النصيب الذي اعتق من العبد على المكره ولما اكره
 الذي لم يرد على قول ابي حنيفة رحمه الله هل ضمن المكره
 موسر اليضمن وان كان مقسدا لم يضمن كذا في التنازع
 ولو اكره مريضا اكرهت امراته بوجهين اولا حتى
 يسأله ان يطلقها بطلقة بائنة فالتة ذلك فطلقها
 كما سالت ثمران ومي في العدة ورثته لان سواها
 مع الاكره باطل فان تأخير سواها في الرضاء منها للفرقة
 واسقاط حقها في الميراث وذلك مع الاكره لا يتحقق

رحمه الله
 محمد

او لا يرجع المكره

ولو سالت تطليقتين بائنتين ففعل ثمرات وهي
 العدة لم ترثه لانها سالت غير ما اكرهت عليه ولان
 من عندها كاف لا سقط حقها في الميراث الا يري
 لو سالت زوجها ان يطلقها تطليقة بائنة فظلمها الطلقة
 بائنتين ثمرات وهي في العدة لم ترثه للمعنيين الذين
 اكرهنا اليهما كذا في شرح المبسوط ولم يدخل الزوج امرها
 بيد رجل بتطليقة انشاء واكره الزوج ان يامر به بطلية
 اخري ولم يدخل بها فظلمها ثنتين لم يضمن الاكره لان
 الزوج في تفويض الاول كان طاعا وانما مكرها
 على تفويض الثانية وتقومين الاولى الى كافي لتاكيد
 نصف المهر على الزوج فماد راضيا بالتاكيد فلم يضر
 الاكره متلفا ولا موكدا شئ من المهر على الزوج كذا في
 المحيط وكذلك لو طلقها بالتطليقة التي جعلها زوج اليه
 بغيا اكره كذا في شرح المبسوط ولو طلقها بالتطليقة
 التي اكره الزوج عليها من نصف المهر قاله في المحيط
 الحسن لمن نصف الصداق عليه حار باعتماد ما اكرهه الا يري
 ان قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالوت تطليقة اذا
 فركره بعد ذلك او قبله على ان يقول لها انت طالوت تطليقة
 اذا شئت فقال لها ذلك فطلقت نفسها التطليقتين جميعا

البرهان

تتم

او

ان امرأة ص

عزم لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على المكره للمنفى الكذب
بها ولو كانت هي المسلطة فاكرهته على ان يطلقها ابو عبد
الله بن نفعل لم يكن لها عليه شئ من المهر كذا في شرح
المبسوط ولو اكرهت على ان تقبل من زوجها الطلاق بالنف
فقدت تقع تطليقة رجعية ولا يلزمها المال كالصغيرة
التي لا تزني من زوجها بمال يقع الطلاق وانما
المال في نظر ان كان الخلع بلفظ الخلع يكون الطلاق
باتنا واثنا بلفظ الطلاق بعد الدخول يكون رجعيا
فالوان المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي
اكرهت عليه صح احاديثها في قول ابى حنيفة رحمه الله ويلزمها
المال ويصير الطلاق باتنا واثنا قول محمد رحمه الله الاجابة
بالاثنا والطلاق مرجعي وعن ابي يوسف رحمه الله فيه
روايتان في رواية كفاة — محمد رحمه الله وفي رواية
كفاة — ابو حنيفة رحمه الله كذا في ناوي قاضي خان
والاصح ان قوله كقول ابى حنيفة رحمه الله كذا في شرح
المبسوط ولو اكره الزوج على ان يطلق امراته بالان
درهم واكرهت المرأة على ان تقبل ذلك ففعله وقع
الطلاق بغير مال كذا في شرح المبسوط وفي خزنة
المختارين وكذلك هذا في الصالح من القود والعق على

مال الا ان المولي ان يضمن المكره قيمة عبده ان كان اكرهه
 بوعد قتل وان كان اكرهه بجس لم يضمن شيئا قاله بن
 نوح المبسوط ولو اكرهت امة اعتقت على الاختار
 نفسها قبل الدخول فلا مهر لها على الزوج ولا لموليها
 ولا يضمن المكره كذا في المحيط السرخسي ولو اكرهه رجل
 الزوج بوعد تلفت على ان يطلقها واحدة بالف درهم
 فطلقها ثلاثا كل واحدة بالف فقبلت جميع ذلك طاعت
 ثلاثا وجب له عليها ثلثة آلاف درهم ولا اعليه
 نصف مهرها الوقوع الفرية قبل الدخول لا بسبب مضى
 اليها ولم يرجع على المكره بشئ وان كان نصف المهر
 اكثر من ثلثة الاف لان ما زاد الزوج من عنده
 طاعة يحاط في تقرير الصداق عليه ولو اكرهه على
 ان يطلقها واحدة بالف ففعل وقبلت ذلك وجب له
 عليها الف درهم ثم ينظر الى نصف مهرها فان كان اكثر
 من اثني درهم ادني الزوج اليها الفضل على الف درهم
 ويرجع به على المكره ان كان اكرهه بوعد تلفت وهذا
 قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فاما عند ابي حنيفة
 رحمه الله لا شئ لها عليه وللزوج عليها الا انه كذا في
 شرح المبسوط فلو اكرهه بوعد تلفت على ان يطلق امراته

فلا تواقع حنونا وان كانت غير مدخولة وجب عليه الهبة
المكره وان لم يكن في النكاح تسمية تجب المقة ويرجع به
على المكره ولو كان بعد الدخول لم يرجع عليه نكحي كذا
في الخلاصة وشرح للبسوط ولو اكرهه على ان يعتق عبده
على امانه درهم وقيله العبد وقيمته الف والعبد غير
مكره فالعتق جائز على الماية ثم يخير مولى العبد فان شاء
ضمن الذي اكرهه قيمة العبد ثم يرجع المكره على العبد
بماية وان شاء المولى اخذ العبد بالمماية ويرجع على المكره
بتسع مائة تمام القيمة ولو كان اكرهه على العتق بالف درهم
الى سنة وقيمته الف والمولى بالخيار ان شاء ضمن المكره
قيمة عبده وان شاء اتبع العبد بالفين بعد مضي السنة
لانه التزم ذلك طوعا فان اخذ تضمنين المكره قام المكره
مقام المولى في الرجوع على العبد بالمسمى عند حلول
الاجل فاذا اخذ ذلك منه امسك الفامقدار ما عنده
وتصدق بالفضل لانه حصل له ما سب جنيت وان
اخذ اتبع العبد فلا شئ له على المكره بعد ذلك
فان كانت الايمان نجوما وفحل نجم منها فطلب المولى
العبد بذلك النجم بغير اكراه هذا منه اختيار لا اتباع
العبد ولا ضمان له على المكره بعد ذلك كذا في شرح

الميسر عبد بن رجلين اكره احد مما حتى اعتقه جازعتقه
 ثم قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله العتق لا يتجزى بدين
 العبد كله والولاء للمعتق وعلى المكرة ان كان ميسرا ضمن
 جميع القيمة بينهما نصفان وان كان ميسرا ضمن نصيب المكرة
 ويسعى العبد في قيمة نصيب الشريك واما على قول البخيفة
 ربه الله فالمكرة ضامن نصيب المكرة ميسرا كان او ميسرا
 والسالك بالخيار ان شاء ضمن المكرة قيمة نصيبه فان ضمنه
 رجع المكرة على العبد واستغاه فيه والولاء بين المكاره
 والمكرة نصفان وان كان المكرة ميسرا فلا تسلك حق
 الاستسقاء او الاعتاق والولاء بينه وبين المكرة نصفان
 كذا في التاتارخانية ولو قتل عبد رجل خطأ فأكراه مولاه
 واعتقه وهو يعلم بالجناية ضمن المكرة قيمته وبانها
 المولى فيدفعها الى ولي الجناية ولو كان اياه مجلس
 او قيد بضمن المولى قيمته لولي الجناية دون الذب
 ولا بضمن المكرة شيئا للمولاه كذا في الحيط السرخسي
 ولو ان رجلا اكره رجلا بوعيد تلف على ان
 يعتق عبدا يساوي الف درهم عن رجل بالف درهم
 ففعل ذلك وقبل العتق المعتق عنه طابعا فالعبد
 عن المعتق عنه ثم مولى العبد بالخيار ان شاء ضمن

قيمة عبده المعتق عنه وان شاء ضمن المكرة فان ضمن
المكرة قيمته رجع لها على المعتق عنه والولا للمعتق
عنه ولو اكره المعتق والمعتق عنه بو عيد تلك
حتى مفلا ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه والولا
له وثمان العبد على المكرة خاصة لو لم يضمن العبد قال
شمس الائمة السرخسي رحمه الله انما هذا بمنزلة ما لا يكره
رجلا على بيع عبده من هذا بالفتايرهم ودفعه واكره
الاخذ على شراءه وقيضه وعتقه بو عيد تلك ففعلا
ذلك في الضمان يكون على المكرة خاصة ولو اكرهها
على ذلك بالحبس فمعدا ضمن المعتق عنه قيمته لولا
ولا ضمان على المكرة ههنا ولو اكره المعتق بالحبس
والمعتق عنه بو عيد تلك فالعبد حر عن المعتق عنه
ثم المعتبر به يضمن الذي اكرهه قيمة العبد ذكره
في التاتارخانية ولو اكرهها على ذلك بالحبس
ففعلا ضمن المعتق عنه قيمته قاله في شرح المبسوط
ولو اكره العبد على قبول العناوة بما لم يلزمه شيء
ويضمن المكرة كذا في ~~المبسوط~~ للسرخسي واذا قال
الاصحاب لرجل لا تقتلك او لتعتقن عبدك
او لتطلقن امرأتك هذه ايهما شئت ففعل المكرة لهما

ولم يدخل بالمرأة فما باشترا فاذ ويضم المكره الا
من نصف المهر ومن قيمة العبد ولو كان الزنوج
يدخل بها لم يعدم المكره له شيئا كذا في شرح المنسوط
وفي التجريد ولو كانت المرأة غير مدخول بها وكان
الاكره محبس او قيد ففعل احدهما لم يعدم الذي
اكره شيئا كذا في التاتارخانية ولو اكره الرجل على
ان يقول كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حرق قال
ذلك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على الكره بشئ
وان ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع على
المكره بقيمة العبد استحسانا ولو اكره الرجل على
ان يقول لعبد ان شئت فانت حر او ان دحنت
الدار فانت حر ثم شاء العبد او دخل الدار عتق و
يرجع على المكره بقيمة العبد ولو اكره على ان يعلق
عتق عبده بفعل نفسه وذلك الفعل امر لا بد
له منه كصلوة الفرض ونحوها او كان فعلا يخاف
بتركه الهلاك على نفسه كالاكل والشرب ففعل
ذلك الفعل كان له ان يرجع على المكره كذا في
فتاوى قاضيهان واذا اكره على ان يعتق عبدا
بتقاضى دينه او ما اشبه ذلك ماله منه بد

٤٥
يأجج على المكروه ويكون ذلك بمنزلة الإكراه بوعيد المحر
قاله في التاثير خائفة ولو أكرهه بوعيد تلف على
ان ياذن له في سفه فاذن له فيه فاعتقه عتق والولد
للولي وضمن المكروه قيمته لا با اعتبار ان ذاعتقه بل
باعتبار انه الجاه الى الامس بالعتق حق لو كان أكرهه على
ذلك تخش لم يضمن له شيئا كذا في شرح المبسوط قال محمد
رحمه الله في الامس بل ولو ان رجلا أكرهه بوعيد قتل او جبر
او بيع او غضب حق تزوج امرأة على عشرة آلاف
ومهر مثلها الف درهم كان النكاح جائزا ويكون لها من عشرة
الاف درهم مهر مثلها الف درهم وبطل الفضل وذكر
الطحاوي في مختصره ان الزوج يلزمه جميع ذلك فيرجع
بالفضل على من أكرهه وليس بظاهر الرواية ولو ان
المرأة هي التي أكرهت حتى تزوجها الزوج على الف درهم
ومهر مثلها عشرة الاف زوجها اولياؤها مكرهين فالنكاح
جائز ولا ضمان على المكروه ثم هل للمرأة والاولياء الاعتراض
على هذا النكاح فالمسئلة على وجهين اما ان يكون الزوج
دخلها او لم يدخلها وكل وجه على وجهين اما ان رخصت
المرأة بما سهر لها من الصداق او لم ترض وكل وجه على
وجهين اما ان يكون الزوج كفوا لها او غير كفو فان كان

كونه لها وقد رخصت بالمسمى كان للأولياء حق الاعتراض
 عند ايجبة رحمه الله وعندهما لا املا ولو تزوجت فيها
 في الامتناع من كفوا بقل من مهر المثل كانت المصلحة على
 الاختلاف وان كان الزوج غير كفوها قلا ولقاء الاعتراض
 على هذا النكاح عندهم جميعا هذا اذا رخصت بالمسمى ولم
 يدخل بها الزوج فان لم ترخص بالمسمى ينظر فان كان الزوج
 كفوها فلها حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان
 المهر عندهم جميعا فاذا رخصت الاموال القاضى بغير رجاء
 فيقول له انه لها مهرها والافترق بينكما فان اتم هذا النكاح
 وان ابي يفرق بينهما ولا يكون مهر لان الفرقة من قبلها
 لما لم يرخص بالزيادة والفرقة الواقعة من قبلها تسقط
 الصداق كله قبل الدخول - كما في او تدادها وان لم يكن
 الزوج كفوها فلها وللأولياء حق الاعتراض على هذا
 النكاح عند ايجبة رحمه الله لعدم الكفاءة ونقصان المهر
 وعند ماله حق الاعتراض لذلك وللأولياء لعدم الكفاءة
 لا غير هذا كله فيما اذا لم يدخل غان دخل بها وهي مكرمة
 فان كان الزوج كفوها فلها فذا اعتراض على هذا النكاح لاحد
 وان لم يكن كفوها قلا ولقاء والمدة حق الاعتراض
 بسبب عدم الكفاءة واما اذا دخل بها وهي طائفة فقد

لها حق

صحت بالمهر المسمى دلالة فكان كالمرصنة بالمسمى نصاً
ولم ير صنت نصاً فعلى قول المجنفه للاولياء حق الاعتراض
واشخان الزوج غير فهو فلا ولياً حق الاعتراض عند أبي
حنيفة رحمه الله لعدم الكفاءة ونقصان المهر وعندهما
لعدم الكفاءة لا غير هذا خلاصة ما ذكره شيخ الاسلام
خواجه زاده كذا في البناية والزوج على ان يوكل رجلاً
بطلاق امرأتين التي لم يدخل بها او يعتق عبده ففصل
الوكيل فالتوكيل جائز كذا في الكافي ثم ان الوكيل اعتق
العبد او طلق المرأة عتق العبد وطلقت المرأة وضمن
المكروه للمولي قيمة العبد ونصف الصداق للزوج اشخان
الزوج لم يدخل بالمرأة وفي المسئلة قياس واستحسان القياس
ان لا يصح التوكيل ولا يقع طلاق الوكيل وعناقه وفي
الاستحسان يصح التوكيل فيقع طلاق الوكيل وعناقه
كذا في الذخيرة وجه الاستحسان ان لا يراه يوجب فساد
العقد والوكال لا تبطل بالشروط الفاسدة لانها
من الاستقاطات اذ الموكل يسقط حقه بالتفويض اليه
فاذا لم تبطل نفذ تصرف الوكيل قاله في الكافي وبعد ما
صح التوكيل ووقع الطلاق والعتاق فالقياس ان لا يضمن
المكروه شيئاً وفي الاستحسان يضمن كذا في الذخيرة وجه الاستحسان

ان غرض المكره ذوال ملكه اذا باشر الوكيل فكان الزوال
مقصوده فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه
اكره كذا في الكافي وان كان الاكراه بوسيلة حبس
او قيد فلا ضمان على المكره كذا في الذخيرة وفي السراجية
ولو اكرهه بالحبس على ان يוכל هذا يعتق فاعقته الوكيل
والوكيل غير مكره كان العبد حراً عن مولاه ولا يضمن المكره
شيئاً ولو اكرهه على ذلك بوعيد تلف كان الضمان على المكره
دون الذي ولي الاعتاق كذا في التاتارخانية ولو اكرهه
بوعيد قتل على ان يוכל هذا يبيع عبده بالف درهم واكرهه
على دفع العبد اليه ليبيعه ففعل ذلك ثم ان الوكيل باع
العبد واخذ الثمن ودفع العبد الى المشتري فهلك العبد
في يد المشتري والوكيل والمشتري طائعين فولى العبد
بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمة العبد وان شاء ضمن الوكيل
وان شاء ضمن المشتري فان ضمن المشتري لا يرجع على احد
بشيء يريد به لا يرجع على احد بشيء من ضمان القيمة انما يرجع
بالثمن على الوكيل وان اختار تضمين الوكيل يرجع الوكيل
على المشتري بالقيمة ولم يرجع على المكره كذا في المحط البراء
وللمشتري ان يرجع على الوكيل بالثمن فينقضان ويترداد
الفضل قاله في الذخيرة وان اختار تضمين المكره رجع

الكره بما ضمن ان شاء على المشتري وان شاء على الوكيل
 كذا في المحيط البرهان ولو كان الاكراه بوعيد حبس
 او قيد لا يضمن المكره شيئا اذا خرج المكره من الوسط
 ذكر بعد هذا ان المولى بالخيار ان شاء ضمن الوكيل قيمة
 عده ورجع الوكيل بما ضمن على المشتري وتقع المقاصة
 بين البتة والتمن وان شاء ضمن المشتري ثم لا يرجع للمشتري
 بما ضمن على احد كذا في التاتارخانية ولو كان المولى
 والوكيل مكرهين بالقتل كان المولى بالخيار ان شاء
 ضمن المشتري قيمة عده وان شاء ضمن المكره باكراهه
 اياه على التسليم بوعيد تلف ثم يرجع بها المكره على المشتري
 ولا ضمان على الوكيل كذا في شرح المبسوط ولو كان
 المقوم جميعا مكرهين وباقي السلسلة مجالها فلا ضمان للمولى
 العبد لا على الوكيل ولا على المشتري ولكن يضمن المكره
 قيمة العبد والمكره لا يرجع بما ضمن على احد ولو كانوا
 جميعا مكرهين بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على المكره
 والمولى الخيار ان شاء ضمن الوكيل ورجع الوكيل بما ضمن
 على المشتري وان شاء ضمن المشتري ولا يرجع للمشتري
 بما ضمن على الوكيل كذا في التاتارخانية والمحيط البرهان
 ولو اكره المولى بالقتل واكره المشتري بالحبس فلمولى

ان يضمن قيمته ايهما شاء فان ضمن المشتري لم يرجع عليه
بشي وان ضمن الوكيل كان له ان يرجع على المشتري ولا
شي له على المكروه وان ضمن المكروه كان له ان يرجع على
المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل بشي
ولو اكره المولى والوكيل بالقتل واكره المشتري بالحبس
فلا ضمان على الوكيل والمولى ان يضمن المكروه قيمته انشاء
ويرجع بها المكروه على المشتري وان شاء ضمن المشتري كذا
في شرح المبسوط واكره المولى والوكيل يئيد والمشتري
بالقتل ضمن الوكيل لا غير هذا اذا كان المشتري مكرها
بالقتل على الشراء دون القبض لان قبضه لم يصح مضارا
الى المكروه وانما مكرها عليهما فلمولى ان يضمن المكروه
ولو اكره المالك والمشتري بالقتل والوكيل بالقيء فان
شاء ضمن الوكيل ولا يرجع على احد وان شاء ضمن
المكروه ولا يرجع على الوكيل كذا في المحيط السرخسي ولو
اكره بالقتل على ان يوكل هذا الرجل بان يهب عبده
هذا هذا الرجل فوكله بذلك فقبضه الوكيل ودفعه
الى الموهوب له ومات في يده والوكيل والموهوب له
غير مكرهين فلمولى ان يضمن قيمته ايهما شاء بمنزلة الشراء
فان ضمن الموهوب له لم يرجع على احد وان ضمن

الكسيل مرجع به الوكيل على الموهوب له وان ضمن
اسره يرجع المكره ان شاء على الموهوب له وان شاء
على الوكيل ويرجع به الوكيل على الموهوب له ولو كان
الاكراه مجابسا لم يضمن المكره شيئا ~~او~~ كان للموئ
ان يضمن ان شاء الوكيل وان شاء الموهوب له فلو ان
ضمن الوكيل مرجع به على الموهوب له كذا في شرح للبسط
للسرخي ولو اوصى كرهه على ان يبيع مال المكره او ان يشترط
بماله فطالبه بالتسليم صحت الوكالة ولزمته العهدة
ذكره في التاتارخانية ~~الذي لا يعمل فيه~~ الاكراه كذا في
الكافي يشير هذا الى بيان ما يعمل فيه الاكراه وما لا يعمل
وصابط ذلك ان كل ما لا يوثق فيه الفسخ بعد وقوعه
لا يعمل فيه الاكراه فاذا كان كذلك يصح التذرع الا
كذا في البناية حتى لو اكره بوعيد ان يلف على ان يوجب
على نفسه صدقة او صوما او حجا قاله في الكافي او عرق
او عذوق في سبيل الله تعالى او شيئا يتقرب به الى الله
تعالى ففعل ذلك لزمه كذا في المحيط والتاتارخانية
كله خلافا للثلاثة كذا في البناية ولا يرجع على المكره
بما يلزمه من ذلك كذا في الكافي لا قبل الادلة ولا
بعده ذكره في المحيط البرهانية وفي الظهيرية

ان اكرهه على البين او على الايلاء او على الظهارية
 لا ضل على المكره شئ من ذلك كذا في التاتارخانية
 وكذا الرجعة وكذا الفريضة والخلع من جانب الزوج
 طلاق او بين فلا يوثق فيه الا كراهه ولو كان هو منكرها
 على الخلع والمراة غير مكرهة لزما البذل كذا في
 الكافي والتاتارخانية ولو اكرهه على ان يخلع امراته بعد
 الدخول على الف ومهرها اربعة الف ومائة ومائة
 جاز كذا في المحيط السرخي وعلى المراة الف ولا شئ
 للزوج على المكره قاله في التاتارخانية فان قيل نان
 خالها وهي غير ملوسة فاستجفت نصف الصداق
 هل يرجع به الزوج على المكره لتأكيد ما كان على شئ
 السقط او لا قلنا لا يخلو اما ان يكون ساق الزوج
 اليها المهر كله او لا فان ساق رجوع على المكره بنصفه
 بالاتفاق اما عندهما فظاهر لان الخلع على ما كان
 لا يوجب البراءة عما يتحقق كل منهما قبله صاحب حكم الخلع
 واما عند المجنفه فلا لانه وان اوجب البراءة لكنها
 براءة مكره والبراءة مع الاكراه لا تصح وان لم يسبق
 رجوع عندهما خلا فانه لانه غير مكره في هذه الصورة
 على البراءة كذا في البناية ولو اكرهه على ان يكفر

كفارة الظهار او غيره وقد ازمته لم يرجع على المكره
 كرهه في الخط السرخسي واذا وجب على الرجل
 كفارة ظهار فاكرهه السلطان على ان يعتق عن ظهاره
 فاعتق هذا على وجهين ان اكرهه على اعتاق عبد
 بغير عينه فلا ضمان على المكره لانه اكرهه على اقامة
 ما هو فرض عليه اما لو اكرهه على اعتاق عبد بعينه
 ذكرته من الائمة السرخسي رحمه الله في شرحه مطلقا من
 غير تفصيل على المكره قيمة العبد ولا يجزي المسكره
 عن الكفارة لانه في معنى عتق بعوض وذكر شيخ الاسلام
 في شرحه تفصيلا فقال النكاح العبد الذي اكرهه
 على تحريره اخس العبيد وادنى وضم قيمة بحيث لا يكون
 عبدا آخر اخس من هذا وادون منه قيمة فلا ضمان على
 المكره كذا في النكاحا رخانية والاصح ان ذلك لا يجزيه
 وعلى المكره قيمته لانه وان لم يكن ظالماله في القدر فهو
 ظالم له في العين اذ ليس عليه اعتاق هذا بعينه ولذا
 في الاعيان اعراض فيلزم المكره الضمان بهذا الطريق
 واذا الزمه الضمان لم يجزه عن الكفارة كذا في شرح
 المبسوط وان كان غيره اخس منه وادون منه قيمة
 ضمن المكره قيمته لان الواجب عليه اعتاق خس العبيد

فإذا لم يكن اخق العبيد صار بقدر الزيادة

مكرها له على ما ليس يلحق عليه فيلزمه ضمانات

ذلك القدر ولا يحجز المكره عن الكفارة لانه لا يحجز

بقدر الزيادة لانه في معنى عتق بعوض ولا يحجز

الباقى لان الباقي ناقص عن الرقبة كذا في المحيط

البرهاني فان قال المكره انا ابوي المكره عن القيمة

يجوز العتق عن الظهار لا يحجزه عن الظهار من اعتق

عبد على مال عن الكفارة ثم ابراءه فان قال المظاهر

حين اعتق العبد اعتقه عن الظهار لا يدفع الا كراه

اجزاه عن الكفارة ولم يكن على المكره ضمان ذره

في التاتارخانية ولو ائرب ان تقرب امراته قالوا

لا بيع للمرأة ان تمكن نفسها منه وان قال اردت

العتق عن الظهار كما امرني ولم يحجز به الى غير ذلك

لم يحجز عن الكفارة وله القيمة على المكره ولو اكرهه

يجبس او قيد اجزاه عنه ولا ضمان له كذا في

المحيط السرخسي وان كان قيمة العبد مثل قيمة عبد

وسط لا يرجع على المكره بشئ وان كانت قيمته اكثر

من قيمة الوسط يضمن المكره ما زاد على قيمة الوسط

كذا في فتاوى قاضين ان ولو اكرهه بوعيد تلف

اعتقته

أَلَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَكُنْ مِنْهُ
 مَنْهُ وَلَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا وَجِبَ عَلَيْهِ نَصْفُ الْمَهْرِ وَلَمْ يَجِ
 بِعَلَى الزَّيْجِ كَرِهَهُ وَأَنْ قَرَّهَا كَانَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ
 وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمَكْرُهِ بَشَى كَذَا فِي شَرْحِ الْمَسْوُوعِ وَكَذَلِكَ
 وَأَكْرَهَهُ عَلَى أَنْ يَقُولَ أَنْ قَرَّ بِهَا فَعِيدِي حَرْفًا قَرَّهَا
 وَيَعْتَقُ بِرَضَائِهِ الْمَكْرُهِ وَلَوْ كَانَ مَدْبَرًا أَوْ كَانَتْ أُمُّ وَلَدٍ حَلَفَ
 بِعَتِّهَا فَقَرَّبَ الْمَرَاةَ لَمْ يَضْمِنْ الْمَكْرُهِ شَيْئًا فَإِنْ لَمْ يَقْرَّهَا حَتَّى
 مَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا ضَمِنْ نَصْفِ الصَّدَاقِ وَرَجَعَ
 عَلَى الْمَكْرُهِ بِالْأَقْلَمِ مِنْهُ وَمَنْ قِيمَتُهُ مِنْ حَلَفَ بِعَتِّهِ
 لَمْ يَحْتَسُنَا كَذَا فِي الْحَيْطِ الْأَخْصِي وَلَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى أَنْ قَرَّ
 أَنْ قَرَّ بِهَا فَمَا إِلَى صَدَقَةٍ فِي الْمَسَاكِينِ فَتَرَّهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
 فَبَانَتْ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَتَرَّ بِهَا فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ
 فَلَزِمَتْهُ الصَّدَقَةُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمَكْرُهِ بَشَى وَهُوَ فِي الْمَعْفِ
 نَظِيرُ مَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى أَنْ يَصْدُقَ مَالَهُ فِي الْمَسْكِينِ
 كَذَا فِي شَرْحِ الْمَسْوُوعِ وَلَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى كَفَّارَةِ يَمِينٍ قَدْ جُنَتْ
 فِيهَا وَمَعْنَاهُ أَنْهُ أَكْرَهَهُ عَلَى أَصْلِ التَّكْفِيرِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ
 نَوْعٍ مِنَ أَنْوَاعِ الْكَفَّارَةِ فَكَفَرُ نَوْعًا مِنَ أَنْوَاعِ الْكَفَّارَةِ الَّتِي
 جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فَهُوَ جَائِزٌ وَلَا نَمَاتُ
 عَلَى الْمَكْرُهِ يَزِيدُ عَلَى أَدْنَى الصَّدَقَةِ وَالْكَسَةِ ضَمِنْ الْمَكْرُهِ

وَأَنْ الْكَرْهَ وَالْإِتْقَانُ عَلَى الْبَعْضِ وَبِغَيْرِ عَيْنِهِ فَأَنْ كَانَ قِيَمَتُهُ أَدْنَى الْعَيْنِ مِثْلُ أَدْنَى الْعَيْنِ وَالْمَسْوُوعِ
 فَهُوَ جَائِزٌ وَلَا نَمَاتُ عَلَى الْمَكْرُهِ وَأَنْ كَانَ قِيَمَتُهُ أَدْنَى الْعَيْنِ

فَأَنْ صُو

قيمة العبد ولا يجزيه عن قنطرة التمين كان الاك
 بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على المكره ويجزيه
 عن الكفارة كذا في التنازع خانية ولو اكرهه بوعيد تلف
 على الصدقة في الكفارة ففعل ذلك ينظر فيما يشاء
 فان كانت قيمته اقل من قيمة الرقاب ومن ادنى الدية
 التي تجزي لم يضمن المكره شيئا وان كانت اكثر قيمة من
 غيرها ضمنه الذي اكرهه ولا تجزيه عن الكفارة ~~في~~
~~في~~ وان قدر على الذي اخذه منه كان
 له ان يسترده لذا في شرح المبسوط وان كان الاكره وهذه
 الصورة بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على المكره ولكن
 يرجع على الذي اخذه منه ويسترد ما اخذ، يترتب اذا اجازته
 المتصدق بعد ذلك ينظر ان كان امالا قائما او متا الاجازة
 على اجازته وان كان هالكا لا تقبل اجازته كذا في المحيط
 البرهاني قال وكذلك كل شيء وجب لله عليه من بدنة
 او هدي او صدقة او حج فاكره على ان يمضيه ففعل ولم يبره
 الاكره بشئ بعينه فلا ضمان على المكره ويجزي عن الجليل
 ما امضاه فان اوجب شيئا بعينه على نفسه صدقة
 في المساكين فاكره بحبس او قتل على ان يتصدق بذلك
 جاز ما صنع منه ولم يرجع على المكره بشئ وكذلك

الاضحية وصدقة القطر ولو اكره عليهما رجل سقي فغلبهما
 اجبره ولم يرجع على المكره بشئ ولو قال - لله على هدي
 اهديه الى بيت الله فاكروه بقتل علي ان هدي بعيرا او
 بدنة نخبرها ويتصدق بها ففعل كان المكره ضامنا
 لتيهها ولا يجزيه مما اوجبه على نفسه ولو اكرهه علي
 ادنى ما يكون من الهدي في القيمة وغيرها فامضاه
 لم يغرم المكره شيئا لانه ما زاد علي ما هو الواجب عليه شرعا
 ولو قال - لله على عتق رقبة فاكروهه علي ان يعتق
 عبدا بعينه بقتل فاعتقه ضمن المكره بهيمة ولم يجزه
 من النذر وان كان يعلم ان الذي اكرهه على عتقه
 ادنى ما يكون من القيمة لم يلزم على المكره ضمان واجزي
 عن المعتق ليقته بوجوب هذا المقدار عليه ولو قال -
 لله علي ان تصدق بتوب هروي او مروي فاكروهه علي
 ان يتصدق بتوب بعينه فنصدق به فانه ينظر الى الذي
 تصدق به فان كان العلم محيطا بان ادنى ما يكون من ذلك
 الجنس في القيمة وغيرها اجزاه ذلك ولا ضمان على المكره
 وان كان غيره اقل فقيمة منه ينظر الى فضلها بين القيمتين
 فغرم المكره ذلك فانا ضمن المكره بعضه صار ناقصا مما
 وجب عليه فلا يجزيه عن الواجب فهذا يغرم المكره

جميع القيمة واذا قال الله علي أن اتصدق بعشرة أفقره
 حنطة على المساكين فأكره بوعيد قتل على ان يصدق
 بخمسة أفقره حنطة جيدة لتساوي عشرة أفقره حنطة
 ردية فالمكره ضامن لطعام مثله وعلى النازي ان يصدق
 بعشرة أفقره ردية ولو ان رجلا له خمس وعشرون بنت
 مخاض فخال عليها التحول فوجب فيها ابنت مخاض وسط
 فأكره بوعيد قتل على ان يصدق على المساكين بابت
 مخاض جيدة عند المكره فضل قيمتها على قيمة الوسط
 لانه ظالم له في التزام هذه الزيادة وقد جازت الصدقة
 عن المتصدق في مدار الوسط فلا يغرم المكره ذلك
 لان هذا ليس بمال الربوا فيمكن تجويز بعضه من كله الا
 يري انه لو تصدق بنصف ابنة مخاض بمدة تبلغ قيمتها
 قيمة ابنة مخاض وسط اجزاء عن الواجب فهذا لا يجوز
 على المكره الا ضمان الفضل هناك في شرح المبسوط
 لو اشترى على الزنا فزني يجب الحد عليه في قول ابن حنيفة
 رحمه الله الاول وهو قول رفر رحمه الله ثم رجع وقول
 لا يجب عليه الحد ان اكراهه السلطان واكرهه غيره
 يجب وقالا لا يجب عليه في الوجهين كذا في التبيين
 ويجب المهر على الزاني سواء كانت المرأة مكرهة على الزنا

او كانت طائفة ولا يرجع بها ضمن على المكروه لا منفعة
 الرطحة حصل للزاني وكان كالمواكروه على اكل طعام نفسه
 فاكل النجاسات جازعا لا يرجع على المكروه بشئ وان كان
 شربا ان يرجع عليه بقيمة الطعام كذا في التائادخانية
 المرأة اذا كرهت على الزنا فلا احد عليها لان الموجد
 منها التمكن لا غير واذا جاء الاكراه لم يسق الفعل منها
 تمكينا كذا في الخط البرهاني والرجل ان في الافتدام
 على الزنا لان الزنا من المظالم واما المرأة اذا كانت مكروه
 على الزنا هل ياتر ذكر شيخ الاسلام في شرحه
 في باب الاكراه على الزنا ان الكرهت على ان تمكّن
 من نفسها فمكنت فانه لا اثر لان التمكين منها زنا الا يري
 انها اذا كانت طائفة في التمكين فمكنت حدث وان لم تكن
 من الزنا وزنى بها لا اثر عليها وذكر هو ايضا في الاكراه
 اذا كرهت على الزنا فمكنت من نفسها فلا اثر عليها وهذا
 كله اذا كان الاكراه بوعيد تلف فان كان الاكراه
 بوعيد سجن او قيد ففعل الرجل الحد بلا خلاف واما
 المرأة فلا احد عليها ولكنها تاتر ولو امتنع المكروه عن الزنا
 حتى قتل فهو باجور كذا في التائادخانية ولو اكراه على
 ان يقتل مسلما او يورثي ليس له ان يفعل احدهما الا بقتل

المسلم والمؤمن لا يباح عند الضرورة قتل زني عيا قيارا
 ولا جحد استخانا وعليه مهرها وان قتل المسلم يقتل
 الامر كذا في قاضيخان وفي الجريد ويورد المكون
 بالحبس والتعذيب قاله في التاتارخانية ولو ان
 الاكراه في هذه المسائل بوعيد حبس او قتل او حرم
 لحيه لا يكون اكراه فان قتل المسلم يقتل القاتل قصاصا
 ولا يقتل الامر لعدم الاكراه بل يعذر كذا في فتاوي
 قاضيان وراقه الحوي لرجل مسلم ان دفعت الي
 هذه الجارية لازني بها دفعت اليك الف نفس من المسلمين
 تخلفهم عن اسرنا الا ان هذا المسلم ان يدفع اليه الجارية
 كذا في خزنة المفتين وان اكراه على الردة لم تكن امراته
 منه لان البيونة تلبث على الردة والرد غير متحققة
 لاحتمال عدم اعتقاد الكفر بل هو الظاهر عند الاكراه
 ولو اختلفا كذا في الاختيار فان قالت المرأة قد بنت
 مذك وقال هو قد اظهرت ولكن قلبي مطمئن
 بالايمان فالقول قوله ~~لأنه لا يثبت الاكراه في عدم الاعتقاد~~
~~لأنه لا يثبت الاكراه في الاختيار استخانا~~
~~لأنه منكر للفرقة فالقول قوله في عدم الاعتقاد~~
~~لأنه لا يثبت الاكراه في الاختيار بخلاف~~

فتاوي

كذا في الفتاوى

بلغ

ما لو أكره التصديان على الإسلام فإنه يصير مسلماً لأنه
 وجد أحد تركين وفي الركن الثاني احتمال ترجحنا
 جانب ان وجود احتياطاً فاما الوردة فتعتمد محض الاتفاق
 وقد وقع اشتك في اعتقاده الكفر ولا يثبت بالشك
 احتياطاً فترجحنا الإسلام في الحالين لأنه يعمل ولا
 يعلم وهذا بيان الحكم ما مضى بينه وبين الله تعالى إذا
 لم يعتقد فله من مسلم كذا في السكاني هذا كانه اشارة الي
 ما قاله الامام ابو منصور الماتريدي وهو المنتول عن
 الجنيفة رحمه الله من ان الايمان هو التصديق والافرا
 اللسان شرط احراز الاحكام وليس لك مذهب اهل
 اصول الفقه فاهم يجعلون الافتراء كذا ولو أكره على
 الإسلام حتى كرهه لأنه لم يرجع لم يقتل لتمكن الشبهة
 أي شبهة عدم الاورد تجاوز ان يكون التصديقت
 غير قائمة بقلبه عند الشهادتين وهي أي الشبهة دارثة
 للقتل وهذا الاستحسان وفي القياس يقتل لأنه بدل
 دينه وقيل عليه من بدل دينه فافتلوه وهذا نظير
 القياس والاستحسان في المولود بين المسلمين اذا بلغ
 ويتأجبر على الإسلام ولا يقتل استحضار التشبهة
 الممكنة فيه بسبب اختلاف العلماء ذكره في البناء

كذا في السكاني في الدنيا
 كذا في البناء

ولو قال الذي أكرهه على اجراء طاعة الكفر خطيبي الى
 قوله كفرت بالله ان اخبر عن امر ما من كذا لم اكن
 فعلت كذا فيما مضى بانه امراته حكما وانه من
 فيما بينه وبين الله تعالى لانه اخبرانه ان
 أكرهه عليه فصار في ذلك طاعا ومن استمر
 فيما مضى طائعا فله عنت به كذا بالصدق التام
 لانه خلاص الظاهر ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى
 لانه نوي ما يحتمله لفظه كذا ههنا ولو قال خطيبي
 الاخبار عما مضى وما اردت به الخبر بل اردت به الاشياء
 كما طلب مني فقد استمر الكفر حقيقة لانه بعد ما خطر ما
 بياله فقد يمكن الخروج عما ابتلى به كذا في الكافي
 بان ينوي غير ذلك والضمنية تعذر بهذا التمكن كذا
 في شرح المبسوط فاذا لم يفعل وأُشَاء الكفر كان بمنزلة
 من أخبر بكلمة الشرك طائعا فتبين امراته منه في
 القضية وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في الكافي
 فينبغي له ان يتوب عن ذلك كذا في شرح المبسوط
 ولو قال لم يخطر بباله شيء ولكني كفرت بالله كفرا
 مستقبلا وقلبي مطمئن بالايان لم تن امراته لانه
 فذا انقل مضطرا منكرها وهو مخرج في ذلك

اذ كان قلبه مطمئنا بالايمان كذا في الكافي وكذا في
 اذا اكره بوعيد تلف لم يصل الى الصليب وفي الظهيرية
 مناه سجد وصل الى الصليب فالمسلة على ثلاثة اوجه
 الاول ان اقله خطر بيالي ان اصرى لله تعالى وقد صليت
 لله تعالى لا للصليب وفي هذا الوجه لا يكفر في القضاء
 ولا فيما بينه وبين الله وفي الظهيرية مستقبل القبلة او في مستقبل القبلة
 الوجه الثاني ان يقول خطر بيالي ان اصرى لله تعالى ولم
 اصر لله تعالى وصليت للصليب وفي هذا الوجه يكفر بالله
 في القضاء وفيما بينه وبين الله كذا في التاتارخانية وثبت منه
 امراته كذا في شرح المبسوط الوجه الثالث ان يقول لم يخطر
 بيالي شئ وصليت للصليب مكرها وفي هذا الوجه لا يكفر لا في
 القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك لو اكره على شتم
 محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتمت هذه المسئلة على
 ثلاثة اوجه ايضا الاول ان يقول لم يخطر بيالي شئ وشتمت
 مكرها ففي هذا الوجه لا يكفر في القضاء ولا فيما بينه وبين
 الله تعالى كذا في التاتارخانية لم يبين منكوحته لا قضاء
 ولا ديانة كذا في الكافي الثاني ان يقول خطر بيالي رجل
 من المضاري يقال له محمد فتمت ولم اشتم محمد صلى الله
 عليه وسلم وفي هذا الجواب كذلك قال في شرح الائمة

كذا في المحيط البرهان
 ٦٠

السرخسي رحمه الله اطروفت محمد رحمة الله في القبارة حيث لم يقل
 خطوبيا لي رجل من المسلمين اسمه محمد لان شتم النصارى
 شتم المسلم الثالث ان يقول خطوبيا لي رجل من النصارى
 يقال له محمد فترك ذلك وشمته محمدا صلى الله عليه وسلم
 وفي هذا الوجه يكفر في القنعة وفيما بينه وبين الله كذا
 التاخر خانية وتبين منه امراته فانه في شرح المبسوط
 الفصل الثالث فيما يبع الرجل به الاثام
 وما لا يبعه وما يترك الفصل على اقسام اربعة احدها
 ان يكون الاقدام على الفعل اولى من تركه وبالترك يصير
 اثما كما لو اكره الميت او اللص الغالب الذي هو غير
 متاول على اكل ميتة او حكم خنزير او شرب خمر وقال
 له لتفعلن هذا والا لاقتلنك او لتعتدين يا اواضربك
 مائة سوط فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى قتل مع عمله انه
 لو امتنع عن ذلك حتى قتل يكون اثما فليكون اثما وان كان
 لا يعلم انه يبعه ان يفعل قل رجوت ان لا يكون اثما وكذا
 الرجل اذا اكلن يموت جوعا وعنده لحم ميتة او خنزير
 او يموت عطشا وعند خنزير فهو على هذين الوجهين
 والقسم الثاني ما يكون الامتناع عن ذلك الفعل واجزا
 وبالاقدام عليه لا يكون اثما فالترك يكون اولى له وصورة

ذلك اذا اسكره بقتل او تلف عضو على ان يكفر بالله
 تعالى فابي حتى قتل مع علمه انه ليعنه اجراء كلمة الكفر
 اذا اكل قلبه مطمئنا بالايان ولا ياتر فهو من جنس
 في ذلك فان لم يفعل يكون افضل ولو كان الاكره
 على هذا بقتل وحبس لايعة اجراء كلمة الكفر وان كان
 قلبه مطمئنا بالايان كذا في فتاوي قاضيخان واما القسم
 الثالث ما يكون ما حو را بترك الفعل وبالاقدام عليه يصير
 اثما وصورة ذلك اذا قال الامر لاقتلنك او تقتل هذا
 المسلم او تزني هذه المرأة لايعة ان يفعل فان فعل يصير
 اثما وان لم يفعل حتى قتل يكون ما حو را واما القسم الرابع
 ان يكون الاقدام على الفعل والاستماع عنه على التسوية
 نحو الاكره على ان لا ياتر ما لا الغير كذا في التادار خانية
 وعلى هذا اذا قيل له لان صليت لاقتلنك فغاب ذهاب
 الوقت فقام وصلى وهو يعلم ان يبعه تركها فلما صلى قتل
 لم يكن اثما في ذلك لانه متمسك بالغنمية وكذلك صوم رشا
 لو تميل له وهو مقيم لان لم تقطر له تمثلك فابي ان يفطر
 حتى قتل وهو يعلم ان ذلك ليعنه كان ما حو را لانه
 متمسك بالغنمية وفيما فعله اظهره الصلاة في الدين
 وان افطرو سعة ذلك لان الفطر خمسة له عند الضرورة

الا ان يكون مريضاً يخاف على نفسه ان لم يأكل ولم يشرب
 حتى مات وهو يعلم ان ذلك يبعثه فيكون اثماً وكذلك لو
 كان ساعداً فاضام في شهر رمضان فقتله لقتلته او
 لتقطرت فإني ان يفطر حتى قتل كان اثماً كذلك في جميع
 المبسوط وعن أبي شجاع رحمه الله لو قال اهل الحرب لنبئ
 من الانبياء اخذوه ان قلت لست بنبي تركناك وان قلت
 انا بنى فلناك لا يبعثه سوي ان يقول انا بنى الله ريسه
 وان قالوا الغر بنى ان قلت ليس هذا بنى تركنا بنيتك وان
 قلت هو بنى قتلنا بنيتك له ان يقول ليس بنى حتى يدفع
 القتل عن النبي لان في حق النبي ليس بنى كذب وقول
 النبي حجة على الخلق ولا يباح الكذب في حق الانبياء اه
 قول غير النبي ليس بنى ليس بحجة على الخلق لذلك يبعثه
 الظهار ذلك على الاكره كذا في فتاوي قاضيهان ولو ان
 محرماً قتل لقتلته او لقتلته هذا الصيد فإني ان يفعل
 حتى قتل كان ما جرم انشاء الله لان حرمة قتل الصيد
 على المحرم حرمة مطلقة قال الله تعالى لا تقتل الصيد
 وانتم حرم فكان الامتناع عزيمة وابطاحه قتل الصيد
 عند الضرورة رخصة فان ترخص بالبرخصة كان في
 سعة من ذلك وان تمسك بالعمدة كان افضل له فان

الحرم

٦
قتل الصيد فلا شيء عليه في القياس ولا على الذي
أمره وفي الاستحسان على القاتل الكفارة أما الأمر
فلا شيء عليه وإن كانا محرمان جميعا فليكلوا أحدهما
كفارة ولو تعد بالحبس وهما محرمان ففي القياس تجب
العقارة على القاتل دون الأمر لأن قتل الصيد فعل
ولا اثر للاكراه بالحبس في الافعال وفي الاستحسان
على كل واحد منهما الجزاء ولو كانا حلالين في الحرم وتعد
توعده بقتل كانت الكفارة على المكروه وإن توعده بالحبس
كانت الكفارة على القاتل خاصة بمنزلة ضمان المال وبمنزلة
الكفارة في قتل الادمي خطأ كذا في شرح المبسوط
رحمك الله على أن يجامع امراته في رمضان فإرا
أوياكل أو شرب فعلى الكفارة عليه وعليه القضاء
ولو افطار الرجل متعمدا في رمضان بغيا كراهة تركه
السلطان على السفر في ذلك اليوم روي حسن بن زياد
عن إichيفة رحمه الله أنه يسقط عنه الكفارة كذا في فتاوى
قاضيخان ولو أكره بالقتل على أن يزني لم يبعه أن يفعل
فإن فعل وكان محرما فقد أحرمه وعليه الكفارة دون
الذي أكرهه لما بينا أن فعله جنابة على أحرامه
وهو في الجنابة على أحرامه لا يصلح أن يكون الة لغرض

ولو اكرهت امرأة محرمة بالقتل على الزنا وسم ان
 تمكن في نفسها وتبين الفرق بين جنايتها وجناية
 الربيل في حكم الاثر فاما مساند الاحرام فلا فرق
 حتى يفسد احرامها ويحجب عليها الكفارة دون المكروه
 لان تمكنها من نفسها جناية على احرامها وهي لا تقلم
 في ذلك آلة للمكروه وان لم تفعل حق قتل فهي في سعة
 من ذلك لان حرمة الزنى والجماع في ماله الا ^{جرام} الا
 حرمة مطلقة فهي في الامتناع تتسك بالفرية وفي
 كل موضع من هذه المواضع اوجبنا الكفارة على المكروه
 لا يرجع بها على المكروه ولو رجع بها عليه يقضى بها
 عليه ولا يجوز ان يرجع عليه اكثر مما التزمه كذا في
 شرح المبسوط في النابيع قال فيه ابو الليث ان هذه
 السلطان وهي يتيم بقتل او ابتلاؤن عضومته، ليدفع
 ماله اليه ففعل لم يضمن ولو لم يده محبس او قيد ضمن
 ولو هده باخذ مال نفسه ان لم يسلم اليه مال اليتيم
 ان علم ان ياخذ بعض ماله وتراى البعض وفي ذلك ما
 يكفي لاسيعة التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشي
 ان ياخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه ان دفع
 آلة المال وان اخذ السلطان مال اليتيم بنفسه فلاها

علي الوصي في الوجه كما كذا في التاتارخانية ولو قيل
 لجلد لنا علي مالك اولقتلته فلم يفعل حتى قتل اليكز
 انما لانه قصد الدفع عن ماله وذلك غزوة قال صلى الله عليه
 وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ولان في دلالة ايام
 عليه اعانة لهم على بيع صبية الله تعالى وقد قل الله تعالى
 ولا تأثروا على الاثروا العدو ان فلهذا يرميه ان لا يلام
 وان دلهم حتى اخذوه ضمنوا له كذا في شرح المبسوط
 الفقه في البيع في مسائل عقود السلمية رجل قال
 لرجل اني اريد ان ابني اليك عبيدي هذا فابيعك ثلجته
 وباطلا وليس بشراء واجب لثني اخافه فقال نعم وحضر
 هذه المقالة شهود ثمانية له في مجلس آخر قد بعته ثلجته
 هم فقال ندعت كذا في شرح المبسوط فلهذا المسئلة
 على ثلثه اوجه الاول اذا اشترى الباع انهما بنيا
 البيع على تلك المواضعة وفي هذه الصورة البيع فاسد
 بلا خلاف كذا في المحط والتاتارخانية فالبيع باطل لا تقا
 على انهما اضراياه كذا في شرح المبسوط روي ابو يوسف
 عن ابن حنيفة رحمه الله ان البيع جائز وقال محمد رحمه الله فاسد
 ولم يحك خلافا كذا في التهذيب الثاني من هذه الوجوه
 اذا انقضى قايعد البيع انهما قد كانا اعرضا عن تلك المبيعة

وصورتها كذا في
 فتاوي قاضي خان

قبل هذا البيع وفي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف الثالث من
 هذه الوجوه اذ اتفقا على المواضعة على التلجئة قبل البيع
 الا ان احدهما ادعى البناء على تلك المواضعة وادعى
 الآخر الاعراض عن تلك المواضعة قال ابو حنيفة رحمه الله
 البيع جائز والقول قول من يدعي الاعراض عن تلك
 المواضعة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله البيع فاسد
 والقول قول من يدعي البناء على تلك المواضعة وعلى
 هذا الاختلاف اذ اتفقا على المواضعة ثم قال لا يحظر
 بالناسي وقت البيع فعلى قول ابو حنيفة رحمه الله البيع
 جائز وعلى قولهما البيع فاسد ولو ادعى احدهما المواضعة
 على التلجئة وانكر الآخر المواضعة فانقول قول المنكر
 للمواضعة فان اقام المدعي للمواضعة البينة على المواضعة
 وقول بنينا البيع فاسد ذلك المواضعة ان صدق الاخرى
 البناء فالبيع فاسد وان قال الآخر اعراضنا عن تلك
 المواضعة فالمسألة على الخلاف على قول ابو حنيفة
 رحمه الله البيع فاسد وعلى قولهما البيع جائز وان اتفقا
 على ان البيع بينهما كان تلجئة ثم اجازاه احدهما لم يحزم المخرج
 جميعا وان اتفقا على ان البيع كان بينهما تلجئة وقبض
 المشتري العبد من البائع على ذلك واعتقه كان عتقه

نحوه

بالملة وقد ثبت للبائع الخيار في المثلتين جميعا ولو توخا
على ان يحجزا انهما يتبايعا هذا الصدد اس بالف درهم
ولم يكن بينهما بيع فراق ذلك فليس هذا ببيع وان اعي
احدهما ان هذا الافتراض له وتلجئة وادعى الاخر
انه جدد فالقول قول المدعى للحج وعلى الاخر البينة
وان قال لا تجزنا هذا البيع يعني هذا البيع الذي خبرنا
به لا يجوز هذا اذا كان التلجئة في ذات البيع كذالك
لمحيط البرهان فان كان في الثمن وصورة ان يتفقا
في السر ان الثمن الف درهم وباعا في الظاهر بالبيع هم
كذا في فتاوي قاصين ان يكون احدا لافين سمعة
فان تصادقا على الاعراض عن تلك المواضع فالبيع
باز بالبر درهم وان تصادقا على انهما يتبايعا على ذلك
المواضع فعلى قوله اي بين من رآهما الله البيع
جائز بالف درهم وهو
وفي رواية اخري عنه ان ابيع فاسد كذا ذكره شمس
الامة السرخسي في شرحه كذا في التاثير خانية وفي
الرواية الاخرى ما قصد الهزلة فذكره والسكون
عنه سواء والبيع صحيح بدون ذكره كذا في شرح
المبسوط وان تصادقا على انه لم يحضر بمائة وقت

المعقده فليقل اي يوسف ومحمد حمدا لله البيع بالقرى درهم
 قال شمس الائمة السخري وهو احدى الروايتين عن الجعفي
 وفي احدى الروايتين عنه البيع بالفى درهم وهو الرواية المذكورة
 في كتاب الاقرار كذا في التناز ارحانية وقال هذه الرواية اصح ولم يذكر
 شيخ الاسلام هذا التفصيل في شرحه ولو تواضعنا في السر ان يكون
 الثمن مائة دينار ونعقد في العلانية بعشرة الاف درهم فنقد بعشرة
 الاف درهم وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز كذا في الخط
 اليها وان عقدنا في السر البيع بثمن فرفعنا في العلانية مائة
 اخري فان عقدنا في العلانية بجنس ما عقدنا به في السر الا ان اكثر
 مما عقدنا به في السر بان يتلوا في السر ما بعنا درهم فربما يعاقب العلانية
 بالفى درهم ان اشهد ان يعقدان في العلانية هنزل وسبعة
 فان عقدنا السر اي لم نشهد ان العلانية هنزل وسبعة
 عقد العلانية ونزل هذا عقدنا في العلانية بجنس ما فالحق
 على التفصيل الذي وانا هذا ان ما يعقدان في العلانية
 هنزل وسبعة فالحق عقد السر ان لم يشهدا على ذلك فالحق
 عقد العلانية ولو قالوا في السر نريد ان نظهر به العلانية وهو
 بيع تلجئة وباطلا واجتماعا على ذلك فمر ان احدهما قال علانية
 وصاحبه حاضرنا قد كنا قلنا كذا وكذا في السر وقد يدان
 اجعله باصحا وصاحبه يسمع ذلك فلم يقل شيئا وقد بتايما

فالبيع بما يوزن ولو لم يسمع صاحبه ذلك وعقائد البيع فاسد
 فان قبضه المشتري فاعتقه فان قال ذلك القول الباع ففقه
 حائز وعليه الثمن وان قل ذلك المشتري ففقه باطل كذا
 في التاخيرانية ولو ان رجلا قال لامرأة اتزواجك
 تزوجا هذا فقالت المرأة نعم ووافقه اعلى ذلك
 الولي ثم تزوجها كان النكاح جائزا في الاقضاء وبما
 بيننا من ربه قال عليه السلام ثلث جدهن
 جدهن ههذهن جدهن كذا في المحيط البرهاني ولو ان
 رجلا قال لامرأة ووليها او قال لوليها ادولها الي
 اريد ان اتزوج فلانة على انك درهم وتسمع بالفين
 والمهر الف فقال الولي نعم افعل فتزوجها على
 الفين علائقة كان النكاح جائزا والصدق اقل
 درهم اذ ان صدقا على ما روي سرا وقامت به
 البينة كذا في شرح المبسو تقا نعم في السران المهر
 مائة دينار واظهر في العلائقة عشرة الاف درهم
 ديار وسمعة فانه يجوز النكاح بمهر المثل فان عقد في السر
 النكاح بالف ثم تنكح في العلانية بالف درهم ان شهدا
 ان ما يظهر ان في العلانية سمعة وهزل فالمهر
 مهر السر وان لم يشهدا ان ما يظهر ان في العلانية

ففقه
 نعم

سمعة وهزل فالمهر مهر السردوان لم يشهد ان ما
يظهر في العلانية سمعة فالمهر مهر العلانية ومهر
عن ابي يوسف في الامالي ان المهر مهر السر وكذلك
المواهب فيما اذا اعتد في العلانية نجس اخذ وان
ادعى احدهما العلانية واقام عليها البينة وادعى
الاخر السر واقام عليه البينة اخذ ببينة العلانية
الا ان يشهد الشهود انهم قالوا في السر انما ذلك
في العلانية سمعة مخ اخذ ببينة السر وتبطل بينة
العلانية كذلك في التنازع خفية واذا اطلق امراته
على مال على وجه الهزل او اعتق عنده على مال
على رجا الهزل وقبلت المرأة او العبد او كلانا قضا
في السر ان ما ان الهزل نال الطلاق واقع والمال
واجب هلا لا رسم في الكتاب ولم يذكر في الكتب
ان الهزل كان فيه زوج والمولى او في
جانب الزوج والمولى او في جانب المرأة والعبد
او في الجانبين فان كان الهزل في جانب الزوج
والمولى لاشك ان المال يجب على المرأة وعلى
العبد متى قبل ذلك لان الهزل بمنزلة اشتراط
التخيير لو شرط الخييار في جانب الزوج والمولى

ولا مضافاً في جانب المرأة والعبد فانه
يلزمهما المال وان كان في جانب المرأة و
العبد او من الجانبين يجب ان تكون المسئلة
على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله
لا يجب المال ما لم يوجد من المرأة والعبد
والاجازة وعلى قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله يجب المال ولا يصح اشتراط الهزل
هكذا قاله آفة قبه ابو جعفر لذا في المحيط
البرهاني ولو طلقها او اعنفه او صاح عن دم
العمد على مال في السر ثم طلقها او عتقه
او صاح به في العلانية مرة أخرى ان
كان الثاني يجلس الا انه لا يثبت الا انه اكثر
ان اشهدا ان ما بينهما في العلانية
سمعة ورياء فالبدن المسمى في السر وان
لم يشهدا على ذلك فعلى قول أبي يوسف
رحمه الله البدل ما سمي في السر واما
على قولهما فقد اخذت المتأخر بعضهم
قالوا البدل ما سمي في العلانية ويجعل
احدا الفين زيادة في بدل العتة الاول

وقال بعضهم البدل ماسميا في السر وحاصلا
 الخلافت واجع الى الزيادة في بدل الطلاق
 واعتاق والصلح عن دم العمد هل يصح على
 قول بعض المشايخ يصح وعلى قول بعضهم
 لا يصح الاصح وكذا الجواب ان اشهدا
 انهما ماسميان في العلانية سمعة فالمهر مهر السر
 كذا في التاتارخانية واذن تواضع الزوج للمراة
 ان المهر دنانير وتزوجها في العلانية ان
 لا مهر لها كان مهرها الدنانير التي تواضعا
 عليه في السر وان تزوجها في العلانية علي
 ان يكون الدنانير مهرها او تزوجها في
 العلانية وسكت عن المهر الفقد النكاح
 بمهر المثل — الزوجين جميعا كذا في المحيط
 البرهاني واذن — لامراته اطلقت علي
 الف درهم واكتنا سمع بمائة دينار وطلقتها
 بمائة فانه يقع الطلاق بمائة دينار وان
 تواضعا هما ماسميان الدنانير سمعة وهو لا

كذا في التاتارخانية

على الوجه في الوجه كلها كذا في التاتارخانية ولو قيل
لرجل ولنا على ما لك او لثقتك فلم يفعل حتى قتل
ليكن آثما لان قصد الدفع عن ماله ولك عزيمة قال
صلى الله عليه وسلم من قتل روث ماله فهو شهيد ولا
في لادله اياهم عليه اعانة لهم على مدحصة الله
وقد قال الله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان
فهذا يسهل ان لا يولمهم وان رلهم حتى اخذوه ضمنوا له
كذا في شرح البسيط

المفترقات ولو هددوه بوعيد تلف ليقهر هذا الرجل
بالف درهم فاستر كان اقراره باطلا بخلاف ما اذا
اكره على الطلاق والعتاق وكذلك البيع واشباهه
على هذا وكذلك لو هددوه بالحبس او التقيد موتا
موتة تا بوقت يوجب غما بينا بحيث يوثق الانسان
الف درهم على مثل ذلك انه مكران الاقرار باطلا
كذا في التاتارخانية فان اكره بحبس يوم او
قيد يوم او ضرب سوط على الاقرار بالف فاقرباه
فان وقع في قلبه ان هذا القدر من الحبس والمقيد
يفعه كان الافتدار باطلا لان الانسان لا يتحمل
ضمر زوال المال بحبس يوم او قيد يوم فتر جانب

الطوعية وضار متداعن طوعية لا عن كراه بخلاف
 ما اذا كان بحج منه الاختتام البين والمتقنة المتفاحشة
 لانه قد يوشروا الملك على تحمل هذه المشقة والغنة
 وترجع جانب المكروه قال مشايخنا هذا اذا كان الرجل من
 اوسط الناس فان كان من اشرافهم بحيث يستلكن عن
 ضرب سوط في الملاء او قيد او حبس يوم او تعذيب
 اذنه في مجلس السلطان فانه يكون مكروها كذا في المحط
 السرخسي ولو اكره بوعيد قلن على ان يقر به بالف
 درهم فافتراء بجمسمية فلا افترار باطل من مشايخنا
 من قال هذا الخراب مستقيم على قولهما فان الشهادة
 بالف درهم شهادة بجمسمية عند ما حتى ان احده
 الشاهدين اذا شهد بالف درهم وشهد الاخر بجمسمية
 والمدعى بدعى الا لا تقبل الشهادة على خصميه
 عندهما وكذا الا كراه على الافتراء بالف يكون
 اكراهها على الافتراء بجمسمية اما على قوله ايجنبه
 رحمه الله الشهادة بالف لا تكون شهادة بجمسمية حتى
 ان في تلك المسئلة لا يقضى بشئ عنده وكذا الا كراه
 على الافتراء بالف لا يكون اكراهها على الافتراء بجمسمية
 وفي الخبره وكان الافتراء بجمسمية افتراء طابع

ومنهم من قال - ما ذكر في الكتاب قول الحل كذا في التاتارخا
ولو اكره على الاقرار بالالف درهم فاقتر بالالف درهم
لزمه الف درهم وبطل عنه الالف كذا في المحيط البرهاني
وفي الخانية لزمه الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه
قدرا كان مكرها عليه من متعلقنا من قال - ما ذكر
من الجواب مستقيم على قولهما اما لا يستقيم على قول
البحينة رحمه الله ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول
الحل وهو الاضطرار كذا في التاتارخانية ولو اكره على
ان يقدره بالالف درهم فيقر له بما يدينار فهو جائز
لانه اقرار طاع لانه لم يات بما اكره عليه ولا يعضه
وانما اتى بجسرا حذر كذا في المحيط البرهاني وكذلك
ان اقر له نصف غيرها اكرهوه عليه المكمل 
وترون فهو طاع فيما اقربيه ولو اكرهوه على ان
يقدره بالالف فاقدر له ولعل ان الغائب بالالف فالأقرار
كله باطل في قول البحينة وابي يوسف رحمه الله
سواء اقر الغائب بالشركة او انكره وقال محمد رحمه الله
ان صدقة الغائب فيما اقربيه بطل الاقرار كله
وان قال عليه نصف هذا المال ولا شركة بيني
وبين هذا الذي اكرهوه على الاقرار له باذا الاقرار

للغايب بنصف المال كذا في شرح المبسوط ولو أكره ليقتر
 بالطلاق فاقتر لا يقع كما لو اقتر بالطلاق هازلا أو كاذبا
 كذا في فتاوي قاضي خان قال - وإذا أكره الرجل بوعد تلف
 أو غير تلف على أن يقتر بعين ماض أو طلاق أو نكاح
 وهو يقرب - إرافعه فاقربه مكرها فالإقرار باطل والعبد
 عبده كما كان والمرأة زوجته كما كانت والأكره بالحبس
 والقتل في هذا ولو كذلك الإقرار بالرجعة أو الفجور
 في الأيلاء والعفو عن دم العمد فالأصح مع الأكره وكذلك
 الإقرار في عبده أنه ابنه أو في جاريتة أنها أم ولد كذا في
 شرح المبسوط وإذا أكره بضرب أو حبس حتى يقر على
 نفسه مجرد أو قصاص فذلك باطل فإن خلى سبيله فقرأ
 بعد ذلك بأقربه إقرارا مستقبلا أخذ به وإن لم يجز
 ولكن قال - لا أخذ بأقرارك فإن شئت فلا وهو في يد
 على حاله لم يجز الإقرار وإن خلى سبيله ولم يتوار عن بعض
 المكر بعث من بعده ورده فاقربه أول مرة من غير أكره
 فليس هذا بشئ كذا في التائخانية فإن أقيم عليه بأقاره
 وهو معروف بما اقربه إلا أنه لا بينة عليه لم يتبين من
 المكر استحسانا وضمن جميع ذلك في ماله وإن لم يكن معروفا
 بذلك أقص من المكر فيما فيه قصاص وضمن مالا قصا

لا آخذ ص

بما أقر ص

الذين هم محرّمون من القتل والفسق والنجاسة
كالعادة ٨٨ م

١٣٤٣
٤٢٣

فيه كذا في المحيط السرخسي ولو أكرهه قاضي بضر أو جبر
حتى يقتل بسرقته أو زنا أو شرب حمرا أو قتل فافر بذلك
فأقامه عليه فإن كان رجلا معروفا بما أقر له به إلا أنه
لا يثبت عليه بالقياس أن يقتصر من المكره فيما يمكن
القصاص فيه ويضمن من ماله ما لا يستطاع القصاص فيه
ولكن انتحى أن يلزمه ضمان جميع ذلك في ماله ونذر
القصاص وأن كان المكره غير معروف بشئ مما رمي به
أخذت فيه بالقياس وأوجب القصاص على القاصي
فيما استطاع فيه القصاص ونظيره إذا ما قتل فيمن رخل
على إنسان بيته شاهرا سيفه ما دارمحه فقتله صاحب
البيت، ثم اختصم أولياؤه مع صاحب البيت فقال أولياؤه
كان هاربا من المصوص ملجئا إليك وقال صاحب البيت
بل كان لصا قصد قتلي فإن كان المقتول رجلا معروفا
بالصلاح فالقول قول الأولياء ويجب القصاص على صاحب
البيت وإن كان متما بالبدعة ففي القياس كذلك وفي
الاستحسان القول قول صاحب البيت ولا قصاص عليه
ولكن عدله الدية في ماله كذا في شرح المبسوط وكذا لو أكره
ليقتل بفسق أو اتلاف ودية فافر لا يصح إقراره كذا في فتاوى
قاضيخان ولو كان أكرهه على الانتزاع بأسا لم يأمض

منه فبالافتقار باطل وكذلك لو أكره بوعيد تلف أو غير
تلف على أن يتدبأ به لا فقد له قبل هذا الرجل ولا يئنه
له عليه به فالافتقار باطل وكذلك لو أكرهه على أن
يتدبأ به لرية زوج هذه المرأة وأنه لا يئنه له عليها بذلك
أو على أن هذا ليس بعبد وأنه حر الأصل فإقراره بذلك
باطل كذلك في شرح المبسوط ولو أكرهه على أن يخرج الكفيل
بالنفس أو بالمال من الكفالة لا يصح ذلك لأن هذا مما يتعلق
بالوصافاته لوقته لك الكفيل لخروجك عن الكفالة فقال الكفيل
لا أخرج لريعي من أرباب عن الكفالة كذلك في فتاوي قاضيان
وكذا لو كان على رجل مال أو كفالة أو حق شفعة
فاكره بضرب أو قتل أو حبس يكون مكرها وتكون البراءة
باطلة كذلك في التاتار خانية فلو أكرهه الشفيع على أن
يكت عن طلب الشفعة منك لا تبطل شفعتك كذلك في
فتاوي قاضيان وإذا أكرهه على تسليم الشفعة وفي الظهيرية
بعد ما طلبها منكم كان تسليمه باطلا وفي الظهيرية وكان
الشفيع حين علم بها أراد أن يتحلم بطلبها فأكره على أن لا يطلب
بالطلب يوما أو أكثر كان على شفعتك إذا علي عنه
فإن طلب عند ذلك ولا يبطل شفعتك كذلك في التاتار
خانية وإذا ادعت امرأة على زوجها قذف أو جحد الرجل

فأقامت عليها البينة بذلك وذكرها في السر والسرية
أم القاضى الزوج أن يلاعنها فإن أن يفعل وقال
مراقبها وقتها فهدد على ما الزور فإن القاضى يحجبه
على اللعان ويحبسه حتى يلاعن فإن حبسه حتى
تلاعن أو هدده بالحبس حتى لا عن وقال استهدى بالله
أنى لمن الصادقين فيما رميته من الزنا قاله أربع مرات
ثم قال ولعن الله على أنكف من الكاذبين فيما رميته
به من الزنا وانقضت المرأة الفروع والقاضى بينهما ثم
ظهر أن الشهود عبيد أو محدودون في قدام أو بطلت
شهادتهم بوجه من الوجه فإن القاضى يبطل اللعان
الذي كان بينهما ويبطل الفرقة ويردها إليه كذا في شرح
المبسوط وإن لم يكرهه وقال له شهد الشهود بالقذف
فالتقن فرتبين أن الشهود عبيد لا تزدا مراه كذا في المحيط
السر حتى وفي الخزانة ولو أكره القاضى على قبول الصح
من دم العمد على ما قبل لم يلزمه المال ويبطل القصاص
كذا في التاتارخانية وإن أكره على العفو عن القصاص
فعفى فالعفو جائز ولا يفرض المكره لولى القصاص شيئا
وإن أكرهه على إبراء مديونه فإبراءه فالإبراء باطل
كذا في المحيط البرهاني وإن أكره لولى والمرأة على التزويج

بمصرفه عن ناسف ثروته الا كراه في عين المرأة
 ولم يرص الولي فللولي طلب العراقة حينما يجنفة رحما
 وقال ليس له ذلك كذا في الكافي ~~الحاكم~~ ~~المستدرک~~
 بضرب متلف لتصلح من الصدقة او تبره كان الكافي
 لا يبع صلحا ولا ابوا بها في قول ابي يوسف ~~عنه~~ ~~رحمهما~~
 لان عندهما يتحقق الاكراه من غير السلطان في اي
 مكان يقدر الظاهر على ~~ما~~ ما هو دية وعند الجنيفة
 رحمه الله يتحقق الاكراه من غير السلطان في الغارة والقر
 لئلا كان او هار او في المصر يتحقق في الليلة ولا يتحقق
 في النهار وان اكراه الزوج امراته ~~وهو~~ ~~ها~~ بالطلاق
 او بالتزوج عليها او بالتشري لا يكون اكراهها كذا في
 فتاوي قاضيان الخانية ولو اكوهن المرأة على الرضاع
 صغيرا واكراه الرجل على ان يرضع من لبن امراته
 صغيرا ففعل بنبأ احكام الرضاع كذا في التاتارخانية
 ولو اكراه الرجل على ان يحلف ان لا يدخل دار فلان
 فحلف ينقذ اليه حتى لو دخل كان حاشا وكذا لو اكراه
 على مباشرة شرط الحنث بان كان حلف او لا ان لا يدخل
 دار فلان او لا يكلم فلانا او نحو ذلك ~~فرا~~ ~~اكراه~~ على النكاح
 والحلام ففعل كان حاشا واذ تزوج الرجل امرأة ولم يخل

تحقيق صح

٢٥٥
بما فأكروه على الدخول بها ثبت احكام الدخول على تاركه
للمهر وجوب العدة وحرمة نكاح بنتها وغير ذلك كذا
في فتاوي قاضيهان في الينابيع قال ابو بكر لو كان في
يد رجل الـ لرجل فقال له السلطان ان لم تقطع
أمال حبستك شهرا او ضربت سوطا او أطوق بك
لا يجوز له ان يدفع المال اليه وان فعل ذلك ضمن
وان قال قطع يدك او اضربك خمسين سوطا دفع
لا ضمان عليه كذا في التاتارخانية ولو أكرهه على
أكل الطعام أو لبس الثوب فضل حتى تخرد الثوب لا
المكوه كذا في التهذيب الظهيرية ولو اعتقت أمة لها زوج
لم يدخل بها فأكوهت بوعدت لك لو حبس على ان اختارت
نفسها في محاسنها بطل الصداق كله ولا ضمان على المذكره
في ذلك كذا في التاتارخانية ولو ان رجلا استنكره
امراة ابيه فجاء معها يريد به الفساد على ابيه ولم يدخل
بها ابوه كان لها على الزوج نصف المهر ويرجع بذلك
على ابنه وان كان الاب قد دخل بها لم يرجع على الاب
لنتي وقوله يريد به الفساد ان يكون قصد افساد النكاح
فاما الزنا لا يكون الا فسادا كذا في شرح المبسوط ولو أكره
الرجل على ان يهب عده من فلان فذهب وسلم وغاب

المروء لا يجتهد لا يقدر عليه كان لو اهاب ان يرجع
على المكروه بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل
اذا اكره على بيع عبده وشتابه الى المشتري ففعله غا
المشتري بحيث لا يقدر عليه كان المكروه ان يرجع على المكروه
بقيمة عبده كذا في فتاوي قاضيخان وكذا لو اكره ليقرب فلان
بمال فاصروا اخذ منه المال فغاب المقر له بحيث لا يقدر
عليه ومات مفسدا كان للمكروه ان يرجع بذلك على المكروه كذا
في التاتارخانية واذا اكره الرجل ان يبيع عبده ففعله
مع التدبير ويرجع بنقصان التدبير على المكروه في الحال
ولما اذا مات المولى اعقب المديرو ويرجع ومرتة المولى يثلث
قيمته مدبل على الامر ايضا كذا في فتاوي قاضي خان
ولو اكره على ان يودع ماله عند فلان واكره المودع على
الاخذ مع الابداع ويكره امانة عند الاخذ وان اكره
القابض على القبض ليدفعها الى الامر المكروه فقبضها فضا
ويكره القابض ان قاب القابض قبضتها حتى ارفعها الى
الامر المكروه كما امرني به فهو داخل في الضمان وان قاب
قبضتها حتى ارفعها الى مالها كانت امانة عنده ولا ضمان
عليه ويكون القول قوله كذا في التاتارخانية وكذا
القول في الهبة اذا اكره الواهب على الهبة واكره الموهوب

